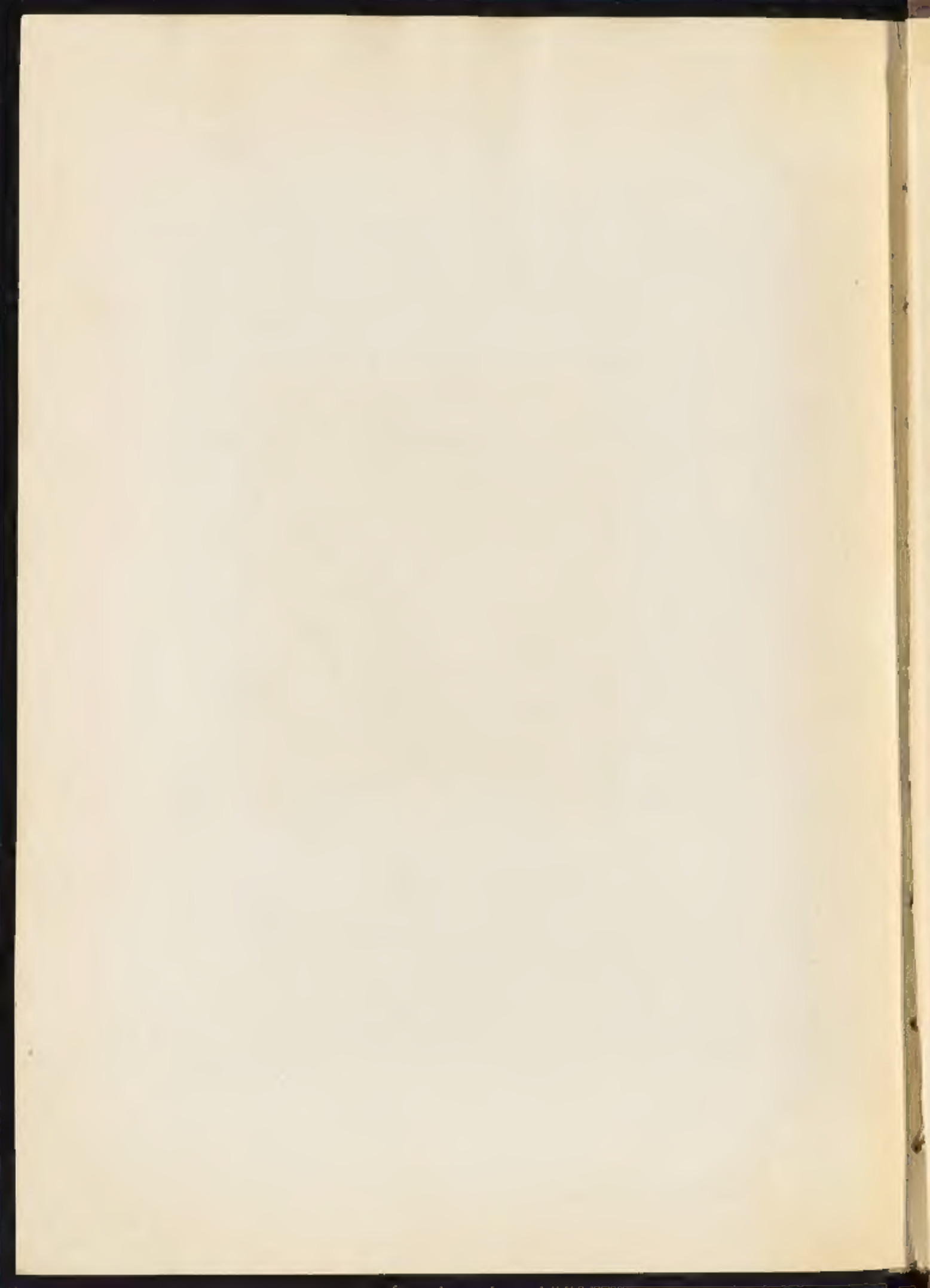
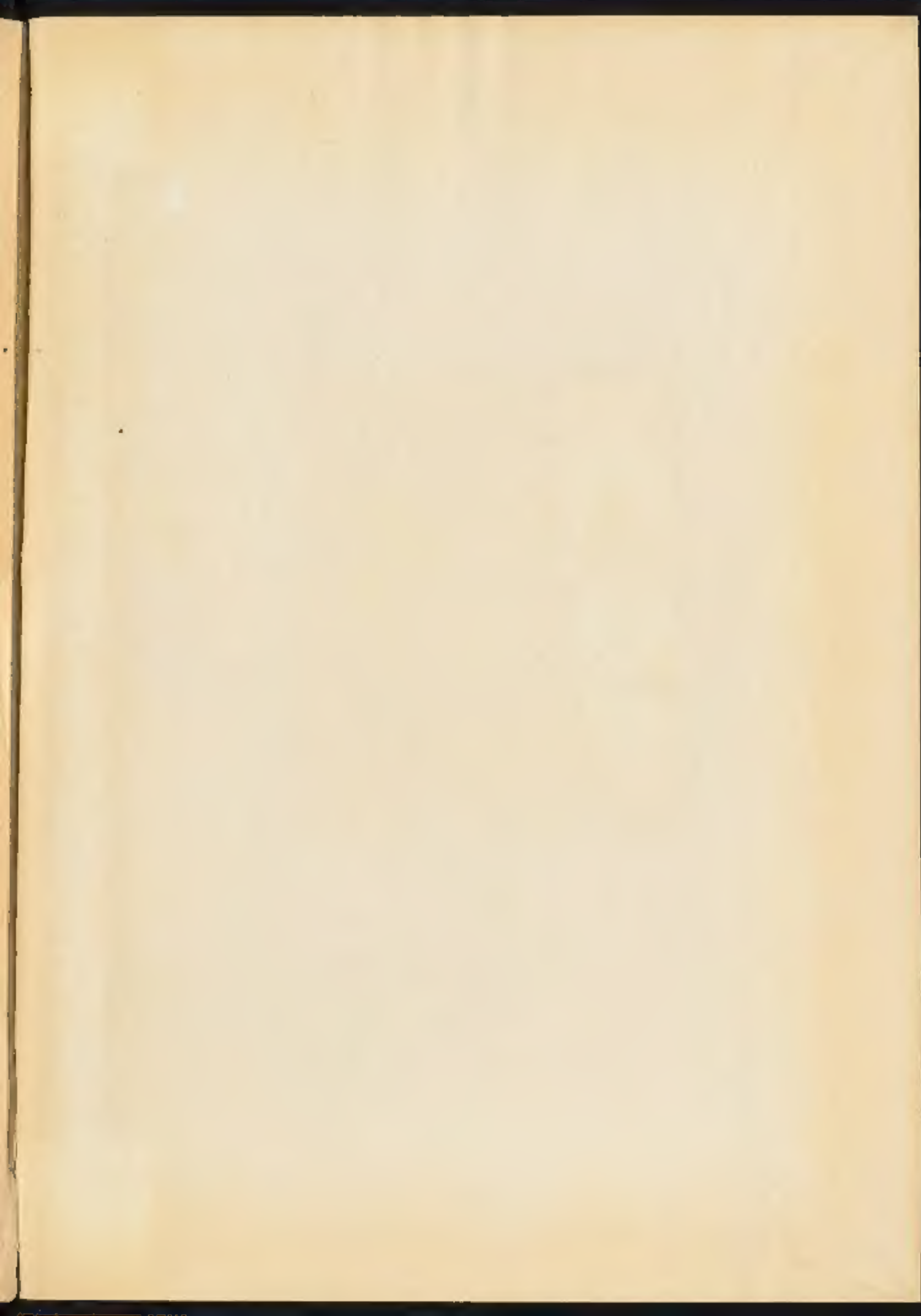


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







الفروق

للإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس

أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن

المنهاجي الشهير بالفراfi

رحمه الله

ولتمام النفع وزيادة الفائدة وضعنا بأعلى الصحائف كتاب الفروق وبأسفلها
حاشية عمدة المحققين سراج الدين أبي القاسم قاسم بن عبد الله الأنصاري
المعروف بابن الشاذلي السبائي أدرار الشروق على أنواع الفروق مفصلاً لا ينهض بدول
وبهامش الكتابين

تهذيب الفروق والقواعد السنية

في الأسرار الفقهية

لمولاه العالم الفاضل الشيخ محمد علي ابن المرحوم الشيخ حسين مفتي المالكية

شع الله بعلومه آمين

الجزء الثاني من أربعة أجزاء

طبع مطبعة دار الخيال الكائن في

على مكة

الشيخ محمد علي ابن المرحوم الشيخ حسين مفتي المالكية

بمكة المكرمة

(طبعه اول — محرم سنة ١٣١٥)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وبحمده والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده وآله
الطاهرين وأصحابه الذين
شادوا الدين

(الفرق السادس والاربعون)

بين قاعدة ما يطلب جمعه
واقترافه وبين قاعدة
ما يطلب اقترافه دون جمعه
وبين قاعدة ما يطلب جمعه
دون اقترافه

أما مشقة قاعدة ما يطلب
جمعه واقترافه ففيها الايمان
بالله تعالى ورسوله فانه

مطلوب في نفسه وهو شرط
في كل عبادة لانه هو

الاصل في كل تقرب فان
التقرب بالعبادة فرع

التصديق بالاصحوا والاصل
شرط في تحقق الفرع

فالايمان شرط في كل عبادة
والشرط مطلوب الحصول

مع الشرط فالايان
مطلوب الجمع مع كل عبادة

غير انه قد يكتفي منه
بالايان الحكمي تخفيفا

على العبد فان استحضاره
في كل عبادة وفي جميع اجزائها

ربما يفتق على المكاب
فيكتفي بتقدمه عن العبادة

فعلا ثم يستحب حكا
ومنها الدعاء والسجود فان
كل واحد منهما مطلوب في

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

(الفرق السادس والاربعون بين قاعدة ما يطلب جمعه واقترافه وبين قاعدة ما يطلب
اقترافه دون جمعه وبين قاعدة ما يطلب جمعه دون اقترافه)

المطلوبات في الشريعة ثلاثة أقسام * القسم الاول ما يطلب وحده ومع غيره كالايمان بالله تعالى
ورسوله فانه مطلوب في نفسه وهو شرط في كل عبادة والشرط مطلوب الحصول مع الشرط فالايان
مطلوب الجمع مع كل عبادة غير انه قد يكتفي منه بالايان الحكمي تخفيفا على العبد فان استحضاره في
كل عبادة وفي جميع اجزائها ربما يفتق على المكاب فيكتفي بتقدمه عن العبادة فعلا ثم يستحب حكا
مطلوب في نفسه والسجود في الصلاة مطلوب في نفسه والجمع بينهما مطلوب وكالتسبيح والتهليل والتعظيم
والاجلال كل منها مطلوب في نفسه والركوع في الصلاة مطلوب في نفسه أيضا والجمع بينهما أيضا مطلوب
في نفسه ونحو هذه النظائر * القسم الثاني وهو ما يطلب منفردا دون جمعه مع غيره فاعلم ان
المطلوبين في الشريعة قد يكون الجمع بينهما غير مطلوب وربما كان منهما عنة وقد يكون الجمع بينهما
مطلوبا كما تقدم مثل هذا القسم قراءة القرآن مطلوبة والركوع والسجود مطلوبان ومع ذلك فقد
ورد النهي عن الجمع بينهما بقوله عليه السلام نهيت ان اقرأ القرآن راكعا أو ساجدا عكس ما ورد في
الدعاء مع السجود بقوله عليه السلام أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فأكثروا فيه من
الدعاء فمعي أن يستجاب لكم * القسم الثالث ما يطلب جمعه دون اقترافه فكالركوع مع سجدين
في الصلاة فان ذلك مطلوب الجمع ولم يشرع التقرب بأحد هما منفردا وكلو قوف بعرفة مع رمي الجار
كل واحد منهما مطلوب مع الآخر وليس مطلوبا منفردا وكالحلاق مع الحج أو العمرة ليس قرينة على
انفراد واحد منهما فمما فرقة ونحو ذلك مما يبذل الاستقراء عليه فهنا عتيل هذه الاقسام وأما وجه
المناسبة في هذه المواطن باعتبار هذه الاحكام فقد يحصل وقد لا يحصل فيكون ذلك تعبد الا يطلع على
حكمته فالايان لما كان الاصل في كل قرب اشترط جمعه ليتحقق التقرب فان التقرب بالعبادة

نفسه وقد ورد طلب الجمع بينهما في قوله عليه السلام أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فأكبروا فيه من الدعاء فمضى أن يستجاب لكم ومنها التثناء والتعظيم والتأجيل والتفويض والتفويض فانه مطلوب في نفسه والركوع في الصلاة مطلوب في نفسه أيضا وقد ورد طلب الجمع بينهما في نفسه في الحديث المذكور أيضا وذلك لوجهين الأول ان القاعدة لما تقررت بأن الله تعالى أمر عباده أن يتقربوا إليه على حسب ما جرت العادة به مع الأمان والمملوك والأكابر اذ نسبة كل من الطاعات والمعاصي إلى الله تعالى واحدة لا تزيد الطاعات ولا تنقص المعاصي وقد جرت عادة الناس مع من ذكر ان يقدموا (٣) التثناء عليهم قبل الطلب منهم تطيعوا

أقلوهم واستعطفوا لا تنسهم
 مناسب جعل الله سبحانه
 وتعالى التثناء والتعظيم في
 الركوع وجعل الدعاء في
 السجود بعد التثناء والوجه
 الثاني انه لما كان السجود
 في العبادة أبلغ شرا من
 الركوع كان بذل الدينار
 صدقة أبلغ في العادة من
 بذل الدرهم وأبلغية
 السجود لا من أحد ما
 الاقرب من الرب
 تعالى قل عليه السلام
 أقرب ما يكون العبد من
 ربه اذا كان ساجدا وتائبا
 انه أشق من الركوع لما
 سيأتي وارنكاب الاشق في
 تحصيل المأمور به يدل على
 المبالغة في الطوعية فيكون
 موجبا لزيد الاجور قال عليه
 السلام أفضل العبادة أجزها
 أي أشقها وكان الدعاء مخ
 العبادة وهو الاصل في
 الطلب والتثناء وسيلة إليه
 حتى سمي دعاء في قوله صلى
 الله عليه وسلم أفضل الدعاء
 دعاء يوم عرفة وأفضل

فرع التصديق بالآمر بهما الجمع بين الترفع وأصله مناسب وأما الدعاء مع السجود والتثناء مع الركوع
 فبنى على قاعدة وهي ان الله تعالى أمر عباده أن يتقربوا إليه على حسب ما جرت العادة به مع الأمان
 والمملوك والأكابر فان الطاعات كلها والمعاصي كلها نسبتها إلى الله تعالى نسبة واحدة لا تزيد الطاعات
 ولا تنقص المعاصي وإنما أمر عباده لتظهر منهم الطاعة على حسب ما جرت العادة به مع الأكابر ولذلك
 لما كان السجود في العبادة أبلغ من الركوع قال عليه السلام أقرب ما يكون العبد من ربه اذا كان
 ساجدا وكان بذل الدينار أفضل من بذل الدرهم في الصدقة لان في العادة أبلغ وارنكاب الاشق في
 تحصيل المأمور يكون موجبا لزيد الاجور لانه في العادة يدل على المبالغة في الطوعية فقال عليه السلام
 أفضل العبادة أجزها أي أشقها ولما جرت عادة الناس مع المملوك ان يقدموا التثناء عليهم قبل الطلب منهم
 تطيعوا أقلوهم واستعطفوا لا تنسهم جعل الله سبحانه وتعالى التثناء والتعظيم في الركوع وجعل الدعاء
 في السجود بعد التثناء ولهذا المعنى لما سئل سفيان بن عيينة عن قوله عليه السلام أفضل الدعاء دعاء
 يوم عرفة وأفضل ما قلته أنا والتائبون من قبل الله الا الله فقيل له هذا التثناء فأين الدعاء فأشداً آيات
 أمية بن أبي الصلت الثقفي

أطلب حاجتي أم قد كفاني • حياؤك ان شيمتك الحياء
 اذا أنثى عليك المرء يوما • كفاه من تعرضك التثناء
 كريم لا يغيره صباح • عن الخلق الجليل ولا مساء
 وعلمك بالحقوق وانت قدما • لك الحسب المهذب والوفاء

يعني فلما كان التثناء يحصل من الكريم ما يحصل الدعاء سمي التثناء على الله تعالى دعاء لانه سبحانه
 أكرم الأكرمين وقد جاء في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى انه قال من
 شغلته كرى عن مسألي أعطيت أفضل ما أعطى السائلين فهذا هو وجه المناسبة في التثناء في الركوع
 والدعاء في السجود وأما المنع من الجمع بين القراءة والركوع فلان القراءة جعل لها الشرع موطنا وهو
 القيام لانه حالة استقرار يتمكن فيه الفكر من التأمل لمعان القراءة والاتعاظ بوعيدها ووعدها
 والتفكير في معانيها على اختلافها مع حسن الاقبال على الله تعالى بالمناجاة وهذه الأحوال لا تناسب
 الركوع والسجود لضيق النفس وضجرتها في حالة الانحناء وانحصار الاعضاء وحس النفس فتناسب
 المنع من القراءة في هذين الموضعين ولان القراءة لما عين لها موطن مناسبان تعين بقية الموطن لغيرها
 من التثناء المحض والدعاء المحض فان القراءة قد لا تكون ثناء ولا دعاء فتشتمل الصلاة على جميع أنواع
 القربات ولا تختص بنوع معين فتكون حينئذ أفضل الأعمال كما جاء في الحديث أفضل أعمالكم الصلاة

ما قلته أنا والتائبون من قبل الله الا الله فقد سئل عنه سفيان بن عيينة فقيل له هذا التثناء فأين الدعاء فأشداً آيات أمية بن أبي الصلت
 الثقفي وهي أطلب حاجتي أم قد كفاني • حياؤك ان شيمتك الحياء اذا أنثى عليك المرء يوما • كفاه من تعرضك التثناء
 كريم لا يغيره صباح • عن الخلق الجليل ولا مساء وعلمك بالحقوق وانت قدما • لك الحسب المهذب والوفاء
 يعني فلما كان التثناء يحصل من الكريم ما يحصل الدعاء سمي التثناء على الله تعالى دعاء لانه سبحانه أكرم الأكرمين وقد جاء في
 الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى انه قال من شغلته كرى عن مسألي أعطيت أفضل ما أعطى السائلين

ناسب تقديم الوسيلة في الركوع وتأخير الدعاء في السجود الذي هو أبلغ وأشق وأقرب في القرب من الرب سبحانه وتعالى وأما أمثلة قاعدة ما يطلب افتراقه دون جهه فيها قراءة القرآن مطلوبة في الشريعة كما أن الركوع والسجود مطلوبان كذلك والجمع بينهما وبين كل واحد منهما غير مطلوب بل قد ورد النهي عنه بقوله عليه السلام نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً عكس ما ورد في الدعاء مع السجود في الحديث المتقدم وذلك لوجهين الأول أن الشرع لما عين الركوع للثناء المحض والدعاء المحض ناسب أن يعين القيام موطناً للقراءة لأنها قد لا تكون ثناء ولا دعاء (٤) لتشميل الصلاة على جميع أنواع القربات ولا تختص بنوع معين فتكون حينئذ

أفضل الأعمال كما جاء في الحديث أفضل أعمالكم الصلاة والوجه الثاني أن الشرع إنما جعل القيام موطناً للقراءة لأنه حالة استقرار يتمتع بكن فيه للتفكير من التأمل لمعاني القراءة والانعاط بوعيدها ووعدها والتفكير في معانيها على اختلافها مع حسن الإقبال على الله تعالى بالمناجاة بخلاف الركوع وقد جحد لمساقي الأول من ذيق النفس وسجوها في حالة الانحناء والثاني من أنه صار الأعضاء وحسب الناس وذلك لا يناسب أسواق القراءة كما أنه إنما جعل الدعاء في السجود لما فيه من قرب القرب والثناء في الركوع لأنه وسيلة للدعاء ولجربانه على عادة الطالب من الملوك كما علمت ومنه الصوم والصلاة كل واحد منهما مطلوب للتقرب به من الله ولم يطلب الجمع بينهما القاعدتين

وهذه المواطن الثلاث مناسبة كل واحد منها لما وضع فيه فالقراءة في القيام للتمكن والدعاء في السجود لقرب القرب والثناء عليه لأنه عادة الملوك وأما كون الركوع لا يتقرب به وحده بخلاف السجدة الواحدة فإنها شرعت قرينة في التلاوة وشكر النعم عند من يرى سجدة الشكر فإن الشافعي رضي الله عنه يراها دون مالك فوجه المناسبة في المنع من التقرب بالركوع وحده لم أقف فيه على شيء ولا يبعد أنه تعبد وكذلك أركان الحج التي لا يتقرب بها منفردة الغالب عليها التعبد بخلاف الطواف فإنه شرع قرينة وحده دون الذي فإنه لا يشرع قرينة وحده وإن كان قد اشترط مع الطواف صلاة ركعتين وعلى هذه القواعد والفروق ينبغي قول القائل لو لم يكن الصوم شرطاً في الاعتكاف لما صار شرطاً له بالنذر كالصلاة لأنه إذا نذر أن يعتكف صائماً لم يترك ذلك ووجب الصوم وصحة هذا الكلام مبني على قاعدتين ١ القاعدة الأولى أن النذر لا يؤثر إلا في مندوب ولما أثر النذر في وجوب الصوم مع الاعتكاف إذا نذر ذلك على أنه مطلوب أن يجمع بينهما والقاعدة الثانية أنه إذا نذر أن يصلي صائماً لم يلزمه ذلك لأن الجمع بين الصلاة والصوم غير مطلوب وإن كان كل واحد منهما مطلوباً في نفسه فلذلك لم يؤثر النذر في الجمع بين الصلاة والصوم

والفرق السابع والأربعون بين قاعدة المأمور به يصح مع التخيير وقاعدة المنهي عنه لا يصح مع التخيير وسر الفرق بين هاتين القاعدتين أن المأمور به مع التخيير كخصال الكفارة يكون الأمر فيه متعلقاً بمفهوم أحدها الذي هو قدر مشترك بينها لا يدفعه على كل واحد منها فيكون المشترك متعلق الأمر ولا تخيير فيه والخصوصيات هي متعلق التخيير

قال (الفرق السابع والأربعون بين قاعدة المأمور به يصح مع التخيير وقاعدة المنهي عنه لا يصح مع التخيير وسر الفرق بين هاتين القاعدتين أن المأمور به مع التخيير كخصال الكفارة يكون الأمر فيه متعلقاً بمفهوم أحدها الذي هو قدر مشترك بينها لا يدفعه على كل واحد منها) قلت قوله أن الأمر في خصال الكفارة متعلق بأحدها صحيح وقوله الذي هو قدر مشترك بينها ليس بصحيح فإنه ليس بمفهوم أحد الأمور الواحدة منها بما غير معين لا الحقيقة المشتركة فيها ولو تعلق الوجوب بالحقيقة من حيث هي تلك الحقيقة لزم شمول الوجوب لكل شخص بما فيه تلك الحقيقة وليس الأمر كذلك وقوله يدفعه على كل واحد منها قلت لا يلزم من صدقه على كل واحد منها أن يبراد به الحقيقة المشتركة فيها قال (فيكون المشترك متعلق الأمر ولا تخيير فيه) قلت قد تبين أن متعلق الأمر ليس المشترك قال (والخصوصيات هي متعلق التخيير

ولا الأولى أنه إذا نذر أن يصلي صائماً لم يلزمه ذلك والقاعدة الثانية أن النذر لا يؤثر إلا في مندوب فلما لم يؤثر النذر في وجوب الصوم مع الصلاة كما أثر في وجوبه مع الاعتكاف إذا نذر ذلك على أنه ليس بمطلوب مع الصلاة وإن كان كل واحد منهما مطلوباً في نفسه وأنه مطلوب مع الاعتكاف فنحن هنا نرى صحة قول القائل لو لم يكن الصوم شرطاً في الاعتكاف لما كان شرطاً له بالنذر كالصلاة لكنه إذا نذر أن يعتكف صائماً لم يلزمه ذلك ووجب الصوم فافهم وأما أمثلة قاعدة ما يطلب جمعه دون افتراقه فمثلاً الركوع مع سجدة تين في الصلاة فإن ذلك مطلوب بالجمع ولم يشرع التقرب بأحد هما منفرداً قال الأصل ما معناه لأنه لم يشرع قرينة إلا

السجدة الواحدة في التلاوة وكذا في شكر النعم عند الشافي دون مالك ولم أفق على وجه المناسبة في المنع من التقرب بالكوع وحده ولا بعدائه تعبد ومنها الوقوف بعرق مع رمي الجمار كل واحد مطلوب مع الآخر وليس مطلو بامتزاجها ومنها السعي مع الطواف في حج أو عمرة قرية وليس هو بانفراده قرية ومنها الحلق مع الحج أو العمرة قرية وليس هو بانفراده قرية قال الأصل والغالب على أركان الحج التي لا تقرب بها سفر دة أي كالوقوف بعرق والسعي وكذا الحلق على القول بركنيته التعبد بخلاف الطواف فإنه مشروع قرية وحده وإن كان قد اشترط معه صلاة ركعتين ومنها غير ذلك مما يدل الاستقراء (٥) عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق السابع والأربعون بين قاعدة المأمور به بصلاح مع التخيير وقاعدة المنهي عنه لا يصح مع التخيير على ما زعم الأصل أنه فرق بينهما المعتزلة دون الأصحاب وإن من مذهب المعتزلة هو الحق

و بين سره بما قال ابن الشاط أنه هو الحال عقلا وإن ما حكاه عن المعتزلة باطل والصحيح ما حكاه سيف الدين عن الأصحاب فانظرهما والصواب عدم الفرق بينهما أصلا لا عند المعتزلة ولا عند الأصحاب أما المعتزلة فأنهم وإن اختلفوا في أن الأمر أو النهي بواحد مبهم من أشياء معينة هل يوجب أو يحرم الكل فيثبت بفعل الكل أو تركه ثواب فعمل واجبات وترك محرمات ويعاقب بترك الكل أو فعله عقاب ترك واجبات وفعل محرمات ويسقط فعل الكل الواجب أو تركه

ولا وجوب فيها مفهوم أحدها الذي هو قدر مشترك بينها لا يجوز تركه البتة لأن تركه يترك الجميع وهو خلاف الإجماع. والخصوصيات متعلق بالتخيير ولا وجوب فيها لأنه لا يجب عليه عين العتق ولا عين الكسوة ولا عين الإطعام بل إنه ترك كل واحد من هذه الخصوصيات بفعل الآخر ويخرج عن العهدة بفعل المشترك في أيها شاء فإن اعتق حصل مفهوم أحدها الذي هو قدر مشترك بينها وكذلك إن كسا أو أطعم وأما النهي عن المشترك الذي هو مفهوم أحدها فالقاعدة تقتضي أن النهي متى تعلق بمشترك حرمت أفرادها فإذا حرم الله تعالى مفهوم التخيير حرم كل تخيير أو مفهوم الحصر حرم كل حصر والسبب في ذلك أنه لو دخل فرد في الوجود لدخل في ضمنه المشترك فيلزم الحضور وكذلك يلزم من تحريم المشترك تحريم جميع الأفراد

ولا وجوب فيها (٥) قلت ذلك صحيح إن أراد من حيث تعيين كل واحد منها وإن أراد أنها متعلق بالتخيير من حيث دخولها تحت المشترك فلا وذلك أنه لا يخلو أن تعتبر الحقيقة الشاملة لأنواع الكفارة وشبهها من حيث تلك الحقيقة أولا فإن اعتبرت من حيث هي تلك الحقيقة فلا تعلق للوجوب بها وإن لم تعتبر من حيث هي تلك الحقيقة فلا يخلو أن تعتبر الأنواع من حيث هي تلك الأنواع أولا فإن اعتبرت من حيث هي تلك الأنواع فلا تعلق للوجوب بها وإن لم تعتبر من حيث هي تلك الأنواع بل من حيث كل واحد منها قسط من تلك الحقيقة فلا يخلو أن تعتبر من حيث مجموعها أولا فإن اعتبرت من حيث مجموعها فلا تعلق للوجوب بها وإن لم تعتبر من حيث مجموعها بل من حيث أحادها فلا يخلو أن تعتبر من حيث تعيينها أولا فإن اعتبرت من حيث تعيينها فلا تعلق للوجوب بها وإن لم تعتبر من حيث تعيينها لکن اعتبر من حيث إبهامها فهي متعلق الوجوب من هذا الوجه لا غير قال (فمفهوم أحدها الذي هو قدر مشترك بينها لا يجوز تركه البتة لأن تركه يترك الجميع وهو خلاف الإجماع إلى قوله بل إنه ترك كل واحد من هذه الخصوصيات بفعل الآخر) قلت ما قاله هنا صحيح غير قوله فمفهوم أحدها الذي هو مشترك فإن مفهوم أحدها ليس المشترك بل واحد غير معين عما في المشترك قال (ويخرج عن العهدة بفعل المشترك في أيها شاء) قلت هذا صحيح قال (فإن اعتق حصل مفهوم أحدها الذي هو قدر مشترك بينها وكذلك إن كسا أو أطعم) قلت ليس أحدها هو القدر المشترك بل مبهم غير معين بما فيه المشترك قال (وأما النهي عن المشترك الذي هو مفهوم أحدها) قلت قد تقدم مرارا أن مفهوم أحدها ليس المشترك قال (فالقاعدة تقتضي أن النهي متى تعلق بمشترك حرمت أفرادها كلها ولذلك يلزم من تحريم المشترك تحريم جميع الأفراد) قلت ذلك صحيح

فعل أو ترك واحد منها أو الواجب في ذلك أو المحرم في ذلك واحد مبهم عند الله تعالى ويسقط طلب الفعل أو الترك في الواجب أو المحرم بفعله أو فعل غيره منها أو تركه أو ترك غيره منها أو الواجب أو المحرم في ذلك ما يختاره المكلف للفعل أو الترك منها بأن يفعله أو يتركه دون غيره وإن اختلف باختلاف اختيار المكلفين إلا أنهم اتفقوا على أن الواجب أو المحرم بواحد لا بعينه لما قالوا من أن تحريم الشيء أو إيجابه لما في فعله أو تركه من المقدسة التي يتركها الفعل ولا يتركها في المعين وأما الأصحاب فأنهم اتفقوا على أن الأمر والنهي بواحد مبهم من أشياء معينة بوجوب أو يحرم واحد منها لا بعينه وهو القدر المشترك بينهما في ضمن أي معين منها لأنه المأمور به أو

المنهى عنه ونعرف المسئلة على جميع الاقوال بالواجب المحرم والمخير لتخير المكلف في الخروج عن عهدة الواجب والمحرم بأي من الاشياء بفعله أو بتركه وإن لم يكن من حيث خصوصه واجبة ومحرمة عند الاصحاب بل واحد لا يعينه هذا خلاصة ما يجمع الجوامع مع شرح المحلى ومفاد ذلك أن الخلاف بين قول الاصحاب وبين القول الاول من أقوال المعتزلة المدكورة معنوية وعليه جماعة من الأصوليين كالأمدي وابن الحاجب والعبد قال السعد وهو مذهب بعض المعتزلة فيجاب ويعاقب على كل واحد ولو أتى بواحد سقط عنه الباقي بناء على أن الواجب قديس لا يدون (٦) الاداء اه وذلك لان الامر يتعلق بكل منها بخصوصه على وجه الاكتفاء بواحد

منها قلنا ان سلم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل المرتب عليه ما ذكر وذهب الامام الرازي والامام الحرمين وجماعة الى انه لفظي بناء على تفسير أبي الحسين للقول الاول من أقوال المعتزلة المذكورة بأنه لا يجوز الاختلال بجمعها ولا يجب الاتيان به وللمكلف أن يختار أيها كان فهو بعينه مذهب أهل السنة والخلف لفظي لانهم اعتقدوا وجوب الكل بهذا المعنى قرارا من القول بوجوب واحد مبهم لان العقل لا يدرك فيه مصلحة بناء على عقيدتهم من التحسين والتفويض وان العقل يدرك الاحكام قبل الشرع والى هذا يشير العلامة أبو اسحاق في الموافقات حيث قال وكل مسألة في أصول الفقه يشئ عليها فقه الا انه لا يحصل من الخلاف فيها خلاف في فرع من فروع الفقه كالخلاف مع المعتزلة في الواجب المخير والمحرم المخير

ولا يلزم من إيجاب المشترك إيجاب كل فرد بسبب أن المطلوب هو تحصيل تلك الماهية المشتركة وإذا حصل فرد منها حصلت في ضمنه واستغنى عن غيره فلذلك لا يلزم من إيجاب المشترك إيجاب أفرادها كلها فصح التخيير مع الامر بالمشترك ولم يصح التخيير مع النهي عن المشترك فهذا هو سر الفرق * فان قلت قد وقع النهي مع التخيير في الاختين فان الله تعالى حرم عليه احدهما لا يعينها ولا تعني بتحريم المشترك الا ذلك وحرم الام وابتنى من غير تعيين وأوجب احدي اتصال في الكفارة وإذا وجبت واحدة لا يعينها حرمت واحدة لا يعينها فهذه صور كلها تدل على الجمع بين النهي وبين التخيير * قلت هذا محال عقلا ومن المحال عقلا أن يفعل الانسان فردا من جنس أو نوع أو كل مشترك من حيث الجملة ولا يفعل ذلك المشترك المنهى عنه لان الجزئي فيه الكلي بالضرورة وقاعل الخاص قاعل الاعم فلا سبيل الى الخروج عن العهدة في النهي الا بترك كل فرد والتخيير مع النهي عن المشترك محال عقلا وأما ما ذكرتموه من الصور فوهم اما الاختان والام وابتنى فلان ذلك التحريم اما تعلق بالمجموع عينا لا بالمشارك بين الافراد ولما كان المطلوب أن لا تدخل ماهية المجموع الوجود والقاعدة العقلية ان عدم الماهية يتحقق بأي جزء كان من أجزائها لا بعينه فلا جرم أي أخت تركها خرج عن عهدة النهي عن المجموع

قال ولا يلزم من إيجاب المشترك إيجاب كل فرد بسبب أن المطلوب هو تحصيل تلك الماهية المشتركة الى قوله فهذا هو سر الفرق * قلت ما قاله هنا غير مسلم ولا صحيح بل يلزم من إيجاب المشترك إيجاب كل فرد مما فيه المشترك اذا كان المقصود تحصيل تلك الماهية المشتركة وأما لا يلزم إيجاب كل فرد مما فيه المشترك اذا كان المقصود تحصيل شيء مما فيه المشترك قال (فان قلت الى قوله فهذه صور كلها تدل على الجمع بين النهي وبين التخيير) * قلت ما أورد عليه من السؤال وارد قال (قلت هذا محال عقلا ومن المحال عقلا أن يفعل الانسان فردا من جنس أو نوع أو كل مشترك من حيث الجملة ولا يفعل ذلك المشترك الى قوله والتخيير مع النهي عن المشترك محال عقلا) * قلت ان أراد بقوله ولا يفعل ذلك المشترك الحقيقة من حيث هي تلك الحقيقة فليس بصحيح فكيف ومن قاعدة من ثبت ذلك انه لا وجود له في الاعيان وان أراد بقوله لا يفعل ذلك المشترك أن لا يفعل شيئا مما فيه الحقيقة فقوله صحيح ولا يتناول محل النزاع قال (وأما ما ذكرتموه من الصور فوهم اما الاختان والام وابتنى فلان ذلك التحريم اما تعلق بالمجموع عينا لا بالمشارك بين الافراد ولما كان المطلوب أن لا تدخل ماهية المجموع الوجود والقاعدة العقلية ان عدم الماهية يتحقق بأي جزء كان من أجزائها لا بعينه فلا جرم أي أخت تركها خرج عن عهدة النهي عن المجموع

الكلام وفي أصول الفقه تقرر رأينا وهو هل الوجوب والتحريم أو غيرهما راجعة الى صفات الاعيان أو الى خطاب الشارع اه المراد قال الشرعيني وأشار المحلى بقوله وهو القدر المشترك بينها الى الإيهام في الواجب أي والمحرم وبقوله في ضمن أي معين الى التعيين في المخير فيه ثم ان القدر المشترك بينهما أعني ذلك المفهوم من حيث تعين المشترك فيه معين فالواجب معين فالدفع للقول بأنه كلف بغير معين وأما خصوصية كل واحد فهو مخير فيه لا واجب ولا يلزم فيه التكليف بغير معين هذا هو الحق في الحل الذي بينه العضايد توضيحه ان الذي

وحب وهو الواحد المهم أعني هذا المفهوم الكلي لم يحبر فيه ادلا يجوز تركه التثنية والتحجير انما هو في كل واحد من المعينات وان كان كل واحد منها يتأدى به الواحد لتضمن كل واحد منها الواحد الذي هو مفهوم أحدها فليس معنى الواحد المحبر انه حبر في نفس ذلك الواحد كما يتبادر الى الفهم من هذه العبارة بل معناه الواجب الذي حبر في أفرادة وتعدد ما صدق عليه أحدها اذا عني به الواجب والتحجير يأتي كونه متعلقا لوحده والتحجير وسدا كالمحرم واحد من الأمرين وواجب واحد فان معناه أيهما فعلت حرم الآخر وأيهما ترك وحب الآخر والتحجير بان واحد غير واحد المعنى حائر وانما المتع (٧) التحجير بان واحد يعنيه وغير

واحد يعنيه كالصلاة وذكر
الحظر انه كلام الشرع
وكذلك يمنع التحجير بين
أفراد الشريعة لا فرق بين
كونه المأمور به أو المنهي
عنه كمفهوم الحظر أو
مفهوم الحر وكفهوم صوم
رمضان خلافا للأصل لانه كما

لانه سهى عن المبرك لان الخروج عن عهده لمجموع كفي فيه فرد من فرد ذلك المجموع
فقد هو السبب لان التحريم يتعلق بواحدة لا بغيرها بل يتعلق بالمجموع فيخرج عن العهده
بواحدة لا بغيرها فمثل هذا الفرق وجلا فمعناه عقلا والشرع لا يرد بخلاف العقل ولا بالمستحيلات
وكذلك يقول في حد الكثرة لما أوجب الله تعالى المشرك حرم ترك الجميع لانه يستلزم ترك المشرك
فالحرم ك الجميع لأواحدة نعمها من الخصال فلا حد نهيا على هذه الصورة الا وهو متعلق
بالمجموع لا بالمشارك فمثل ذلك قد صح التحجير في الأمور وهو لم يصح في النهي عنه واما جمع
في الخروج عن عهده لا في أصل النهي فمثل ذلك

يبرم من يحريم مشرعا
يحريم جميع أفراد ككل
حظره وكل واحد كذلك
البرم من انحب المشرك
ايحب جميع أفراد ككل
صوم رمضان عام من
الاعوام قال ابن الشاطب واما
كان المعصود تحصيل لك
المعصية المشتركة لم من
يجب الاشتراك بالتحجب
كن فرد عما فيه المشترك
واما لا يلزم ايحب كل فرد
عنه المشترك ان كان
المقصود تحصيل شيء منه
المشرك انه أي كايحب
واحد منهم من حصول
كثرة التحجب في أيها
الأمر بذلك تقدير أي
معنى ادهى حلا معني الأمر

فان ما قاله هما ليس بصحيح فانه لا يجوز أن يبرم بالنهي عن المجموع النهي عن الجمع
أو يبرم بذلك النهي عن الجملة فان أراد الثاني فموله ليس بصحيح فانه يبرم من النهي عن
الجملة النهي عن أحدها وان أراد الأول وهو النهي عن الجمع فانه يبرم من النهي عن كل واحد
منهم وهو قول حنيفة فعلم انه ما أنكره (لانه نهى عن المشرك) قلت لو كان نهى
عن المشرك لزم منه النهي عن كل واحد فان (ان لان الخروج عن عهده المجموع كفي فيه
فرد من أفراد ذلك المجموع) فانه كما ينبغي ذلك اذا كان المراد بالمجموع الجمع لا اذا كان المراد
بالمجموع الجملة قال (وهذا هو السبب لان التحريم يتعلق بواحدة لا بغيرها بل يتعلق بالمجموع
ويخرج عن العهده بواحدة لا بغيرها) قلت قد سبق انه لا يخرج عن العهده بواحدة لا بغيرها
الا اذا كان المراد بتحريم الجمع لا ان كان المراد بالمجموع تحريم الجملة قال (فتأمل الفرق فجلده
محال عقلا) فانه ما احتاره هو الخيال عقلا وما حاله هو الحذر عقلا (والشرع لا يرد بخلاف
العقل ولا بالمستحيلات) قلت ذلك صحيح ولا يبرم منه مقصوده فان (وكذلك يقول في
حصى الكثرة لما أوجب الله تعالى المشرك حرم ترك الجميع لانه يستلزم ترك المشرك) قلت
لو أوجب الله تعالى المشرك لما حار ترك شيء فيه مشترك قال (فالحرم ترك الجميع لأواحدة نعمها
من الخصال) فانه اذا كان المحرم ترك الجميع لزم منه تحريم ترك واحد لا بغيرها قال (فلا تحد
شيئا على هذه الصورة الا وهو متعلق بالمجموع لا بالمشارك) قلت قد سبق انه اذا كان متعلقا
بالمجموع أي بالجملة فان كان لوحده فلا بد من فعل كل واحد من أحدها وان كان التحريم فلا
يبد من ترك كل واحد من أحدها قال (فتأمل ذلك فذلك صح التحجير في الأمور وهو لم يصح في
النهي عنه وانما وقع في الخروج عن عهده لا في أصل النهي) قلت قد سألت ذلك وصح ذلك
التحجير في النهي كما صح في الأمر ووقع في الخروج عن العهده في أصل النهي قال (فتأمل ذلك

لما عرفت من أن كل فرد فيه المشترك هو متعلق التحجير فلا يتعلق به الايحاب بل ايحاط بواحد منهم منها وهو المفهوم
الكلي المشترك بينهما وان كان كل واحد منها يتأدى به الواحد من حيث انه يتضمن الواحد الذي هو مفهوم أحدها فليس معنى الواحد المحبر انه حبر في نفس ذلك الواحد كما يتبادر الى الفهم من هذه العبارة بل معناه الواجب الذي حبر في أفرادة وتعدد ما صدق عليه أحدها اذا عني به الواجب والتحجير يأتي كونه متعلقا لوحده والتحجير وسدا كالمحرم واحد من الأمرين وواجب واحد فان معناه أيهما فعلت حرم الآخر وأيهما ترك وحب الآخر والتحجير بان واحد غير واحد المعنى حائر وانما المتع (٧) التحجير بان واحد يعنيه وغير واحد يعنيه كالصلاة وذكر الحظر انه كلام الشرع وكذلك يمنع التحجير بين أفراد الشريعة لا فرق بين كونه المأمور به أو المنهي عنه كمفهوم الحظر أو مفهوم الحر وكفهوم صوم رمضان خلافا للأصل لانه كما

الخروج عن عمدة بواحد بأي مفاعل فرد علمه حلف فوال المحلى ان الخروج به عن عمدة الواحد لكونه أحدھا بالخصوصه أي كونه محرر المكاف للقطع بأسواء المكافين في الواحد عنهما سمي بالقرين عاد خصوصية نظر الثاني الواجب وهو المشترك بها التي عليه خلاف بين أهل السنة في محل ثواب الواحد الذي هو مشترك بينهما هو الأسي أو لا أو الواحد محل العقاب هل هو الأدنى أو الواحد خلاف التحقيق والاحتياط ما حو من ثواب الواحد لا يختلفا مختلفا المكافين ان محل ثواب الواحد وبما أضافه من حيث أنه أحدھا ولا يطرأ الى خصوصية بوقم لأنه حتى بعد الوقوع لم يزل من حيث ذلك خصوصية محيرة أو لا أحد بواحد خلاف المكافين ولا يفتلله على الأصح (٨) الذي التزم به كل من لم يزل على ما أدى به لواحد منهما أنه ثابت به

ثواب المندوب من حيث أنه أحدھا لأن مقتضى الأمر بواحد منهم ومقتضاء الثواب على القدر المشترك وما حاصصة المندوب وما فيه من الزيادة فيثاب عليها من حيث هو على الأمر بعمل الخمر ثواب المندوب كمال المحلى والشرعي وكما لا يبرم يحرم كل فرد منه مشترك إذا كان مقصود تحصيل شيء فيه مشترك بناء على القول بمرأه بالخصوصية نظر الثاني الواجب وهو المشترك أو يحصل المشترك لدى هو أحدھا من حيث أنه أحدھا بناء على التحقيق كذلك لا يبرم يحرم كل فرد بمافي المشترك كمال نحو لا يبرم السمك أو الملس أو ابيض إذا كان مقصود ترك شيء بمافي المشترك بناء على القول بمرأه بالخصوصية نظرا لتأدي برك

مع من السج سبب الدين في ذلك كماله في أصول الفقه حكى من صحح ما صححه الله مع الجهر كالامر وحكي عن المعترلة معه وأحق مع المعترلة في هذه المسألة دون أصحابنا لأن رندوا الجهر في الخروج عن العمدة كما قدم فلا يبقى خلاف بين السرخين الذي التزم من الآثار معون من عدد التحجير لدى يقتضي التسوية بين قاعدة

التحجير الذي لا يقتضي التسوية بين الأشياء لتحجير بينها جمهور الفقهاء يعتقدون ان صاحب الشرح وغيره من أئمة يحرم من أشياء يكون حكم تلك الأشياء واحدا وأن لا يقع التحجير إلا بين واحد وواحد أو مندوب ومندوب ومباح ومباح وكذلك هو في طور في كتب أصول الفقه وكتب الفقه ومن لا يبرم كدلت على ذلك تحجير يقتضي التسوية وتحجير مفسدات وعجز الفرق بين المندوبين والتحجير متى وقع بين الأشياء المتساوية وهو التسوية في الحكم والكل أو من أو أكثر مع التسوية وتصح لك الفرق بين أربع مسائل (المسألة الأولى) حرمه على من حصل المكاف في حيث اقتضى ذلك التسوية في الحكم وهو الواجب في مشترك بينهما وهو مفهوم أحدھا والتحجير في الخصوصيات وهو العن والكسوة والأطعام مشترك متعلق بالوجوب من غير تحجير والخصوصيات من غير التحجير من غير إيجاب وعلى كل

مع من السج سبب الدين في الأحكام في أصول الفقه حكى من صحح ما صححه الله مع الجهر كالامر وحكي عن المعترلة معه) في ما حكاه من ليس صحيح وقول الأصحاب صحيح وقول المعترلة نظر قال (واحق مع المعترلة في هذه المسألة إلى آخر ما قلته في ذلك) قلت ورسمي ان الامر بعكس ما هو في النوا مع الأصحاب قال (الفرق لأن من ولاز معون بين قاعدة التحجير الذي يقتضي التسوية بين الأشياء المحرمة فيها وبين قاعدة التحجير الذي لا يقتضي التسوية أي قوله وتحجير لا يقتضي) قلت الصحيح ما اعتقده جمهور الفقهاء وسطر في كتب الفقه وأصوله دون ما حكاه هو واراد به قال (والفرق بين القاعدتين أي قوله بذكر أربع مسائل) قلت ما قلته هنا مجرد دعوى قال (المسألة الأولى تحجير ما على من حصل المكاف في حيث اقتضى ذلك التسوية في حكم وهو الواجب في مشترك بينهما وهو مفهوم أحدھا) قلت ودسمي بعبه قال (والتحجير في خصوصيات وهو العن والكسوة والأطعام) قلت ذلك صحيح قال (المشترك متعلق بالوجوب من غير تحجير) قلت بول كان مشترك متعلق بالوجوب بوجوب الجميع بل متعلق بالوجوب وحده غير متعلق قال (والخصوصيات متعلق التحجير من غير إيجاب وعلى كل

تقدير

المحرر وهو المشترك بها وترك مسرر لدى هو أحدھا من حيث أنه أحدھا في ضمن أي معين منها

على التحقيق وعلى المكاف ركة في أي معين منها أو فعله في غيره فلا مانع من فعل العرلان لحرم واحد فتجريم واحد لا يغيثه ليس من باب عموم السبب بل من باب سلب العموم فيحقق في واحد وبين الله تعالى وحسن على التحريم التكرار في العن كمال المحلى والشرعي وبالجملة فلا فرق بين كون الأمر بواحد منهم من شيء معين أو بوجوب واحد منها لا يغيثه عند الأصحاب ولا يوجبه عند المعترلة بل بما يوجب الكل ويسقط بواحد أو واحد منها بمساعدة أو بختاره المكاف للمعنى على الخلاف لم تقدم بين كون النهي بواحد منهم من أشياء معينة يحرم واحدا منها لا يغيثه عند الأصحاب ولا يحرمه عند المعترلة بل بما يحرم الكل ويسقط بترك واحد

أو واحد منها معبدا لله أو ما يختاره المكلف للمرك على الخلاف المتقدم بغير فرق بعض معتزلة يسمايان اللغة لم ترد أصيعة من
 النهي عن واحد منهم من أشياء معه كما وردت في الأمر واحد منهم من أشياء معه قال وقوله تعالى ولا تطع منهم أثما أو كفو راوي
 عن طاعة ما اجتمع أي وأنس بهما عن طاعة واحد منهم مع ما حتى هذا أصيعة من النهي عن واحد منهم من أشياء معه وردت
 بها اللغة لكن رد على هذا الجواب ما عاينه أن هذه النسخة معهم منها النهي عن واحد منهم فهي مروي لذلك ولا ينافي ذلك صحتها
 عن طهرها لا جاع قد ثبت ورود اللغة ذلك الطر بوجوبه لا سيما مع من حلها (٩) على معناه الأصلي مانع فافهم

هكذا ينبغي تحقيق هذا
 المقام وإن أردت زيادة
 توضيحه فعليك شرح
 المحلى على جمع الخوامع
 وحواشيه والله سبحانه
 والى أعين

الفرق الثامن والأربعون
 بين عدة التحجير الذي
 يقتضي التسوية وبين
 قاعدة التحجير الذي
 لا يقتضي التسوية بين
 الأشياء المحيرة بها على
 ما اختاره الأصل وأرضاه
 من تحقق هاتين القاعدتين
 خلافا لما هو مسطور في
 كتب الفقه وأصوله واعتقده
 جمهور الفقهاء من أن
 صاحب الشرع أو غيره إذا
 حبر بين أشياء يكون حكم
 تلك الأشياء واحدا وأنه
 لا يقع التحجير إلا بين واجب
 وواجب أو مندوب ومندوب
 أو مباح ومباح قال ونحبر
 الفرق بينهما التحجير
 متى وقع بين الأشياء المتماثلة
 كما يحبره تعالى بين
 حلال الكفارة في الحث

بغير حكم كل حصية من الحلال حكم حصية لأخرى لا سيما أمور متماثلة في المسألة
 الثانية قوله تعالى يأيتها الزماني قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه شيئا أو ورد عليه
 ورد القرآن تزيلا قال بعض العلماء يريد الله تعالى بين الثلث والنصف والثلثين لأن
 قوله تعالى أو انقص منه قليلا أي انقص من النصف وانراد الثلث أو ردعا به أي على النصف
 والمراد بالزيادة على النصف النقص فيكون المراد الثلثين كما وقع في تفسير هذه الآية
 وهذا ما حبر دفع بين ثلثه وأشياء يحصل الكفارة ومع ذلك فالثالث واجب لا بد منه
 والنصف والثلاث مندوبان يحور تركهما وقيل في التحجير بين الواجب والمندوب
 سبب التحجير دفع بين أول وكثر والأقل حره فمما عطف للتحجير بين حصول الكفارة
 فتأمله فهو لا كما يحظر ما لا إلا التحجير يقتضي التسوية المطلقة المسألة الثالثة قوله
 تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة لأنه خير الله على المسافر بين ركعتين أو
 أربع أو ركعتان واحسان حرما لا يرد ليس بواجب لأنه يحور تركه ويحور تركه لا يكون
 واحدا وأما الركعتان

فقد بين كل حله من الخصال حكم حصية لأخرى لا سيما أمور متماثلة في المسألة
 الخامسة منعلق التحجير بين حكم كل حصية حكم لأخرى صحيح لا مقامه من أن ذلك
 يكون أمورا متماثلة في المسألة الثانية قوله تعالى يأيتها الزماني قم الليل الا قليلا
 فالثالث واجب لا بد منه والنصف والثلاث مندوبان يحور تركهما وقيل في التحجير بين الواجب والمندوب
 الثالث واحد من حيث هو ثلث ولو كان ذلك مكان واحد معا وليس النصف والثلاث مندوبين
 ولو كان ذلك حبر تركهما مندوب وليس كذلك بل لا يحور تركهما الا عند دم الثلث قال (فقد
 وقع التحجير بين الواجب والمندوب بسبب أن التحجير وقع بين أقل وكثر) قلت لم يقع
 التحجير بين الواجب والمندوب وليس كقول التحجير وقع بين أقل وكثر سندا في ذلك قال (فهذا
 معارفي للتحجير بين حصول الكفارة) قلت ليس معارفي لا يحبر بين حصول الكفارة بل هما
 سواء الا عند من اعتبر العطف فوهم أن الجزء المنفرد لا يحصل هو الجزء المختص بالصل فافهم
 (فتأمله فهو لا كما يحظر ما لا إلا التحجير يقتضي التسوية المطلقة) قلت يعني أن لا يحظر
 غير ذلك ما ليس فيه الأمر الذي لا ريب فيه قال (المسألة الثالثة) قوله تعالى فليس عليكم
 جناح أن تقصروا من الصلاة الآية خير الله تعالى مسافر بين ركعتين أو أربع أو ركعتان واحسان
 حرما والزائد ليس بواجب لأنه يحور تركه وما يحور تركه لا يكون واحدا وأما الركعتان

(٢ - الفرق الثاني)
 أفصى ذلك التسوية في الحكم وهو لو حوب في اشترك الذي هو مفهوم أحدها
 والتحجير في الخصوصيات التي هي المتى والكسوة ولا طهارة لا سيما أمور متماثلة فالمتشرك منعلق الوحوب من غير تحجير والخصوصيات
 متعلق التحجير من غير اختصاص متى وقع في التحجير بين الجزء والكل كما في قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة الآية فإن
 التحجير فيها وقع بين جزء وجزء كعتان وكل وهي أربع ركعات أو بين الأقل والأكثر كما في قوله تعالى يأيتها الزماني قم الليل الا قليلا
 نصفه أو انقص منه قليلا أو ورد عليه ورد القرآن تزيلا يريد من التحجير دفع بين الأقل والأكثر في بعض العلماء خبره الله بين

الثلاث والضعف والثلاثان لأن قوته على أو قصص منه قبل لا شيء انقص من الضعف والمراد الثالث أو زد عليه أي على الضعف السادس فيكون المراد الثلاث وكما في المحرر الذي جعلت الامة عليه لصاحب الدين على المعسر بين النظر والاراء فان الاراء كان يتضمن النظره وتترك المطالبة صار التحجير معناه النظره من باب التحجير بين الاقل والاكثر فنفي ذلك عدم التسوية في الحكم ألا ترى ان الله تعالى خير المسافر في الآية الاولى بين ركعتين وهم واحد وان حرم الله لا يجوز تركهما اجتماعا وبين الرأى عليهما وهو ليس بواجب لانه يجوز تركه وما يجوز (١٥) تركه لا يكون واحدا فوقع التحجير بين الواجب وما ليس بواجب على خلاف المتعارف

ولا يجوز تركهما اجتماعا فقد وقع التحجير بين الواجب وما ليس بواجب وهذا خلاف الله رف المعهود من القاعدة وسنده ان التحجير وقع بين جزء وكل لا بين أشياء متباينة (مسألة لائحة) أجمعت الامة على ان صاحب الدين على المعسر يحجر بين النظره والاراء وان الاراء فصل في حقه وأحدهما واجب حتما وهو ترك المطالبة والاراء ليس بواجب والسبب في هذا ان الاراء يتضمن النظره وترك المطالبة قصار من باب الاقل ولاكثر وهذه المسألة مستندة من قاعدة بين احدهما قاعدة التحجير كما تقدم والثانية قاعدة ان الواجب أفضل من مندوب فان اندوب في هذه الصورة وهو الاراء

ورجوع تركهما احدهما فلو كان تركه من تركه بين واحد من حرم ليس بصحيح كيمسوله تركهما وانما لما يقع وما فيه من أن لا يترك تركه ولا يجوز تركه لا يكون وصاحب الدين لا يصح أيضا فان سبب واجب يجوز تركه بنفسه وهو الايجور تركه مطلقا لا يجوز تركه بعد فعله وما قاله من أن الركعتين لا يجوز تركهما احدهما ليس صحيحا يجوز تركهما عند فعله بطريق واحد وهو الاراء وادعاه بأنه توجبه أن الركعتين المنعزتين هم المجتمعان مع الركعتين الاخرتين من الاراء (١٥) فمع التحجير بين الواجب وما ليس بواجب وهذا خلاف المتعارف المأمور من القاعدة) فان لم يقع التحجير بين واجب ومندوب فحق أن يكون مائة روجه تحريمه خلاف المتعارف من الله تعالى (سند ان التحجير وقع بين جزء وكل لا بين أشياء متباينة) فثبت ليس بواجب التحجير بين جزء وكل منه فثبت في هذا من ذلك قال في المسألة ارأيه (١٥) اجمعت الامة على ان صاحب الدين على المعسر يحجر بين النظره والاراء وان الاراء فصل في حقه (١٥) فثبت ما قبله ليس بصحيح ولا أجمعت الامة على التحجير بها بوجه اتصال النظره للمعسر متعين وجوبها ليس الكتاب العرفي قال تعالى وان كان ذو عسرة فلنيسر له ليس بواجب لما كان تركه ليس بواجب عزيمة منه واسقطه موسرا كان أو عسرا عنه توجبه انه يحجر بين الامرين في حق المعسر وليس الامر كذلك وبوكل كذلك لا يمكن تسوية الاراء من ليس بواجب بالمعسر قول (وأحدهما واجب حتما وهو ترك المطالبة) فثبت ذلك صحيح وهو معنى النظره ولكن لا يزم منه مقدوده قال (قصار من باب الاقل والاكثر) فثبت ليس من باب الاقل والاكثر وانك من باب الواحد عسرة والعسرة جلة ولا يشي من هذا انه أقل واكثر الا نوع من المخرج قال (وهذه المسألة مستندة من قاعدة بين احدهما قاعدة التحجير كما تقدم والثانية قاعدة ان الواجب أفضل من مندوب فان المندوب في هذه الصورة وهو الاراء

المعروف من قاعدة ان التحجير يقتضي التوبة مطلقا لانه بين جزء وكل لا بين أشياء متباينة وان الله تعالى حرمه صلى الله عليه وسلم في الآية الثانية بين الثلاث وهو واجب لا بد منه بين الضعف والثلاثين وهما متساويان يجوز تركهما وفعلهما أولى فوقع التحجير بين الواجب والمندوب على خلاف القاعدة المذكورة لانه بين أقل وأكثر والاراء جزء من حرج لانه وقع بين الدين على المعسر بين النظره أي ترك المطالبة وهو واجب حتما وبين الاراء المتضمن للنظره وترك المطالبة وهو ليس بواجب الا انه فصل في حقه على خلاف قاعدة بين احدهما قاعدة التحجير كما تقدم والثانية قاعدة ان الواجب أفضل من مندوب لانه تحجيرها هو من باب الاقل والاكثر كما علمت اه

فصل

وقال العلامة من الشطوط والجميع ما عتقده جمهور الفقهاء وسطر في كتب الفقه وأصوله دون

ما اختاره القرافي وارضاه وما لم يرضه كون التحجير الواقع بين المتباينات بوجبه التسوية بين الاقل والاكثر والجزء والكل لا يجوزها بطل ما أولا فلا تنحصر في الكسرة وان صح اهمالها في التحجير وان حكم كل جملة منها حكم الاخرى لم يصح ما قبله من ان ذلك لكونها أمور متباينة ولا منفصلة من ان المترك متعلق بالوجوب لالوجوب بالجميع بل اعماص كون معنى التحجير الخصوصيات وان حكم الخ لأن متعلق بالوجوب واحد غير معين وهو مفهوم أحد الحد بل كما نص وأما ما قبله لا يصح ما قبله من وجوب الركعتين حتما على

المسافر لانه لا يجوز تركهما احدا كما كيف والمسافر يجوز له تركهما وانما لا يترك مع ولدي أو حبس به توهمه ان الركنين لهما نية
هما المجتمعان مع الركنين الاخرين من الاربع ولا يتركه من أن الركنين يجوز تركه وما يجوز تركه لا يكون واجبا فان ما ليس بواجب
يجوز تركه مطلقا والرائد لا يجوز تركه مطلقا بل عند فعل بطله فلم يقع التحجير بين واحد وغير واجب ولم يكن منه وقوع التحجير بين
احدهما وكل ما ادعاء وتوهمه خلاف التعارف من القاعدة وأما الثاني فلان التذلل ليس بواجب من حيث هو ثلث ولذلك كان واحدا معيارا ولا
يجوز ترك السبب والثلاثين مطلقا حتى تكونا مبدوءا بين بل عند قيام الثلث فلم يقع (١١) التحجير بين الواحد والمبدوء ولا

سببه ووقع التحجير بين
أقل وأكثر من التحجير
هنا مساو للتحجير بين
خصال الكفاية لا مفارقة له
الاعتدال من اعتداه الغلط
وتوهم ان الجزء المنفرد
المتصل هو الجزء المجتمع
ان الذي أماراته فلا لامة
لم يجمع على التحجير بين
الظرة للعسر وإبرائه بل
الظرة له متعين وهو سها
بعض الكتاب العرير قال
تعالى وان كان ذو عسرة
عانة لي يسره ولكمه
لما كان لرب الدين اراء
عريضة وساقطه مزمرا
كان أو عسرا منه توهم انه
تحجير بين الامر من حق
العسر وليس كذلك والا
لاختصاص نوبع اذ اراء
من الدين ما سمر وللارم
بالفكنا الماروم على انه
ليس التحجير في هذه المسئلة
لأن بابا لا حد عند الميسرة
أو التوك جلة ولا تقال في
مثل هذا انه أقل أو أكثر
الاسوع من المحرم به

أفضل من الواحد الذي هو الاطار فحجر حيث الفرق بين القاعدتين وان تحجير اذا وقع
بين المتساويات قصص التسوية وبين الأقل ولا كثير والجزء والكل لا يقتضي التسوية بل يستلزم
الأقل والجزء دون الزائد عليه

الفرق التاسع والاربعون بين قاعدة التحجير بين الاحساس المتساوية

وبين قاعدة التحجير بين أفراد الجنس الواحد

ويعبر الفرق بين هاتين القاعدتين برفع ابي تحرير اصطلاح العلماء لالامى بعرض عليه وذلك
اهم يسمون حصال الكفاية واجبا مخيرا ولا يسمون تحجير المكافئ بين رقاب الدنيا في اعتناق
الروية في كفاية العلم وغيره واحد مخيرا وكذلك التحجير بين شياها الدنيا في اخراج شاة من
رعين شاة لا يسمونه واجبا مخيرا وكذلك دينار من أربعين ديناروا والفرق ثوب من ذلك
واحسا ولوصوه من مياه الدنيا وغير ذلك لا يسمون ذلك واجبا مخيرا بل يقصرون ذلك على
حصال الكفاية ويحسمون وسطا الفرق بين القاعدتين بتقديم من أن التحجير متى وقع بين
الاحساس المتساوية فهو الذي يطلقون على انه واحد مخير ومتى وقع بين أفراد جنس واحد

أفضل من الواحد الذي هو الاطار (١٢) فبما قسم ان هذه المسئلة ليست من قاعدة التحجير
ومافيه من أن المبدوء في هذه الصورة أفضل من الواحد لم يأت عليه بحجة ولعل الامر في ذلك
على خلاف ما زعم وعائنه أو اعانه من يحتاج لهوله ذلك أن يقول البطنة اراحة للعريم من مؤنه
الدين ما سمر وبين الميسرة ولا اراء اراحة للعريم من مؤنه الدين ما سمر ولا شك ان الارادة
الكفاية أعظم قدرا من الارادة غير الكفاية فتكون أعظم أحرارا وما يحتاج به المحج من ذلك
صحيح عبران في هذا المقام قاعده وهو ان المعنى في تعاضل الاعمال المتحددة تعاضل أحوال
عامة أولانهم تعاضل الاعمال انما هي ناسا ثم تعاضل أحوال المستمع بها ان كانت متعددة الدرع
ثانيا والدليل على صحة هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من سبق درهم مائة ألف درهم ولو كان
المعنى أولا تعاضل أحوال المستمع مع لست مائة ألف درهم لاسما أعظم معا بالمشاهدة وادانت
ان المعنى أولا تعاضل العامل فلا ريب ان تعاضل وظيفة الاطار التي حل عليها واضطر باختيارها عليه
التي شق عليه من وظيفة الاراء الموكولة ان اختياره وهذا المعنى والله أعلم هو السبب الأعظم
في أصله العرائض على غيرها وعلى هذا لا يحرم قاعدة أهلية الواجبات على المبدوءات وما قال
من كون التحجير الواقع بين المتساويات بوجوب التسوية وبين الأقل ولا كثيرا آخره فليس بطلانه
بل الفرق التاسع والاربعون

المسئلة ليست من قاعدة التحجير أصلا وما زعمه من أن المبدوء في هذه الصورة أفضل من الواحد لم يأت عليه بحجة ولعل الامر في ذلك
على خلاف ما زعم وعائنه أو اعانه من يحتاج لهوله ذلك أن يقول البطنة اراحة للعريم من مؤنه الدين ما سمر وبين الميسرة ولا اراء اراحة للعريم من مؤنه الدين ما سمر ولا شك ان الارادة
الكفاية أعظم قدرا من الارادة غير الكفاية فتكون أعظم أحرارا وما يحتاج به المحج من ذلك
صحيح عبران في هذا المقام قاعده وهو ان المعنى في تعاضل الاعمال المتحددة تعاضل أحوال المستمع بها ان كانت متعددة الدرع
ثانيا والدليل على صحة هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من سبق درهم مائة ألف درهم ولو كان
المعنى أولا تعاضل أحوال المستمع مع لست مائة ألف درهم لاسما أعظم معا بالمشاهدة وادانت
ان المعنى أولا تعاضل العامل فلا ريب ان تعاضل وظيفة الاطار التي حل عليها واضطر باختيارها عليه
التي شق عليه من وظيفة الاراء الموكولة ان اختياره وهذا المعنى والله أعلم هو السبب الأعظم
في أصله العرائض على غيرها وعلى هذا لا يحرم قاعدة أهلية الواجبات على المبدوءات وما قال
من كون التحجير الواقع بين المتساويات بوجوب التسوية وبين الأقل ولا كثيرا آخره فليس بطلانه
بل الفرق التاسع والاربعون

العامل فلا ريب ان تحمل وظيفة الاطار التي حل عليها بمحاجها عليه اليها شئ علمه من وظيفة الاراء الموكولة لي اختياره وهذا المعنى وانته
 أعلم هو السبب الاعظم في فصلية الفرائض على غير ما فهمت من قاعدة فصلية الواجبات على حدودات اه قلت وعلى ما قاله ابن الشاذلي
 فالصواب ان هذا الفرق بالمرق بين قاعدة المباح والخز والمطلوب العبر بالكل من قاعدة المباح والخز المطلوب التارك بالكل بمعنى
 ان المداومة عليه مهية عنها قال العلامة انواستحقاق موافقته اعلم ان المباح باعتباره في نفسه لا بالامور الخارجة عنه هو المسمى
 بالمباح بالجزء وباعتباره (١٢) بالامور والخارجة عنه هو المسمى بالمطلوب بالكل الاول يطلق باطلاق الاول من حيث

هو مخير فيه بين الفعل
 والتارك والاخر من حيث
 يقال لا يخرج فيه والثاني
 على أربعة أقسام أحدها
 ان يكون خادما لامر مطلوب
 الفعل والثاني ان يكون
 خادما لامر مطلوب التارك
 والثالث ان يكون خادما
 تخير فيه والاربع ان لا يكون
 فيه شئ من ذلك فاما الاول
 فهو لمباح بالحز ما اعتبره
 في نفسه المطلوب الفعل
 بالكل باعتبار ما هو خادم
 له وأما الثاني فهو لمباح
 بالجزء المطلوب التارك بالكل
 بالاعتبار بن المذكورين
 بمعنى ان المداومة عليه مهية
 عنها وأما الثالث والرابع
 وارجعنا الى هذا القسم
 الثاني وذلك ان المباح ان
 كان خادما يعتبر بما يكون
 خادما له وانما ان كانت
 في طريق التارك كترك الدوام
 على التزهد في الدنيا
 وسماح بغير بد الحرام والفتنة
 المباح كان ترك الدوام فيه
 هو المطلوب من حيث هو

لا يكون هو المسمى بالواجب المحير فانه في ولاطعام والكسوة أنجبس محتفة والعم كلها حسن
 واحد وكذلك الدناير وغيرها من النقائص فهذا هو صابط الفرق بين الدينين
 الفرق الخمسون بين قاعدة التحجير بين شئين وأحدهما يحشى من عقابه وبين
 قاعدة التحجير بين شئين وأحدهما يحشى من عاقبته لامن عقابه
 هذا الموضع أشكل على جماعة من الفضلاء وتحريره وسطه وتقرير الفرق يسمى ما أن نقول
 ما القسم الاول فتعذر الوقوع ولا يمكن أن يحذر الله تعالى بين شئين وأحدهما يحشى من عقابه
 ويقول الله تعالى ان فعلت هذا بعثت عاتك فقد لا يجتمع مع التحجير أنه وأما ما يحشى من
 عاقبته فوقوع التحجير فيه ممكن واقع ومندفع ذلك في ما وقع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليلة الامراء فانه حذر من عليه السلام قدس من أحدهما بين الآخر حر خيره بين شرب أيهما
 شاء فاحذر الذي فقال له جبريل عليه السلام حذرت العطره ولو احذرت اخر لعوت أمتك فقل
 جماعة من الفضلاء المعوى حرام والعطره مطلوبة فكيف يحذر عليه السلام بين الحرام والمطلوب
 وجوده وما يؤكد انه حرام ان السبب لاصلاح حرام وشرب هذا القدر سبب ضلال لامة كما قال
 جبريل عليه السلام فكأن حراما ومع ذلك فقد وقع التحجير به ومن اللبن وهذا مشكل
 جدا فكيف يحذر من سبب الهوان وسبب الضلالة والحوادث ان هذا من باب العاقبة لامن
 باب العقاب والمنع هو الثاني دون الاول وسطه ان العقاب يرجع الى منع من الكلام المعصاني
 فهو تحريم لا يجتمع مع الاباحة لانه صفة والعاقبة يرجع الى أن قدره الله تعالى وقدره في الحوادث
 لا يحطانه وكلامه فلا يصدر منها وأما إصدار الاذن من الكلام المنع من الكلام حتى يصير الفعل
 لا تفعل أما القدرة والمقدرة فلا يصدر الاذن بدلين ان الامة مجمعة على ان الأساس يحذر من
 سكتي هاتين الدارين مثلا وترجع احدي هاتين المرأتين وشراء احدي هاتين العرسين فاما
 احذر أحدهما فمقتضى الاذن الشرعي الذي من الكلام المعصاني أمكن أن يحذره المخبر عن الله
 تعالى انك لو احذرت ما ركت من الدارين والمرأتين والعرسين لكان ذلك سبب ضلالك وهلاك
 مالك وذريتك وغير ذلك من سوء العاقبة كما جاء في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
 الشؤم في ثلاث امرأة والدار والعرس وقال بحمله على طاهره جماعة من الفضلاء وكما جاء في الحديث
 الآخر انه ما قيل له عليه السلام عن دار يأسول الله سبحانه والعمد واقر ولال كثير فذهب العدد
 وقال فقال عليه السلام دعوه هذه دعة ولو تردده الاحاديث فان يجوز أن يفعل الله تعالى ذلك

والفرق الخمسون في قوله في هذين الفرقين صحيح وانه علم

حادم لم يصاد الضر وريث وهو المرغ من الاشتغال به ان كان في طرف الفعل كالاستماع بالحلال
 من الطيبات كالالدوام فيه بحسب الامكان من غير صرف هو المطلوب من حيث هو خادم مطلوب وهو أصل الضر وريث والخادم لا يخبر
 فيه على حكمه لانه خادم له فصار مطلوب التارك أيضا لانه صار خادما لقطع الزمان في غير مصلحة دين ولاديه وهو اذا خادم المطلوب التارك
 فصار مطلوب التارك بالكل وأما الرابع فانه كان غير خادم لشيء ونعمه كان عشا أو كانت حبة العلاء فصار مطلوب التارك أيضا
 لانه صار خادما لقطع الزمان في غير مصلحة دين ولاديه فهو اذا خادم المطلوب التارك فصار مطلوب التارك بالكل ومنه ان كل مباح

ليس مسح باطلاق وإنما هو مسح بالخرصة خاصة وأما كل فهو إما مطلوب الفعل ومطلوب الترك مثلهما الثوب الخ من مسح اللبس قد
 استوى في سائر الشروع فعليه وتركه فلا فائدة في أحدا من ذلك وهو معقول ورفع هذا الاعتبار بقصره على ذات المسح من حيث هو
 كذلك وهو من جهة ما هو وقاية للحر والبرد ومواريء لثوبه وحمل في النظر من لطلب الفعل وهذا المظهر غير محقق من هذا الثوب المعين ولا
 هذا الوقت المعين فهو نظر بالكل لا بالخرصة اهـ بتعريفه وتوضيح الأثر والله سبحانه وتعالى أعلم **الفرق التاسع والأربعون**
 بين قاعدة التحجير بين الأحص من المتأخرين وبين قاعدة التحجير بين أفراد الجنس (١٢٣) **الواحد** وصاط الفرق بينهما

ان التحجير متى وقع بين
 الاجناس لمختصة لاجتماع
 الكفاءة من العتق والاطعام
 والتكسوة فهو والذي
 اصطدحوا على انه يسمى
 واحدا محجرا ومتى وقع بين
 أفراد جنس واحد كتحجير

في بعض الاشياء التي لا تسبب ويحكم عاقبتها رتبة ومع ذلك لا يفي ذلك التحجير الثابت بمقتضى
 الشرع السكاني في جميع هذه الصور وكذلك التحجير الواقع بين العبد والاسير وهو محقق
 ولم يكن شيء من ذلك محرما على رسول الله صلى الله عليه وسلم من تأديت ما دامه عندهما ولو أقسم
 على ذلك الفرج من الحر لم يكن أثما ولا عاقبة فيه نعم فيه سوء العاقبة وقد تقدم انها رجع الى
 أثر القسرة والقسر وما خلقه الله تعالى في الخواص من الضر والنفع لا لام العبيد ان قص
 للتحجير فظهر الفرق بين التحجير مع سوء العاقبة والنفع مما هي الخواص التي استثنى عنها جماعة
 كثيرة من العتق والنكاح اشكال لولا هذا الفرق وانه أعم

الفرق الحادي والخمسون بين قاعدة الاعم الذي لا يستلزم لاحص عسا

وبين قاعدة الاعم الذي يستلزم لاحص عيبا

اشتهر بين المطار والعتق في العتق ان القاعدة ان الاعم لا يستلزم احدا من اعمه عيبا وانما يستلزم
 الاعم مطلق الاحص لا احص معيبا ولا يستلزم مطلق الاحص اضرار موقوفه في الوجود فان
 دخول الحق في الكفاية في الوجود مجردة محل والابطال من شخص لا محل فيه ومعه فذلك صار
 اللفظ يدل على وقوعها في وجود بدل بطر من اضرارهم على مطلق الاحص وهو احص مالا احص
 معيبا وهذا هو القول المطرد بين الفقهاء والمطار لا يكاد يختلف معهم في ذلك ثانيا وليس الامر
 كذلك بل الامر في ذلك يختلف وهما معدنان مختلفان وتحرير شرطهما والفرق بينهما ان
 الحقيقة العامة تارة تقع في رب معرفة بالكل ولاكثر والخرصة تارة تقع في رب مشادة
 مثال الاول مطلق الفعل الاثم من المرة الواحدة والارث فالمره رتبة دناءات رتبة عيب

قال (الفرق الحادي والخمسون بين قاعدة الاعم الذي لا يستلزم لاحص عسا وبين قاعدة الاعم
 الذي يستلزم لاحص عيبا اشتهر بين المطار والعتق في عقوبات الفقهاء ان الاعم لا يستلزم
 احدا من اعمه عا ولا يستلزم الاعم مطلق الاحص لا احص معيبا بل لا يكاد يختلف معهم في
 ذلك ثانيا) قلت ما اشتهر بين المطر هو اضرارهم على الصحيح الذي لا يكاد يختلف فيه معهم ان
 ولا رجة هذا ايكاد قال (وليس الامر كذلك بل الامر في ذلك يختلف وهما قاعدتان مختلفتان)
 قلت بل الامر كذلك وليس الامر في ذلك يختلف وليس هما معدنان لوجه بل هي قاعدة
 واحدة هي الفرق مطلق قال (وتحرير شرطهما والفرق بينهما ان الحقيقة العامة تارة تقع في
 رب مشادة بالكل ولاكثر والخرصة تارة تقع في رب مشادة) قلت ذلك مسلم قال
 (مثال الاول مطلق الفعل الاثم من المرة الواحدة والارث فالمره رتبة دناءات رتبة عسا

سبحانه وتعالى أعلم
الفرق الخمسون بين
 قاعدة التحجير بين شبيين
 واحدهما يحشى من عقابه
 وبين قاعدة التحجير بين
 شبيين واحدهما يحشى من
 عاقبته لامن عقابه

حيث قالوا سبب وقوع لادونه لا يمكن ان يحجر الله تعالى بين شبيين واحدهما يحشى من عقابه اذ لا يجتمع العقاب على فعل المكاف
 أحد لأمور معية مع محبته في فعل ما يختاره منها فذا وفلوا يمكن وقوع الثاني في وقوع ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة
 الاسراء فغاده حبر بل عليه السلام قد حجب أحدهما له والآخر حر غيره بين شرب أيهما شاء فاحتار السن فقال له حبر بل عليه السلام
 احتار النظر ولو احتار الحر لعوت ثمك وقد استشكل هذا الحد جماعة كثيرة من المعتزلة بان شرب هذا الفرج من الحر سبب
 صلال لأمه كما في حبر بل عليه السلام والسبب للصلال حرم فيكون حراما فكيف يقع التحجير له عليه الصلاة والسلام فيه وهو حرام

وسب السئلة وبين المسمى هو النظر المطلوبة الوجود وسب الهداية وسر الفرق بين هاتين القاعدتين الذي يتضح به معنى الحديث المذكور ويضع عنه الاشكال المذكور هو ان المقيد كما كان يرجع الى المسمى عن الكلام المتعلق كل تحريم لا يجتمع مع الابهة التي هي عدوه عن الاذن الشرعي المسمى عن الكلام المتعلق لانه صده وان العتمة كما كانت ترجع الى انفسرة الله تعالى وقدره في احوال لا يحطها ولا لانه لم يكن بينها وبين الاذن الشرعي المسمى عن الكلام مصادمة بدليل ان الامة مجمعة على ان الاساس بجبر بل سبكي (١٤) هاتين الدارين أو تروج احدي هاتين المرثيتين أو شراء احدي هاتين القاعدتين فإذا

احترأ أحدهما غفصى
الاذن الشرعي المسمى عن
الكلام المتعلق أن يمكن ان
يجبر المحرم عن الله تعالى
انك لو حررت ما تركت من
الدارين والمرتين والعرضين
لكان ذلك سبب لئلا لك
وهلاك مالك ودرست
وعبر ذلك من سوء العاقبة
كما جاء في الحديث عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم انما الشؤم في ثلاث
المرأة والدار والعرض ومن
تجمل على ما هذه الحياء من
العصاة وكما جاء في الحديث
لا حرام لما قبله عليه
السلام من دار بارسل الله
سكنها والعدد وافر والمال
كثير ففهمه العبد بالمال
فقل عنه السلام دعوه
دميمة لا ولولم ردعه
الاحاديث فان محو
به هل الله تعالى ذلك في
بعض الاشياء الى الاسما
و محو عاقبة دينه قل
تعالى ونسي أن يحواشيها
وهو شر لكم وذلك لا بد في

لأنه فوق باردة ومع ذلك فلا بد في دخول الفعل في الوجود من المرة الواحدة عينا لانه ان وقع
في مرات وقعت المرة وان وقع مرة واحدة وقعت المرة الواحدة فمرة الواحدة لا رمة لدخول
ماهية الفعل بالضرورة واما هبة العامة الكلية مستمرة لهذا النوع الاخص عينا بالضرورة
وكذلك اخراج مطلق المال بديل بالارام على اخراج الاخص عينا وكذلك كل أقل مع أكثر
المذهب الكلية مشتركة بينهما فيهم أحد يوعيا عينا وهو الاول بالضرورة كما تقدم فهذا صاعدا
هذه القاعدتين وأما مثال قاعدة الاعم الذي لا بد لزم أحد أنواعه عينا فهذا هو الموضع العام
والأكثر في الحقائق الذي لا يكاد يعتمد غيره كالحقوان فانه لا يسلو لم الناطق ولا الهيم عينا من
أنواعه مع انه لا يوجد الا في مطلق أو هم ولا يوجد في غيرهما وسبب عدم الترمه لاحدهما عينا
بما هما فاما في الدار حيوان لا يعلم هو مطلق وهم وكذلك حقيقة العدد في نوعين الزوج
والعرد وهي لا يسلم أحدهما عينا فاما مع زيد عدد من الدراهم لا يشعر هل هو زوج أو
عرد لحصول الدين من الزوج والعرد وكذلك دافعا لكون حقيقة كاية لا شعرا للفظها سواء
ولا في خصوصه اهم لا بد من خصوص لكن لا ينعين بخلاف القسم الاول فتميز فيه أحد
الانواع وهو التحريم بظاهر مطلق من يقول ان قولك لو كل بوكيله مع لادلاله له على شيء

لأنه فوق المره * قال وذلك مسلم قال (ومع ذلك فلا بد في دخول الفعل في الوجود من مرة
الواحدة عينا أي قوله فهذا صابط هذه القاعدة) * قلت ما أنت قائل بهذا الكلام عن المحقق
والنحوصل وهو د حريث ذو عقل انه ادخل فعل ما في الوجود مرات انه لم يدخل فيه مرة
واحدة وانه ادخل في مرة واحدة لم يدخل فيه مرات وكيف يصح في الاقوام شيء اذا احتاج
الشئ الى دألي وما حله على ما قاله الا وهم ان مره الواحدة من الفعل ادمرة هي نفس المجموعة
مع أخرى وأخرى ليس الامر كما هو صكك و مرة لو حصة مقيدة بغيره لا افراد والمرة
لغة دة أخرى أو آخر مقيدة بغيره لا اجماع والقيان واضح باقهما وصو حلالا في فيه قار
(واما مثال قاعدة الاعم الذي لا يسلم أحد أنواعه عينا فهو هو الموضع العام والاكثر في
الحقائق الذي لا يكاد يعتمد غيره كالحقوان فانه لا يستمر الناطق ولا الهيم عينا من أنواعه مع انه
لا يوجد الا في مطلق أو هم ولا يوجد في غيرهما الى قوله بخلاف القسم الاول فتميز فيه أحد
الانواع) * قلت قوله فهذا هو الموضع العام الاكثر ليس كما قال بل هو الموضع الذي لا مبيع سواء
وقوله بخلاف القسم الاول قد بين انه ليس بخلافه قال (وهذا البحر يظهر بطلان قول
من قال ان قول لو كل بوكيله مع لادلاله له على شيء

التحريم الثابت بمقتضى الشرع الكافي في جميع هذه الصور فلا يقع تحريم على الله تعالى عليه وسلم
من القدح في الله لا بد وهو محقق وممكن شيء منها محرما على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يأذن ما دامه عليهما ولو
اقسم على ذلك العدم من اجر لم يكن فيه ثم ولا عقاب نعم فهو العاقبة وقد تقدم انها ترجع الى انفسرة والقدر وما يحلفه الله تعالى
في احوال من الضرر والضعف لا لضعف النفس المخاص بالتحريم وبسبب سببه تعالى اعم
(الفرق الحادي والمجسول بين قاعدة الاعم الذي لا يسلم الاخص عينا وبين قاعدة الاعم الذي لا يسلم الاخص عينا)

على ما رتبته الاصل من انها قاعدة من مخرجات القاعدة واحدة هي ان الاعم لا يستلزم احد انواعه غير ان يستلزم الاعم مطلق لاحص
ضرورة ان وجود الخفايا السكاي في الوجود مجردة محال فلا بد من مطلق شخص تدخل معه فيه وتكون ساهية مخلوعة وساهية
شروط لاشي "حلافب اشهر بين البطار والعضلاء في العقليات والتفقيبات" على توهمه ان الاقل من الاعم كالمرة في حال لا يراد هو
عين نفسه في حال اجتماع مع غيره ككون المرة مع أخرى أو أخرى حتى صح ان يوصف بالكثير والاكثر وكذلك الجزء من عدد معين
نفسه مع الكل فقال ان الاعم اذا وقع في رتبة مغرسة بالاقل والاكثر والجزء (١٥) والكل استلزم نوعه الاقل والجزء

من انواع هذا اللفظ لان المثل والافاض والافاض وانما يعين نفس المثل من العادة لاس للفظ
فبقول "ما قولهم ان ثمن البنت اربع مائة من جهة العادة لاس من جهة الماهة فصحيح و"ما قولهم ان
اللفظ لا شمار له شيء من هذه الانواع فليس كذلك بل يشمر بالثمن السحس الذي هو مطلق
اللفظ لانه أدنى الرب فلا بد منه بالضرورة فكان اللفظ دالا عليه بطريق الانترام والرائد على
ذلك دلت عليه العادة فظهر الفرق بين اللفظين وحصل من هذا الفرق والفرق المتقدم في
التخيير ان ذوات الرتب مستفاه من قاعدة بين قاعدة التحجير فيختلف الحكم مع التحجير
وقاعدة ان الاعم لا يستلزم الاحص عينا فان الاعم فيها يستلزم الاحص عينا فتأمن دلت فهو
من نواذر لمبات

من انواع هذا اللفظ لان المثل والافاض والافاض وانما يعين نفس المثل من العادة لاس للفظ
فبقول "ما قولهم ان ثمن البنت اربع مائة من جهة العادة لاس من جهة الماهة فصحيح و"ما قولهم ان
اللفظ لا شمار له شيء من هذه الانواع فليس كذلك بل يشمر بالثمن السحس الذي هو مطلق
اللفظ لانه أدنى الرب فلا بد منه بالضرورة فكان اللفظ دالا عليه بطريق الانترام والرائد على
ذلك دلت عليه العادة فظهر الفرق بين اللفظين وحصل من هذا الفرق والفرق المتقدم في
التخيير ان ذوات الرتب مستفاه من قاعدة بين قاعدة التحجير فيختلف الحكم مع التحجير
وقاعدة ان الاعم لا يستلزم الاحص عينا فان الاعم فيها يستلزم الاحص عينا فتأمن دلت فهو
من نواذر لمبات

من انواع هذا اللفظ لان المثل والافاض والافاض وانما يعين نفس المثل من العادة لاس للفظ
فبقول "ما قولهم ان ثمن البنت اربع مائة من جهة العادة لاس من جهة الماهة فصحيح و"ما قولهم ان
اللفظ لا شمار له شيء من هذه الانواع فليس كذلك بل يشمر بالثمن السحس الذي هو مطلق
اللفظ لانه أدنى الرب فلا بد منه بالضرورة فكان اللفظ دالا عليه بطريق الانترام والرائد على
ذلك دلت عليه العادة فظهر الفرق بين اللفظين وحصل من هذا الفرق والفرق المتقدم في
التخيير ان ذوات الرتب مستفاه من قاعدة بين قاعدة التحجير فيختلف الحكم مع التحجير
وقاعدة ان الاعم لا يستلزم الاحص عينا فان الاعم فيها يستلزم الاحص عينا فتأمن دلت فهو
من نواذر لمبات

العاجز والافاض وانما يعين نفس المثل من العادة لاس للفظ
فبقول "ما قولهم ان ثمن البنت اربع مائة من جهة العادة لاس من جهة الماهة فصحيح و"ما قولهم ان
اللفظ لا شمار له شيء من هذه الانواع فليس كذلك بل يشمر بالثمن السحس الذي هو مطلق
اللفظ لانه أدنى الرب فلا بد منه بالضرورة فكان اللفظ دالا عليه بطريق الانترام والرائد على
ذلك دلت عليه العادة فظهر الفرق بين اللفظين وحصل من هذا الفرق والفرق المتقدم في
التخيير ان ذوات الرتب مستفاه من قاعدة بين قاعدة التحجير فيختلف الحكم مع التحجير
وقاعدة ان الاعم لا يستلزم الاحص عينا فان الاعم فيها يستلزم الاحص عينا فتأمن دلت فهو
من نواذر لمبات

يبدل التراماعى الثمن الحسن الذى هو مطلق الثمن لانه ثمن الرب فلا بد منه بصرورة ومن المثل لرائد على ذلك عدلت عليه العادة
لا الهبط اذ كيف يبدل للناظر على ما يعينه المتكلم ولا حرج عليه ولا عرف بانتهائه فيه وهل يريد عمن مع مبيعه بالحسن من غير
ضرورة الى ذلك ثم كيف يكون الحسن هو مطلق الثمن وهو أحد أنواع مطلق الثمن وهو يمكن ان يكون للموع هو الحسن بعينه وهل
يمكن اجتماع الاطلاق والتقييد في شيء واحد هذا كله حظ فاحش لا ريب فيه انه قد وحيث ثبت ان هذا الفرق فالصواب ابدانه
بما هو في قاعدة العموم في (١٦) خصوص العين وقاعدة العموم في خصوص احوال الامام اس الفرق في كتابه

بما هو في قاعدة العموم في

(الفرق الثاني والخمسون بين هاء هـ خطب غير المدين وقاعدة الخطب غير المدين)

ويحرر الفرق بينهما ان الاول لم يقع في الشريعة والثاني واقع والسبب في ذلك والسبب فيه ان
خطب المجهول يؤدي الى ترك الامر ويقول كل واحد من المكاتبين ما به من على الامتثال فانه لم
يقع الخطب معي ولا يصح على فلا يفعل فتعطل مصلحة الامر

في (الفرق الثاني والخمسون بين قاعدة خطب غير المدين وقاعدة الخطب غير المدين في قوله
فتعطل مصلحة الامر) قلت ما قوله من ان خطب غير المدين يقع في الشريعة ان اراد
الخطاب ما به من غيره من المصنف للافهام في قوله صحيح وان اراد بالخطب التكليف
والارام في قوله غير صحيح فانه لا يمنع من ان يقول السيد جماعة عديده انهم قد حكموا من غير
تعيين المسئل من قبل ولا بعده احد غيره من قوله انتم ومن شره فيه عاقبة وانهم يفعلون
محكم ذلك العمل عاقبة حكم جميع الخطب في عهد لسان موسيحي الى الجمع ان يتجمعوا على
تعيين حكمهم لذلك التمرين تعيين من شاء منهم بعده وهكذا هو فرض التكليفية لخطب الجميع
والتكليف لوجه غير معنى مهم او لوجه غير معناه مهم ومنه من ان السبب في ذلك وسر
في ان خطب المجهول يؤدي الى ترك الامر ليس كما كان منه يريد بها على ما يقتضيه كلامه بعد
الخطاب التكليف ولا مع منه من جهة العمل كما في المثل السابق ولا من جهة التمرين كما في قوله
نعني وان كان معكم انه دعوى الى الخمر والسرور المعروف وبهون عن المسك وكان قوله
ثماني وثلاثين من كل فرقة منهم بدلتهم ينفقوا في الدنيا وسرور ووجههم اذ دعوا اليهم
وكان قوله نعلي ودا كذا فيهم في هذه الصلوة الى آخرها وكل هذه آيات وقع الخطب فيها
لا جمع اولي عموم مهم الجبر وهو الذي في قوله عليه وسلم والتكليف لم يشمل الجمع ولا عين
من آيات لا يسن الا لا يسن فظهر وانما في الصلاة فلم امل الجمع التكليف فاهم في حالة
واحدة بل توجه الى تكليف في بعضهم بالدخول في الصلاة والى الاذن في تلك احوال اخراسة ثم
بوجه المسكاف بالدخول في الصلاة الى الخمر من اود و اخراسة الى المدين اولا وعنده لآية
وتصح الآيات في ان التكليف في فرض الكفاية لا يشمل الجميع من جهة ان اخذلة يقتضي انقسام
الجميع الى قسمين كل قسم يقوم بواجب يتغير قيام القسم الآخر به في تلك احوال لقيامه فيما
الواجب الآخر وقول من يقول يتوجه التكليف مرض الكفاية الى الجميع ثم سقط عن البعض
بعمل البعض لا دليل اثنته عليه ولا ضرورة من جهة العقل والفعل تدعوا اليه ولم يعمل القائلين
بذلك القول عليه لانهم ان اختلفت معنى لافهم يرم منه خطب معنى الارام وتوهمهم ان

أحكام القرآن من عرب

فمن الترجيح ترجيح

العموم في خصوص العين

على العموم في خصوص

احال وذلك ان بعض علماء

قال ان دم الحبيب كسائر

الدماء يعني عن قوله ثم كما

بعموم قوله تعالى وتذم

مستوفاه تناول الكثير

دون القليل وهو عموم في

خصوص حال الدم وقال

الدمس الآخر فله ركيزه

سواء في التجرير واما في

ثابت عن ابن القاسم واس

وهو من سيرة من عن

مالك نسكا قوله نعلي بل

هو الذي فاهم التعليل

والكثير وهو عموم في

خصوص عين الدم فيرجح

على الآخر لان حال العين

أرجح من حال الحال فان

وقد يسهل في اصول الدقة

وهو من نسق اليه ولم يرحم

عليه انتهى تصرف وانه

سعدته ونعالي أعلم

الفرق الثاني والخمسون

بين قاعدة خطب غير المدين

وقاعدة الخطب غير المدين

على مذهب الاصل معني على

فمن على جميع لكن اذا فم به

كل واحد من المكاتبين معني على

الوجوب في فرض التكليفات متعلقة

سقط عن الكل وان كان خطاب

ولذلك

على مذهب الاصل معني على فم على هذه الاصول لطلب الكفاية

متوجه على جميع لكن اذا فم به بعضهم سقط عن العين من ان خطاب غير المدين لم يقع في الشريعة اذ لو وقع لادى الى ترك الامر يقول
كل واحد من المكاتبين معني على الامتثال فانه يقع الخطب معني ولا يصح على فلا يفعل فتعطل مصلحة الامر لذلك جعل صاحب الشرع
الوجوب في فرض التكليفات متعلقة بكل ادعاء على سبيل الجمع لعمدة داعية كل واحد لا يعمل ليخلص عن العقاب فادعاء البعض
سقط عن الكل وان كان خطاب فرض الكفاية يقتضي من حيث اللغة خطاب غير المدين كقوله نعلي وانه كن معكم امة يدعون الى

الخبر ويأمرون بالعرف ويهون عن المسكر وقوله تعالى قولوا لا هـ من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ونحو ذلك مما يقتضي
 غرض غير معين وأما الخطاب بعبر المعين فهو واقع في الشريعة كثير جدا كالأمر بأجر الله غير معين فديار من أر بعين والستره
 ثوب ونحو ذلك فالمعبر المعين فيه شي من أشخاص المأمور به لئلا يمكن المكلف من ابتغاء غير المعين في ضمن معين من ذلك الجنس
 وقيام الحجة عليه بذلك فلا تضرر مصلحة المأمور به بسبب عدم بعينه أي المأمور به بخلاف عدم بعين المأمور الذي هو المكلف
 كما عرفت قال أبو حنيفة القاعدة الإجماعية المتقدمة بمعنى قاعدة من خطابات غير (١٧) بعين لم يقع في الشرع لما ذكرنا

الامر في قوله تعالى وليشهد
 عايناهما طائفة من المؤمنين
 متوجه على الجميع بالحضور
 بعد حد الزمان حتى يفعل
 ذلك لحضور طائفة من
 المؤمنين عند سقوط الامر
 عن السابق وان اقتضى
 سقط الآتي ان المأمور بالحضور
 مذكور غير معين
 والقاعدة الثانية أي قاعدة
 ان الخطاب بعبر المعين واقع
 وحائز وان اقتضت عدم
 توجه السؤال على قوله
 تعالى اجتنبوا كثيرا من
 الظن ان بعض الظن اثم من
 جهة عدم بعين الظن المحرم
 الا انه يتوجه عليه سؤالان
 من جهة أخرى أحدهما ان
 صاحب الشرع اذا حرم غير
 معين من جنس فاما ان
 يحرم الجميع ليجنب ذلك
 المحرم واما ان يدل بعد ذلك
 على عدم واقعه ههنا
 من ههنا وحده فن
 الواقع ههنا (اه الاور) بان
 يحرم الجميع كما حرم في لاحق
 من الرضا فخطأ بأحاديث

ولذلك لما كان خطاب فرض التكليف يقتضي من حيث اللغة خطابا بعبر معين كقوله تعالى ولتكن
 منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف ويهون عن المسكر وقوله قولوا لا هـ من كل فرقة
 منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ونحو ذلك لا يقتضي محابا غير معين وهو صاحب الشرع والوجوب
 في فرض التكليفات متعلقا بالكل ابتداء على سبيل الجمع فاذا قصر البعض سقط عن الكل وسقط
 ابتداء بالكل ابتداء لا يتعلق الخطاب بعبر معين فهو يؤدي ذلك الى عدم الامتنال فاذا وجب على
 الكل ابتداء استغنت داعية كل واحد للعين ايخاص عن البعض فقد هو خطاب بعبر المعين
 وعرف انه غير واقع في الشريعة وأما الخطاب بعبر المعين فهو واقع في الشريعة كثير جدا كالأمر
 بأجر الله غير معين وديار من أر بعين والستره ثوب ونحو ذلك فالمعبر المعين فيه شي من
 من أشخاص المأمور به لئلا يمكن المكلف من ابتغاء غير المعين في ضمن معين من ذلك الجنس
 وقيام الحجة عليه بذلك فلا تضرر مصلحة المأمور به بسبب عدم بعينه أي المأمور به بخلاف
 عدم بعين المأمور الذي هو المكلف فخطأ الفرق بين خطاب بعبر المعين وبين الخطاب بعبر

الخطاب بعبر المعين واحد وليس الامر كما يوهوه قال (ولذلك لما كان خطاب فرض التكليف يقتضي
 من حيث اللغة خطابا بعبر المعين كقوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون
 بالمعروف ويهون عن المسكر وقوله قولوا لا هـ من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الآية ونحو
 ذلك مما يقتضي محابا غير معين جعل صاحب الشرع الوجوب في فرض التكليفات متعلقا
 بالكل ابتداء على سبيل الجمع فاذا قصر البعض سقط عن الكل) قلت لم يحصل الاحتياج
 الشرع الوجوب في فرض التكليفات متعلقا بالكل بل بالعص من المعين ولا يدل على
 مذهب اليه ولا ضرورة يحمل عليه قال (وسقط نطقه بالكل ابتداء لئلا يسقط الخطاب بعبر
 معين محمول فهو يؤدي ذلك الى عدم الامتنال) قلت لا يتعلق الخطاب بعبر المعين الا بالكل
 والارتم والتكليف للعص ولا يمتنع الامتنال على هذا الوجه ولا يحتاج الى تعان التكليف
 بالكل ثم سقوطه عن البعض بفعل البعض قال (فاذا وجب على الكل ابتداء استغنت داعية
 كل واحد للعين ايخاص من البعض) قلت واذا وجب على البعض بعبر المعين مع مخاطبة الكل
 على وجه مهم متى اهموا القيام بذلك الواجب كلهم لرهم العقاب ومتى قام به بعضهم المعين
 بتعريضهم اياه وبإبعائه الى ذلك وعلمهم بذلك ان كان محلا لامكان العلم أو ظنهم ذلك ان كان
 محلا يتصور فيه العلم حصه الثواب استغنت داعية كل واحد للعص والعلم والظن بان غيري
 انعت لذلك قال (وأما الخطاب بعبر المعين فهو كثير جدا في قوله

(٣ - المروق - نفي)

واحدة مختلط - كيات فاد دل الدليل بعد ذلك على اناحية الظن عند أسبابه
 الشرعية كالظن المأذون فيه عند سماع اليك والمقومين والفتن والرواة للاحاديث والافقة الشرعية وظاهر العمومات اعتزاه
 تخصيصها بالعموم ولم يخصصه بل لاسبابه وتقييد الدليل على اناحيته تحت نهي الآية * وأما الثاني فهما من الدليل على تحريم
 من حرمه كالظن بالثاني عن قول القاسم والفساد في السماء وغيرهما من الخبرات بالظن التي حرمها باعتبار الظن بالشئ منها ولم يدل
 دليل على تحريمه عملا بالبراءة قال ابن التبط والاول عندى ظهر وقوى والسؤال الثاني كيف صح الدليل عن الظن وهو ضروري

لأنه يهجم على النفس عند حضور أسائه والصبر وري لا يهوى عنه وحواله ان الهى هنا محمول على آثار الظن وسببه الذى هو التحدث عن الانسان. ظن فيه أو اذنبه نظر به من الطريق بل يكفى عن ذلك حتى يوحى بسبب شرعى بسببه حتى لا يهوى بالحدف أى اجتنبوا كثيرا من سبب الظن على قول من يجعل المحذور محاربا مطلقا أو مرسلا لعلاقته المسببة وذلك لأن القاعدة ان الخطاب فى التكليف لا يتعلق الا بمقدور مكنت لا بالصبر وري الارم الوقوع أو الارم الامتناع فاداو ودمطهره تعلقه غير معدود صرف اما لثبته كقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة (١٨) دى نه عارفة أمر يهجم على القلب فهرا عند حصول أسائه فالهوى عنها هوى

الاميين وسد كر من هذا الفرق مأسس (١) المسألة الاولى قوله تعالى وليشهد عداهما طائفة من المؤمنين بقصى ان المأمور ههنا غير معين وهو خلاف ما تقدم والحوال عنه ان الامر موجه على الجمع بالصور عند حد الرأفة حتى يعم ذلك طائفة من المؤمنين فيسقط الامر على الباقي وهذا ليس مأخوذا من اللفظ بل من القاعدة الاجماعية التى قدمت (٢) المسألة الثانية قوله تعالى اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن ثم اشار الى من غير معين بالتحرير والخطاب غير معين يجوز من حيث انه غير معين غير ان ههنا سؤالين من جهة أخرى (٣) السؤال الاول ما صابط هذا الظن فان صاحب الشرع ادر حرم شيئا ولم يعينه من جنس له خاص مارة يدل بعد ذلك على عس ودره يحرم الجميع لجنس ذلك المحرم فاما الواقع ههنا من ههنا من القسمين (٤) السؤال الثانى الظن يهجم على النفس عند حضور أسائه والصبر وري لا يهوى عنه فكيف صح الهوى عنه ههنا (٥) والحوال عن الاول ان يقول لنا ههنا طريقتان أحدهما ان يقول المحرم الجميع حتى يدل الدليل على اباحة البعض فيخرج من العموم كاد احرى الله تعالى أحسنه من الرضا عنه واحتلقت باحسان ههنا يحرم كاهن وكذلك المنة مع المدكيات (٦) والحوال فادو دل الدليل بعد ذلك على اباحة الظن عند أسائه الشرعية لأسائه ولم يحتج به وكان ذلك تخصصا لهذا العموم وذلك كالظن المأذون به عند سماع النساء والمؤمنين والرواء للأحاديت والافقه الشرعية وهاهنا العمومات فان ههنا المواطن كلها تحصل الظنون المأذون فى العمل بها فادو شئ من الظنون دل الدليل على اعتباره وما لا دليل عليه أقباه تحت هوى الآه (٧) الطريق الثانى فى الحوال عن هذا السؤال ان يقول لا يقول بالعموم فى تحريم جمع الظنون بل يقول هذا البعض المشار اليه بالتحريم من الظن يعينه فى الدالة الشرعية فهمى دس الدليل على تحريم ظن حرماه كالظن المأشئ عن قون الماسق والنساء فى الدماء وغيرها من

وليد كر من هذا الفرق مأسس (٨) المسألة الاولى قوله تعالى وليشهد عداهما طائفة من المؤمنين بقصى ان المأمور ههنا غير معين وهو خلاف ما تقدم والحوال عنه ان الامر موجه على الجمع بالصور عند حد الرأفة حتى يعم ذلك طائفة من المؤمنين فيسقط الامر على الباقي وهذا ليس مأخوذا من اللفظ بل من القاعدة الاجماعية التى قدمت (٩) المسألة الثانية قوله تعالى اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن ثم اشار الى من غير معين بالتحرير والخطاب غير معين غير ان ههنا سؤالين من جهة أخرى (١٠) السؤال الاول ما صابط هذا الظن فان صاحب الشرع ادر حرم شيئا ولم يعينه من جنس له خاص مارة يدل بعد ذلك على عس ودره يحرم الجميع لجنس ذلك المحرم فاما الواقع ههنا من ههنا من القسمين (١١) السؤال الثانى الظن يهجم على النفس عند حضور أسائه والصبر وري لا يهوى عنه فكيف صح الهوى عنه ههنا (١٢) والحوال عن الاول ان يقول لنا ههنا طريقتان أحدهما ان يقول المحرم الجميع حتى يدل الدليل على اباحة البعض فيخرج من العموم كاد احرى الله تعالى أحسنه من الرضا عنه واحتلقت باحسان ههنا يحرم كاهن وكذلك المنة مع المدكيات (١٣) والحوال فادو دل الدليل بعد ذلك على اباحة الظن عند أسائه الشرعية لأسائه ولم يحتج به وكان ذلك تخصصا لهذا العموم وذلك كالظن المأذون به عند سماع النساء والمؤمنين والرواء للأحاديت والافقه الشرعية وهاهنا العمومات فان ههنا المواطن كلها تحصل الظنون المأذون فى العمل بها فادو شئ من الظنون دل الدليل على اعتباره وما لا دليل عليه أقباه تحت هوى الآه (١٤) الطريق الثانى فى الحوال عن هذا السؤال ان يقول لا يقول بالعموم فى تحريم جمع الظنون بل يقول هذا البعض المشار اليه بالتحريم من الظن يعينه فى الدالة الشرعية فهمى دس الدليل على تحريم ظن حرماه كالظن المأشئ عن قون الماسق والنساء فى الدماء وغيرها من

عن ثمرتها التى هى قص احد فيصير معنى لآه لا سقص من مجاز التعبير بالسبب عن المسبب كما قال بن عباس رضى الله تعالى عنهما واما سببه كقوله تعالى ساروا الى منفرة من ربكم فالمنفرة مصافه الى الله تعالى ليست مقدوره للعبد فالامر بالسارعة اليها أمر بالمسارعة لسببها والمعنى اما ساروا الى سبب منفرة من باب الاضمار واما انه صبر بها عن سببها مجازا علاقته المسببية وهو كثير فى الكتاب والسنة ولسان العرب هذا المذهب الاصل والحق خلافه وان خطب غير المعين بمعنى تكليفه والزامه وقى فى الشريعة كما وقع غير المعين بالفرق قال ابن السكيت اذ لامع منه وان كان الخطاب بمعنى القصد للافهام لم يقع فى الشريعة لان الجميع لامن جهة العقل بان يقول السد الجماعة عبيده ليعملوا حكم

من غير من الماعل فى لا يملكه أو عرفة فعله أو عس ودره فيه عافيه وان لم يعمل أحدكم ذلك العمل عافىكم أجمعين فالخطاب على هذا المثال متوجه الى الجميع بأن يحتملوا على معين أحدهم لذلك العمل أو يعين من شاء منهم عس وهكذا هو فرض الكفاية الخطاب للجميع التكليف لواحد غير معين أو جماعة غير معينة منهم ولا من جهة الشرع ككافى قوله تعالى وسكن مكنة مدعوى الى الخير وبأسرون بالامر وهو يهوى عن السكر وكافى قوله تعالى ولا تفر من كل فرقة منهم طائفة لتتفرقوا الى الدين وليسرو واقومهم دار جمو اليهم وكافى قوله تعالى واستقيموا على الصلوة أى آجروها فكل هذه

الآيات وقم الخطب فيها للجميع ولن تقوم مقام الجميع وهو التي على الله عليه وحده التكليف يشمل الجميع ولا على معين أم في الآيات الأولى مطلقاً وأما آية الصلاة فلم يشمل الجميع التكليف ناقضاً في حالة واحدة من توجه التكليف إلى بعضهم بالدخول في الصلاة وإلى الآخرين في تلك الحال بالحرارة ثم توجه التكليف بالدخول في الصلاة إلى الخارسين أولاً بالحرارة إلى المتدينين أولاً وهذه الآية أوضح الآيات في أن التكليف في فرض الكفاية لا يشمل الجميع من جهة أن الحالة تقتضي انقسام الجميع إلى قسمين كل قسم يقوم بواجب يتغير قسم القسم الآخر في تلك الحال لقسمه فيها الواجب الآخر يظهر الفرق (١٩) من الخطب لعرايين والخطب بعين المعين

من الوجه الذي زعم انتهى
﴿ وصل ﴾ وأما ما نبى
 عليه الأصل مذهب من قول
 علماء الأصول أن طلب
 التكليف يشترط جهته على الجميع
 لكن أن قام به بعضهم سقط
 عن الباقي فقال ابن الشاط
 أنه قول لا دليل الشئ عليه
 ولا ضرورة من جهة العقل
 والفعل بدعواه ولم يحمل
 القائلين به عليه الاتوهمهم
 أن الخطاب بمعنى الإقحام
 لهم منه الخطاب بمعنى
 الإلزام أو توهمهم أن الخطابين
 بمعنى واحد وليس الأمر كما
 يوهوه أنه وقال الشيخ
 أبو اسحاق في موافقته وما
 قاله علماء الأصول صحيح
 من جهة كلى الطلب وأما
 من جهة جزئية ففيه تفصيل
 ويقسم أقساماً وربما
 شعث شطاطو بلاولكن
 الصانع للحملة من ذلك أن
 الطلب وارد على البعض
 ولا على البعض كيف كان
 ولكن على من فيه أهلية
 القيام بذلك الفعل المطلوب

المثيرة للظن التي حرم عليها اعتبار الظن المشي عنها وسلم بدل فيه دليل على تحريمه فلما هو
 متاح عملاً بالبراهن فهذا هو الجواب عن السؤال الأول • وأما الجواب عن السؤال الثاني فنقول
 فاعده وهي أن الخطاب في التكليف لا يتعلق بالإجتهاد مكتسب دون الضرري المألوم الوقوع
 أو المألوم الامتناع فإذا ورد خطاب وكان معلوم مقدور حل عليه نحو أقيموا الصلاة أو غير
 مقدور صرف الخطاب لفرضه أو لسلبه ومثال ما يحمل على فرضه قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رفقة
 في دين الله فالرفقة أمر بهم على القاب في أحد حصول أسبابها في من الجبل على لفرضه
 والآثار وهو سقيض الحد فيصير معنى الآية لا يفسد الحد قال ابن عباس ويكون من محار التعمير
 بدست من المذهب ومثال ما هو غير مقدور ويحمل على سلبه قوله تعالى سارعوا إلى معرفة من
 ربكم والمعبرة مصافة إلى الله تعالى ليس مقدورة للعبد فيتمكن الجبل على سبب المفقرة فيصير
 معنى الكلام سارعوا إلى سبب معرفة من ربكم فيكون ذلك من باب الأصابع أو غير المعبرة
 عن سببها من محار التعمير بالسبب عن السبب عكس الأول وقوله تعالى فظفروهن بعدنهن
 والطلاق الذي هو المحرم غير مقدور للعبد لأنه كلام الله تعالى وسفته العبدية فيتمكن حمله على
 سببه الذي هو قول الروح أن يكون ذلك من باب التعمير بالسبب عن السبب وقوله
 تعالى ولا عون إلا وأنتم مساعون والموت لا يهي عنه قسمين حله على سبب يقتضي حصول
 الموت في حالة الإسلام وهو مقتضى الإسلام قبل ذلك والتصميم عليه فأنى الموت حله في حالة
 الإسلام وهو كثير في الكتب والسنة ولسان العرب وكذلك هما لما صدر حل الأمر على الظن
 به فعبث حله على آثاره من باب التعبر بالمسبب عن السبب وآثاره التحدث عن الإنسان بما
 ظن فيه أو أدبته نظري من الطرق بل يكف عن ذلك حتى يوحد سبب شرعي يبيح ذلك

الفرق الثالث والخمسون بين قاعدة أجزاء ما ليس بواحد

عن الواجب وبين قاعدة تعيين الواجب

أما أجزاء ما ليس بواحد عن الواجب فهو خلاف الأصل فلو صلى الإنسان ألف ركعة فأحرأت
 عن صلاة المسح ودفع ألف دينار صدقة لأخيه عن دينار الزكاة وغير ذلك ووقع في إسهاف

فهذا هو الجواب عن السؤال الأول • قلت الظن بقول الدال كره محتملان عبر أن الأول
 عدى أظهر وأقوى وأنه أعلم قال (وأما الجواب عن السؤال الثاني إلى آخره) • قلت ما قلته في
 ذلك صحيح طهر قال (الفرق الثالث والخمسون بين قاعدة أجزاء ما ليس بواحد عن الواجب
 وبين قاعدة تعيين الواجب إلى قوله

لا على الجميع عموماً ولدي دليل على ذلك أمور أحدها التصريح بالدلالة على ذلك كقوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر
 من كل فرقة منهم طائفة فورد ذلك تخصيص على طائفة لا على الجميع وقوله ولتكن مسكنكم أنه يدعو إلى التحير وأمرون بالمعروف
 الآية وقوله تعالى وإذا كنت فيهم فأنت لهم الصلاة فلتنف طائفة منهم الآية إلى آخرها وفي القرآن من هذا النحو أشياء كثيرة ورد
 الطلب فيها على البعض لا على الجميع والثاني ما تنس القواعد الشرعية القطعية في هذا المعنى كالامامة الكبرى والصغرى فانها إما
 تعيين على من فيه أوصافها المرعية لا على كل الناس ومثال الولايات تلك المرة لما يطلبها شرعاً باتفاق من كان أهل القويم بها

والعلماء أي النفع فيها وكذلك الجهاد حيث يكون فرض كفاية إنما يتعين القيام به على من فيه نعمة وشجاعة ومأشئة ذلك من الخطط الشرعية إذ لا يصح أن يطلب منها من لا يسعى فيها ولا يمسها من لا يكاد يلاطى بالنسبة إلى الكسوف من ما بلغت بالنسبة إلى المصلحة المحتمة أو أنه قد استدفعه وكلاهما بطل شرعا. والثالث ما وقع من فتاوى العلماء وما وقع أيضا في السريعة من هذا المعنى من ذلك ما روى عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال لاني درياش دراني أراك صعبا وانى أحلك ما أحسن نفسي لا تأمرن على اثنين ولا ثلاثين مال (٦٥) عدم وكلا الأمرين من فرد عن الكعبة ومع ذلك فقد شهد منهم ما فلو فرض

اهمال الناس لما يصح أن يقال بدخول أي في حرج الاهمال ولا من كان مثله وفي الحديث لا تسأل الأمانة وهذا السبب يقتضي أنها غير عامة أو حبوب وهي أو تكره في الله تعالى عنه بعض الناس عن الأمانة فلهذا ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولها أو تكره هذه الرجل فقد سبني عن الأمانة ثم وليت فقال له وأنا الآن أمهاك عنها واعتزله عن ولاته هو لأنه لم يحد من ذلك بدا وروى أن عما الدار استأذن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما في أن يقص قصته من ذلك وهذا النوع من القصص الذي طار به بين رضى الله تعالى عنه من مظلومات الكهان وروى نحوه عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وعلى هذا المذهب جرى العلماء في تقرير كثير من فرض

في سبع مسائل الأولى ادنوا محمدا ثم تعين أنه كان محمدا هل يحترقه أم لا قولان والمذهب عدم الإحراق الآية إذا اعتقد لعمته ناسا لحداثة المذهب عدم الإحراق وقيل تحرق الثالثة ادنوا من العصابة الأولى في وصونه وكان عليها منه العاص هل يحترقه أم لا قولان في الثالثة عدم الإحراق ومقصود عدم الإحراق كاستحبابه الزعم من أنه بين سبها ثم قام فصلى ركعتين بينة الباقية هل يحترقه عن ركعتي الفرض أم لا قولان في الخامسة ادنوا من الإحراق من فرعه وصلى بقية فرجه بقية الباقية هل يحترقه أم لا قولان في السادسة ادنوا من سجدته من الركعة الأولى وقام أي حاسه سبها هل يحترقه عن الركعة التي تسمى سبها أم لا قولان في السابعة ادنوا من طواف الأضحية وطواف طواف الوداع وراح إلى طرفة أحرأ طواف الوداع عن طواف الأضحية وهذا هو الذي رأته وقع من هذه القاعدة في المذهب وأما قاعدة أمين الواجب فليس على خلاف الأسر وعمره أنه حشد حشد أن المرأة والعبد والمسلم والمجوس والمجوس عليهم الجمعة إذا حضروا أحرأ عنهم مع ما عر واحد فيكون من باب الإحراق ماله من

في هذا الذي رأته وقع من هذه القاعدة في المذهب) في قلب أحرأ ماله من الواجب عن الواجب خلاف الأصل كما دل ذلك ما وقع في المذهب من ذلك وفيه قولان مسألة الحدود والمفسر للجمعية أصلا للحاجة وناسي الأمة من العصابة الأولى وهذه الثلاثة مسائل من الظهور ويحتمل عسى أن لا يكون القائل بالإحراق في هذه هي قوله على هذا الأصل بل على أن كل واحد من الموه من طرفة الطهارات إنما رادها حراز كماله والكما في ربه تضمن لأحرأ بخلاف رأى غيره من أن السكك لا تضمن لأحرأ فيكون الخلاف في الإحراق وعدمه مبنا على الخلاف في ذلك فلا يكون ثلاث مسائل من أحرأ ماله من الواجب عن الواجب من هذا الوجه ويحتمل أن لا يكون له نيل أيضا بالادعاء في قوله على ذلك الأصل بل على أن الظهور لا يشترط فيها تعيين بة العرض ولا بة الفعل فلا يكون على هذا من أحرأ ماله من الواجب عن الواجب وأما مسألة المسلم من اثنين وإطلاق أنه سلم من ذلك أعنى من أحرأ ماله من الواجب عن الواجب على أحد القويين وأما السادسة وهي مسألة السأهي عن سجدته من الأولى القائم إلى حاسه فيحتمل أيضا أن يكون من أحرأ ماله من الواجب عن الواجب من جهة أنه إنما قام في الخامسة لاد بقية فرجه فيما بعده وأما العاصي في طواف الأضحية في ذلك لكنه لم يذكر فيها قولين وهي محل لأحمال الخلاف وأنه أعلم قال (وأما عدم أمين الواجب فليس على خلاف الأصل إلى قوله

بواحد

الكعبة فمساء عن مالك أنه سئل عن طلب العلم فرض هو فقال سأعلى كل الناس فلا يعنى به الزعم

على الفرض العيني وقيل أيضا أن من كان فيه موضع للإمامة فلا يحتاج في طلب العلم عليه واجب والإحسان العينية فالعلم على قدر البلية فيه فانتزاه قسم جعل من فيه قبولية للإمامة مما يتعين عليه ومن لا جعله مدر باليه وفي ذلك من أن ليس على كل الناس وقال سجدون من كان أهلا للإمامة وتقليد العلوم وفرض عليه أن يطلبها بالقول تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومن أنكر ومن لا يعرف المعروف كيف يأمره أولا يعرف المنكر كيف يهيه عنه والمجلة فالأمر في هذا المعنى

وأصح وأبلى البحث في المسئلة - وكو إلى عم الأصول - وإن بعض نفاذ - بل - أنه - أجله ليطهر - وحدها وتبين صحتها كقول الله هو أن الله
عز وجل خلق الخلق غير عالمين بوجوه مصالحهم - لا في الدنيا ولا في الآخرة - لا ترى إلى قوله تعالى ولله "تخرجكم من بطون أمهاتكم
لا تعلمون شيئا" ومع فيهم العلم بذلك على التدرج والتربية تارة بالأنطام كما لهم الطمع النقام الله في وجهه ونارة بالتهام طلب الناس
بالعلم والتعلم جمع ما يستحل به المصالح وكفاه ما يضره به المفاسد - إنهم لما حل فيهم من لك العرائر العظيمة والمطبات الإلهامية
لأن ذلك كالأصغر للقديم - فحصل المصالح كان ذلك - في فعل الأفعال والأقوال (٢١) أو العيوب والاعتقادات أو الآداب

الشرعية والعديد من
أنشاء العاية بذلك يقوى
في كل واحد من الخلق
ما فطر عليه وما ألهم اليه من
الحاصل لاحوال والاعمال
فيظهر فيه وعليه ويعزز
فيه على أقرانه عن لم يهيا
لك التهيئة فلا يأتي زمان
التفعل الا وقد نعم على
ندهره ما فطر عليه في
أوليته فترى واحدا قد تها
اطلب العلم وآخر اطلب
الرياسة وآخرون لتسمع بعض
المهن المحتاج اليها وآخرون
للصراع والنشاط الى سائر
الامور وهذا وان كان كل
واحد قد فرز فيه التصرف
الكلي فلا بد في غالب العادة
من غلبة البعض عليه فيرد
التكليف عليه مع ما يؤدوا
في حالته التي هو عليها فبعد
ذلك يذهب الطالب على كل
مكلف في نفسه من تلك
المطلوبات بما هو ناهض
فيؤتي عين على المناظرين
فيهم الالتفات الى تلك
الحوات فيراعونهم بحسبها

بواحد عن الواحد وليس كذلك بل الواحد عليهم احدى الصلوات، والظاهر انما الجملة فواحد
هو القدر المشترك بين الصلوتين وهو مفهوم احدهما كالواحد في حصول الكفارة احدى الخصال
عند احرام العبد بالجملة فقد نُحِرَ من احدى الصلوتين وعن ذلك المشترك في احدى معيبيه كما بين
في كسر احدى الخصال بالتعدي فهو معين للواحد لا فاعل لغير الواحد من كل وجه فاحراز
عن الواحد بل غير الواحد هو ما هو خصوص الجملة لا مطلق احدى الصلوتين فالجملة مشتقة
على امرين خصوص غير واحد وهو كونه جمعة وعموم واحد وهو كونه احدى الصلوتين
لا ريب ان الواجب من جهة عمومها الواجب لان جهة خصوصها لدى ليس بواحد كما ان
المكسر عن ثبوتها بالتعدي في عتقه أمران خصوص وهو كونه عتفا وعموم وهو كونه احدى
الصلوات الثلاث فيحذف العنق عنه من جهة عمومها الواجب لان جهة خصوصه لدى ليس
بواحد وهذا ليس على خلاف الاصل بخلاف القاعدة الاولى في الاستماع وتعمد الفرق
ربيع مسائل آخر **(مسألة الاولى)** قال المصنف لا يؤم في الجمعة الى المذهب ان المقصر
لا يؤم بنفسه فليل اذا حضرها صار من أهلها ووجب عليه ما شرع في قصر مقصرها اتم
الحق الا مقصر فان في المأثبات بالشرع فيكون التبرع عن واحد فيقع الاتهام به فيه وهو

و مفهوم الفرق الرابع عشر فـ ما قاله ذلك صحيح فـ قوله فـ الواجب هو القدر المشترك بين
الضالين وهو مفهوم حداهما فإنه ليس القدر المشترك هو مفهوم أحد هـ بل مفهوم احدهما واحدة
غير معينة من الضالين قال فـ المسألة الأولى فـ قالوا لعله لا يؤم في الجملة لأن المذهب أن المقترص
لا يأثم بالنقل إلى آخر المسألة فـ فـ ما قاله فيها غير صحيح فإنه جعله من الواجب الخير
وموقع نوعي الواجب الخير ونحوه لا يقع إلا واحدا ولعله إذا احتار انقاع الجمعة لا تقع إلا
واحدة فالحر إذا اقتدى به لم يكن مغترضا أنهم جعل عبثي أن يصح اقتداؤه به من ماله من أن
الخصوصيات غير واحدة مسلم سكن من حيث هي خصوصيات معصيات لا من حيث هي داخلات تحت
العموم فإن العموم على ما التزمه هو واجب وهل يمكن انقاع العام من حيث هو عام هذا لا سبيل
إليه وأما يقع من حيث الخصوص التخصيص خاصة لا يمكن غير ذلك بوجه فالعام على هذا لا يقع
إلا في الخاص وهذا كله عجراؤه على تسليم أن الوجوب في الواجب الخير يتعلق بالمعنى العام من
حيث هو عام وذلك عدد التحقيق غير صحيح وأما هو أعنى الوجوب متعلق في الواجب الخير
بواحد غير معين عليه معنى العام الذي يقال له المشترك وعلى هذا لم يتعلق الوجوب في الواجب
لخير إلا بخصوص لم يكنه خصوص غير معين من قبل الأمر وبعبارة موكول إلى حيرة المشهور هذا

وإراعوها إلى أن يخرج في نفيهم على الصراط المستقيم ويحسبهم على القيام بما يحرمونهم على الدوام فيها حتى يبرر كل واحد منهم فيما علب عليه وما لاليه من تلك الخطأ ثم يعي بينهم وبين أهلها فيعلمونهم بما يليق بهم ليكن ورا من أهلها إذا صارت لهم كالأوصاف للقطرية والمدرجات الصورية فبعد ذلك يحصل الاتماع وتظهر نتيجة تلك التربية فادرس مثلاً واحد من الصبيان طهر عليه حسن أدراك وجوده فهم ووقوعه رجعت لما سمع أن كان متاركاً في غير ذلك من الأوصاف ميل به نحو ذلك القصد وهذا واجب على الأظرفيه من حيث الحجة مراعاة لما يرجح فيه من القيام بمصلحة التعليم فطلب العلم وأدب الآداب لمشركة بجميع العلوم ولأنه إن عمل منها

الى بعض فيؤخذ به ويعان عليه ولكن على الترتيب الذي نص عليه راسوا العلماء فاذا دخل في ذلك المعص في ال به طبعه اليه على الخصوص واحده أ كثر من غيره ترك وما أحب وحسن بأهله فوجب عليهم إتمامه فيه حتى بأحد من مافعله من غير أهله ولا ترك لرعايته ثم ان وقف هناك حسن وان طلب الاحق غيره أو طلب به فعل معه فيه ما فعل فيأجله هكذا الى أن يهي كالو بدأهم للربة مثلاً فله الأحق بالتقديم فانه يصرف الى معصيتها فصار من رعبتهم وصار واهم رعايته فوجب عليهم حفظه فيما طلب بحسب ما يليق به وهم فاذا اتهم عزمه بعد الى (٢٢) ان صار يحدق القرآن صار من رعة مفسره وصار واهم رعايته كذلك ومثله

ان طلب الحديث أو التفقه في الدين أو سائر ما يتعلق بالشريعة من العلوم وهكذا الترتيب فيس ظهر عليه وصف الاقدام والشجاعة وتدير الامور فيها به نحو ذلك ويعلم آدابه المشتركة ثم يصار به الى ما هو الاول فالاول من صنایع التدبير كالعرفاء أو الشافعة أو الحدة أو الهداية أو الامامة أو غير ذلك مما يليق به وما ظهر له فيه نجاته ونحوه وذلك يتربى لكل فعل هو عرض كفاية قوم لانه سيرا ولا ي طريق مشترك غيب وقف السائر وعجز عن السير فقد وقف في مرتبة محتاج اليها في الجملة وان كان به قوة زاد في السير الى ان يصل الى أقصى الغايات في الممر وضائق كفاية وهي التي يندرج من يصل اليها كالا جتهاد في الشريعة والامارة فبذلك نستقيم أحوال الدنيا وأعمال الآخرة

غير واجب قبل ان كان الشروع غير واجب فقد أحراه كسيرة الاحرام وهي غير واجبة عليه خصوص الجمعة غير واجب وغير الواجب لا يجري عن الواجب فكيف أحراه كسيرة الاحرام فقبل كسيرة الاحرام أيضا فيها خصوص وهو كونها بالجمعة وعموم وهو كونها كسيرة الاحرام فالواجب على العبد كسيرة الاحرام اما بالجمعة واما بالظهور فاذا حرم بالجمعة فمعدن الواجب عليه في احرام خاص وكذا لك قول اذا حرم بالظهور الرباعية أيضا خصوص احرامه غير واجب بل معين الواجب وادعقت ذلك في كسيرة الاحرام فاعقله في نية أركان الصلاة في الركوع خصوص غير واجب وعموم واجب وهو مطلق الركوع وفي السجود خصوص غير واجب وهو كونه في جفتا في ظهر وعموم واجب وهو مطلق السجود وكذلك نية الأركان فيكون الحراد اقتدى به في الخصوصيات وهي عليه واجبة وعلى العبد غير واجبة تكون من باب اقتداء بالمعص بالمتبع فبمستع ذلك على المذهب واعلم ان مقصدي هذا البحث أن لا يقتدى الحر بالعبد في ظهر يوم الجمعة اذا صلاها رعا أيضا فانه غير معص بالخصوصيات بخلاف الاقتداء به في ظهر غير يوم الجمعة فانه مفترض بالخصوصيات والعمومات فاستوى الحر معه في ذلك فصح الاقتداء مع اني لم أدكر اني رأيت هذا الفرع من قولنا عرابه يقتضي المذهب والمحقق باعدي في هذا المباحث المسافر والمرأة ومحوها حرها عرف ولا حاجة الى تعدد المسافر بذلكهم (المسألة الثانية) المسافر في رمضان يجب عليه أحد الشهرين اما شهر الاداء وشهر القضاء قلت ذلك صحيح قال (فاد احتار صوم رمضان فهو فاعل مخصوص غير واجب وهو كونه رمضان وعموم واجب وهو كونه أحد الشهرين فاجراً عنه من جهة انه أحد الشهرين لامن جهة كونه رمضان وكذلك اذا احتار شهر القضاء لمخصوصه ليس واحدا عليه غيراه يتعين عليه خصوص القضاء لتعدد غيره لا لا الواجب لمخصوصه كما يتعين

هو الصحيح لاما سواء قال (المسألة الثانية) المسافر في رمضان يجب عليه أحد الشهرين اما شهر الاداء أو شهر القضاء قلت ذلك صحيح قال (فاد احتار صوم رمضان فهو فاعل مخصوص غير واجب وهو كونه رمضان وعموم واجب وهو كونه أحد الشهرين فاجراً عنه من جهة انه أحد الشهرين لامن جهة كونه رمضان وكذلك اذا احتار شهر القضاء لمخصوصه ليس واحدا عليه غيراه يتعين عليه خصوص القضاء لتعدد غيره لا لا الواجب لمخصوصه كما يتعين

الى قوله

آخر

فليس الترقى في طلب الكفاية على ترتيب واحد ولا هو على الكافة باطلاق ولا على البعض باطلاق

ولا هو مطلوب من حيث لقاصدون الوسائل ولا بالعكس بل لا يصح أن ينظر فيه نظر واحد حتى يفصل شعور من هذا التمهيل و يورع في أهل الاسلام مثل هذا التوزيع والتمصيط القوي فيه بوجه من الوجوه من التحول لان القيام بذلك العرص قيام مصلحة عامة فهم مطلوبون سددها على الجهة فعضهم هو قادر عليها مباشرة وذلك من كان أهلاً لها والباقيون وان لم يقدر واعلمها قادر ون على اقامة القادرين فمن كان قادراً على الولاية فهو مطلوب بامتنها ومن لا يقدر عليها مطلوب بأمر آخر وهو اقامة ذلك القادر وسددها على القيام

بها فالقادر اذا مطلوب إقامة الفرض وغير القادر مطلوب تقديم ذلك القادر ادلا يتوصل الى قيام القادر بالاقامة من باب ما لا يتم الواجب الا به و هو الوجه يرتفع مناط الخلاف ولا يبقى لاحتمال وجه ظاهر اه كلامه ان اسحق تفسير ما وانه اعلم
 الفرق الثالث والخمسون بين قاعدة اجزاء ما ليس بواجب عن الواجب وبين قاعدة تعيين الواجب المتغير **﴿** والفرق بينهما من حيثين الجهة الاولى ان الواجب في القاعدة الاولى خصوص معين من قبل الامر لا موكول نفسه الى خيرة المأمور والواجب في القاعدة الثانية خصوص غير معين من قبل الامر وانما تعينه موكول الى خيرة المأمور **(٢٣)** والجهة الثانية ان القاعدة الاولى ما

تعيين فيها الواجب من قبل الامر كان الاصل عدم اجزاء غيره عنه وانما جرى اجزاء غير الواجب عنه على خلاف الاصل في احدي عشرة مسألة في المذهب
 أشاره الشيخ توالهس
 أحسن عبد الله الر ووى
 كافي كيرمبارة على نظم ابن
 عاشر بقوله
 مسائل يجري ثقلها عن
 فريضة
 شذوذ اقل نفع سوى قول
 شهرة
 محمد طهر ساهيا وهو
 بحث

آخر وقت الصلاة بعد ما قبله ونظر غيره لانه واجب بحكم لاصلة ففرق بين قصه رمضان على المفرد الذي يتعين في حقه الاداء وبين القضاء في حق المسافر ان القضاء على المفرد واجب بخصوصه وعمومه سلب واحد وهو المفرد في رمضان وعلى المسافر سلب واحد هو رؤية الهلال فانها اوجبت العموم الذي في القضاء وهو كونه أحد الشهرين **﴿** وناسبا حرج شهر الاداء ولم يصم فيه فانه يوجب خصوص القضاء فتأمل الفرق **﴿** المسألة الثالثة **﴿** المريض اذا كان يقدر على الصوم لكن مع مشقة عظيمة لا يحصى معها على نفسه ولا عصوم أعضائه فهذا يسقط عنه الخطاب بخصوص رمضان لاجل المشقة ويبقى مخاطبا بأحد الشهرين اما شهر الاداء أو شهر القضاء ويتعين القضاء في حقه بالسببين المتقدمين كما تقدم في مثله عند حرج بحرف فان كان يحصى على نفسه أو عصوم أعضائه أو مشقة من مصادمه فهذا يحرم عليه الصوم ولا يقول انه يجب عليه أحد الشهرين بل يتعين الاداء للتحريم والقضاء للوجوب ان في مستجمع الشروط سالم الموانع في زمان القضاء فان أقسم وصام وفعل المحرم لا يمكن أن يعرضه غير الواجب بعد عمومه كما تقدم فما عجز عنه قال القرني في الاستعصاف يحتمل عدم الاجزاء لان المحرم لا يعجز عن الواجب ويحتمل الاجزاء كالصلاة في الدار المعصومة فانه متقرب الى الله تعالى ترك شهوتي فيه وفرجه جان على نفسه كما ان المسلي في الدار المعصومة متقرب الى الله بركوعه وسجوده وتعظيمه واحلاله وجان على صاحب الدار وهو تخرج حسن

لانه واجب بحكم الاصله **﴿** قلت ما قاله هنا صحيح قال (فرق بين قصه رمضان على المفرد الذي يتعين في حقه الاداء وبين القضاء في حق المسافر الى آخر المسألة) **﴿** قلت اما قوله ان القضاء على المفرد واجب بخصوصه وعمومه سلب واحد فصحيح وما قوله وعلى المسافر سلب واحد هو رؤية الهلال فانها اوجبت العموم الذي في القضاء وهو كونه أحد الشهرين **﴿** وناسبا حرج شهر الاداء ولم يصم فيه فانه يوجب خصوص القضاء فتأمل الفرق **﴿** المسألة الثالثة **﴿** المريض اذا كان يقدر على الصوم لكن مع مشقة عظيمة لا يحصى معها على نفسه ولا عصوم أعضائه فهذا يسقط عنه الخطاب بخصوص رمضان لاجل المشقة ويبقى مخاطبا بأحد الشهرين اما شهر الاداء أو شهر القضاء ويتعين القضاء في حقه بالسببين المتقدمين كما تقدم في مثله عند حرج بحرف فان كان يحصى على نفسه أو عصوم أعضائه أو مشقة من مصادمه فهذا يحرم عليه الصوم ولا يقول انه يجب عليه أحد الشهرين بل يتعين الاداء للتحريم والقضاء للوجوب ان في مستجمع الشروط سالم الموانع في زمان القضاء فان أقسم وصام وفعل المحرم لا يمكن أن يعرضه غير الواجب بعد عمومه كما تقدم فما عجز عنه قال القرني في الاستعصاف يحتمل عدم الاجزاء لان المحرم لا يعجز عن الواجب ويحتمل الاجزاء كالصلاة في الدار المعصومة فانه متقرب الى الله تعالى ترك شهوتي فيه وفرجه جان على نفسه كما ان المسلي في الدار المعصومة متقرب الى الله بركوعه وسجوده وتعظيمه واحلاله وجان على صاحب الدار وهو تخرج حسن **﴿** قلت اما قوله ظاهر

ولغة عصوم ظهرت بفضيلة
 وآت بغسل ساهيا عن
 حنافة
 لوى جمعة واحكم لتارك
 سحنة
 من العرس يأتي بالسجود
 لسهوه
 وسطلها يأتي غمامس
 ركعة
 ومن لم يسلم عن فيها اسلامه
 وآت بغسل قبل حتم فريضة

ومن لم يسلم أو يظن سلامه **﴿** لانه مقام فهم صورة **﴿** ويحجر في المشهور من طواف عدهم طواف وداع داخل عن افاصة وذومنة قد ساق هدى تطوع **﴿** ويحجر **﴿** فقالوا الواجب منته **﴿** وقد قال ابن الماجشون اذارى **﴿** جدارا لسهول لا يعيد لجمرة ونياسها على ثلاثة أقسام **﴿** القسم الاول **﴿** مخنوع على ثلاث مسائل من الطهارة وقب في اندهب على قولين بالاجزاء وعدمه مشهورهما الثاني وذكرها الاصل بقوله **﴿** الاولى اذا توسأ محمدا ثم يقص انه كان محمدا هل يحزنه أم لا قولان والمذهب عدم الاجزاء **﴿** الثانية اذا استقبل لجه ناسيا لحضائه المذهب عدم الاجزاء وقيل تجزئ **﴿** الثالثة اذا سئل لعة من التسليمة الاولى في وصوته وكان

غسلها بنية السعة قولان في المذهب ومقتضاه عدم الاجزاء كاللحم والجلد **هـ** قال ابن الشاطب ويحتمل عدي ان لا يكون القائل بالاجزاء في هذه بي قوله على هذا الاصل في آخر ما ليس بواحد عن الواحد بل على ان كل واحد من الموضعين طهارة الطهارة مما أرادها احرار كمالها والكل في ربه يصمم الاجزاء بخلاف رأي غيره من السكالك لا يصمم الاجزاء فيكون الخلاف في اجزاء وعنده منيعا على الخلاف في ذلك فلا يكون هذه الثلاثة المتبذل من اجزاء ما ليس بواحد عن الواحد من هذا الوجه ويحتمل ان لا يكون القائل ايضا بالاجزاء بي قوله على (٢٤) ذلك الاصل بل على ان الظاهر لا يبرط فيه يعني به الفرس ولا ية النفس فلا

يكون على ههنا من احراره ما ليس بواحد عن الواحد **هـ** والقسم الثاني **هـ** نحو على حسن مسائل من الصلاة وقفت في المذهب ايضا على قولين بالاجزاء وعنده مشهورهما الثاني ذكر الاصل منها ثلاثة **هـ** الأولى اذا سلم من اثنين ساهيا ثم قام فركعتين بنية الدالة هل تكرناه عن ركعتي الفرس أم لا قولان **هـ** الثانية اذا ظن انه سم من فرسه صلى بنية فرسه بنية الدالة هل يجزئه أم لا قولان **هـ** الثالثة اذا سها عن سجدة من الركعة الاولى وقام الى خامسة ساهيا هل تكرنه عن الركعة التي سها السجدة أم لا قولان قال ابن الشاطب ومسألة المسلم من اثنين والظان انه سلم من اجزاء ما ليس بواحد عن الواحد على أحد القولين وأما مسألة التهي عن سجدة من الاولى

(مسألة اربعة) التي اذا صلى بعد ركعتين ثم بلغ في القعدة قال ذلك يجب عليه ان يصلي مرة أخرى لان سب الوضوء واحد في حقه وهو ما يفرض من اجزاء القعدة في ركن الوضوء ما ليس بواحد وهو ما وقع ولا يخفى من الواجب الذي توجه عليه ثانيا ركن الشاوي لا يجب عليه الصلاة لأن الزوال مثلا فاحتمل انه تعالى سب الوضوء سجدة واحدة وهو واحد عليه صلاة أخرى كمال الزوايا سب الوضوء سب واحد وهو خلاف ما جمع وجوابه ان القعدة كاهن سبب لجميع اجزائها طرف للوضوء وسبب للوضوء كما هو سبب السجدة في هذا الفرق فالجزء الاول من القعدة في حق النبي سب للتعقل والجزء الذي ياربه بعد الدواع سب للوضوء في صلاة أخرى ونحن نعلم ان الزوال لا يكون سببا سبب لانه ان يدعه في كل صورة فيكون ذلك من ادارة على صورة التراجع وان ادعاه فيما عدا صورة التراجع فلا يمكنه في صورة التراجع صورة الاجماع لا بالهنا فاداس فرق بين صورة التراجع وبين حالتي انقضاء الوضوء والندب وهما الصبي والدواع بخلاف صورة الاجماع ليس فيها لاحالة واحد فكذلك الصلاة واحدة لا اتحاد الشرط ما سمع بعد الشرط واختلافه حار اختلاف اشروء والصبي شرط في توجه الندب والدواع شرط في توجه الوضوء

هـ الفرق الرابع والخمسون بين قاعده ما ليس بواحد في الحال وما ليس بواحد في المآل قاعدة ما ليس بواحد في الحال وهو واحد في المآل

فاذول لا يخفى عن الواحد والثاني في بحرئ عنه ويتضح الفرق بذكر ثلاث مسائل **المسألة الاولى** الركاء اذا عجلت قبل الحول اذ سها ونحوه عدا ما في أول الحول عدا ما في هذا المعنى ليس بواحد فان دور ان الحول شرط في الوضوء والشرط لا يبرط قبل شرطه فاذا در الحول وتوجه الخطأ بوضوء ركاء عنه حرا عنه ما قدم مع انه غير واحد **هـ** الفرق بين هذا بخارج وبين ما اذا دوى باخرجه صدقة التطوع فانه لا يخفى عنه والفرق بين صدقة التطوع ليست بواحدة في الحال ولا في المآل فلم يخرجه وما المعجل للركاء فانه يخرج

قال **المسألة اربعة** التي اذا في حال الزوايا ثم بلغ في القعدة قال ذلك يجب عليه ان يصلي مرة أخرى الى آخر المسألة **هـ** قلت ساهيا فيها صحيح بل (الفرق الرابع والخمسون بين قاعده ما ليس بواحد في الحال وما ليس بواحد في المآل وبين قاعده ما ليس بواحد في الحال وهو واحد في المآل في آخره **هـ** قلت ما قاله من جمال اختلاف هاهنا وما قاله من الجواب عن السؤال لانه هو الاصح بطر امتناع التقديم في الركاء ونزوم عدم الاجزاء في مسألة لحقه فيصا دمهم الاجماع ونه تعلم

القائم الى حاشية فيحتمل ايضا ان لا يكون من اجزاء ما ليس بواحد عن الواحد من جهة انه اذا قام في الخامسة لأداء بنية فرسه فيما يقف **هـ** الرابعة اشارها أبو العباس الرازي بقوله **هـ** واحكم لتارك سجدة **هـ** من الفرس يأتي بالسجود لسهو **هـ** يعني واحكم بالاجزاء على ما قبل المشهور وتترك سجدة من صلاة الفرس في حال اتيانه بسجدة سهوة في الصلاة قبل السلام أو بعده **هـ** الخامسة اشارها أبو العباس الرازي بقوله ومن لم يسلم أو يظن سلامه **هـ** لثالثه فقام فاهم بصورة يعي ومن قام من ثابته فرس من غير ان يسلم أو يظن السلام لثالثه بنية التعلل **هـ** اذا ما سلم أو ظن السلام فها **هـ** المسألة الاولى

والمسألة الثانية من هذا القسم ولذا قال فافهم بصورة * والقسم الثالث محتو على ثلاث مسائل من الحج وقعت في المذهب يضاهي قولين
 لأحراء وعنده لكن المشهور رسمها بالاجراء ذكر الاصل منها واحدة * الاولى اداسي طواف الافصة وقسطاف طواف الوداع وراح
 الى بلد آخر طواف الوداع عن طواف الافصة كذا في الاصل قال ابن الشاط وهدية المسألة من احراء ما ليس بواجب عن الواجب
 لكنه لم يذكر فيها قولين وهي محل لاحتمال الخلاف * قلت وقد صرح بالخلاف فيها كغيرها وان المشهور منهما الآخر قول في
 العباس الزاوي ويحكي في المشهور من طواف عندهم * طواف وداع داهلا (٢٥) عن فاصلة الثانية أشار اليها أبو العباس

الزاوي بقوله
 وقومته قد ساق هدى
 تطوع
 فيحزى قد قالوا الواجب
 دعة

بمسمى ان المعتز اداسي
 هدى التطوع في عمرته
 فلما حل منها وجب عمره
 الآن أخر يوم التعميم
 بئله وأحرم بالحج وحج من
 عامه ذلك وسير متممها قال
 هدى التطوع عمرته عن
 متعته ولولم يشهد سفره
 انه يجزئ في متعته على
 تأويل سنن وهو المذهب كما
 أخر عن وراه كمال حاشيه
 شبيه على توصيح
 المسألة للوالد رحمه الله
 يعني * الثالثة أشار لها أبو

العباس الزاوي بقوله
 وقد قال ان الملاحشون اذا
 روى
 حمار السهول لا يبعد الحجرة
 ي اداسي حجرة العقبة ثم
 رماها صاحب كما وقع ذلك
 بعد الملك أي ان الملاحشون
 كأي كبير ميرة على بن

الواجب على تفسير دوران الحول وم قصد التطوع واذا قصد الواجب في ذلك ما أخر عن
 الواجب الواجب * المسألة الثانية * قال جماعة من الحنفية يشترط الحول في الواجب الموسع
 بآخر الوقت وقيل المعد قبل ذلك على يد العرص على ما يقرر عندهم فقل الاصحاب
 لهم لو صح ما ذكرناه أصبح ن يصلي قبل الروال ويحزى * عنه ادار الب الشمس فيكون بسلامه
 بعد العرص وأخر أعنه بعد طريانه وهو خلاف الاجماع فكذلك ما قصد لروال لا يختار الواجب
 عنكم في آخر القامة فها هو واقع بعد الروال أو قبله سواء في كونه غير واجب فاما أخر أحداهما
 عن الواجب ويجب ان يحزى الآخر عن الواجب فاداسي قد قدمه الواجب عليه في المآل عند
 آخر الوقت ولم يقصد به التطوع فلما ذلك تقدمه قبل الروال الواجب عليه في آخر الوقت
 ويحزى * وم يقل به * حدودها السؤال قوى جدا في مادي * الراي غير أن الجواب عنه ان الصلاة
 قبل الروال اذا قصد بها الواجب عليه في المآل عند آخر القامة اما اذا اخرج الركاء قبل ملك
 التمام ويسوى بها ما يجب عليه في المآل عند ملك التمام ودوران الحول وهذا لا يحزى * اجماع
 لانه لا يقع الفعل قبل سنده وشرطه ودوران مسألنا الاحراج بعد ملك التمام وقبل الحول فان
 التمام صدق والروال * يماست للوجوب آخر القامة كما ان التمام سبب الوجوب بعد الحول فان
 الصلاة قبل الروال اما اوجها الاحراج قبل التمام فظهر الفرق بين الصلاة قبل الروال ويسوى بها
 بواجب في المآل في انه تقدم على الاسباب مطلقا وبين الصلاة بعد الروال في انه بعد السبب فلا يلزم
 أحدهما على الآخر فانه قد وقع الشؤن عن الحنفية ولم تكن مأوقعه المصلي بسلامه مطلقا لا يجب في الحال
 ولا في المآل بل يجب في المآل * وبه يظهر الفرق أيضا بين صلاة هذه وبين أن يصلي بنية القامة
 * المسألة الثالثة * ركعة الفطر يجوز تعجيله قبل غروب الشمس يوم أو ثلاثة عندنا ويحزى *
 عن الركعة الواحدة اذا توجهت عليه عند سبيلها ولو أخرج صدقة التطوع ثم تحركه والفرق به أخرجه
 فيه الواجب عليه في المآل عند طريانه بالسبب بخلاف صدقة التطوع فانها ليست واجبة عليه في
 الحال ولا في المآل فلم تحركه فان قلت فهذا واجب تقدم على سنده فان صدق وحوسركاه الفطر غروب
 الشمس من آخر أيام رمضان * وتطوع الفطر على الخلاف في ذلك فلاحراج قبل ذلك أخرج قبل
 السبب وهو الاحراج قبل ملك التمام والاحراج قبل ملك التمام لا يحزى * فيلزم أن لا يحزى *
 الركعة المحركة * وقت سؤال حسن غير ان ركعة الفطر لها تعاقب الصوم رمضان فهي جارية لما
 عساه احتل عنه بالركعة وغيره من أسباب النقص كإتيان السجود في السهو خارجا نقص من الصلاة
 فتأمل ذلك ولذلك ورد في الحديث انها بظهره لا صائم وقد تقدم الصوم فيكون آخرها بعد أحد

(٤ - المروق ثاني) عثر قلت ويؤخذ من قول شيخنا في حاشيته كما حرأني هدى التطوع عن فرامه

زيادة مسألة رابعة في هذا القسم ونظمها في بيت يلحق بنظم أبي العباس المذكور بقوله
 وردت في بحر به هدى تطوع * بواجب هدى للقرآن كتبة * ومن هذا الشهر ان تطوعت الحج تحزى * عن واجب حرمها
 فتكون حجة النظر اثني عشر مسألة أربعة من احراء ما ليس بواجب عن الواجب شذوذا على احتمال وأربعة من ذلك شذوذا بدون
 احتمال وأربعة من ذلك على مشهور المذهب وما عدا هذه النظائر فهو جار على الاصل من عدم احراء ما ليس بواجب عن الواجب انما

فلو صلى الانسان الصلوة ما أجزأت عن صلاة الصبح أو دفع الفدية بصدقة ما أجزأت عن دينار أو أكثر وغير ذلك فمن هنا قال مالك رحمه الله تعالى إذا صلى الصبح بعد الزوال ثم بلغ في القامة يجب عليه أن يصلي مرة أخرى لأن صدق الوضوء وحده في حقه وهو ما قرره من أجراء القامة في زمن بلوغه وليس بواجب وهو ما وقع في الأجزاء من الواجب الذي توجه عليه تأييد ذلك أن كل حر من أجراء القامة طرف للوجوب وسبب للوجوب كما تقدم في آخره الأول الذي قرره شرط اللبس الذي هو الصلابة في حق الصبي سبب للفعل بغيره لا لوجوبه بالحره الذي قرره بعد شرط الوجوب (٢٦) الذي هو البلوغ سبب للوجوب في صلاة أخرى فقول الشافعي رحمه الله تعالى

سببها الذي هو الخلط الواقع في الصوم والحكم إذا توسط بين سببيه وأسببه وشرطه جرى فيه الخلاف بين العلماء بخلاف تقدمه عليهم ما في الإخراج قبل ذلك التمسك بتقدمه عليهم ما في الإجماع لم يجر وهما توسط وهو سبب الأجزاء فظهر هذه المسائل للفرق بين قاعدة ما ليس بواجب في الحال ولا في سأل وبين قاعدة ما ليس بواجب في الحال وهو واجب في المآكل وإن الأول أعم في الأجزاء عن الواجب من أجزاء الثاني عن الواجب

الفرق الخامس والخمسون بين قاعدة ملك القريب ملكا محقق يقتضي العتق على المالك وبين قاعدة ملك القريب ملكا مقدر لا يقتضي العتق على المالك وذلك أن الملك المحقق هو أن يحق نفيه من حلال الآباء واحترام الآباء فيعتق الآباء به وغيرهم فيه الخلاف فمن اشترى أمه أو دمه ففعله وعيود ذلك فقد ملكه ملكا محققا فيعتق عليه وأما إن قال لم يره أعتق عن كفارة على عدا من عبيدك فاعتق عنه الطالب للعتق الذي عليه الكفارة فإن القاعدة أن العتق يصح بغيره من العتق ويكون الولاء للعتق عنه فلا حل بغيره الدمة ونسب الولاء فمن قدر الملك للمعص عنه قبل صدور العتق في الزمن القدر حتى يكون للعتق في ملك له فترا دمه من الكفارة بغير الولاء له يقتضي العتق في ملكه عهد ملك مقدر من قبل صاحب الشرع لضرورة نوبت الأحكام لأنه ملك محقق فلا يزم من هذا الملك المقدر هو من المملوك من جهة من قدر الملك له فإن الواقع أنه لم يملكه وأما الشرع أعطى هذا الملك المقدر حكم الموقوف والموقوف المحقق عدم الملك فلا حرم لا يزم بهذا الملك المقدر عتق من يقع عتق والدفع عن كفارته ونحوه عنه ولو قلنا أنه عتق عنه بملك لم يجر عن الكفارة لأن المستحق عتقه بسبب غير العتق عن الكفارة لا يجري عتفه عن الكفارة وهذا هو تحقيق الفرق بين القاعدةين

الفرق السادس والخمسون بين قاعدة رفع الواقات وبين قاعدة تقديرها على هاتين القاعدتين للتمسك على كثر من الفقهاء الصلابة مع أن القاعدة الأولى قاعدة امتناع

قال شهاب الدين (الفرق الخامس والخمسون بين قاعدة ملك القريب ملكا محققا يقتضي العتق على المالك وبين قاعدة ملك القريب ملكا مقدر لا يقتضي العتق على المالك إلى آخره) في هذا الفرق معنى على أن قدر الملك فيما يشبه وقد تقدم أن قدر الملك في ذلك ليس بالآدم فلا مانع من أجراء العتق عن المعنى عنه من غير تقدير ملك كملن اعتقه عنه قال (الفرق السادس والخمسون بين قاعدة رفع الواقات وبين قاعدة تقديرها على آخره) قلت جميع ما قلناه في هذا الفرق صحيح

لا يجب عليه الصلاة لأن الزوال مثلا إنما جعله الله تعالى سببا لوجوب صلاة واحدة توقف فعلها فلا وجوب عليه صلاة أخرى لكان الزوال سببا لوجوب صلاتين وهو خلاف الإجماع لا يرد لانه أمان يدعى أن الزوال لا يكون سببا لصلايين في كل صورته فيكون ذلك مصادرة على صورة التراجع وأما أن يدعى ذلك فباعتد صورة التراجع فلا يمكنه الخلق صورة التراجع بصورة الإجماع لا يمكنه فادافس فرقا بأن صورة التراجع وحدها حالتان يقتضيان التمسك بالوجوب وهما الصلابة والبلوغ وليس في صورة الإجماع الحالة واحدة يقتضي لوجوب هي البلوغ فاعتدت الصلاة في صورة الإجماع لا التمسك بالشرط الذي هو البلوغ وتعددت في صورة التراجع لتعدد الشرط واختلافه فلما جاز فيها اختلاف

المشرط الذي هو الصلابة باختلاف الشرط الذي هو الصلابة في توجه اللبس والبلوغ الشرط واستحالة في توجه الوجوب وأما القاعدة الثانية فانه لما كان الواجب فيها خصوص غير معين من قبل الأمر لم يكن أجزاء الجمعية تظهر مثلا لأمه والمرأة والعدو والمساكين أحضرها مع إجماع واحدة عليهم نفسها على خلاف الأصل وأنه من باب أجزاء ما ليس بواجب عن الواجب بل هو على الأصل من إيمان المأمور بما يتعلق به الوجوب لا بغيره إذا لوجوبه هاتمت على الواحد غير معين من الصلاتين أما الظاهر وأما الجمعية هذا أحرم كل من المرأة والعدو والمساكين بالجمعة فقد أحرم باحدى الصلاتين وعين ذلك لأواحد المصلي الذي علق الأمر به الوجوب

وكل نعيه الى خيرة المأمور فاذا احراز ايقاع الجمعة لاتقع الا واجبة فالخرا اذا اقصى به لم يكن مقترص اتم بمشغل فينبغي ان يصح اقتداؤه به في الجمعة كما يصح اقتداؤه به في الظهر بيوم الجمعة وغيره كما هو مقتضى المذهب وان قال الاصل مع اني لم أدكر اني رأيت هرع صحة اقتداء الحر بالعبد في ظهر غير يوم الجمعة واقتداؤه به في ظهر يوم الجمعة كما قد انبج في يوم الجمعة ولم يظهر قول أهل المذهب لا يؤم العبد في الجمعة حرا لان المذهب ان المقترض لا يأتى بالتسفل فافهم وبالجملة فالواجب نوحان واجب غير غير والواجب غير غير والواجب غير غير الخيرة متعلق بواحد معين عما فيه المعنى العام الذي يعدل له المشترك أى حصصه الأمر (٢٧) ولم يكل نعيه الى خيرة المأمور

فلا كالأصل عدم احراز غيره من أفراد جنسه عنه والقول باجزائه عنه انما وقع في المذهب على خلاف الاصل في انني عشرة مسألة كما عدت والوجوب في الخبر متعلق بواحد غير معين عما فيه المعنى العام الذي يقال له المشترك أى لم يعبه الأمر بل وكل نعيه الى خيرة المأمور فاذا احراز المأمور من الواحد المذهب الذي يتعلق به الوجوب كان هو الواجب عليه وأوضح لك قاعدة الواجب الغير ثلاث مسائل آخر

المسألة الاولى ان الواجب على المكفر احدى خصال الكفاية من العتق أو الاطعام أو الكسوة بلا تعيين من قبل الأمر بل التعيين موصول بخبرة المكفر فاذا احتار واحدة منها كان هو الواجب عليه على الاصل لا غير حتى يكون على خلاف الاصل والمسألة الثانية ان

و استحالة عقليه لاسبيل الى ان يقع شئ مما في الشرع بمنه والقاعدة الثانية واقعة في التريفة في مواقع الاجتماع ومواقع الخلاف واقتدح ضرب يوافق مجلس فيه فاصلان كبيران من الشافعية فقال أحدهما للأخو مامنى قول العلماء الرد بالعيب رفع للعقد من أصله أو من حبه فولان أمان حبه فمسل معقول وأمان أصله فغير معقول بسبب ان العقد واقع في نفسه وهو من جهة ما قصده الزمان الماضى والقاعدة العقلية ان رفع الواقع محال واخراج ما قصده الزمان الماضى محال فما معنى قولهم انه رفع للعقد من أصله قال له الآخر معنى ذلك انه يرجع الى رفع آثاره دون نفس العقد فقال له الآثار والاحكام هي أيضا واقعة من جهة الواقعات وقد نصيبها أيضا الزمان الماضى فستحيل رفعها كالعقد بمتبع احرازها من الزمان الماضى كسائر الماصيات فقال له الآخر هذا السؤال يرد على مثلى وأظهر العصب والنفور لقلقه وقوة السؤال واعتراه عن عرجوات وما صد ذلك الا لجهل هذا الفرق وهما ما أوضحه لك بذكر مسائل أربع **المسألة الاولى** الرد بالعيب المتقدم ذكره والسؤال فيها فنقول العقد واقع ولا سبيل الى رفعه لكن من قواعد الشرع التقديرات وهي اعطاء الموقوف حكم المعلوم والمعلوم حكم الموقوف فهذه العقود ان كل واحد منها لكن بقدره الشرع معدوما أى عطية الآن حكم عقد لم يوجد لانه يرفع معدوم وجوده فبذلك الاشكال وفائدة الخلاف تظهر في ولد الخار بقولها ان المبيعة لمن تكون وكذلك العلات عند من يقول بذلك هل تكون في الزمان الماضى للنازع ان قدرناه معدوما من أصله أو المشتري ان جعلناه مرفوعا من حبه فهذا كاه فقه مستقيم وليس فيه معالجة قاعدة عقلية حتى يبرم وروى الشرع بخلاف العقل وهو من قاعدة تقدير رفع الواقعات لامن قاعدة رفع الواقعات **المسألة الثانية** رفض البيات في العادات كالصلاة والصوم والحج والظهار ورفع هذه العادات بعد وقوعها في جميع ذلك قولان والمشهور في الحج والوصوة عدم الرفع وفي الصلاة والصوم صحة الرفض وذلك كله من اشكال فان النية رفضت وكذلك العادة وكيف يصح رفع الواقع وكيف يصح القصد الى المستحيل بل النية واقعة قطعا والعبادة محققة حرما فالقصد لرفض ذلك وابطاله قصد للمستحيل ورفع الواقع واخراج ما ندرج في الزمان الماضى منه وكل ذلك مستحيل كما تقدم ذلك في الرد بالعيب والحوادث عنه ان ذلك من باب التقديرات الشرعية بمعنى ان صاحب الشرع بقدر هذه النية أو هذه العادة في حكم ما لم يوجد لانه بطل

غير قوله تقدير الملك للعقود عنه فانه وان كان التقدير عما نعتله حكم في مواضع فلا حاجة في هذه المسألة اليه ولا دليل عليه وغير قوله تقدير ملك العدة في قتل الخطا فانه ليس موضع تقدير الملك نعم بعد انما المقال وقيل رهوق الروح بل هو موضع تحقيق الملك واقعة تعالى أعلم

المسافر في رمضان يحب عليه أحد الشهرين اما شهر الاداء أو شهر القضاء بدون تعيين من قبل الأمر بل التعيين وكذا لخيرة المسافر فاذا احتار صوم رمضان أو شهر القضاء وصامه كان قسما ما هو الواجب عليه على الاصل لا غير حتى يكون على خلاف الاصل وتعين خصوص شهر القضاء عليه اذ لم يتخير صيام رمضان اعم كان شعرا غيره لالاه واجب بخصوصه كالتعيين آخر وقت الصلاة لتعذر ما قبله وتعتبر غيره لالاه واجب بحكم الاصل فقص رمضان على المفرد الذي يتعين في حقه الاداء ببارق القضاء في حق المسافر من جهة ان الاول واجب بخصوصه وعمومه نسب واحد وهو المفرد في رمضان والثاني لا يتعلق بعمومه وجوب أصلا واعا يتعين في حقه خصوص شهر

القضاء عند تعدد الاداء بسبب احدهما رتبة الحلال وتاثيرها في وجوب شهر الاداء ولم يهتم فيه فافهم (والمسألة الثالثة) ان المربض اذا كان يقصر على الصوم لكن مع مشقة عظيمة لا يحصى معها على صومه ولا يصوم من أعماسه فانه يسقط عنه الحطب بخصوص رمضان لاجل المشقة ويبقى حطام أحد الشهرين اما شهر الاداء او شهر القضاء يتعين القضاء في حقه عند تعدد الاداء بالسبب المتقدمين في مسألة المسافر فان كان يحصى على نفسه أو يصوم من أعماسه أو من مصادقه يتعين الاداء للنحر به كما يتعين القضاء للوجوب ان كان مستخدم الشرائط سالم الموانع (٢٨) ربه فان أقدم وهو في هذه الحالة وصام لاداء المحرم عليه احتمل كفاؤه العرالي

وجودها المدرج في الرمن الماصي بل يحري عليها الآن حكم عبده خرى لم يوجد قط وما لم يوجد قط يستأنف فعله فيستأنف فعل هذه فهي من قاعدة تقدير رفع الوقفات لأمس قاعدة رفع الوقفات فان قلت وأي دليل وحدي الشرعة يقتضي تمكن المكلف من هذا التقدير وإن هذا التقدير يستحق ولو صح ذلك لتمكك المكلف من اسقاط جميع أعماله الحسنة والقيحة في الرمن الماصي بطريق التقدير والقصد اليها فيقصد الانسان ابطال ما يصي له من حواد وهجرة وسعى في طلب العلم وغير ذلك من الاعمال بل يكون اذ قصد اي اطلب ما تقدم له من الاعمال بمجرد القصد لعدم اعتباره من غير كراه ولا ردة ولا معنى من المعاني المتدنية للايمان ان يصير كافرا غير مؤمن في الرمن الماصي وان حكم ايمانه انتقدم الآن حكم عبده وحكم جميع أعماله الصالحة كلها كذلك وكذلك يقصد الى ابطال رماه وسرقه وحرامته وأكله الرمن الماصي ويسد روح من مؤامدتها لان عدم المؤامدة هي أثر هذا التقدير وجميع ذلك لم يقل به ولا قال فقيه نفع هذا القياس ولم يحده الا في هذه المسائل الاربع وجميع ما يمكن ان يقال فيه من التعليل أو ممكن وجوده في جميع تلك الصور أو في بعضها ولم يرد في هذه الصور الاربع نص مخصوص بهذا الحكم وجميع من القياس عليها من المقرر في الشرعة ان عدم اعتبار ما وقع في الزمن الماصي يشوبه على نسبت غير الرقص كالا سلام بهم مافيه والحرارة تهدم ما قبلها وكذلك التوبة والرجوع وعكسها في الاعمال الصالحة لها ما يطلها وهي الردة والمصروفات على اعتبار هذه الاسباب ما الرقص فيه بعد أحد ذكر دليلا شرعيا يقتضي اعتباره وان مجرد القصد مؤثر في الاعمال هذا التأثير قلت هذا سؤال حسن قوي متحه ولم أحد شئ له اعناه يقتضي بداعه على الوجه التام فالاحسن الاعتراف به (والمسألة الثالثة) اذا قال لامرأته ان قسم ريد آخر الشهر هل تطلق من الآن أو من أول الشهر وهو الذي يراه ابن بومن من أصحابنا مقتضى انذهب فيقضي بوقوع الطلاق فيه والتحرير في أول الشهر فيرفع الاماحة الكاتبة في وسط الشهر وهي كانت واقعة فيرم رفع الواقع وهو محال كما تقدم والحواش ايه من باب التقدير الشرعي معني «تقدير ان تلك الاماحة في حكم العدم لانه يعتقد انها وقعت من الرمن الماصي بل حكمها الآن حكم المرفعة وقد تقدمت هذه المسألة في باب فرق الشروط والبحث فيها مع الشافعي فلتطالع من هناك فانه مستوي (والمسألة الرابعة) اذا عتق عن غيره فان قدر له الملك قبل العتق عنه مع ان الواقع عدم ملكه له قبل العتق وذلك لعدم من حمله الواقعات

في المستصحب عدم لاجراء نظر الكون المحرم لا يجزئ عن الواجب والاجزاء نظرا لكونه متقربا الى الله تعالى بتوك شهود في غه وعرجه اذ لا يمكن ان يقال انه غير الواحد بعد عمومه كما تقدم جابيا على نفسه بعلم حفظها عن الاقادة في التهكة كما ان المصلي في الدار المة سوية متقربا الى الله تعالى بركوعه وسجوده ومطيه واحلاله وجان على صاحب الدار والله سبحانه وتعالى أعلم (الفرق الرابع والخمسون) بين قاعدة ما ليس بواجب في الحال والمآل وبين قاعدة ما ليس بواجب في الحال وهو واجب في المآل ما ليس بواجب في الحال والمآل نحو ما يحرجه مالك النصاب مطلقا او يا حراجه صدقة التطوع لا الركة ولا غيره عما يجب عليه في ركة ما ملكه من النصاب على تقدير رد وان الحول قطع

اذا اصل عدم اخرا ما ليس بواجب أصلا عن الواجب وما ليس بواجب في الحال وهو واجب في المآل نحو ما يحرجه مالك النصاب او يراه الركة لاصدقة التطوع قبل الحول ما بالشهر ونحوه عندما واماني أول الحول عند الشافعي في اجزائه عما يجب عليه في ركة ما ملكه من النصاب على تقدير رد وان الحول نظر الأمرين أحدهما انه قصد بالخروج الواجب في المآل على تقدير رد وان الحول لا التطوع فما أخر عن الواجب الا الواجب على الاصل وتاثيرها قاعدة ان كل حق ولو دنيا خلافا لحد الشافعي على سبيلين أو سبب وشروط لا يمنع قطعا تقديمه على شرطه أو تاني سببه بخلاف تقديمه عليها فانه يمنع قطعا وعدم اجرائه خلاف قال

من الشاغل والأصح نظرا امتناع التقديم في الركاة فالت ذلك لأن تعليق وجوب الاداء مباشرة أو السبب الثاني يجمع تمام السببية ولا يتحقق
الوجوب قبل تمام سببه والاحتجاج على عدم احرازه قبل عن فرض من هذا قال في شرح النجاشي في الأصوب والأوجه قول الحنفية بعدم
حوار تقديم كماردة اليقين قبل الحث لعقلية سببه الحث طرادون عقلية سببه اليقين بل لأن الكسرة في التحقيق استمر ما وقع من
لا حلال تنويع ما يجب لاسم الله تعالى وبلا فله وهذا إما يكون عن الحث لا عن اليقين من حيث هي وأيضا قل ما في السبب ان يصح كون
موصيا الى السبب واليدين ليست كذلك لاسم الله من عدم المحلوف عليه (٢٩) فكيف تكون مفضية اليقين على انه لو

سم ان اليقين سببا فالحث
شرط وجوبها لا قطع بانها
لا يجب قبله والا وحث
بمجرد اليقين والمشرط
لا يوجد قبل شرطه فلا يقع
واحدة قبله فلا يسقط
الوجوب قبل ثبوته ولا
عند ثبوته بعد لم يكن
وحما وما وقع من الشرع
بمخلافه كركاة تقتصر على
مورده ولا يلحق به غيره
قال وما فرقوه بين الحق
المالي والذي يقول الشافعي
في الجديد بحوار تعجيل
الكسرة المندبة لا يمين قبل
الحث دون البنية وهي
الصوم فان الحث شرط في
الكسرة واليمين سببها
والشرط عنه انما يؤثر في
تأخير وجوب الاداء لا في
انقضاء السبب والحق المالي
لله تعالى يفصل وجوب
ادائه عن نفس وجوبه
تعاير المال والفعل فجاء
انقضاء المال بفعل
الوجوب ولا يشترط وجوب
الاداء الذي هو الفعل الا

والواقع من عدمه أو وجوده في الرمن ما يصح استحصال رفعه فكيف يرتفع عدم الملك وشدت
قبضه وهو الملك والحوادث عنه به من باب التقديم فيقدر ذلك لعدم في حكم المرفوع لا مرفعه
بل يعطيه الآن حكم الارشاع من احراز الحق ونسوت الولاء وعبر ذلك وكذلك بقدر ملك
الدية في قتل الخط من قبل الماوت بالرمن المرفوع ليدفع الارشاع خاصة وهذه التقدير كثيرة في
الشريعة وقد بينت ذلك كله مستوفى في كتاب الامنية في ادراك البنية وانه لا محذور من ثواب
العقبة عن التعديل وهذه العروة كلها تقتضي الفرق بين ما عده ارفع الوافع وبين ما عده بقدر
ارفع الوافع وان الاول مستحيل مطلق والثاني ممكن مطعنا بانه النوع

الف في السابح والحيثون بين قاعدة بذكر الاسماء والى ما عده في السابح

علم ان التداخل والتقاطع بين الاسماء قد اسوي في ان الحكم لا يرتفع على السبب الذي هو
في غيره ولا على السبب الذي سقط بغيره فهذا هو وجه الجمع بين القاعدتين والفرق بينهما ان
التداخل بين الاسماء معناه ان يوجد سببان مسندان واحد فثبت عليهما سبب واحد مع
كل واحد منهما يقتضي مسندان ذلك النوع ومقتضى القياس ان يثبت من ذلك النوع
مسندان وفرد في الاول في كثير من الصور والثاني أيضا واقع في الشريعة وهو الاكثر أما التداخل
الذي هو اقل فقد وقع في الشريعة في ستة أبواب الاول الطهارات كالوضوء والغسل اذا ذكر رب
اسمها ما اختلفت كالحلح والحيضة أو المتأخرة كالحائض والامتنين في الوضوء فانه يحري وضوء
واحد وغسل واحد ودخل أحد السنتين في الآخر فلم يظهر له أثر وكالوضوء مع الغسل فان سبب
الوضوء الذي هو الملازمة اندرج في الحائض فلم يثبت عليه وجوب وضوء وأحرأ العمل الثاني
الصلوات كتداخل تحية المسجد مع صلاة الفريضة مع تعدد سببها فيدخل دخول المسجد الذي
هو سبب التحية في الروا الذي هو سبب الطهر مثلا فيقوم سبب الزوال مقام سبب الدخول
فيكتفي به الثالث الصيام كصيام رمضان مع صيام الاعتكاف فان الاعتكاف سبب لتوجه الامر بالصوم
ورؤية هلال رمضان سبب توجه الامر بالصوم رمضان فيدخل سبب الاعتكاف في سبب رؤية الهلال
وتدخل الاعتكاف في رؤية الهلال الرابع الكسرات في الايمان على المشهور في حل الايمان على
التكرار دون الاشياء بخلاف تكرار الطلاق يحمل على الاشياء حتى يرب بد التكرار وفي كسرة افساد
رمضان اذا تكرر الوطء منه في اليوم الواحد عند على الخلاف وعندني حسمه في اليومين وله

وما قاله في الفرق السابع والخمسين صحيح

بعد الحث كما في الحق المالي للعقد بخلاف الحق البدني به فانه لا يفصل وجوب ادائه عن نفس وجوبه بل نفس وجوبه وجوب ادائه ولو
تأخر وجوب ادائه اتى الوجوب فلا يجوز الاداء لانه أداه قبل الوجوب حيث شؤ من جهة جاز تعجيل الركاة قبل الدخول ولم يحرم تعجيل
الصلاة قبل الوقت فهو ساقط لأن الحق الواجب لله تعالى على العباد هو العبادة وهو فعل مباشر امر بخلاف هوى النفس شغاف مرصاه
لله تعالى باده والمال آلة يتأدى به الواجب كساعة المدين فيكون المال كالتدين في ان المقصود بالوجوب الاداء وان تعالى وجوب
الاداء بالشرط يجمع تمام البنية فمما حثه على ان وجوب الاداء على تمام السبب به وهو ان نفس الوجوب في البدني أيضا فان اداءه

إذا عام في رمضان حارها قان تأخر وجوب الأداء الى ما بعد الإقامة بالاجماع اه كلامه مع شيء من مان التحرير تنصرف وحذف
ما قبل ذلك ما معان **و** وصل في ريادة توصيح **هـ** هذا الفرق **د** كثر ثلاث مسائل **هـ** المسألة الاولى قال جماعة من الخنعة يتعلق
الوجوب في الواجب الموسع بأخر الوقت وعمل المعجل قبل ذلك هل يستدبر الفرض على ما تقرر عندهم فقال الاصحاب لم يوضح
ماد كرتوه لم يوضح أن يصل قبل الزوال ويحرم عنه إذا زالت الشمس فيكون على سبيل الفرض وشؤا عنه بعد حر بانه وهو خلاف
الاجماع فكذلك ما بعد الزوال (٣٠) لانحصار الوجوب عندكم في حر الإقامة واهو واقع بعد الزوال أو قبله سواء في كونه

قولان في المصدين **هـ** الخامس الحدود المتناهية وان احتلها أساسها كالقذف وشرب الخمر أو عالت
كالزنى مرارا والسرقة مرارا والنشر مرارا قبل إقامة الحد عليه وهي من أولى الأسباب بالدخول
لان تكررها مهلك **هـ** السادس الاموان كالواهي بالشبهة المتعده ادس كر الوطء فان كل وطء
لواحد أو حبس **هـ** اما من صدق المثل ولا يجب في ذلك الاصداف واحد وكيفية الاطراف مع
العن فانه اذا قطع **هـ** افه وسرى ذلك معها كتنى صاحب الشرع بديهة واحدة للعن مع ان
الواحد قبل السران نحو عشر ديت محب بعد العنوا حتى عليه ومع ذلك سقط الجميع ولا
يتم الأدية واحدة **هـ** ويرجع على هذا ويدخل القليل مع الكثير كدية الاصع مع العن والكثير
مع القليل كدية الامراف مع العن والمتقدم مع المتأخر كحدث الوضوء مع الحائض والمتأخر
مع المتقدم كالوفات المتأخره مع الوفاة المتقدمة الاولى وموجبات أسباب الوضوء والعن مع
اندرائه في الواجب الاول والطرهان في الوسط كادراج الوضوء الاولى والآخرة في وضوء الشبهة
فانها قد توفد أولا وهي مريضة الجسم عديمة المال ثم انسح وزرت مالا عظيما ثم سقم في
جسمها ويذهب مالها وهي توفد في تلك الاحوال كلها بسببه واحدة فانها يجب لها عند الشافعي
صداف المثل في أعظم احوالها وأعظم احوالها في هذه الصورة الحالة الوسطى فيجب التسدي
اعتبارها ودخل فيها الحالة الاولى والحالة لاخبره فيسرج الطرفان في الوسط وهذا المثال اعما
يجب على مذهب الشافعي وأما على مذهب مالك فانما تنذر الوضوء لاولى كيف كانت وكيف صادفت
وسدراج مانها فيها وتكون عنده من باب ادراج المتأخر في المنتقسم لان باب ادراج
الطرفين في الوسط وأما القسم لدى هوأ كثر في الشرع وهو عام التداخل مع تعالى الاسباب
فكالا يلايين يجب مضافا بان ولا يتداخلان وكالطلاب يتعدد أثرهما ولا يتداخلان بل ينقص
كل طلاق من العمة معلقة الا أن سوى التا كد أو الخبر من الاول والز والين فانهما يوجبان
ظهور من وكذلك فية أوقات السنوات وأساسها وكالمدر من يتعدد مدورهما ولا يتداخلان وكالوصيتين
لمعظ واحد لشخص واحد فانه يتعدد له الموصى به على الخلاف وكالسدين لرجل واحد أو رجلين بمعنى
واحد ومختلف فانه يوجب تعدد التميز والمواخفة وكالواستأجر منه شهر ثم استأجر منه شهرا ولم
يعان فانه يحتمل على شهرين وكالواشترى منه صاعا من هذه الصبرة ثم اشترى منه صاعا من هذه الصبرة فانه
يحتمل على صاعين وهو كثير حداف الشر دفة الاصل ان يعرف على كل صاع منه وان تدخل على خلاف
الاصل وأما ساقط الاسباب **هـ** يكون عند التعرض وساق المسدات بان يكون أحد السدين يقتضي
شيثا الآخر يقتضي صاعا فيقدم صاحب الشرع الزاحمهما على المرحوح وسقط المرحوح أو يستويان

غير واجب فاذا أحوا
أحد هاتين الواجبين
من يحرم الآخر عن
الواجب فاد فتم وقد
به الواجب عليه في الح
عند آخر الوقت ولم يقصد
به التلصق فقلنا وكذلك
يقصد به قبل الزوال الواجب
عليه في آخر الوقت
ويحرم ولم يقل به أحد
فانما هو فرق به الاصل لم
بين الصلاة من الزوال
و يسوى بها الواجب في
المآل وبين الصلاة بعد
الزوال وينوي بها الواجب
في المآل أيضا بان الصلاة
قبل الزوال اذا قصد بها
الواجب عليه في المآل عند
آخر الإقامة أو راسها اخرج
الر كاة قبل ذلك المصاف
و يشوي بها ما يجب عليه
في المآل عند ذلك المصاف
ودوران الحول وهذا
لا يحرم اجزاء لا يقع
الفعل قبل سببه وشرطه
والصلاة بعد الزوال وان
قدمها الواجب عليه في

فيستوطن

المآل عند آخر الإقامة أو راسها اخرج الز كاه بعد ذلك المصاف وفعل الحول اذا كان المصاف

سبب لوجوب بعد الحول كذلك الزوال سبب لوجوب آخر الإقامة وهذا المجمع على عدم احتقانه لانه يقع للفعل بين سببه وشرطه
والحكم ذاتا توسط بين سببه وأوسه وشرطه حري فيه خلاف بين العلماء بخلاف تقدمه عليهما فكان مأوقعه المصلى قبل الزوال
تفلا مطلقا وان نوى به الواجب عليه في المآل بخلاف مأوقعه بعد الزوال فانه لا يكون هلاما مطلقا لم ينو به الواجب عليه في المآل
أما اذا نوى به ذلك فانه وان كان خلاف في الحال لانه واحد في المآل فأنجز عن الواجب الا الواجب اه تنصيح وان كان أي مافرق

به الأصل بين الصلاة الخجوا من الحنفية لانه به كمال ان نشاط الانه يعلم سقوطه مما قدمته عن شرح التجر والاصولي فن هنا
قال ان النشاط والاصح بطر الروم عدم الاجزاء في مسألة الحنفية في صادمهم الاجماع اه فافهم **المسألة الثانية** **﴿** تعجيل ركاة
القطر قبل غروب الشمس من آخر أيام رمضان يوم وثلاثة يحجور عدسا ونجوى عن الركاة الواحدة اذا وجهت عليه عدسها الذي
هو غروب الشمس من آخر أيام رمضان أو طلوع الفجر على اختلاف في ذلك ونوى بها الواجب عليه في ذلك كل عدس حر يان السب
لا صدقة التطوع والام تحريمه وذلك لأن احرامها بعد احديسها الذي هو **(٣١)** الخلل الواقع في الصوم لان ركاة القطر

حاربة لما عساه احتل عن
صوم رمضان بالرفوع وغيره
من أسباب النقص كان
سجود السهو حار لما
نقص من الصلاة ولذلك
ورد في الحديث انها طهارة
للصائم وقد تقدم الصوم
والحكم اذا توسط بين
سببه أو سببه وشرطه
حرى فيه الخلاف بين
المصنف كما علمت فتنه

﴿ المسألة الثالثة **﴿** قال
الخطاب عدس فون حليل
ودم التمتع يجب باحرام
الحج أى وهو باغير محتم
لانه معرض للسقوط
بالموت والنفوس فادارى
العقبة تحتم الوجوب
كما يقول في كفارة الطهار
انها تحجب بالعود رجوما
غير محتم بمعنى انها تسقط
بموت الروح وطلاقها فان
وطى تحتم الوجوب نقله
كونه في حاشيته على عبق
وفي حاشيته الثاني على عبق
ان الاية في شرح مسلم على
أحاديث الاشراك في الهدى

فينبذان معا هذا هو صراط هذا القسم وهو قيمان بارة يقع الاختلاف في جميع الاحكام
وتارة في النقص أما القسم الاول وهو التساق في جميع الاحكام فكلا ردة مع الاسلام والقنل
والكفر مع القراءة اموجهة للبرهان فافهم يقتضيان عدم الارث وكلا دين سقط للركاة وأساسها
نوحها وكاليستين اذا تعارضت أو الاصلين اذا قطع رجل ملعوف في التيب فتسارع هو والولى
في كونه كان حيا حالة الحياة فالاصل بقاء الحياة والاصل أيضا عدم وجوب التعاصى والمعالين
وهما لظاهر ان كاحلاف الروحين في متاع البيت فان اليد للرجل طهره في امك وكون المدهى
فيه من قش الساء دون الرجال ظاهر في كونه ليرة دون الرجل فقدمنا نحن هذا الطاهر وسوى
الشافعى بينهما بناء على ان لهما معا بيدا وهى طاهرة فى امك ومالك يقول اليد خالصة بالرجل
لانه صاحب المنزل وكذلك اذا كان المتاع يسلح لهما قسم ملك الرجل فيه بناء على احتسابه
سيد وكالمهر دين برؤى فلال والسماء مصحفة والمصر كبر قسم ملك ساهر العدالة فقدم مسحور
ساهر الحال وقال الطاهر كدسهما لان العدد العظيم مع ارتفاع الموانع يقتضى ان يراه جميع عظيم فمراد
هين دليل كدسهما ولم يوجب الصوم شهدتهما والاصل والطاهر كالقصر المسوثة الاصل عدم
الحاشية والطاهر عدم وجودها بسبب النش فهذه الاقسام كلها متساوية من جميع الوجوه في
مستباتها وأما التساقط بسبب التساق في بعض الوجوه وفى بعض الاحكام كاسكاح مع الملك
ادعقد على أتمه فان السكاح يوجب ناحة الوطء وملك يوجب مع ذلك ملك الرقة والموقع
سقط السكاح فعليه الملك بسبب قومه وسكون الا ناحة الحاء له مصافه للملك فقط ولا يحصل بداخل فلا
يقول هى مصافه لهما السنة وكذا اذا شترى امرأته وصبرها أتمه فان السكاح السابق يقتضى الا ناحة
وكذلك الشراء اللاحق يقتضى الا ناحة مع فية آثار الملك فاسقط الشرع السكاح السابق
بملك اللاحق عكس القسم الاول فان الاول قسم فيه السابق وهذا قدم فيه اللاحق والفرق ان
ان الملك أقوى من السكاح لاشتماله على اسخة الوطء وغيره فاما كان أقوى فقدمه صاحب
الشرع سابقا ولاحقا ولا حظ ان السابق يقدم بحصوله في المحل وسبقه لا يدفع الشراء عن الروحة
و قيمته روحه بطل البيع لكن السر ما ذكرته لك ومن ذلك علم الحاكم مع السنة اذا شهدت
بما يعلمه فان الحكم مصاف للسنة دون علمه عند مالك والقضاء بانعلم ساقط حذرا من القصة
السوء وحدا لدرية المساد على الاحكام بالنهم وعلى الناس بالقضاء عليهم بالاطل وعدم الشافعى
علمه مقدم على البيعة لان البيعة لا نهيد الا لظن والعلم أولى من الظن ويحتمل مذهبه أنه يجمع
بينهما ويحمل الحكم مصافا لبيهما لعدم التساق بينهما ومن ذلك من وجد في حقه سمان

على قول الراوى فامرنا اذا احلنا ان سوى نقل عن امار رى انه قال مذهبا ان هدى التمتع اعم بحجب بالاحرام بالحج وفى وقت حوار
عمره ثلاثة أوجه فالصحيح والذي عليه الجمهور انه يحجور بحره بعد الفراغ من العمرة وقبل الاحرام بالحج والثاني لا يحجور حتى يحرم
بالحج والثالث انه يحجور بعد الاحرام بالعمرة اه وعن عياض انه قال وفى الحديث حجة لمن يحج بحر الهدى للتمتع بعد التحلل
بالعمرة وقبل الاحرام بالحج وهو احدى الروايتين عدسا والاخرى انه لا يحجور الا بعد الاحرام بالحج لانه بذلك يصير متمتعاً والقول الاول
سار على تقديم الكفارة على الحث وعلى تقديم الركاة على الحول وقد يصرى بين هذه الاصول والاول طاهر الاحاديث لقوله اذا احلنا

ان نهدي اه قال وبكلام الانى هذا تعلم انه ينبغي صحة حر قول حبيب وأخا قبله على طاهره في وأجر أنحر دم التمتع قبل الاحرام بالحج وسقوط تعقب الشرايح الممنههم ع به ثمة لم يصرح أحسن هن بهب بأمر الهوى من الاحرام بالحج بحرى وأولهم له بأن المراد وأجر دم التمتع عمى تظليده واستعده قبل الاحرام بالحج ولوعده حرام العمرة ولولوا ساقه فيها ثم حج من عامه كباقي له من غير ادع لذلك اه سويح لمراد وقال الرهوى في كسور واللفظ لا يتعين فيه ما قاله الشراح ولا دليل للساقى في كلام الانى لان قوله عن المار روى وجمهور الخ يحتمل (٣٢) ان المراد به جمهور المختصين كما هو الشأن في هذه العبارة حيث أطلقها أهل

للتوريت بالفرص في تسكية الخموس فانه يثبت ما هو هما ويسقط الآخر مع ان كلاهما يقتضى الارث كالان اذا كان أحلام كما اذار وجأته فولدته حلت له وهو أخوه لانه به يثبت بالبوة وتسقط الاخوة أما ان كانا سبيين للفرص ولتصعب فانه يثبت بهما كزوجان عم يأخذ النصف بالرحمة والنصف الآخر نكبه ان عم فهدى مثل ومساؤل توجب الفرق بين قاعدته داخل الاسباب ونساقطها على اختلاف المسائل والتلفظ

الفرق الثامن والخمسون بين قاعدة المقاصد وقاعدة الوسائل

ورما عر عن الوسائل بالذرائع وهو مصطلح صحاح وهذا اللفظ المشهور في مذهبي ولذلك يقولون صد الذرائع ومعناه جسم مادة وسائل المساد دفعها حتى كان العمل المسلم عن العسرة وسيله للعسرة مع مالك من ذلك العمل في كثير من الصور وليس صد الذرائع من حوص مذهب مالك كما أنه هم كثير من المسكنة بل الذرائع ثلاثة أقسام قسم أحبت الأمة على سده ومنعه وحسنه كحجر الآثر في طرق المسكين فانه وسيلة الى أهلا كهم فيها وكذلك القاء السم في طعنهم وسب الاصنام عند من يعلم من حاله انه يسب الله تعالى عند سبها وقسم أحبت الأمة على عدم منعه وانه درة لاسد وسيلة لانتهم كالتنع من رراعة العنب خشية الخرف فانه لم يقل به أحد وكذلك من المحاورة في البيوت خشية ترى وقسم احتلف فيه العلماء هل يسب أم لا كبيع الآحال عندنا كن باع سبعة عشره دراهم الى شهر ثم اشتراه بخمسة قبل الشهر بذلك يقول انه أخرج من يده حبة الآن واحد عشره آخر الشهر فهدى وسببه لسبب حبة عشرة الى أصل توسلا ما ظهر صورة البيع لذلك والشافعي يقول ينظر الى صورة البيع ويحكم الامر على طاهره فيحور ذلك وهذه البيوع يقال انها تصل الى ألف مسألة احتص بها مالك وطالعه فيها الشافعي وكذلك احتلف في النظر الى النساء هل يحرم لانه يؤدي الى الرقى أو لا يحرم والحكم ما علم هل يحرم لانه وسيلة للفصاء بالمطل من القصة السوء ولا يحرم وكذلك احتلف في اصممين الصباغ لانهم يؤثرون في السلع اصغتهم فتغير السلع فلا يعرفها رباها ان بيع فيصممون صد للرؤية الاحد أم لا يضمنون لاسهم آخره واصل الاحرة على لائمة قولان وكذلك نصممين حبة الطعوم

قال (الفرق الثامن والخمسون بين قاعدة المقاصد وقاعدة الوسائل) قلت جميع ما قاله في هذا الفرق صحيح غير ما قاله من ان حكم الوسائل حكم ما قص اليه من وجوب أو غيره فان ذلك مبنى على قاعدة ان ما ذنب الواجب الاله فهو واجب والصحيح ان ذلك غير لازم فيما يصرح الشرع بوجوبه والله تعالى أعلم وما قال في الفرق التاسع والخمسين والفرق الستين واحداى والستين صحيح والله تعالى أعلم

الخلاص الكبير وان كانت تشمل الامم ملكا سكن لانصرح فيها سنة ذلك اليه مع ان غير واحد من حفاظ المذهب أى كالباجي وأبي بكر بن العربي والقاضي عبد الوهاب وسنة وابن القرس والحيد وغيرهم لسمواله فكس ذلك نصا وإنما قبله عن عياض فلسه ان الرواية بالخو ر هي مشهورة أو لرا حجة أو مساوية للأخرى على ان قوله في الحديث حجة لمن يجيز نحر هدى التمتع الخ وان كان في الانى كذلك مخالف للمعاض في الاكال فان الذي فيه تقليد هدى التمتع الخ كذا في نسخة عتيقة مضمون بها الصحة ويؤيده انه أى عياض ذكر المسألة في موضع آخر فلم يدكر فيها حور ذلك عن أحد أصلا واعاد ذكر حوار بحره بعد الاحرام بالحج لاقفه عن الشافعي فكيف يدكر في

ذلك الرايتين عن مالك ويؤيده أيضا ان اللحى أماد كرا خلاص في التقليد لافى البحر فعين

ان لفظة محرمة نقل لافى عن عياض صحيحا وما هي فقيده يشهد لذلك كلام حفاظ المذهب انظره في الرهوى والخطاب اه وخلاصة ما يفيد كلامهما ان كلام المأرى وان فادان القول له بحوار محرمة التمتع بعد الفراع من العمرة وقبل الاحرام بالحج قول في المذهب الا انه ليس قول جمهور أهل المذهب حتى يكون هو المشهور بل هو قول جمهور المختصين كما هو الشأن في هذه العبارة حيث أطلقها أهل الخلاف الكبير وشموها احتمال الامام مالك حجة لا يقتضى انها مشهورة في مذهبه كيف وقد بسطه غير واحد

من جهات المذهب كس ذلك في كلامه عن من على من الذي ليس فيه ان الزاوية ملحوظة مشهورة أو حجة ومساواة للآخرى
على ان في نسخة غنيته مطبوع في الصفحة من راجع الاكل بحاجته لما في نقل الآية عنه حيث انما لم يطبع بحجج بقية هدى التمتع الخ
لا يطبع بحجج بحجج هدى الخ كما في نقل الآية في ويذهب امران أحدهما ذكر عيسى لمساواة في موضع آخر بدون ان يذكر فيها حوار
ذلك عن أحد من العلماء كحوار نجر بعد الاحرام بالحج لافله عن الشافعي فقط فكيف يذكر في ذلك الروايتين عن مالك ونايهم
بالحجج بناء على الخلاف في التقيد لافي البحر فبين ان اذله بحري (٢٣٣) نقل الآية عن عيسى نصحيح واما

هي تقليد كما يشهد لذلك
كلام حفاظ المذهب بهم
القول بحوار نجر هدى
التمتع بعد الفراغ من العمرة
وقيل الاحرام بالحج وان
ثبت ذلك به صحيح في
مذهبنا الا انه قوي عند
الشافعي بناء على القاعدة
المعتبرة عندهم من ان كل
شيء مالي افاق نسبي حار
تقديمه على ما بينهما كما نقله
الحلل على الحللين عن
شخصه ثم قال وأما صوم
الثلاثة فليام عن قضا طدى
أو ثمة فلا يجوز تقديمها
على ثاق صوم الان الصوم
عادة بلدية لا مالية
قلت وقد ضرب الآن على
اخراج الهدى من مكة الى
الحل وذبحه بمكة وعلى
الانبياء به من عرفة الى مي
وذبحه بمي اما اطلاق مال
واما عدم اجتماع الفقهاء
على كماله على من
حج وشاهد ذلك والاسهل
اما العمل عقابل المشهور
بناء على ما ذكره لطلاب

ان عند أيديهم اليه وهو كثير في مسائل فحين قلت ساء هذه المراتع ولم نقل بها الشافعي
فليس ساء المراتع ساء تلك رجة على من هو كثر من غيره وأول ساء شرح عليه
في (٢٣٤) نعم ان له علة كما علة ساء علة وسكره وعت وعت من الدرمة
هي الوسيلة فكما ان سبيله يحرم بحجة فوسيلة الواجب واجبة كالسبي للمحكمة والحج وموارد
الاحكام على فدين مقصد وهي المنظمة للمصالح والمفاسد في انفسهم ووسائل وهي الطرق
لخدمة الله وحكماء حكماء فدين من يحرم ويحسد بغيرها أحدهم ردة من المقاصد
في حكمها والوسيلة الى أفوس ساء فدين لولوى أفوس المقاصد فدين بوسيلة ولى
اي وسيلة متوسطة وما يدل على حسن الوسيلة ان الحجة قوله تعالى ذلك انهم لا يذهبهم شأنا
ولا نسب ولا محصنة في سبيله ولا يؤمنه طارط الكفر ولا يؤمن من عسولا لا كتب
لهم به عمل صالح فانهم ساء على الظاهر والاصح وان لم يكون من قولهم سبب انما حصل لهم
بالتوسل الى الحكماء الذي هو وسيلة لغيره لغيره وسبب ان يكون من قولهم سبب انما حصل لهم
وسيلة الوسيلة (٢٣٥) القاعدة انما سقطت انما سقطت المقاصد فدين بوسيلة الوسيلة فدين بوسيلة
في الحكم وقد حاولت هذه القاعدة في الحج في امرار اموسى على رأس من لا شريعة له مع أنه وسيلة
بإزالة الشبهة محتاج الى دليل يدل على أنه معصودى منه والافهم من شكل على القاعدة
(٢٣٦) وهو يكون وسيلة المحرم بغير محرمه انا اوصى الى مصلحة راجحة كالوسيلة الى
فساد لا سارى يدفعه ان لا كثر لدى هو محرم عنهم الاتع به بناء على أنهم مخدوعون بمرور
الشرعية ساء وكذا دفع مال لرجل بأكله حراما حتى لا يفي بامر الله باعجر عن دفعه عنها لا
بذلك وكذا دفع المال لا حارب حتى لا يقع العمل به وبين صاحب المال علة ذلك رجة الله تعالى
ولكنه استرد فيه ان يكون بغيره في الصور كما يدفع وسيله الى المعصية بأكل المال ومع ذلك
فهو مشهور به لرجل من يحصل من المصلحة على ساء المقاصد (٢٣٧) سببه فدين بوسيلة
الفرق فرق آخر وهو الفرق بين كون المعصية أساسا للرجحان وبين قاعدة مقارنة المعاصي
لأسباب الرجحان من جهة الوسائل وقد التفت عليها على كثير من الفقهاء فاما المعاصي
فلا تكون أساسا للرجحان ولذلك المعصية لا يقصر ولا يمتد لان سبب هدى الله وهو
في هذه الصورة معصية الا يثبت الرجحة لأن ترتب الرجحان على المعصية سبب في كثير من تلك
المعصية بالتوسعة على المكلف سببها ومات مقارنة المعاصي لأسباب الرجحان فلا يتمتع اجتماعا كما
يجوز لافساق الناس واعصاهم التيمم بعدم الماء وهو رجحة وكذلك الفطرا ان نصرة الصوم

(٥ - الثروي - ثنى)
عن ابن عمر من حوار العمل بالشافعي خاصة بالنسب وبه يقدم على العمل عند
المر لا به قول في مذهب وهو اختيار اعمارة وأما تقليد الشافعي في حوار نجره بعد الفراغ من العمرة وقيل الاحرام بالحج بناء على
ما نقله لسوق عن أشيخه من عدم حوار العمل بانقول الصعيدي خاصة بالنسب بل يقدم العمل بقول الغير عليه ان كان راجحا لان
قول الغير قوي في مذهبه وتقليد الشافعي أو في حقيقته في شتراء الجمع في طارى بين الحل والحرم بناء على الخلاف عنه فاني انه ادلم
ووجد ان اهل المذهب في مسألة فالى فتي به بعض المتأخرين انه يرجع لمذهب أبي حنيفة لان سبب الخلاف التي بين مالك وبينه اثنان

ولان قول مسأله فقط واما كلام القدر في وسيله حتى عمر حرج ان يمدح في ذلك الدلالة على الشاى لانه بعيد الامام كافي حاشية
الحريش للشيخ على الذي دار فيه حاشية الاكل من طريده على حور الناس في العشرة بواحدة من مدعيين لانه قد جده في النص
ودين الله يسر كمال الشيخ على الذي حاشية الحريش فاقهم بعد انتم
الشرق الخامس والستون بين هذه ملك القدر من كاشفة غاية انتهى العلق على المالك و بين قاعدة ملك القدر من ملكها مقدر
لا يقضى العلق على المالك (٣٤) ساء على رغبة الاصل من لروم نقد الملك للقدر من كالاتاد انساب فر به كاسه من

واخلوس اذا اصر به الفيم في الصلاة و قارض و يساق ونحو ذلك من الرخص ولا يمنع المعاصي
من ذلك لان اسباب هذه الامور غير معصية بل هي عذرة عن الصوم ونحوه والعذر ليس معصية
فالمعصية هم مقارنة نسبت لاسباب ومنها الفرق من قال ان المعاصي سبب لاسباب كل
شيء ما اضطر اليها لان سبب اكله خوفه على نفسه لاسببه فالمعصية مقارنة سبب الرحمة
لا هي السبب و ارم هذا الثاني ان لا يبيح الله شي من جميع ما تقدم ذكره وهو خلاف الاجماع
فامل هذا الفرق فهو حليل حسن في اللغة و يرم هذا انه ان يجعل السعر هو سبب عدم
الامام المباح حتى اذبح ايها كل الميتة ان من خرج يسرق فوقع فاسكرت يده ان لا يبيح
على الحيرة ولا ينظر اذا سب من الصوم ومن الكسر الملاك و لا يقيم اذا عجز عن استعمال
الله حتى ولو كفا في الاكل في السعر فيرم هذه المصير على معصية فلا صلاة لعدم الظاهر
وتعطل عليه او ر كثر من الاحكام لادنى ما فامل ذلك
في التاسع و ستون من قاعدة عدم عه الاذن او التحريم
و بين عدم عه بغيرها من العلق

اعلم ان عدم كل واحدة من هاتين التامين عه للحكم لاخر بخلاف غيرهما من العلق لعدم عه
الاذن عه التحريم وعدم عه التحريم عه الاذن واما عدم عه نوحوت فلا يرم منه شيء فقد
يكون غير الواجب محرما وقد يكون مباحا و مباحا او محرما وكذلك عدم عه التدب و
الكراهة قد يكون القهل بعد ذلك واحدا و محرما و مباحا اما في عدم عه الاذن عه
التحريم وهي عدم عه التحريم بعين الاذن و ما ج ذلك يذكر ثلاث مسائل في المسألة
الاولى عه النجاسة الاسماء او هي كانت العين ليست عه تقدره حكم الله تعالى في ذلك
العين عدم النجاسة وان يكون ساعره فعه الظاهر عدم عه النجاسة فهذا هو شأن هذا
المقدم لان بحث معارض من جهة اخرى ما رصا عدم عدم العلق كافي لانه غير ليست
مستقرة وانما نصي منحيها لاسها مطلوبه الامداد والقوى في نجسها يقضى الى ابعادها وما
عصى الى المطلوب مطلوب فتجسبها مطلوب فتكون نجسة فهذه علة اخرى غير الاستقذار
وحدث عدم عدمه فقدت مقامه ولا فالحكم ما ذكر عدم عدم المراض وأكثر المقامات يمكنه ان
يعمل النجاسة واد سألته عن علة الظهارة لا معها وهي عدم علة النجاسة واد سألته ايضا كثر
لعمومها عن النجاسة التي في الاحكام نجسة ترجع رعي عه عليه ذلك ومن أنها حكم آخر من
احكام الوضع او غيرها وليس كذلك بل هي ترجع الى أحد الاحكام نجسة وهو التحريم وكذلك

عنه ان يرضى عن كفارة
عنه عه من عه
فاعتق المطلوب عن الطاب
أناه في الكفارة التي عليه
وان رافضة الامم من
الكفارة التي عهده من
ولا ما به لعق ما يمكنه
عنه في كفارته فوقف
على نقد بر الملك للاس
اعتق عه قبل ما ور
العتق في الزمن المرده من
و في صاحب الشرع
لصروره ثوب الاحكام
وان هذا ملك القدر
لصروره ثوب الاحكام
يعاقب الملك بغير احد
بشخصوا الشراء لا بناء أو
لا بناء أو لنحوهم في اقتضاء
اعتق العتق دون المصير
لانه لا يرم من الملك المصير
هو من الملك من جهة
من قدر الاك له حتى ما
الاحلال الا انه والاحترام
للاشياء ونحوهم المطلوب
شرعا كافي المحقق فان الوقف
انه لم يمكنه واما الشرع
أعطى هذا الملك المهدوم

حكم ان وجوده ينادى كره وواقف عه الملك فلا حرم لا يلزم هذا الملك عه و علق بل دفع
عتق ولعدم عن كفارته وحري عه اذ هو عه علق عليه الملك لم يحرم الكفارة لان المستحق عتقه سبب عه العلق عن الكفارة
لا يحرم عتقه عن الكفارة اه والحق ان يرم ملك في ذلك ليس باللام بل لاحاشية اليه اد لا يمنع من اخره العلق عن عتقه
وشوب الولاء من غير قدس يمكنه ان اعتق عه في شرح الموق على حليل ابن رشاد فعدمه أنت حر عن المسلمين ولاؤك لي
لم يحرم المذهب ذلك حشر بولاء للمسلمين اه ولا دليل يدل عليه بل الدليل على خلافه وهو صحة العلق عن الميب وهو لا يصح

ان يالك ثم ان اعتق عن غيره لم يقصد الى ذلك لقدر ولو فقه اليه ما صح عتقه اياه لانه كان يكون حينئذ معتقه ملك غيره غير ادبه وذلك لا يصح وما ذكره هو وغيره في ذلك من تقدم توكل استغنى عنه اعابجه اذا كان العتق باده امداداً كان بغير ادبه فلا يشبهه على انه لا يغفلوا ان يرى بطلان تقديره يرجع الى الدارى تعالى وهو محال عليه تعالى انه لا يقوم به تعالى تقديره من الامور ما لم يكن له تعالى يقال ذلك في حقايل لا يقوم به انه اذا علم بوجود ذلك الامر او بعده وما ان يريد به ما يرجع اليه وهو صاحب لانه اذا كان سبب قيام الخبر براءة دمة الابن من الكفار وصبر ورفق ولا تسله عتق مالكه (٣٥) عتق كعارته انه تعالى تقديره

تحت ذلك الامر وتقديره
حادث فيلزم حدوث ذلك
الخبر لقدر ورقة سبب
النسب ومعتق ما جاز القول
ذلك التقدير في هذا
الموضع لا يصح كما يقصده
كلام ابن الشاطبي موضعين
من حاشيته على الاصل وان
"مكن الخواص عن التردد
اختيار الشيء الذي دارح
سنة التقدير لا يجوز به
لا يعلم الخبر بانه على
فهم وانه اعم

(الفرق السادس والخمسون)
بين قاعة رفع الواقعة
وبين قاعة رفع الواقعة
وهو ان رفع الواقعة
مستحيل مطلقاً وان يرفع
ارهاقاً يمكن مطلقاً وهو
ثبت الحكم للتقدير
الشريعة باعطاء الموجود
حكم المعدوم او المعدوم حكم
الموجود في مواضع منها
تقدير الحاشية في حكم
العدم في صور الصبر والبر
كعدم العرايش وموضع
الحادث في المخرجين ومنها
تقدير رفع اللاحقة بالرد

اذا قبل لهم ما الظاهرة عسر عليهم ذلك حتى رأيت بعض الاكاران للظاهرة عبارة عن استعمال
الماء الطهور في العين التي هي عابها بالظاهرة وهذا ليس بصحيح فان طون الخيال وذلك لزمان
واطول الارض ظاهرة مع عدم استعمال الماء فيها بل للنعاسة ترجع الى تحريم الملاسة في
المساكن والاعية لاجل الاستعداد او التوسل للاجتماع لاجل الاستعداد (١) من
السموم فاما تحريم ملاستها في الاعية وكذا تلك الملاسة والاشربة الموحدة للاسقام والأمراض
تحريم ملاستها في الاعية وليست تحية وقوى او التوسل للاجتماع احكاماً من الجرح حتى يفرج
في الحد ولو وصرت على قولى تحريم ملاستها في المساكن كان ذلك كافياً ان اردت ذكر
الاعية زيادة البيان والظاهرة عبارة عن اعادة الملاسة في المساكن وهذا التفسير يدرج
طون الخيال وسائر الاعيان فظهر ان الحاشية ترجع للتحريم والظاهرة ترجع للاباحة وان
عدم عتق التحريم في الظاهرة وان عدم عتق التحريم في الاباحة (المسألة الثانية) تحريم الجرح
مطلق الاسكار ففى رال الاسكار رال التحريم وثبت الادب وجب "كأما وشرها وانه الاحبة
شرب الصبر وسالته للعقل وصلاته عن المعاصى فبهم هذه المسألة والملاسة علة لتحريمه وظهر
أيضاً في هذه المسألة ان عدم عتق التحريم علة الادب وعدم عتق الادب علة التحريم (المسألة
الثالثة) الحدث له عنيان أحدهما الاسباب الموحدة للوصوه فذلك بعض أحداث اذا خرج
منه خارج وانما هما ما منع المرتب على هذا السبب وهو المار بقول القواعد يجرى رفع الحدث
بعدمه أى يجرى ارفع الميع المرتب على ذلك السبب المتقدم ولا يمكن في رفع الحدث الا بهما
فان لك الاسباب الموحدة للوصوه يستحيل رفعها لانه صارت واقعة داخلية في الوجود ولا يمكن
العقل ان يقول انه يرفع تلك الاعيان المستعملة من غيرها بوضوه بل الذى ينوى رفعه هذا
الميع المرتب على تلك الاسباب والميع وان كان أصداً وقع وصار من حيلة الواعيت والواقعات
يستحيل رفعها غير ان المقصود برفعه مع استمراره كان عقد السكاج يمنع استمراره الوطء
في الاجبة كدلتهم ما "كثير الفقهاء لا عرف معنى الحدث أصداً وهو يرجع الى تحريم ملاسة
الصلاة حتى يظهر اذا كان الحدث عبارة عن التحريم فاما يظهر الاسان وصار يرحله لا يقدم
على العودة فالاحبة في هذه الحالة مضافة الى عدم سبب يقتضى وجوب استعمال الماء في الظاهرة
فهذه اللاحقة عدم عتق التحريم الى هي عتق الحدث الذى هو الميع وذلك الخارج مثلاً
هو عتق التحريم وعدمه عتق اللاحقة بعد الظاهر واستعمال الميع استلزام ذلك الميع وحصول

(١) الادوية في مثله الرفع

ما عيب بدوئها من الرد ونقول ان رفع الميع من أصله لا من حجيته على أحد القولين للنساء وذلك لان هذا الميع وان كان واقع
الان الشرع يهبطه الى حكم عقلم بوجده لانه يرفع به وجوده حتى يحل الميع عدة العقلية الرفع الواقع محال واخرج ما نصه الزمان
الماضي محال ويظهر فائدة الخلاف في رد الحريه والها ثم بيعة لمن يكون وكذا لك العتق عدمه يقول بذلك فاما يكون في زمان
الماضي للميع على القول بقدر العقد مع وما من أصله وللتقوى على القول بغيره وما من حجيته به وما قد يمانعوا عليه من
احبة وطء الرجة التي قال لها قد يمانعوا فأنسب ان من أوله الى ان يتم بغير حكم العدم لا يستلزامها برفع

من الزمن بمصاحبه حتى يبرم الحال من رفع الوقع كما عدم وذلك به اد قسم بدفعه من الان ومن اول الشهر وهو الذي يراه من
 يوس من صحاحه مقصي اسدب فيقصي بوقوع الطلاق والتحرر في اول الشهر ورة الان ان الاحة الكائنة في اول الشهر
 ووسطه في حكم المربعة لا يحرم بارساء بالعلوق بعد استهده مسألة والحدث فيها مع الشافعي في اب فرق الشرط فالتداعل
 ثمة ومها غير ذلك من مسائل التقدير التي لا يخلو ان من نواب القه غنم لم يسر مها يدبر الملك لا عنق عه دلاحة الى التقدير في
 هذه مسألة ولادليل عليه والتقدير (٣٦) لا يبال اليه لا بدليل ولا صل عدمه كما عدم ولا يها تف بملك لدية في قتل

اخطأ بعد ابعاد المقابل
 وقيل رهوق الروح بل هو
 موضع تحقيق ذلك كما
 فاده ان الشاط في قتل
 وليس منها يصا مسألة تأثر
 رقص اليه فيما عدا الحج
 والعمرة في الاناء انما عا
 في الطواف والسعي والعمل
 والصلاة والصوم وعلى
 الخلاف في الوضوء والتيمم
 والاعتكاف ولا تأثير فضا
 في الوضوء والتيمم والصلاة
 والصوم والاعتكاف
 والطواف والسعي في الفراغ
 على اختلاف اما بالنسبة
 للرفض في الاناء فلا ان
 الحق صحته في جميع
 للعباد بدون حنجا الى
 التقدير لان معناه ان كان
 قاصدا بالعمدة امتثال
 الامر ثم انما بنية اخرى
 ليست بعدا انه اني شرع
 فيها كانت ظهر بسوى ولا
 رفع الحدث ثم ينسخ تلك
 البنية ثانيا بنية التعود أو
 السطف من الاوساخ البنية
 وأما بالنسبة للرفض بعد

هذه لائحة حصل أيا في هذا المثل ان عه الاحة عدم عه التحريم وعدم سبب الاحة لة
 التحريم فان ذلك فان كان لا يكون الوضوء مثلا هو سبب الاحة وعدمه هو عدم التحريم
 ولاحة الى اعتبار تلك الفصول المستندة وغيرها من الملاحة وكونها طلب لاحماء ان وضوء
 موجب للاحة في الاقسام على التسلوات وما هو شرط فيه الوضوء ونقول على هذا التقدير
 الطهارة سبب للاحة المستندة حتى طرأ الحدث والحدث سبب للمنع المستند حتى طرأ
 الطهارة ويحصل بقصور ان عدم الطهارة ما سبب للمنع وعدم الحدث ما سبب للاحة سبب الاحة
 فان فات من لم يحدث قط بملك أن مباح له الصلاة وان لم يظهر لأن سبب الاحة موجود في حقه
 وهو عدم الحدث فلتأثره مع انه فرض محال فان الانسان لا بد له أن خرج منه فصولات عدمه
 بعد الولادة وعدم الولادة فاد فرض وقوع هذا الحال وهو عدم خروج شيء منه المنة لاما مع لي
 من الترام لائحة في حقه لا ينس ولا جناح ولا ويس وكذلك في الجسنة والحبيص والنفس
 في سبب اسع المستند حتى طرأ الطهارة والطهارة سبب للاحة المستندة حتى طرأ الحدث
 وعدم هذه الاحداث سبب الاحة من هذا الوجه فلو ان شرط صاحب الشرع الوضوء لاحت الصلاة
 لمي عدمت في حقه هذه الاحداث الكبار وضح لنا حديث في الحدث الاكبر والاصغر والظاهرة
 الكبري والصغرى ان عدم سبب الاحة سبب للمنع وعدم سبب للمنع سبب الاحة وطردت
 القاعدة وهذا الخلاف سبب الوجوب وعلمه فان سبب وجوب اربعة دم المرتد عنه فادافة ت
 الرده كان دمه حراما وسبب وجوب المقة الزوجية والفراقة فاد عدم ذلك لا يحرم المقة بل
 يسبب اليها في الاحاب وسبب وجوب الفراه في الصلاة حضور محلها الذي هو القيم فاد ركع
 وسجد وعدم القيام كرهت الفراه فاما كان عدم سبب الوجوب لا يستند من ذلك حكمه ما
 فرق بذلك ما عدم من عه الاحة والمنع وهذا هو الفرق بين هذين القاعدتين

الفرق بين السون بين فاعده اثبات النقص في مفهوم وبين فاعده اثبات الصدوق
 اعراض مفهوم المقة يقضي ان الحكم المطوق غير ثابت كونه مهمل القاعدة فيه عدم
 القصاص ان حكم لم يكون يقضي اثبات صد حكم المطوق به أو اثبات فيصه والثاني هو الحق
 ان يقتصر على عدم الحكم الثابت للمطوق ولا يعرض لاثبات حكم لم يكون المقة فهو بد قسم
 الى عشرة أقسام كلها مستقيمة مع النقيض فقط مفهومه المذهب ما أسكر كثيره فهو حرام مفهومه
 ما لم يسكر كثيره فليس حرام ومفهومة المقة في العمدة المقة الى كاد مفهومه ما ليس سائمة لاركا
 فيه ومفهومة الشرط من تظهر صحت صلاته مفهومه من تظهر لا صحت صلاته ومفهومة المانع لا تسقط

الفراغ فلا الأصل عدم صحته في جميع العبادات صر وراه ان صحته حينئذ موقوفة على رجوعه
 للتقدير لان معناه ان كل ما على مشروعه اقصاه ان لا يكون عادة ولا يترتب عليها حكمها من أجراء او اسماحة أو غير ذلك والواقع
 يستحيل رفعه والنقد لا يدار اليه لا بدليل ولا أصل عدمه فلم لا يؤثر فيها في كونه على حكمه بالو لم يكن ذلك القصد وخرج عن
 هذا الأصل خلاف الفقهاء في الصلاة والصوم والطواف والسعي والاعتكاف عن هذا العقل صاحب جع عن من ادعى انه قل ان القول بعدم
 تأثير الرخص بعد الفراغ من العادة عندى أصبح لا الرخص يرجع الى التفرغ بل لا الرخص يستجيز رفضه والتقدير لا يدار اليه الا ان

والاصل عدم مولاه بمعنى الفراغ من الفعل سقط المكايبه ومن ادعى ان السكيب يرجع بعد سقوطه لاحد الرقص فعليه الدليل اه
وسرى على هذا الاصل اجماع الفقهاء على عدم تأثير الرقص بعد فراغ الحج العرفة والعمل وما خلاهم في رقص الوضوء والتبسم بعد
الركن فيه غير خارج عن هذا الاصل من جهة ان الطهارة هنا طواحيه في الطريق نظر الى فعلها على ما يدعى فان استدحة
الصلاة بها الايم ومثبت عن ذلك الفعل فلا يصح رفعه الا في رقص طاري ومن نظر الى حكمها على استباحة الصلاة مستصحب الى ان
يصلى وذلك امر مستقل فيشترط فيه استصحاب النية الاولى المقارنة للطهارة (٣٧) وهي منسوخة بذكر الرقص انية

ط فلا يباح استباحة الصلاة
الآتية بها الا ان ذلك كالرقص
المقرر للعمل وما قارن
العمل مؤثر في حكم ذلك
ما شابهه فلو تشابهت
بالرقص في الطهارة بعد
ما أدى بها الصلاة ولم يحكمها
م يباح ان يقرب اليه يجب
عليه استباحة الطهارة
والصلاة فكذلك من صلى
ثم رقص تلك الصلاة بعد
السلام بها وقد كان أنى بها
على ما أمر به فان قل من
سكاه في الرقص في مثل هذا
فالحق عدمه في خلاف
ما قل كما تقدم عن أبي
استحق في موافقته وقد
صرح الزمزم بين الوضوء
والعس مشروط بعدم
طريان التناقض في أثناءه
الفعل فلذا لم يثبت فيه
جريان الوحيين المذكورين
في الوضوء والتبسم وأجمعوا
على عدم تأثير الرقص في
حكمه فافهم والله أعلم
والفرق السامع والناظر
بين قاعدة داخل الاسباب

ركاة لا ليس بمفهومه ان من لا دين عليه لا يسقط عنه ومفهومه الركن ما سمرت يوم الجمعة مفهومه
به يوم الجمعة ومفهومه لما كان حاسن ما مات مفهومه انه يجلس عن عيبك ومفهومه
الدية أتوا الصيام الى الليل مفهومه لا يحب بعد الليل ومفهومه اخضر اى الماء من الماء مفهومه انه
لا يحب من غير الماء ومفهومه الاستثناء في القود الاريداً مفهومه ان ريداً قم ومفهومه القلب
يعنى الحكم على أسماء الذوات بحوى العلم الركاة مفهومه لا يحب في غير العلم عند من قال هذا
المفهوم وهو وضعها فمده اذهومات جميعاً أتيد فيها نقيض حكم استلوفى للسكوت وحصل
فيها معنى المفهوم فطهران مفهومه اثبات نقيض حكم المتعلق للسكوت وان هذا هو قاعده
رايس قاعده ثبت العلم ويظهر الذوات في قول ابن أبي ريد من أصحاب حيث استدل
على وجوب صلاة الخبارة بقوله على في حق المناقبين ولا تنقل على أحد منهم ثبات هذا ان مفهومه
يقضي وجوب الصلاة على المسلمين واما الامر كما قلنا بل مفهومه عدم تحرير الصلاة على
المؤمنين وعدم التحريم صارق مع لوحوب والندب والكراهة والاحاقه فلا يستلزم الوجوب
لان الاعم من الشئ لا يستلزمه قرب لم الوجوب في هذه الصورة فكذلك يكون ذلك أيدى
مفهوم اثبات النقيض فحقاً ولا تعرض للمصداق لما صهر لك من الفرق بين القاعدتين

الفرق الحادى والثتوى بين قاعده مفهوم القلب

وبين قاعده غيره من اذهومات

فان قاعده مفهوم القلب لم غلب لا الدقيق وقاعده مفهوم غير القلب قالها جمع كثير كالك
والشافى وغيرهم وسر الفرق بينهما ان مفهوم القلب أصله كمال السرورى يعنى الحكم على
أسماء الاعلاء لانها الاصل في قولنا لهب واما أسماء الاحساس بحواله والسر ويحويها لا يقال لها
لهب فالاصل حينئذ انما هي الاعلام وما يحرى غيرها قل ويلحق بها أسماء الاحساس وعلى
التقريب فاسرى ان العلم يحوي قولنا كرم ريداً أوامم الحس يحوى لك عن العلم لا شعاع فيه
بما له لعدم انه سبه في هذين القامين ومفهوم الصفة ويحوى فيه رائحة التعاطى فان الشرط
اللعوية أسباب أيضاً حتى جعل الشئ شراً ذلك الشرط عند المتعلق عليه
أدركنا عن ذلك أم لا وكذا لك اذا حصر أو جعل عانة و اكانت هذه الاشياء شعراً بالعليل عند
الحكم بها والقاعدة ان عدم العلة علة لعدم الماهول فبما في صورة السكوت عنه عدم الحكم
لعدم علة الثبوت فيها أما لاعلاء والاحساس لا شعاع لها لعلة فلا حزم لا يكون عدمها من صورة
السكوت علة شئ لا يهائس عدمه فلا ايم عدم الحكم في صورة السكوت عنه فهذا هو سبب

وبين قاعدة تساوطها والتداح والساوط بين الاسباب وان اختلفت جهتين أحدهما ان الحكم لا يرتفع على السبب الذى دحل
في غيره ولا على السبب الذى سقط بعده وبما حارب ان كل منهما على خلاف الاصل الا انها متعارفت في جهات الحجة الاولى ان تساوط
الاسباب انما يكون عند التعارض وقد في المسائل ان يكون أحد السببين يقتضى شيئاً الآخر يقتضى صده فيقدم صاحب الشرع الراجح
فيهما على ما رجح في سقط المرحوح أو يسوي فيهما في تساوط معارفهما انما يكون عند عدمهما ان يوجد سداً من جهة
واحد في الحجة الثانية ان السبب احدى على خلاف الاصل في ان السبب والساوط حرى على خلاف الاصل في ان السبب انما اذا الاصل

والقياس عدم التداخل مع ثمانية الاسباب التي ترتب على كل سبب منه الحجة الثالثة ان التداخل وقع في سنة اربع في سنة اربع الاولى
العلمية من التداخل فيه احرازه على واحد مع تعدد اسماؤه المختلفة كالخبيص والحجة اربعة كالحاشين ومساخره وصوه واحد مع
تعدد اسماؤه المتماثلة كاللاستين او المختلفة كاللاسة واحراز الرخ ومساخره العمل عن الوصوه وان تحقق سببه الذي هو الملاسة
مع سبب العمل الذي هو الحجة لا سراج سببه في الحجة فلم يترتب عليه حجب وصوه الثاني الصلوات من التداخل فيه تداخل في حجة
المسجد في صلاة الفريضة مع (٣٨) تعدد سببها في دخول المسجد الذي هو سبب الحجة في الر وال الذي هو سبب

صعته وقلة القائلين به و قد في ذلك ان تعطين له من حجة عن لم يزل به وقع فيه عند الاستس وما
شعر وقال صاحب المهدب من الشافعية التيمم بغير التيمم لا يجوز لقوله عليه السلام جعلت في الارض
مسجدا وضهورا وفي أخرى وزاها ظهور ومعه قوله وزاها ظهورا ان غير التراب لا يجوز التيمم
به واستدل به بذلك على مالك لا يصح لانه لم يلق ليس حجة عنده ولا عند مالك لان التراب اسم جنس
فقد استس به ليس حجة عنده ولا عند حجة عنده وكذلك استد على أي حجة بان لكل لا يربط
الحجاسة بقوله عليه السلام حنيفة ثم اقر صبه بانها مفهوم قوله عليه السلام بانها يقتضي انه لا يجوز
ان يعمل بغيره من الخل وغيره وهذا أيضا غير مستعم فان الماء اسم جنس فمفهومة مفهوم لقب
ليس بحجة عنده ولا عند أي حجة بل بوجهة من عن مفهومه مطلقا فصلا عن مفهوم اللقب
فاستدل على أي حجة بانها من استدلاله على مالك سبب ان ما كان قال بالمفهومة من حيث الحجة
وأما بوحقيقة فلا فهذا هو الفرق بين القاعدين والتدنية عليه بالمثل

الفرق الثاني والستون بين قاعدة المفهوم اذا خرج مخرج العباد
و بين مادانه مخرج مخرج العباد

فانه ان مخرج العباد كان حجة عند القائلين بالمفهوم واذا خرج مخرج العباد لا يكون
حجة احدا وصاطفه ان يكون الوصف الذي وقع به التقييد عال على تلك الحقيقة ووجودها معها
في أكثر صورها فاذ كان موحودا معها في أكثر صورها فهو المفهوم الذي هو حجة وسر الفرق
بينهما ان الوصف اذا كان عالها على الحقيقة يصير بينها وبينه لزوم في الدهن فاذ استحضرت
المسكاه الحقيقة ليحكم عدم حصر معها ذلك الوصف العباد لانها لو ارمها فاذ حصر في دهنه
ينطبق به لانه حاصر في دهنه فخرج عن جميع ما وجدته في دهنه لانه قصد بالانطلاق به في الحكم عن صورة

قال (الفرق الثاني والستون بين قاعدة المفهوم اذا خرج مخرج العباد و بين مادانه مخرج مخرج
العباد فانه ان مخرج مخرج العباد كان حجة عند القائلين بالمفهوم واذا خرج مخرج العباد لا يكون
حجة احدا وصاطفه ان يكون الوصف الذي وقع به التقييد عال على تلك الحقيقة ووجودها معها في
أكثر صورها فاذ كان موحودا معها في أكثر صورها فهو المفهوم الذي هو حجة وسر الفرق
بينهما ان الوصف اذا كان عالها على الحقيقة يصير بينها وبينه لزوم في الدهن فاذ استحضرت
ليحكم عليها حصر معها ذلك الوصف العباد لانها لو ارمها فاذ حصر في دهنه ينطبق به لانه حاصر
في دهنه فخرج عن جميع ما وجدته في دهنه لانه قصد بالانطلاق به في الحكم عن صورة

الظهر مثلاً في يوم سب
الرواية في سبب الدخول
فيكتفي به الثالث الصيام
من التداخل فيه تداخل
الصوم الذي سببه الاعتكاف
في صوم رمضان الذي سببه
رؤية الهلال فيقوم سبب
الرؤية في سبب الاعتكاف
فيكتفي به الرابع
الكتابات من التداخل
فيه من الايمان في المشهور
على التكرار لا على الاشياء
وتكفيه كفارة واحدة
ومنه تكرار الوطء في اليوم
واحد من رمضان عندنا
على الخلاف في اليومين
عند أي حجة تكفيه
كفارة واحدة وله قولان
في الرضاين الخامس
الحدود المتماثلة من التداخل
فيه تداخل اسماؤها المختلفة
كالقذف وشرب الخمر أو
التمائة كالمرار أو السرقة
مرارا والشرب مرارا قبل
الامة المد عليه وهي من
ولي الاسباب بالتداخل

لان تكرارها في ذلك السادس الاموال من التداخل في التكرار ووجه التشبه المتحد
الاصد في واحد من صدقات مثل وان كان كل واحد من الواجب من صدقات المثل ووجه تشبه صاحب الشرع فيما اذا قطع
سرافه وسرى ذلك منه بديه واحدة لنفس وان كان الواجب في السريان نحو عشر ديات بحسب تعدد العصى المحمي عليه ودخل في
هذه المسألة الكثير وهو دية الامر في العليل وهو دية النفس وفي بدل للقليل كدية الاصم في الكثير كدية النفس وفي سببه
لا تثنى عندنا في التداخل مع صورته عند دخول القابل في الكثير وناهم دخول الكثير في القليل وهو سبب تشابهها في التداخل

دحول التقدمة في المتأخر كحدث الوضوء المتقدم مع الحسنة المتأخرة ووراءهم دخول المتأخر في المتقدم كطوشت المتأخرة مع الوضوء
 المتقدمة الأولى وأصل الوضوء أو العسل المتأخر في الموضع الأول منها وعند الشافعية تر يدصورة حامسة وهي دخول الطرفين
 في الوسط فيما إذا طوشت المرأة بالنسبة الواحدة أولا وهي مريضة الخيم عديمة المال وثا ساعدان صاحب وورثت مالا عظيما وثالثا بعد
 سقم جسمها وذهب ما لها فاما عندهم بحسب ما صدق المثل في أعظم أحوالها وأعظم أحوالها في هذه الصورة الحالة الوسطى فيجب
 الصدق باعتبارها ريد حل فيها الحالة الأولى والحالة الأخيرة فمدرج الطرف (٣٩) في الوسط ولا يفسر على مذهب

مالك في هذا المثال الا الوطأة
 الأولى كيف كانت وكيف
 صادقت ويخرج ما بعده
 فيها هذه الصورة عنه
 من باب اسراج المتأخر في
 التقدمة لأم من باب اسراج
 الطرفين في الوسط وأما
 التقاطع فاما ان يكون سبب
 التناهي في جميع الوضوء
 وجميع الاحكام وله مثل منها
 الردة مع الاسلام ومنها
 القتل والكفر يقتضيان
 عدم الارث والقرابة تقتضي
 الارث ومنها الدين مسقط
 للركاء ومنها ما هو حيها
 ومنها ما هو ميت ومنها
 تعارض الاصاين فيما اذا
 قطع رجل منقوف في
 الثياب فسارع القاطع
 والولى في كونه كان حيا
 حالة العجانية فالاصل بقائه
 الحياة والاصل بضعفه
 وحسب القصاص ومنها
 تعارض التعليين الظاهرين
 في بحث اختلاف الرواين
 في متاع البيت فان البيت
 للرجل بظاهره في الملك فادا

عدمه من الحال مضطرة للطق به اما ان يمكن غالب على الحقيقة لا يلزمها في الدهن فلا يلزم من
 استعمال الحقة في المحكوم عليها ضرورة فيكون التمسك حينئذ له غرض في النطق به واحتماره
 مع الحقيقة ولم يكن مضطرا لذلك بسبب الحضور في الدهن وإذا كان له غرض فيه وسلب الحكم
 عن السكوت منه صلح أن يكون غرضه غملا على حتى يصرح بخلافه لانه المتأخر للدهن
 من التقييد وهذا هو الفرق بين القاعدة بين وسراعتاد الاجماع على عدم اعتباره وكان التسليم على
 لدين من عدم السلام من الشافعية رجحانه بورد على هذا ولا يقول الوصف له اب أولى أن يكون
 حجة فليس تعال وما اعتقد عليه الاجماع في هي الحال في العكس بسبب ان الوصف اذا خرج
 مخرج التعال وكاتب العادة شاهد ثبوت ذلك الوصف بذلك الحقيقة يكون الحكم مستعيب عن
 ذكره للسامع بدليل ان العادة كافية في اتمام السمع ذلك وتوابع ذلك الوصف لكان ذلك
 كحصيل الحاصل اما اذا لم يكن غالبا فانه لا دليل على ثبوته لذلك الحقيقة من جهة الامارة فيتحقق أن
 التمسك بخبره بعدم دليل يدل على ثبوته لذلك الحقيقة وهو حجة جديدة وسبب جديدة
 في الوصف العال الذي داب عليه العادة اذا كان في العال عنه معيد بحداره عن ثبوته للحقة
 فيتمتعين انما لا ينطق به قصد آخر غير الاحبار عن ثبوته للحقيقة وهو سلب الحكم عن السكوت
 عنه وهذا الغرض لا يتعين اذ لم يكن غالبا لانه عرصة حيدرت يكون الاحبار عن ثبوته للحقيقة
 لاسباب الحكم عن السكوت منه فظهر ان الوصف العال على الحقيقة أولى أن يكون حجة

عدمه ل الحال تضطره لا لطق به اما ان يمكن غالب على الحقيقة لا يلزمها في الدهن فلا يلزم من استعمال
 حقيقة المحكوم عليها ضرورة فيكون التمسك حينئذ له غرض في النطق به واحتماره مع الحقيقة ولم يكن
 مضطرا لذلك بسبب الحضور في الدهن وإذا كان له غرض فيه وسلب الحكم عن السكوت عنه
 يصلح أن يكون غرضه غملا على حتى يصرح بخلافه لانه المتأخر للدهن من التقييد وهذا هو
 الفرق بين القاعدة بين وسراعتاد الاجماع على عدم اعتباره فلت ما قلنا ما قلنا أن يكون سراسا
 لا ينافي الاجماع فكيف يكون الشارع مضطرا الى النطق بما لا يفسده هذا محال فاما ان يكون
 مبردا لشرع الله تعالى فاصطاراه انى أمر محال واما أن يكون المراد بالشارع الرسول صلى الله عليه وسلم
 فكذلك هو من حيث هو معصوم والحيل على هذا الحال انما هو القول بغيرهم والصحيح انه
 اطل عنه المتحرد عن القرائن المعهنة لقضاء والله أعلم قال (وكان الشيخ عر الدين بن عبد السلام
 من الشافعية رجحانه بورد على هذا سؤالا الى آخر السؤال) قلت السؤال وارد

كان المدعى فيه من فاش القاء دون الرجال وكان طهر في كونه للمرأة دون الرجل فقدمت هذا الطاهر وسوى الشافعي بينهما
 على ان طهما معا وبدا وهي ظاهرة في الملك واليد عند مالك ساعة بالرجل لأنه صاحب المهرل وإذا كان يملح لها قسم ملك الرجل فيه بناء على
 اختصاصه باليد ونحو المهردين رؤية اطلال والسماء مصحبة وانصر كبر قبالك قدم طاهر العدة وسختون قدم طاهر الحال ولم يوجب
 الصوم تشاذهما وقار الطاهر كدتهما لان العدد العظيم مع ارتفاع المواضع تقتضي ان يراه جمع عظيم فمراد هذين دليل كدتهما ومنها
 تعارض الاصل والظاهر في نحو المقررة المسوثة فان الاصل عدم المحاسة والظاهر وجودها بسبب النش فلت ومنها ما قدمته عن كتاب

الاحكام للامام ان العرفي من تعارض العمومي في حد وخص العرفي قوله تعالى في دم الخصاص في عموم ذي والعرفي في خصوص الحال في قوله
بالحال "ودمه مع حافيه" ح الاول ويكون في دم الخصاص وكثيره سواء في البحر، ككبار وادنى مراتب من اهل العالم ومن وعظ ومن
سمر من عن مالك على الثاني الذي تمسك به بعض اصحابنا فقال يعني عن قوله كسائر الناس لان من العرفي راجع من حال الحال وامان يكون
أي التمسك بسبب الثاني في بعض الوجوه وفي بعض الاحكام وله مسائل في اقتضاء الكساح مع انك بحاجة بوجه فيعاب لا قوي وهو
انك لا بد مع كونه بوجه ناحية (٤٠) الوجه كالكساح بوجه ملاك الروية والمفعول يكون لاماحة الاختصاصية معاصرة للاحقة

[illegible]

قال (وهو سؤال حسن بقره عارضا وما قد ادى الى تحريفه والفرق بينهما قلت قد سبق ماورد على دعوى الاضطراب) (المسألة الاولى) قوله عليه السلام في العلم السبعة الركاه في حرها فاب ما له من دلائل فيه للشافعية ووجه الاول انه قد خرج مخرج العاق قدس في ماورده عليه عر الدين وقوله الثاني بمريض ما طوى وعرفه عنه في كل اربعين شه شه لانس به قبل (المسألة الثانية) قوله عليه السلام انك تكتب عنها بعد رب وايها فكاحها من لي آخره قلت رد على ما له في سؤال عر الدين قال (المسألة الثالثة) قوله تعالى ولا تقربوا اولادكم حنية املاق الى آخره في كتابنا في هذا الموضع له رتبة دالة لذلك على المع من قبل من عن حنية نوح القبل ولدا كل نوع ولد

ويستقط الكاح ولا يحصل
بداً من ولا يقال الا حنة
معرفة لها سنة سواء قدم
الملك كما قد عقد على منته
أو تأخر كما اذا اشترى
روحه وعبرها منته ومنها
علم الحكم مع الامة اذا
سبقت عليه من الحكم
سابق للبيعة دون غيره
فيسقط القضاة عما لا
يختص من القضاة السوء
وسد الذريعة الفساد على
الحكام بانهم وعلى الناس
بالقضاء عليهم بالناسل وعدم
الشافعي يقدم القضاء عليه
على القضاة لبيد لان البيعة
لا عهد الا بالناس والعلم أولى
من العلم ولا يحمل مدحه
به يجمع بينهم ولا يعمل
الحكم مصلح اليوم لهم
الناس في ما هو من
وحد في حقه مستور
من رضى أركم حقه المحوس
قائه يرشعوا ولا يستقط
الآحر مع أن كليهما ينتهي
الارث كالابن اذا كان أخا
لأم كما دار ورج أمه فولدها

حيثما أنه وهو حوله لأمه فبرت البسوة ونسقط الاحوة اما ان كانا من المورثين فبرعت

والله اعلم بالصواب فان رثتكم كالموت من عم يا خذ الصواب لروحيه والصواب لآخر ما يكون انتم (عليه السلام) عدم من اجل الاسماء مع
نفسها الحارري على مقصدي القياس لا اصل من ان يثبت على كل صواب منه عولا كثر في التريعه من ماله الا لا فان يحسمها
ضمان ولا يبدل احداث ومنها الظلال بعض كل طلاق منها من العصة طرفة ولا بد حلال لان عوي انا كذا والخبر من الاول
ومنها لرواين يوحى من رين وكذا في رقة وقت الطوائر واسماها ومما انما ان عدمه درهما ولا بد احداث ومنها لرواين

لفظ واحد لشخص واحد فإنه يتعدله الموصى به على الخلاف ومنها القذف لرجل واحد أو رجلين بمعنى واحد أو مختلف فإنه يوجب تعدد التعزير والمؤ حدة ومنها ما إذا استأجر منه شهرا ثم أحره شهرا ولم يدين ٤٧ يحمل على شهرين. ومنها ما إذا اشترى منه صاعا من هذه الصبرة ثم اشترى منه صاعا من هذه الصبرة فإنه يحمل على صاعين ومنها غير ذلك مما هو كثير جداً في الشريعة والله أعلم
 الفرق الثاني والثلاثون بين قاعدة المقاصد وقاعدة الوسائل (٤١) وكذا بين قاعدة كون المعاصي أسباباً للحصن وبين قاعدة مقارنة المعاصي لأسباب الحصن. فالفرق بين المقاصد والوسائل فهو (٤١) أن موارد الأحكام على قسمين: الأولى المقاصد وهي المستحصنة

للمصالح والمقاصد في نفسها
 وللاسم بواسطة في مواضعه وقول لاربي ان
 أحكام الله ليست معللة بهذة
 السنة كما أن أفعاله كذلك
 خلاف المقصود وذلك لأن
 سقر يابس الشرب يفسد
 وصحت المصالح العباد يستقر
 لا يبرع فيه (أرى ولا غيره
 قال الله تعالى يقول في عبته
 الرسل وهو الأصل رسلاً
 مبشرين ومنذرين لئلا
 تكون للناس على الله حجة
 بعد الرسل وما زناك لا
 رجة للعالمين وقال في أصل
 الحفصة وهو الذي حوى
 السموات والأرض في ستة
 أيام وكان عرشه على الماء
 ليملأكم أنكم تحسن عملاً
 وما جعلنا حمل والاس
 الالبعسرون الذي خلق
 الموت والحياة ليملأكم
 أحسن عملاً وما الله غافل
 عما تعمل الأحكام في الكتاب
 والسنة فأكثر من أن
 تخصي كقولته بعد آية

الفرق الثالث والثستون بين قاعدة حصر المتبدا في خبره وهو

معرفة أو طرف أو محذور وبين قاعدة حصر المتبدا في خبره وهو سكرة

اعلم أن المتبدا يجب انحصاره في خبره مطلقاً كان معرفة أو سكرة نسب ان خبر المتبدا لا يجوز أن يكون أحص بل مساوياً أو أعم فانسأى نحو الانسان باطن والأعم نحو الانسان حيوان والعشرة عدد أو زوج هذان الخبر ولو قلت الحيوان ناساً أو العدد عشرة تصح والمتبدا على هذا يجب أن يكون مساوياً بأن كان الخبر مساوياً أو أعم ان كان الخبر أعم

قال (الفرق الثالث والثستون بين قاعدة حصر المتبدا في خبره وهو معرفة أو طرف أو محذور وبين قاعدة حصر المتبدا في خبره وهو سكرة اعلم أن المتبدا يجب انحصاره في خبره مطلقاً كان معرفة أو سكرة نسب أن خبر المتبدا لا يجوز أن يكون أحص بل مساوياً أو أعم) قلت مقالة هذا من أن المتبدا يجب انحصاره في الخبر مطلقاً على أنه لا يوجد إلا في وجهه ليس صحيح بل الصحيح أنه لا يجب ذلك لا مطلقاً ولا مقيداً وقوله نسب ان خبر المتبدا لا يجوز أن يكون أحص بل مساوياً أو أعم ليس صحيح نصراً لا نحو أن يكون الخدم لا مساوياً للمتبدا لأحصى منه ولا أعم فإنه إذا أخبر بشيء عن شيء فليس المراد إلا الذي هو المتبدا هو خبره والخبر ولو صح ما قلنا لكان قولنا الانسان حيوان معناه ان الانسان الخاص هو الحيوان العام له ولغيره من الحيوانات فيكون من مضمون ذلك ان الانسان حار وتور وكذب وغير ذلك من أوصاف الحيوان وذلك غير صحيح بل معنى قولنا الانسان حيوان الانسان حيوان مطلق (انسأى نحو الانسان انس والأعم نحو الانسان حيوان أي قوله هذا شأن الخبر) قلت لافرق بين قول القائل الانسان انس والانسان حيوان من حيث القصد يظهر نعم بينهما ما الفرق في اللفظ من حيث ان لفظ الناصق يخص بالانسان ولفظ الحيوان غير محصور به أي يصدق في غير هذا القول على غير الانسان وإنما في هذا القول فلا يصح التثنية يرد به الا الانسان لا جبر ولا هو وغيره قال (ولو قلت الحيوان انسان أو العدد عشرة لم يصح) قلت ان يريد بالاف واللام التثنية في الحيوان والعدد العهد في الانسان في العشرة صح وان أراد العهد في الحقيقة أو العموم لا يصح لزوم مساواة المتبدا للخبر وأنه هو أمينة قال (والمستند على هذا يجب ان يكون مساوياً بل كان الخبر مساوياً أو أعم ان كان الخبر أعم) قلت قوله يجب أن تكون مساوياً بل كان الخبر مساوياً كلاماً لا حاصل له فإنه يوجب ان يكون مساوياً مع ان الخبر غير مساوٍ وقوله أو أعم قد بين أنه لا يكون أحص بل مساوياً من حيث القصد والمراد ان كان أعم من جهة اللفظ

(٦ - الفرق - ثانی)

الوصوء ما يردسه ليحمل عليكم من حرج ولكن يريد بظهركم ولينم بعثه عليكم وقال في الصميم كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون وفي الصلاة ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وقال في القنلة فولوا وحدهم حظهم لئلا يكون للناس عليكم حجة وفي الجهاد أن الذين يقاتلون بأنهم ظلموا وفي القصاص وانكم في القصاص سياء يا ولي الالاب وفي التفرير على التوحيد بالستر بكم قالوا بل شهدنا ان يقولوا يوم القيامة اننا كنا من هذاهن وانقصود التسمية وادارل لاستقراء على هذا وكان في مثل هذه القضية مفيداً للعلم فمحتمل قطع ما لا مستمر في جميع تفاصيل الشريعة ومن هذه

الحاجة لتدقيق القياس والاحتياط في مفساهه وفي البحث في كون ذلك حاشاً أو غير واحد وكولاً في عدمه ثم نه قسم المقاصد وبن
قسمها من حيث ما ظهر في العلم الذي هو الوسيلة واشتهر في ما لا صلاح فيه من غير علمها بالمراعى وهي الطرق المتضمنة
الى المقاصد قيل وحكامهم حكم ما فصله من وجهات وغيره الا انها اخصر منه في حكمها فانصب اليه فليس كل دربعة يحك
سبها بل الدربعة كما يجب سبها يحك ويحكمه وسكره وانما في قسمه يكون وسيلة المحرم غير محرمة فانصب الى مصلحة
واحدة كالوسائل الى سواء الامارى (٤٢) يدفع مال للسكران الذي هو محرم عنهم الاتباع عنه على الصحيح عندنا

واداء حب الاستدراك يذم في مساويا وخص في جمع الصور كما ان المحصر لا يمانى جميع الصور لان مساوي
 محصر في مساوية واحد حص محصر في اعم فالاستدراك هو محصر في السابق محصر في طيور
 فلا بد من غيره فهو احرز على وعلى وحب المحصر استدراك حذر ومع ذلك فقد فرق العلماء بين
 قولهم بدفانهم محملوا بالمحصر وبين قولهم بدفانهم محملوا للمحصر فكيف صح من العلماء محلة
 الدليل المظلم في المستدراك كان حذر في تكرار الجواب عن هذا السؤال ان المحصر محصر ان محصر
 يقتضي في التقييد فقط والمحصر يقتضي في التقييد والصدور خلاف وما عدا ذلك يوسف في
 الاملاق في المحصر الثاني هو الذي في العلماء عن الخبر اذا كان تكرار ما المحصر الاول في تعريضه
 وليس ذلك انك اذا قلت بدفانهم في محصر في مفهوم فانهم يرجع الى قيمته لكن قولنا في
 مطلق في العلم وهي مؤخر في معنى وقت واحد في نفسه او في الاستدراك له ثمة وهو ان لا يكون يرد
 فانما اذا كان في الماضي ولا في المستقبل ومنه الاستدراك ومنه التقييد معنى اذا صدق في
 بدفانهم في وقت واحد وكذلك جميع احراز التي هي تكرار المحصر انما تحسب التقييد لا
 تحسب غيره من صدق مفهوم المحصر باعتبار التقييد صدق الخبر ولم يخالف الدليل العقلي

قال روى وحده ان ابا بصير يأتى وأخص في جمع السور كان المحصر رما في جمع السور لان
 لا اوى محصر في - اوبه ولا حص محصر في لانهم ولا من كان هو محصر في النطق
 محصر في الحصان ولا يوحى في غيره هم - رما في عتق قطي في وجوب انحصار الماء في غيره
 قلت ما قاله من ان المتدا محصر في الحذر دا كان الخبر ما ويا وانهم غير مسلم كما في قال (دفع
 ذلك بعد فرق المعنى بين قواعده قائم بمحلوله المحصر و بين قواعده بدالته ثم عدلوه للمحصر
 فكيف صح من العلماء محالعه للدليل الفاسع في الماء اذ كان حيزه سكرة والحوب عن هذا
 السؤال ان المحصر حصرا ان - حصرا يقتضي في النقص فقط والمحصر يقتضي في النقص والماء
 والخلاف وما عد ذلك الوصف على لاصحاق في هذا المحصر الذي هو الذي ساء العلماء عن الخبر ادا
 كان سكر ذرما المحصر الاوى فلم يصر صوله في قولته يقتضي في النقص فقط ان اراد يقتضي
 في النقص بطلنا وصرح بليس قوله صحيح وان - اذ يقتضي ذلك ضرورة فقوله صحيح
 قال الامام ان قال ريد فأن قد نسب الفهم ومن ضرورة ثوب القيم ثمة عدمه ففان ريد
 قائم اما خبر عن ثوب القيم لريد ولم خبر عن ساء عدم القيم عنه ولكن ذلك لازم ضرورة
 فان (و ب) ذلك ذلك دا قلنا بدهم ثم فريد محصر في مفهوم قائم لا يخرج عنه ان يقتضيه الى
 منتهى خبره ولم يخالف الدال المعنى) قلت ما قاله هو صحيح كما قال لكن من مقتضى المعنى

من خطاياهم بفرع
الشريعة وكذا دفع مال الرجل
ياأكله حراما حتى لا يزني
بامرأته إذا عجز عن دفعه
نفسه لا بذلك وكذا دفع
المال للحارب حتى لا يقع
القتل يديه وبني صاحب
المال عند مالك وجهان
تعالى ولكنه اشترط فيه
أن يكون مسيراً ولا مال
على حوائج الوساوس الحسنة
ف قوله تعالى ذلك أنتم
لا تبغىهم ظمأ ولا نصب ولا
محذقة في سبيل الله ولا يطؤون
موسنا يعطى الكفار ولا
يألون من عدا ولا يزال
كسبهم به عمن صلح
فأنهم الله على الظلم والنصب
وإن لم يكونوا من فعلهم سب
أهم حص لا لهم سب
التوسيل إلى جهنم الذي
هو وسيلة لأعرار الدن
وصون المسلمين فكأن
الاستعداد وسيلة لوسيلة
فالدرع المدفعية أي الشرم
ثلاثة أقسام (1) والقسم
الأول (2) ما جرت له

على سدد ومبعة وحسنة وله مثل مهاجر لآمر في طريق المسلمين فانه وسيلة الى اهلاكم فيها ولا
ومها القاء السم في طعنهم ومنهم من الاصنام عديم من يعلم من حاله انه يسب الله تعالى عند سبها (والقسم الثاني) ما جئت الامة
على عدم معة واندر يعة لا تسد ومعه لا تحسم وله أمثلة مبررة اذ العبد وسيله الى الخير ولم يقل حاشا ليع منها حاشية الخير ومنها
لخاورة في النبوت وسيله الى الرأى ولم يقل حاشية الرأى (والقسم الثالث) ما حلف فيه العاص على دأمل لاوله أمثلة منها
دوع الآجال وهي كما قيل تدل على انفسه كمن سعة عشرة ذراهم في شهر ثم اشترى تحمسه قبل الشهر فأحضر بذلك رحمة الله

أعالي بالقول بوجوب سدها نظرا إلى أنه توسل بظاهر صورة البيع لسبب خمسة عشرة إلى أجل ثلاثمائة أخرج من يده حصة الآن وأخذ
عشره آخر الشهر في المسألة السادسة كورده وقال: أفعى بظري صورة البيع بخمسة عشر على صاهره فيجوز ذلك ومنها النظر إلى
الدية فيلزم حرمانه يؤدي إلى الزنا وقيل لا يحرم ومما يحكم الحد كما علمه قيل يحرم لانه وسيلة للقضاء بالباطل من القصة السوء وقيل
لا يحرم ومنها صاع السلم فيه صمونها إذا ادعوا حبسها سدها ليدفع الأجل لهم ويؤثرون فيها بضعهم فتعبر ولا يعبر بها في دينها
وقيل لا يصح سدها لهم آخره ونحو الإعادة على الدانية ومنها حجة الطعام (٢٣) قيل صمونه داللة ثلاثمائة أيديهم

إليه وقيل لا يضمنونه قلت
ومنها آلات الملاهي فأنها
تجمع على تحريمها من ترك
فسوق ومشهور المذهب
الأربعة التحريم مطلقا
كأي مجموع الأمير والصارى
على أقرب المسالك بل قال
العلامة ابن حجر في
الزواجر وقد حكى الشيخان
أنه لا خلاف في تحريم
للمرأة العري وما يصرب
به من الأوتار أنه واختلف
في كونه كبيرة أو صغيرة
والاصح أنه في كأي الدسوق
على الدرر وعلى حلوى
الأحياء المبيع من الأوتار
كلها ثلاث هل حكونها
تدعو إلى شر - حرة -
لله الخاصة يدعو إليها
فلم - ما حرم شررب فليها
وكونها في قريب القهول
شرربها تدكره بحاس
لشرربها تدكره بحاس
الفسوق واسدنه سب
الافدام وكون الإجماع
على الأوتار صار من عادة
أهل القسوق مع التشبه بهم

ولا يلزم من عدم الإصاف ما يقتضي عدم الإصاف بالصد والتخلاف غير أن يكون مع كونه لما جالس
في وقت حر وكونه من الإصاف وحاشا وقيل وعابدا في جميع الأوقات وكذلك كل وصف
هو خلاف أو صد جميع ذلك نحو وتوابعه وأما القيص فلا يسئل للإصاف به الله لا يحصر اعتباره
لا اعتبار غيره به في الكبر والاعتدال كبريت قد كبر فيه سبع مسائل بوضوح وبما يفرق
المسألة الأولى قوله عليه السلام في الصلاة تحريم التكبير وتحليله الله عدم تبدل به العشاء
على التحصير سبب تحريمه في التكبير وسبب تحليله في التمسك فلا يدخل في حرمة الصلاة
لأنه التكبير ولا يخرج من حرمة الصلاة إلى غيرها لا تسليم فيها ما حرم معرف بالالف واللام انتهى
أخصر في التكبير دون غيره لئلا يفسد التكبير وعد الذي هو الحرام والالتزام واليوم والحدود
بإلغائه الذي هو الخشوع والتعظيم هي شئ فعل من هذه الأقسام أو الخلاف ولم يفسد التكبير بدخل
في حرمة الصلاة وكذلك تحليله إلى علم يقتضي التحصير في القسم دون بقية غيره الذي هو عدم
الالتزام وحده الذي هو اليوم والاعتدال وحلله الذي هو الحد وبغير ذلك من التعظيم وإذا جاز
وعبره فلا يخرج من حل الصلاة إلى حرمة الأقسام فقط وبما يحرم حرمة الكلام
والأكل والشرب وغير ذلك من تحريم الصلاة وبما يحلله من جميع ما حرم الصلاة فان قلت فهو
يخرج من الصلاة بالصد الذي هو اليوم والاعتدال وبما يحلله الذي هو الحد وبما يحلله الذي هو الحد
ما لا يمكن اجتماعه معه وبما يحلله ما يمكن اجتماعه معه فبأن من حرمة الصلاة
أن يحلها بطلان الصلاة كمن كان أمرا به بذلك الخروج على وجه الإباحة لشرعه والخروج

لأمن مقتضى الله تعالى (ولا يلزم من عدم الإصاف بالصد والتخلاف إلى قوله قد كبر فيه سبع
مسائل بوضوح وبما يفرق) فبأنه في ذلك صحيح قال (المسألة الأولى) قوله عليه
السلام في الصلاة تحريم التكبير وتحليله الله عدم تبدل به العشاء على التحصير سبب تحريمه في التكبير وسبب تحليله في التمسك فلا يدخل في حرمة الصلاة
لأنه التكبير ولا يخرج من حرمة الصلاة إلى غيرها لا تسليم فيها ما حرم معرف بالالف واللام انتهى
أخصر في التكبير دون غيره لئلا يفسد التكبير وعد الذي هو الحرام والالتزام واليوم والحدود
بإلغائه الذي هو الخشوع والتعظيم هي شئ فعل من هذه الأقسام أو الخلاف ولم يفسد التكبير بدخل
في حرمة الصلاة وكذلك تحليله إلى علم يقتضي التحصير في القسم دون بقية غيره الذي هو عدم
الالتزام وحده الذي هو اليوم والاعتدال وحلله الذي هو الحد وبغير ذلك من التعظيم وإذا جاز
وعبره فلا يخرج من حل الصلاة إلى حرمة الأقسام فقط وبما يحرم حرمة الكلام
والأكل والشرب وغير ذلك من تحريم الصلاة وبما يحلله من جميع ما حرم الصلاة فان قلت فهو
يخرج من الصلاة بالصد الذي هو اليوم والاعتدال وبما يحلله الذي هو الحد وبما يحلله الذي هو الحد
ما لا يمكن اجتماعه معه وبما يحلله ما يمكن اجتماعه معه فبأن من حرمة الصلاة
أن يحلها بطلان الصلاة كمن كان أمرا به بذلك الخروج على وجه الإباحة لشرعه والخروج

ومن ثمة يقوم فهو منهم كأي الزاخر قال أي فاعلمه هم حرام في شرح المجموع ولا يعمد إلى الإحياء وغيره من النظر إلى ترك
هـ قال الشيخ حاشي لأن الحكم بدور مع العلة من حسن قصد وبطهر من خطوط الشهوات وردان الشهوات فلا يصح أن يحكم
على سماعه بالحكمة أنه المراد في قوله المجموع لكن أشهر دأبي درء انفساد فدا قال ولا يبعد الخ وبم يحرم أنه تعبير ومنها
غير ذلك من المبالغة الكثيرة التي لها سدها قل - سدها الشدفي فليس سدها الذرائع خاصة لك كما يتوهمه كثير من المالكية بل قال
سها هو أكثر من غيره وأص سدها مجمع عليه هـ قل إن الشايط وكون كبر ما يقتضي إلى الواجب واحتمالي على فقهه إن المالكين الواجب

الآله فهو واجب والمصحيح ان ذلك غير لازم فيما لم يصرح الشرع بوجوبه ﴿ تنبيهان الأول ﴾ قال الامام اس العري في كتاب الاحكام وقاعدة الشرعة التي يجب سدها شرعا هو ما يؤدي من الامور المباحة في محظور منصوص عليه لا مطلق محظور فمن هنا قال مالك وأبو حنيفة يشترى الولي في مشهور الاقوال من مال بقيقه اذا كان نظرا له وهو صحيح لانه من باب اصلاح منصوص عليه في آية ويستوفى عن النبي في اصلاح لهم حرا لئلا يقال مترك مالك أصله في الهبة والبراءة وجود ذلك من نفسه مع قيمته لانا نقول قد أدن الله تعالى هما (٤٤) في صورة المحلطة وكل الحاصلين في أمانيهم بقوله تعالى والله اعلم المتعبد من المصالح

عن العهدة في راد أن يخرج على هذا الوجه فلا سب له الا السلام انشروع والخروج على غير هذا الوجه ليس مراد فان قلب السلام اذ وقع في أثناء الصلاة يخرج من حرمتها ومع ذلك فلا اية ولا راعد دمة فتاعا شرح السلام من حرمت الصلاة في أثناء الصلاة لانه ليس انشروع كما يوسمكم في أثناء الصلاة فهو كسقي الحدث وعدمه من المصطلحات واخراجه في أثناء الصلاة ليس من باب اخراجه في آخر الصلاة والحصر انما هو من له صاحب الشرع من الوجه الثاني دون الاول فاندفع السؤال وهذا الجواب على مدعى ان ما وقع من صحاحه يرى ان الصلاة على وجه السهو لا يطرأ الصلاة ولا يحتاج في الرجوع الى تكبير وهو مذهب الشافعي في عمل السلام في أثناء الصلاة كالسلام في أثناء الصلاة والسلام على وجه السهو في أثناء الصلاة لا يطرأ وكذلك السلام سهوا وهذا هو الذي شجعه من جهة الطرأ وما حدث فانه أراده السلام انما دون فيه في آخر الصلاة انما هو السلام وعدمه في أثناء الصلاة فهو يرد ولا يفرغ من قوله ثابته السلام مفتوح الصلاة الطهور وغيرهما التذكير وتحليلها القديم الا التكبير الاول المشروع سدا للرجوع في الصلاة والسلام الذي هو في آخرها المشروع سدا للخروج منها لاسبابها ولما في السلام حرمة ما الدعاء بالسلامة والدعاء لا يفتح في الصلاة لاسهوا ولا عمد فالقول بكونه داوفاً في أثناء الصلاة محجوج لتكثيره الا حرم الرجوع في الصلاة وانه محجوب مطلقا بشكل فان قلت التنية اعم منه به يقتضي رخص الصلاة ورفض الصلاة يقتضي ابطال ذلك محجوج للتكبير ولا من حده مطلق للصلاة احدا داوفاً في أثناء الصلاة بلحق بذلك الردية صورة القياس أو نقول للام فيه لعدم شمول صورته التراجع قلت السلام قد يقع مع نية الخروج من الصلاة وقد لا يقع فان المذهب على قولين في اشترط التنية فيه فان لم يكن معه نية فلا كلام وان وقعت فليست رخصة لان الرخص هو قصد ابطال الصلاة ولم يقصد ابطالها اعتقدت صلاته كملت فاني نية الخروج من الصلاة وهذا ليس رخصا وعن الثاني أن السلام كونه محجوبا من الصلاة غير معقول المعنى ولا سبب لعدمه الخروج من الصلاة واعبى يباح في ذلك ما فيها والدعاء لا ينافي الصلاة فذلك معقول المعنى اسمع الناس لان القياس لا جامع لا يصرح فان قلت هو قياس التنية لا قياس المعنى قلت قياس التنية ضعيف ورفض القاضي شرح الاصوليين به صحة بعضها صحة لكن الفرق انه في أثناء الصلاة معروض فالقصد لا كمال الصلاة الذي يقتضي المداومة عليها وفي آخر الصلاة هو سلم عن هذا المعارض فافترقا وأما التمسك بالعموم فالجواب عنه ان قرينة السياق تدل على ان الكلام هو انما لا يرد بها حقيقة الحسن الذي هو القدر المشترك للعموم لان ما ذكر معه من الطهور المحلى بالكلام انما هو بقوله القدر المقارن الاول فقط

وكل أمر مخوف وكل الله تعالى فيه المكاتب الى أمانيه لا يقال فيه انه يتدرع الى محظور ومع منه كما جعل الله سبحانه النساء مؤتمنات على فروجهن مع عظم ما يترتب على فوطهن في ذلك من الاحكام وربط به من الحيل والحكمة والاسباب وان حاربا يكتفي وهذا من يدعي فتأمله وان تحذروه دستوروا في الاحكام واسأله اه (التنبيه الثاني) قال الأصل انه عدته ككاسق اعشار انقضاء سقط اعتبار الوسيلة فانها تبع له في الحكم وقد خواتم هذه القاعدة في الحج في امرار الموصى على ر من لاشعره معاه وسيلة الى إزالة الشر فيحتاج الى دليل يدل على انه مقصود في نفسه والافهم ومشكل على القاعدة اه قلت والمصحيح ان هذه القاعدة أغلبية كقاعدة ما لا يثبت الواجب الا بهما

وحيث وكذا كون الوسيلة الى فصل المقاصد فصل الوسائل والى أقبح المقاصد أقبح الوسائل والى فكذلك ما يتوسط متوسطة كالأعلى فافهم (وأما الفرق) بين كون المعاصي أسبابا للرحمة وبين مقارنته المعاصي لأسباب للرحمة هو ان المعاصي لا يكون أسبابا للرحمة لان ريبا لفرص على المعصية سعى في كثير تلك المعصية بالتوسعة على المكاتب بسببها والمعاصي يفره كالألق وقاطع الطارئ لا يقصر ولا يعطر لاسبب هذين الرحمتين السمر وهو في هذه الصورة معصية فلا سبب الرحمة وأما مقارنة المعاصي لأسباب للرحمة فلا تمنع اجتماعا ومن مثله ادعاء ما به فسق الى من وأعضاهم جرحه اليهم وهو رخصه ود سرالعموم

أما في النسي حارله العطر وإذا خضره التقدّم في الصلاة حارله الحوس وبق من وسق ولالة عصبية من قبل شي من هذه الرخص
 ونحوها لأن أسباب هذه الرخص غير معصية وإنما عصبية مقترنة بالنسي الذي هو عدم بد أو العجز عن الصوم أو عن الماء ونحوه
 لأن من هو عصبية لأنهم هي النسي حتى يصح قول من قال أن العصبية تنزله لأن كل المنة إذا اضطربوا ومرضه أن لا يصح للعصبية
 جميع ما تقدم ذكره وهو خلاف الإجماع وذلك لأن مسألة ما يجمع ما تقدم ذكره ضرورة أن سببا كله خوفه على نفسه لا سببه
 الذي هو معصية فالمعصية مقترنة لسبب الرخصة لأنهم هي النسي فهم إن شاء الله (٤٥) (الفرق التاسع والخمسون)

من قاعدة عدم علة الأذن
 أو التحريم وبين عدم علة
 غيرهما من العلل

وذلك أنه في عدم علة
 لأذن نعين التحريم ونفي
 علة علة التحريم نعين
 الأذن لعدم كل واحدة من
 علة من علة التحريم
 الأخرى عدم علة لأذن
 علة التحريم وعدم علة
 التحريم علة الأذن وأما
 عدم علة كل من الوجوب
 والنسب والكرامة فلا
 يبرهن منه شيء فإن غير
 الواجب قد يكون محرما
 أو مباحا أو مندوبا أو
 مكرا وما غير ما سبقت
 كذلك قد يكون واحدا أو
 محرما أو مباحا أو مكرا
 وغير ذلك وقد كذلك قد
 يكون واحدا أو محرما أو
 مباحا أو مندوبا ويتضح
 ذلك ذكر في مسائل
 الثلاثة الأولى نوضح بطراد
 القاعدة الأولى والرابعة
 نوضح عدم بطراد قاعدة
 الثانية في المسألة الأولى

فكذلك الكبير لا بد من فيه إذا انفرد الأول والذي في أنه الصلاة منه لا بد من في حرمان
 الصلاة فكذلك يحمل السلام على انفرد الآخر لأنه قد يسهو به من بين ما قد يسهو به من بين ما قد يسهو به
 لأنه ولو كان السلام في الصلاة يوجب للتكبير ويخرج من حرمان الصلاة لظل ما مضى من
 الصلاة وأنه أتى من أولها وقد قل به مالك في السهو الذي هو عدم الصلاة ولو كان على أن لا ي
 في حرمان الصلاة ولا يخله وأما مشهور من مالك في أن السلام يسهو به فخرج له كونه إلا
 مشكلا وينتجه منه الثاني في المسألة الثانية قوله عليه السلام ذكاه الحنين ذكاه أمه
 يقتضي حصر ذكاه الحنين في ذكاه أمه فلا يجوز إلى ذكاه أخرى ومعنى الكلام أن ذكاه الحنين
 يعني ذكاه أمه فإن قلت قد ذكاه الحنين في ذكاه أمه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه
 فمن هذه الذكاه عين ذكاه أمه بما يصدق حينئذ على سبيل المحار كقولنا أبو يوسف أبو حنيفة
 والأصل عدم المحار وهو خلاف الظاهر فكيف يقال إن هذا يصدق بوجه يقتضي أن عين ذكاه
 الحنين هي عين ذكاه أمه في كل سؤال حسن والحوار عنه يحتاج إلى حوده ذهن وفكر في
 فهمه في النظر في قاعدة وهي أن ذكاه أمه في حقه لا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه
 فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه
 والجمع للنسب فتكون أصالة حقيقة ولو نسب الفعل فعلا باسم رمضان أو كونه من الأجر هو
 أنه عز أو النسب يوجب بصدق ذلك حقيقة ويعبر عنه مع ذلك مع كونه في شأن أن في
 بين ذكاه الحنين وبين ذكاه الحنين وقد كتب الحنين في ذكاه أمه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه

قال في المسألة الثانية قوله على أنه علة حصر ذكاه الحنين ذكاه أمه مقتضى حصر ذكاه الحنين
 في ذكاه أمه فلا يجوز إلى ذكاه أخرى ومعنى الكلام أن ذكاه الحنين يعني علة ذكاه أمه فلا بد من علة حقه
 ذكاه الحنين هو الذي في حقه هذا هو الحقيقة لا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه
 بل حقيقة عريضة شرعية قال في جعل هذه الذكاه عين ذكاه أمه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه
 كقولنا أبو يوسف أبو حنيفة والأصل عدم المحار وهو خلاف الظاهر فكيف يقال إن هذا لا بد من علة حقه
 يقتضي بوجه أن عين ذكاه الحنين هو عين ذكاه أمه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه
 عين ذكاه أمه ولا يصح أن يقال ذلك وإنما قل هذا القول على سبيل المحار لا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه
 المتحد متعدد فإن قلت سؤال حسن والحوار عنه يحتاج إلى حوده ذهن وفكر في فهمه في
 النظر في قاعدة وهي أن أصالة مصدر محاربة في ذكاه أمه فلا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه
 ويكون ذلك حقيقة لعوية كقولنا يوم رمضان وجمع النسب إلى معنى قوله وأن معنى الحنين عن

الجداسة ترجع أي تحريم الملاسة في الصلوات ولا علة في الملاسة في الصلوات ولا علة في الملاسة في الصلوات ولا علة في الملاسة في الصلوات
 في الأعيان لأن ذلك بل لكونه مصرا كالصوم والأداء والاشترطه الموحى للاستقام والامتناع فلا يكون علة في التحريم
 ونحوها ما مضى فتجده لا لاستقارها بل لأن القول بتجديده يقتضي إلى إعادة وإعادة مطلوب شرعا نقول بتجديده يقتضي إلى
 مطلوب شرعا وما يقتضي إلى المطلوب مطلوب فتجديده مطلوب فيكون علة الاستقام والاستقام لا بد من علة حقه فلا بد من علة حقه
 بل لزيادة البيان ولولا ذلك لكان موجب تحريم الملاسة في الصلوات كإبواب الطهارة وجمع إلى أنه الملاسة في الصلوات عدم علة حقه

أطرا حدث وحدثت على الأسباب الموحدة للوصوه سبحانه المسموح حتى نظر الظهيرة ويحرم المقصود فيكون عدم الظهيرة
 بالكتابة بعد الميعاد وعدم الحد ١٢ كما سبقت لأما حد من خروج من لا يملك ولا مانع لادعائه ولا مانع
 ولا مانع من من الزمان إلا ما في حقه في قلت وما يعرف من العرض ما حكاه السبكي في بقاءه من حدث رجلا من إبراهيم عن الحاكم
 عن أبي بكر بن يحيى بن محمد العجزي عن أبي العباس عيسى بن محمد بن عيسى الظهيري المروي وهو روى عنه ثلثين ومائتين
 مائة من مدائن حوارم يدعي هراير وهو في عرق وادي حنابل (٤٧) ومنها إلى المدينة العظمى مسافة نصف

يوم قال وحبروت أنهما
 امرأه من إساءة الله بهما
 رُسْرُؤا كماها أطمعت
 في سدها شأفهي لأن كل
 شئ ولا تشرب من سدها في
 العباس بن طاهر وإلى
 حراسان وكان تولى قتل
 ذلك ثمان مائة رجلا
 وعلى ثم مائة من تلك المدينة
 مائة من ورع من ومائتين
 فرتها وحديثي محمد بن
 فم أسنة من عليها حدائة
 في ثماني عدت في حوارم
 في آخر سنة اثنين وحسين
 ومائتين فرأيتها مافية
 وحدثت حد ينهاشها
 مستع صاوه المدة على
 مدرجة القوافل وكان
 الكثير من يرها لافهم
 قتها أحبو أن ينظروا
 إليها فلا يمشون عنها حلا
 ولا امرأه ولا عيالا
 عنها ودل عليها فلما
 وأدت الناحية طلبتها
 فوجها على عدة
 فراسخ فميت في أثرها من
 قرية إلى أخرى فأدركتها

(المسألة الثانية) قوله **في السنة** فيقال يقسم بقصص حصر السنة في الذي هو قابل للسنة يوم يقسم
 به والخبر هو انفس معرفة بل محروور ونقد الخبر السنة مستحقة فيقال يقسم وكذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم الايمان بالنسب يقضي حصر الانجيل المتعبد في السنة وقد ر الكلام الايمان بمعية
 ما عرفت فالعمل بغيره لا يعتبر شرعا كما ان طاب الله وما لا يقسم السنة لا يعتبر شرعا **المسألة**
الرابعة قوله تعالى الحج أشهر معلومات تقدره من الحج شهر معلومات فتكون وقت
 الحج محروور في هذه الأشهر وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وهو ما عرفت الرمان وهو من الحصر
 باعتبار الاختصاص وهو مذهب الشافعي ولا يحرم الحج فيه أو ما عرفت الله به وهو مذهب مالك
 الاحكام وفيه قال دفع الحج قولان **المسألة الخامسة** قال العراقي ادفع صدق ريد
 أو ريد صدق حلف الحكم في ريد فاذول يقضي حصره فأنث في ريد فلا صدق أن
 غيره وهو محروور ان يصدق غيرك والثاني يقضي حصره في صدقك فلا محروور ان يصدق غيرك وأنت
 محروور ان يصدق غيرك على عكس الاول **المسألة السادسة** قال الامام في الدين في كتاب الاعتقاد
 في الآيات والامام قد ردد حصر الثاني في ذل كقولك بذاتك أي لا قائم الا بدفع حصر ومذهب القمام
 وكذلك ادفع انو بكر الله في الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الخلافة بعده عليه
 السلام محصورة في أبي بكر ومعه بذلك في هذا الظاهر والمذهب في هذه القضية فأنث في ريد فاذول
 في الاول خلاف قائم الحصر في الاول محصر في الثاني **المسألة السابعة** قال العراقي
 يوم الجمعة فهم من الحصر في هذا الطرف والله لا يقع في يوم الخميس ولا في غيره من الأيام وكذلك
 الموع من الحصر في هذا الحصر للمدعي في حرم مع العزيم والطرف والمحرور خلاف قول
 ريد قائم وعمر خارج

قال **المسألة الثامنة** قوله عليه السلام **لشعة** فيقال يقسم بقصص حصر السنة في الذي هو قابل
 للسنة ولم يقسم بعد إلى آخر المسألة في ما عرفت دعوى مائة على المذهب في **المسألة التاسعة**
 قوله تعالى الحج أشهر معلومات أي آخرها في قلت وما عرفت في هذه المسألة دعوى أيضا قال **المسألة**
الخامسة قال العراقي ادفع صدق ريد بدفع صدق في آخرها في قلت قول العراقي دعوى أيضا
 قال **المسألة السادسة** قال الامام في الدين في كتاب الاعتقاد في الاول خلاف قائم الحصر في الثاني
 في الاول كقولك ريد القائم أي آخرها في قلت وقول المحرور دعوى أيضا قال **المسألة السابعة**
 ادفعت بسعة يوم الجمعة فهم من الحصر في هذا الطرف في آخرها في قلت فاذول دعوى
 لم يأت عليها بحجة

بين فر من مائة مائة فوه ودعي امرأه نصف حيدة العامة صاهرة الدم متورده الخدين ركية القوا فسارتني وأبارك
 فحرفت عليها امرأه فم تركه وقلت غني في قوة وحصر غلطي فوم من التحار والده في وفيهم فقيه يسمى محمد بن جدويه
 الطائفي وقد كتب عنه موسى بن هرون الرار عكة وكهو له عاده وروية للحدث وشاب حسن يسمى عبد الله بن عبد الرحمن وكان
 يحكي أصحاب الطائفة ما حوته فمألهم عنها في حسوا النساء عليها وفلوعها خير ولوا أن امرأه صاهر عبدنا فليس فينا من يختلف
 فيها قال اسمي سدة في عبد الرحمن في سمع حديثها من أمة الحداثة وشاب والناس يتعاضون في خبره وقد عرفت إلى طر وشعبت

[illegible]

وكان كافرا غاص كغير
 اربعة للسبحين في مياه
 الثلاثة آلاف فارس وعاش
 وفسد وقتل ومثله عذب
 عنه حويل حوار ومعه
 بلغ خبره ابا العباس عبد الله
 ابن طاهر انهم اهلهم
 اربعة من القود وشحن
 البنداساكر والاسلحة
 ورسهم في روع المدكلي
 في روع حموا اخر سم ادن
 الله على ثمن وادي
 سعدون وهو لسي في
 اعلى شهر الملح حسنا اشتد
 البرد قالت المرأة فقبح
 الكافر في خيله الى باب
 الحصن وقد تحصن الناس
 وحموا امتعهم فحصر على
 الساحة وردوا اخر رج
 فمهم العمل عن الخروج
 لاني عساكر السلطان
 فشدوا فقه من شان الناس
 واحداتهم فتقار بوا من
 لسور عما اشدوا وجهه من
 اسلح وجملوا على اسكهم
 فصار ج الكفرة
 واستحروهم من بين

والعرف الرابع والسور من هذه القسمة في الدعاء وبين هذه القسمة في الخبر
والعرف بينهم من القسمة في الخبر يدخ في الماضي والحل والمستقبل فقسمة ما وقع لك أمس
فم أمس شخصي تسو وقسمه ما وقع لك اليوم فليث اليوم وقسمه ما يقع لك غدا فم يقع
مركب من ذلك فلهذا جعل في الدعاء لا في المسفر خاصة سبب ثلث عشرة سنة في
كلام العرب لا على الأسماء في وهي لاسم والنهي والدعاء والشرع وأخراة والوعيد والوعيد
والبري والعمى ولا حجة فلا يؤمر إلا بعدم مستقبل ولا ينهى إلا عن مضموم مستقبل ولا يدعى إلا
بمضموم مستقبل وكل ذلك الذي وإذا كان هـ فالألف لا يتناول إلا المضموم مستقبل فهي وقع
القسمة في باب من هذه الأبواب من لفظين دعاء أو أمر أو نهى أو وعد أو كرمه يقع في أمرين
مضمومين مضمومين مضمومين هـ وبعدها السور في هـ من القسمة من مظهر فلهذا عظيمه وذلك
أن الشيخ عر الله من دعاء سلام فإن يورد سؤ لاق فوجه عليه السلام فووا اللهم صل على محمد وعلى
آل محمد كما صلب على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما بارك على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم في أنه لما كتب محمد محمد ففوا كتب وقع القسمة من الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم والصلاة على إبراهيم عليه السلام مع أن الصلاة من الله تعالى هي أعطوه واحده وعدية النبي
صلى الله عليه وسلم كانت أعظم من عطية نبي لا أهم عنه السلام والقسمة يعني أن يكون الله
أقرب من الله نبي وبعدها فكيف وقع هذا القسمة وكان يجب عن هذه السور أن آل
إبراهيم عليه السلام أبناء وآل إبراهيم عليه السلام أبناء أبناء والقسمة إنما وقع في المجموع لحاصل

قال (هرق بر اربع واسون بين واعده نفسه في الدعاء وبين فاء هذه التسمية في الخبر الى قوله انا
 مع في امر من مستعملين معه وبين (هو واحد) فلف ما قاله وانطق قوله من ان التسمية لا يقع
 في الدعاء لانها فعل اتم وجميع وانما يقع من ذلك ان ياد كره من ان عشرة نقاد لا يقع في الا
 بالمعنى صحيح في الشرط خاصة وبقية التسمية على ذلك وما قاله من ان التسمية في
 الدعاء لا تكون الا بالمعنى كقول هذه الامم لا يتعلق بالتسمية وليس كذلك في قول هذه اللفظ
 لا يتعلق الا بالمعنى لا يقع من تسميته ما يتقوله غير المعنى لانهم لا يريدون فيه دعاء بدعاء وامر
 امر وما تسميه ذلك في قوله صحيح قال (وما عدا ذلك في التسمية) في قوله عدا في التسمية
 ود كره ان كان يورده عن الله في حق قوله على فتعطله و (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 في التسمية انك حيد محمد الى قوله

الانية والحيطان فله أشجار وكثير برش عليهم وأقطع ما دهم وبين الحسن وحدث مؤنة
عليهم فاربوا كاشد حارب وثقوا حتى قطعت الأوتار والقسي وأدركهم اسعد ومسيهم الخووع واضطرب وقيل عاقبتهم وأنشئ الباقون
بالخرجات وما حل عليهم فبينما يحسروا يقر يقان فالب المرء ورفع السار على المناظر صاعه عمو لكافر فاهلت بالخر حانية وهي
مدينة عظيمة في فاصية حوراء وكان بيكال مولى ماهر صراط مولى عسكر حنبلى ألب وركب إلى هراير سقى يوم وبيته رءى
فرس حمار اسبح حوراء ومها فتر كثر على فراسح حرا حال وعن لراء انرا من صر وأنت البقر فيهما هم كدكك اذار عت

لاہی

لهم الا سلام الى دودهم موافقاً لطلولهم من حواض العمود وادنى مكان وضع الحركة هو ارى الله على وجه اخر حتى قالت المرأة
 ودخل الحصن ذلك اليوم هادئاً بعمائه حارة هم في دار الالحق القاهرين وعمت اعمه وارتمت الدحية ماسكاه فانت روض وحى
 بين يدي قبيلاً فأدركنى من الخرع والمخلع عليه ما يذكر المرأه الشابة على الزوج أبى الاولاد وكانت لعاميل قالت فاجتمع اليه من
 قرأتى والخبير ان يساعدى على السكاه وجاء الصبيان وهم أطفال لا يعقلون من الامور شيئاً يطلبون الخبز وليس عندي ما أعطيهم فصفت
 صدرا أمرى ثم انى سمعت أذان المغرب فمررت الى الصلاة وصليت (٤٩) ما قضى لى رضى ثم سجدت أدعو وأنصت

الى الله تعالى وأسأله الصبر
 وان يحرم يتم صليانى قالت
 وذهب في اليوم في محدودى
 وسرأت في مسامى كافى في
 أرض حشده دت حجاره
 وأنا أطلب زوى قنادانى
 رجلى الى أين أينها الحرة
 فطلب روى فقال
 خذنى ذات العين فرمى
 لى رضى سبهه بيته لرى
 ساهرة العنس وادور
 وأدبى لا يحط أن أصعها
 ولم رملها واد الأهارى تحرى
 على وجه الارض غير
 أخايد ليست لها حافات
 فاسوت الى قوم جالوس
 حلالها عليهم بيت حصر
 قد علاهم النور فاداهم
 الذين قتلوا فى المعركة
 يا كاون على موافدين
 يذهبهم فجئت أسمع
 وحوهم لآنى روى
 فسادى يارحة يارحة فيمعت
 الصوت فادا أنا به فى مثل
 حال من ريت من الشهداء
 ورحم مثل القمر ليلة البدر
 وهو يا كل مع رفقة له

للمى عليه السلام وآله لمجموع الحاصل لأبراهيم عليه السلام وآله فيحصل لآل إبراهيم عليه السلام
 من تلك العطية أكثر مما يحصل لآل ابي عليه السلام من هذه العطية فيكون الحاصل للمى عليه السلام
 بعد أحد آله من هذه العطية أكثر من الحاصل لأبراهيم عليه السلام من تلك العطية واد كانت
 عطية ابي عليه السلام أعظم كان أفضل فادفع السؤال عن النفس في الدعاء كاله في الخمر
 ودين الامر كذلك من اذ وقع لنفسه بين عطية يحصل للمى عليه السلام - لكن حصل له في
 الدعاء فان الدعاء يتحقق بالمعنى المستعمل - ويثبت كونه لدى حصول للمى عليه السلام في الدعاء
 لم يحصل في النفس وهو الذي حصل به ابراهيم عليه السلام فمما هو - انه عليهما ذكر حصل أعطى
 لأحد من آل ابراهيم والآخر ايمان ثم صاحب صاحب الادنى من ما أعطى صاحب الالف وحصل له ثلاثة
 آلاف ولا آخر - فقط فلا يرد السؤال من أنه لان الشبهة وقع في دعاء لى حرمهم لو قيل ان
 العطية التي حصلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم من تلك العطية التي حصلت لأبراهيم عليه السلام
 لم الاشكال لكون الشبهة وقع في - غير لكن الشبهة ما وقع الا في الدعاء فمما هو الفرق بين ذلك
 واصط الفاعلة والفرق في دفع لك هما - شبهة كثيرة واشكال عطية

فادفع الاشكال) فتت وديسق - مسألة ووقع الشبهة عليها دل (لحفل الشبهة في الدعاء
 كان شبيهة في الخمر وليس الامر كذلك في مدفع الفقه بين عدة يحصل لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يكن حصل له قبل الدعاء فان الدعاء انما يتحقق بالمعنى المستعمل الى قوله فان الشبهة
 وقع في دعاء لى حرم) فلب مقوله - صحيح لكنه متى على أن اراد بالدعاء أن يكون المطلوب
 به عطاء مساوياً بعطية الشبهة رائد على ما تبين لأدعوله من العطاء قبل الدعاء وعلى ذلك لا يرد
 السؤال من أنه كما قد قال نعم يوقل أن العطية التي حصلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم من
 العطية التي حصلت لأبراهيم عليه السلام لم الاشكال لكون الشبهة وقع في الخمر الى آخر كلامه
 في هذا الفرق) فلب قوله لكون الشبهة وقع في الخمر ليس بلارم فانه يحتمل أن يكون مراد
 الله عى أن يكون المطلوب بالدعاء مساوياً لما عوله مع أنه سطره فان كان المدعوله قد أعطى
 قبل الدعاء عطاء فيكون المطلوب بالدعاء زيادة غصبي التسوية وعلى هذا الاحتمال يتجه رد
 السؤال ويتضح ذلك بمثال وهو ان القائل ان قال عطاء ريدا كما أعطت عمر يحتمل أن يريد
 سو بينهما في مطلق العطاء من غير تعرض لقصد التسوية في مقدار العطية ولا عمنها وتحتمل أن
 يريد سو بينهما في مقدار العطية وصفتها من غير محاسبة - بعدما أعطيته قبل هذا ويحتمل أن
 يريد سو بينهما في مقدار العطية وصفتها مع محاسبة ريد عما أعطيته قبل هذا وسؤال عن الدين

(٧ - الفرق - ثانياً) فلو يومئذ معه فقار لاصحابه ان هذه النافعة حادثة من اليوم فأدري أن
 أنا وها شيئاً كله فأدري في دولى كسره حرقاً ثم ما أعلم حيث انه حرم ولكن لأدري كيف هو شديداً من التلج والابن وحلى
 من العسل ولين من ليدفاً كله فلب استقرى حوى قال ادهى كذا انة مؤنة الطعام والشرب ما حيت في الدنيا فافهم من يومى
 شئى رايه لا احتاج الى طعام ولا شراب وما قد ذلك اليوم الى يومى هذا ولا شيئاً كله الناس قال أبو الهاس وكانت تحصر باركنا
 ما كل فتأخذ على نعم نرعهم انها تادى من راحة الطعام فالتها تسمى شئى وشرب شيئاً غير الماء فعالب لافاً ساهل يخرج منها

[illegible]

في الأمر الخامس والستون بين قاعدة ما يثاب عليه من الواجبات

اعلم أن المأمورات قسمان مأمورة فيها كافية في محال صلاحها كإداء الديون ورد مالها - وبودفع
الودائع وبعثت الرواح - ولا عارب والدواب وبحودك فان صورة هذا الفعل محض مقصوده
وإن لم يحصل به الفرب فإذا فعل ذلك من غير قصد ولاية وقع ذلك واجب محض ولا يلزم فيه إلا عاده
ولا نوب فيه حتى يوصى به امتثال أمر الله تعالى فان فعله غير قاصد امتثال أمر الله تعالى ولا العالم
فلم يحصل له نوب وإن سدد العمل بسدده ووقع واحدا ومن هذا الباب البنية لا يقصد بها الفرب ويقع
واحدة ولا ينتقل إلى بنية أخرى وكذلك النظر لأول المعصية إلى أهم ما ثبت الصانع لا يثبت عليه
إلا ما لا يقصد به الفرب

لا يصح وروده على الاحتمالين الاولين ويدفع وروده على الاحتمال الثالث والله اعلم فان (الفرق
الخامس والستون من جماعة ما ذاب ثلثه من الواحدات ومن قاعده ما لا يثبت عليه منها وان
رفع واحد اسم من المأمورات فثمان مأمورة فعله كافيه في تحصيل مصلحته اذاه الديون ورد
الذنوب ورفع الودائع وسقط الروحانيات والافراد والارباب وغير ذلك الى معنى قوله وكذلك
المنظر الاول القصص الى العلم في باب الصانع لا يشك عليه لانه لا يقصده التفرق (قلت في آداء
الديون وشبهه من انه لا نوب فيه حتى يبدى به امتثال امر الله تعالى ان أراد انه لابد من
استحصاره به لا مثالا ولا ينكر في آداء الديون في ذلك الطرفان الذي يؤدي منه لا يخلو ان
يسوى بدائه امتثال امر الله تعالى بذلك أولا فان سوي ذلك ولا راع في الذنوب وارام بموا امتثال
امر الله تعالى فلا يخفى ان سوي مما للاداء غير الامتنان كتحقيقه من لا يذابه أحد اد
عرف بالامتثال من اداء وما أشبه ذلك أولا فان سوي بالاداء شيئا غير الامتنان ولا راع أيضا
في عدم النوب وان عرى عن به الامتنان وسقط عنه وسقط الاخر اداء ديه فلما نزل
أن يقول لا تحريم صاحب من دله النوب استدلالا بعباده الله تعالى وعم ومافله من النية والمنظر
الاول لا يبدى سوا التفرق صحيح في المنظر الاول نعم العلم يستقر به وغير صحيح في النية فان
نية الظاهر مثلا يمكن به التفرق لان الشارع جعل شرط في صحة الصلاة والشرط كالركن فكما
يسوى الركن سوي الشرط ولا يصح من ذلك لاني النية ولا في غيرها وما ذكر من التسلسل لا يزم لانه
مشرع فيه به التفرق بآلية فلا تسلسل وقد معنى في علم ومافله من انه لا نوب فيهما فيه نظر
لان لدليل على اشتراط النية في الاعمال اعلم هو حديث انما الاعمال بالنيات وما في معناه ومافله مقيد

قلت لم قالت امرئى ذلك
للقهفاء فقلت انهم اُغتروها
على حديث لاوصوه والامن
حدث أو يوم ود كرت لى
ان يطمها لاسقى يظهرها
وأمرت امرءة من بنى
فطارت فادأطرها تكاوصه
وأذاك نكس كيساء صمنا
بالقطن وشدة على طامها
كى لا تصيب بهرة ادا
مشب نم لم شاعاف الى
هراريف ، بن السنين
والثلاث وتحصرنى فأعيد
مسألتها فلا تريد ولا تنقص
وعرضت كلامها على
عمدائه من عند الرحمن
الغيبه فقال أنا سمع هذا
الكلام من مسألت فلا
من بدعه أو يرعم أسها
كل أو شرب أو تحوط
اه المراد هنا والحنانة
والخص والتماس من
الحديث لاصرفى سبب
المع المستمر حتى تطرأ
الطهارة والطهارة سبب
الاباحة من هذا الوجه فالولا
استتراط صاحب الشرع

والقسم

والاصغر والطهارة والكبرى والقهرى ان عدم سبب الامانة سبب المانع وعدم سبب المانع سبب الامانة واطردت القاعدة الاولى (مسألة رابعة) الردة والعيد سببه على علة وسبب الوحوب اذ اقامة دم الميراث فاد اقامت الردة كان دمه حراما والروحية والقراءة علة وسبب الوحوب المفقة على الزوجة والقرب فاد اعدمت الروحية والقراءة لا يحرم النفقة بل يدب اليها في الاجناس وحدها وحمل القراءة في الصلاة الذي هو القيم علة وسبب الوحوب القراءة في الصلاة فاد اركع سجدة وعدم القيام كرهت العزاة فلم يسلم عدم سبب الوحوب وعدمه كما

رأيت حكما معينا كما استخرج منه سبب المنع وعلته اللاحقة وعدم سبب للاحقة وعلتها المنع في المسائل قبل واضح الفرق بين القاعدة وبين
 وأنه أعم (الفرق بين القاعدة وبين القصاص في مفهومه وبين قاعدة اثبات الصدوقية) مفهومه غاية أبدا يقتضي ان
 حكم المطوق غير ثابت لعدم سكوت عنه قطعا وانما الخلاف في أن اسكوت عنه هل ينسب له صدق الحكم الثابت له بطوقه واليه ذهب أن أي
 ز يثبت أصح حيث استدلل على وجوب صلاة الجسده بقوله تعالى في حق المتقين ولا تصل على أحد منهم مات أبدا فقال من مفهومه
 يقتضي وجوب الصلاة على الميت وثبت به نفي الصالح الحكم الثاني (٥١) لا طوقه ونقيض كل شيء مرفعه أي
 يثبت له عدم الحكم الثالث

لاطوقه وهذا هو مذهب
 الجمهور وهو الحق في جميع
 معاهم المخالفة لا فرق بين
 مفهوم المصنف كتاب الآيه
 المذكورة فان مفهومهم
 فيها عدم تحرر الصلاة في
 أي وقت من وهو ما في مع
 وجوب وقتها والكرهية
 والاحسان ملازم
 الوجوب لان الأعم من
 الشيء لا يلازمه وكان قوله
 تعالى في العلم الساعة الزكاة
 فان مفهومه ما ليس له
 لا زكاة فيه ومفهوم العلة
 كأي نحو ما سكر كثيره وهو
 حرم فان مفهومه من مباح
 يسكر كثيره فليس بمحرم
 ومفهوم الشرط كأي نحو
 من ظهر صحت صلاته فان
 مفهومه من مباح
 لا تصح صلاته ومفهوم
 المانع كأي نحو ولا يسقط
 الركن الا الدين فان
 مفهومه من لا دين عليه
 لا يسقط عنه الركن ومفهوم

والقسم لا نحو لا يقع واحدا الا مع الميتة والقسم كالأصلية والصيام والحج والتطهيرات وجميع
 أنواع العبادات التي يشترط فيها التبت فهذا القسم اذا وقع بعينه لا يفتد به ولا يقع واحدا
 ولا يثبت عليه واذا وقع موبيا على الوجه المشروع كان قابلا للتبوت وهو - شرعي له من
 حيث الجدة غير أن ههنا قاعدة وهي أن الله عز وجل غير الاحراء وغير العمل الصحيح للمحرى من
 الاعمال هو ما اجتمع شرطه وأركانه واستت موانعه فهو يبرئ الذمة غير خلاف
 ويكون فاعله مبيعا يرى الذمة فهذا أمر لازم يجمع عليه وأما التواب عليه فالمحققون
 على عدم لزومه وإن الله تعالى قد يبرئ الذمة بالفعل ولا يثبت عليه في بعض الصور
 وهذا هو معنى القول ويدل على ذلك أمور أحدها قوله تعالى - كناية عن أي آدم انما يتقبل الله
 من المتقين لما فرغ من أفضل من أحدهما يبرئ من الآخر مع أن قوله كان على وفي الأمر يدل
 عليه أن أحدهما على عدم التقوى لعدم التقوى وتبوت العمل بحرفي عنه لقال له انما يبرئ الله العمل
 الصحيح الصالح لان ما هو السبب القريب لعدم القول حيث عدل عنه دل ذلك على أن العمل
 كان صحيحا محررا وانما تنبى القول لاحرازه التقوى فدل ذلك على أن العمل المحرى ولا يقل
 وإن برئت الذمة به وصح في نفسه

فإن كان التبت متيقحا استلزم غير ما أول له دليل اشتراطها فيسقط على إثبات التواب في اليه
 والنظر الاول بقاعدة سعة باب التواب دلالة معرض لذلك وأنه أعلم قال (شهاب الدين) والقسم
 الآخر لا يقع واحدا الا مع الميتة والقصد كالأصلية والصيام والحج الى قوله وهو سبب متيقحا له من
 حيث الجدة قلت ما قاله في هذا العمل صحيح قال (عمران ههنا قاعدة وهي أن القول غير
 الاحراء وغير العمل الصحيح للمحرى من لأفعال هو ما اجتمعت شروطه وأركانه واستت موانعه
 وهو يبرئ الذمة بغير خلاف ويكون فاعله مبيعا يرى الذمة فهذا أمر لازم يجمع عليه وأما التواب
 عليه فالمحققون على عدم لزومه وإن الله تعالى قد يبرئ الذمة بالفعل ولا يثبت عليه في بعض الصور
 وهذا هو معنى القول ويدل على ذلك أمور أحدها قوله تعالى - كناية عن أي آدم انما يتقبل الله
 من المتقين الى منتهى قوله فدل ذلك على أن العمل المحرى ولا يقل وإن برئت الذمة به وصح
 في نفسه) قلب المسألة فطاعة لا تكفي فيها مثل هذا الدليل وعلى تسليم أنها طاعة لقائل
 أن يقول ليس المعنى الذي تأوله من الآية بظاهر لاحتمال لآية أن يراد بالتقوى الإيمان على
 الافلاق والآية أن لموافق عدمه وعلى تسليم ظهور أو له لعله كان شرطا لغيره استلزام عدم التوبة
 في القول ثم جميع الآيات والاحاديث المضمنة لوعده المطيع بالتبوت معارضة لذلك الظاهر ان قال

الزمان كأي نحو فرت يوم الجمعة فان مفهومه انه لم يفر يوم الخميس ومفهوم المكان كأي نحو - لست مأمك فان مفهومه انه لم يحل
 عن يمينك ومفهوم التوبة كأي نحو أعوا الصلوة الى الليل فان مفهومه ان الصوم لا يحب بعد الليل ومفهوم الحصر كأي انما الماء من الماء
 فان مفهومه انه لا يحب غسل من غير الماء ومفهوم الاستسقاء كأي نحو فرت القوم الاربع فان مفهومه ان هذا لم يتم واعلم ان جميع ما ذكر
 من المفاهيم الذميمة رجع الى مفهوم الصفة في حاشية السعد على عهدنا الحبيب كرا الامام في المذهب ان جميع جهات التحصيل
 رجع الى الصفة فان المحدود والمعدوم هو انما هو واحد من الخاص والكوي في زمان ومكان موصوف بالاسقرار فيهما اه

وكذا الباقى كالأغنى ومفهوم اللقب أى نطق الحكم على أسماء الثبوت كإحدى العزم الزكاة فان مفهومه ان الزكاة لا تجب في غير العلم
عند من قال بهذا المفهوم هو المطلق ومن معه كما أنى وهذا المفهوم أصعب المفاهيم العشرة المذكورة فعدة مفاهيم المحاذرة أبدا
اثبت قبض حكم المطلق فمفهوم السكوت عنه على القول الحق وليس قاعدة اثبت صدق حكم المطلق فمفهوم السكوت عنه خلافه لان
أقرب من أصحها فليكن ذلك أمدا فيه اثبات المقيض فقط ولا تعرض لصدقه لصدقه من الفرق بين القاعدتين وتقسيمه
وعلى أعين الفرق الحدى (٥٢) والرسول من قاعدة مفهوم اللقب لا يقل بها الا الدقائق والصير في من

الشافعية وابن خويز
من المالكية وبعض
الحنابلة كالأجتماع
وبين قاعدة عبره من
المفهومات قال جمع كثير
كالك والشافعي وغيرهما
وذلك ان عدم مفهوم اللقب
من بقية المفاهيم كمفهوم
الصفة والهيئة والمحصية
رائحة التعديل ضرورية
الصفة والهيئة والمحصية
والزمان والمكان والذات
والاستعداد والشرط ضرورية
بعبارة والشرط اللغوية
أسباب شرعية كالعلة حتى
جعل الشيء شرطاً لغيره
أسبغية ذلك الشرط للعقل
عليه سواء ذكر كما يحسن
ذلك أم لا وإذا كانت هذه
الاشياء شعرا التعديل عند
الحكماء والقاعدة ان
عدم العلة علة لعدم ما مولود
كان لازم في صورته السكوت
عند عدم الحكم بعدم علة
الثبوت فيه وأما مفهوم
اللقب فانه وان استدل له
من احتج به به لا فائدة

وثبها قوله على حكاية عن ابراهيم واسماعيل عليهما السلام وادبرع ابراهيم القواعد من البيت
واسماعيل رسلنا قبل ما اثبت أنت السميع العليم فقولهما القوي في فعلهما مع أنهم صلوات الله
عليهما وسلامه لا يفعلان الا فعلا صحيحا يدل على ان القول غير لازم من الفعل الصحيح
ولذلك دعياه ١ لا يصحهما والثبات الحديث الصحيح حرجه مسلم ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما من مسلم وأحسن في اسلامه فانه يحصى عمله في الخيرية والاسلام فاشترط في الحراء
لذى هو الثواب أن يحسن في الاسلام والاحسان في الاسلام هو التقوى وهو رد على من قال في
قوله تعالى انما يتقبل الله من تقين ان المراد المؤمنون لانه عليه السلام صرح بالاسلام ثم ذكر
الاحسان فيه ورائها قوله عليه السلام في الاصححة لما دعها اللهم تقن من محمد وآل محمد فسأل
عنه السلام القول مع ان عمله في الاصححة كان على وفق شريعة من ذلك على ان القول

ان شرع من قبل شرع لنا قال (ناسها قوله من حلاله حكاية عن ابراهيم واسماعيل عليهما السلام
وادبرع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل رسلنا قبل ما اثبت أنت السميع العليم فقولهما
القول في فعلهما مع أنهم صلوات الله عليهما وسلامه لا يفعلان الا فعلا صحيحا يدل على ان
القول غير لازم من الفعل الصحيح ولذلك دعي به لا يصحهما) اثبت يحتمل أن يكون قولهما ذلك
عنى تقدير عصبهم بعبارة أمرهم يقتضى بهما من لا يعلم عاقبة أمرهم ما علموا هذا الاحتمال
حاشى لا يفتى ولا احتمالات الخ لانه لا يثبت فيها حتى يكون معها أنهم من بعض يستدل بالظاهر منها
خلاف ما لا بد من القافية فانه يكون مستوفى في احتمال لا يثبت في الطاهر والذوال قال (والثمة
حديث الصحيح حرجه مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من أسلم وأحسن في
اسلامه فانه يحصى عمله في الخيرية والاسلام فاشترط في الحراء الذى هو الثواب أن يحسن
في اسلامه والاحسان في الاسلام هو التقوى وهو رد على من قال في قوله تعالى انما يتقبل الله من
التقين ان المراد المؤمنون لانه عليه السلام صرح بالاسلام ثم ذكر الاحسان فيه) قلت يحتمل
أن يريد بالاحسان الموافاة على الايمان لا احسان بعبادته والموافاة على الايمان هو شرط ثبوت
الاعمال الذى لا شرط لثبوت الاعمال سواء فكل ما ورد من الآيات والاحسان يقتضى اشترط
أمره ان على صحة العمل وبراءة الفهم فهو متأول فانه اراد هذا ان سلم فهو رواية أو حدث في
عبره وذلك عبر مسلم من (وراعها قوله صلى الله عليه وسلم في الاصححة لما دعها صلى الله عليه وسلم
اللهم تقبل من محمد وآل محمد فسأل عليه الصلاة والسلام القول الى قوله

(١) الوجه دعوا

لذكره الا ان الحكم عن غيره كاصعه ونحوه الا انه يفرق بينه وبين الصفة ونحوها من حيث
الاولى ان الكلام لا يستقيم بدون ذكره خلاف الصفة ونحوه والجهة الثانية به ان كان أصله كقائل النمر يرى نطق الحكم على أسماء
الاعلام لا لا اصل في قولنا لفظاً أو مأثراً لا احسن نحو العلم والفرق فلا يقال لفظاً لا احسن بل هو حق في الحراء حامدة كانت
أو مشتقة علت عليه الاسمية فانه سمى اسماء كاطعم في حديث لا تسعوا الطعام لاطعامه كما نزل في استصفي للقبول
يكن للاعلام ولا الاحسان اشعاراً بل لعدم الصفة ونحوه كما عرفت كان عدمه من صورته السكوت ليس هذه

شيء لانه ليس عدمه فلا يلزم عدم الحكم في صورته المكوث عنه فله قبل القائلين به وحكم بضعه ومن هنا علم صحة استدلال صاحب
المذهب من الشهادة على مالك بأن التيمم لا يجوز بعد التراب بقوله عليه السلام جعلت لي الارض مسحاً وطهوراً وفي رواية أخرى
دراهم طهوراً حيث قال مفهوم قوله و تراها طهوراً ان غير التراب لا يجوز التيمم به اهـ وذلك لان التراب سم جنس مفهومه مفهوم
القبض صحة عبده ولا عند مالك فقد استدلل بما ليس صحة عنده ولا عند غيره وكذا عدم صحة استدلاله على أبي حنيفة بأن الخل
لا يزيل المصاحبة بقوله عليه السلام لا ماء في دم الحيض يصيب الثوب حتى تم (٥٣) اقرضه بالماء حيث قال مفهوم قوله

عليه السلام بالماء يقتضي
انه لا يجوز ان يغسل بغيره
من الخل وغيره اهـ وذلك
لان الماء اسم جنس مفهومه
مفهوم لقب ليس بحقيقة
عبده ولا عداً بي حنيفة
بل بوحية فلم يقل بالمفهوم
مطلقاً فصلا عن مفهوم
القبض فاستدلاله على أبي
حنيفة أبعد من استدلاله
على مالك سبحانه مالكا
قال بالمفهوم من حيث الحالة
وأما بوحية فلا كما يقال
الاصل وفي حاشية العطار
على محلي جمع الجوامع
وأجيب بأن ذلك ليس من
الاستدلال بمفهوم اللقب
لأنه بالحديث الاول من
جهة ان الامر اذا تعلّق
بشيء معين لا يقع الاستئثار
بالذلك الشيء فلا يخرج
عن القعدة بغيره سواء
كان الذي تعلّق به الامر
صفة أو لفظاً ولانه بالحديث
الثاني من جهة ان قرينة
الامتنان تدل على الخصر
فيه وان العدول عن أسلوب

وراء رادة الدمة والاخوان والا ما سألته عليه السلام فان سؤال تحصيل الحاصل لا يجوز
وحاصلها انه لم يرل صاحب الامّة وحياره يسألون الله تعالى القول في العمل ولو كان ذلك
طلب للصحة والاحراء لكان هذا الدعاء بما يحسن قبل الشروع في العمل فسأل الله
تعالى بيسير الاركان والشرائط واتقاء انواع أمانع الحزم بوقوعها فلا يحسن ذلك فدل
هذه الوجوه على أن القول عبر الاحراء وغير الصحة واه الثواب وسادسها قوله عليه
السلام ان من الصلاة لما يقبل بسمها وثلاثاً ورعها وان منها لما يلف كاليك الثوب الخلق
فيصربها وجه صاحبها غمله الصوفية وقيل من الفقهاء على عدم الاجزاء وانه يجب الاعادة
اذا عمل عن صلته لقوله صلى الله عليه وسلم ليس لأؤمن من صلته الا ما غفل بها وحكي العمري
الاجماع في اجرائها اذا علم عدد ركعاتها وأركانها وشرائطها وان كان عبر مشغل بالخسوع والافعال
عليها وقال كثر الفقهاء ان المراد بالثلاث وبالربع وبخمس الثواب لا الاحراء والصحة فظهر
حينئذ أن القول عبر الاحراء وان بعض الوجبات يثبت عليها دون بعض وهو المقصود من
الفرق اذا تقرر الفرق فاطاهر ان وصف التقوى شرط في القول بعد الاحراء والتقوى ههنا
ليس محمولاً على المعنى العمومي وهو مجرد الاتقاء لا كروء من حيث الحالة فان العسقة في عرف
الشرع لا سمون فقراء ولا من النقيض ولو اعتبرنا المعنى العمومي لقبل لهم ذلك بل التقوى في

فان سؤال تحصيل الحاصل لا يجوز قلت الاستئثار في قوله صلى الله عليه وسلم ذلك كالاتئثار في
قول اراهم عليه الصلاة والسلام قال (وحاصلها انه لم يرل صاحب الامّة وحياره يسألون الله
تعالى القول في العمل اي أخوه) قلت يحتمل انهم طلبوا حصول الشرع لدى هو المواتة على
الابتن اعدم عليهم بذلك أو طلبوا المساعدة في اعمال بعض شروط لا عمل لعدم علمهم
تحميل ذلك على السكك قال (وسادسها قوله عليه الصلاة والسلام ان من الصلاة لما يقبل
بسمها وثلاثاً ورعها وان منها لما يلف كاليك الثوب الخلق فيصربها وجه صاحبها الى آخر قوله
وهو المقصود من الفرق) قلت قوله وقوله من قال مثله ان المراد بهذا الحديث الثواب مع تقدير
كل شروط الصلاة وجميع أوصافها خلاف ظاهر الحديث بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وان منها لما
يلف كاليك الثوب الخلق فيصربها وجه صاحبها ان لو كانت صوفية لشروطها وأوصافها لم تكن
أقضيةها بالثوب الخلق وهو لا ريب أن هذا الحديث اعلمه من قراءة التحذير من التهاون بشروطها
والانحرص على مراعاة أحوالها فلا دليل له ولا لغيره في هذا الحديث على ما أراد لاظهاره ولا على
التيه قال (واذا تقرر الفرق فاطاهر ان وصف التقوى شرط في القول بعد الاحراء الى منتهى قوله

التعميم مع الايجار الى التحصين مع ترك الاحراء لا يدل من سكتة وسكتة اختصاص الطهور به وقد صرح العمري في المسحول بأن
مفهوم اللقب صحة مع قرائن الاحوال وأشار ابن دقيق العيد أن التحقيق ان يقال اللقب ليس بمحبة مألوفه راحة التعليق
فان وجدت كان حجة فانه قال في حديث الصحيحين اذا استأذنت امرأة أحدكم الى المسجد فلا يمنعها حتى اني اني ارجع مع
امراته من الخرج الادب لا حل تحصيل الهوى بالخروج لا محبة فانه مفهوم لقب لما في المسجد من الهوى المباح وهو كونه محلي
العبادة فلا يمنع منه بخلاف غيره اهـ فتأمل وانه سبحانه وتعالى أعلم

والاخرى الثاني والستون بين قاعدة المعلوم اذا خرج بحرج العال **ف** قيل لا يكون حجة احكامه بين ما اذا لم يخرج بخارج العال قيل يكون حجة عند القائلين بالمعوم والمصدق كافي شرح التحري والاصول ان الوصف الذي دفع به تقييد الحقيقة اذا خرج بخارج العال بان يوجد معها كنفوسها كوصف الذات لا في حجبها في قوله تعالى وربنا في حجبها من اساتكم الا في دخلتم من وهران جمع ربيعة بنت ربيعة الحل من آخر صبيته لانه لم ير بها عالا كما يرب ولد ثم اتبع فيه سميت به وان لم يربها وانما الحقته الهاء (٥٤) مع انه فعل بمعنى مفعول لانه صار امها فكونهن في حجبها وان واج الامهات هو

عرف الشرع المباعدة في اجتناب المحرمات وهو من الواجبات حتى يكون ذلك العالب على الشخص
هذا هو الظاهر وإذا حصل هذا الوصف بدعي أن يعتقد أيضا أن القول غير لازم بل المحل قابل
له حصول الشرط وإن القول مشروط بالقوى ولا يلزم من حصول الشرط حصول القول
وبدل على أن المحل يبقى قابلا للقول من غير لزومه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال
معناه سيد المتقين وكذلك إبراهيم واسماعيل عليهما السلام والمذعوبه لانه أن يكون مبدء
لوقوع وعدمه اذ لو تعين وقوعه لكان ذلك ملزما لتعصيل الحاصل وهو غير جائز فعين أن
يكون الثواب يمكن حصوله وعدم حصوله

حتى يكون ذلك العال على الشخص هذا هو الظاهر (فإما قوله من أن الظاهر أن التقوى شرط في الحصول مسلم وإما قوله من أن وصف العمى في الأمر الشرعي للعامة في احتساب المنهيات وفعل الأمور مسلم أيضا لأنه ليس المراد بالتقوى المشترطة في الحصول التقوى العرفية المذكورة لمعارضة تلك الأدلة المتشككة المتظاهرة بنسب الثواب على الأعمال الصحيحة وليس كون التقوى عرفيا ما يفسر به بالمقام في الظهور لتلك الأدلة هذا إن لم نقل بانتهاء تلك الأدلة إلى القطع بل روم رب الثواب على الأعمال المستوفية لشروطها وأركانها والقطع بذلك هو الصحيح عندى ومن تتبع الآيات والأحاديث الواردة في ذلك وأمل مساق الكلام فيه علم صحة ما ذهب إليه والله أعلم قال (وإذا حصل هذا الوصف ينبغي أن يمتنع أيضا أن القول غير لازم إلى منتهى قوله فتميز أن يكون الثواب يمكن حصوله وعدم حصوله) فإما قوله من أنه لا يلزم من حصول الشرط حصول المشروط صحيح ولكن لا يلزم من ذلك عدم حصول الثواب بل يلزم حصوله لا ليجرد حصول الشرط بل للأدلة الدالة على حصوله وما استدلل به من كون الرسول عليه السلام داعيا بالقول قد تقدم تأويله وإما قوله من أن المدعى به لا بد أن يكون يصدر الوقوع وعدمه إن أراد اعتبار عدمه مسلم وإن أراد مطلقا فغير مسلم لأن علم الله تعالى به لا يتعلق أولا بما يكون وما لا يكون وما قاله من أنه لو عين وقوعه لكان ذلك طلبا لتحصيل الحاصل فكلام ليس له حاصل فإن الدعاء مشروع لأشك فيه والمدعى به مستقر في علم الله تعالى حصوله أو عدم حصوله فعلى تقدير عاقب علم الله تعالى بحصوله يكون الدعاء طلبا لتحصيل الحاصل وعلى تقدير عاقب علم الله تعالى بعدم حصوله يكون الدعاء طلبا لتحصيل المنع وكلا الأمرين في نأى الرأي محال وذلك ليس بصحيح بل الصحيح أنه لا يستلزم الطلب عقلا جوار المطالب بل يجوز طلب الحذر وغير الحذر ولا فرق في العقل بين طلب تحصيل الواقع الحاصل وبين طلب تحصيل غيره فإما ثبت في ذلك فرق شرعي فذلك

العالم من حاضر فوصفوه
 به ليكون القالب فلا يدل
 الكلام المفيد للحكم المتعدى
 حقيقة المقيدة به على نفي
 الحكم عده كالكلام
 المفيد لتحررهم عنهم
 على عدم تحررهم عنهم
 عند عدم كونهن في
 حذورهم عند الجهور
 لا إضافة دروي عن على
 رضي الله عنه جعله شرطا
 حتى ان البعيدة عن الراجح
 لا تحرم عليه كما نقله ابن
 عطية وغيره وأسد إليه
 ابن أبي حاتم فقال - سأأبى
 زرقعة حدثنا ابراهيم بن
 موسى - حبرنا هشام ابن
 يوسف عن ابن جريج قال
 حدثني ابراهيم بن سعيد
 ابن رفاعة قال أخبرني مالك
 ابن أنس بن الحذاف قال
 كانت صدى امرأة فتوفيت
 وقد ولدت لي فوحدت
 عليها فلقيني على بن أبي
 طالب فقال مالك فقلت
 توفيت المرأة فقال على هل
 لها نسوة فقلت نعم وهي

بالطائف قال كانت في محررك قلت فأي قول الله تعالى وربكم الذي
في محجوركم قال إنها لم تكن في محررك أعني ذلك إذا كانت في محررك قال الحافظ العماد من كثير أسماءه فوي نأيت إلى علي علي
شرط مسلم وهو عربي جدا اهـ توصيحه ورده من العطار نعم فديقه قال المراد اجتماع الاربعة الأسماء لجميع المتقدمين يكن في المعلى
على جمع الجوامع ووجهه في النهاية في آية الرادة على ما نقله عن النافعي من أن القيد فيها موافقة الله لا مفهوم له بعد أن نقل عن
مالك القول بمفهومة من أن الرتبة الكثرة ومع الله روحها لا يحرم على الروح لأنها ليس في محرره وترتيبه وهذا وإن لم يستمر

فيه مالك فقد روي عنه في غير ذلك كالأوردى وبني العرع وعمرهم عن داود كما في ابن عطية عن علي كرم الله وجهه ورواه عنه ابن
 أبي حاتم وغيره وصريح ما نقل من ذلك ودون علي رضي الله عنه في أن العبد ليس بواحدة العباد أي بل في الحكم عن المسكوت عنه ٨١
 ما فهم وأورد الإمام ابن عبد السلام أنه كيف يكون بعد العباد فهو ما دون العباد والقاعدة تصحى العكس وهو أنه إذا خرج مخرج
 الله لا يكون له مفهوم لا دائم لكن عالما لأن العباد على الحقيقة بل العادة على ثبوته لها فالحكم بكتفي بدلائلها على ثبوته لها من
 ذكره ما ذكره لنيل على في الحكم عما عداها بما عدا عرصة فيه لا دائم يكن (٥٥) عادة فعرض المسكوت تلك الصفة

أفهم السامع ثبوتها
 للحقيقة وأجاب بأن القول
 بالمفهوم يقتضي القيد عن
 العادة لولاه وهو إذا كان
 الثابت يقم من الثبوت باللفظ
 أولا لثبوت فذكره بعده
 يكون قاكيدا للتبوت
 الحكم لا يصح به وهذه
 فائدة أمكن اعتبار القيد
 فيها فلا حاجة إلى المفهوم
 بخلاف غير العباد وأجاب
 الأصل بأن العباد ملام
 الحقيقة في الذهن قد ذكره
 معها عند الحكم عليها
 لصورته في ذهنه لأنه من
 لوازمها فيضطره الحال
 للطلق لذلك لا لا حصص
 الحكم به بخلاف غيره فإنه
 لا يلزم من استحضار
 الحقيقة المحكوم عليها
 حضوره معها فلا يضطره
 الحال لسلطته معها فلا بد
 حينئذ من أن يكون الحكم
 عرصة في طبقه واحصاه
 مع الحقيقة وسلب الحكم
 عن صورة عدمه يصلح
 أن يكون عرصة فيحصل

وعلى هذه المدارك وهذه التصدير يكون قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها
 مشروطا بالقوى فإن أمثال العشر هي الثواب ولا تحصل إلا بالعباد وكذلك قوله عليه السلام
 صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره إلا السجدة الحرام فإن هذه الألف والراند
 عليها هي ثوابات تصاعبت وقوله عليه السلام صلاة في المسجد الحرام خير من ألف صلاة في غيره
 وصلاة في بيت المقدس ستائة صلاة وقوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء يقتضي ما تقدم من التقرير
 أن يكون هذا كاه مشروطا بالقوى وقوله عليه السلام صلاة الجماعة يحصل صلاة الفرد خمس
 وأربع وعشرين درجة فمماثل ذلك فإن هذه الطواهر كلها تقتضي الثوابات مطلقا وما تقدم
 من التقرير يقتضي أنها لا تحصل إلا بالقوى فمعين رد أحد الطاهرين إلى الآخر وأن يجمع بينهما
 على لوحة الأسد وقد بسط لك وجه التعارض ووجه الجمع فتأمل ذلك فهو موضع صحت
 التكامل والذي رأيت عليه جماعة من المحققين هو ما ذكرته لك فتأمل

الفرق السادس والثلاثون بين قاعدة ما يعين وقته ويوصف فيه بالآداء
 وبعدمه بانقضاءه وبين قاعدة ما يعين وقته ولا يوصف فيه بالآداء
 ولا بعده بانقضاءه والتعيين في القسمين شرعي

والا لافرق بوجه فإن (وعلى هذه المدارك وهذه التقدير يكون قوله تعالى من جاء بالحسنة فله
 عشر أمثالها مشروطا بالقوى إلى منتهى قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تحصل صلاة الفرد
 بخمس وأربع وعشرين درجة) قلت ما قاله من أن ذلك كله مشروط بالقوى مسلم لكن بمعنى
 المواظبة على الإيمان لا بمعنى محاسة العيوب قول (فتأمل ذلك) فإن هذه الطواهر كلها تقتضي الثوابات
 مطلقا وما تقدم من التقرير يقتضي أنها لا تحصل إلا بالقوى) قلت لا يفارقه ما تقدم من التقرير ذلك
 الطواهر على تسليم أنها صلح القطع على أن الصحيح إنما هو ما عداها فإن الطواهر إذا ظهرت وسكوت
 ولم يعارضها سواها حصل القطع معها وهذه الطواهر قد ظهرت وسكوت ولم يعارضها سواها
 فإن ما ذكره من أن ما ليس بعرض لا يستواء احتماله على ما سبق بيانه قال (يتعين رد أحد
 الطاهرين إلى الآخر والجمع بينهما على لوحة الأسد) قلت إن عدم القطع فليس لوحة الأسد
 ما ذكره واختاره وإنما لم يسم فلوحة لعله الأسد قال (وقد بسط لك وجه التعارض ووجه الجمع
 فتأمل ذلك فهو موضع صحت التكامل) قلت قد بين ما قل لك به بصريح وأما أنه كما أمر ولم
 أحد ما رخص من الموهبة والأشكال وثمة المحدثي المفرد والأفعال قال (والذي رأيت عليه جماعة من
 المحققين هو ما ذكرته لك فتأمل) فاب له أهم محققون في غير هذه المسألة أي هذه فلا ومما في
 الفرق السادس والثلاثين صحيح

فيه حتى يصرح بخلافه لأنه المتبادر إلى ذهن من التقييد بنفسه من الشاغل بأن ما أورده ابن عبد السلام وأورد ودعوى الاضطراب
 مسألة إذ كيف يكون الشارع سواء قلنا أنه تعالى أو الرسول صلى الله عليه وسلم مضطرا إلى الطوق بما لا يقصده واضطرار الله تعالى إلى
 أمر ما محال وكذلك الرسول صلى الله عليه وسلم من حيث هو معصوم والحاصل على هذا الحان ما هو لقول بالمفهوم والصحيح أنه ما
 عبد المحرر عن القرائن المهمة مقتضاها قلت يعني أن الباطل هو ما لا شافعي وأجدر الأشعري والإمام وكثير من القول بمفهوم
 لمعة بأقسامه الراجعة إلى مفهوم الأمة كما مر عند التحدث عن القرائن المهمة لمقتضاها إذا ظهرت الشرود لتحقيق وهي موراها

انما لا يظهر ولو لم يكن مكتوب عنه في الحكم ولا في ثبوت الحكم في المسكوت عنه فيكون معهما موافقة لا مخالفة كمنعهم من التصرف
من قوله تعالى فلا تقل لها فونادية مادون الفطار من قوله تعالى ومن أجل الكتاب من ان يأمنه بقطار يؤده اليك والذاني ان لا يكون
فدسوح مخرج العبد المعتاد مثل رباكم الاتي في حذوكم وان كان العبد كوا في الحذور ومن شأنه ذلك فقيده لذلك
لان حكم الاتي لمن في الحذور بخلافه ومثل قوله تعالى فان حرمتم ان لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به اذا طلع عاد
انما يكون عند خوف ان لا يقوم (٥٦) كل من الرزح حين تأمر الله تعالى فلا معهم من الخطع لا يجوز عند عدم الخوف

اعلم ان هذا الموضع وهذا الفرق لم أره لاحد من العلماء في رأيه وفيه التصريح به فيها وحده
ولا التصرع بل التصريح في حد الاداء والقضاء بمسألة في كتب الاصول والعروع فيقولون في
حد الاداء هو دفع الواجب في وقته المحدود له شرعا وفي حد القضاء هو ايقاع الواجب خارج
وقته المحدود له شرعا وهذا التفسيران باطلان بسبب ان الواجب الفوري كره القصور والودائع
اذا طلت والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وأفضلية الحكام اذا نهت المحتاج كل ذلك
واجب على الفور ومع ذلك لا يقال لها اداء اذ اوقعت في وقته المحدود لها شرعا ولا قضاء اذا
وقعت به فان الشرع حد لها زمانا وهو زمان الوقوع فاول زمان التكليف وآخره الفراغ
منها بحسبها في طولها وقصرها فزمانها محدد شرعا مع انهاء الاداء والقضاء عنها في الوقت المحدود
وكذلك انقاد الفرق في حدله للشرع الزمان فاوله ما في زمن السقوط وآخره الفراغ من علاجه
بحسب حاله ولا يوصف به اداء في الوقت ولا قضاء بعده مع التحديد الشرعي ومن ذلك الحج اداء
فانه اداء على الفور فان الشرع حد له زمانا من هذه السنة ولا يوصف به قضاء بعد هذه السنة
انما حرم هذه الحجة ولا يلزم معها عدم القضاء وكذلك اداء الامر للفور فان العاصي اذا
كرر جهالة قال لا بد من زمان للسمع وزمان للنهي ونحوه معس الخياط وفي الزمن الثالث
يكون العمل زمانيا وبالنسبة عنه يوصف بمسألة في السنة وقدره في الشرع الزمان حينئذ اوله
الزمن الثالث من زمن السماع وآخره الفراغ من العمل بحسبه وهذه القفوس كما هو مطلق في حد
الاداء فان حده يتناول ولا يست اداء فيكون غير صالح بايقاعها وموقوفها بمسألة حد القضاء ولست
قضاء فيكون غير صالح حينئذ تعيين العداية بغير الفرق وبحرر هذه الصواب والحدود
حتى يتضح الحق في ذلك وهو ان يقول الاداء هو ايقاع الواجب في وقته المحدود له شرعا لمصلحة
اشتمل عليها الوقت بالامر الاول والقضاء ايقاع الواجب خارج وقته المحدود له شرعا لاجل مصلحة
فيه بالامر الثاني فقوله في وقته احتراز من القضاء وقوسا المحدود له احتراز من المعنا بحسب العمر
وقولا شرعا احتراز مما يحده أهل العرف وقولا لمصلحة اشتمل عليها الوقت احتراز من تلك
القفوس كما هو تحريره انما يتقدم ان الله تعالى اعطى شهر رمضان لمصلحة يشتمل عليها دون
غيره طرد لماعده للشرع في رعاية المصالح على سبيل التوصل فانما دال على الشرع وحدها
مصلحة في الاعل أدركها ذلك وحسب عليه في الاقل فقصد ذلك الاقل من حدس ذلك لاكثر كما
لو حرت عادة ملك بأن لا تلعب الا حصرا الاعلى القمم فان رأينا من طلع عليه الا حصرا ولا يعلم
حاله قلنا هو عليه طرد القامة ذلك الملك وكذلك نعمه فيها بطعن فيه على مفسده ولا مصلحة

ومثل قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت
منها بعد ان وليها فاكسها
باسل ادماء ايمانها
كاح منسها صمد من
الولي فلا يقيم منسها ادا
نكحت منسها بدلتها
لم يمسكن باطلا والثالث
ان لا يكون سؤال سائل
عن المسكوت ولا لحدته
خاصة بالمسكوت بل ان
يسأل هل في المسكوت
ركاه فيقول في نعم الله
ركاه او يكون المسكوت
بيان ذلك لمن له السامع دون
المعاودة والراعي ان لا يكون
مسألة في دفعه بحالة حكم
المسكوت عنه والامر بترك
التعرض له لعدم العلم بحاله
ولا يكون خوف جمع من
ذكره كقول قريب العهد
بالاسلام لعبد مضمون
المسلمين صدق من ادعى على
المسلمين بر بدو غيرهم
وتركه خوفا من ان يتهم
بالتفاني او غير ذلك فيقتضى
تخصيصه بالذكر كموافقة

الواقع في نحو قوله تعالى لا يشهد المؤمنون الكافر من ابيه من دون المؤمنين رات كما هو

الواحد وغيره في قوم من المؤمنين والواحد من المؤمنين وأما اذا لم تتوفر هذه الشروط فاشهد الكافر من رات بل ثبت واحد منها فلا
يشهد في العمل الى المأموم ضرورة ان هذه ابد كورات فواند حرة والمأموم فائدة خفية فيؤخر عنها او يكون العمل حينئذ على
مقتضى الدليل وهو خالف المأموم فادان على اعطاه المسكوت عنه حكم المطوق به عمل بمقتضى نحو آتني الرينة والمولود قول في
العهد بالاسلام الخ فان ارادة قريب العهد وعمرهم كما عرفت وتحقق عنه حكم المطوق به في المسكوت عنه في الآتين من حيث ان الرينة

حوت لثلاث يقع بينها وبينها التماسخ لو أبيضت بأن تر وحبها ووجد نظرا للمادة في مثل ذلك سواء كانت في بحر الروج أم لا ومن
 حوت أن موالات المؤمنين الكافر حوت لعداؤه الكافر له وهي موجوده سواء والى المؤمنين أم لا ومنهم من والاه ومن يوايه قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا لا تتحدوا الذين اتخذوا دينكم إلى قوله والكفار أولياء وقياس المسكوت المنشتر على علة الحكم على المطوق
 لا يتبع إذ كيف يتبع وهذا من يقول أن لم يرض لنفسه ويحبه كالعلم في حديث في العلم بالثمة ركا بهم المسكوت عنه كالمطوق في
 حديث المذكور بدون قياس لأن عارضا من الصفه ويحبه هاتين إلى (٥٧) المسكوت المشتمل على العلة كانه لم يذكر

لعم الحق عديم العموم
 لا سيما قد ادعى بعضهم
 الإجماع عليه وقول أمما
 رجة الله تعالى بأن المعلقة
 فيها الركا لم تكن من حيث
 شمول العلم للمعلقة في
 الحكم كإبيل بل إن يكون
 حديث في كل أر تعين شاه
 شاذة وطوافا عارص مفهوم
 حديث في القسم بالثمة
 ركا بهم عليه كما قالوا
 بأسع من قبل من لم يحسن
 حذارة نوح العنيل ولدا
 كان أو غير ولد للأزلة بالله
 على ذلك المعارضة مفهوم
 وله تعالى ولا تقتلوا أولادكم
 حسيبة املاق لا لكونه
 عالقي بحري العدة في ذلك
 الوقت فاهم كالوالا بقدر
 الاحواف الفقر والعصية
 في السات وهو الوالد لدى
 صرح به الله تعالى بقوله
 في كتابه العزيز يروا الموردة
 سئل والوالا العنيل فاهم
 كالوا يدعوهن أحياء
 فيمن من غم العراب ونقله
 ومنه قوله تعالى ولا يؤد

انه مصلحة إن كان في حاب الاوامر وفيه عسده إن كان في حاب الواهي طرد لعماده الشرح
 في رعاية المصالح والمفاسد على سبيل التفصيل لا على سبيل الوحود العقلي كما تقوله المعتزلة وكذا
 يقول في أوقات الصلوات انها مشتملة على مصالح لا تعلمها وكذلك كل نفعي ومعا من فيه مصلحة
 لا تعلمها عند تعين أوقات العبادات لمصلحة فيها وتعيين العورات ليس كذلك بل سع
 الامورات ومزير الاسباب فاعرفق لو تأخر سقوطه في البحر تأخر الرمان أو صجل معجم
 الرمان فبأن ذلك وكذلك الحج تابع للاستطاعة فلو تأخرت تأخرت السنة أو قدمت قدمت
 السنة فبأن تعيين الوقت تابع للاستطاعة للمصلحة فيه وكذلك يقول أن العور يعين الوقت اذا
 قد الامر على الفور تابع لور ود الصبغة فان قدمت تقدم الوقت أو تأخرت تأخر الوقت وكذلك
 قضية الحكماء الوقت تابع لغيره من المحتاج فبأن ذلك وكذلك رد لمصوب وبقية القصوص
 فبأن ذلك التخرج في ذلك ظهر الفرق بينها وبين وقت العبادات فاهم متبعة المصلحة
 وبولاه لا تعين بعد الرمال دون ماقبله ولا بعده دون بقية شهور السنة اذا صح لك الفرق
 فقوله في الحد لمصلحة اشتمل عليها الوقت احوار من تعيين الوقت لمصلحة الامور والتعينة
 انظر بان الاسباب واجبة أيضا من قضاء بذلك لما قد انه ايفاع الواجب خارج وقت المحسود له شرعا
 لمصلحة اشتمل عليها الوقت فلا يكون المصروف موصوفا بقضاء الادا ومع خارج وقته المحسود
 لمصلحة فيه وقولنا في قضاء الامر لثاني احتراز من بعض وهو أن الله تعالى جعل لصداء رمضان
 حلة السنة كلها التي إلى شمس الاداء فهو واجب وقع في وقته المحسود شرعا وليس أداء خارج بقول
 بالامر الاول ان قضاء واجب بامر جديد وحصل في حد القضاء وبمخرج منه بقول بالامر الثاني
 وسلب اندراج في حد الاداء ان الله تعالى عين السنة لمصلحة تحسن ما لا علمها فالسنة كالأوقات
 السلوات ليست بامعة لغيره بخلاف سنة الحج نابعة للاستطاعة فان قلت رتبة القضاء أيضا بامعة
 ترك الصوم قلت مسلم لكن هذا وقت حدد طرء وحمل واحدا موسعة بخلاف الحج والبر
 رمضان من بين سائر الشهور للاداء رب مانعة للقضاء الى شعبان في أصل التشرية معا في
 حق كل مكاتب بخلاف الحج لم يعين له لاما كان عقيب الا طاعة وهي تختلف باختلاف الناس
 وسنة القضاء لا تختلف باختلاف الناس فهذا هو الفرق فان قلت ما ذكرته لا يتم لاساق الناس
 على أن الحج بوصف بالقضاء مع حروجه عماد ذكرته من التحديد فيقولون في الحج بعد الحجة
 الفاسدة قضاء ويقولون في الوافل تقضي وليس طواف عمود بالتفسير الذي ذكرته بعد
 الثاني يقضي ماله سبب وعبد مالك وأنى حبيبة ماضع فيمن الطاعات وأطلقه على مصبل

(٨ - الفرق - ثاني)

حفظهما وهو العلى العظيم أى لا ينقله وأما لكونه عموما في خصوص عين العلم
 فيرجع على حديث في العلم الخ لانه عموم في خصوص حال العلم لاسم ان العرفي في كتاب الاحكام من أن حال العين أرحح من
 حال الخلال واداد الدين على اعطاء المسكوت عنه هي من حكم المطوق به عمل غصاء كأي نحو العلم المعلقة قال الثامي وأبو حنيفة
 اعلم الركا فيها لانه الاصل فتبقى المعلقة التي لم يصح عليها على الاصل كإسباني وإذا كان القول عمود مخالفة مثلا كان الصحيح فبأنه
 وهو ما أشار له في جمع الخوامع بقوله وأسكر أبو حنيفة الكل مطلق قال المحلى لم يقل شي من معاهم بخلافه وإن قال في المسكوت

خلاف حكم الموقوف فلا يمر بغير كافي اشياء الزكاة عن الموقوفه قال ان الاصل عدم الزكاة ووردت في السائفة فثبت لموقوفه على الاصل
 اه وعرضه به لا يستلزم العمل الى الموقوف ولو يرد بشرط تحققه المذكور من الاستسقاء الى القرائن نفهته موافقة وعده لنفسه
 لحكم الموقوف منته في كلام الشارع او كلام الناس نعم فان العطار في حاشيته على محلي جمع نحو مع من المصنف انما يدل على ان في حقيقة الامر
 اصح منه فافهم انه سكر ومن مفهوم الموقوف في كلام الشارع انما في كلام الناس فهو وحده عندهم عكس ما لو ادعى من انكاره الكل
 في غير الشرع من كلام المصنف (٥٨) وانما فعل غلبه الدخول عليهم خلافا في الشرع من كلام الله ورسوله لم ينع

عبد الامين من كور في كتب العروض امر يقين فقه استقوا على القضاء في المواضع ويقولون
 المأموم فيها فانه هل تكون فاصبا تماميا خلاف من القصة في تعيين القضاء لاني انه يسمى قضاء لو
 وقع في كل على انه يوقع ما فاته من اعرب حور لكان قضاء افاقا خلاف من حكم
 الله تعالى ذلك ثم لا قال الله تعالى فاذا مضى الصلاة فانشروا في الارض مع ان صلاة المأموم وقضاء
 صلاة الجمعة في الوقت فبطل بهذه الادعاء وحد القضاء والقضاء في اصطلاح حمله
 الشريعة لعظم مشركه فطعن على ثلاثه من احدها ابتداء الواجب خارج وقعه على ما تقدم تحديده
 وثبها ايقاع الواجب بعد تعيينه بالشرع ومنه جهة القضاء ومنه قضاء المواضع اذا شرع فيها
 وهذا ما برر للقسم الاول ان مفهومه هو ان خارج وقعه محال لقوم بعد تعيينه بالشرع قال
 جمعية الوقت غير معدة للشرع وثانها ما وقع على خلاف وضعه في الشريعة مع قطع النظر عن
 الوقت والتعيين بالشرع ومنه قضاء المأموم لانه لا يكون من الاحيريين من القضاء اذ اصابه جهرا
 فهذا خلاف الوضع الشرعي فان وضع الشرع به عدم الجهر على السر فما جهر خلاف الوضع
 الشرعي فهذا ثلاثة معاني في اصطلاحه ويحكي بها قسم من عدم الشافعي ومن قال بقوله ان
 السر قصي لتقدم أساسها لا للشرع فيها فيكون معسرا عنده ايضا باقاع الفعل بعد تقدم
 سبه فمده أربعة اصطلاحية وثانقونه تعالى فاذا مضى الصلاة فذلك وضع عوى لا اصطلاحا
 فبقا قصي لانه لا بد فعل كيف كان قصي عني فمن وهذا غير ممكن فيه وحيتما يصير نظا
 القضاء بثلث ما نشر اللغة والاصطلاح على حجة من تخلفه أربعة منها اصطلاحية وحده عوى
 ولانط اذا كان مشتركين معن محلبة وحدها بعض تلك المعاني لا يرد عليها غيره من تلك
 المعاني بقا ولا سؤالا كما اذا عدها العين عني الحقة منها عوى يتأني به الاصل بقول السائل
 يتقص عليك بعين الماء والذهب وغير ذلك مما يسمى عبي فلا سمع هذا السؤال فان اخفاني
 المحلبة يجب ان تكون حدودها تحتمل لا يرد عليها حقيقة من تلك الحقائق انار عه
 على تحديدها القضاء بالموقع خارج الوقت لانها من محله فادعت الاستسقاء التي وردت من هذا
 الب واستقام حد القضاء وحد الاداء وظهر حش الفارق بين قاعده مانع وقته فيوصف
 بالاداء والقضاء وبين قاعده ما لا تعين وقته فلا يوصف بالاداء ولا بالقضاء (قائده) العبادات الثلاثة
 فقام منها ما يوصف بالاداء والقضاء كالمساوات الخمس ورمضان ومنها ما يوصف بهما كالسواقل
 الا بذلك التفسير الآخر الذي تقدم ذكره ومنها ما يوصف بالاداء فقط كالجمعة قائده انصح
 في محرران المكلف اذا غلب على طه انه لا يعيش ان آخر الوقت ثم عاش ان الفعل يكون منه اداء

لانه عى لا يجب عليه شيء
 قال سم وحاصل كلام
 والد المصنف ان المفهوم
 معنى يقصد به لا يطوق ولا
 يعتبر من علب عليه الدهور
 ادالامو رالتابعة انما يعتد
 منها من قصده ولا حظها
 ومن علب عليه الدهور
 لا وثوق بعدد ولا حظه
 وليس في هذا المعنى توقف
 لدلالة على لاراده في الذي
 فيه توقف اعتد رها في
 انما في التابعة لا مطلقا على
 من يوثق فيه سر ديه وشتان
 ما بين ايقاعه اه ووجه
 بطلان القول في مفهوم المحالفة
 عبد المحرر عن القرائن
 انهم ملتصقوا اذا تفرقت
 شروء تحفته من قالوا انه
 انذهب المختار امران
 احدهما انه داع الى دعوى
 الاضطراب الى النطق بما
 لا يقصد و اضطراب الله تعالى
 أو الرسول صلى الله عليه
 وسلم الى امر ما يحسن كما
 علمت الثاني في دعوته
 الاستدلال عليه صعيقة اما

الوجه الاول فاما ان يقرر به يوم يمكن سهر المحصر لم اشترك في سكوت عنه لاد كور في احكام
 ادلا واسطة بين الاختصاص والاشراك فانه ثبت الحكم في ان كور قطعان في سكوت عنه فهو الاختصاص وان ثبت فهو
 الاشتراك وهذا ترديد بين في والاشراك فلا واسطة بينهما والارم عني الاشتراك المذكور من سب لا ينافي عني به ليس للاشتراك عاثة
 به محتمل واما ان يقرر به لو لم يجد المحصر في الاختصاص به دون غيره اذ لم يعنى للمحصر فيه الاختصاص به دون غيره فادام محصر
 لم يحصل والارم عني اتقاء اذانه اختصاص الحكم به كور دون غيره مع العلم بالضروري به في اختصاص الحكم بالذ كور

دون غيره وأما صفة من جهتي الجهة الأولى انه على النهر بر لايل والثاني اراد اختصاص الحكم بما كور دون المسكون ان الحكم
النسبي انما هو على ما ذكره في بعض حكم على الساعة مثلا ولم يحكم على المعروفة فلا راع فيه وان اراد ان يتعلق الحكم
بشيء وهو النسبة الواقعة في نفس الامر لم ير عليها الحكم الخارجى مختص بما كور بمعنى ان الركاذ واحدة في الساعة ليست بواحدة في
معروفة بمسوع ادعابة الامر عدم الحكم بالوجوب في المعروفة وهو لا يستلزم الحكم بعدم الوجوب فيها لجوار ان ثبت بصدته ولا يحكم
بنسبته وحاصله تسليم اختصاص النسبة بالنسبة دون خارجه لكن لا يبغي (٥٩) ان هذا انما يصح في الاحبار دون

الاشياء ان ليس لنفسه
متعلق هو الخارجى لان
تؤول بالخبر أو يقى ان اراد
بالتعلق هو بهبوط رف
الحكم كالساعة مثلا بناء
على ان متعلق الذكر
النفسى هو العطر فان ليصح
في الاحبار والاشياء جميعا
الجهة الثانية ان هذا
الاستدلال كالاخر برهنا
خري شيا بخري في اللف
ان يقال لو لم يكن للحصر
سكان لا شراك والا
نظر او يقال لو لم يكن
مبعد الاختصاص وانه
مبيد فطعم مع اللف
باطل اتفاقا وأما الوجه
الثاني فهو انه اذا قيل العقيدة
الطبية فضلاء ولا مقتضى
تخصيص الحجة بالفضل
صرت الشريعة ولولا
فهمهم في الفصل عن غيرهم
لما روا وأما صفة
فصل الملامة بين التفرقة
وفهمهم في التفضل عن
غيرهم لجوار ان يكون
البرة اما لتصر عن غيرهم

ان يبين الوقت من كان المصلحة فيه بل منع للطن الكاذب وهل هو قضاء فويلان للمعنى
والعرائى رجهما الله

الفرق السابع والستون بين قاعدة الاداء الذى يثبت معه الانتم وبين قاعدة الاداء الذى لا يثبت معه الانتم

اعلم ان هذا الفرق قد تشكل على جماعة من الفقهاء وسنذكر كيف يكون العمارة أداء
وقاعلتها آتم ومن الفرق في ذلك ان الله سبحانه ومعنى جعل رباب الاعمار يدركون الظهور
والعصر عند غروب الشمس يدرك وقت سماع حسن ركعتين بعد الطهارة وعلى الناس على ان
ما خرج وقتهم قبل رواب العار لا يدر رباب الاعمار قبل لزوم الصلاة ثم عند غروب الشمس
على تمام وقتها ولا كان الاداء كما بعدم امتناع الوقت في رفته المحمود له شرعا كما عدم خبر به
برم ان يكون الظهور والعصر أداء في حق كل أحد من غروب الشمس لا احدوا الاداء لم يحده
بالنسبة للعاملين واما حدوده بالنسبة الى العمارة خاصة مع قطع النظر عن الله عز وجل هو
دو عشر أملا ولم يشر من أحد في حد دواء والقضاء لاحوال ادراك في حدهم بل للعمارة فقط
عصر الاداء والقضاء نابع لكون العمارة في وقتها ادراكا فكان الظهور أداء الى غروب الشمس بناء
على صدق حد الاداء عنه ولا كان الشرع قد منع المكاتب الذي لا عسر له من تأخير المصادات
الى آخر الوقت مطلق بل عليه ان يوقع في آخر قسمة الوقت وهو من أو الزوا الى آخر
القائمة وينتج من آخر القائمة الى غروب الشمس هو من الوقت باعتبار حد الاداء وعمر المفسور
موضوع منه هذا آخر الفعل اليه وأدفعه فيه كان مؤدبا آتما أما دأؤه فليس في حد الاداء وأما انه
فما خبره عن الحد الذي حدله من الوقت ولما حب الشرع ان يحدد للعمارة وقتا محدد يسمى
لأول الطائفة وبصره الآخر لطائفة أخرى فقامت الأولى شعبها لغير وقتها ألا ترى ان القائمة وقت
أدء لا خلاف صلاة الظهر من حيث الحجة ومع ذلك لو عتب على من ثبنته انها لا يعين الى
آخر القائمة بل لتصفها جعل صاحب

قال (الفرق السابع والستون بين قاعدة الاداء الذى يثبت معه الانتم وبين قاعدة الاداء الذى
لا يثبت معه الانتم الى قوله فيأتي الأول ثمعها الى غير وقتها) فان مقابلة صحيح على ما يران
اصطلاح الفقهاء موافق لنسبة الاداء والافهوا اصطلاح خبره ومافله صحيح أصلا على تسليم
اصطلاحه ولا تساحة في الاصطلاح قال (ألا ترى ان القائمة وقت أداء لا خلاف صلاة الظهر من
حيث الحجة ومع ذلك لو عتب على من ثبنته انها لا يعين الى آخر القائمة بل لتصفها جعل صاحب

وتركهم على الاحتمال كما يفر من التفرقة في ذلك كراخبار ان يكون بتفصيل وان حاز ان يكون لعمدة وماتوهم لمعتقد في لافادة النبي
عن الغير قصد تلك الافادة في التوردة المذكورة اما معنى منهم راعى ان يدكر عبارته يتوهم منها بعض الناس في الفصل عنهم و
يعنى ان البرة انما هو للمعتقد في ذلك لافادة بحسب اعتقادهم وانه توهم وأما الوجه الثالث فهو انه صلى الله عليه وسلم عقب رول
قوله تعالى ان تستعمر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم قال كالى الحد من الصحيح الذى لا يصدق في رواه لا يرد على السبعين وعدا
يدل على انه صلى الله عليه وسلم منهم من الآية ان ما ز دعوى السبعين حكمه بخلاف السبعين وذلك معهود المندركل من قال به قال غفرهم

الصحة فثبت مفهوم الصحة وأما صحة فهم ذلك لأن ذكر السبعين للبيعة وما زاد على السبعين مثله في الحكم المشترك بين السبعين وما فوقها وهو ما يتبادر إلى الفهم من عدم لمعنه فلا يمد من ذكر السبعين أن ما فوقها خلافها وأما قوله عليه الصلاة والسلام لأر يدرك على السبعين فلعنه من جهة عدمه أن هذا المعنى المشترك بين السبعين وما فوقها عبر مراد في هذا المقام بخصوصه لا من جهة فهمه من هذا الكلام ولو سلم أنه فهمه من هذا الكلام فيحوز أن لا يكون من التقيد بعد دليل من جهة الأصل فيقول استعقر النبي عليه الصلاة والسلام وقد تحقق النبي في السبعين (٦٠) وفي ما فوقها على الأصل وأما الوجه الرابع فهو أن على بن شية وعمر بن الخطاب فهم ما من قوله تعالى

فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم حيث قيد قصر الصلاة بحال الخوف إن عدم قصرها عند عدم الخوف وأقر الرسول عليه الصلاة والسلام عمر بن الخطاب فقال يا علي أمر ما لا يقصر وقد أمر الله تعالى فليس مما حكم جناح الخوف فقال عمر رضي الله عنه عجزت عن صلاتي معه فبدأت التي صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق بها عليكم فاعلموا صدقة الله وأمره الرسول عليه الصلاة والسلام وأما ضعفه فيمنع فهمها منه لجواز أنهم ما حكموا بذلك باستصحاب الحال في وجوب تمام الصلاة من حيث هو الأصل وجوب في الخوف بالآتي لولا ذكر الآية عند التعجب يعنون إلى القصر

الشرع نصف القامة وقت طؤلاء خاصة دون غيرهم والصفة الآخر من القامة ليس وقتا طم فكذلك هذا وقت الظهر إلى غروب الشمس وحجر صاحب الشرع على المختار بين الوضوء إليه وحده طم آخر القامة فإذا بعدوا إقامة كانوا مؤذون أي فكذلك القول في المغرب إذا إلى طلوع المحرست أن ترتب الأعداد بدركون صلاتي الليل إلى طلوع المحر والجماع معص على أن ما خرج وقته لا يرم أرباب الأعداد لا ترى أهم بدركون المغرب والعشاء بأدراك أربع ركعات قبل المحر ولا يرم بذلك صلاة النهار المتعمم سبب أن وقته خرج بغروب الشمس فإذا أخر أيضا المكاف المختار المغرب أو العشاء إلى طلوع المحر كان مؤذيا أي ما إذاؤه فلو حود الأداء في حقه وأما أنه فلان الله تعالى حصه بقطعة من الوقت فتعدها لمصيب غيرهم وأما كان يلزم الاشكال في الجمع بين الأداء والآن أن لو كان حيد الأداء إيقاع الواحد في وقته الاختياري له فكان حيشه إيقاعه في غير الاختياري فصد لكن حيد الأداء إيقاع الواحد في وقته مطلقا والقضاء إيقاعه خارج وقته مطلقا ومقتضى به خارج وقته لاختياري وكتب أصول الفقه جمعة على ذلك ومصرحة به فظهر إمكان اجتماع الأداء والآن في حق من ححر عليه بعض الوقت وعدم اجتماع الآن مع الأداء في حق من لم يححر عليه في شيء من

الشرع نصف القامة وقت طؤلاء خاصة دون غيرهم والصفة الآخر من القامة ليس وقتا طم قلت ما قاله من أن صاحب الشرع جعل نصف القامة وقتا ليس على طم أنه لا يعيش إلى نصفها باطل لأشئت فيه وإن كان ذهب إلى ذلك طائفة فهو مذهب داهب ودعوى لاحقة عليها السنة ومن علم على حقه ذلك فلا يخلو أن يقع الأمر كادته أولا فإن وقع الأمر كما طم فلا يخلو أن يكون قد أوقع الصلاة قبل موته أولا فإن كان قد أوقعها فقد أوقع الواجب وطار باجره وإن لم يكن أوقعها فلا مؤاخنة عليه فانه مات في أثناء الوقت فلا بد معرفته روحه وإن لم يقع الأمر كما طم فلا يخلو أن يقع الصلاة في بقية القامة أولا فإن أوقعها فقد فعل ما أمر به ولم يجمعه مؤاخنة ومجهله مريد وأن يؤقعهما إلا بعد القامة فهو معص أي وأنه أعلم قال (فكذلك هذا وقت الظهر إلى غروب الشمس إلى منتهى قوله فإن الله تعالى حصه بقطعة من الوقت فتعدها لمصيب غيرهم) ولست ما قاله في هذا الفصل صحيح على تسليم اصطلاحه وصحيح حده خلاف ما نظره من مسألة الذي يظن أنه لا يعيش إلى تمام الوقت والفرق بين الأمرين أن تحديد وقت الاختيار بالقامة ثابت من الشرع متفق عليه وتحديد الوقت ما لم يكن كور غير ثابت من الشرع ولا متفق عليه لا بدليل على ولا قطعي بوجه قال (وأما كان يلزم الاشكال إلى قوله

الوقت

حال الخوف بما يشئت لأنه مما لا يمس على ما هو الأصل من الإجماع بحيث لا يعدل

فيه في الدليل ولا دليل وإذا حار ذلك يرتفع أن يكون الفهم منه فلا يقوم به حجة فهو أعلم أن هذا مفهوم الشرط لا الصفة ولعل العرض منه الزام لا يفصل بينهما وأما الوجه الخامس فهو أن إقادة للتخصيص يعضى إلى تكثر القائمة فإن أثبت المد كور وبني غيره أكثر فائدة من أثبت المد كور وحده وكثره فائدة ترجح صبره لانه لا يتم لعرض الصلاة وأما ضعفه من جهة أن هذا لا يرم إلا القاضين بأن تكثر القائمة دال على التوجه كهداه بهرى والجمهور على أن الله تعالى يوجه أعماه والنقل نوازرا أو أحادا كما تقر في

عمله وعيه فلا يلزم ذلك على ان دلالة على النبي عن الله على القول بأن الدل على بوضع تكثير الله وتوقف على تكثير الله اذ
 ثبت وتكثير العائنة انما يحصل بدلالة على النبي عن الله وذلك دون ظاهر نعم نقل ان ما توقف عليه الدلالة بعقل كثرة العائنة
 لا حصوله والموقوف على الدلالة حصول كثرة العائنة لا يعقلها وأما الوجه السادس فهو انه بوجه تكرر المسكوب عنه مخالفا للذكور
 في الحكم وفي تحقوله صلى الله عليه وسلم طهورا ما أحكم ادولع الكتاب ان يعمله سبع احدا من اقربا من ان لا تكون السبع
 مطهرة لان الطهارة اذا حصلت بدون السبع فلا تعود في السبع لأنه تحصيل حاصل وانه محال وكذلك في قوله عليه

(٦١)

السلام خمس رضعات
 يجر من يلزم ان لا يكون
 الجنس محرمة لان الحرمة
 يحصل بدون الجنس فلا
 يحسن ان لا يحصل
 لخاصة دانه محسن وأما
 صحة قيامه لا يلزم من عدم
 دلالة السبع على نفي الطهارة
 وما دونها حصول الطهارة
 من السبع ولا من عدم
 دلالة الجنس على نفي تحريم
 ضرورة حصول التحريم

الوقت كما يجتمع الاداء والاثم فيمن أخرى آخر الفة وهو كان يعتقد انه لا يمكن من نفاذ الفعل
 آخر القامة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مؤد آثم ويحتمل في حقه الاداء على خلاف ولائم جدا واما
 وقع الخلاف في اجتماعهما آخر النهار وعند طلوع الفجر فذهب من القسم اجتماعهما وذهب
 غيره عدم اجتماعهما ففي هذا يجتمع لائم والاداء في حق من الناس أحدهم المختارون
 الذين لا عسر لهم اذا أخرروا الى غروب الشمس أو بعد القامة من حيث لم يأتوا أخرروا المغرب
 والعشاء الى بعد ثلث الليل أو بعده على الخلاف في آخر وقت العشاء هل هو ثلث الليل أو بعده
 وهل يؤخر المغرب الى الشفق أم لا وثانيهما الفرق الذي يغلب على ظنهم عدم المسكنة
 في آخر الوقت الاحتيازي فيؤخرون الى آخره فاسم آثمون مع الاداء دا فله اوا
 آخر الوقت لا اختيار في القامة للظن مثلا ونحوه من الاداء الاحتياطية ونحوه الفرق
 روال ما استشكله الشافعية عليه من الجمع بين الاداء ولائم فاسم آثمون به في الفريق الثاني
 وكذلك لم يعم في الفريق الاول

وذهب من القامم اجتماعهما وذهب غيره عدم اجتماعهما) والما فله من أنه انما كان
 يلزم الاشكال لو كان حده الاداء ايقع لو حب في وقته الاحتيازي صحيح ومما به من أن
 كتب الاصول مجمعه على ذلك ومصرحة به ان أرادها بحجة على الملاق لفظ من الاجراء
 فعل الواحد في وقته المحدود له فكذلك صحيح وان اردت كتب الاصول مصرحة انما
 لا ملاق بأن يكون لفظ مثلا لاداء فعل الواحد في وقته المحدود مطلقا أو على الملاق ولا
 أعرف اني وقعت لهم على ذلك وما ذكره من أن من كان يعتقد انه لا يمكن من ايقاع الفعل
 آخر القامة ففسر بمسكنة وعلى مؤد آثم اجتماع غير صحيح وانما هو رأى لبعض الناس
 وهو باطل لا شك في طلاله قال فعلى هذا ختم الاداء ولائم في حق من يقين من الناس
 أحدهما المحضون الذين لا عسر لهم اذا أخرروا الى غروب الشمس أو بعد القامة من حيث لم يأتوا
 الى آخر قوله وهل يؤخر المغرب الى الشفق أم لا) وثالث ما فله في هذا الفرق صحيح بناء على
 تسليم الاصطلاح المتقدم وصحيح حده قال (وثانيهما الفرق الذي يغلب على ظنهم عدم المسكنة
 في آخر الوقت الاحتيازي فيؤخرون الى آخره فاسم آثمون مع الاداء اذا فعلوا آخر الوقت
 الاحتيازي في القامة لا يظهر من الاداء ونحوه من الاوقات الاحتياطية) فله من أن لا يمكن من ايقاع الفعل
 قال (وتحذر هذا الفرق روال ما استشكله الشافعية غلب من اجمع بين الاداء ولائم فاسم آثمون
 به في الفريق الثاني وكذلك لم يعم في الفريق الاول) فله من ذلك كما ذكره من قال به من

فيل الجنس لم يثبت
 التحريم وان ثبت الاحتياط
 بدليل آخر انما الرصع
 فظاهر بناء على ان الاصل
 عدم التحريم واما في الاء
 فلا به وان كان لا يصل
 الظاهر عدم يظهر دليل
 الاحتياط والاصل عدمه الا
 ان الاجماع على الاحتياط
 قائم هما بوجود الاحتياط
 وهو دليل قاطع فادام يدل
 العدد على النفي فيما دونه في
 ما كان ثابتا من الاحتياط
 وعدم التحريم حتى يظهر
 دليل كذا في شرح العبد

على مختصر ابن الجوزي وحاشية السبكي عليه ولا يحدث ان يدار القول بعموم المحاماة لا يتجوز من الامر بين الكورين وأما الاول
 فلا لاسم ان القول بالمفهوم في غير العال لاني العابد اعاني لاضطرارها كورني العال بدون غيره كما قال الاصل يذبح في من سر الفرق
 بينهم او دفع ما أورده ابن عبد السلام لحوار في يكون سر الفرق بينهما غير ذلك وهو ما مر عن عبد السلام في جوابه نعم أورده من أن
 التقييد بالعالم كما قاله هي التثنية كذا لتبوت الحكم لا يصف به لانه لم يصب على الحقيقة فيهم من المطلق بل لفظها أولا لم يحتاج فيه الى
 المفهوم ضرورة ان فائدة التأكيد فيه صاهره واسمهم فائدة حقيقة لان استعادته بواسطة ان التحصيل بالذكور لا بد له من فائدة وغير

الموافقة لا نقل له فواصره في معرفة المعلوم المنطوق فكذلك يجوز الاشك ان يقال لا نقل له أف باصره لان مفهوم لا نقل له فواصره
 حزمة الصرب يافق منطوق صربه وهو حوز الصرب ومضموم اصره وهو حوز ان يقال له فبافق منطوق لا نقل له أف وهو
 حزمه ان يقال له أف كذلك لا يجوز ان يقال ذكر كاة العلم الساتمة والمعروفة بختمة او متعرقا واما في فلان المنطوقين مع المضمومين
 متعارضان والمنطوق أقوى من مفهوم فسد مع المضمومان فلا بد من كراتين فائدة ادعاءه بالتعب المضموم ويكون بمثابة قولك ذكر كاة
 العلم فسد مع ذكر الساتمة والمعروفة خصوصها او للارم شيء صحة ان يقال (٦٣) أذكر كاة العلم الساتمة والمعروفة بختمة

أو متعرقا ظاهر البطالان
 وهو ما صرح به في مجمع الملائمة
 بوجوه محدده ان دلالة
 مفهوم الموافقة على ثبوت
 الحكم لا يكوب عنه قطعية
 ودلالة مفهوم المخالفة على
 نفي الحكم عن المسكوت عنه
 حتمية رأيناها لا تنافي في
 الطواهر مع امكان الصرف
 عن مضموم الدليل ودفع
 السافق أقوى دليل عليه
 وثالثه ان العائدة في ذكر
 التقيدين الساتمة والمعروفة
 عدم تخصيص حد مضموم
 العام فان العام ظاهر في
 ما من الخاصين ويمكن
 اسحق أحد هاتين التخصيصات
 به وادار كرها بالخصوصية
 لم يمكن ذلك وأما الوجه
 رابع فهو ان لو ثبت مفهوم
 للرم ان لا يثبت خلافه ديو
 ثبت خلافه مع ثبوت
 ثبت التعارض بين دليل
 المضموم ودليل خلافه
 والاصل عدم التعارض
 واللام على عدم ثبوت
 خلاف المضموم مضاف لان

وقال الحقيقة يجب عليها الصوم وهو ما موضحه من هذه التوسعة في عدم حكم الصوم في
 رمس الخبص حتى لا يجمع الوحوب والآن في العمل فان الواحد لا يجمع هذه مع من فيه فلا يصح
 الوحوب في حقها واحتج الحقيقة ومن قال بقولهم بوجوب الصوم عليها بوجوه محدده فعلى من
 شهدكم حكم الشهر فليصمه وهي شهر الشهر فيرمها الله لم لمعوم الله من شهرها في رمس بوجوب
 بقسم لو حوب كان لهذا الصوم رمس في ماق وثبت ان القضاء بقدر نفس الاداء العتبات فاشبهه فيم
 بغيره انما مقدم لا عيان المصلحة وكذلك هذا القضاء بقوله مقدم لو احب الله في ذلك لم يحسب شيء
 متقدم لم يمكن شيء يقوم هذا القضاء بقوله والخواب عن الاول ان يكون النص على خصوصه
 بالذليل الضروري فان حقيقة الواجب ما لا يجمع من هذه وهذه مجموع من العلم به كاستمروعة
 من ذلك دل ذلك على عدم الوحوب عليه اصره وكيف يمكن ان يقال ان حجب الشرع
 واجب على مكاتب شيئا ويعاقبه ان يفعل مع ذلك فهو انه اذا فعل اوله فعل وهذا بهمه
 في الشرع اعملا ونحن وان حوزنا على الله تعالى من باب كيف ما لا ينفق فمحسب قطع بان
 الشرع يعم رد هذا الحائر من بالرجة وترك المشي والتدبير والاحسان ولذلك فان عليه السلام
 ذهب بالحقيقة السليمة واد كان هذا معام النبي بالضرورة من الشرع لعمدة كان ذلك
 من عظم آية الاخصيص فيتخصص به عموم الآية بالضرورة فلا يستقيم التمسك بها

قول من يقول بعدم ثبوتها في الدم خلاف الدين وان (وقال الحقيقة يجب عليها الصوم وهو
 موضحه من هذه التوسعة في عدم حكم الصوم في رمس الخبص حتى لا يجمع الوحوب
 والآن في العمل فان الواحد لا يجمع هذه مع من فيه فلا يصح الوحوب في حقها) قل ان رمس
 الحقيقة منهم من الصوم فكيف يقولون بوجوبه عليها لك من نفس الان يصح بذلك ان العو يصح
 من أيام رمضان موسم الوقت وذلك صحيح ما ان يصح بذلك الا وسعة في ايقاع الصوم في أيام
 اعيان أو غيرها وذلك لا يصح بوجه قال واحتج الحقيقة ومن قال بقولهم بوجوب الصوم عليها
 بوجوه محدده فعلى من شهدكم حكم الشهر فليصمه وهي شهر الشهر فيرمها الله لم لمعوم الله من شهرها في رمس بوجوب
 الصوم الص وثالثه ان لو ثبت مفهوم للرم ان لا يثبت خلافه ديو ثبت خلافه مع ثبوت
 ثبت التعارض بين دليل المضموم ودليل خلافه والاصل عدم التعارض واللام على عدم ثبوت
 خلاف المضموم مضاف لان

خلاف المضموم فثبت في محولنا كوا لربما دفع ما صرحه ان قوله صرحا ما صرحه في معنى الوصف ومضمومه عدم التمسك عن القليل
 منه وقد تحقق التحريم في القليل مع اشتفاء الوصف كما تحقق في الكثير لتحقق الوصف واما صرحه فوجوب حد مضاف للملازمة في
 أصل الدليل لجواز ان يكون المضموم حقا وثبت خلافه احيانا ما على دليل قطعي لا يعارضه دليل المضموم لكونه ضيقا وثالثه ما مع اشتفاء
 اللزم لجواز ان ثبت التعارض لقيام دليل عليه ان كان الاصل عدمه لا ترى الاصل البراهة وبالحق الدليل وهو أكثر من ان يعصى
 ه مخصص من القضاء والسرير يده من الخلق والاعتقاد فامل باضاف والله سبحانه وتعالى أعلم

العرق الثالث والستون بين قاعة حصر المتداني حصره وهو معرفة اللام الحسية و بين قاعة حصر المتداني حصره وهو معرفة
اعلم ان حصر المتداني حصره وهو معرفة اللام الحسية و بين قاعة حصر المتداني حصره وهو معرفة
اذا حصر شي عن شي فليس المراد ان الذي هو المتداني هو نفسه الحصر فمضى فوسا لا سال حيوان الانسان حيوان ما وليس معه
الانسان العاقل والحيوان العاقل واللام الحسية و بين قاعة حصر المتداني حصره وهو معرفة اللام الحسية و بين قاعة حصر المتداني حصره وهو معرفة
صحيح وحيد فلا فرق بين قول (٦٤) العاقل الانسان بطي قوله الانسان حيوان من حيث القصد بالحيوان عما يليهما

وعن الثاني انه اعطى رمضان سبب ان هذا الصوم ليس بطوعا ولا واجبا ابتداء ولا انت
حدث الآن ولا يذرا ولا كراهة في نوع حر من الايام غير الانواع الممودة في الشريعة فيحتاج
الى منه غيره عن بقية الانواع لان البنية اعلمت لتبديل العبادات عن العبادات ولتغيير مراتب
العبادات وسبب هذا الصوم هو ترك في رمضان فاعلمت بانه ينبغي عن غيره لا لان الوجوب
يهم من جعل صاحب الشرع فزوجة هلال رمضان سببا لوجوب الصوم على المختارين الذين
لا مانع في حقهم وسبب الحظر ترك كل يوم من سبب وجوب فعل يوم آخر بعد

بقوله ان حقيقة الواجب ملازم من فعله اذ وان مع على وجهه لك مسلم لا يقول بحر التبع
فانهم تجمع منه البنية بل في أيام الحظر فقط وان رد المانع ووجه من لوجوه ذلك مجموع
قال (وعن الثاني انها ما يوجب رمضان سبب ان هذا الصوم ليس بطوعا ولا واجبا ابتداء ولا انت
حدث الآن ولا يذرا ولا كراهة في نوع حر من الايام غير الانواع الممودة في الشريعة فيحتاج
اراد بالانواع الممودة لانواع التي سماها وذلك امر لا يعمل احد ولا فائدة في ذلك وان اراد انه
نوع من الصوم غير ممهود في الشرع فذلك ما من فانه صوم ممهود في الشرع كسائر انواعه قال
(فيحتاج الى بنية عنه عن بقية الانواع لان البنية اعلمت لتبديل العبادات عن العبادات ولتغيير مراتب
مراتب العبادات) فذلك ما يوجب رمضان سبب ان هذا الصوم ليس بطوعا ولا واجبا ابتداء ولا انت
وهو انه لنتك ومن لازم التبع بها للصوم الواجب الطاعة ان تعرب بها على بوجه الذي امر
وقاسم الذي يصح التغيير ليس سبب الشرع الذي بل هو لازم لما ثبت له انبئات قال (وسبب
هذا الصوم هو ترك في رمضان فاعلمت بانه ينبغي عن غيره لا لان الوجوب يقدم) قلت وم
كان ركها للصوم في رمضان سببا لوجوب الصوم في بنية التبع ووجه من لوجوه ذلك مجموع
من غير وجب هذا ما لا يحتاجه لطلابه بل الصحيح انه وجب عليها في رمضان لكن تعذر عليها
فمن هذا الوجوب بعد شرعه وحكم العذر الثاني كحكم العذر الثاني اما الحظر فكأنه صوم
المتفرق لوقت الصلاة وما اشترى في كبره واجه واجب تعذر منه ان لا يحذر كماله عاين
يستغرق وقت الصلاة وكذا المكاتب بذلك فصلا به الوقت وقد كان الوجوب يعلق بهما عند
دحول الوقت وسعر في دمهم الى حين الفسخ وليس بشكل وجوب واجب من العبادات في
وقت يتبع ابتاعه فيه على كل من يرى رب العبادات في الدم كالديون اذ ما يتكفل ذلك على من
يفرق بين العبادات والديون قال (بل جعل صاحب الشرع رؤية الهلال سببا لوجوب الصوم
على المختارين الذين لا مانع في حقهم وسبب الحظر ترك كل يوم من سبب وجوب فعل يوم آخر بعد

يفرق من حيث ان يعط
البسوق يخص بالانسان
لوصفه وهو محض هو يعط
الحيوان غير محض هو يعط
ما هو غير محض هو يعط
في غير هذا القول على غير
الانسان وما في هذا القول
ولا يصح البنية ان راد
الا لانسان لا غيره ولا هو
ومنه ومن الحصر حصر ان
حصر يقتضي معنى البنية
فقد وحصر يقتضي معنى
التقيض والصوم والحلاف
وما بعد ذلك الوصف على
لاصلا في الاول سبب
بمقتضى العقل لتكامل ما
في حصره ولو لم يكن حصره
معرفة باللام الحسية
صروره ان تمام مقصده
لازم لتبطل الا اذا فوجو
قولك ان يدقائم بحصره عن
نسوت القيام لا يدقائم
عقلا انه عدم القيام عنه
وان لم يدل عليه لافظ
صريح والثاني حاصل
صريح ما يدل عليه خصوص
الحصر المعروف باللام الحسية

تقتضي استغناء ترا كيب البقاء هذا الحصر الثاني هو من فرق من العبادات بين فوسا يذ
قائم و بين قولنا به القائم بجميعه الثاني للحصر دون الاول فرب سبب المثال الاول وان كان يقتضي العقل لا يقطع من حصره في مفهوم قائم
معنى انه لا يخرج عنه الى تقيضه وهو ان لا يكون بصفاته انما لا في المصاحف ولا في الحن ولا في الاستغناء من ضرورة ان لفظ قائم مطلق
في القيام فقولنا به قائم هو حرة في وقت واحد فبقية اعماء هو اسماحه الدائم الا انه ليس بمحصر في مفهومه معنى انه لا يخرج عنه
الى صفة او خلافة ايضا لا يلزم من عدم الاتصاف بالتقيض عدم الاتصاف بالحد والحلاف اذ يجوز ان يكون مع كونه قائما جالسا في وقت

رمضان

رمضان

تحرره وهو مما لا يمكن اجتماعه معه من الأصناف وحسب فقهاء وعلماء ومجتهدين مما يمكن اجتماعه معه من خلافه في جميع الأوقات وأما ريد في المثال الثاني فكأنه مستحصر في مفهوم القائم بمعنى أنه لا يخرج عنه إلى بقية كذلك هو مستحصر فيه بمعنى أنه لا يخرج عنه إلى غيره وخلافه أيضا ويوضح لك هذه المسألة وهي أن العلماء استدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام في الصلاة تحررها التكبير وتحليلها التسليم على إحصار سبب تحررها أي لدخول حرمانها بتحريم الكلام والأكل والشرب وغير ذلك مما يحرم فيها في التكبير وإحصار سبب تحليلها أي حلها بإباحة جميع ما حرم مما في الإسلام فلا بد من حل في حرمان الصلاة (٦٥) إلا التكبير ولا يخرج من حرمانها إلى حلها إلا التسليم والتكبير

في قوله صلى الله عليه وسلم تحررها التكبير حرمانها بالالف واللام أي يحصر المنة أو هو يحصرها فيه فيكون منه ما يحصرها فيها لا يشترط مع هذه الذي هو عدم التكبير واللام منه الذي هو الحل والامتنع والنوم والحسوس والامتنع خلافه الذي هو الحسوس والتعظيم بحيث إذا فعل أي شيء من هذه الأصناف والخلافات وهو التكبير لم يدخل في حرمان الصلاة من فروع ما هو يوم ركعتين التسليم في قوله صلى الله عليه وسلم تحليتها التسليم حرمانها بالالف واللام أي يحصر المنة أو هو يحصرها فيها لا يشترط مع هذه الذي هو عدم التسليم والامتنع خلافه الذي هو التسليم والامتنع

رمضان فريضة الطلال سبب إسبعية ترك الصوم ونصب الترك سببا لا يقتضي وجوب الإيقاع فيه بل لو صرح الشارع هكذا وقال جعلت ترك رمضان عسرة فريضة الطلال سببا لو حوت منه خارج رمضان ولا يجب الفعل في رمضان لم يكن ذلك متنافيا لا ترى أن الصبي والمجنون إذا ترك أحدهما قيم المتلفات من أموالهم في رمضان والصبا والخموص يكون ذلك الترك سببا لو حوت دفع القيم بعد روال الصبا والخموص ويكافون خارجا عما من أموالهم في دفعهم مع أنه تقدم عليهم وجوب فعل ذلك وصار الترك سببا لتكليف بعد روال التكليف فكذلك هما جعل الترك سببا لو حوت بعد روال الصبر مع عدم التكليف في رمضان الترك ويضاف هذا الصوم لذلك الترك ليتميز عن غيره كما يضاف القيمة للألف في رمضان الصبا والخموص ليتميز هذا المال المدفوع عن غيره من المدفوعات والواجبات من الثقات وغيره من الأموال المسوقة في الدفع قلت إضافة وجوب الصوم من رمضان إلى تركه في رمضان مشعر بتعلق الوجوب بالمكامة بذلك في رمضان والأفلا معنى لذلك الإضافة لأنها إن كانت إما ركعت غير واجب فلا شيء عليها وهل عهد في الشرع أن ترك غير الواجب يكون سببا في وجوب وما سبب هذا الارتباك الموجب لتل هذا الكلام الواضح الصريح إلا الغفلة عن تعريف العبادات في الدين عند وجود أسماها كالديون والقرامات أو التعافل عن ذلك والصبي والمجنون وإن كان حائطا مستويا من حيث أنها لا تكاف عند وجود السبب الذي هو رمضان بإيقاع الصوم فيه والصبي أيضا

(٩ - الفرق - ثاني)

التعظيم والاحلال بحيث إذا فعل أي شيء من هذه الأفعال ولم يفعل التسليم لم يخرج من حرمان الصلاة إلى حلها أي إباحة جميع ما حرم مما عدا من يقول بأنه يوم ومعنى قوله عليه السلام تحليلها التسليم أن من أراد أن يخرج عن عهدة حرمان الصلاة على وجه الإباحة الشرعية لا على وجه إطلاقها كيف كان فلا بد من التسليم بالسلام المشرع والمذكور فيه في آخر الصلاة أما هو والسلام وعنده في تمام الصلاة فلم يردوا عليهم من قوله عليه السلام تحليلها التسليم لاسيما ولفظ السلام حرمانه الدعاء بالسلام والدعاء لا يقدح في الصلاة لسهولة ولا يندفع فاقول بأنه إذا وقع في أثناء الصلاة فخرج منها مطلقا فخرج مكيمة

الاحرام للسجود في الصلاة كما هو مشهور رده عن ذلك من كل وجه والمنتهى في شبه الصلاة كالكلام في ثبوت اسمها في كونه لا يطمح ولا يحوج للسكينة لاحرام السجود فيها كما هو مذهب الفقهاء في ذلك ومع من صحاحه والسلام في ثبوتها فيقع مع بنية التحريم من وجوب الصلاة وقد لا يقع فان المذهب على ما بين في اشراط السنة فيدول على البنية ان الوقوف ركعتي يقال بركوع الصلاة يقتضي اطلاقها فذلك أحوج للسكينة من بركوع التحريم من الصلاة عند سلامتها فذلك مقتضى اطلاقها انما يقتضي ان الصلاة بركعتي فأنى بنية التحريم من الصلاة وهو ما بين في (٦٦) ردها وذكره من حسن الامم مع اطلاق الصلاة اجاعا فيجب بذلك الفرد بنية صورته

لاموال سبعة في الدفع وعن الثالث في ثبوتها في دفعه بقدر انقضاء الصوم لان صاحب الشريعة جعل ركعة كل يوم سبعا لوجوب صوم يومه بمصان كذا رت قيم المصنوعات هذا النوع لروايات الجاهل بحسب قدره مع ان مقتضى الاجماع على عدم الوجوب في زمان الصوم والحيث هو والحق انه لا يجب على الخائف من الصوم لان الله لا يوجب في ذلك في فعله وهذا ما يؤيد في قوله ولا يجب عليها لم يؤد في قوله ولا يقول الحجة به وواجب موسع فهو في ردي الرأي الظاهر انه لا يلزمهم محذور عدم التحقيق وعند التحقيق سئل ما يؤيد بسبب ان الواجب الموسع من شرطه امكان وقوعه في اول رتبة الموسعة وعدم وقوعه اجاعا في زمن الظهور في جميع زمن الخوف فلا يصح في دعواه وواجب موسع ويوضح ما قلناه صح ان يقال ان الظاهر يجب من موع الامتناع وجوب موعه فانما يقرر هذا القول كما فعل في الصوم بعدد والا فاعلم ويصح ان يقال ان رمضان يجب من رجب وهو ما موعه وبقدره بعد سبب ان جعل الصوم بعدد والاعتراف ولكن هذا كله خلاف الاجماع فلا يصح ما قلناه من الوجوب الموسع ويصح عند الفرق بين الواجب الموسع وبين صوم الخائف ان الواجب الموسع يمكن فعله في اول رتبة الموسعة وبغيره

القياس مدفع به فاس
الاجماع ضروريه ان الصلاة
دعاؤه لئلا لا يفي الصلاة
فلم تكن حجة مخرجا من
الصلاة معقولة نعم حتى
يتأتى القياس عليه والقياس
بالاجماع لا يصح وكون عدم
الصحة عده في فاس
بالمعنى وهذا قياس الشبهة
موسع ان قياس الشبهة
بما يجب وقدم مع القاصي
شرح لاصويين من به
حجة على ان السلام في
أثناء الصلاة معارض
بمقتضى لا كمال الصلاة
ولما دونه عليها في آخر
الصلاة هو مدفع عن هذه
المعارضة فافهم ولا قياس
مع الفرق في كون الام في
السلام في قوله عليه السلام
تعميلها اليه لم يعمم له يوم
فيتمم السلام في أثناء
الصلاة في قوله ان قوله
السابق يدل على ان الام
هنا انما هو استصحابه
الحسن الذي هو اللفظ
المشترك في العموم لان

لا يطلب عدم وجود السبب الذي هو لا خلاف ما بينه وبينه يوم الا خلاف بينهما في وجهه ان
الاجماع على ان شرطه لا يكتب خلافه فيصبح ان يقال فيها انها مكافئة باعتبار ان شرطه بشرط
لا يكتب ولا يصح ان يقال فيه به مكافئة بذلك الاعتبار ويصح فهمه ان يقال ان شرطه
في ذمهما يوم وجود السبب والموجب مسحة القول برب العرش في ذمهما وبمسحة القول
بما كان في ذمهما ان يخط السكينة ويعطى الترتيب في الذمة وما شبه ذلك اختلاف عبارات مبي
على عبارات واعتبارها في موعه وقمة انما يصح انما يعلم قال (وعن الثالث ان القضاء نافذ
بعد المنع من الصوم لان صاحب الشريعة جعل ترك يوم سبب لوجوب صوم يوم بعد رمضان في
قوله ولا يجب عليها لم يؤد في قوله ولا يقول الحجة به وواجب موسع فهو في ردي الرأي
فذلك صحيح وقد سلكي هو الاجماع على ذلك وان كان في الوجوب لم يتعلق بذهنها عند
وجود سببه وهو رمضان فهو محذور الرابع وقد سبق ان لزم بقر العبادات في القسم بدليل او ان
أخره العبادات بركات الاجزاء المرسية مع وآخر آخرها فانه لا مانع من الوجوب ان يوجه على
ان يكتب عند الشروع في العبادات بأول حرة منها دون سائر حراتها ثم عند الفراغ من حرة
الاول يوجه الوجوب عليه بالحره الثاني ثم كذلك في آخر الاحراء قال (وأما قول الخليفة انه
واجب موسع فهو في ردي الرأي يظهر انه لا يلزمهم محذور في آخر الفرق) فتأمل في ذلك صحيح

لا يمكن
مذكره في قوله عليه السلام مباح الصلاة الطهور ويحرم في السكينة وتعميلها للدين من
الطهور والتسكين للمخلفين بالام انما يترك كل منهما الفرد بعدد لاول الصلاة فقط ولا يحد فيها عدد السكينة الذي في ثبوتها وكذلك
يحمل السلام على فردة المقارن لآخر الصلاة سواء في بنية وبين ما قرن معه ولا يحد المقارن لآخر ولو كان السلام في أثناء الصلاة يخرج من
حرمات الصلاة ويحوج للسكينة لطل ما هي من الصلاة وتبدأت من وطء يومه به ذلك في استصحابه فسمم بعد الصلاة من اوله
بل على ان المصلحة في حرمة الصلاة قال لاصل والمصلحة في حرمة مشهور رده عن ذلك في ان السلام هو المحوج للسكينة لا لمشكله والمنتهى

مذهب الشافعي هـ حاصل ما حاربه أبي الشنيط من كلام الأضمر هو ما قول الأضمر في قوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الحديين ذكاة
 ثم وقف روى برفع الذكاة الثانية وهو مستلزم إلى كية والثالثة في قولهم باستعانة الحبش عن الذكاة وأنه يؤكل بذكاة ثم من حيث
 ما يقتضي حصر ذكاة في ذكاة ثم عفي أن ذكاة ثم تبجح فيسمى بها عن الذكاة التي هي في العرب الشرع عبارة عن الذبح الخاص
 في ذكاة ثم وبأن ثم ملاسته يصحح أن يكون ذكاة ثم هي عن ذكاة حقيقة لا محرارة على وجهه أن إضافة المصدر إلى الفاعل
 لإسناد الفعل في أنه يكتفي في كونه حقيقة بوجهة ذكاة ملاسته كقولهم صوم (١٦٧) رمضان وحج اليد بخلاف ما ورد

لا يمكن أن يفعل في أول زمن الحصى ولا يكون زمن الحصى من رتبة التوسعة ط م ا ادوابه
و حب وجو ب موسعا انه يحب بعد ر و ن الصدر فقط فهذا مجمع عليه فلا يصححون بالخلاف في
المألة ويقبولون ان هذا مذهب عمهون به فظهر الحق وانضح الفرق بقصص الله تعالى
في الفرق التاسع والستون بين قاعدة الواجب الكلي وبين قاعدة الكلي
الواجب فيه وبه وعليه وعنده ومنه وعنه ومثله واليه

قال (الفرق التاسع والسبعون) من قاعدة الواجب الكلي ونسبته إليه الكلي الواحد فيه وهو أنه عليه
وسنده ومثله والى آخر قوله (لا كركل قاعدة على حد ط) فليسا له من كونه واجب
في هذه القواعد تتعلق بالكل لا بالجزئي ان أراد من هذه قاعدة فليس ذلك صحيحا وكيف يتعلق
بالكيفية بالكلية وهو لا يدخل في الوجود النسبي وإنما يدخل في الوجود الذهني والكيفية
تتعلق بالوجود العيني وان أراد أن الواجب معنى للكل أي ما ع ما فيه الكلي بمعنى ماهو
داخل تحت الكل من غير تعرض لتعيين ما وقع به التكيف وذلك صحيح قال (اعلم أن حطاب
الشرع قد يعطى تحريكي كوجوب النوحه في خصوص التكيفه أي قوله وهو ينقسم إلى عشرة
أقسام كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى) فلي قوله في أن هذه الفصل قد لا يعين متعلق التكيف
بل يجعله ذرايين أفراد حس يشعر بان مراده تتعلق لوجوب الكل من نفسه بالام حيث
هو كل بل من حيث تكون الفعل الموضع من أفراد ذلك الكل قال (الاعتماد لارئي الواجب
الكلية هذا هو الواجب بخير إلى قوله والصادق على إنشاء مشترك بينهما) فلي قد سبق انه يريد
أن يعنى التكليف بالمشترك الكلية الاعتماد أن التكليف يتعلق بآلة شي مما فيه المشترك الكلية

مستحقة فيهما قسم وكذلك له على الله عليه وسلم الاعمال بالنيات يقتضي حصر الاعمال المقدر في النيات والتقدير الاعمال معتبرة بالنيات فكما ان العمل لا يترى شرعا بغيره كذلك طلب النعمة لا يترى شرعا قبلها لا يقبل القسمة اهـ فقال ابن الشاذلي ودعوى من يدعي على المذهب ومثله في كونه دعوى لم يأت عليها بحجة قوله ان قوله تعالى الحنج شهر معلومات بقدر زمان الحنج أشهر معلومات يقتضي حصر وقت الحنج في هذه الاشهر وهي شوال ودوالقعدة ودوالحجة وفي كونه بعسر الاجزاء فلا يحرم بالحج قبله وهو مذهب الشاذلي أو باعتبار القسمة فيصبح الاحرام (٦٨) فله اذا وقع وهو مذهب مالك فلو ان وكه اقوله ان مثل قولنا السر يوم الجمعة

وهذا القدر المشترك هو متعلق بحصة احكام الحكم الاول الوجوب فلا وجوب الاية والخصوصيات التي هي العتق والكسوة والاطعام متعلق بالتحريم من غير استحباب واشترك هو متعلق بالوجوب ولا تحريم فيه فلم يحرر الله المكاتبين فعل أحدها وبني ترك هذا المقهور فان ترك هذا المقهور انما هو ترك جمعها وبطل به أحد بل مفهوم تحريم الذي هو من مشترك بينهما معين للفعل متعلق بالاشباع فالمشترك متعلق بالوجوب ولا تحريم فيه والخصوصيات متعلق بالتحريم ولا وجوب فيها فالوجوب واجب من غير تحريم والتحريم غير واجب من غير استحباب الحكم الثاني المتعلق بهذا القدر المشترك الثواب على تقدير الفعل هذا العمل الجميع أو بعضه لا يثبت ثواب الواجب الاعلى القدر المشترك وما وقع معه يثبت عليه ثواب الله ولا يثبت عليه بحسب ما يختاره ان اختار فصلها حصل له ثواب الله على ذلك لخصوص وان اختار ادائها كان ثوابها من غير ثواب الواجب وليس بينهما تفاوت ولا ثواب في لخصوص

لأنه كل من حيث هو مكلف من (وهذا القدر المشترك هو متعلق بحصة احكام الى قوله فالواجب واجب من غير تحريم والمحرر منه محرم منه من غير استحباب) قلت ما قاله صحيح غير قوله بل مفهوم أحدها الذي هو قدر مشترك فانه ليس بصحيح فان القدر المشترك عنده هو الكل واحد الاشياء ليس هو المشترك الذي هو الكل لتلك الاشياء بل أحد الاشياء واحدها غير معين من الآحاد الصادق عليها ذلك المشترك وقد سبق التنبيه على مثل هذا في مواضع غير هذا قال (الحكم الثاني المتعلق بهذا المشترك الثواب على تقدير الفعل هذا العمل الجميع أو بعضه لا يثبت ثواب الواجب الاعلى القدر المشترك وما وقع معه يثبت عليه ثواب الله ولا يثبت عليه) قلت ما قاله من أنه لا يثبت الاعلى القدر المشترك ليس بصحيح فان الثواب انما يكون على الفعل الذي وقع من المكاتب وهذا لم يقع القدر المشترك ولا صحيحه انفعه وادفع ما كلف أن يوقعه ويصح منه انفعه وهو ورد مما دخل تحت المشترك وتعلق السكينة على الانهاده ولكن الوجود عنه فانه لا يتحقق الوجود الا في المعين وما قاله من أن ما وقع مع ذلك يثبت عليه ثواب الله ولا يثبت عليه ليس بحسب ما يدعي دعوى لم يأت عليها بحجة ولقائل أن يقول يثبت على الرائد ثواب الواجب من حيث انه ثابته له سطره وأكيد البراءة دمه من ذلك لواجب فان يقول ثابته له غير ذلك القصد فيحتمل أن لا يثبت لانه لم يفعل له ذلك لم يفعل له لوجه مشروع وبما يقع لوجه مشروع فلا دليل على ثبوت الثواب عليه قال (و بحسب ما يختاره ان اختار فصلها حصل له ثواب الله على ذلك لخصوص وان اختار ادائها كان ثوابها من غير ثواب الواجب وليس بينهما تفاوت ولا ثواب في لخصوص) قلت ما قاله فليس بصحيح بل انما يثبت ثواب الواجب لا ثواب الله بعد اختيار فصلها أو

فهم منه المحصر للسرى هذا الظرف وانه لا يقع في يوم الخميس ولا في غيره من الايام ومثله انما كونه دعوى قول العسر الى اذا قلت صدقي رددت صدقي صديق اقتضى لاول حصر اصنافك في زيد فلا صادق أنت غيره وهو يجوز ان يصادق غيره ولو كان حصر رددت صدقي فلا يجوز ان يصادق غيره وان صادق غيره على عكس الاول ومثله في كونه دعوى أيضا قول المحصر (اي في كتبه الاعجاز) لأن الامام قد نزل المحصر الثاني في لاول على خلاف قاعده المحصر من كون لاول انما محصر في الثاني كونه ولكل من القدر ثابته لا قائم الا بحد محصر وصح اقيامه في يد وفولك أبو بكر الصديق الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم تربيته بالخلافة بعد عليه السلام منحصرة

في أبي بكر ومن هذا القبيل يدل على هذا الجهر وانفسا في هذه القصة اهـ كلام ابن الشاذلي أما قلت ولا يخفى ان في اختياره حصر الميتة في حصره ان عرف باللام ان قول الامام المحصر بعكسه في محو يد القائم واسأل هذا الجهر أو انفسا في هذه القصة دعوى لا حجة لها وان لم يند البكرة لا يقتضي انه حصر الميتة ولو عرف المسد اليه باللام وانما يقتضي عقلا حصر الميتة بدون نفيه محالة لما قاله علماء المعاني في محبت القصر مما حمله على الدسوقي على مختصر السعد وان يعقوب على السليحي ان لغيره بلام الجنس ان كان المسد اليه فهو المقصور على المسد سواء كان المسد معرفة بمحو الامير رددت بكرة نحو

الحوكل على الله أي داعي عبده وإن كان لمسه فهو ناقص على المسد التوهو ولو عرف المسد بالام الحس يصحوا الكرم التقوى
 وبه صرح السعدى المطول أو ن عرف المسد إليه بها صا احصل قصره على اسد وقصر لمسه عليه الآن لانه حينئذ قصر
 مسد إليه على المسد لأن القصر متى على قصد الاستعراق وسمول جميع لا فرق وذلك نسب المسد إليه لأن القصد فيه ان يلتزم
 المسد الى الصفة والى هذا ذهب السيد وأن عرف المسد إليه بها صا لا علم بطلانها سواء قدم وحسن منه وأحرر جعل حبرا
 بقصر على لا حصصه انهاء الناس بالاس الفه ما دون كان بهما عموم (٦٩) وخصوص وجهي في حسب القرائن

وهي نحو العناء طاشعون
 بارة بقدر قصر العناء
 على العاشعين وتارة يقصد
 عكسه فان لم يكن فرقة
 ولا يصر قصر المسد إليه
 على المسد ومعنى تصور
 العموم في القصر حوارا ان

يكون حدها عام مفهومها
 وان ساويها منقادا الى
 هذا ذهب عبد الحكيم
 فوالا الحس في الحد
 ينبغي على اسلافة وقد
 قد يوصف أو حال وسرى
 ويحذرك نحو هو الر حر
 الكر م وهو السرى را ك
 وهو الاميرى الباء وهو
 الوهاب ام فطر وكون
 القصر بم بلام الحس لا فاده
 الحصر وان علم بالاستقرار
 ونصح ر كيب البلاء
 الا انه غير طرد لا ترى
 بعد من البحر بلام الحس
 في قول الحساء في مرثية
 أحيها صحر

اد افعج الكاء على فتيه
 رأيت بكاء ك الحسن الجبلا
 يمكن لا فاده الحصر وان

مناوئ الو حوب ولا يتعلق لما شئت خاصة قال الله عليه من متعلق الو حوب ومتعلق ثوابه يجب أن
 يتحد ما أنه يجب شي ويعبر و ثاب ثواب الواجب على عبده فلا الحكم انك العباد على
 قدر البرك يجب أن يكون على العدم المشترك الذي هو مفهوم أحدها فان تركه فقد ترك الجميع
 و تركه لا يثنى الا ترك الجميع فانه ترك البعض وقد فعل المشترك وهو مفهوم أحدها
 لأنه من المعين فيستحق حينئذ العقاب على تركه و تركه ترك الجميع لأن متعلق الو حوب
 يجب أن يكون متعلق العقاب على قدر البرك ومتعلق الثواب على قدر البرك

دناها ولكن يكون ثواب أفعالها ثواب من فعل ثواب أفعالها ثواب من فعل ثواب أفعالها
 لدرجوات البت بها وقوله فلا ثواب في الخصوص ليس صحيحا لأن الثواب إنما يكون على ما أرفع
 وموقع الا لخصوص قال (مناوئ الو حوب فلا يتعلق الا بالمترك خاصة فان القصد من متعلق
 الو حوب ومتعلق ثوابه يجب أن يتحد ما أنه يجب شي وفعل و ثاب ثواب الواجب على عبده
 فلا) قلت ومقاله من أن ثواب الو حوب لا يتعلق الا بالمترك ليس صحيحا وقد تقدم بان
 ذلك ومقاله من لزوم بقاء الو حوب وثوابه على شي متحد صحيح لكن ذلك إنما هو الفعل
 الذي أوقعه وليس هو القصر المشترك ولا يتعلق الو حوب بالترك بل بترك غير معين مما
 فيه معنى المشترك والايقاع فاده المعين فان (الحكم انك العباد على قدر البرك يجب أن
 يكون على القدر المشترك الذي هو مفهوم أحدها) قلت قد تقدم من أن القدر المشترك ليس
 مفهوم أحدها فان (فاد تركه فقد ترك الجميع تركه لا يثنى الا الجميع فانه ترك البعض وقد فعل
 البعض فقد فعل المشترك وهو مفهوم أحدها لانه من المعين فيستحق حينئذ العقاب على
 تركه تركه ترك الجميع لأن متعلق الو حوب يجب أن يكون متعلق العقاب على قدر البرك ومتعلق
 الثواب على قدر الفعل) قلت ومقاله من أن ترك الواجب لا يثنى الا ترك الجميع صحيح ومقاله من أن
 ترك البعض فقد فعل مشترك إنما يعني فعل ما به معنى المشترك لا الكلي ومقاله من أنه
 مفهوم أحدها فقد تقدم ما به وانه ان كان معنى ما به المشترك أو عبده بتركه فذلك صحيح
 ولا فلا ومقاله من أنه يستحق العقاب حينئذ على تركه اذا تركه ترك الجميع صحيح ومقاله من أن
 متعلق الو حوب يجب أن يكون متعلق العقاب على قدر البرك ومتعلق الثواب على قدر الفعل
 ليس كما كان فان متعلق الثواب في الواجب المحرر فعل إحدى الخصائص لمحرماتها ومتعلق العقاب
 ترك جميعه فليس متعلق الوجوب هو نفسه متعلق الثواب ومتعلق العقاب مع من هذا الوجه
 الآن يريد أن متعلق الو حوب هو متعلق الثواب والعقاب على الجاه فالج وجه وانه علم قال

معناه ان بكاءك هو الحسن الجيد فقط دون بكاء غيره فانه ليس بحس كما نوعه من افعالها لا فاده الاشارة الى ملازمة الحسن لذلك ادعاء
 وذلك لان الحصر لا يلائمه اد افعج الكاء على فتم لا شعرة بان الكلام لا يدعى من موهما الكاء على هذا المراد فصح كعبه والرد
 على ذلك انهم محصل لا يحد يخرج بكائه من القبح أي كونه حسنا يتصور في تعريف كل من المسد إليه وليس كذلك من قصر
 الا في د وقصر القلب لا يتصور في تعريف كل من المسد إليه العجز حتى قصر الا في د لانه ان يتصور فيهما في عموم كالحسن فيحصر
 في بعض الا في د ولا عموم في مفهوم الخارجى وان يتصور فيهما قصر القلب فيقال لمن عطف ذلك المتعلق انهم ودونهم والمطابق

وإذا لم يكن لا غير وكما نرى في هذه الحالة ٥٥ وقد طعن في هذا الجواب من بلانتي الشيخ على الاحتمالين

منها ٥٥ انما حسن عرفا ٥ محصور في محصوره ٥ وان خلاصه وعرف الحصر ٥ باللام مطبوعه ٥ لعكس استقرار
كذلك اذا عرف الحصر ان ٥ باللام عند السعدى الا ان ٥ والسيد بان دا ٥ بمقتضى ٥ ايت لحصر المتبادل اكل
والثالث الا انهم من ماصص ٥ حينئذ محصور في الاحص ٥ وان في محصوره وحدها ٥ محيل على قرآن ٥
وحين لا قرآن فالله ٥ (٧٠) سدا في حصر محصور وكل اقسام محصور قد نت

فما بالام الحسن محصوره
نت

وقد اتى معرف باللام

لغير محصور فافهم كلامي

وما باللام المحصور حاصلا

محصور لا مراد به محصلا

وقد مر عن السعدى

حاشيته على عصبه

الحاصب ان الحق عصبه

العرفه بين الحصر والاش

كافي قول السعدى والمحصره

أئمة فضلاء ومطلعي على

عنه قد ادخل الى غير

ذلك من المواضع التي ثبت

فيها مفهوم المحصره وسه

في بعض المواضع فهو

القرآن كافي في مواضع

لشبه العلم بالسأه لا في

ذلك اه قال السعدى

الشرعي في غير رايه على

حوادثي محلي جمع الحصر مع

وله معنى على ان خلاف

بين كون مدلول الحصر

الافتقار ولا ترع أو الوقوع

واللا وقوع عطى ساء

على مقاله عباد كيم في

حاشيته المطول من ان

ولا وجه على قوله انه اذا قل جميع أثبت نواب الواجب على أكثرها ثواب وادرك الجميع عوف على
رك أدونها عقبا فان أكثرها ثوابا لو ثبت عليه ثواب الواجب لكان هو الواجب ولتعيين الواجب
ولم يكن الواجب أحدها لانها فكأن على معنى التحجير والتقدير ثبوته وأما أدونها عقبا فهو قريب من
قوله انه يعاقب على القدر المشترك لانه لا أول من المشترك ولكن تشجعه في حمله معية له فيقال
هذا أقام عقابه وهي متعلق العقاب على ثمر الترك يقتضي أنها هي بعينها متعلق الواجب
فيستل معنى التحجير والتقدير ثبوته هذا صعب التصريح بقدر المشترك في ذلك هو الثواب

(ولا وجه من قال انه اذا قل جميع أثبت نواب الواجب على أكثرها ثوابا وادرك الجميع عوف
على ترك أدونها عقبا) فليقل ان يقول ان نقول قائل ذلك وانه ثبت تقريره في الشريعة من
سعة ما في الثواب بدليل صعب الحساب وصيق العقاب بدليل عدم ضعف الثواب في الثواب
على الاكثر ثواب والعقاب على الادون عقبا مناس ذلك القاعدة قال (فان أكثرها ثواب
لو أثبت عليه ثواب واجب لكان هو الواجب ولتعيين الواجب ولم يكن الواجب أحدها لانها
فكان سطل معنى التحجير والتقدير ثبوته) فليقل ان نقول ولتعيين الواجب باعتبار سطل
لوجوب ذلك مجموع وكف عين باعتبار متعلق الواجب وقد فرض غير متعين هذا لا يصح
وجوه من راد وانعقد الواجب باعتبار الوجود في ذلك منسجم ولا بد منه فان الوجود يستلزم
التميز خلاف الواجب فانه لا يستلزم ذلك وسبب في ذلك ان الواجب أمر أصلي والوجود
أمر محقق والثواب والعقاب أمران حقيقيان لا يتركان الا على الامر الحقيقى فهم يستلزمان
ما يتركان منه ويعينه وانما أوقع شبهة لدى في هذا الاشكال ذهب وهمه الى ان التعمين
في الوجود يستلزم التعمين في الواجب وليس الامر كذلك على ما بينته قال (وأما أدونها
عقبا فهو قريب من قوله انه يعاقب على القدر المشترك لانه لا أول من المشترك) فليقل
ان نقول القدر المشترك على أدونها عقبا فربما من قول القائل انه يعاقب على القدر المشترك
لانه لا أول من المشترك ليس صحيح لان المشترك الذي هو السكلي لا يلحقه وصف القلة والكثرة
ولا ما يشبهه من الاوصاف قال (واكن شديده في حمله معية له فيقال هذه عقبا وهي
متعلق العقاب على ثمر الترك يقتضي أنها هي بعينها متعلق الواجب فيستل معنى التحجير
والتقدير ثبوته هذا صعب) فليقل من ان تشجعه حصة يقال انها أدونها عقبا يقتضي انها
بعينها متعلق الواجب في تصحيح من يقتضي تشخيصها ذلك ولا بد ثبوته في (ان التصريح
بالقدر المشترك في ذلك هو الثواب) فليقل من ان ماصوه ثواب وقد سبق ان ذلك

الحكم

التي من مدلوله لا يقع أراد من حيث يعلمه بالوقوع والقائل بان مدلوله الوقوع أراد من حيث انه

متعلق الانقاع وليس مدلوله على الموضوع له انه وريه بالضرورة أو بالضرورة بل لو سلم على انه مدلوله للصوره الذهنية أعني الحكم
بالضرورة هذا ان يقول ان كان كذلك الا ان المقصود بالافتقار هو المتعلق لى هو التسمية على الوقوع واللا وقوع اذهو الذي
نقصه التشكيك ولهذا حرم السعدى حاشيته العصبه ان هذا هو الموضوع به هذا وعرفا عند شان من وجه المعنى وسواء في الاشياء
والخبر هو انه مفهوم لعله ٥ ومن مر عن الامام الفخر حار على هذا الذي له علمه بانى فكيف يكون دعوى لاجتهاد وانما

الصحيح ان يشترط ان لا يصرح في الخبر بغير ما يعرف بالام او يعرف بها اذا كان المتد معرفة فان يكون المتد محصور فيه
 بمعنى تصدقه به وان يقصده وصدده وحلافه على قاعدة حصر الاول في الذي لا يصرح في الخبر المعروف بالام الحصر اذا لم يعرف متداه بالام
 ان يكون محصورا في المتد على خلاف قاعدة الحصر للاول في الثاني وقد يحكى على خلاف هذا الاصل فيجوز على قاعدة الحصر
 للاول في الثاني كما في حديث مفتاح الدلالة الظهور ويحرم على التكثير وتعليلها ان العلم كانه قد يأتي بعين الحصر كما في حديث بكاءك
 حسن الاولاد كان عندا كذلك فالمرق بين الخبر المعروف بالام الحصر وغيره (٧١) اذا لم يعرف متداه من ثلاثه وجوه

الوجه الاول ان الاصل فيه
 حصر الثاني في الاول وقد
 يحكى على خلاف هذا
 الاصل اما حصر الاول في
 الثاني واما بدون الحصر
 وغيره اما يكون حصر
 الاول في الثاني وهو الوجه

الثاني ان حصره لغوي
 لا عقلي فقط وحصر غيره
 على فقط والوجه الثالث
 ان حصره الحقيقي يقتضي
 في البعض والاصد والخلاف
 جمعا وحصر غيره اما
 به على حصر النقيض فقط
 هذا اما يهرلى في تحقيق هذا
 اقام مقامه ما اذا كان
 نفس حاد او الله تعالى اعلم
 الفرق الرابع والستون
 بين قاعدة التشبيه في الدعاء
 وبين قاعدة التشبيه في
 الخبر

ان على ما راعاه الاصل من
 ان التشبيه في الدعاء ونحوه
 من الامر والهي والوعد
 والوعيد والترحى والتمنى
 ولا حاجة لا يقع لاق
 المستقل خاصة بسببان

الحكم الرابع المتعلق بالقدرة المشتركة براه الدماء فلا يبرأ الا بالقدرة المشتركة لدى هو مفهوم
 حده فان من الجميع اوشيت مما فيها ابرأ منه من ذلك بالقدرة المشتركة لان الواجب هو
 سبب براءة الدماء من الواجب اذا وقع به ولا يبرأ الدماء من الواجب شي غير الله ولذلك
 يقول فيمن صلى الظهر ابرأت دمه بالقدرة المشتركة بين صلاته هذه وجميع صلوات الناس
 وهو مفهوم الظهر من حيث هو ظهر اما خصوص هذا الظهر وهو كونه وقع في النعمة المعينة وعلى
 طبيئته المعينة فلا يجوز له في براءة الدماء لانه يدخل في الوجوب وكذلك من صام رمضان
 براه دمه من صوم رمضان في

الحكم الرابع المتعلق بالقدرة المشتركة براءة الدماء فلا يبرأ الا بالقدرة المشتركة لدى هو مفهوم
 قد سبق من ان القدرة المشتركة ليس مفهوم حصر حرارا بل بغيره قال افاضل الخلق اوشيا
 معينا من فلا يبرأ الدماء بالقدرة المشتركة) قلت لا يبرأ الدماء بالقدرة المشتركة لانه لا يمكن ان يقع
 ولا يجوز له في لوجود العبي وان براه الدماء في وقوعه بالقدرة المشتركة في صلاته على ما قررته اهل
 هذا العلم قال (لان الواجب هو سبب براءة من الواجب اذا وقع بصدقه ولا يبرأ الدماء من الواجب
 شي غير الله) قلت ان اراد بقوله اذا وقع بصدقه اذا وقع وتعيين بالوقوع وذلك صحيح وان
 اراد بقوله اذا وقع بصدقه اذا وقع على حسب ما يتعلق به الوجوب وذلك نفس صحيح انه لا يمكن
 وقوعه كذلك لان الحق لوجوبه على سبيل الاتهام وليس يتعلق الوجود به على ذلك الوجه
 بل على التعيين قال (ولذلك هو لفيمن صلى الظهر ابرأت دمه بالقدرة المشتركة بين صلاته
 هذه وجميع صلوات الناس وهو مفهوم الظهر من حيث هو ظهر) قلت ان اراد بلفظه وهو
 براءة دمه صلى الظهر مع صلاته وصلاة غيره وذلك واضح المطلاق وذلك يستلزم ان
 لا يبرأ دمه ربه حتى يصلي غيره وغيره من سائر الناس وهذا خطأ فاحش وان اراد براءة
 دمه صلى الظهر يقع بالسكنى من حيث هو كل في هو خطأ ايضا وان اراد براءة دمه صلى
 مع صلاته لامن جهة حصولها من جهة ان فيها معنى المشترك وذلك صحيح ولكن
 هذا الاحتمال بعيد من لفظه وساق كلامه من (اما خصوص هذا الظهر وهو كونه واقع في النعمة
 المعينة وعلى طبيئته المعينة فلا يدخل في براءة الدماء لانه يدخل في الوجوب) قلت كون الصلاة
 وقعت في نعمة معينة وعلى طبيئته معينة وان كان يدخل في الوجوب في مشروط تلك النعمة ولا
 لك طبيئته في الوجوب فلم يقع براءة الدماء الا بتلك الصلاة بغيره تلك القنود وذلك لتعيين
 الوجود لا لتعيين الوجوب في (وكذلك من صام رمضان براه دمه من صوم رمضان على

ان لالفاظ التسمية لا تتعلق في كلام العرب بالاستقلال كما مر في الفرق الرابع خلاف الخبر فان من حيث انه يتعلق في كلام العرب
 بالاضى والخال واستقل التسمية في المضى والخال واستقل بان تشبه ما وقع لك من ما وقع لمن لشخص آخر وتشبه
 ما وقع لك اليوم بما وقع لغيرك اليوم وتشبه ما يقع لك عندا بما يقع لغيرك عندا وكل ذلك حقيقة تكون تقفه ان الشايط بان كون هذه
 الالفاظ التسمية من لدعاء والامر والهي الخ لا يتعلق في كلام العرب بالاستقلال لا مع من تشبه ما يتعلق به واحد منها فغير المستقل
 لا ترى قول القائل اعط ربه كذا عطية عمرا كما يحتمل ان يكون مراده هو يهتما في مطلق العطية من غير تعرض لقصد التسوية

لا في مقدار العظية ولا في صفتها او مراده سو بينهم في مقدار العظية وصفها من غير محاصرة بدعا عظيتمه قبل هذا كذلك يحتمل ان يكون مراده سو بينهم في مقدار العظية وصفها مع محاصرة بدعا عظيتمه قبل هذا ام يكون في شئ ما اعطى لربدأ من اوق الحال ما اعطى لغيره ومن اوق الحال انهم الا ان يريد سبه عاهه بدعا رضى ما من وما شئ ذلك اه وقد مر عن بن النباط في الفرق الرابع ان بدعه الاحتمال الثلاث كذلك ما في حديث انه صلى الله عليه وسلم ساءيل به كيف صلى عبيك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم (٧٢) وعلى آل ابراهيم الذين امنوا حديث صحيح وان ما ورد في القرآن عبد السلام عليه من

صومه من القدر المشترك بين صومه هذا وبين يوم غايه الناس وشو مفهوم شهر رمضان اما خصوص هذا الشهر فلا مدخل به في التزمه كما به لا مدخل في الوجوب فيكون صومه صامه المكاف في البلد المعين وهو يأكل العدا لمعين وعمر ذلك من خصوصية ماقط عن الاعتبار في البراءة ولو حبوب والثواب والعقاب على تقدير الترك وكذلك جميع هذا للباب اى المعتبر فيه التفسير لمشارك الحكم بحدس الله فلا يمتنع من مكاف ايقله بنيه بوجوب واداء الغرض لا القصر بمشارك فهو المسمى فقط دون الخصوصيات قد أغنى في الواجب المحصر لا يمتنع براءه منه ولا فعل الواجب باعتق من حيث هو عني (اكون العتق أحد احوال ومط وكذلك اذا جم بين العتق ولا كسوة والا بدعيه لا يمتنع فعل الواجب لا في المجموع

[illegible]

أن قاعدة العرب تقتضي
 أن المسمى بالشئ يكون
 أحص من رتبة منه وعظم
 أحواله أن يكون مثله
 وهو صلاه الله سبحانه
 وتعالى بها الإحسان
 محروا ونحن نعم أن حساب
 الله تعالى لمية محمد صلى الله
 عليه وسلم أعظم من أحسنه
 لأبراهيم عليه السلام عني
 خلاف ما يقتضيه التشبيه
 فيدو حقه الشريفين في
 وروده على الاحتمال الثالث
 لأعني الاحتمالين الأولين
 وليس يلزم أن يقال أن
 لا شك في المد كو راء
 توجه على التشبيه لو وقع
 في الآخر من قبل في العطفة
 التي حصلت لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم مثل
 العطفة التي حصلت لأبراهيم
 عليه السلام فافهم والله
 سبحانه وإلهي أعلم

الفرق الخامس والستون
بين قاعدة ما يثبت عليه من
الواجبات وبين فائده
ما لا يثبت عليه منها والواقع

ذلك واحداً علم ان الله في بين هذين المعنيين على ما نصل من ان القوم غير
الاحياء وغير للفعل الصحيح وان بعض الواحدهات بنات عليها يكون مقبولاً دون بعض لان الله تعالى قد يرى الدمة مع ولا شدة
عليه وان كان مستكملاً بشرطه على ان شرط تحقيق القول والادوات امر ان احدهما قيد الامتثال بالعمل وثانيهما لنقوى
العرفية وذلك ان المأمورين قد هما اول ماصوره فعله كافية في تحصيل مصلحته كأداء الديون وورد المصوب وادفع الودائع ونقطة
الروحات والاقارب والادوات ونحو ذلك في فعله منه ويتم واحداً محذوراً لا يلزم فيه الاعادة وان لم يكن قصده امتثال امر الله تعالى

ولا عيب به إلا أنه لا ثابت عليه ولا يكون مقبولا إلا إذا بوي به امتثال أمر الله تعالى ومن هذا الباب البينة لا يقصد بها التقرب وتقع واحدة ولا معقراى بية أخرى للتأثير التسلل وكذلك النظر الأول القصصى إلى العلم بالناس الأصابع لا يشب عليه لانه لا يقصد به التقرب لما صر في الفرق الثامن عشر والقسم الثاني ما لا تكون صورته فعله كافيته في تحصيل مصلحته كالسلا والعيام والخج والطهارت وجميع أنواع العادات التي يشترط فيها البينات فلا يقع واحد آخر تأمينا لا يلزم فيه الاعادة إلا إذا وقع مو باعلى الوحد المشرع غير ان ههنا قاعدة وهي ان الثواب والقول غير لازم لمصلحة الفعل واحرازه كما عليه المحققون ويدل (٧٣) على ذلك مؤرا أحدها ان ابي آدم

لما قرأ بقر بآنا فتقبل من أحد ههنا ولم يقبل من الآخر مع ان قرأه كان على وفق الأمر يدل ان أبا علي سبم القول بسم القوي كما حكاه الله تعالى عنه في كتابه العزيز بقوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين ادوم يكن على وفق الأمر بل كان بخلافه ههنا قال له انما يتقبل الله العمل المصحيح الصالح لان هذا

هو السبب القربى لعدم القول بعل صوله عنه على ان الفعل كان صحيحا عز ثاوأما تنفي عنه القبول لاجل انتفاء شرطه الذي هو التقوى في عرف الشرع وان العمل المجزئ قد لا يقبل وان برأت الذمة به وصح في نفسه وثانها ان سؤال ابراهيم واسماعيل عليهما السلام القبول في فعلها كما حكاه الله تعالى عنهما بقوله وادفع برهم الفواعل من البيت واسما عيا ر ما قبل ما منك أثبت

من القدر المشترك الذي هو أحد الخصال دون الخصوصيات وكذلك ادفعل واحدا مطلق في ضمن معين بما يؤول ذلك المطلق الذي هو في ضمن معين فن صلى الظهر مثلا سوى مفهوم صلاة الظهر الذي هو قدر مشترك بين صلاته وصلاة غيره ههنا برأ منه وهو الذي يتعين عليه بفته فهدد لاحكام الجسة هي متعينة بالقدر المشترك دون الخصوصيات وهذا هو الحق الذي مدفع به جميع السكوك والاستد عن هذه المسألة فان قلت القدر المشترك كلى والكل لا يمكن دحواله في الوجود الخارجى ان يقع الكل في اذهن دون الخارج وجميع ما يقع في الخارج اما هو جزئى أما الكل فلا يوجد لافى الذهن وما لا يقع في الخارج لا يجب فعله في الخارج ولا يلزم كلامه ما لا يطاق وادا لم يكن متعنى الوحد بطل كونه متعلقا بالتواب أو العباد أو الرأه أو البية قلت المشتركات والكيات لا تقع في الاعمال محردة عن اشجديات والمعيات بل دعت بما يوجد في الاعمال وما وقوعها في ضمن المعينات حتى فن أعنتى الرقة المعينة فقد أعنتى رقة مطلقه ومن أخرج الشاه المعينة في الزكاة فقد أخرج شاه مطلقه في ضمن تلك المعينة

من القدر المشترك الذي هو أحد الخصال دون الخصوصيات (فب وما قاله ههنا صحيح أيضا غير قوله الذي هو أحد الخصال فان القدر المشترك نفس أحد الخصال قال (وكذلك ادفعل واحدا مطلقا في ضمن معين بما يؤول ذلك المطلق الذي هو في ضمن معين) فب ههنا هو سبب ارما كه واستدل أقواله في هذه المسألة وشبهها وهو اعتماده أن المطلق هو القدر المشترك وذلك ليس صحيحا فان القدر المشترك هو الحقيقة الكلية والمطلق هو الواحد غير المعين بمافية الحقيقة (فن صلى الظهر مثلا سوى مفهوم صلاة الظهر الذي هو قدر مشترك بين صلاته وصلاة غيره ههنا برأ منه وهو الذي يتعين عليه بفته فهدد لاحكام الجسة هي متعينة بالقدر المشترك دون الخصوصيات وهذا هو الحق الذي مدفع به جميع السكوك والاستد عن هذه المسألة فان قلت القدر المشترك كلى والكل لا يمكن دحواله في الوجود الخارجى ان يقع الكل في اذهن دون الخارج وجميع ما يقع في الخارج اما هو جزئى أما الكل فلا يوجد لافى الذهن وما لا يقع في الخارج لا يجب فعله في الخارج ولا يلزم كلامه ما لا يطاق وادا لم يكن متعنى الوحد بطل كونه متعلقا بالتواب أو العباد أو الرأه أو البية قلت المشتركات والكيات لا تقع في الاعمال محردة عن اشجديات والمعيات بل دعت بما يوجد في الاعمال وما وقوعها في ضمن المعينات حتى فن أعنتى الرقة المعينة فقد أعنتى رقة مطلقه ومن أخرج الشاه المعينة في الزكاة فقد أخرج شاه مطلقه في ضمن تلك المعينة

(١٠ - الفروق - ثنى) السميع العليم وهما لا يعلنان الافعال صحيحا بل على ان القبول غير لازم لفعل المر صحيح بل المحل قابل له لحصول شرطه الذي هو التقوى في عرف الشرع اذ لا يلزم من حصول الشرط حصول المشرود ونانها ب اشتراطه صلى الله عليه وسلم في الخراء الذي عوالنو بان محسن في الاسلام بقوله صلى الله عليه وسلم فيما حو حه مسلم "ما من أسلم وتحسن في اسلامه فانه يحرى بعمله في الخاهلة والاسلام يدل على الان احسان في الاسلام هو التقوى في عرف الشرع التي هي المناقاة في حساب المحرمات وفعل الواجبات لا معنى لالحوى الذي هو محرر الاعمال للكر وه من حيث الجملة حتى يصح قول من قال امر بالمعروف في

قوله تعالى نعم يقبل الله من التائبين المؤمنين لانه عليه السلام صرح بالاسلام ثم ذكر الاحسان فيه وادعيا ان سؤاله صلى الله عليه وسلم القوا الى الاصحاح لما دعيهم فهو على ما عرفت من مجموع ما وجدته في نسخة وسمي في الاصحاحه كان على وفق الشرع قطعه يدل على ان القول وراءه بدمه والاخره وانهم يحرمون وان حصل شرطه الذي هو التعمد في عرف الشرع لا سيما في التائبين والايمان عليه السلام مؤيد يحصل من اجله وادعيا ان صحاح الامه وحدهم هم الراويون ان الله تعالى القبول في العمل بعد فعله وفي قوله (٧٤) ولو كان ذلك في الاصحاح والاخره لكان عاكس في الشرع في العمل

فيسأل الله تعالى تيسير الاركان والشرائط والله الموفق اما بعد الجزم بوقوعه فانما يحسن اذا كان القبول على الاحزاء وغير الصحة والله التواب وسادسها ان جعل الصوفية وفلس من المعناه فوه صلى الله عليه وسلم ان من الصلاة لما يقبل الله نصفها وشهادته وادعيا ان ما يملك يلف كما يلف التوب الخلق فيصرب بها وجه صاحبها على ان امر دعاهم لاجزاء والله يجب الاعادة اذا فعل عن صلته لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للمؤمن من صلته الا ما عقل منها مع كتابه العربي الاجمعي اجزاها اذا علم عدد ركعاتها وركعاتها وشرائطها وان كان غيره شغل بالخسوع والاقبال عليها وقال اكثر الفقهاء ان المراد بالركعة والربع وبحقه التواب والاجزاء لا الصحة ظاهر في ان يقول غير الاحزاء

وبين من حيث اعلم على وجوده في الخارج في صحت الحركات ان الله تعالى حتى مفهوم لا ان بالضرورة في الخارج فهو في الخارج اوجده في وحدته مطلقا الا ان في الخارج واما ان يكون في الخارج مع وجوده في وحدته لا ان اوجده مع غيره موجود بالضرورة مطلقا لا ان في الخارج بالضرورة وكذلك القول في جميع الاحسان التي يحرم بان الله تعالى حتى ومن من ان الله تعالى ما خلق الاحسان من الخلق والسبب والخلق في وحدته بالضرورة وكذلك في ذلك ان الله تعالى في الخارج بالضرورة وبذلك الفرق بين هذا على الرقعة بعدة حصل في بعض النسخ بالضرورة فذلك صحيح قال (وبدل من حيث العقل على وجوده مطلقا في الخارج في معنى ان الله تعالى حتى حتى مفهوم الانسان بالضرورة في الخارج) قلت فواء هذا جار على ما عرفت الذي مرل رده وهو ان الكائنات هي لطلقة ووه وقع فاعلم على ذلك مرار وقوله ان الله تعالى خلق مفهوم تاديب بالضرورة في الخارج عبر صحيح عند جمهور من الكافي وصحيح عند بعضهم فان جمهور الكافي الكافي مطلقون على انه لا وجود في الخارج وقد يروى عنهم الكافي ان الله تعالى خلق مفهوم وحرم ان ياتي في لا وجود له في الخارج وفي النسخة وجود في الخارج وحول المعنى في النسخة (وهو في الخارج ما وجدته بعد وحدته مطلقا لا ان في الخارج وانما يكون في الخارج مع غيره وبني وحدته مع غيره) قلت لا كلام اشد فسادا من هذا الكلام فانه ان جعل قوله بان المطلق موجود في مقيد على انه يرد ان الله تعالى خلقه ووه بعد ذلك بين الملائكة والسادات كعب يعتمد على ان لو وجود خارج حتى وهم يعتمدون ان جعل قوله ذلك على انه يرد الملائكة الكلي ذلك بان ايضا فانه كتب عنهم الكلي ما هو كافي في الخبرين على هو في معنى شيء واحد في الوجود الخارجي وهم في هذا ما كان كلام من لا يصدق هذه الغاية ولا شرف على هذه والبحث بوجه اصلها (لان الله جود مع غيره موجود بالضرورة) قلت ذلك صحيح لكن وجود الملائكة تاهو مطلق مع غيره وجود الكلي ما هو كافي في الخبرين في لو وجود خارج حتى يتمتع به الله لا لا او نحن الا ان (مطلق لا ان في الخارج بالضرورة) قلت قد سأل ان دعيه من حج معتوده فان (وكذلك القبول في جميع الاحسان التي يحرم بان الله تعالى خلقه ومن من ان الله تعالى ما خلق الاحسان من الخلق والسبب والخلق في وحدته بالضرورة وكذلك في ذلك ان الله تعالى في الخارج بالضرورة وبذلك الفرق بين هذا على اختلاف المذهب من انكر الكائنات كبر تلك الضرورة وكذلك من انتمى في الخارج اجزاء) وكذلك يصح ايضا ان يقال ان الله تعالى في الخارج بالضرورة وبذلك الفرق بين هذا

ون بعض الواجبات ثابت عيم دون بعض وهو المصود من القبول ويكون ما ذكر من بدرك والتعدير اخر يقضي انما هو ثابت لا محذور في عرف الشرع وان عارضه سواها نحو قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر مثاق وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد من ثواب صلاة في غيره الا المسجد الحرام وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في المسجد الحرام حرم من ثواب صلاة في غيره وسببها صلاة في غيره والله تعالى ما خلق الاحسان من الخلق والسبب والخلق في وحدته بالضرورة وكذلك في ذلك ان الله تعالى في الخارج بالضرورة وبذلك الفرق بين هذا على اختلاف المذهب من انكر الكائنات كبر تلك الضرورة وكذلك من انتمى في الخارج اجزاء) وكذلك يصح ايضا ان يقال ان الله تعالى في الخارج بالضرورة وبذلك الفرق بين هذا

المشرك حسب الأصل والاعتقاد والسمعة من بعده وعن الحسن والسبع وغيرهم من درجته هي عبارة عن
منومات يصنعها الإمام بتعين رده عند الطعن في الآخر دون جمع بينهما على الوجه الأشبه بحمل هذه الظواهر على ما يقتضيه ذلك
لذلك والتقدير بمن اشتراط التقوى في جميع هذه الملالل وحصله تركب التوبة على الأعمال لمسوقه شر وطها وأركانها مشروطة
بما هو مقصود بذلك ترك والتفكير بالمعروف العرفية التي هي المباحة في احتساب الجزاءات وفعل الواجبات وإحرازها حيث قال الشيخ
في حله ون قال له رأي عليه جماعة من توفيقهم في (٧٥) عن هذه المسألة أي هذه فلا ذلك

لا ان الدليل على القطع
وهما من طوائف لادله
الساكنه لما طاعه ارباب

بدون اشتراط التقوى
العرفية ويتعين حمل هذه
الطواشع على اشتراط
التقوى العرفية لا على
قاعدة حمل المطلق على
التقييد ولكن مع " من

بسم اللّٰه علی ص ۴۳۰

في الامانة والوفاء

ما عسى ان يكون لك اذ قد

التقوية الذاتية لا تقوم

عبد الواسع بن علي بن الحسين

دفع المتعارفين واجتمع بينهم

المقدم على

التمتع فانها قد تطايرت

سواها ولبس ماذ كراهه

از شرعاً علم استوار است

بِقَوْلِ مَا أَتَىٰ نَبِيَّكَ

الخبر وان هو ما يريد في الخارج بالضرورة وان لا يوجب مقيد وبالثاني وكذلك هو هذا السواد
معين سو دو يثبت الفرق بين قول الماهي معاني وبذلك الاستدلال من نفسه انه ليس بمفهوم
مخمس ومفهوم لخص وان مفهوم الاستدلال مفهم الممكن ومفهوم الخلق وجمع هذه الكائنات لمشاركة
بكره كل عاقل لذاته هي بالضرورة من غير عكس فجمع كون الكائنات واشهر ان موجوده في
الخارج في ضمن بعض خلاف الضرورة فمفهوم هو متحد من عدة الكائنات الواحد به نظم الفرق
منه وان متعدد من الكائنات (الفائدة الثامنة) الواجب فيه هو الواحد الموسع هذه
واجب لله تعالى الظن من اول الفهم الى آخره فوجد احب المصنفه في على سمعة مذهب
وعبره ان العاقل فان بالوجوب اوسع وان يعجزه ولا يوجبهم قولان أحدهم انه
يشته الى العلم اذا تأخر والاخر انه لا يقتضي ولا يحب العلم فوجد قولان والثالثون متحد منهم

معرض معارض لاستواء اجهالهم بقوله تعالى حكاه عن ابي آدم عا شغل ابنه من اشد ما فليس المعنى الذي تأوله به ظاهر لاحتمال
الآفة في ان يكون امر الله لنقوى الامم على الانلاق ولا من الموافي عليه وعلى تسليم ظهور رأيه له كان شرعا لهم اشتراط عدم
العصيان في القبول وكون من عرف من فلما شرع بمحله دالم معرض وحجج الآيات والاحاديث المتضمنة لوقوع المطيع بالثواب معارضة لذلك
وما قوله تعالى حكاه عن ابراهيم وسماعين عليهم السلام وادفع انهم اقرعوا عن النفس وما عاين ربنا قبل ما اثبت السميع
العليم فيحتمل ان يكون مؤلفا لذلك على غير ما ذهبوا اليه من عدمه بقوله تعالى من لا يعلم عاقبة امره فيتعلم ما في ذلك وهذا

الاحتمال حالي لا مقالي والاحتمالا الحاسه لا ماتت فيها حتى يكون تعصب أظهر من بعض فيستدل بالظاهر منها بخلاف الحالات المقالي
فانه يكون مسوية في الاحتمالات وغير مسوية في الظاهر والمثولات وأما حجة مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم "ممن سمع
وحسن في اسلامه فانه يحرم" فعليه في الجهلية والاسلام فيحتمل ان يريد بالاحسان الموافقة على الايمان الذي لا شرط لنسب الاحتمال
سواء بل لو سلم فهو آية أو حديث في اشتراط غيره لكان كل ما ورد من الآيات والاحاديث يقتضي اشتراط أمر ريث على صحة العمل
و برأه الله متأولا فانه المراد (٧٦) لاحد المعاصي مع ان ذلك غير مسلم ومافعله صلى الله عليه وسلم في الاصححة

دعها اللهم تفعل من محمد
وآل محمد فالاحتمال فيه
كالاحتمال في قول ابراهيم
عليه الصلاة والسلام وأما
كون صاحب الآفة وجبارها
لم يزالوا يسألون الله تعالى
القول في العمل فيحتمل
سهم طهوا حصول الشرط
الذي هو الموافقة على الايمان
لعدم علمهم بذلك أو طهوا
المسألة في افعال بعض
شروط الاعمال لعدم علمهم
بمحصل ذلك على الكمال
وأنه مافعله صلى الله عليه وسلم
ان من الصلاة لما يقصر
حجمها وتلتها ورعها وان
مسألة الله كالتب التوب
الخلق فيصير بها وجهه
صاحبها فلا دليل له ولا غيره
فيه على ما أراد لظاهر
ولا يفسد وذلك لان طهره
ان الصلاة لم تكن
مستوية لشروطها
ووصفها بدليل قوله صلى
الله عليه وسلم وان مسأله
بلف كالتب الخ اذا لو كانت
مستوية لشروطها

بعض النافعة قال بتعلق الوجوب بول الوقت معتمدا على أن الوجوب مع حوار التاجر متساويان
والاصل قرب المسبب على سببه والروايات فيكون الوجوب الذي هو مسببه أول الوقت وما يقع
بعد ذلك قضاء بسد مسد الاداء فهذا مستنده ويرد عليه ان الادب في تقويت لاداء العمل القضاة من
غير ضرره خلاف قواعد الشرع نعم يجوز الادب في تقويت لاداء العمل القضاة لضرره للضرر أو
المرض كافي ومصل أو غيره من العادات التي يجوز ترك ادائها للقضاء لاحل الضرر أما لغير ضرر
فغير مهم ودي الشريعة وحقوق الناس كماهم على حوار تأخير الصلاة عن أول الوقت فهذا مستنده
المذهب وما عليه من القول المذهب الثاني لبعض الحنفية ان الوجوب متعلق بتأخر الوقت ومستندها
استدل بنسب حبيبته الشئ على نسبه وعدم حبيبته الشئ على عدمه من خصائص الوجوب
العقاب على تقدر الترك ووجدها هذه الحبيبته متبعية في غير تأخر الوقت فقلنا في الوجوب في
غير تأخر الوقت ووجدها آخر الوقت فقلنا لو وجب في آخر الوقت وان وقع الفعل قبل ذلك كان فلا
سببه المرض ويرد عليه ان احراء ما ليس بواجب عن الواجب خلاف القواعد والمذهب الثالث
مذهب الكرخي ان الفعل موقوف ادخله المكاتب فان جاء آخر الوقت وقاعله موصوف
بصفات المكاتب كان فعله هذا واحدا فاحر عن الواجب الا واجب وان لم يكن
موصوفا بصفات المكاتب كان فعلا له وقع قبل وقت الوجوب وسببه المذهب عند الكرخي
ان من الحنفية من يقول بتعلق الوجوب بتأخر الوقت وراي ما ورد على الحنفية من احره المعنى
عن القرض فاحر هذه الطريقة ويرد عليه ان يكون الفعل حالة الايقاع لا يوجب بكونه فرد ولا
فلا ولا تتعين فيه سنة لاحد مما خلاف اليهود في القوا عند المذهب الرابع للحنفية أيضا ان المكاتب
ان جعل الفعل مع بعثه من تعلق الوجوب بتأخر الوقت فلا يحرم قبل عن فرض
ولا يكون موقفا بل يسوي به الفعل وان لم يجعله كان تأخر الوقت واحدا موصوفا بصفة الوجوب
فلا يرد عليه ما ورد على الكرخي ويرد عليه ان النبي عليه السلام وأصحابه رضى الله عنهم
م يطبقوا الله تعالى نصلاه واحدة ولا يثبتوا ثوب الواجب على نبي منها وذلك خطا عظيم يهوت
علمهم لاسما مع قوله عليه السلام عن ربه عز وجل ما تقرب الى عبدا واحدا بمثل أداء ما فرضته
عليه ولا زال يتقرب الى الله بالوافل حتى أحبه الخواص المشهور فتوبات الواجبات هو فصل
المثوبات قال قول بقوله عليهم بخدور كعبد الخاضع حكاية من يف الدين في الاحكام أن

ومافله من تعلق الوجوب بالنسب المشترك ان أراد الكلي فليس ذلك بصحيح وان أراد تعلق
لوجوب فرد بمعية المشترك فذلك صحيح وما حارجه وصححه ونسبه الى الماشية في مسألة

ووصافها لم يكن لشبهها بالتوب الخلق وجه ولا ريب ان معنى هذا الحديث انه هو النحر بمن التهاون شروطها
والنحر يص على مراعاة أخوها فالقول بان اراد به التوب مع تقدر كمال شر وط الصلاة وجميع أوصافها خلاف ظاهر الحديث كما عرفت
وبعنه يدق قوله ان أداء الديون ونسبه لأثواب فيه حتى يسوي به امثال أمر الله تعالى حيث قال ان أراد به لا بد من استحصار ربه
الامتثال ولا يكتفي بمجرد أداء الديون فغير مسلم بل فائق ان يقول لا يحرم صاحب هذه الحالة الثواب استعدالا لثقاته تسعة باب
اشواب وان اراد به لأثوابه ادانوى سبب اللاداء غير الامثال كتنحرفه ان لا يدايه أحد داعر فلامساع من الاداء وما أشبه ذلك

فسلم اد لاراع في عدم الثوب حيث لا يسمع وذلك في قوله ان اليه والبطر الاول لا ويه. التفت بحيث قال هذا صحيح في
الطر الاول لعدم العلم بقرب الله وع. صحيح في اليه فان بينه الطهر مثلا عكس فيه الثوب لان الارع جعله شرط في صحة الصلاة
والشرط كالركن فكما يموي لركن يموي الشرع ولا مانع من ذلك لاني اليه ولا في غيره ولا يلزم التسلسل الا لو شرع به التفت في اليه
حيث دانها لامن حيث كونه شرط فافهم وراعا في قوله ان اليه والبطر لاثواب فيهما حيث قال يدل على ان ثواب الثواب فيهما قاعدة
سبعة ثواب ادلايعرهما احد يتايم الاثمال باسباب وفي معناه لان مطلقه (٧٧) مفيد بمكان اليات حتى محل امتها

غير مناول له دليل شرطاها
فهم اه قلب وقاعده
ان الاعمال لا يكون معصية
حتى تقرر بها المقاصد
مستمرة في باب خطاب
الكليات خاصة لاني باب
خطاب الوصع قال الامام ابو
اسحاق في موافقته وادا
عريت الافعال ولتروك
عن المقاصد معلق بها
لاحكام الخمسة وللدليل
على ذلك امور هـ
ماثبت من ان الاعمال
باسباب وهو اصل متفق
عنه في الجملة والادلة عليه
لا قصر عن مبلغ القطع
ومعناه ان مجرد الاعمال
من حيث هي محسوسة فقط
غير معصية شرعا على حال
الامانة الدليل على اعتبارها
في باب خطاب الوصع خاصة
أما في غير ذلك فانها
مستمرة ودام سكن
معصية حتى تقرر بها
المقاصد كان مجرد في
الشرع عند انه حركاب
المعصيات ولما كان

بوجوب متعلق بوقت الايقاع أي وقت كان أوله أو وسطه أو آخره فلا يلزم شيء من الاشكالات
المقدمة ويرد عليه أن شأن الوجوب أن يكون مقبلا على الفعل ويكون الفعل متأخرا عن
الوجوب وتاوعا أما كون الوجوب باعلا العمل فغير معهود في الشريعة وعند الوجوب في هذه
الوقت ويحتمل الإيضا فيه مانع للعمل فكان ذلك على خلاف القواعد فهو هو مسد كل واحد
منها وفيه من المعالفت للقواعد فلم يبق إلا القولان اللذان في الوسعة والقولان فيهما أن الوجوب
في الخارج متعلق بالقدر المشترك بين أجزائه العامة الكائنة بين صري الله به كالواجب المحرم ومعنى
ذلك أن صاحب الشرع قد فصل أماني أول لوف أو في وسطه أو في آخره فواجب الصلاة في أحد
هذه الأقسام وهو قدر مشترك بينهما كما أن الواجب في توسع هو أحد الخصال فيكون الوجوب
مربعا على الروايات في القدر المشترك وجوز التأخير لهذه المنة في غير ما جعل أول الوقت لوحد
المشترك فيه وأي وقت فعل فيه صدق المشترك فلا يلزم تأخير المسبب عن سببه ولأن العمل
بعد أول الوقت فصد وأوله فعل وجوب مسد الأمر ولا يلزم تحفظه عنه من تلك القواعد
التي لم يرب الأفعال الأولى بل تجمع مع أسباب تلك القواعد كلها وهذا هو الحق عند ربها
أما ما ادخلوا إذا فسد التأخير لوسط الوقت أو آخره على يجوز ذلك غير ذلك هو المزمع لأن
الامر ما دل الاصل الصلاة أم هذا المزمع فلم يدل عليه دليل فوجب عنه ولا بد من المزمع على
الفعل في قيمة الوقت لأن من أمره سجد فلم يفعل ولم يعزم على الفعل في مسبق الزمان بعد
معرض عن أمر سجد والا غير من الأمر حرام وممنوع به الحرام واجب فالمزمع واجب
واحتار المزمع من بقاء وسطه وهي الفرق بين العمل عن الفعل والعمد لا يجب عليه المزمع ومن
من حذر الله الفعل والتحرك فقد ان لم يعزم على العمل عزم على الترك ما ضروره فوجب عليه
العمد على العمل وهي طريقة حسنة (خرج) من سجد أو ما بالوسعة فهو ذلك مشروط بسلامة
العافية فإن من قبل العمل فقد أخر مختار يأثم وهو قول النافعة أولا ثم لأن صاحب الشرع
أدل أنه في التأخير فهو مفسد وأدل أنه فيه ومن المأذون فيه لأنه فيه ولا صل عدم اشتراط سلامه
العافية وهو مذهب المالكية وهو الصحيح من جهة النظر فهذا هو صدق الواجب فيه وهو
القدر المشترك وهو كل لا حركي على المذهبين الآخرين في القواعد الثلاثة الواجبة وهو مسد

المؤخر لدى وجوب فعل العمل صحيح قال (القاعدة الثالثة الواجب به وهو سجد) طلب ما فاته من
أن الله تعالى جعل روال الشمس سجد صلاة الطهر وجعل مطلق الألف في الواجب الصلوات
ومطلق الصلوات في الواجب الركاء صحيح وداله من أن المطلق هو القدر المشترك ليس صحيح

والاحكام الخمسة لا تتعلق بها عقلا ولا معنويا ذلك ما كان مثله. والار في ما ثبت من عدم اعتبار الافعال الصادرة من الغفول والغائم
والصبي والمعصية عليه وسهال الحكم لها في الشرع فلا يقل فيها حائرا أو مجموع أو واجب أو غير ذلك كالأداء سجد سجد من اليه ثم وفي القرآن
وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما عهذت بوقوعكم ولا بالذي أنذرتهم وأخطأوا قال في فعلت وفي معاصي وفي الحديث
يضا رفع القوم عن ثلاث هـ كرا الصبي حتى يحلم والمعصية عنه حتى يعق فيمسيح هؤلاء لاقتسامهم وهي العلة في رفع أحكام التكليف عنهم
الثالث الإجماع على أن سكراف ما لا يطلق غير واقع في الشرع به وسكراف من لا فصله سكراف ما لا يطلق في المباح وان كان لا سكراف فيه

الاتفاق التحجير ومتى صح نفعه ان جرح على الطالب وذلك لسرقة فسد الحجر وفقد صفة غير قصد حلف وانما يعنى العرائض
والركاة الاعمال والنجس في ذلك فانه من قبل حطاب الوعد حطاب الكسب في كلامه فيه وانه في حطاب التكليف بالسكركر
كأن قوله تعالى لا تهر بوا الصلاة ونم سكرى فاما لانه لما دخل السكر على نفسه كان كالفرد رفع الاحكام التكليفية فهو من صغير
المقصود وم يكن محجور رسله كما حد على النبي والمحمول لاني خصوص عقوده وسويعه وبلا ان الشر بسبب لم يسهل كشره فص
استعمله لتدلى لك انفسه (٧٨) فواحدة الشرح بها وان قصدتها كجوفت متواحدة حجابي كم بكل

وقد رآه ان الله تعالى جعل مطلق رول الامس سبب وجوب الطهر منى وجب في كل يوم كان
وكذلك نفقة وقت الثواب وجعل مطلق لافى حجب لوجوب الصيام ومطلق تلك انصاف
موجب لوجوب الركاة محجور كرمها في الدمار أو تلك الذي فلا مدح له في وجوب
الركاة فلو قدر صواب مكان في ذلك المكي لم يختلف حكم وكذلك لافى بين ارف
فانما هو سببا بمهم مطلق الذي هو مشترك بين امة واحصاه صلبه فطه عن الاعتذار
في وجوب الركاة وكذلك كل سبب قصي نمونه لثوب فهد كانه مشترك وهو وجب به في
سببه فانه لانه الواحد به وهو ان عمل به فانما كما يكون سببه يكون لافى تنبيه
بحكمه بانقر وعرب له وم قالوا بجه الذي هو أداة في الشر يصفه مثل أحدها الماء الذي
يوصفه واملل فيه ليس سببا لوجوب بل هو أداة يعمل بها الفعل وسبب الظهيرة انما هو
الحجب وكذلك البزير في السم أراه وانما سبب وانه انما سبب في الصلاة لم يوجب به
في سره ثوب ممي مطلق الثوب الذي عوف مشترك بين جميع الشرائع كما يوجب
الظهور في معنى سبب مشترك بين جميع امة وكذلك حجب عن معصية عاصها على على
الكلية فيقال لوصوه وحجب من هذه المعصية لانه لا يوجب وجوبه وحجب به جمع وهو لا يوجب
غيره بالاجماع فمعنى هي والاطار الوجوب وكذلك يقال السيرة واجبة بهذا الثوب المعين لان
الردو حجب الاجماع وهي لاجب مع هذا الثوب المعين بالاجماع لحواز الاقتصار على هذا الثوب فمعنى
هذا الثوب على هذا السور بوجهه كسبب والوجوب على واحد وهو ان يوجب حجب حجب يتقرر
المشترك بين هذه امة مع غيره فانه يمكن معرف واحد بالاجماع لا معنى شي في القدر المشترك
بينها وبين غيره لا هي ولا غيره وكذلك ان حجب السور بغير هذا الثوب لا معنى هذا الثوب
بل القدر المشترك بينه وبين غيره لا هو ولا غيره بالاجماع كلها لافى عن الاعتراف وثانها
الحجر في الدنيا فانه سبب الواحد لانها سبب في سبب الوجوب به معظم الشرائع
لقوله تعالى وبه على الناس حج البيت من استطاعه فانه عاها لافى مع الله واولها كمش

بعض من وجوب كذا واحد في
في معنى انفسه في اختلاف
الادبانية وان لم يقع منه غير
الابلاج لحرر موطا فذلك
حكمة ان سبب
فاهم وجوبه بالاس الشراء
بهم يكن في الله مع واجب
في صحيح بحري الاوه و
مقبول من ان عاها كاهو
معنى في عده سبب
الثواب والآيات لاجدث
المتضمنة لوعيد المطيع
الثواب فلو ان أدنى معارض
في صحيح مسلم من الاحمال
واما في رول الثواب
والقول للعمل الصحيح
بحري في على ان الشرط
في الثواب والقبول هو
الصوري معنى الا ان الموقر
عليه وعام لروم الثوب
والقول لافى المذكور
سبب على ان في الثواب
والقول في مران مع
الامثال والتقوى العرفية
التي هي المدافعة في اجتناب
المحرمت وفعل الواجب
قولان النشاط والشهات

وف سبب به مرارا عديدة وقد ان يحمل ب حزم ملك على ان مراده بالعبء المشترك
واحد غير معين بما فيه المشترك وان مراده بالعدلى ذلك أيضا بول ان كثر من مراده مع النبي
ومع به في ذلك القوا بصرح فيها ان القدر مشترك هو الكفى وهذا مع من صحه تأويل
كلامه بذلك قال (القاعدة الرابعة الواجب به هو الذي يفعل به قال الله كما يكون سببه يكون
لا سببه في آخر كلامه في القاعدة) المباهة فهم صحيح خبر ما في قوله القدر مشترك على ما سبق

وعلى الثاني محقق القاعدتان المذكورتان والفريق بينهما وعلى الاول لا يحتمل لاجل هذه واحدة
وهي ان كل عمل صحيح بحري ثبت عليه وهذا هو الظاهر فأمم وانفسه و معنى أعلم (في بيان) الاولى ما ذكر من المصاعف
صرح العلماء بأنه فيما رجع في الثواب فقط ولا معنى تلك في لاجرا من القوت حتى يوكا عليه صلاتان فصل في مباحثه
المسجد النبوي والمسجد الأقصى صلا وعمره عنهما فقط بخلاف المساجد في بعض الجملة فانه شيخنا في الاصلين والحق حاشيته على
كتابه يوم أصبح اساسا في الصوري في مساهة عن حسن البصري في رسالته ان مصاعفه المذكور في الحرم لا يختص بالصلوات بل

كل حسنة جعلها العبد لله عاقبة أربعين صوم فيه كتب الله له صوم مائة ألف يوم ومن تصدق فيه بدينار كتب الله له مائة ألف درهم
 صدق ومن حتم القرآن فيه صومه وكتب الله له مائة حسنة وغيره ومن سبح الله تعالى فيه صومه كتب الله له مائة ألف حسنة وغيره
 من عودت من أعمى الله له مائة حسنة (الفائدة السادسة) قال الساجي والذي يفتحه الأحاديث الواردة في فصل المسحدين مسجدة مكتبة
 ومسجدة المدينة مكتبة حكم مسجدة مكتبة ثلث المسجدة كذا مسجدة الرسول ولا يجر منها حكم مكتبة المدينة في العاصم الآن حديث حسنة
 الحرم مائة ألف حسنة ثبت في ن نفس مكة أقصد من نفس (٧٩) المدة كافي حاشية الوالد على كتابه

توصيح اناسك قلت على
 بالانسان ان حديث حسنة
 الحرم الخ صريح في ذلك
 لقول مالك رحمه الله تعالى
 من مسجدة المسجدين
 لا تحصر في مريد المسجدة
 الا ترى ان المسجودات الخ
 هي عبد الوحد معرفة
 أقصد من مسجدة وال
 اتفت عنها نعم ان ثبت
 حديث جابر بن عبد الله
 الا من وحده الى الله تعالى
 مكة كافي منسك القاصي
 عن الحسن المصري في
 رسالته لاختيه كان صريحا
 في ذلك فتأمل والله سبحانه

وعلى أعلم
 الفرق السادس والاربعون
 بين قاعدة ما يعين وفيه
 فيوصف فيه بالاداء وهو
 ما يعين وفيه قاعدة ما يعين
 وفيه ولا يوصف فيه بالاداء
 ولا من القضاة والعين في

القسمين شرعي
 عدم وفقى الله وأياك ما فيه
 رضاء ان تحرك بر تحرق بين
 هان القاعة بين سوف

وانه هرب منه فطهقه ورده بالحجارة هالك فشرع ربي الحار ليدرك لك الاحول السبعة
 والطوبى عية التامة ولا تامة لحيلة تقضى هما في ذلك وعلى القدرين فاعاد يثبت سب بل دابة
 يعبر هو الواحد ولم يوجب الله تعالى فيها سببا معسبا بل القدر المشترك بينها في حصة أحدها
 أحزاب وسدت بلسه وحصول كل واحد منها سببا معسبا بل القدر المشترك بينها في حصة أحدها
 مشترك بينهما دون خصوصية وردها المسجدة والحاديات ذات معنى بها الواحد وسب الواحد
 هو أقيم المعنى الصريح والتمتع ونحوه من أصناف الهدى ونحوه لا يعم قسب أسبب الواحد
 من أدوت يعم بها واحد ويؤيد الله تعالى حصوله بذنوب أخرى بل القدر المشترك
 بينها هو المطلوب فلهذا سب المسجدة ولا ينفوت ذوات الخصوص مقصد شرعي مع الاستواء في
 الصعاب كما قدم في الثوب والماء حرفا تحرف وحاشا الرقاب في المصنوع أصنافا للحكم بل
 السبب الظاهر مثلا واليمين أو قسار صوم مصان تكملا والعتق فهدى هي لأصناف وأما الرقاب
 فهي أرواب يسعها لو احب كالماء واسيرة ويؤيد حب الله تعالى حصوله ذنوب أخرى مع
 لاسية في الصعاب بل لانه المشترك بينهما متعلق بالوجوب وهو واحد به أداه لأواح
 به سبب ذلك عند الحصة لو احب عليه وغوا كتاب في فرض لانه معصية الحاديات فيه
 انما هو تطهقه غير مسموعة بل هو متعلق بتطهقه الصالحة لاصح ذلك على لوجه الشرعي وفي
 يعلو الواحدة بأكمل حتى لا يصح لواحد ولا يصح لآخر هو تطهقه معية وأنى تطهقه
 فعلت سبب مسكاته بفي راقرة وسبب في الدلالة فاعبر به حرك في الطهارة واحد عليه
 لانه المكاف والمكاف تك عية لانه ولا فله هذا فعل مدحه عن القية سبب السبب
 المشترك بينهما وإذا ركع أحدهم تموا التطهق المشترك بينهما عن القية وإذا بوحد الآخر تقوم
 بذلك الواحد يعين الله من عند لا تحصر مشترك فيه كآخر الوقت في الدلاء ونحو غير الثوب
 بالوجود في الزهراء فاعبر به هذه السادسة الواحد عية وله مشترك في الشريعة حصة
 الشرع قال الخول اذ در بعد ملك السبب وحسب الركاذا لا بشرط لدى هو: ران الخول بل
 سبب الذي هو ملك أصاب وسكن أثر السبب انما يظن عند ران الخول وهو ران الخول
 وحسب عية لانه ولم يخص حوا معين بالوجوب عية بل ملك الخول وحده هي الحقيقة

قال (الفائدة السابعة) لو احب طهقه وهو مكاف في فرض الا كدبه ان آخر كلامه فيها) قال مقالة
 صحيح غير مقالة من يعاقب لوجوبه بالكلية من صحيح قال (الفائدة الثامنة) الواحد عية لانه
 آخر مقالة فيها) قلت مقالة صحيح غير مقالة من على الوجوب بالكلية مشترك على ما سبق

على ان مور في حده ان الواحد القسم الاول الواحد توسع وغوا حشر الشارع لادائه وقضاة من العبادات وقضاة
 طهقه بصلحة فيه معيب في حق كل مكاف حيث لا تختلف وقضاة ولا وقت قضاة ما يختلف الناس كالصوم عن الشارع لادائه بالامر
 لاول شهر رمضان في كل مكاف بصلحة فيه ونحوه ما يفرض الى شعبان بالامر الثاني في حق كل مكاف أيضا بحيث لا يختلف واحد منها
 اختلاف الدس والقسم الثاني الواحد على الفور وهو ما حشر الشارع له من الفوريات وقضاة من على ثبوت صريح يختلف باختلاف
 الناس لا يصححه فيه كالحج وقضاة على الفور ومعنى له الشارع الا ما كان عيب لا يسطعه وهي تختلف باختلاف الناس بحيث لو

تأخر الاستطاعة تأخر السنة وتقدمت تقدمت السنة فصار تعيين الوقت باعتبار الاستطاعة لا مصلحة فيه حيث تعين وقت العبادات
 لمصلحة فيه بحث أنا نقدر ان نتعالى عما على شهر رمضان وممثلا لمصلحة يستمر عبادون غيره طرد القاعدة الشرعية في رعاية
 المصالح على سبيل التفصيل فما اذا اخطأ الشرع وحسنه بمصالح في الاعلى ترك كعادته وحتى عيسى الاقل فثبت ذلك لاقل من
 حسن ذلك الاكثر كما لو حارب عدده ملك لا تعلم الا حصر الاعنى العقبة قادرين من حلق غيب الاحصر ولا يعلم حاله قلناه وقيقه
 طرد القاعدة ذلك، ملك وهكذا (٨٠) لما كانت عند الشرع رعاية الله الخى حاشا لاومر والمه اسدى حاشا التواهي

على سبيل التفصيل لا على
 سبيل الوجوب العقلي كما
 نقوله المعتبرة لم لا تعقد
 فهم يطعن فيه على مفسده
 ولا يصاحبه ان كان في
 حاشا الاوامر ان فيه
 مصلحة وان كان في حاشا
 التواهي ان فيه مفسده
 كان يقرب في وقت الاصول
 انها مشتملة على مصالح
 لا اعلمها وكذلك كل
 بعدى معناه ان فيه مصلحة
 لا اعلمها وانما اعلمها اوقات
 العوريات كرد العصور
 ويودع انما اطلب والامر
 بالمعروف والنهي عن
 المنكر ونصية الحكام
 دأبهم خداج و تقاد
 العريبي وامثال الامراء
 فلهذا على المورث الفاضل
 انما يكرهه الله تعالى قال
 لا بد من زمان للسباع و زمان
 للتأمل وهو معروف معني
 الخطاب وفي الزمان الثالث
 يكون العمل بما يوايه الاخير
 عنه بوصف المكلف بالتحالفة
 وليس كذلك ان مع

العبودية من الحول فتى وجدت بعد ملك المصالح حصل الوجوب عندها لا خصوص ذلك
 الحول بل مطلق الحول اوجب حصول التمكن من التمنية في حاشا فالحصول لمقصود الشرع
 هو مطلق الحول لا خصوص هذا الحول فان قدر المنة ك بين جميع هذه الاحوال هو الواجب عنده
 كما ان قدر المشترك بين الحب هو الواجب به وتأسيسا على ما منع نحو عدم الدس في الزكاة
 والحصى في الصلاة عن الزكاة عنده بالسبب الذي هو ملك اصاب أو وان الشمس في
 البلاد لا اعدم الدس ولا اعدم الحصى وعدم الدس والحصى واجب عنده ولم يعتبر صاحب الشرع
 عام خصوص دين دون دين ولا خصوص حصى دون حصى بل مطلق الدس ومطلق الحصى
 فهذا المشترك واجب عنده وتأتي وجوب التمسك عند عدم الدس من عدم الماء بحسب عنده التمسك
 وليس هو سبب الوجوب بل سبب الوجوب للبلاد أو فيهما وسبب الطهارة لا أحداثا ما
 عدم الماء فيسبب حاشا وجوب التمسك بل الحدث اقتضى احدي الطهارة بين على الربيب فان عدمت
 طهارة الماء عيب طهارة الغراب لعدم الماء واجب عنده لانه لو يلاحظ صاحب الشرع عدم ماء
 معنى بل عدم الماء الطهور سبباً للطهارة دون خصوص ماء فالقدر مشترك عيب واجب عنده
 ورائه وجوب اكل ابيته عند عدم الطعام المباح، اذا حاق بالهلاك وجب عليه كل الميتة لان
 السبب عدم الطعام المباح بل السبب احية النفس وعدم الطعام المباح واجب عنده لان احية
 النفس اولى بهى أحد الغراء بين ما المباح أو اولى على الربيب فدأبهم انما تحسب الميتة كافتقاره
 الحدث احدي الطهارة بل سواء سبب أو لم يلاحظ صاحب الشرع عدم عدمه بل مطلق
 الطعام المباح الذي اكله لا يفسد الا عند الحاجة لاوى من الحصى لم يفسد في الكفاية
 نحو كفارة الطهارة فان عسر العتق يوجب الصيام وعدم العتق ليس هو سبب الوجوب لان سبب
 الوجوب هو الطهارة وعدم العتق واجب عند لانه لو لاحظ الشرع عدم رخصة معيه بل عدم
 مطلق الرقة المباح لانه لزمه الدس من الطهارة فهذا الا م كالم كلى مشترك نفس بحر في الوجوب
 فيها متعق بالقدر مشترك من قدره وهو كونه واجب عند الله عدمه السبعة الكلى المشترك
 الواجب معيه وله مثل في الشرع به احدها الحصى المخرج منه زكاة لان عينا في الحصى والعشر بين

قال (القاعدة الثانية الكلى مشترك الوجوب معيه الى آخر ما نقله فيها) قلنا قاله في ذلك
 صحيح غير ما قاله من ان مطلق الحكم هو القرار المشترك الكلى وكذلك ما قال في القاعدة
 الثامنة والتاسعة والعاشره غير ما يشير كلامه من مطلق الحكم الكلى فيه نفس صحيح على ما قرر
 مزارق الدحيج على الحكم فردد غير معين عاقبه افعال المشترك فان عني ذلك فراد صحيح

السحر تأخر الزمان أو تفصل تفصل الزمان وتعين وقت امتثال الامر اذا قلنا انه على العور انما لو ردد لصيغة فان تقدمت تقدم الوقت
 أو تأخرت تأخر الوقت وتعين وقت قصة الاحكام مباح لسهولة في السحر فانما في الوقت وهكذا يقضى في الباقي هو الامر الثاني
 ان لواحيات القور به وان حدثت مع طهارة ما هو زمان وقوع الذي وله اول زمان السكوت وآخره الفراغ منه، كما سبب في
 سوله وقصره، لانه لما كان تابع لما يختلف، يختلف الناس لا مصلحة فيه ويمكن محدودا نظرا في اختلاف زمان العبادات لم يقل

لواحيات القورية اذ وقعت في وقتها المحدود لم يشر عاذا ولا اذ وقعت بعده فصاعدا بخلاف العادات والامرات لث ان الاداء هو
 نقاع الواحي في وقته المحدود له شرعا لمصلحة اشتمل عليها الوقت بالامر الاول فقيده في وقته مخرج القصد وفيد لمحدوده يخرج الواحي
 لمعنا جميع العمر كالايام بالثقة تعالى وقيد شرعا مخرج المحدود عرفا وقيد بمصلحة اشتمل عليها الوقت مخرج لواحيات القورية
 المذكورة كلها لان محيد وقتها شرعا تابع لحدول امر للمصلحة في الوقت كما عرفت فلا يوصف الفعل بالاداء الا اذا وقع في وقته المحدود
 لمصلحة فيه فوق الاداء عند وقوعه في النافعية هو الكل لا حرمه لانه (٨١) تبين بالوقوع فيه سواء وقع في
 الكل أو البعض وعند

الحقيقة هو الحرة الذي
 وقع فيه العمل بمعنى ان وقت
 وحسب الاداء حرم من
 ذلك الاحرام لابعيه وهو
 القدر المشترك بينها تبين
 بالوقوع فيه ان فعلى
 الوقت والامرين نفسه
 وهو الآخر لوجوب الاداء
 عندهم انما يتعلق بمع
 الشروع في الفعل كما نص
 على ذلك السعد في شرح
 التوسيع فاد الشريبي
 على حواشي على جمع
 الطوامع واما القصد فهو
 في الله فعمل الشيء كيف
 كان وعليه قوله تعالى فاذا
 قضيت الصلاة اوفوا بعهدهم
 في الاصطلاح له اربعة
 معان احدها ما يقابل
 لاداء المذكور وهو ايقاع
 الواجب خارج وقته المحدود
 له شرعا لمصلحة اشتمل
 عليها الوقت بالامر الثاني
 فقيده خارج وقته يخرج
 الاداء وقيد المحدود له شرعا
 يخرج لمحدوده وقته عرفا

بلا فيما فوقها قال ذلك حسن كلى بحسب الاخراج منه وملاحظ الشرع شاة معينة ولا حقة مقيدة
 مع استواء الصفات في الجنس اخرى بل القدر المشترك الكلى هو منطلق الحكم فقط وتابيه
 الجنس المخرج منه ركة التقدير وهو التقدير ايضا يجب ان يخرج مهمما مقدار ربع العشر
 ركة عمدا لانه وملاحظ الشرع خصوص دينار ولا درهم وثانها الجنس المخرج منه ركة الفطر
 وهو الحب الذي غالب قوت اهل البلد منه يجب ان يخرج منه صاع عن كل ادنى الامن استثنى
 في كتب الفقه ورأىها الجنس المخرج منه الكفارات في الاطعام وهو الجنس الذي يخرج منه
 ركة الفطر منه وجاهلها الجنس المخرج منه ركة الحبوب والتمر يجب ان يخرج من ذلك
 الجنس ما في الملك او غيره بأن يحمله شراء او غيره ويخرج منه العشر عمدا لانه من الحب او
 لثمن فمده الحقة كلها احساس كاية بيب معينة يجب الاخراج منها وملاحظ الشارع فيها ذهب
 بل الحكم الذي هو لوجوب مطلق بالقدر المشترك بين تلك المعينات القاعدة الثامنة الواجب
 عنه وهو حسن المولى عليه يجب ان يخرج عن كل فرد منه صاع في ركة الفطر وملاحظ الشارع
 خصوص شخص دون شخص بل مفهوم الانسان الموصوف بالصفات التي لاجلها يجب عنه
 ركة الفطر كان ذلك المخرج عن المحذور عليه بوصفه او حاكم او ولي لقراءة او روية
 اورد في (١) فمعلق الحكم هو التقدير المشترك بين هذه الاحساس دون خصوص عدد معين
 وروية معينة القاعدة التاسعة الواجب مثله وله مثالان أحدهما حراء الصبي في الحج فانه يجب
 اخرج مثل الصبي المقصور في الاحرام او الحرم والمعتبر في ذلك مطلق العرال ومطلق عمر الوحن
 دون خصوص طى معين او بقرة معينة بل الواجب موط مطلق ذلك الجنس الكلى وخصوص
 كل صبي من كل جنس ساقط عن الاعتدال في الحراء فها الجنس الكلى هو الواجب مثله وانما السلف
 ثلثي من المكليات والموردات يجب عرامة منه كمن أصف فمخرج يجب عليه عرامة فقير
 مثله او رطل زيت يجب عليه اخراج رطل زيت مثله مع قطع النظر عن خصوص ذلك الرطل
 الزيت وتعبه بل لمع كونه رطل موصوفا بصفته في مطلق الاعراس حوكية رينا افا وريب
 رر كتمان ونحو ذلك فها هو المعتبر في وجوب اخراج مثله حتى ان امراد الارطال من الفه لواحده
 من الزيت سواء في الحكم وللمع القدر المشترك بينهما دون خصوص رطل دون رطل وكذلك
 المتغيرات المعتبر في الحكم احساسها وصفها العامة دون خصوص المعينات فها حسن كلى هو
 الواجب مثله القاعدة العاشرة الواجب اليه وله مثل في الشريعة احدها غروب الشمس في

(١) الانهر اورد

(١١) - العرفي - ثاني () وقيد لمصلحة اشتمل عليها الوقت مخرج الواحيات القورية لان تحديد وقتها
 شرعا تابع لخصوص امر للمصلحة كما عرفت فلا يوصف الفعل بالقصد الا اذا وقع خارج وقته المحدود لمصلحة فيه وقيد بالامر الثاني لدفع
 عنه وهو ان الله تعالى جعل لقصد رمضان حله السنة كلها التي تلي شهر لاداء فهو واجب وقعه في وقته المحدود له شرعا وليس اداءه وحاصل
 الدفع ان قصد رمضان وان دخل في حله لاداء باعتدال ان الله تعالى عين له السنة عينها لا كسنة الحج لخصوص كونها تابعة للاستغناء
 غير محدودة الطر فها بل انما عينها لمحدودة الطر في لمصلحة يحسن بها لابعها لخصوص كونها تابعة لترك الصوم الا انه خرج عن

حد الاداء بقيد الامر الاول فيه ودخل في حد القضاء ولم يخرج منه بقيد الامر الثاني فيه فاقهم * وثانيها ايقاع الواجب بعينه بالشرع
وعليه قول مالك وأبي حنيفة قضاء ما شرع فيه من الطلعات وأصلها لو حوسب ما شرع على تفصيل عدد الاماميين مذكور في كتب
المرور لا يرقين ومنه حجة القضاء في الخلق بعد الحجة القامدة * وثالثها ما وقع على خلاف موضعه في الشرع بفتح قطع النظر عن الوقت
والتعين بالشرع ومنه قضاء المأموم المسوق ما فاته مع الامام من صلاته الركعتين اللتين فاته مع الامام من المغرب أو العشاء - ظهر
نفسه قضاء انما قالاهما (٨٢) صلواتهما وأحذر من كانه على خلاف الوضع الشرعي من تقدم المحرر على الشرع

الصوم يحكم الصوم اليه والمعتبر من ذلك حدس الغروب من كل يوم أما كونه غروب الشمس من
يوم الجمعة وغيرها فباطل عن الاعتناء في نظر الشارع بل متى تحقق الغروب في أي يوم كان سقط
وحوب الصوم في نظر الشارع وتفضل المكلف الى تحريم الصوم لو حوّد مفهوم الغروب في أي يوم
كان ولا عبرة بخصوص الايام فهذا حدس عام كلي يحكم الفعل اليه وهو ملازمة حد الاكل والخلع
* وثانيها هل شوال يحكم قساع الصوم في الايام التي يجب ابطال الصوم في كل يوم اى غروب
الشمس فنعلق الحكم هو كونه هلال شوال أما كونه هلال الحلال أو ذلك أو كونه من سنة سبعين
أو من سنة سبعين فلا عبرة في هذا الحكم بل مطلق هلال شوال كيف كان من أي سنة كان
* وثالثها أو حر القدر والاستبراء لحداد في عدة الوفاة يحكم يصل العدة والاستبراء الى تلك
الغايات وكذلك الاحداد مع قطع النظر من كون تلك الغاية من سنة معينة بل متعدي الحكم كونه
كان ثلاثة أشهر في عدة الطلاق أو أربعة أشهر وعشرة في عدة الوفاة هذا هو المتعارف وما عداه لقو
في هذا الحكم فهداه نحاس عشرة اشركت كلها في تعلق الواجب بمعنى كلي واحتص كل واحد
منها بخصوص كما قدم ككونه فيه وموعده ومساو إليه وعليه وعدوه به بحيث عن قول العدل
اد كان الحكم في الابواب كلها متعلقا بالقدر المشترك فليكن الكل واحدا غير انما اختلفت الاسماء
فنحيط أن هذا القدر العام الذي هو تعلق بالقدر المشترك قد حصل بعبارة "يصل" نحاس كايضا مشتركة
بين أفرادها ولكل حدس من هذه الاحساس خصوص عام مشترك فيه بين أفراد ذلك الحدس
والاصل داخلة الحقائق الكائنة والحرثية أن نحيط الاسماء لغة واصطلاحا حتى نحصل فائدة
التعريف عن خصوص كل حقيقة كانت حسا أو شعرا فهذا تقرير هذا الفرق بين قواعد العشرة
والفرق السبعون بين قاعدة اقتضاء النهي القسادي نفس الماهية

وبين قاعدة اقتضاء النهي القسادي في أمر خارج عنها

هذا الفرق بالغ أوجزية واعتباره حتى ثبت عقود الربا فادنها الملك في أصل الناس الربوي
ورد الرائد فاداع درهم بدرهمين أو حبت العقد درهما من الدرهمين وبرد الدرهم الرئود وكذلك
نقبة الربوبية وبلغ فالتأجيل من حنبل في العاد هذا الفرق حتى نظر الصلاة بالشوب المعصوب

قال (شهاب الدين المرق السبعون بين قاعدة اقتضاء النهي القسادي نفس الماهية وبين قاعدة
اقتضاء النهي القسادي في أمر خارج عنها) ثبت ما فاته حكمه (حسن) ثبت ما فاته حكمه مذهب وقريه
وذلك صحيح غير ما فاته من أن الماهية المركبة كانت عدم لعدم كل حرثتها لعدم لعدم بعض
أحرثها فان ذلك ليس بصحيح فانه اذ عدم بعض الاحراء لم تترك تلك الماهية فلا يكون

وفولم المأموم فيما فاته هل
يكون قاصدا أو باعاهو
خلاف بين العلماء في عين
القضاء أي هل حكمه
تعلي ذلك أو لا يسمي
قضاء لو وقع كذلك فاقهم
* ورابعها ايقاع الفعل
بعد تقديم منه وعليه قول
الشافعي ومن قال بقوله ان
النسب تعصى لتقدم اسمها
لا للشرع فيها وبالجملة
فما في لفظ القضاء خمسة
مختلفة أربعة اصطلاحية
واحد لغوي فلا رد صفة
باعتبار أحد معانيه على غير
ما يصدق عليه حدنا له
باعتبار معناه الآخر لا قضا
ولا سؤالا ألا ترى ان اذا
حدنا العين بمعنى الحدقة
بأنها عمود يتأني به الانصار
لا يثبت للقول سقطه
بعد المأموم بالذهب وغير
ذلك ضرورة ان المعاني
المختلفة عما ان تكون
حدودها مختلفة حيث
استقام ما ذكر من حد
القضاء وحد الاداء وظهر

الفرق بين قاعدة ما تعين وقته بتحديد مظهر فيه لاصحة فيه فيوصف بالاداء والقضاء وبين قاعدة

ما تعين وقته بتغير تحديد مظهر فيه لاسماء المصلحة فيه بل تعيينا بما تحقق أمر يختلف بخلاف الناس فلا يوصف بالاداء ولا بالقضاء
وظهر أيضا ان المكلف اذا ما عاب على ظنه انه لا يعيش الى آخر الوقت ثم عاش ان الفعل يكون منه أدء لان تعيين الوقت لم تكن المصلحة فيه
بل تبس لظن المكاتب وهل هو قضاء قولان للقاضي والعراقي رجهما الله تعالى وسيأتي عن ابن الشاذلي ان قول العراقي بأنه قضاء دعوى
لاحقة عليها البتة ثم اعلم ان اللعبات باعتبار الاصناف بالاداء والقضاء ثلاثة أقسام الأول ما يوصف بهما بالعملي الاول لاصطلاح

كالملوك الجس ووصان * والثاني بالايوصف بهما المعنى الاول الاصطلاحي واعيا بوصفهما بالمعنى الثاني الاصطلاحي عند المالكية والاحناف والمعنى الرابع عند الشافعية كالاولا فهم * والثالث ما يوصف بالاداء بالمعنى المتقدم فقط كالجمعة والله سبحانه وتعالى اعلم
 في الفرق السابعة والثلاثون بين قاعده الاداء الذي يشتمل على الاثم وبين قاعده الاداء الذي لا يشتمل على الاثم * وذلك ان ما ذكره من
 حد الاداء وحد القضاء لما يتعرض فيه لأحوال المكاتب بل للمعاده فقط وكان حد الاداء يصدق على ان وقت اداء الظهر من أول الزوال
 الى غروب الشمس ووقت اداء المغرب من غروب الشمس الى طلوع الفجر (٨٣) سبب ان باب الاعذار بدركون

الظهر من زوال عصرهم في مقدار ما يسع خمس ركعات قبل غروب الشمس وبدركون صلاتي الليل برواها مقدار ما يسع أربع ركعات قبل طلوع الفجر الاجماع منعقد على ان ما خرج وقته لا يلزم ارباب الاعذار ألا ترى انهم لا يلزمهم صلاة النهار اذا لم يزل عصرهم الا بعد غروب الشمس ولا صلاة الليل اذا لم يزل الا بعد طلوع الفجر الا ان الشرح ما سيع المكاتب الذي لا عدله من أحبار الاممادات الى آخر الوقت مطلقا وحدثت الاختيار في الظهر ما آخر العامة وفي العصر بالاصرار وفي المغرب على رواية اتحاده قال ابن الحاجب وهي الاشهر وقال في الاستدكار الاتحاد هو المشهور بقدر ما يسع فعلها بعد شرطها وعلى رواية امتداده قال ابن العربي في عارضته القول بالامتداد هو الصحيح

والوصف بالماء المسروق والدمج بالسكك المعصونة وسوى فيه بين موارد الهوى وتوسط ذلك والشافعي بين المذهبين فأوحى الفساد في بعض الفروع دون بعض * وذكر حجاج القرظي ثم أدب ذلك مسائل توضح الفرق اخرجت بوجوه فقره الله بأن الهوى اذا كان في نفس الماهية كانت المعصية في نفس الماهية والمتضمن للفساد فانه فان الهوى انما يعتمد للفساد كما كان الامر انما يعتمد المصالح كالهوى عن بيع الخمر وبيع المسكر ونحوه ان اركان المعصية أربعة عوصان وعاصيان فني وحيد الاربعه من حيث الجهة ساله عن الهوى فمحدث الماهية المعصية شرعا سادة عن الهوى فيكون الهوى أي تعاقب مخرج عنها وقتي المحرم واحد من الاربعه فقد عرفت الماهية لان الماهية المركبة كما علم لعدم كل آخراتها لعدم لعدم بعض آخرتها فاداء معصية من سببه حراما بخبر جميع الاركان معصومة فاما المعصية معصومة والهوى والفساد في نفس الماهية واداء معصية من رشيد نوا محرم بر فقد فقد ركن من الاربعه وهو أحد العوصين فيكون الماهية معصومة شرعا ولا فرق في ذلك بين واحد من الاربعه وانسب وأكثر فاداء معصية من رشيد فمعة واحدة بالاركان الاربعه موحدة سببه عن الهوى الشرعي فاداء كانت إحدى القصتين كثرها لكثرة وصف حصل لأحد العوصين فأوصف متعلق الهوى دون الماهية فهذا هو محرم بركون الهوى في الماهية أو في مخرج عنها وخرج على ذلك جميع عقود الرأى وجميع ما هو من هذا الاصطلاح على ما ذكره في التلخيص وحديث الاركان كلها وأحرأ الماهية فالهوى في الخراج ومعنى كان الهوى في حره من أحرأ الماهية أو في جميع آخراتها فالهوى في الماهية اد فخر هذا قل أبو حنيفة أصل الماهية سام عن المعصية والهوى عما هو في الخراج عنها فلو قل بالفساد مطلق لسويت بين الماهية المتضمنة للفساد وبين السالبة عن الفساد ولو قل بالصحة مطلق لسويت بين الماهية السالبة في ذاتها وصفتها وبين المعصية للفساد في صفتها وذلك غير حائر فان السوية بين مواطن الفساد وبين السام عن الفساد و بين السام عن الفساد

ذلك الحره المعصوم حر منها الاثامهم وتقدير أن يكون حزا في غير هذا العرض أما في هذا فلا وغير ما قاله من أن ذلك الذي قرره عن أبي حنيفة فمفسر وهو قوله (قال أبو حنيفة أصل الماهية سالم عن المعصية والهوى اما هو في الخراج عنها فلو قل بالفساد مطلق لسويت بين الماهية المتضمنة للفساد وبين السالبة عن الفساد ولو قل بالصحة مطلق لسويت بين الماهية السالبة في ذاتها وصفتها وبين المعصية للفساد في صفتها وذلك غير حائر فان السوية بين مواطن الفساد وبين السام عن الفساد و بين السام عن الفساد

وقال في أحكامه انه هو المشهور من مذهب مالك وقوله الذي في موطنه الذي قرره طول عمره وأمله حياته انه يعيب النفس الاحر كما في الخطاب على حبل وفي العشاء اماثلت الليل الاول ما يصح على الخلاف وحدثت الاصطرار في الظهر من بعد القلعة والعصر من بعد العصر الى غروب الشمس فيمنع في المغرب اما من بعد ما يسعها شر وطها ومن بعد عيب النفس الاحر على الراشدين وفي العشاء اما من بعد الثلث والنصف الى طلوع الفجر فيمنع فيها بحيث ان صاحب الشرع حذر على المختار من ايقاع الظهر مثلا فيها بعد القامة الى غروب الشمس ومن ايقاع المغرب مثلا فيها بعد ما يسعها شر وطها أو فيها بعد عيب النفس الاحر الى طلوع الفجر وان كان كل من الوقتين

المذكور بن صدق عليه **اداء** الماركان انقاع مختار بن الظهر بعد الغداة والعصر بعد الاصفار والمغرب بعد ما يسعها بشر وطها
 أو عينا الشفق الاخر والشاء بعد الثالث أو المص **اداء** معه الاثم لعدم مدبرهم ما حدده لهم صاحب الشرع ويقدمهم الظهر في الغداة والمغرب
 فيما يسعها بشر وطها **د** ليس معه اثم لعدم مدبرهم ما حدده لهم صاحب الشرع **اداء** صاحب الشرع ان يحسد للعداء وقتو يحل بصفه
 الاولى لطائفة ونصفه الآخر لطائفة أخرى فتأم الاولى بتعديها لغبر وقتها لا تزي بن الفمة وقت **اداء** لا خلاف صلاة الظهر من حيث
 لجبه ومع ذلك تلوعب على ظن (٨٤) طائفة امها لا تعش الى آخر الغداة بل سمها لجعل صاحب الشرع نصف القيمة فوق

لهؤلاء خاصة دون غيرهم
 والنصف الآخر من الغداة
 ليس وقتا لهم فكذلك
 هما جعل صاحب الشرع
 وقت الظهر الى غروب
 الشمس ووقت المغرب الى
 طلوع الفجر وحجر على
 المختار بن الوصول اليه
 وحملهم تعدى القيمة
 وعين الشفق الاخر مؤدى
 آئين وحمل لارب
 الاعذار ادراك الظهر
 والعصر **اداء** بلاثم فيما يسع
 خمس ركعات قبل الغروب
 وادراك المغرب والشاء
اداء بلاثم فيما يسع أو مع
 ركعات قبل المغرب فظهر
 بهذا نحر بر الفرق وال
 ما استشكله الشافعية علما
 من الجمع بين الاداء والاثم
 على انهم قائلون به فليس
 من ماد كره فكذلك يلزمهم
 ان يقولوا به في المختارين
 بالاولى هذا خلاصة ما قاله
 الاصل قال ابن الشاطب وما
 قاله صحيح على تقدير ان
 اصطلاح الفقهاء موافق

خلاف القواعد فمعين حينئذ ان يقال الاصل بالاصل والوصف بالوصف فيقول أصل
 سالم عن النهي والاصل في تصرفات المسلمين وعقودهم الصحة حتى رد نهى
 الماهية الاصل الذي هو الصحيح ثبت للوصف الذي هو الريادة المتضمنة للقصد الوصف
 العارض وهو النهي فيفسد الوصف دون الاصل وهو المطلوب وهو فقه حسن واحتج أحمد بن
 حنبل رضي الله عنه بأن النهي يعتمد المقاسد ومنى ورد نهى "طلب ذلك العقد وذلك
 التصرف عمله فان ذلك العقد اعما فتصلي لك الماهية بذلك الوصف اما عدويه فم يتعرض
 له المتعاقدان فيبقى على الاصل غير معقود عليه فيرد من به قاضه بغير عقد وكذلك الوصوه
 ببناء المعصوب معدوم شرعا والمعدوم من غير ما كالعديم حسا ومن صلى بغير وصوه حسا فصلاؤه
 باطله وكذلك صلاة المتوصي ببناء المعصوب باطله وكذلك الصلاة في الثوب المعصوب والمسروق
 والدخ بالسكين المعصومة والمسروقة فهي كلها معدومة شرعا فتكون معصومة حسا ومن قرى
 الورداج بغير اداء حسام وكل ديبحه فكذلك ديبحه لغايح **س** يمكن معصومة وعلى هذا
 الموالات وما عن فتوى من يذهب فطرا بافساد لاحل النهي عن الوصف في مسائل دون
 مسائل ولقد ذكر من ذلك ثلاث مسائل

خلاف القواعد فمعين حينئذ ان يقال الاصل بالاصل والوصف بالوصف فيقول أصل
 الماهية سالم عن النهي والاصل في تصرفات المسلمين وعقودهم الصحة حتى رد نهى
 فيثبت لاصل الماهية الاصل الذي هو الصحة ويثبت للوصف الذي هو الريادة المتضمنة
 للقصد الوصف العارض وهو النهي فيفسد الوصف دون الاصل وهو المطلوب) قلت فبمثل أن
 يقول ليس الامر كذلك فان الوصف اذا نهى عنه سرى النهي الى الموصوف لان الوصف لا وجود
 له مطلقا للموصوف فيقول الامر اني النهي بسلط على الماهية الموصوفة بذلك الوصف فتكون
 الماهية على صريحتين عار عن ذلك الوصف فلا يسلط النهي عليه ومضت بذلك الوصف فيسلط
 النهي عليه قال (واحتج أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه بأن النهي يعتمد افساد الى قوله
 ولقد ذكر من ذلك ثلاث مسائل) قلت فما قاله أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه في الوصوه ببناء
 المعصوب وما أشبهه من سوء به يسوء من مائة ما نظر فان هذه الامور لم يسلط النهي فيها
 على الماهية ولا على وصفها بل تسلط على العصب من غير تعرض لكونه في وصوه أو غير وصوه
 بخلاف مسألة الزمافانه وان كان النهي في لآمة طاهره التسلط على الراس غير تعرض لكونه
 في البيع أو لا فان الحديث قد بين لك بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلا

لتحديده الاداء أو على سليم اصطلاحه ولما في الاصطلاح وتصحيح تحديده الا ان دعوى
 ان صاحب الشرع جعل نصف القيمة وقتا لمن علب على ظنه ان لا يعيش الى نصفها طلبة لا شئ وان كان ذهب الى ذلك طائفة فهو مذهب
 داهب ودعوى لاحقة عليها لآلة فلا يصح التنظير به ضروره ان يحسد وقت الاختيار بانقضاء مثلان من الشرع متفق عليه
 وتحديد الوقت باطن المذكور غير ثابت من الشرع ولا معق عليه لا بدليل طبي ولا قطعي بوجه بل الحق ان من علب على ظنه ذلك ان
 دفع الامر لظنه فاما ان يوقع الصلاة من موه فيكون فما وقع الواجب عليه وهو بأسره وان لا يوقعها فلا يؤاخذ لانه مات في أثناء

المسئلة

الوقت فلا يصح طأوجه وان لم يقع لأمر كونه فاما ان يوقع الصلاة في بقية القائمة فيكون قد فعل الأمر فلا يلحقه مؤاخذة ولا بعد شرط واما ان لا يوقعها الا بعد التمسك به فيكون مفرطاً آتياً وان من قال من الشافعية ما جمع بين الاداء والتمسك في حق من من ماد كذا صبي في الصلابة الاخير من القائمة لا يلزمه ان يقول به في المختار من الاول الا اذا قل انه أداه وهو اعاقل به قضاء اه والله سبحانه وتعالى أعلم بالفرق الثامن والستون بين قاعدة الواحد الموسع وبين قاعدة ما قبله من وجوب الصوم على الخائض **﴿** وذلك هو الواجب **﴾** يوسف لقصد رمضان تحت موسعة من شوا ان آخر شعبان من السنة المستقلة (٨٥) شبه ان يمكن فعله في أول أرملة

التوسعة ولا يجب على الخائض الصوم الا بعد . والامر فقط بالاجماع فقد اتفق العلماء رضي الله عنهم على عدم صحة الصوم لو أوقفه من الحيض وعلى انها آتية اذا فعلت فراد القاضى عبد الوهاب من المالكية وكل من قال ان الحيض يجمع من صحة الصوم دون وجوبه يجمع من صحة الصلاة ووجوبها أن الخائض مكففة زمن الحيض بالتعويض من أيام الحيض التي هي من رمضان ولا يصح ان نفس ان تكفيها بذلك لم يقع في أيام الحيض بل في أيام التعويض اذ لا يلزم ان لا يكون من التكليف غير من انقاع الفعل المكاف به ولا يلزم ان لا يكون أحد مكافئاً بجملة عبادة مترتبة الاجزاء بل بكل جزء في زمنه وذلك معلوم بالطلاق وقد مر في الفرق الحادي والاربعين ان من التكليف

﴿ المسئلة الاولى **﴾** الصلاة في الدار المعصومة فلما نحن والشافعية والخليفة بصحتها وقال الخليفة بطلانها فمحل للاخط ان متعلق الامر قد وجد فيها كماله مع متعلق النهي فالصلاة من حيث هي صلاة حاصلة عند ان المصلي حتى عني حق صاحب الدار الهوى في الجوار والخليفة مشوا على أصلهم في التسوية بين الامرين والوصف **﴿** المسئلة الثانية **﴾** غاص الخلف اذا مسح عليه عند صاحب طهره وصلاته وعند الخليفة بطلان المترك عند به محمول للطهارة فكيف لما على الوضوء المطلوب شرعاً واعا هو حال على حتى صاحب الخلف كالصلاة في الدار المعصومة وهذه القاعدة يظهر الفرق بين هذا الفرع وبين المأمور اد مسح على الخلف ان المحرم مخاطب في طهره بالمسح ويأتى به فمحمول به حقيقة المأمور به كماله بخلاف العاصب محمول حقيقة المأمور به كماله مع حقيقة النهي فكان النهي في الجوار وكثيراً ما يدل عن الفرق بين هذين المآتين فيمفرق بينهما بأمر وعبارات ليس فيها اياه عن المقصود وسر الفرق ما ذكرناه لك من وجود كمال حقيقة المأمور به في العاصب وعدم وجودها في المحرم في صورة العاصب هي عن محاور وفي صورة المحرم عدم المأمور به فثبت الدمة مشعولة المأمور فانما ان مختلفان من هذا الوجه وان اشتركا في ان كل واحد منهما عاص بالنس **﴿** المسئلة الثالثة **﴾** الذي يصلي في ثوب معصوب أو ثوباً معصوباً أو ينجس ثوباً معصوباً كل هذه المسائل عند سواء في الدية خلافاً لاجد والعلية ما قدم ان حقيقة المأمور به من الحج والعمرة وصورة التطهر فتوجب من حيث المصلحة لامن حيث الادن الشرعى واذا حصلت حقيقة المأمور به من حيث المصلحة كان النهي محاوراً وهي الحاية على المبرك كلى الدار المعصومة فان قبل الاسلام وجود حقيقة المأمور به لان المعصوم شرعاً كالمعصوم حسا فتكون الدية معصومة حسب مع العمه وذلك مطبق للصلاة وكذلك الوضوء بعين هذا التقرير ولا يمكن ان أقول ذلك في الحج فان الدية لا تعلق لها بالحج لانها ليست ركناً ولا صرفت في ركن بل يقع

يمثل فسلط الهوى على البيع المشتمل على الريادة ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تتوسأ بالله المعصوب فينبى لموضعين فرق من هذا الوجه لاحياءه وانه اعلم قال **﴿** المسئلة الاولى الصلاة في الدار المعصومة الى آخره **﴾** فبدر على حكاية المذهب وسندها ولا كلام في ذلك قال **﴿** المسئلة الثانية غاص الخلف اذا مسح عليه صاحب طهره وصلاته وعند الخليفة بطلان المترك على **﴾** آخرها **﴾** قلت بما قاله في ذلك صحيح الى منتهى المسئلة

تكون غير من يقع المعصوب المكاف به فظهر لم تقسم من التكليف على من الانقاع في العبادات ذوات الاجزاء المترتبة ومنه تظهر صحة قول من يقول بترتب العبادات في الدم كالديون وطلاق قول من يقول بعدم ترتبها في الدم بخلاف الديون وما قول الاحناف ومن قبل قولهم يجب عليها الصوم ووجوبها موسعاً حين ثلاثه وجوه **﴿** أحدها قوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه وهي شهيت الشهر فيصومها الصوم لعموم النص **﴿** وثانها انها سوى رمضان ولو لا نفسه لوجب لك كل هذا الصوم رمضان تعلق **﴿** وثالثها القضاء بقدر تقدير الاداء الصلوات فاشبهه مع المنعاب القائمة مع الاعيان المملكة فكذلك هذا القضاء يقوم مقام الواجب الذي لا بد فلولم يجب

شيء متقدم لكن شيء يقوم به القضاء مقامه فيتعين حيث سلم الاحصاف مع من الصوم في من الحايض ان يحمل على ان مرادهم ان
 الدعوى يص من أيام رمضان موسع الوقت لان التوسعة في ايقاع الصوم في أيام الحايض أو غيرها بعد سبعة ذلك وحده وكيف يصح
 قولهم بأنها مكافئة بايقاع الصوم في حال الحايض وهم يقولون بعدم صحته ان وقتها هو وقتها فكيف يتحقق العصب وان قارن ما رواه
 لا يمنع ادم من هذا الشرع ان صاحب الشرع يعاقب المكاتب اذا فعل أو لم يفعل وذلك لا ينافي حوزة ما على الله تعالى ذلك من باب
 التكليف بالانطافاق الا ان قطع (٨٦) بان الله يهمل رد هذا الخائن بل بالرجوع وترك المشاق والتبشير والاحسان ولذلك

فان غاية العلة والسلامة
 نعم بالحسنة السمحة
 وحيد في جمع خلافهم
 المسألة لعظمى لا وجه
 لتصرحهم بالتكليف فيها
 واحتجاجهم بالقوله تلك
 الوجة الثلاثة فلا داعي الى
 الاطالة بالحواش عن ذلك
 لوجود تكليف الدعوى
 التي لا حجة عليها كما قاله
 ابن التمام فانهم والله أعلم
 في الفرق السبع والستون
 بين قاعدة الواجب الكلّي
 وبين قاعدة الكلّي الواجب
 فيه وبه وعليه وعنده
 ومنه وعنه ومثله وإليه
 اعلم ان متعلق خطاب
 اشترع نوعان أحدهما
 جزئي معين كوجوب
 التوجه الى خصوص
 الكعبة الحرام والايمان
 بالنبي المصطفى والتصدق
 بالرسالة المحمّدية كالقرآن
 ونائبه ما خشي غير معين
 من الخريجات الداخلية تحت
 المشترك الكلّي فيتعلى
 حيث خطاب الكلّي

الطرف في حفظ حياء المسافر بخلاف المحرم فهو صرف فيما هو شرط فكان الشرط معدوماً قلت
 مع ان الله تعالى أمر بالطهارة والستر واشترط فيهما ان تكون الاداة مناسبة بل حرم العصب
 مطلقاً وأوجب الطهارة مطلقاً ومقتضى عدم صحة التمسك بها فكيف يتحقق العصب وان قارن ما رواه
 يتحقق المأمور وان قارن تحريمه فان الله تعالى بالانطافاق وبشرط فيها بقعة مسحة بل أوجب
 الصلاة مطلقاً وحرم العصب ولا يلزم من تحريم الشيء ان يكون عصبه شرطاً كما به لو مرق في صلاته
 لم يطرأ صلاته وكذلك لو عزم في صلاته على قتل انسان لم يطرأ صلاته مع مقاربة المحرم وكذلك
 في هذه المواضع فان قلب في الفرق بين هذه المسائل وبين مسائل الزنا ولم لا وافقت الخفية في
 تصحيح العقد فيها كما بحث العلماء مع ثبوت الهوى في الوصف وفي جميع الهوى في الوصف دون
 الاصل والخفية مردت أصلها وثبت لم يطرأ أصلك وكذلك الشافعية قلت السر في ذلك ان
 تلك الخفية متعصبات العقود والزمان لم يحصل الاعقاب الواحد بالآخرين فلو صحح العقد في
 العصب انما ملك الشائع بغير رضا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل مال امرئ مما
 الا عن طيب نية وهذا مطلب عصبه اذا على العقد به فكان الدرهم الباقي بعد اسقاط الدرهم
 الزائد باقياً على ملكه لانه اقدم سائر العقد فدل عليه من مثله بل مثله وما في هذه الصور حيث قال
 بالصحة فالوجود كان متعلق الامر فثبت بالصحة لكان وجوده متعلقاً وهناك لم يوجد كان
 المتعلق وهذا فرق على حليل فان قلت من رضى بأن يكون درهمان من عصبه اراء درهم فقد
 رضى بأن يكون درهم واحد من قلبه براء درهم واحد بطريق الاولى فقوله لم يحصل الرضا
 بموع بل الرضا حاصل قلت الجواب عن هذا السؤال من وجهين الاول هو ان عدد الدرهمين
 راض فمادام الدرهمين عجز راض سده براء درهم واحد وانما رضى سده براء درهمين سلب
 حصول الرضا لكن الرضا لا يكفي وحده في غير الاملاك فانه لو رضى بغير ملكه وهو ما كنتم
 غير قول ولا فعل لم يتنقل ملكه فيما علمته جاعاً بل لا بد من عقد وما يقوم مقدمه أما الرضا وحده
 فليس هو سلباً شرعياً بل السلب الشرعي هو الدال على الرضا وهذا السلب له متعلق ولم يوجد
 فوجب أن لا يقضى بالبروم حينئذ فهذا هو سر الفرق بين الزنا والعمادات فتأمل ذلك
 فهو حسن

لكن لامن حيث انه كلي ضروريه ان التكليف انما يتعلق بالوجود العيني والكلّي لا بد من
 الوجود العيني وانما بدخل في الوجود الداهي بل من حيث ان العمل الواقع من أفراد ذلك الكلّي وهو النوع هو المقصود في هذه الفرق
 وهو المنقسم الى عشرة أحاسن متباعدة اختفاؤها خلفه المشمل والاحكام يترك كل حسن منها قاعدة على حياءها لظهور الفرق بينها وبين
 غيرها (القاعدة الاولى) الواجب الكلّي هو لو حجب الحجر في حال الكفاية في التمسك المتعلق بالكلّي المشترك بينها من حيث صدقه
 بوجدها غير معين الذي هو معنى حجة الحكم والحكم الاول لوجوب فلا وجوب الا في ذلك الواجب المشترك بينهما المقصود أحدهما

متعين للعمل متختم الاقناع لا تخبر فيه وانما يتعلق التحجير بالخصوصيات التي هي العتق والكسوة والاعطام فكل واحد منها مخصوصه
لا يختص فيه بعملي كما كان وجود متعلق الوجوب الذي هو الواحد منهم لا يتحقق الا في معين كان فعلق التكليف به لسكن على الابهام
لا على التعيين الذي اقتضاه تحقق الوجود فممكن التعيين الذي هو متعلق التحجير واحدا منهم * الحكم الثاني ثواب الواجب
ولا يتعلق بالافعال واحدا منهم بما يدل تحت المشترك الكلي لكن لما كان لا يتحقق وجوده الا في المعين كان ثواب الواجب متعلقا به من
الامتنان على الابهام لا على نصيبه الذي اقتضاه تحقق الوجود لكونه رندا (٨٧) على الابهام الذي هو متعلق الوجوب

ونواه بعم لقائل ان يقول
يشاب على التعيين الزائد
ثواب الواجب من حيث
انه انما يفعله استظهارا
وتأكيذا لمرأته دمه من
ذلك الواجب حتى انه اذا
احضر اوصال الخصال اثبت
ثواب واحد افضل او
ادماها اثبت ثواب واحد
أدو فان اتفق ان به عمله
بعد ذلك القصد فيحصل
ان لا يشاب لانه ان لم يعمل
له ذلك لم يفعله لوحده مشروعا
فلا دليل على ثبوت الثواب
عليه فافهم * الحكم
الثالث العقاب على تقدير
ترك ذلك الواجب الذي
هو فعل واحد منهم مما
يدخل تحت المشترك الكلي
لا يثنى الا بترك الجميع
مع البعض بتحقيق متعلق
الوجوب ونواه الذي هو
الواحد منهم في ضمن المعين
فادترك الجميع عوقب على
ترك ادومها عقابا بخلاف
ما دافع على الجميع فانه يشاب
ثواب الواجب على اكثرها

والفرق الحادي والسعون بين قاعدة حكاية الحال اذا نظرت اليها الاحتمال

سقط بها الاستدلال وبين قاعدة حكاية الحال اذا ترك فيها الاستدلال

تقوم مقام العموم في المقال ويحسن بها الاستدلال

هذا موضع نقل عن التلخيص فيه هذا الامر ان على هذه الصورة واختلفت أحوة العمل في
ذلك فمهم من يقول هذا مشكل ومنهم من يقول هما ولان الاثنائي والذي يهمل فيهما يستأ
قاعدة واحدة فيها ولان بل هما قاعدة متباينتان وتختلف قول التلخيص ولا بد من تحري
الفرق بينهما يبنى على قواعد القاعدة الاولى ان الاحتمال المرجوح لا يقدح في دلالة اللفظ والا
لسقط دلالة العمومات كلها لتطرق احتمال التخصيص اليها بل سقط دلالة جميع الأدلة السمعية
لتطرق احتمال المخار والاشراك الى جميع الالفاظ لكن ذلك باطل فتعين حينئذ ان الاحتمال الذي
يوجب الاحتمال انما هو الاحتمال المساوي والمقارب فما المرجوح فلا * القاعدة الثانية ان كلام
صاحب الشرع اذا كان محتملا لاحتالين على السواء صار محملا وليس حمله على أحدهما أولى من الآخر

قال (الفرق الحادي والسعون بين قاعدة حكاية الحال اذا نظرت اليها الاحتمال سقط بها الاستدلال
وبين قاعدة حكاية الحال اذا ترك فيها الاستدلال تقوم مقام العموم في المقال ويحسن بها الاستدلال
الى قوله ونحوه بالفرق بينهما يبنى على قواعد) قلت قوله بل هما قاعدة متباينتان ان راد بذلك
ان معاهما واحد فليس قوله صحيح وان اراد بذلك انهما متساويان في كون كل واحدة منهما قاعدة
مستقلة مساوية للآخرى في الاستقلال ففوله صحيح قال (القاعدة الاولى ان الاحتمال المرجوح لا يقدح
في دلالة اللفظ والاستدلال في دلالة العمومات كلها لتطرق احتمال التخصيص اليها) قلت ما قلته في ذلك
صحيح قال (بل سقط دلالة جميع الأدلة السمعية لتطرق احتمال المخار والاشراك الى جميع الالفاظ)
قلت ما قلته هو ليس صحيح فان من الالفاظ ما لا يصدق ذلك وقدسوا له من هذا ان معاهم الاعداد
لا يدخلها محارقال (لكن ذلك باطل فتعين حينئذ ان الاحتمال الذي يوجب الاحتمال انما هو الاحتمال
المساوي والمقارب اما المرجوح فلا) قلت انما الاحتمال المساوي لا محال مسلم وانما يجب المقارب
ولا فانه ان كان متحققا المقاربة فهو متحقق عدم المساواة وان كان متحقق عدم المساواة فهو
متحقق المرجوحية فلا احتمال قال (القاعدة الثانية ان كلام صاحب الشرع اذا كان محتملا
لاحتالين على السواء صار محملا وليس حمله على أحدهما أولى من الآخر) قلت ما قلته في ذلك صحيح

(١) الذي في نسخ الاصل التي يابدين متباينتان تأمل

وانما نظرت لقاعدة سمع الثواب بدليل تصعيب الحسنة وقاعدة سبق بالعقاب بدليل عدم تصعيب الشئ والثواب على الاكثر
نوايا والعقاب على الادون عقابا هو المناسب لقاعدة سبهما المذكورين فافهم * الحكم الرابع رادة الدعة من الواجب الذي متعلقه
واحد منهم بما يدل تحت المشترك الكلي فاما يحصل مما أوقفه بما فيه اشترك سواء كان الواقع جميع الخصال أو شيئا منها من حيث ان
الواحد منهم الذي هو متعلق الوجوب متحقق به لاس حيث نعنه ادلا مدح للمعين في رادة الدعة من الواجب الامن حيث ان به
معين وجود الواجب لامن حيث ان به معين الوجوب فافهم * الحكم الخامس البتة فاعبى متعلق بما اختار ايقاعه من حيث ان به

يُحصل. فنقص التكليف بالطلاق الذي هو الواحد منهم لامن حيث خصوصه فاذا اعتق في الواحد المحير لا يسوى برأيه دمه ولا فعله ل
الواحد بالعتق من حيث هو عتق من حيث ان العتق أحد حصول كفارة العيب فقط وانما جازع بين العتق والكسوة والاعطام لا يسوى
بالمجموع برأيه الدمة ولا فعله الواحد الامن حيث ان في مجموع أحد احتمال لامن حيث الخصوصيات وبالجملة فهذا الاحكام انما تتعلق
بما يطلق الذي هو واحد منهم من حصول كفارة العيب لا نفس اشترك الكلي كما قيل لكون كل الاطلاق عبارة عن الالهم والالهم
لا يتأتى تحققه في الخارج ج. ل. ا. (٨٨) تأتي فيه على رتبة معينة وانصاع طعام معين أو إعطاء ك. و. معينة كال حصول

الواجب والشواب عليه
وبرأه الذمة منه بنية فعل
ذلك الخاص من حيث
حصول مقتضى التكليف
بما يطلقه لامن حيث تحقق
الاطلاق الذي هو متعلق
الاحكام ا. ك. و. ي. ك. و. ي. ك. و. ي. ك.
قبل ا. ك. ي. ك. ي. ك. ي. ك. ي. ك. ي. ك.
والتميز فيه وهما فيصان
وليست المطلقات هي
الكليات حتى يقال ان
المباينة قد يوعوا الكلي
أي مطلق ونقلى وطبيعى
وقالوا المطلق هو مفهوم
الكلي أعني ما لا يجمع نفس
صوره من وقوع الشركة
فيه والطبيعى هو معروضة
كمفهوم الانسان أي حيوان
يطبق والعقل عبارة عن
المركب من هذين المفهومين
واتفق المتقدمون والمتأخرون
منهم على ان المباحية مع
انصافها بالكفاة واعتبر
عروضها طالا وجودها في
الخارج قال الشيخ ان سبب
اد لا دليل على وجودها
فيه بل بدوية العقل حاكمة

بالعدة الثالثة ان لفظ صاحب الشرع قد كان مظهرا أو نصا في جنس وذلك الجنس متردد
بين أنواعه وأفراده لا يقدح ذلك في دلالة كقوله تعالى فتحرر برقة من قول أن يتأخره لفظه
اعتناق جنس لرقعه هو متردد بين ذلك والاشي والاشي والاشي والعصية وغير ذلك من الاوصاف ولم يصح
ذلك في دلالة لفظه على اجتماع الرقة وكذلك الامر بجميع المطلقات الكليات وقد تقدم انها عشر فلول ظهر
في شيء من منها قدح ولا اجمال اذا تحررت هذه القواعد وقول الاحتمالات فارة تكون في كلام
صاحب الشرع على السواء فتقدح وتارة تكون في محل المدلول بلفظ فلا يقدح حيث قال الشافعي
رضي الله عنه من حكاية الاحوال ان لفظ في بابها الاحتمالات سقطت الاستدلال مراده اذا استوت الاحتمالات
في كلام صاحب الشرع ومراده ان حكاية الاحوال اذا ترك فيها الاستدلال قامت مقام العموم في
المقال اذا كانت الاحتمالات في محل المدلول دون الدليل

قال (القاعدة الثالثة ان لفظ صاحب الشرع اذا كان مظهرا أو نصا في جنس وذلك
الجنس متردد بين أنواعه وأفراده لا يقدح ذلك في دلالة كقوله تعالى فتحرر برقة أي
قوله ولم يظهر في شيء من مثله قدح ولا اجمال) قلت ليس ما مثل به الجنس صحيح فانه
ليس لفظ رقه في هذا الموضع حسا ولكنه واحد غير معين من الجنس وكذلك قوله وكذلك
الامر بجميع المطلقات الكليات فان المطلقات ليست الكليات وقد تقدم التبيين على ذلك مرارا
قال (وان تحررت هذه القواعد وقول الاحتمالات فارة تكون في كلام صاحب الشرع على
السواء فتقدح وتارة تكون في محل المدلول بلفظ فلا يقدح حيث قال الشافعي
رضي الله عنه من حكاية الاحوال ان لفظ في بابها الاحتمالات سقطت الاستدلال مراده اذا استوت الاحتمالات
في كلام صاحب الشرع ومراده ان حكاية الاحوال اذا ترك فيها الاستدلال قامت مقام العموم في
المقال اذا كانت الاحتمالات في محل المدلول دون الدليل) قلت لا يظهر ان ذلك
ليس مراده وان مراده ان فصا لا عيان ذلك الب وتقل حكم الشرع فيها واحتمل عدم
وقوعها على أحد وجهين أو وجوده وم يسقط الب على أي الوجهين أو الوجوه وقع الامر فيها
فان مثل هذا ثبت فيه الاحمال ويسقط به الاستدلال ودس ظهور ما قلته دون ما قلته ان ما قلته
يطبق عليه حكاية حال معينة وبالفال يطلق عليه حكاية حال محروسة أعلم قال (ومراده ان حكاية الاحوال
اذا ترك فيها الاستدلال قامت مقام العموم في المقال اذا كانت الاحتمالات في محل المدلول دون
الدليل) قلت ان مراد بمحل المدلول ان فصا لا عيان اذا عرفت على الشرع وهي محتملة
الوقوع على أحد وجهين أو وجوده وترك الاستدلال فيها فتترك الاستدلال فيها بل ان
الحكم فيها مجرد في الوجهين أو الوجوه فقوله فيها صحيح وهو مراد الشافعي بلاشك ولله أعلم

بأن الكلية تدل على الوجود الخارجي اه واختلعه من يوحد اسكلي الطبيعي خارجا بوجود
اشخاصه حيث كان من غير متمتع الوجود في الخارج كتركيبك ماري ومن غير المدوم يمكن كالعقود أو هو من الامور الاربعية
وتحققه في امره بالدهن فقط والثاني للتخزين والاول للتقدم وهو الحق ضروره ان حقيقته الانسان مثلا حال اقتران العوارض
التي هي خارجة عنها موجودة في الخارج فتكون تلك الحقيقة من حيث هي وذاتياتها التي هي متحدة معها موجودة في الخارج
وذلك ان الحقيقة لا شرط شيء وليس سمعية في حد ذاتها لان تعيها ليس عيها ولا جزأها بل يمكن ان تلاحظها بشرط لا شيء فتعرض

كان فلا يسد مسد القصر و يرد عليه ان اجزاء ما ليس بواجب عن اوجاف خلاف القواعد (الذهب الثالث) للكرخي ان متعلقه آخر الوقت ايضا الا انه طريقه اخرى وهي ان المكلف اذا جعل الفعل فان جاء آخر الوقت وهو موصوف بصفات المكافين كان فعله و حذوا آخر عن الواجب الا واجب و ان جاء آخر الوقت وهو غير موصوف بها كان فلا لانه وقع قبل الوقت و حذوا سبب اختيار هذه الطريقه الخروج من عهده ما ورد على من قال من الحنفية بعلق الوجب بآخر الوقت من اجزاء الفعل عن القصر كما علمت مع انه يرد عليه ان كون الفعل حالة (٩٠) الايقاع لا يوصف بكونه فرض ولا فلا ولا تمنع فيه بانه لا حذوا خلاف المجهود

القواعد (الذهب الرابع) لبعض الحنفية ايضا ان متعلقه آخر الوقت حيث لم يحسن المكلف الفعل بعد فعله آخر الوقت فصار آخر الوقت موصوف بالوجوب فان جعل المكلف المعلوم بكون آخر الوقت موصوف بصفة الوجوب فالتعجيل مانع من تعليق الوجوب بآخر الوقت فلم يحسن فعله عن فرض ولم يمكن الفعل المحصل ووقوفه على سوى به التعليل نعم يرد عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوا عنه لم يطيعوا الله تعالى صلاه واحدة ولا أتوا نواب الواجب على شيء منها وذلك خطأ عظيم يمسوت عليهم لاسيما وقد قال عليه الصلاة والسلام عن ربه عز وجل ما تقرب الى عبد أو أحد عمل أداء ما افترضته عليه ولا يزال يتقرب الى الناس اقل حتى أحبه الحديث

على الاعم غير دال على الاحص وحالة التعبير أحص بما فهم من اللفظ من وصي المحتتمين في المسألة الثانية استدل المتعزلة على ان الشر من العدم لا من الوجود بقوله عليه السلام في الحج الخبير كنه يديث والشر ليس اليك وهذا مل عام بقوله له لحنه على لا شر به فوايه ان قوله عليه السلام ليس اليك هذا الجار والمجرور لا يدل من عام بل يتعلق به فالمعزلة بقدره وهو والشر ليس منسوب اليك حتى يكون من الصدق على رعيهم ونحن نقدره والشر ليس قرينة اليك لان الملوك كلهم يتقرب اليهم بالشر الا ان الله تعالى لا يقرب اليه الا بالخير وهذا معنى حسن قيل يحمل اللفظ عليه وعليه هذا يكون لفظ صاحب الشرع محتملا لما قلناه ولما قاله وليس للفظ هذا راي احد مما من حيث الوضع بل الاحتمالان مستويان فيسقط استدلال المعزلة به لحصول الاجواب فيه في المسألة الثالثة بقوله عليه السلام في الحرم الذي وقفت به فقه لا نسوه نطق ما يبعث يوم القيمة لم يباينه واقعه على في هذا الحرم وليس في اللفظ ما يقتضي ان هذا الحكم ثابت لكل محرم أو يس شات واذا نسبت الاحتمالات بالنسبة الى نية المحرمين سقط استدلال السابعة به على ان المحرم اذ مات لا يعمل ولم يقل عليه على الاعم غير دال على الاحص وحالة التعبير أحص بما فهم من اللفظ من وصي المحتتمين في المسألة الثالثة بقوله عليه السلام في الحرم الذي وقفت به فقه لا نسوه نطق ما يبعث يوم القيمة لم يباينه واقعه على في هذا الحرم وليس في اللفظ ما يقتضي ان هذا الحكم ثابت لكل محرم أو يس شات واذا نسبت الاحتمالات بالنسبة الى نية المحرمين سقط استدلال السابعة به على ان المحرم اذ مات لا يعمل ولم يقل عليه على الاعم غير دال على الاحص وحالة التعبير أحص بما فهم من اللفظ من وصي المحتتمين في المسألة الثالثة بقوله عليه السلام في الحرم الذي وقفت به فقه لا نسوه نطق ما يبعث يوم القيمة لم يباينه واقعه على في هذا الحرم وليس في اللفظ ما يقتضي ان هذا الحكم ثابت لكل محرم أو يس شات واذا نسبت الاحتمالات بالنسبة الى نية المحرمين سقط استدلال السابعة به على ان المحرم اذ مات لا يعمل ولم يقل عليه

المشهور و بالجهة فتوات الواجبات هو فصل المثلث والفقهاء يروونه عليهم محذور كبير (الذهب الخامس) حكمه سيف الدين في الاحكام ان متعلقه وقت الايقاع أي وقت كان أوله أو وسطه أو آخره فلا يلزم شيء من الاشكالات المتقدمة لكن يرد عليه ان القواعد تقتضي ان يكون الوجوب متوقفا على الفعل والفعل متأخر عنه وبالعالم وهذا المذهب جعل محتم الايقاع في الوقت بعد الفعل على خلاف القواعد فظهر ان كل من ادخل الحصة المبنية على حصة التوسعة محتمات للقواعد ولم ينق عبر محال القاعدة ما لم يجمع أسباب القواعد كلها في الاقوال الثلاثة المبنية على التوسعة وان لو حذوا متعلق بالطاق

نبي حز' منهما من الاحراء الكائنة بين طرفي القامة كالأحباح المحبر ومعي ذلك ان صاحب الشرع قال من اصاب اول الوقت وفي وسطه
وفي آخره فالوجوب الصلاة في أحدهما الارضة غير معين كأن الواجب المحبر في كفارة اليقين هو أحد احتمال غير معين فيكون
الوجوب من على الزاوية من حز' منهم مما بين طرفي القامة فأى جزء صلى فيه صدق لطلاق الذي نعلق به الوجوب ويبارم أحيد
صدق عن سببه ولا ان الفعل بعد أول الوقت قصده ولا انه في أوله بل يوجب من المصالح حتى يكون محالها لقاعدة من تلك القواعد التي
لزم مخالفتها للأقوال الخمسة امداره فالقول بالتوسعة هو الحق وقد مر عن (٩١) ان النشاط ان الصحيح من الأقول

الثلاثة فيما اذا قصد المكاف
التأخير لو وسط الوقت و
آخره القول به لاحاحه
الى بدل أصلا وبقى به على
القول بالتوسعة هل يشترط
سلامة العادة فان ثبت
الفعل وقد أحر عتارا اثم
أو لا يشترط سلامة العادة
فلا يأنم اذامات وفي الفعل
وقد أحر عتارا فولا
الاول للشافعية والثاني
للمالكية وهو الصحيح
من جهة الطر لا صاحب
الشرع أدسنه في التأخير
وقد فعل ما أدسنه به وفعل
المأدوس فيه لأنهم فيه والاصل
عدم شرط سلامة العادة
(القاعدة الثالثة)
الواحدة هي تسمية كطال
روال الشمس جعله الله
تعالى سبب وجوب الظهر
مضى حد في أي يوم كان
وكذلك بقية أوقات
الصلاة وكطال الانلاف
جعل سببا لوجوب الصلوات
وكطال ملك النصاب جعل
سببا لوجوب الزكاة ولا

السلام والمحرم يثبت يوم القيامة ملبا حتى يكون فيه عموم ولا رب الحكم على وصف يقتضي أنه علة له
فيهم جميع الصور راعوم علمه بل على حكم الشخص المعين فقط فكان اللفظ محالاً للنية في غيره ولو
را عنة السلام التبريد على الوصف لقال فان المحرم يثبت يوم القيامة مساوياً نقل فانه لو قال لا تقر بوا
لمحرم ولم يقل لا تقر بوجهه فلما عدل عن هذين المقامين الى الصياح الخادمة دل ذلك ظاهر اعلى عدم ارادته
لتبريد الحكم على الوصف وفيه الاحتمالات مستوية وهو المطلوب (مسألة الرابعة) قال
الخليفة لا يجوز ان تؤثر ركعة واحدة بل ثلاث بطلية واحدة لهنه عليه السلام عن التبريد وهي
لركعة المفردة فتدبرس في افظ المراءمة يقتضي ذلك بل الا ترى اللفظ هو الذي لا دس له ولا عقب
له ومنه قوله تعالى لنبه عليه الصلاة السلام ان شائت هو الا ترى لاهب به فالنراه بمحمل
يريد بها ركعة ليس فله شيء هو بمحتمل ان يريد بها ركعة مفردة والاحتمالان متقاربان فلا حصل
لعدم لال به على ان الركعة المفردة لا تحرى نعم لو كان الا ترى لافه هو الممرد وحده صح ذلك
بل هو الذي لا يتبعه غيره ويضاف اليه من دس وعصب وعن بقول الركعات متفردتان فانسان
للو روتوسطه فلا حجة فيه فهذه المسائل كلها الاحتمالات فيها هي من المليل وقد ندرت بسقط
لاستدلال بها فتي وهب واقعة عين ووقع فيها مثل هذ سقطها الاستدلال وهي التي أفتى فيها
الشافعية بالاحمال وعدم الدلالة وشرع الآن في المسائل التي تحرى بحرى العموم سبب عدم الاستعصال
(المسألة الخامسة) قوله عليه السلام لعلنا لما سلم على عشرين نسوة اسكننار معا فارق سائرهم قال
أوحىة ان عقد عليهن عقود امر به عقداً مفقداً يخبره ان يحار من انقورت لفساد عقوده
بعد اربع عقود وان الخمسة وما فوقها بطل والخيار في البطل لا يجوز وان كان عقد عليهن عقداً واحداً
حار ان يحارهم التمتع بسنن وقال الشافعية ومالك رضي الله عنهما الحكم في ذلك سواء وله الخيار
في الخالين لا به عليه السلام سبق القول في هذه القضية ويستعمل فكان ذلك كالنصرع بالعموم في جميع
هذه الاحوال فيجوز التحجير من قبل ولو اراد عليه السلام ابدال القميين دون الآخر لاستعصال عيلان عن
ذلك وحيث لم يستعمل ذلك على التسوية في الحكم فان قيل له علم ان الواقع اتحاد العقد
فلذلك أطلق القول قلت الجواب عن هذا من وجهين الاول ان الاصل عدم العلم بحالة عيلان
الثاني ان هذه القضية من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تقرير قاعدة كلية لجميع الخلق ومثل هذا
شأنه البيان ولا يصح فلو كان في نفسه عليه السلام عظمى عليه الحكم لنبه الناس وحيث يريه
وأطلق القول دل ذلك على أن الحديث سواء فيها الحديث ليس في لفظة احوال والاحتمالات
مستوية بل للفظ ظاهر سهو فوا في الأدن والتحجير واما الاحتمالات استوية في محل الحكم

من محل مخصوص كونه هذه الدلالة في وجوب الزكاة فلو قدر بصل ملك امركي لم يختلف الحكم اذ المنصوب
سببا عما هو المطلق الذي هو واحد منهم من أفراد المنصوب كذلك كل سبب وجوب يقتضي ثبوتها ما هو لطلق أي فرد منهم
من أفرادها وخصوصاً أفرادها سقطت عن الاعتبار في ذلك الوجوب فلو قدر انلاف من انلاف لم يختلف الحكم لو جوب الصلوات
(القاعدة الرابعة) الواجب الذي هو أداء فعل بها الواجب لاستل للوجوب ان كاتمكون سببه كذلك يكون للاستعانة
ككتبت بالقلم ويحرر القدوم ولهذا الواجب مثل ما أحدها مطلق الماء الطهور في الطهارة وصو كات أو عسلاً أداة يعمل بها الطهارة

لاستلزام الطهارة لان سببها انما هو الحدث وكذلك القرب في التيمم اذ لا يفسد بغيره ولا بد من الماء في وجوب الطهارة ولا لتعيين القرب في وجوب التيمم اذ لم يرد في حاشية تعالى الطهارة بماء معين بل بغير دمهم من افراد ابناء ولا التيمم بتراب معين بل بغير دمهم من افراد القرب * وثانيها مطلق الثوب الذي هو فرد دمهم من افراد الثياب اذ لا يستلزم في الصلاة ولا بد من الثوب المعين في وجوب الاسترة اذ لم يرد في حاشية تعالى السورة ثوب معين بل مطلق الثوب الذي هو فرد دمهم من افراد الثياب ومن هنا يظهر لك جواب المغالطة التي تلي عادة على الطلبة فيقال السورة (٩٢) واجبة هذا الثوب المعين لان الاسترة واجبة بالاجماع وهي لا تحجب بغير هذا الثوب

بالاجماع فمعين هو والا اصل الوجب و يقال الوضوء واجب من هذه الفسقية المعينة لان الوضوء واجب بالاجماع وهو لا يجب من غير ما بالاجماع فمعين هي والاصل الوجب هو وهكذا اذا وردت هذه الشهوات على هذه الموال كان الجواب عنها واحدا وهو ان الوجب لكل من الوضوء والسورة انما يتعلق بفرد دمهم انما تحت القدر المستترك بين هذه الفسقية وغيرها بين هذا الثوب المعين وغيره فادام يكن غيرها ولا غيره واجبا بالاجماع لاتعيين هي ولا هو فالخصوصيات كلها ساقطة عن الاعتبار * وثالثها مطلق الجمار في الستة اذ لا يعمل بها الواجب لاستلزام وجوب بل سبب الوجوب اما تعظيم البيت لقوله تعالى وثبة على الناس جميع البيت واما ذكر قصة ابراهيم

وهذه السورة وعقودهم بمحصل ان يكون عقدا واحدا او عمودا والاحتمالات في محل الحكم لا تندفع وانما يقدح في الدلالة الاستواء في الاحتمالات في الدليل الدال على الحكم اما اذا كان الدليل داهرا ومحل الحكم فيه احتمالات لا يقدح ذلك في المسألة السادسة في قوله عليه السلام للعطر في رمضان اعتق رقة ظاهر في وجوب الاعتناق لاحتمال فيه مع احتمال ان يكون الرقة المأمور بها سوداء او بيضاء او ذكرا او انثى او طويلة او قصيرة ومن هذا التنوع كثير في الرقة ولا يقدح هذه الاحتمالات وان استوت في دالة الدليل على وجوب اعتناق رقة لان الاحتمالات في محل الحكم لا يزيله في المسألة السابعة في قوله عليه السلام اذا شهد عدلان قصوموا واقطروا وسكوا الفا ساهرا في ربه هذه الاحكام شهادة الله بين مع احتمال ان يكون العدلان عربيين او عجميين شيعيين وكهنيين او يهوديين ومجذولين فيهم الحكم الجع لان الاحتمالات في محل الحكم لا يزيله وتقوم جميع هذه الاحتمالات بترح في محل الحكم وهو معنى قول الشافعي انه يقوم مقام العموم في المقال في المسألة الثامنة في قوله تعالى فصيهم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم اللفظ من قطعي في الامة والثلاثة لاحتمال في الدليل من هذا الوجه أصلا والاحتمالات في الموضوع الذي رجع اليه فيحصل ان يكون عربا او شمرها او ثملا او حنونا او مدينة او ربة او مربة وجميع هذه الاحتمالات في محل الحكم فلا حرم ان يعم الحكم جميعها ويستوى فيها حكمه صاحب الشرع فهذا مثال الدليل يكون مساويا لاحتمالات متبوية في محل الحكم فلو كانت هذه الاحتمالات المتبوية في الدليل سقاطه الاستدلال وصار محلا كماله الشافعي رضي الله عنه فقد ظهر بهذه القواعد وهذه المسائل الفرق بين حكاية الحار اذا طرق اليها لاحتمال كساها ثوب الاحمال وسقط بها الاستدلال وبين قاعدة ان ترك الاستئصال في حكاية الحار يقوم مقام العموم في المقال ولم تدفع قول الشافعي رضي الله عنه ولاحتلف بل كل قول له موضع حصه

قال في المسألة السادسة في قوله عليه الصلاة والسلام للعطر في رمضان اعتق رقة الى آخر ما قاله في هذا الفرق فاب هذه المسألة واسألتان بعد هالنسب من مسائل ما يعجز عن العموم لترك الاستئصال بل هي مسائل الاطلاق المقتضي تغيير المكاتب في محتلفات الاشخاص والصفات والاحوال فليس ما أورده من هذه المسائل الثلاث مدقق تصديق الكلام به بخلاف الحديث الكبير المتعال وما قاله في الفرق الثاني والسبعين أكثره نقل لا كلام فيه

الفرق

عنه السلام في دفع اسمه وادائه بالسكنس غير لاسمها انه هرب منه فلهذه ورماء بالحجارة هناك

فوت ولا يخفى ما فيه من المخالفة لقوله تعالى قال يا ابا عبد الله ما مؤثر من سجدتي ان شاء الله من الصبرين فالصواب ما في حاشية شيخنا على توصيحه المسألة ان في القصة هو ان الشيطان عرض له ان يبع عليه السلام لما ذهب مع أبيه للذبح وقال له انك تريد ان يدب بحث فامر ابراهيم عليه السلام ان يرحه تسع حصيات اه فشرع رمي الحار لند كرك تلك الاحوال السيئة والطواعية التامة والانابة الجلية فيقتدى بها في ذلك ولا بد من ليعين الجمار في وجوب الرمي بل في حصة أحد هذا حزاب وسبب المسد وخصوص كل واحدة منها فقط عن

الاعتبار * ورابعها مطلق الصحايا والهدايا أدواب بعمل بها الواجب لا سبب لئو حوب بل سبب في الصحايا أيام الشجر وفي الهدايا الفتح
 وبعده من أسباب الهدى ولا مدخل للبدية المعينة في الو حوب آدم يوجب لغة تعالى خصوص بديه دون أخرى بل المطلوب فرد منهم من
 أفراد القدر المشترك بين هذه البدية المعينة وغيرهما من البدن فأبها فعل سد المسد ولا يقوت بقوات الخصوص مقصدا شرعى مع الاستواء
 في الصفات كما قسم في الثوب والماء حوا محرف * وحاشا مطلق الرقاب العنق أدوات تعمل بها الواجب لأسباب لئو حوب بل لسبب
 الطهار أو الخمين أو أحد الصوم رمضان عمدا أو القتل ولا مدخل لتعيين الرقعة (٩٣) في الو حوب آدم يوجب لغة تعالى

خصوص رقيه دون أخرى
 مع الاستواء في الصفات بل
 فرد منهم من أفراد القدر
 المشترك بين هذه الرقعة
 المعينة وغيرها فأى رقعة
 عتقها سدت المسد كما سدت
 * القاعدة الخامسة الواجب
 عليه هو المكنتى فرض
 الكفارة فان مقتضى
 الخطاب فيه التعلق طائفة
 عر معينة أى مطلق طائفة
 صالحة لا يقع ذلك على
 الوجه الشرعى فأى طائفة
 من الطوائف الصالحة
 لا يقع ذلك على وجهه
 الشرعى الداعية تحت القدر
 المشترك بينها وبين غيرها
 هي المكفوف والمكافى بح
 عليه لانه ولا فيه فادافعت
 سدت المسد كالثوب في
 السيرة والماء في الطهارة
 وسقط بطلان الطلب عن
 بقية الطوائف لتحقق
 الفعل المشترك بينها وإذا
 ترك الجميع ثموا لتعطيل
 المشترك بينها عن الفعل
 وإذا لم يوجد أحد لا من يقوم

الفرق الثاني والسبعون بين قاعدة الاستثناء من التثنية اثبات في غير الإيمان

وبين قاعدة الاستثناء من التثنية لئس بآثار في الإيمان

علم أن مذهب مالك رحمه الله أن الاستثناء من التثنية اثبات في غير الإيمان هذه فاعلمته في الآثار
 وقاعدته في الإيمان أن الاستثناء من التثنية بئس بآثار وعد الشافعى في ذلك قولان مهم من طرد
 الجميع اثبات في الإيمان وغيرها ومهم من واقعها ويظهر ذلك بذكر ثلاث مسائل * المسألة
 الأولى * إذا حلف لا تلبس ثوبا إلا كنتا في هذا اليوم وقعد عر بآثار الكنتان قد استثنى من التثنية
 السابق فيكون أثبا فيكون كلاًه حملين حملة ملية وحملة نوبة بعد الاستثناء وقيل
 وقد دخل القسم عليهما فيحدث إذا قعد عر بآثار تحته في الحرة للتوبة ويكون قد حلف أن
 لا تلبس غير الكنتان ويلبس الكنتان وماليس الكنتان فيحدث هذا هو مقتضى قاعدة الملعة من
 جهة أن الاستثناء من التثنية بئس بآثار والشافعية منشوا على ذلك على أحد القولين فحشوه ووافقوا
 في القول الآخر فلم يحشوه بل وحوه الأول أن لا تسعمل إلا حراج وتستعمل صفة وبه قوله تعالى
 لو كان فيهما آفة للآلة لمسننا معناه لو كان فيهما آفة غير الله لمسننا ولو أورد الاستثناء به نص
 فقال الآية لانه استثناء من موجب وهي في العرف قد حلفوا في الإيمان بمعنى غير فلا يفهم من
 قول القائل والله لا كنت ثوبا إلا الكنتان انه حلف على لئس الكنتان بل مهم لا لئس ثوبا غير
 الكنتان وان غير الكنتان هو المحلوف عليه أما الكنتان فلا يفهم أهل العرف ذلك فيه وإذا كان
 الكنتان غير محلوف عليه لم يحدث أنه عر بآثار التثنية سببا أن أهل العرف لم يحلفوا لمعنى غير
 وسوى ولكن القسم تحتج في حوايه إلى حملة واحدة وقد جمعنا على أن حوايه حصل بقوله
 لا كنت ثوبا وأيه لو سكت هاتك كال كلاًه عر بيا والاصل عدم بطلان الجاه الثاني التي بعد الأ وإذا
 لم يتحقق بها القسم كان لئس الكنتان غير محلوف عليه فلا يحدث إذا حلف عر بيا وهو المطلوب
 الثالث سلمه به يقول الحنفين لكن الاستثناء في هذه الصور عندما من اثبات فيكون هيا بيان
 أن معنى الكلام أن جميع التثنية محلوف عليها إلا الكنتان فكأنه قال أحلف على عدم لئس كل
 نوب إلا الكنتان فلا أحلف عليه لأن استثناءه من الحلف الذي هو ثوبى وإذا كان الكنتان غير
 مقسم عليه لا يحدث بركة وهو المطلوب فبهذا الوحد هي العروق بين قاعدة الاستثناء من التثنية
 اثبات في غير الإيمان وبين قاعدة الاستثناء في الإيمان * المسألة الثانية * حكى صاحب النفس أبو
 بكر بن العر في انه جلس رجلا من المستفدين بعدا بالشرط ففحصا في الكلام خلفا أحدهما
 لأحد مع صاحبه غير هذا الحديث في مرحل وبص الرقعة وحلطمه ووجه رتبها كيف كان وامتنع

بذلك الواجب أمين الفعل عليه عينا لا يحرم اشترك فيه كآثار الوقت في الصلاة وبسرعة الثوب الموجود في السيرة حوا محرف
 * القاعدة السادسة الواجب عليه مثله في الشريعة أحدها التمرط كدوران مطلق الحول تحت عبده الركاة سببا الذي هو ملك
 الصاب فأثر السبب اعلم يظهر عند دوران مطلق الحول الموحد لحصول التمكن من التسمية في التصاب مطلق الحول هو الواجب عنده
 به المحصل لمقصود الشرع ولا مدخل لخصوص الحول المعين في حصول مقصود الشرع كأن مطلق الصاب داخل تحت القدر المشترك بين
 التصاب هو الواجب لخصوص الصاب لمعين * وثانيه عدم المانع كعدم طلق الدين في الركاة وعدم مطلق الخيص في الصلاة فتجب

الركاة عند عدم مطلق الدين بها الذي هو ملك النصف والعلاء عند عدم مطلق الحيض سببها الذي هو ر والشمس مثلاً ولم ينعثر صاحب الشرح على الوحوب عمده عدم خصوص دين دون دين ولا عدم خصوص حيض دون حيض * وبالشبهة عدم مطلق الماء الطهور بحسب التيمم بعده لأنه لأن سبب الوحوب لا صلاة * وهاتاهو سبب الطهارات لاحداث * لحدث اقصى جسدي الطهارتين على الترتيب فان عدم طهارة الماء تعينت طهارة الاراب لعدم مطلق الماء الطهور والكافي للطهارة هو الواجب بعده التيمم لعدم خصوص ماء لان صاحب الشرح لم يلاحظ عدم (٩٤) ماء معين * وراعيها عدم مطلق الطعم المباح بحسب الكافي بعده كل الماء

تكميل ذلك الحديث فثبت انعقاده عن عهده بثبوت ما حتموا في عهده على قولين قال ثم اتممت
 شيخنا أي بوليد الطرموذي فاعترفته بالسئلة فاختار عدم الحديث ﴿ المسئلة الثالثة ﴾ لو قال والله
 لا عطيتك في كل يوم درهمين من ذلك الا في يوم الجمعة فاعطاه يوم الجمعة مع سائر الايام فان
 الخلاف المتقدم يجري فيه وان كان استثناء من اثبات لان الايمسى سوى في الايام عند أهل
 العرف ولا يفهمون من قول القائل انه مع نفسه من الاعطاء في يوم الجمعة بل استثناء توسعة وان
 المقصود انه لو أعطى فيه لم يضر وانما المقصود من اليقين أنه لا دخل بالاعطاء في غير يوم الجمعة فغير
 يوم الجمعة هو المقصود باليقين لا يوم الجمعة فتأمل ذلك

المهم في الثالث والربعون بين فاعله المفعول المعرف بالاسم واللام يثبت المفعول

و غير المطلق نحو: أحل الله الدم ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق

و بين قاعدة المعرف بالالف واللام في الطلاق لا بعيد العموم *

فلو قال الطلاق يرمى بمرميه مع عدم التمسك الاطفقة واحده ومقصودى للعبة أن يلزمه الثلاث لأن
 فاعده المعروف الام التمسك به انه عام في جميع أفراد الجنس الذي دخل عليه وقد دخل على
 مفهوم الطلاق فيعم أفراداً من التمسك به التمسك ومقصودى ذلك ان يلزمه من الطلاق عدد غير متناه الا
 ان المحل لا يقبل الا ثلاث وعقود عليها كما لو قال أنت طالق مائة فانه يلزمه الثلاث فقط لم يتم
 فهل الحق الزائد على ذلك لكن اتفقوا اليوم على خلافه ولا يلزمون به الا واحده حسب
 ان لام التمسك به وقد يستعمل لاستعراق الجنس نحو أحل الله البيع وللمهود ومن الجنس نحو قوله
 تعالى كما أرسلنا الى فرعون برسولا فعصى فرعون الرسول فهذه الام للجنس الذي تقدم ذكره
 وحقيقة الجنس كقول السيد لعمدة اذهب الى السوق فاشتر لي الخبز والمحم بريدات هذين الحميتين

قال (العرق الثاثة والسبعون بين قاعده لمصر والمعرف بالام واللام غير المعلوم في غير الطلاق
بحر أحل الله البيع ولا يقتل النفس التي حرم الله الا بالحق وبين قاعده لمعرف بالام واللام في
الطلاق لا يبيد المعلوم فلو قال الطلاق يبرئ من امره مع عدم اليقينة الا لطفة واحدة ومقتضى
العلم أن امره الثلاث الى قوله هو من الام لليهود الذي تقدم ذكره) قلت ما قاله
صحيح الا في قوله وحل الله البيع ولا يقتل النفس لأنه لا محس فانه ان كان يعني الحقيقة وذلك
صحيح وان كان يعني أنه للاستعراى فلا قال (وخفيقة المحس كقول السبب اعينه اذهب الى
السوق فاشترى الخبز واللحم ومداثت عاين الحقيقة)

في الشرعة * أحدهما الحسن المخرج منه كالأبلايل كانت عما كمال الحسن والعشر من أواملا ولا
مطلقا كما في فوقها يتعلق وجوب الإخراج منه بمطلق شيء من العمى في الحسن والعشر من من حسن الأبلايل ومطلق حقيقة فيما فوق الحسن
والعشر من من حسن الأبلايل اذ لاحظ الشرع شاة معينة ولا حقة معينة مع استواء الصعاب في الحسن المجري فاقوم * وثانيها الحسن
المخرج منه كآفة ما عكسكم من التفتين بشرطه يتعلق وجوب الإخراج منه بمطلق التقدير هذا أو فضة اذ لاحظ الشرع خصوص دسار
ولادعهم * وثالثها الحسن المخرج منه كآفة العطر وهو ما كان عاكفوت من البلد منه كالحب يتعلق وجوب الإخراج منه بمطلق

مكن صاع عن كل آدمي الامن استثنى في كتب الفقه * ورائها الخمس المخرج منه الكفارات في الاطعام وهو ما يخرج منه زكاة الفطر بمائة * وحاشم * الخمس المخرج منه زكاة الحدوب والثمار يعلق وجوب الاجراج منه بمطلق عشرة سواء كان على ملكه او على غيره شراؤه او غيره * القاعدة الثامنة لواحد وهو المولى عليه يجب أن يخرج صاع في زكاة الفطر عن كل فرد منهم داخل تحت مفهوم لسان الموصوف بالصفات التي لاحظها تحت عن زكاة الفطر من المحذور وعلمه بوجبة او حاكم وولي بقراءة او روحية ورق فتعلق به حوب هو الفرد منهم من فرد القدر المشترك بين هذه الاحاس دون (٩٥) خصوص عن بعض وروحهم معينة لان

الشارع لم يلاحظ خصوص
شخص دون شخص
القاعدة التاسعة الواجب
مثله له مثالان في الشريعة
أحد هما حره المصير المفقول
في الاحرام والحرم أي جوار
مطلق العرا ومن مطلق
الوحش دون خصوص
سبي معين أو بقرة معينة
فواجب مثله موطوط مطلق
ذلك الخمس الكلي وخصوص
كل صيد من كل جنس ساقط
عن الاعتبار في الاجزاء
* وثانيهما عرامة مثل
مطلق الخلف المثلي من
المكبلات والموروثات في
نصف قيمته ربع وحسب عليه
عرامة فقير مثله من مطلق
فتح موصوف بصفة عامة
هي متعلق الاعراس ومن
نصف رجل ريت وحسب
عليه حراج رجل من مطلق
ريت موصوف بصفة هي
مطلق الاعراس ككوبه
ريتا اهاقا وريت بر
الكتن ومحدود ذلك حتى ان
أفراد الارطاس من الغلة

ولا يريد العموم بان يأتي بجميع افراد الجنس وليس بينهما معهود بصرف الكلام اليه بل المراد به حقيقة الجنس أي الماهية السككية التي تصدق بمرداد فردا من افراد الجنس لا تستعمل في أحدها الامور الثلاثة فاعلم ان أهل العرف قد نقلوها وخصوصها بحقيقة الجنس دون استغراق الجنس فيصير معنى الكلام المطلق ان حقيقة جنس الطلاق يلزمي وادالته هذه الحقيقة وهذه الحقيقة صدق بمردم يلزمه الا فرد وهو طائفة واحدة لان الايمان مسيه على العرف في لسان الله تعالى والطلاق وغيره فاداد استعرف بعدالة قدم عليها لانه ناسخ لما والناسخ مقدم على المنسوخ وهذا من قاعدتان في اصول حاشهما الفقه في الفروع وهما قاعدة الاستثناء من الشيء التام ومن الاثبات في ولم يقولوا بذلك في الايمان على ما تقدم من الخلاف وقاعدة العرف بلام التعريف قالوا بانه للعموم ولم يقولوا به في الطلاق والسبب ما تقدم بيانه

الفرق الرابع والسمون بين قاعدة الاستثناء من الشيء التام في غير الشروط وبين قاعدة الاستثناء من الشيء ليس بآليات في الشروط خاصة دون بقية أبواب الاستثناء

هذا الفرق مبني على قاعدة وهي أن السبب يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والشرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم والمانع يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه

ولا يريد العموم ان قوله أي الماهية السككية التي تصدق بمردم (فلا لا يصح أن يكون مراد بقوله بشرط الحذر وما اشبهه الماهية السككية فانه من الجنس عند استثنائها وجودها في الخارج وما اشترى لا يند من وجوده في الخارج قال (اذا مرر أن لأم التعريف يستعمل في أحد هذه الامور الثلاثة فاعلم أن أهل العرف قد نقلوها وخصوصها بحقيقة الجنس دون استغراق الجنس) قلت اذا كان من حبه ما يطلق عليه اللفظ حقيقة الجنس فلا يعمل أما التحديد فعدم قال (فيصير معنى الكلام المطلق ان حقيقة جنس الطلاق يلزمي وادالته هذه الحقيقة وهذه الحقيقة صدق بمردم يلزمه الا فرد وهو طائفة واحدة لان الايمان مسيه على العرف في لسان الله تعالى والطلاق والناسخ مقدم على المنسوخ) قلت قد بين ان الحقيقة السككية لا وجود لها في الخارج فلا يمكن أن تكون هي المقصودة في قوله الطلاق يلزمي ولكن يمكن أن يكون المقصود الاستغراق والعهد فعلى هذا كان يسمى أن يلزمه الثلاث احتياضا لكن طلق ولا يندرى أو واحدة ثم ثلاث يلزمه الثلاث احتياضا ولكن لا أعلم أحدا أرم الطلاق الثلاث بذلك الا لفظ فهو عرف في مطلق الطلاق والله تعالى أعلم وما قاله الى آخر الفرق ظاهر وكذلك الفرق بعده

الواحد من الريت سواء في الحكم والمعتبر الفرد منهم لداخل تحت القدر المشترك بين سائر الافراد دون خصوص رجل دون رجل وبطلان فالعبرة في الحكم فرد منهم من أحاس المنليات موصوف بصفاتها العامة دون خصوص المعينات * القاعدة العاشرة الواجب اليه ثلاثة أمثلة في الشريعة * أحدها عروب النمس في الصوم يجب الصوم الى فرد غير معين من أفراد عروب من كل يوم حتى تحقق لعروب في أي يوم كان سقط وجوب الصوم في نظر الشارع واستقل الكف الى تحريم الصوم لوجوده مفهوم العروب في أي يوم كان ولا عورة خصوص الايام في العروب ككوبه عروب شمس يوم الجمعة أو غيرها فهو ساقط الاعتناء في نظر الشارع * وثانيها مطلق هلال شوال

كيف كان يجب تنافع الصوم في أيام رمضان كما يجب إكمال الصوم في كل يوم إلى غروب الشمس ولا دخل للحكم في كونه مخصوصاً بهذا
الطلال أو ذلك، وكونه من سنة ستين أو من سنة تسعين فلا عبرة به في هذا الحكم. وثالثها مطلق عايت العدة والاستبراء والاحداث
الموصوف بالصفة العامة ككونه كمال ثلاثة أشهر في عدة الطلاق أو كمال أربعة أشهر وعشر في عدة الوفاة هو المتعلق بالمعتبر في الشريعة
لوجوب إكمال العدة والاستبراء والاحداث إليه مع قطع النظر عن كون تلك العدة من سنة معينة فهذه أحوال عشرة تشترك كلها في
تعلق الوجوب بحد غير معين (٩٦) مما فيه المعنى السكلي المشترك ويختص كل واحد منها بخصوص ككونه فيه وبه

وجود ولا عدم وقد تقدم سط هذه الحقائق ونحو برها وتعليلها والفرق بينها فلا حاجة لاعادتها
غير أن المقصود ههنا أن نعلم أن الشرط لا يلزم من وجوده شيء، أي المؤثر عدمه فإدخالها لشرط في
العلم فذهب مالك رحمه الله إلى أن العلم لا يلزم من عدم الحياة علم العلم به ولا يلزم من وجود الحياة العلم به ولا
عدم العلم به فكذلك من جاز لا يعلم مذهب مالك وكذلك يلزم من عدم الطهارة الحزم بعدم صحة
الصلاة ولا يلزم من وجود الطهارة الحزم بصحة الصلاة لاحتمال أن لا يصلح أو يصلح ولكن يعبر
بأنه أوثق أو ركوع أو غير ذلك وكذا يلزم من عدم الحول عدم وجوب الزكاة أما إذا دار الحول
فقد يجب الزكاة وقد لا يجب لكونه فقيراً أو مديناً فوجود الشرط لا يلزم منه شيء، أي أن الزكاة لا يلزم من عدمه
عدمه، أي أن شرط هذه القاعدة بقوله عليه السلام لا يقبل الصلاة إلا بطهارة لا يلزم من القضاة
قبل إلا بعدم القول لعدم الطهارة القضاة بالقول بعد إلا بوجود الطهارة التي هي شرط لانه لا يلزم
من وجود الشرط شيء، فكذلك قوله عليه السلام لا سكاح إلى بولي لا يلزم من القضاء شيء، أي أن السكاح
قبل إلا لاجل عدم الشرط الذي هو الولي القضاء بصحة السكاح بعد إلا لاجل وجود الشرط الذي
هو الولي لانه لا يلزم من وجود الشرط شيء، أي أن المؤثر عدمه لا وجوده وكذلك قوله عليه السلام
لا صلاة لحار المسجد إلا في المسجد لا يقتضي أنه يحمل له صحة الصلاة أو الفسيلة إذا صلى في المسجد
لحوار أن يصلح في المسجد وتكون صلاته باطلة والسرى جميع ذلك واحد وهو أن الشرط
لا يلزم من وجوده شيء، فيكون الاستثناء من المعنى إنساناً مطرداً فيما بعد الشروط وتكون الشروط
مستثناة من إطلاق المعناه هذه القاعدة وإن مرادهم عبر الشروط وأما الشرط فلا وهذا التحصيل
من هذه القاعدة غير بقل من يتعطل له أو سبب التعطل له بطل ما يورده الحنفية على ما في مسألة
أن الاستثناء من المعنى إنساناً فيقولون لو كان الاستثناء من المعنى إنساناً لم يلزم للقضاء بصحة الصلاة
عدم الطهور وبصحة السكاح عند الولي الواردي لأحدث عدم يلزم ذلك دل على أن الاستثناء من
المعنى ليس بنات والارم تحلف المدلول عن الدليل وهو خلاف الأصل فحجب عدم
أن هذه الاستثناءات من ما بالشروط ونحن نعلم ذلك في غير الشروط فلا يرد عليها الشروط
فادفع السؤال فهذا حقيقة الفرق بين القاعدتين فتأمل وحجج عليه الاستثناءات الوقعة في كتاب
والسنة وكلام العرب والحالين وغيرهم

وعنه ومنه وعليه وعند
والله كأن تقدم وهذا
الاحتصاص نجيب عن قول
القائل إذا كان الحكم في
أحوال هذه الأحوال
العشرة كلها متعلقاً بحد
غير معين مما فيه المعنى
المشترك فليكن السكلي
واجباً محضاً فلم احتج
الاسماء فقول أن هذا
القدر العلم الذي هو التعلق
بحد غير معين مما فيه المعنى
المشترك قد حصل تحته
أيضاً بجنس كلية مشروطة
بين أفراد ذلك الجنس
والأصل اختلاف الاسماء
لغة واصطلاحاً، احتج
الحقاني الكلية أو الحرية
لتحصل فائدة التمييز عن
خصوص كل حقيقة كانت
جداً أو متحدة بغير تفرير
هذا الفرق بين قواعد
العشرة وأنه سبحانه وتعالى
أعلم

الفرق السبعون بين
قاعدة اقتضاء التهي
العقدى نفس الماهية

وبين قاعدة اقتضاء النهي أن يرد أمر خارج عنها، مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أن النهي إذا كان في ركن من أركان ماهية البيع مثلاً التي هي العاقدان والعوضان كالنهي عن بيع الخمر يروى في بيع النسيئة
وتعمر به كانت المصلحة في نفس الماهية لأن النهي إذا اعتمد المقاصد كان لأمرها، يعتمد المصلح والمقتضى للمعدة فاسد وإذا كان
أي النهي أن يرد أمر خارج عنها كالنهي عن بيع قدس قدساً كترمه فإن مطلق النهي وصف أحد العوضين بالأكثرة لأنفس أحد
العوضين كان أصل الماهية سالماً عن المصلحة والنهي عما هو في الخارج عما لا يقتضي فساد الماهية كإقتضاء تعلق النهي بركن من

الفرق

رُكائها الاربعة قال ادلو قلوبنا لفساد مطلقا لسو ينسب الماهية المتضمنة للفساد وبن السالة من العباد كما اننا لو قلنا بالصحة مطلقا لسو ينسب الماهية السالة في ذاتها وصفتها وبن المتضمنة للفساد في صفاتها وذلك غير جائز فان النسب به بين مواضع الفساد وبن السام عن الفساد خلاف القواعد فمعين حينئذ ان يقال الاصل بالاصل والوصف بالوصف وقول اصل الماهية سامة عن النهي والاصل في تصرفات المسلمين وعقودهم الصحة حتى يردنهي فثبت لأصل الماهية لاصل الذي هو الصحة وثبت للوصف الذي هو زيادة المتضمنة للفساد الوصف المعارض وهو النهي فبعد الوصف دون الاصل وهو المطلوب اه قال بن (٩٧) الشاهد اننا ان يقول ليس الاصل

كذلك فان الوصف اذا

هوى عنه سرى النهي الى

الموصوف لان الوصف

لا وجود له اذ قال الموصوف

فيؤول الامر الى ان النهي

يقسط على الماهية

الموصوفة بذلك الوصف

فتكون الماهية على

ضربين عار عن ذلك

الوصف فلا يقسط النهي

عليه ومتصف بذلك الوصف

فيقسط النهي عنه اه

ومذهب الامام احمد بن

حسبل رحمه الله تعالى

الذي هو به من الاصل والوصف

في جميع موارد النهي حتى

نظر الصلاة في شرب

المعصوب ولو صوره بالاساء

المسروق والذبح بالسكين

المعصوبة محتجبان النهي

بعدم المعصية ومضى ورر

هي ابطالنا ذلك المقعد

وذلك لتصرف به بملكه

فان ذلك المقعد ما اقصى

فلك الماهية ذلك الوصف

اما بدونه فلم يتعرض له

المعصية ان يبق على

الفرق الخامس والسبعون بين قاعدة ان وقاعدة اذا

وان كان كلاهما للشرط

لكن الفرق بينهما من وجوه أحدها ان نزل على الزمان بالانزاع وعلى الشرط بالاطلاق واداء على لعكس في ذلك فاذا قلت ان جاء بك كرمه فملكك بطل على أن في شرط والا كرام يتوقف على المحي مطابقة هذا بالانزاع على ان المحي لابد أن يكون في زمان واداء قلت اذا جاء ريد فاكرمه فاذا نزل على الزمان بالاطلاق وعلى الشرط بالانزاع في بعض الصور فبذلك يرميها الشرط في بعض الصور نحو اذا جاء نصر الله واليكم فسمع قوله فسمع وقد لا يرميها وتكون مره محصا نحو قوله تعالى والليل ادي بعثي والنهار ادا خلى أي أقسم بالليل في حاله عشية والنهار في حاله نحيه لانهما كمل احوال الليل والنهار والقسم تعظيم واتعظيم بناس أعظم الاحوال فاذا في مثل هذا طرف محص في موضع نصب على الحال فصارت اذا ظرفية فبذلك يرميها الشرط فدل عليه في بعض الصور وقد لا يرميها في بعض الصور فلا بد من عليه التزاما وتبيين ان واداء وان كانا مطلقين في الدلالة على الزمان لا عموم فيهما غير أن لا توسعه فيها واداء طرف والظرف يحور أن يكون أوسع من الظرف وبذلك يظهر الفرق بين قوله من مات فانت طالق وبين قوله اذا مات فانت طالق أنه لا يلزمه طلاق في الاول لانه لا خلاف بعد الموت ويترمه في الثاني لان الظرف يحور أن يكون أوسع من الظرف فطرف الموت يحتمل دخول زمن من أرمة الحية فيه فيقع في ذلك الزمن الطلاق في زمن الحية فيلزمه في ذلك خلاف بين العلماء متى على ملاحظة هذا الوسخ من الفرق ويدل على أن الظرف قد يكون أوسع من الظرف أن نقول ولد الذي غايه السلام عام العيل ونوى رسول الله ﷺ سنة ستين من عام العيل وهو لم يولد في حمله عام

قال (الفرق الخامس والسبعون بين قاعدة ان وقاعدة اذا وان كان كلاهما للشرط الى قوله وقد لا يرميها في بعض الصور فلا بد من عليه انما قلت ما به في ذلك صحيح الا قوله في ان انما نزل على الزمان التزاما فانه ان أراد انما نزل على الزمان التزاما بنفسها وعلى مشروط في دلالة الالتزام من أنها يسبق ذلك فهم السامع فليس ذلك صحيح وان أراد انما نزل على الزمان التزاما بمعنى انها من الحروف التي تلامز المسحور على الفعل والفعل يدل على الزمان في نزل على الزمان التزاما من هذا الوجه فذلك صحيح قال (وتبيين ان لا قد وان كانا مطلقين في الدلالة على الزمان لا عموم فيهما غير ان لا توسعه فيهما واداء طرف والظرف يحور أن يكون أوسع من الظرف وبذلك يظهر الفرق بين قوله ان مات فانت طالق وبين قوله اذا مات فانت طالق الى قوله

(١٣ - المروق - ثاني)

الاصل غير معصود عليه فبردمن بدقا صه بغير عقد وكذلك الوصوه بالاساء المعصوب معصوم شرعا والمعدوم شرعا كالمعدوم حاو من صلى بغير وصوه حا فسلاته باطلة فكذلك صلاة المتوصي بالاساء المعصوب باطلة وكذلك الصلاة في الثوب المعصوب والمسروق والذبح بالسكين المعصوبة والمسروق فقه هي كلها معصومة شرعا فكون معصومة حاو من مري الأوداج بغير داه حياء تؤكل ديبحتة فكذلك ديبحة الداح بسكين معصومة وعلى هذا القول فان الشاة في سويته بين الوصوه بالاساء المعصوب وما أشبهه وبين سالة الزمان نظر في هذه الامور لم يقسط النهي فيها على الماهية ولا على وصفها بل سيط على

النفس من غير تعرض لكونه في عسوه أو غير وصوه بخلاف مسألة الرافاهه وان كان السبي في الآية ظاهرة التسلط على الراس من غير تعرض لكونه في البيع ولا فان الحديث قد بين ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً لثمنه فدل على أن البيع المشتمل على الزيادة لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا توصوا النساء بالمعذوب ومن لموصين فرق من عند الله لا حجة فيه . ومالجه ذهب الامام في حصة المناه في اعتبار الفرق بين هذين القاعدتين حتى أثبت عقود الرافاهه بالملك في أصل المال الروى ورد الرافاهه فادامع (٩٨) درهمين أو حب المقدرم من الدرهمين ويرد الدرهم الرائد وكذلك بقية

الميل إلى حره من ذلك العام مع ان حلقته بحكماته طرفه فعلى أن يكون هذا الطرف أوسع من مطروقه الذي هو الولادة وكذلك جعل حجة ستة ستين طرفاً للوث مع انه لم يقع في جميع الستين في حره منها فيكون هذا الطرف أوسع من المظروف وكذلك قوله تعالى وإذا كررتك إذا سبب أو رد بعض الفصلاء فيه سؤالاً فقال الشرط وحواه إذا جعل الشرط ظراً لا بد وأن يكون معاً واقعياً فيه نحو إذا جاء ريداً كرمه فالحجى ولا كرام في زمن واحد وهو لمعبر عنه ناداً وكذلك إذا جاء نصرته والفتح إلى قوله فصح بحمد ربك الآية كلاهما وقع في دا لحي والمسيح ولذلك حوروا أن يعمل في إذا كلاً المعلنين واحداً فمن الجواب للعمل لأنه ليس مصافاً له خلاف الشرط فانه مصاف لي محموس والمصاف إليه لا يعمل في المصاف وود حوروا عن كل واحد من المعلنين في هذا الطرف من ذلك على وقوعهما فيه لأن من شرط العامل في الطرف أن يكون واقعياً حتى يصير مطروقه . ر ر هـ . فانه كرمه للسياح وقد دلت الآية

فيكون هذا الطرف أوسع من المظروف) فبما قاله من أن الطرف يحور أن يكون أوسع من المظروف بمعنى به عده وسط يوم متتابعين . كات يوم الخميس وان كان الا كل لم يقع في جميعه بل في بعضه صحيح ظاهر لك لا يرم من حوار ذلك ان يكون كل طرف كذلك وإذا لم يرم أن يكون كل طرف كذلك فاصحح في إذا انه لا يجوز أن يدخل على شرطه ومشروط . ولا قال لم يدخل على شرطه ومشروط فلا اشكال وان دخل على شرطه ومشروط فلا يخلو أن يكون وقوع ذلك المشروط بعد وقوع الشرط بمكان أو لا فان كان ممكناً كقوله دخلت الدار فأتى طائفة لزمه الإطلاق وان كان وقوع ذلك المشروط غير ممكن لم يقع الإطلاق كقوله إذا أتت طائفة فأتى طائفة هذا هو الصحيح لأن قوله إذا دخلت الدار فأتى طائفة ليس معناه إقناع الإطلاق في زمن الدخول بعينه بل معناه إقناعه في الزمن الذي يلي زمن الدخول بصرفه مقتضى القاء فأنها للتعصب يلزم عن ذلك أن تكون إذا براد بها طرف الدخول لا طرف الإطلاق وطرف الإطلاق غير مصرح به بلزم عن ذلك تعلّق إذا بدخلت الذي هو فعل الشرط ولا يعترض ذلك بقوله المصاف إليه لا يعمل في المصاف لأنها قاعدة لا يلزم فيها لأخلاق وأنه أعظم قل (وكذلك قوله تعالى وإذا كررتك إذا سبب في آخر السؤال والجواب) قلت إنما يلزم السؤال على تقدير أن يكون طرف السياح هو بعينه طرف الدكر أما إذا قلنا ان طرف الدكر غير طرف السياح لكنه بعينه فتكون أدنى قوله تعالى وإذا كررتك إذا سبب طرف السياح خاصة فطرف الدكر غير مصرح به فلا يلزم السؤال وحواه أن الطرف يكون أوسع من المظروف فيحصل من إذا رمن لاسيان فيه وهو جواب رافع للسؤال من أصله لا جواب

الر روى ورد الرافاهه فادامع
الر روى ورد الرافاهه فادامع
أجداً بالثقة في الفاء هذه
المسوق حتى نزل الصلاة
بالتوب المعذوب وما أشبه
ذلك وفي كل منهما ما ظرفه
علته وتوسط تلك
والشأن في السبب والروى
الفرق بين هاتين القاعدتين
وحلاصة فانه سبب
ان السبي إذا كان في حقيقة
الأمور به بأن كان في
ركن من ركناه أي في
نفس الركن أو صفته كالسبي
عن بيع الخمر وكالسبي
عن لبس الخمر في الاحرام
وكالسبي عن بيع درهم
بدرهمين كان مقتضياً
لفساد الأمور به ضرورة
عدم حصول حقيقة الأمور
به كماله حيث دلل السبي
اعمالاً يعتمد الفساد كإن
الامرأه يعتمد المصالح
وإذا كان أي السبي لاقى
حقيقة الأمور به بل في
المحاور كالسبي عن العصب
والسرقة كان مقتضياً لفساد
المحاور ولا لفساد الأمور به

طهارة عاص الخب إذا مسح عليه مع سبه عن العصب فان طهارته صحيحه عندنا لكونه
محملاً على الوضوء المطلوب شرعاً وأما هو جان على حق صاحب الخب بخلاف طهارة المحرم إذا مسح على الخب فانه محصل
مكالمه مع سبه عن لبس الخب لكونه محظوظاً بطهارته بالعسل ولم يأت به فلم نحصل حقيقة الطهارة فأمور بها مكالمه مع السبي عن
لبس الخب لكونه في نفس الحقيقة لاقى محاورها عكس كل من العاص والمحرم وان شتركا في العصيان لبس الخب بسبب سبه عنه إلا ان
السبي في العاص لانه على محاوره لا نفع في حقيقة الأمور به أقصى فساد المحور وفساد الأمور به فلم تنس الدمة مشعونه

بالمأمور به والهي في المحرمات تتعلق ببعض حقيقة المأمور به لا بمحلوره انتهى هذا المأمور به بحسب الله مشعولة بالمأمور به
(وصل) في زيادة توصيل المقام بمسألين **المسألة الأولى** الصلاة في أوقاف معصومة أو في ثوب معصوم والصورة معصومة
والخروج من حال حرام سواء في الصحة عدنا وعند الشافعية والخمعية خلافا لاجدود لا لأن يلاحظ ان متعلق الامر في هذه المسائل قد وجد
فيها بكالها مع متعلق الهي حقيقة المأمور به من المكان الظاهر والسيرة الكاذبة وصورة التطهر والخروج قد وجدت من حيث المصلحة
من حيث الادب التشرعي واداء حلال حقيقة المأمور به من حيث المصلحة كان (٩٩) الهي في محذور وهي الحيازة على

الامر والامام خدمتي على
أصله التسوية بين الأصل
والوصف نظرا لعدم وجود
حقيقة المأمور به في المسائل
المذكورة من المكان
والسيرة وصورة التطهر
لأن المعدوم شرعا كالعدم
حب فيكون المكان
والسيرة وصورة التطهر
معدومة حيا مع المعدوم
وذلك مبطل للصلاة
والتمسك به ولا يحدك ان
هذا الظن انما يتبع لو سلم ان
الله تعالى أمر بالطهارة
والسيرة والمكان الظاهر
واشترط في ذلك أن يكون
الأداة مباحة ونحن لا نسلم
ذلك بل نقول ان الله تعالى
أوجب الصلاة مطلقا وحرم
العصب ولا يبرم من محرم
الشيء ان يكون عديمه
شرطا لا ترى انه لو سرق في
صلاة لم يبطل صلاته مع
مقاربة المحرم فكذلك في
هذه المواطن على ان هذا
الظن لا يتأني في الخلق فان
الدقة لا تعلق لها بالخلق لاسيما

على وقوعهم في اداء الضمان لا يجتمعان فكيف أمر الله كرمي من النساء والحوادث
من هذه القاعدة ان الطرف قد يكون أوسع من المطروف فيحصل من زمان اذ ارمان ليس فيه
نسيان يقع فيه الله كرم فلا يجتمع الضمان وكذلك وقع الاشكال في قوله تعالى ولن تنفعكم اليوم
بظلمتكم أنكم في العذاب مشتركون فاعراب اليوم صرف وادريف أيضا وهو بدل من اليوم
والبدل هنا غير المدل منه فيكون يوم القيمة هو عين ومن الظلم انكم ومن الظلم في الدنيا والله ما
بست هي عين الآخرة واليوم القيمة فكيف صحت الدابة "ورد ابن حنبل في السؤال فصل
الطرف يجوز أن يكون أوسع من المطروف وزمن الظلم يجوز أن يكون أوسع منه حتى يمتد
ليوم الله فيطلو عليه وقبل يوم القيمة الامتداد حتى يطلو على يوم الظلم فيجدان فيحسن
الدابة وهذا الموضع في الاتساع نعم من أنه الذكر والفتيان بطول البعد وافراده وبعده عن
كثير الاستعمالات والمصلحة قدس لك هذه الآيات وهذا العذر من الطرف من حيث هو بقدر
السعة أكثر من مطروقه فيكون أوسع منه وقد لا يسع أكثر منه نحو صحت رمضان وصحت
يوم الخميس فان الطرف في هذه الأمور مساو للمطروف فيلخص الفرق أيضا بين ان واد من هذا
الوجه وثبتها ان لا يتعلق عليها لا مشكوك فيه فلا نقول ان شرع الشمس فان واد اصل

مترتب على صحة السؤال قال (وكذلك وقع الاشكال في قوله تعالى ولن تنفعكم اليوم
أنكم في العذاب مشتركون اي قوله وبعده عن أكثر الاستعمالات) فتا اجماع وقع الاشكال في
الآية بناء على أن اذ بدل من اليوم وليس ذلك صحيح بلا اشكال وما المانع من أن يكون معنى
الكلام ومن معكم اليوم اشرا ككم في العذاب سبب ظلمكم اذ ظلمتم هذا ما منع من السنة
قال (والمصلحة ما ظهر لك هذه الآيات وهذا التفريق ان الطرف من حيث هو يقبل السعة
أكثر من مطروقه فيكون أوسع الى قوله فتلخص الفرق أيضا بين ان واد من هذا الوجه)
هنا لم يظهر مد كرم من لك لآيات بوجه ولا يصح قرير ما فرده ولا يصح ان يكون الطرف
أوسع من المطروف على الحقيقة وإنما معنى كون الطرف بجوز أن يكون أوسع من المطروف
به يطلو لفظ اليوم مثلا في فعل يقع في بعضه لاني جميعه وذلك الاطلاق حقيقة لغوية لا لاطراد
وبسبب ذلك حقيقة معصوية بمعنى أن طرف الفعل يكون أوسع منه في المعنى فان ذلك شيء لا
يصح بوجه ولم يزل الاشكال يقع عند كثير من الناس بين الحقائق المعصوية والحقائق العقلية
فيظن أنها شيئاً واحداً وليس الامر كذلك قال (وثالثها ان لا يتعلق عليها الا مشكوك الى قوله

بأنه كسا ولا صرف في ركن بل يحق الطريق حفظ حياه المسافر بخلاف المحرم في مسألة المكان والسيرة وصورة التطهر فانه صرف
فيها هو شرط فكان الشرط معدوما فافهم **المسألة الثانية** الهي عن بيع درهم بدرهمين وعكوه من الزنوب وان تعلق بالوصف
الذي هو الزيادة لا بنفس حقيقة البيع كأي مسألة المكان والسيرة وصورة التطهر والخلق الا ان الوصف هنا أي في مسألة بيع درهم
بدرهمين لما كان من صفات العقد من حيث ان رصا لا يتبع لم يحصل الاعتقال الواحد الاثنين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفسه وهذا النوع لا يظن نفسه الا بما تعلق العقد به لم يحصل حقيقة العقد المأمور به بكالها بل كان

الدرهم الباقي بعد اسقاط الدرهم الزائد فيبقى على ملك باده وأما الوصف في مسائل العبادات المتارة فلها ما يتعلق بالمأمور به بحيث تنوقه
صحته على صحته كان متعلق الأمر بوجوب أو كونه فقولنا لصحة في مسائل العبادات وعندها في مسألة الرضا أو ما هو باسطر لكمال وجود
متعلق الأمر في الأولى دون الثانية بدل الدرهمين من عدة براه درهم واحد والنقص في عقالة الدرهم على طريق الأولى إلا أن بدل
الدرهم غير راض مثله براه درهم واحد وإنما يرى بما وقع عليه العقد من مثله براه درهمين على أنه لو رضى بذلك أيضا لا يكون
حصول الرضا وحده في نقل الاملاك (١٠٠) فانما لو رضى بدقل ملكه وهو كمن عرف قول ولا فعل لم يتقبل ملكه

المعوم والمشتكوك فيه فقول إذا عرفت الشمس هات وداد حل العقد الدار فهو حر فهذا عروق
من جهة المعنى وأما الفرق من جهة الصناعة التحوية فإن حرف وإذا اسم وحرف وإن
لا يخصص ما بعدها بل يكون ما بعدها في موضع حرم بالشرط وأدائها في موضع حصص بالطرف
وإذا عرفت طلبة الباء لأن الباء في الأسماء عارض والباء في الأصل في الحروف الباء
فكلها ميبه وعبر ذلك من العروق التحوية التي ليس هذا موضعها

الفرق السادس والسبعون من قاعدة المسائل الفروعية يحور التقليد فيها من

أحد المجتهدين فيها لا تتوخى بين قاعدة مسائل الأولى والنبات والكعبة

ومحوها لا يحوز لأحد المجتهدين فيها أن نقول الآخر

هذه المسألة قبل أن الشافعي مثل غيرها فقبل له أن يحوز أن يسل الشافعي صاحب المالكي وإن حاله
في مسح رأسه وعبره من الفروع ولا يحوز لأحد المجتهدين في الكعبة والأولى أن يسل صاحب
المجتهد الآخر فيك عن الجواب عن ذلك وكان الشيخ ابن عبد السلام يحكي ذلك عن الشافعي
وكان هو رحمه الله يفرق بأن الجماعة في الصلاة مطلوبة لصاحب الشريعة فلو قلنا بالمنع من الاتهام
لم يخالف في المذهب وأن لا يسل المالكي إلا حلف المالكي والشافعي إلا حلف شافعي لقلت
الجماعات وأداسها من ذلك في القسمة ومحوها لم يحل لنا ذلك بالجماعات كغير حل لغيره وقوع
مثل هذه المسائل وكثرة وقوع الخلاف في مسائل الفروع وهذا جوابه رحمه الله

فهذه عروق من جهة المعاني) حيث قد تقدم أنه ليس يلزم دحور أن على المشتكوك ومنها أطلق
الرضا فقط قبل (وأما الفرق من جهة الصناعة التحوية إلى آخر الفرق) قلت ما قاله في ذلك ظاهر لأراغ
فيقال (الفرق السادس والسبعون من قاعدة المسائل الفروعية يحور التقليد فيها من أحد
المجتهدين فيها لا تتوخى بين قاعدة مسائل الأولى والنبات والكعبة ومحوها لا يحوز لأحد المجتهدين
فيها أن ينفذ الآخر إلى قوله فسكت عن الجواب عن ذلك) قلت قوله يحور التقليد قول موهم
وكان حقه أن يقول يحور الاقتداء وهو مراده بلا شك قال (وكان الشيخ عمر الدين رحمه الله
يحكي ذلك عن الشافعي وكان هو رحمه الله تعالى يفرق بأن الجماعة في الصلاة مطلوبة لصاحب
الشريعة فلو قلنا بالمنع من الاتهام لم يخالف في المذهب وأن لا يسل المالكي إلا حلف المالكي ولا
شافعي إلا حلف شافعي لقلت الجماعة وأداسها من ذلك في القسمة ومحوها لم يحل لنا ذلك بالجماعات
كثير خال لثيرة وقوع مثل هذه المسائل وكثرة وقوع الخلاف في مسائل الفروع) قلت ذلك
فرق ضعيف وليس ذلك عندى بالفرق بل الفرق الصحيح أن مسألة اقتداء المالكي بالشافعي

احتمال لا يند من عقد أو
ما يقوم مقامه غايدل على
الرضا لأنه هو السبب
الشرعي لا الرضا وحده
فوجب أن لا ينعى بالردوم
حيث شهدا هو سر الفرق
من الرضا والعبادات
فيما به حاسن والله
سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الحادي والسبعون
من قاعدة حكاية الحال إذا
تطرق إليها الاحتمال سقط
بها الاستدلال ومن قاعدة
حكاية الحال إذا ترك فيها
الاستصحاب تقوم مقام
العموم في المقال ويحسن
بها الاستدلال في هاتان
قاعدتان متباينتان معا
عن الأولى رضى الله تعالى
عنه لقاعدة واحدة فيها
أولان له وذلك إن مراده
بقوله أن حكاية الحال إذا
تطرق الخ أن الدليل من
كلام صاحب الشرع إذا
استثوت فيه الاحتمالات
ولم يترجح أحدها سقط به
الاستدلال لقاعدة

(القاعدة الأولى) أن لاحتمال الذي يوجب الاحتمال ما هو الاحتمال المساري أما نحو ح ولا

والا سقطت دلالة العمومات كلها بطرق احتمال التحصيل بها وذلك باطل (القاعدة الثانية) أن كلام صاحب الشرع إذا كان
محتملا احتيايا على السواء صار محملا وليس حله على أحدهما أولى من الآخر وإن مراده بقوله أن حكاية الحال إذا ترك فيها الخ أن
الاحتمالات إذا كانت في محل مدلول اللفظ من كلام صاحب الشرع دون الدليل تقوم مقام العموم في المقال ويحسن بها الاستدلال بمعنى أن
الشارع إذا ترك الاستقصاء في قضايا الأعيان وهي محتملة الوقوع على أحد وجهين أو وجوده ذلك على أن الحكم فيها متعدي

الوجوب أو الواجب (قاعدة) وهي ان لفظ صاحب الشرع لا يقدح لاستدلاله اذا كان ظاهر وصفي فرد غير معين من افراد الجنس كقوله يعني فبحر بر روضة من قبل أن تناسا فان اللفظ ظاهر في اعتناق مطلق روضة معدومة من لفظ كروا لشيء والطول والقصيرة وغير ذلك من الاوصاف ولم يفسح ذلك في دلالة اللفظ على اختيار الروضة وكذلك الامر بجميع المطلقات وقد تقدم في الفرق التاسع والستين مائة عشرة ولم يظهر في شيء من ثلثها قدح ولا احتمال وصل في توصيف هذا الفرق ثلاث مسائل (المسألة الاولى) استدلال الشافعية بقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي وصف به ناقته (١٠١) لا تمسوه اطيب فانه يبعث يوم القيامة

ملبيا على ان المحرم ادامات لا يفسل ساقط لانه صلى الله عليه وسلم لم يرب الحكم على وصف يقتضي انه عليه به جميع الصور لعدم عدله بل عدل حكم الشاهد من المعنى فقط ولو اراد عليه السلام الترتيب على الوصف يقال فان المحرم يبعث يوم القيامة ملبيا ولم يقل فانه وقال لا تمسوه المحرم ولم يقل لا تمسوه فلما عدل فيه ما عن الوصف الى الضمير الحامد دل ذلك ظاهرا على عدم ارادته لترتيب الحكم على الوصف فسقط الاحتالات بالنسبة الى قيمة المحرمين مسؤولية وهو المطاوع (المسألة الثانية) لا يحصل سببه عليه الصلاة والسلام عن التزام استدلال للحصنة على ان الركعة المبردة لا تجزئ فلا يجوز أن يوتر ركعة واحدة بل ثلاث بتسليم واحدة اد ليس الاثر في اللغة هو المبردة وحده حتى يحصل

روى في ذلك جواب هو أقوى من هذا وهو ان القاعدة ان قضاء القاصي متى خالف اجماعا أو وصفا أو قياسا أو قواعدا فمضاه واد كمالا فحكما نأكد قضاء القاصي فاولى لان قوله انه يبعث كذا فعلى هذا لا يجوز التقيد في حكم هو هذه المسألة لا لا فخره شرعا وما ليس بشرع لا يجوز التقيد فيه فعلى هذه القاعدة كل من اعتقد انه خالف الاجماع لا يجوز تقليده وهذه القاعدة تشمل الفرق في عامة الحدود وبيانه يذكر أربع مسائل (مسألة الاولى) انحدون في الكعبة اذا احتلموا لا يجوز أن يقد واحد منهم الآخر لأن كل واحد منهم يعتقد انه ترك أمر محمدا عليه وهو الكعبة وتارك المحمدي عليه لا يقدل ما المخلصان في مسح جميع الرأس فاما يعتقد كل واحد منهم في صاحبه انه خالف بظاهر من نص أو مسطور في مفهومه نظر ذلك ليس محمدا على اعتباره ولا وصل الى حد انقطاع بل هو في محل الاحتياط في إزاله الصلاة حاشية وقبيحة خلاف اعتقاده انه خالف الكعبة المحمدي عليها لمقطوع باعتباره وهذا الفرق في عامة الحلاء فان المقطوع من المطويع وأبى الجمع عليه من محمدي فيه (مسألة الثانية) المجهلون في الاواني ابي احلظ طهرها مسحها اذا احتلموا وهم يعتقدون ان الدعاء عليه الصلاة اما باحتياطهم وصلوا الى ذلك أو قلوا من وصل الى ذلك باحتياطه فان حكم الله تعالى في حقهم بالاجماع ما أدى اليه احتياطهم أو جهلهم امامهم الذي قلوه واذا كان حكم الله في حقهم ذلك بالاجماع فكل واحد منهم يعتقد

مع انه لا ينداك لا يمكن الخطأ فيها على القول بتصويب المجهدين أولا يمكن تعيين الخطأ فيها على القول بعدم التصويب ومسألة الاواني ونحوها لا تدس خطأ فيها ويمكن تعيينه في بعض الاحوال والله اعلم قال (وقد ظهر في ذلك جواب هرا أقوى من هذا وهو ان القاعدة ان قضاء القاصي متى خالف اجماعا أو وصفا أو قياسا أو قواعدا فمضاه واد كمالا فحكما نأكد قضاء القاصي فاولى لان قوله انه يبعث كذا فعلى هذا لا يجوز التقيد في حكم هو هذه المسألة لا لا فخره شرعا وما ليس بشرع لا يجوز التقيد فيه فعلى هذه القاعدة كل من اعتقد انه خالف الاجماع لا يجوز تقليده وهذه القاعدة تشمل الفرق في عامة الحدود وبيانه يذكر أربع مسائل) قلت ماد كرهه فرقا ليس الفرق لأن الفرق اعادى أن يكون من أحد الامر من الذين يقع الفرق بينهما وذلك موجود فيما ذكره لافيا ذكره والله اعلم قال (مسألة الاولى) الى آخر الفرق فالتألف في المسائل صحيح بناء على ما قرر وهو أن الفرق مخالفة الاجماع في أحد الطرفين دون الآخر لتعيين احدى في مسألة الاواني ونحوها وعدم تعينه في مسألة السمنة ونحوها والله اعلم

الاستدلال بذلك بل الاثر في اللغة هو الذي لا يحدده عمره ويضاف اليه من دس أو عطف وحيد فاما يتراعى احتمال ان ير يد ركعة ليس فيها شيء ويحتمل ان ير يد ركعة مبردة والاحتمال مستو بان يحسن بقول ركعتان متقدمتان تعان للوتر وتوطئه فلاحجة للحصنة في ذلك على ما قالوا فالاحتمالات وقعت في هاتين المسألتين في حسن الدليلين ونسبوا في سقط الاستدلال وهو كذا يسقط في كل رافعة عين وقع فيها مثل هـ وهي التي فتى فيها التام في الاجمال وعدم الدلالة (مسألة الثانية) اعطى في قوله صلى الله عليه وسلم يعيلان لما سلم على عشر سوة أمك ثم ما عرفت سائر من ظاهر مهورا في الادب والتجوير في الحالين حال ما اذا اعتقد عليهن عقودا

مرتبة عقداً معتقداً وحال ما اذا اعتد عليهم عقد واحد فالاحتمالات المستوية بين هذين الحالين ليست في الدليل الدال على الحكم حتى
يقدم في الدلالة بل هي في محل الحكم والاحتمالات مسوية في محل الحكم لا تقدم في الدلالة فمن ههنا مالك والشافعي رضي الله عنهما
له الخيار في الحالين لا فرق خلافاً لا في حجة في قوله لا يجوز له أن يختار في الحالة الأولى من انحراف نسيان عقودهم بعد أن دفع عقود
فإن عقداً الحسنه وما وقعها أصل والحد في الباطل لا يجوز وذلك لأنه عليه الصلاة والسلام لو أراد أحد الحالين دون الأخرى لاستعمل
عيلان من دينك وحيث يستعمل (١٠٢) والأمر عند علمه ^{عليه السلام} بحالة عيلان وهو في مقام تقر بقاعدة كلية لجميع

الحق ومن كان في مثل
هذا مقام شأنه البيان
والإيضاح كأن أبين دليل
على أن الحالين سواء في
الحكم **في نفيها**
الأول ليس في حقه صلى
الله عليه وسلم لما سئل عن
الوصوه بدينه النمر فقال
نمره طيبة وماء طهور
احتال ما في محل الحكم بل
ولا فيه احتمالات متساوية
كما قيل في من الدليل حتى
يسعى سقوط استدلال
الحقيقة به على جواز
الوصوه لماء غيره
بالنمر إذ لا شك كقول ابن
الشاطب أن ظاهر الحديث
أنه ^{عليه السلام} أراد ^{عليه السلام} أن أصل
الدين نمره طيبة وماء طهور
وأما باقي حكم الأصل
من الطيب والطهور به لأنه
صلى الله عليه وسلم لما سئل
عن الوصوه بالدين والدين
اسم للماء المستنقع فيه النمر
حتى يشعر بحقيقة ما قيل
التعبير فلا يسمى بدين إلا
محاذي معنى أنه يؤل إلى ذلك

أن صاحبه ليس في صلته ما هو مطلق أصلاً بالاجماع فقد حلف بمعه عيب ومقطوعاً به فلا يجوز
تفليسه على القاعدة المتقدمة بخلاف من لا يملك في سبيله أو لم يسلم بحلف عليه
ولا مقطوعاً به بل ظاهر المحمل التأويل فبين أحدهما من الآخر **(مسألة الثالثة)** المجتهدون
في الثبات التي احتفظ طاهرها سبحانه إذا اختلفوا وهم يعتقدون أن المحسنه مطبوعه بصلاته أما
بجهادهم أو بجهاد امام قلنوه لا بعد بعضهم بعضاً كما تقدم في مسألة الأولى بعبارة حروف
(مسألة الرابعة) أنه دفع فيه روث عصمور ووصاه مالك صلى الله عليه وسلم في أن
صلى عليه ولا يصير دينه الشافعي كالأبصر ترك المالك السملة وعنده ما يعتقد الشافعي ولو
احتفظ هذا الأمر ما ظهر فاحده فبعضه الشافعي مع شافعي آخر لا يجوز لاحدهما أن يعتدي
بالآخر إذا اختلف في الاحتياط ولو اجماع مالك والشافعي رضي الله عنهما واجتهدا في روث العصمور
حكم مالك بظاهره والشافعي بعبءه حارث في أن يسلي حلف مالك ولو صاباً بظاهره الذي هو
فيه مع تعيين روث العصمور في حقه الامام وفي المسألة الأولى محور التأنيث أن يكون ذلك في أنه
لام من غير تعيين فهو أولى بالحوار من أن يمين ومع ذلك فالاجماع معتقد على امتناع التقليد
في الامام إذا اختلف في الطاهر مهما دون أن يمين في حقه الامام وهذا أبصاً من شكل استدل
وحوايه أن الشافعي إذا اختلف في الأمر من ههنا مقادير أن يعتقد بحاله روث العصمور
والاجماع معتقد على أن حكم الله تعالى في حق الشافعي وحق من الله ما ظهر في جهاده فالشافعي
يعتقد أن الشافعي الآخر قد أصاب في صلته ما هو مطلق أصلاً بالاجماع ومن اعتقد فيه مخالفة
لاجماع لا قلده خلاف صلاه هذا الشافعي حلف المالك حكم الله تعالى في حق مالك والمالك
صحة صلاه روث العصمور اجماعاً وأنه حلف اجماعاً من حلف فباس مظلوماً أو صاهر نص
عزم مطوع به وكذلك الشافعي إذا صلى حلف مالك وعابره روث عصمور أو في مائه الذي يوصاه
به فإن الشافعي يعتقد أن مالكاً بمخالف اجماعاً ولا مقطوعاً به بل طاهر قياساً أو صراً من صروب
الاختلاف طاهر له الصلاة جماعة بخلاف أن يكون اسمه به فاعا يعتقد من اطل روث العصمور
للصلاة فأمثل هذه المسائل وهذه لمناحت فهي جهاد ربه على حروف واحسوه من اعتقاد بآية
أنه حلف مقطوعاً به لم يخبر بالتقليد وإن يعتقد ذلك حارثاً بتقليد والده حمله وهو روح
الفرق وهو فرق جديد جداً ولكن بعد التأمل فهذا هو الفرق بين هاتين القاعدتين وهو أحلى
من قولنا إن ذلك يؤدي إلى فله الجماعات أو كثرتها

ولا يجوز على الشارع صلوات الله وسلامه عليه أن يسأل عن شيء ثم لا يجيبه ولا أن يجيبها
لأمانة فيه فالواجب حينئذ أن يقال أنه ^{عليه السلام} قال نعم أنا الذي ليس هو إلا التعبير لكن لا لافظ بل بقتضاء المساق وضرورة جز
كلامه صلى الله عليه وسلم على القاعدة وعلى جواب ليس لأمر كما قيل أنه صلى الله عليه وسلم يتعرض للتعبير ولا بعده بل اقتصر على
ذكر وصي لمجمعين **في المسألة الثانية** ليس الاحتمالان في تقدير متعلق اليك في قوله صلى الله عليه وسلم في الحج الحبركة سديك
والشر ليس اليك أي تقدير معتزلة والشر ليس مدسواً اليك وتقدير لا شعربة والشر ليس قرنة اليك مستويان حتى يقال بسقوط

استدلال معتزلة به على رجمهم من ثل الثمن من العدد لحصول الاجمال في نفس الدليل بل ما قدرته المعتزلة هو الاظهر ولكن المسألة
وطعية لا يكتفى فيها باظهار مع ان الدليل العقلي العظمى قد نسبت ان الشر قد قدرته تعالى كما ان الخبر كذلك فبطل مقتضى ذلك الطاهر
ويعين التأويل قاله ابن النبط (التبعية الثالثة) قوله صلى الله عليه وسلم لا تطر في رمضان اعتق رقه و ان احتمل على السواء في محل
الحكم لاقى دليله ان يكون الرقة سوداء و بيضاء رد كرا أو ثني و طوبىة أو قصرة أو نحو ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم اد شهد
عدان فصوروا و اطهر و اواسكوا وان احتمل على السواء في محل الحكم (١٠٣) لاقى دليله ان يكون العدلان عرسين

و عرسين شيعين و
كهلبين يمين أو أسودين
وعمد ذلك وقوله تعالى
فصينم ثلاثة أيام بالحج
وسبعة اذار جفتم وان
احتمل على السواء في محل
الحكم لاقى دليله ان يكون
الموضع الذي يرجع اليه
غرباً أو شرقاً أو شمالاً أو
جنوباً أو مدينة أو قرية أو
قرية ليست من مسائل
ما يجري محرم المصوم
لترك الاستفصال كما قبل
بل هي من مسائل الاطلاق
المقتضى تحيير المكلف في
تخلفات الاشخاص
والصفات والاحوال فافهم
قاله بن الشاذلي فظهر ان
قول الشافعي حكاية الخلف
اذا تطرق اليه الاحتمال
كسائر احوال الاجال وسقط
بها الاستدلال بما هو
الاحتمالات الثابتة في نفس
دليل الحكم لاقى محل الحكم
عكس قوله ان ترك
الاستفصال في حكاية الحال
تقوم مقام العموم في النقل

الفرق السابع والسبعون بين قاعدة اختلاف يتقرر في مسائل الاجتهاد
فصل حكم الحاكم و بين قاعدة مسائل الاجتهاد يبطل الخلاف فيها
ويشتمل قول واحد بعد حكم الحاكم

وذلك القول هو ما حكم به الحاكم على الاوضاع الشرعية اعلم ان حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد
يرفع الخلاف ويرجع المحامد عن مذهب المذهب الحاكم وشعر فتاة بعد الحكم عما كانت عليه
الى القول الصحيح من مذاهب العلماء من لا يرى رفع المنازع ادا حكم الحاكم بصحة رقه ثم رفعت
الواقعة لمن كان به في سطلانه هذه وامصاه ولا يحل له بعد ذلك ان يفتي بطلانه وكذلك اذ اقال
ب تزوجت فاستطلق فزوجها وحكم الحاكم بصحة هذا النكاح فلهي كان يرى لزوم الطلاق
به يفسد هذا النكاح ولا يحل له بعد ذلك ان يفتي بالطلاق هذا هو مذهب الجمهور وهو مذهب
مالك ولذلك وقع له في كتاب الزكاة وغيره ان حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد لا يرد ولا يقص
وأفتى مالك في السعي اذ احد من الاربعين شاه لرحلين حليطين في العم شاه انهما يقتسمانها
بينهما ولا يختص بهما من تحدث منه كما قاله الشافعي مع انه يفتي اذ اخذها الساعي المالكى انها

فان (الفرق السابع والسبعون بين قاعدة اختلاف يتقرر في مسائل الاجتهاد فصل حكم
الحاكم و بين قاعدة مسائل الاجتهاد يبطل الخلاف فيها ويشتمل قول واحد بعد حكم
الحاكم وذلك القول هو ما حكم به الحاكم على الاوضاع الشرعية) قلت ما قاله يوهن ان الخلاف
يبطل مطلقاً في مسألة التي ملق بها حكم الحاكم وليس الامر كذلك من الخلاف يبقى على حاله الا
اذا استفتى المحامد في عين تلك المسألة التي رفع الحكم فيها لا تنوع الفتوى فيها بعينها لانه
قد ينفذ فيها الحكم بقوله قائل ومضى العمل في هذا استفتى في مثلها فسر ان يقع الحكم فيها
ففي بذهبه على أصله فكيف يقول يبطل الخلاف ولو بطل الخلاف لما ساع ذلك ثم يبطل
الخلاف بالنظر الى المسألة المعينة خاصة قال (اعلم ان حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد يرفع
الخلاف الى قوله ولذلك وقع له في كتاب الزكاة وغيره ان حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد لا يرد
ولا يقص) قلت ما قاله من انه ادا حكم الحاكم بصحة رقه ثم رفعت الواقعة لمن كان به في سطلانه
هذه وامصاه ولا يحل له بعد ذلك ان يفتي بطلانه ولكنه لا يرد ولا يقصه و يفتي بطلانه
وكونه لا يرد ولا يقصه قال (وأفتى مالك في السعي اذ احد من الاربعين شاه لرحلين حليطين
في العم شاه انهما يقتسمانها ولا يختص بهما من تحدث منه كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه
مع انه يفتي اذ اخذها الساعي المالكى انها

فانه في الاحتمالات الثابتة في محل الحكم لاقى دليله فكلما قويه به في احواله مختلفا بل كل قول له موضع يحسم والله سبحانه وتعالى اعلم
(الفرق الثامن والسبعون بين قاعدة الاستثناء من التي اثبتت في غير الايمان وبين قاعدة الاستثناء من التي ليس باثبات في الايمان)
مذهب بعض الشافعية انه لا فرق بين هاتين القاعدتين حتى يعلى القاعدة الاصولية ان الاستثناء من التي اثبتت كما انه من الاثبات في
في الايمان وغيرها ومذهب مالك رحمه الله تعالى وبعض الشافعية ان قاعدة ان الاستثناء من التي اثبتت اعماهي في غير الايمان كالافار ير
وما الاستثناء في الايمان فقاعده به ليس باثبات لا اثبات ايضاً كأي الاصول لوجوده الوجه الاول ان الاكراه يستعمل للاخراج

كذلك نستعمل صفة ومدة قوله: لي لو كان فيهما آتة الآلة لفسدنا فانه لم يرد به الاستثناء واللو حب الحب استثناء من موجب
معناه لو كان فيهما آتة غير آتة لفسدنا ولايمان صفة على العرف وأعمل العرف وحملوا الاي لايمان بمعنى غير صفة للمستثنى منه لا لاخر
* الوجه الثاني سلمنا ان أعمل العرف لم يقلوا هاشم الا حراج بمعنى غير وسوى وهو توصية لكن القسم إنما يحتاج في حواه الى
واحدة لا الى جنتين ولذا قد جمعنا على ان جواب القسم في حقوق القائل ونسبة لالست هو بالالكتان على ان جوابه حصل بقوله
لا لست هو بوانه لو سكت هالك كان كلاما غير ساو لاصل عدم تعلقه بالآلة الثانية التي بعد الاولى والى ما يتعلق بها القسم كان من السكت عدم
مخولف عليه فلا بحث اذا جلس (١٠٤) عر يا ناهوا مظلوم * الوجه الثالث سلمنا ان القسم ساو الجنتين لكن

[illegible]

يكون مطلقه من "حدث منه وعلى مالك ذلك ما به حكم" حاكم الى قوله وهو مضاف
 للحكمة التي لاحكامها (فبما قلنا من ان الجهور على التسبب ان اراد به ابقاء
 الحكم على حاله واقراره من غير تعديل من له رد ولا نقص وذلك صحيح وان اراد ان
 الحكم الثاني الذي يحاكم به ذلك الحكم بشئ" معناه الآن على خلاف ربه موقوف على من
 قد حكم به فيه ونعمه فليس ذلك عندى صحيح وكيف يصح ذلك وفيه تحصيل الحاصل والحكم
 عما يخلف رأى الحاكم امامه كان المراد بعد مفيد اقراره وعدم نقضه والرجوع عن الخصومة فيه
 لانه حكم قد نفذه حاكم فذلك صحيح ويحمل ذلك على قول من قال من الشعبية انه اذا رفع
 ان لا يعتقه لاسناده ولا ينفقه على ان يكون مردهم بذلك ان لا عره على حكمه اذ احكامه
 ويرجع عن الخصومة فيه ولا ينفقه ايضا ابتداء بل يمكن من الخصومة فيه وانه "عم قال (وتأنيبه
 وهو احكامهم ان الله سبحانه جعل للحاكم ان شئ" الحكم في مواضع الاحتياط بحسب ما يقتضيه
 الدليل عنده او عند امامه الذي قلناه الى قوله

الاستثناء في هذه الصورة
 عندنا من الحلف الذي هو
 ثبوت فكهائه قال أحلف
 على عدم لس كل ثوب الا
 الكتان ويكون معنى
 الكلام ان جميع الثياب
 أحلف عها الا الكتان
 ولا أحلف عليه ضرورة
 ان الاستثناء من الاثبات
 هو رد كان الكتان غير
 مقسم عليه لا بحث بركة
 وهو المطلوب (ومر) في
 زيادة توضيح الخلاف بين
 المالكية والشافعية في
 الفرق بين هاتين القاعدتين
 وعنده ثلاث مسائل
 المسئلة الاولى ~~في~~ اذا
 حلف لا يس ثوبا الاكتنا
 في هذا اليوم وقعد عريانا
 فان جعلت الاستثناء
 الكتان من الثوب السابق
 ويكون قد حلف ان لا يس
 غير الكتان وليس
 الكتان كما هو مقتضى
 قاعدة اللغة ان الاستثناء

من النبي أثبتت حيث يعود عر يانا لاهم بلس الكس ومشي على هـ عص النافعه وان

جاءت الاستثناء الاكثان من الحلف الذي هو تنويع لامن التي السابق ويكون وحلف على عدم لس كل نوب الا لكسان أو جعلت أي الاستثناء الكسان من التي السابق لان الحلف لم يتعلق بالاستثناء بل بماضيه ويكون وحلف على عدم لس كل نوب فقط أو جعلت أي الإيعنى عبر عرافة للتوب والاستثناء أصلا ويكون وحلف على عدم لس نوب غير كس وبحث بقوده عرافا في الجميع كما مر نوصيحه ومشي على هذا الحكيم بعض الشعوبه (المشهد الثانية) حكى صاحب القيس أنو بكر من العربى به جلس رجال بيت المقدس يامان بالشرط معارضا في الكلام فبأنهم هم الابع مع صاحبه غير هذا الدست فجاء رجل وبعض لرفعة وحالهم

و جهل ترتيبها كيف كان و امتنع تكميل ذلك المستفاد من الفقهاء من تحبيشه بذلك فاختلجوا في تحبيشه و عدم تحبيشه في ساء على جعل
 من لا يستفاد هذه الدست من المعنى السابق و الحاصل من المعنى السابق فقط أو من الخلف الذي هو شوقي و قد
 عرفت على ما مر منه قال ثم اجمعت شجعا في تكرار الطرطوني فأجابه بمسألة فاختار عدم الحث على المسألة الثالثة و قال و قد
 لأطمينك في كل يوم و درهما من ذلك الا في يوم الجمعة فأعطاه يوم الجمعة مع سائر الأيام حتى اختلاف المتقدم أيضا في تحبيشه و عدم تحبيشه
 و ان كان استثناء من اثباته مطلقا و ذلك لان الان جعل للاخراج على الاصل كان الكلام بينهما الخلف على ما مر منه من الاعطاء
 و يوم الجمعة مع عدم الاحلال بالا عطاء في سائر الأيام و جعلت و ان جعلت على (١٥٥) سوى نظرا لكون أهل العرف

نقلوها عن الاجراج اليه
 في الامتنان حتى لا يفتنوا
 من قول القائل ذلك انه
 مع نفسه من الاعطاء في
 يوم الجمعة بل ان مقصوده
 من ليعين اعما هو غير يوم
 الجمعة لا يوم الجمعة بمعنى انه
 لا يخرج بالا عطاء في غير يوم
 الجمعة و ان استثناء يوم
 الجمعة استثناء نكرة و لو
 أعطى فيه لم يصح فاعلم
 ذلك و بالجملة فاعلم
 حاله و اما في الأصول من
 قاعدة الاستثناء من المعنى
 انما هو من الاتيان على و لم
 يقول بذلك في الاعمال على
 ما تقدم من الخلاف
 و السبب ما علمه و قد
 سجدته و تعالى أعلم
 الفرق الثالث و السبعون
 بين قاعدة المفرد المعروف
 بالاثبات و اللام في العموم
 في عدم الطلاق نحو أحل الله
 البيع و لا تقبلوا الفس
 التي حرم الله الا بالحق و بين

و الاسم وهو كتاب حليل في هذه المعنى و اذا كان معنى حكم الحاكم في مسائل الاحتمال انشاء الحكم
 فهو محرم عن الله تعالى بذلك احكام الله تعالى قد جعل له أن ما حكم به فهو حكمه وهو كالص
 الوارد من قبل الله تعالى في خصوص تلك الواقعة فيصير الحال الى تعارض الخاص و العام فتقدم
 الخاص على العام على القاعدة في أصول الفقه و تقر به من أن ما كان كاره الله تعالى دل الدليل
 على أن تعيق الطلاق في تلك المزم و هذا الدليل يشمل صورة الاستثناء في هذه الصورة
 من تلك الصور الى ما حكم به في حكم صحة الكاح و استمرار العتمة و بطل الطلاق و لم يلق
 كان حكم الشافعي و ما من الله تعالى و روى خصوص تلك الصورة و لو أن الله تعالى قال تعالى قبل

وهو كتاب حذر في هذا المعنى قلت ما قاله من أن الحاكم منسئ للحكم و أن المعنى محرم بحكم
 بالمرحم صحيح و ما قاله من أن الحاكم مع الله تعالى كتاب الحاكم معه حكمه فهو ما تقدم الحكم
 فيه من جهة مسدده بل ينشئ بحسب ما بقية فيه رأيه كلام يومهم بحسب التشبيه ان الحاكم
 بحكمه غير ما هو حكم الله تعالى و ليس ذلك صحيح و لا هو مراده بل ليقطعه لم يسأله على اراد
 على الوجه المختار و مراده على أهله أن يقتضي بطل و تخير و معرف بالحكم و انما حكم بفس كذا
 ن هو مزم للحكم و مسدده و ذلك بين و الله تعالى أعلم قال (و اذا كان معنى حكم الحاكم
 في مسائل الاحتمال انشاء الحكم فهو محرم عن الله تعالى بذلك الحكم) قلت ما قاله من أن
 الحاكم محرم عن الله تعالى بذلك الحكم ليس صحيح فان الحاكم ليس محرم بالحكم بل هو ملزم بالحكم
 و هو نهى ما يقص يقوه و ان الحاكم منسئ للحكم الا لزم فيما يلزم و أن المعنى محرم فمجان الله
 العظيم ما أسرع ما سئى قال (و الله تعالى قد جعل له ما حكم به فهو حكمه) قلت فما على قول من
 يقول تصويب المتعبد في قوته ذلك صحيح و أما على قول من لا يصوب فليس ذلك صحيح
 بل ما صادف حكم الله تعالى فيكون حكمه حكم الله تعالى و لا يصادف حكمه حكم الله تعالى
 فلا يكون حكمه حكمه لكنه معذور و مأثور و الله تعالى أعلم قال (وهو كالص الخاص الوارد من قبل
 الله تعالى في خصوص تلك الواقعة فيصير الحال الى تعارض الخاص و العام فتقدم الخاص على العام
 على القاعدة في أصول الفقه) قلت ان أراد الله من الخاص و العام المتعارضين على التحقيق فليس
 كذلك و ان أراد أنه شبه العام و الخاص المتعارضين بوجه ما تقدم صحيح قال (و يعرف بذلك
 أن ما كان كاره الله تعالى دل الدليل على أن تعيق الطلاق قبل الملك يلزم الى قوله

(١٤ - العرف - ثاني) قاعدة المعرف بالاثبات و اللام في الطلاق لا بعد العموم اعلم ان لدى روجه
 السيد المعرف ان لام التعريف قد تستعمل للمعروف من أفراد الجنس كما هو قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فاصفى فرعون
 الرسول و نحو وليس الذكرا لاني و نحو اليوم اكملت لكم دينكم أو لا تحسن أمان حيث هو أي للبهية من حيث حصولها لدهي
 قطع النظر عن الأفراد فتسمى لام الحقيقة نحو الرجل حل حبر من المرأة و لسان حيوان نطق و الحيوان حسن و الناطق فصل و أمان
 حيث و جوده في بعض مفهوم مع فرد ذلك البعض فتسمى لام العهد لدهي نحو قوله تعالى حكايته عن سدا يعقوب عليه السلام و خاف
 ربا كاله الذنوب لهدية الحقيقة التي لذلك البعض و ان كان ذلك البعض منهما قد حو لها و ان حرت عليه أحكام المعارف بطر لوصفه

للمحقيقة المعينة ذهنا فيحيى مستأذنا حال الامسوخ وروضة المعرفة لانه في المعنى كالسكره طرا اقرنة ذلك المعنى المهم كالاكل في الآية واما من حيث وجوده في جميع الادوار فسمى لام الاستعراى كعبه على حل الله اليبس ولا يقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق اد لا عهد مع تحقق قرينة ارادة الفرد دون المعصية المهمة ودون الحقيقة وهي في الآية تعلق الحكم الشرعي بالمقتضى للوجود الخارجي ولا وجود للحقيقة في الخارج ولعدة المعرف بلام التعريف في الأصول حينئذ ان يحمل على الركابة فيجمع جميع أفراد الجنس الذي دخل عليه ومن لم توجد قرينة الركابة كالاستثناء فعلى هذا فان الشخص الطلاق يلزم مع عدم التية بمقتضى ان يكون مقصوده الاسعراق والعمى وعلى قاعده (١٥٦) الاحتياط في العروج كان يدعى نزلته الثلاث كمن طلق ولا يدري واحدة

اذلك لازم واول المتدقق قبل ملك في حق عدمه امرأة غير لازم والعمدة فيها يستمر نقلها هذان بيان خاص وعام فقدم الخاص على العام كقولنا اقتلوا المشركين لا يقتلوا الزهاد فانما يقتل المشركين وترك الزهاد كذا فيكون ملك اعمل هذا الحكم في هذه الصورة فتبقى بقية الدور عددي (١) يصح فيها التعلق قبل السكاح جمع بين معنى الخاص والعام ومن فهم الفرق بين المفتي والحاكم والحاكم الحكم نص من الله تعالى خاص في تلك الصورة المعينة لم يسمعه الا قال ملك واجهوهم ولكن كان الفرق بينهما محجبا حتى في لم أحدا أحدا يحققه خالف في ذلك من خالفوه بوجوب سبيته فصبه الحكم في مواقع الخلاف فهذا هو الفرق بين قاعدة الخلاف قبل الحكم وبين قاعدة بعد الحكم ومن أراد ان يبين ما فيه فافهم على كتاب الاحكام في الفرق بين المعنى والاحكام فليس في ذلك الكتاب الا هذا الفرق لكنه مبسوط في أربعين مسألة موشحة حتى صار المعنى في غاية البسط والخلاء

جمع بين معنى الخاص والعام) قال هو مثل صحيح غير انه ان أراد به من خاص والعام خمسة فليس الامر كذلك وان أراد به شمه نوع مما قد ثبت صحيح قال (ومن فهم الفرق بين المفتي والحاكم ومن الحكم الحكم نص من الله تعالى خاص في تلك الصورة المعينة لم يسمعه الا ما قال ملك واجهوهم ولكن ما كان الفرق بينهما محجبا حتى في لم أحدا أحدا يحققه خالف في ذلك من خالفوه بوجوب سبيته فصبه الحكم في مواقع الخلاف الى آخر كلامه في الفرق) قلت قد سبق به ان أراد به خاص وعام فافهم حقيقة فليس كذلك وان أراد به شمه العام والخاص من وجه ما فهو كذلك به قلت وما قاله من أن الفرق بين المفتي والحاكم خفي حد ايسر كما قال وكذلك ما قاله من أن حكم الحاكم نص من الله تعالى في القضية المعينة فليس كما قال بل مع انه تعالى من نقص احكام المتخصصين لما في ذلك من انفسه والله تعالى أعلم وما قاله في الفرق الثامن والسبعين صحيح وكذلك مقال في الفرق التاسع والسبعين الامد كره في آخره مما نحن فيه على الفرق بين محرم المنيك ونسب الحكم في المنكح فانه قد تقدم ما فيه وكذلك ما تقدم من العروق في الفرق الثالث والخامس الاما قال في الفرق الثاني والثامن من سبه قول النبي صلى الله عليه وسلم اصليت باصحابك وانت جنب لحسان فانه انما كان لعمار

(١) الظاهر حنف لا تأمل

ثلاث لرمه الثلاث احتياط وذلك ان مقتضى اللغة والاحتياط ان يلزمه من الطلاق عدة غير متناه لا أن لحمل لا يقتل اثلاثا فيقتصر عليها كقولنا أنت طالق فانه يلزمه الثلاث فقط لعدم قبول الحمل بل يودة على ذلك لكن المعنى ما هو اياه القاعده الاصولية في الطلاق كما حاله وقاعده الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفى في الايمان على ما تقدم من الخلاف سبب ان معنى الطلاق والايان على العرف والعرف صرف ذلك اللفظ مطلق الطلاق أي واحد غير معين من أفراد قال ابن الشاط لاعلم أحدا ألزم الطلاق لثلاث بذكر اللفظ فهو حرف في مطلق الطلاق انه والله سبحانه وتعالى أعلم الفرق الرابع والسبعون

بين قاعدة الاستثناء من المعنى ثبات في غير الشروط وبين قاعدة الاستثناء من المعنى ليس ثبات في الشرط وخاصة دون بقية أبواب الاستثناء وذلك لان الشرط لما كان وجودها غير مؤثر في وجود الشرط ولا في عدمه وما المؤثر عدمه في عدمه لان الشرط كما مر ما يلزم من عدمه العتق ولا يلزم من وجوده وجوده لعدم كان من الضرر وري استثناء الشرط من اطلاق العتق قاعدة الاستثناء من المعنى ثبات ولا نكحه ما يورده الجمعية عتقا من قولهم لو كان الاستثناء من المعنى انما يلزم القضاء بصحة الصلاة عند الطهور لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة الا بطهور والقضاء بصحة السكاح عند الولى لقوله صلى الله عليه وسلم لا سكاح الا بولى والامر باطل ضروره ان كلامنا الظهور والولى شرط لا يلزم من وجوده شيء فلا يلزم من القضاء بعدم قبول

الفرق

الصلاة قبل الا ولامن القصد سمي السكاح قبل الا لاحد عدم الشرط ففهما القصد بالقول للصلاة بعد الا وجود الطهارة والقصد بصحة
 السكاح بعد الا وجود الاولى ولما لم يرم ذلك دل على ان الاستثناء من التعميم ليس مائتات والارام تحلف المدلول عن الدليل وهو خلاف
 الاصل فلزم ان نقول في دفعه ان هذا الاستثناء الوارد في الحديثين المذكورين ونحوهما من باب الشرط ونحو اعنا دعي ان ذلك في غير
 الشرط ولا يرد عليه الشرط وهذا هو حقيقة الفرق بين القاعدتين المذكورتين فتأمل وخرج عليه الاستثناء الواقعة في الكتب
 والامنة وكلام العرب والخاصين وغيرهم وانه سبحانه وتعالى أعلم ﴿ الفرق الخامس والسمعون بين قاعه فان وقاعدة اداوان شتركا
 في كون كل منهما للشرط أي يطلق الربط بين جنتين وفي الدلالة على مطلق (١٠٧) الرمان أي رمن غير معين لا عموم
 الارمان ﴾ لكن بينهما

فرق من وجهين ١ الوجه
 الاول ان ان يدل على
 الزمان التزاما من جهة انها
 من الحروف التي تلازم
 الدخول على الفعل والفعل
 يدور على الزمان وعلى
 الشرط بالاطابقة بعكس اذا
 دعي قولك ان جاء زيد
 فأكرمه تدل بالاطابقة
 على ان الاكرام يتوقف
 على المجيء وبالانزاع من
 الجهة المذكورة على ان
 المجيء لا بد له من أن يكون
 في زمان فافهم وفي نحو
 قولك اذا جاء زيد فأكرمه
 تدل بالاطابقة على الزمان
 وبالانزاع على الشرط أي
 توقف الاكرام على المجيء
 كما في قوله تعالى اذا جاء
 نصرنا الى قوله فسمع
 وقد تكون ظرفا محضا كما
 في قوله تعالى والليل اذا
 بعشى والنهار اذا تحلّى أي
 أقسم بالليل في حالة عيشه

﴿ الفرق الثامن والسمعون بين قاعدة من محوره أن يعنى
 و بين قاعدة من لا محوره أن يعنى ﴾

عم أن طالب العلم في حوال الحالة الاولى أن يشتمل على مختصر من محصرات مسهبة فيه مطعفات
 مبدية في غيره وعمومات محصورة في غيره ومضى كان الكتب المعتبرة حطه وفهمه كذلك أو حور
 عليه أن يكون كذلك حرم عليه أن يعنى نفسه ان أحاده حفظ وفهما الا في مسألة يقطع فيها
 ان مستوعبة التعيين وهو لا تحتج الى معنى آخر من كتاب آخر في محوره أن يقطع لمن يحاسبها
 على وجهها من غير ادولافضائ و يكون هي عن الوقوع في سؤال منها لا في شتم ولا تخرج
 عليه بل هي هي حروف لانه قد يكون هالك فروق تمنع من الالتفات أو تخصيص أو قيد يمنع
 من القيد بالمحفوظ فيجب الوقوف على الحالة الثانية أن يسمع تخصصه في مذهب بحث يطلع من
 تصنيف الشروحات والمطولات على تقييد المطلقات وخصيص العمومات وبكيفية مع ذلك فيسقط
 ما ذكره من مدركاته في فروعه صفا متفقا بل سمعها من حيث الحالة من اقوال الطلبة والمشيخ
 في محوره أن يعنى بجميع ما يعلقه ويحطه في مسهبة ما عاينوه ذلك بالذهب بشرط القضا
 وبكيفية اذا وقعت له واقعة ليست في حطه لا يخرجها على عموميتها ولا يقول عدد من مسائل
 الغلانية لان ذلك لا يصح عن أحد عاينها وأدلتها وقبيلته التي اعتمد عليها في مسألة
 ومما فترت تلك العلة ويستلها الى المصالح الشرعية وهل هي من باب المصالح الضرورية والحاجية
 والتسمية (١) وهل هي من باب المناسب لدى اعتبار نوعه في نوع الحكم وحسنه في حسن
 الحكم وهل هي من باب المصلحة امسالة التي هي أدنى رتب المصالح ومن قبيل ما شئت لها أصول
 الشرع بالاعتبار أو هي من باب قياس الشيء والمناسب أو قياس الدلالة أو قياس الاحالة أو المناسب
 القريب أي غير ذلك من الماصيل الا قدسه ورس العلق في نظر الشرع عند المصنفين ومن ذلك
 ما استدل به في مذهب والمخرج على أصول امامه بسند الى مذهبه وامامه كسيرة امامه الى صاحب
 الشرع في اساع صومعه والتخرج على مقاصده فكما ان امامه لا محوره أن يقيس مع قيام الفارق
 لان الفارق مطلق للقياس والقياس المأمور لا يجوز الاعمال عليه فكذلك هو أيضا لا محوره ان
 يخرج على مقاصد امامه فراء على فرع نص عليه امامه مع قيام الفارق بينهما لكن الفروق

(١) لعلة التسمية

وبالمعنى حالة عدم لاهمها كل حوال الليل والنهار والقسم بعظم والتعظيم مناسب اعظم الاحوال فلا يدل اذا الطرية على الشرط
 الراما الا في بعض صور وهو ما اذا دخلت على شرط ومشرط بخلاف ان فلا يمارى لدلالة على الشرط والوجه الثاني ان لا يجوز
 ان يكون ما يدل عليه من الزمان بالجهة المذكورة أو سمع من المطر وفاد قال ان مت فأت حائق لم يرمه طلاق قطعا اذ لا طلاق بعد الموت
 وأما ما الصحيح كما قال ان النشاط انها ان لم تدخل على شرط ومشرط يجوز ان يكون زمانها وسع من المطر وفاد لا شكال في أن
 الفارق محوره ذلك معني انه تعالى بلفظ اليوم مثلا فيقول كل يوم لحسن وان كان الاكل لا يقع في حبه كما بقدر ولد النبي ﷺ عام
 الفيل وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ستين من عام الفيل وهو لم يولد الا في جزء من عام الفيل ولم يقع موته الا في جزء من السنة

المذكورة وان دحات على شرط ومشر وط فاما ان يكون وقوع ذلك بشرط وبغيره فليس كذلك لان الشرط يمكن كقوله
 اذ كانت فانت طابق لم يقع الطلاق اذ ليس معناه ايقاع الطلاق في زمن الموت بعينه حتى من يدرمه الطلاق لان طرف الموت يجوز ان يكون
 توسع من المشرط الذي هو الطلاق فيدخل فيه زمن من رتبة الحياة يقع فيه الطلاق فيبرمه على خلاف بين العلماء متى على ملاحة
 هذا الوجه بل معناه ايقاع الطلاق في الزمن الذي يلى زمن الموت ليس بوضوح ولا طلاق من الموت وان كان ممكنا كقوله اذ ادخلت الدار
 فانت طابق لان الطلاق اذ ليس معناه ايقاع الطلاق في زمن الدخول بعينه بل معناه ايقاعه في الزمن الذي يلى زمن الدخول بصرفه
 لم عن ذلك امر ان أحدهما ان اد طرفه دخول لا شرط للطلاق بل ظرف
 مقصود في الماء التي للتعقيب وان (١٠٨)

الطلاق غير مخرج به
 والثاني تعلفها سحلت الذي
 هو فعل الشرع لا يعلق
 وان كان هو مقتضى قول
 الجواب بين المصنف اليه
 لا يعمل في المصنف لان
 قولهم هذا قاعدة لا يسم
 فيها لاطلاق اه كلام
 ابن الشاطب تصرفه وتوضيح
 (فاب) ويقر به قول
 الجواب بين المصنف في معناه
 الشرع وفعل الشرع
 لا الخسوات لان ربه
 الجواب مع تعلفه التاخير
 عن الشرط فلا يعمل في
 تقدم عليه ولانه قد
 من المصنف واد الفحائية
 وما بعد هذا لا يعمل فيها
 فليهما وهذا ان اقلتين
 متحققة ثان اصاب اذ والعلة
 سور مع المصنف قلنا
 اضطروا في اد وعو على
 نسم الطلاق القاعدة
 المذكورة الى سكتها
 منها ان عاملها محذور بل

بمنا من رب العلل ومقاصيل أحوال الاقضية فاما كان امه فتي في فرع بني على اعتبار
 فرعها في نوع الحكم لا يجوز له هو ان يخرج على أصل امه فرعاً مثل ذلك الفرع لكن علقه
 من قبل ما شهد حسمه لحسن الحكم فان النوع على النوع مقدم على الجنس في النوع ولا يلزم
 من اعتبار الاقوى اعتبار الاصعب وكذلك اد كان امامه فداعته مددعة سائلة عن المعارض
 لقاعدة أخرى فوقع له هو فرع فيه عين تلك المصلحة لكنها معارضة معارضة أخرى أو قواعد
 فيحرم عليه التخرج حينئذ نعيم الفارق ويكون مصلحته امامه التي اعتمد عليها من باب
 الضروريات فتي هو غلبها وسكتها من باب الاحتياط أو التنبه وهذا ان يصيب من مخرج حسن
 بالنسبة الى الاولى وفعل امامه راعي خصوص تلك العوية وخصوص فتيها ومنى حصل التردد في
 ذلك والثالث وجه التوقف كان امامه لو وجد صاحب الشرع قد نص على حكم ومصلحة من باب
 الضروريات حرم عليه ان يقبس عليه ما هو من باب الدحات والتنبه لاجل قيام الدق فكذلك
 هذا المصلحة لان نسبه اليه في التخرج كسبب امامه صاحب الشرع والمصلحة له ولامامه في القياس
 والتخرج انهما مني حوزا فليجوز ان يكون معارضا حرم القياس ولا يجوز القياس الا بعد الفحص
 المسمى الى عنه انه لا فارق هناك ولا معارض ولا مانع يمنع من القياس وهذا غير مشترك بين
 المحققين والمقدمين للائحة المحققين فهما حوزا لمقلد في معنى شرعه في نفسه وجهته ان يكون
 امامه فمعه أو براعيه حرم عليه التخرج ولا يجوز التخرج حينئذ الا ان هو عالم بمصلحة حوزا
 لا فاقة والعلل وباب المصلحة وقواعد وما يصلح ان يكون معارضا وما لا يصلح وهذا لا يعرفه
 الا من يعرف أصول الفقه معرفة حسنة فاذا كان موضوعا بهذه الصفة وحصل له هذا المقام فليس
 عليه معارضا آخر وهو الظن وباب التخرج في تصحيح تلك القواعد الشرعية وذلك المصلحة وأنواع الاقضية
 ومقاصيلها فاذا بدل جهده فيما يعرفه من مخرج واحد لا يجوز ان يشعر امامه فاقا وما عا وشروطا وهو ليس
 في احادته التي يروى تخرجها حرم عليه التخرج وان لم يجد شيئا بعد بدل الجهد وعدم المعرفة حذر
 له التخرج حينئذ وكذلك القول في امامه مع صاحب الشرع لا بد ان يكون امامه موضوعا بمصنفات
 لاجتهاد التي بعضها ما تقدم اشترطه في حق المصنف المخرج ثم بعد تصدقه بصواب الاجتهاد يتمثل الى
 مقام بدل الجهد فمعارضة من قواعد ومقاصيل المدرك فاذا بدل جهده ووجد حينئذ ما يصلح ان
 يكون عارضا أو ماعا وشروطا فاما في الفرع الذي يروى نسبه على كلام صاحب الشرع حرم عليه

عنده الجواب لا الجواب لماعت وصح ان عاملها هو الجواب وتفيد القاعدة بين المذكورين
 أعني قاعدة ما رتبته لا يعمل فيها معارضة عليه وقاعدة ما بعد الماء واد الفحائية الخ بغير الظن وفلنوسعهم في الظن وان تستحق
 التصديق بربك في يسجدته ومنها قول العلامة الحصري على ان عقيل على الالية ومن جعل شرطها هو العمل كسائر الشرع وقد قال
 انها معارضة اليه مثلها كما عول الجميع فيها اذ اجزمت كافي المعنى حينئذ فالعرق بينها وبين ادوحيث بها يحصل الرضا فيها بين
 حذفت الجواب والشرط يكون شرطا كافي أم ومتى وما ادوحيث فلو لا الاضافة ما حصل بهما رضا وعنده عارضا فان الشرط يكون
 مضافة للجملة بعده بلا خلاف فيما يظهر لي يحصل بها الرضا فتدبر ه ومنها قول العلامة الامير على المعنى كل كلمتين فأكثر كانت

عمره كالمقود حدة بمعنى وقوعها معاصرة كلام نحو وان تعمل أو لا تعمل في الثانية كالصاف في المصاف والآخر والعكس اذا لم ينفذ كلمة واحدة بعض آخر انها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلة ما في معنى من ثم يعمل صفة في موضعين ولا تانع في متبوع والمصاف اليه في مصاف وأما كلمة الشرط والشرط فليست ككلمة واحدة ادلا بقرائن موقع المراد كالمفاعل والمفعول والمبتدأ فيجوز ثمن كل واحد منهما في الآخر نحو متى ذهب اذ عسوا يأمن بدعوا فله الاسماء الخمسة نعم ان يعمل الشرط في كلمته نحو من قام فمقت جاز وقوعها موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم اه قال الشيخ الابري في العصر المنقح أي فان من هنا غير صرف فهي تعمل في الشرط وهو لا يعمل فيها لكن هذا المذهب ضعيف اه ادلا بمعنى تحمل كلمة اذا (١٠٩) مع الشرط داخل تحت كلمة واحدة

وحملها معه اذا لم يحرم ليست ككلمة واحدة وهل العربية قد جعلها ككلمات الشرط مع شروطها مطلقا فيدا حلة خيرا وما عدا ذلك سلب اطلاق الف عدة اد كونه كلاس الشاط فلا يحتاجون شي من هذه التسهيلات فتأمل المصاف بل قال ابن الشاط رحمه الله تعالى انه على المحرم بعدم تسليم اخلاقه وحمل اداني قوله تعالى واذا كرت اذا نسيتم ظرفا للنسيان خاصة ولم يصرح بطرف الذكر يدفع من أصله ما أورده بعض المسأله على وجه اذا نكر فالاد كرتي هو الجواب لانه ليس مضافا اليه لانست الذي هو الشرط وان حار بالنظر لدانه لكونه مضافا اليه والمصاف اليه لا يعمل في المصاف من ان الد كرتي النسيان وقد

القياس ووجب التوقف وان علم على منه عدم جتمع ذلك وان اخرج مساو للصورة التي هي عليها صاحب الشرع وحب عليه الاحاق حينئذ وكذلك مقلده حينئذ شهد الشرع يرتفع على من لا يشتغل بأصول الفقه ان لا يخرج فرعا أو يدره على أصول مذهبه ومبطلانه وان كثرت مقولاته جدا فلا يعيد كثرة المقولات مع الجهل بما تقدم كما أن امامه لو كثرت مقولاته لتصوره لشيعة من الكتاب والسنة وأقصية الصحابة رضي الله عنهم ولم يكن عالما بأصول الفقه حرم عليه القياس والمحرر يجمع على المصوبات من قبل صاحب الشرع بل حرم عليه الاستدلال منصوص الشارع لان الاستدلال فرع معرفه أصول الفقه وهذا الذي المحققون والمفسرون فيه سوء في امتناع التحريج بل يعني كل مقصد وصل الى هذه الحالة التي هي وسط مطلق امامه بالنسبة ووسطا عموميات مذهبه بمقولات مذهبه خاصة من غير حرج اذ امامه شرط التحريج كان امامه لوفائه شرط أصول الفقه ووسطا الأصول واستوعبها بغير عمدنا بالا فقط لا اماما محمدا كذلك هذا المقلد فتأمل ذلك فالناس مهملون له وهذا شديدا و قدحمون على الفنياء في الله تعالى والتحريج على قواعد الائتم من غير شروط والتحريج ولا حاجة بها فصار يعني من لم يحط بالتعبدات والالتزامات من مقولات امامه وذلك يعني في دين الله تعالى وقسوق بمن يتعمده أو ما علموا أن يفتي بخبر عن الله تعالى وان من كتب على الله تعالى أو أخر عنه مع ضيق ذلك الخبر فهو عند الله تعالى بمنزلة الكاذب على الله فيسبى الله تعالى مرؤ في نفسه ولا يقدم على قول وفعل بغير شرطه (تنبيه) كل شيء أفتي فيه تشهد حرمت فتباه فيه على خلاف الاجماع أو العود أو النص والقياس الحكي السالم عن المعارض الراجح لا حور لمعه ان سقوله للناس ولا يعني به في دين الله تعالى فان هذا الحكم لو حكم به حاكم بقصاصه وما لا يقره شرعا بعد فخره بحكم الحاكم أولى أن لا يقره شرعا لم يتأكد وهذا ممتنا كذا فلا يقره شرعا والقصاص بغير شرع حرام فالفتيا بهذا الحكم حرم وان كان الامام المحدث غير عاصي به بل مشاهدا عليه لانه يذن جهده على حسب ما أمر به وقدس النبي عليه السلام اذا جهد الحاكم فاحطأ فله حر وان أصاب فله أحران فعلى هذا يجب على أهل العصر عقد مبادئهم فكل ما وجد من هذا النوع غير منسجم القسامة ولا يعرى مذهب من المذاهب عنه لكنه قد نقل وقد يكثر غير أنه لا يقدر أن يعلم هذا في مذهبه الاس عرف القواعد والقياس الحكي والنص الصريح وعدم المعارض لذلك وذلك بتمتة تحصيل أصول الفقه والتبحر

بأب الابه على وقوعها في اد والصدان لا يجتمعان فكيف أمر بالد كرتي من النسيان ولم يحجب الجواب عنه المنى على صحته بأن الظرف قد يكون أوسع من المظروف فيحصل من مان ادار مان ليس فيه ضمان يقع فيه الد كرتي فلا يجتمع الصدان على أنه لا يصح ان يكون الطرف أوسع من المظروف على الحقيقة والجماع في كون الطرف حورا ان يكون أوسع من المظروف كما مر انه يطلق اعط اليوم مثلا في بعض بعضه لاني جميعه وذلك لا إطلاق حقيقة نفوية للأطراف وليس ذلك حقيقة معنوية بمعنى ان طرف الفعل يكون أوسع منه في المعنى فان ذلك شيء لا يصح بوجه ومثل لا شكال يقع عند كثير من الناس من الخلق في المعنوية واختر في اللطيفة فيطمعوا شيئا واحدا وليس الامر كذلك قال ومعنى قوله تعالى ولن يجمعكم اليوم ادخلهم سكم في العذاب مشتركون ولن يجمعكم اليوم اشتراككم

كان اذ من قبله اهـ ولثاتها وراعيها بقوله وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم وقيل التقدير بعد ان سمعتم وعليهما اضافة بدل من اليوم ومعنى ان بعد وقبل غير صالحين للاستعمال عنهما عند اصدافهم الى اذانه لاسيما من ملاحظة معصيا وان كان يجوز حد فهما دليل وهو هنا بوقف صحة الكلام على تقدير بعد فهي دلالة اقتضائية قال وادله بشر ادخلنا في بل جعلت بدلا على أحد ادلاؤه المقدمة فيجوز ان تكون ان وصلها تعليل أي على تقدير خوف التعليل والدفع مستتر راجع الى قولهم باليت يتي ويسك بعد المتفرقين أو الى التفرين وشهد له قراءة بعضهم اسكن بالنكر على الاستئناف ويجوز أن تكون هي وصلتها على يقع اهـ فتصبح من الايام يرى هذا واد الاصل في الفرق بين ل واذ واحب ما انا وهو ان لا يعلو عليها المشكوك فيه فلا (١١١) تقول ان عرفت الشمس فأت

خلافه فاما تقبل المعلوم والمشكوك فيه فتقول اذ عرفت الشمس فأت ودون العبد العار فهو حر وهذا الوجه وان صرح به الشافعيون الا ان الشافعي جزم بان لا يبرم دحولها على المشكوك بل هي لطلب الرضا فقط وكما عرق بينهما من جهة المعنى عما ذكر كذلك يفرق بينهما أيضا من جهة الصياغة المتحولة بان ان حرف واد اسم وتلحقه بان مانع ان يكون في موضع حرمها وما بعد ادا في موضع حصصها وان البناء في ان أصل في ادا عارض لان البناء في الاسماء عارض وفي الحروف أصل في غير ذلك من التحويل الدخول في ليس هذا موضعها فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

الفرق السادس والستون بين قاعدة المسائل الفرعية

في القسور فلا يبرأ من الديون حتى يقبل أو يبرأ من الديون اذ ابرأ وان يقبل خلاف بين العلماء فظاهر المذهب اشتراط القبول ومنشأ الخلاف هل لبراء اسقاط والاسقاط لا يحتاج الى القبول كإطلاق والعق فاهما لا يقتضيان الى قبول المرء والعبد ولذلك بعد الصلح والعق وان كرهت المرء والعبد أو هو غلظك لما في دمة المدين فيعقر الى القبول كالولاء ملكه عينا بالهبة أو غيرها لا يدين رضاء وقوله وكذلك هم يتأكد ذلك بأن ائمة قد عظم في الآراء ودون المردات والاصحاب يصر ذلك هم لاسيما من السنية فمن صاحب الشرع لهم قبول ذلك أو رده يجب للضرورة الحاصلة من المنع من غير أهلها ومن غير حاجة المسألة الثانية في الوقف هل يقتصر الى القبول أو لا خلاف في المذهب وبين العلماء ومنشأ الخلاف هل الواقف يسقط حقه من استعصم في الموقوف فيكون ذلك كالتعق أو هو عليك لم يدفع العين الموقوفة للموقوف عليه فيقتصر الى القبول كالبيع والهبة وهذا اذا كان الموقوف عليه مبيعا اعتبر المبيع فلا يشترط قبوله لغيره هذا في مافع الموقوف أما من ملكه فهل يسقط أو هو يبقى على ملك الوقف وهو ظاهر المذهب لان مالكه كارهه ان يوجب الرضا في الخط الموقوف على غير المعلن نحو الفقراء والمساكين اذا كان حقه وسقط رضاء على أنه ملك الوقف فيبرك على ملكه وأما ما عارضه على ما عارضه في حصة كل واحد منهم حصة أو سقى وانفق العبد في المباح انما ياب الاسقاط والعق لا ملك لاحد فيها وان المباح ستة فلا يدعوا مع الله أحدا ولا ما ينقام فيها الخ عاب والجمعة والجمعة لا تقدم في المملوك لاسيما على أصل مالك فاهم لا يصلها رباب اخواني في حوائجهم لاجل الملك والمحرر فلا يجرى في المباح القولان المسألة الثالثة في اد اعنى أحد عده يحار على المشهور وقيل نعم العقول الجميع واداصل أحد عده نعم الطلاق السوء على المشهور وقيل ختروا الفرق على المشهور ان إطلاق سقاط لأعضه والاداسة والعق قرينة لاسقاط وان لم ياب الاسقاط وتام هذا الفرق قد تقدم في الفرق بين تحريم المشترك ونسب الحكم في المشترك فليطالع من هناك ولا حاجة للاعادة وانما ذكرت الفرقين ههنا لاجل تعلقهما بالنقل والاسقاط فقط

الفرق الثمانون بين قاعدة الالة في السحاسة وبين قاعدة الاحالة فيها

اعلم ان راله السحاسة في اشرية تقع على ثلاثة أقسام الالة وحاله وهما معا ولكل قاعدة من هذه القواعد خاصة يختارها أما الالة قبلها في الثوب والخمس والمكان وأما لاحالة في الحر نصير

بحر رافق اهـ فيها من أحد المختلين فيها الآخر وبين قاعدة مسائل الاو في التيب والكعبة ونحوها لا يجوز لأحد المختلين فيها ان يقتدى بالآخر قد وقع الفرق بينهما ثلاثة فرق الاول لان الشافعي رحمه الله تعالى قال الفرق الصحيح ان مسألة اقتداء ساسكي بالشافعي مع انه لا يملك لا يمكن الخطأ في عي القبول نصوب لمختلين أو لا يمكن تعيين الخطأ فيها على القول بعدم التصويب ومسألة الاواني ونحوها لا بد من الخطأ فيها أو يمكن تعيينه في بعض الاحوال فليسوا اليه بشير قول الماروي حكى المذهب الاجماع على صحة الاقتداء بالشافعي في العروع الطيبة وانما يمتنع فيها علم خطؤه كقص قصه القاضي قال يدل على ذلك تفرقة أشبه بين القربة ومن الله كره اهـ أي حيث قال عبد بن ساجون من صلى حلب من لا يرى لوصوه من من الله كره لاشيء عليه بخلاف القربة يعيد بها وقال

سعدون يعيد فيهما في الوقت كذا في الخطاب عن النسخة توصيح مامو المواق والفرق الثاني للعر بن عبد السلام بأن الجماعة في الصلاة
مطلوبة لأصحاب الشرع وكل مطلوب له نعمت فيه ما يؤدى بقلته ولا يعزبه ما لا يؤدى بقلته ومكثرة وفروع خلاف في مسائل الفرق ومع
لوقد اطلع من الاتهام لمن خالف في المذهب وإن لا يصح الماسكي لا حطب المالكي ولا الشافعي لا حطب الشافعي نعمت الجماعة وأما غيره وفوق
مثل مسألة الأولى بالقلته لوقد اطلع من الاتهام لمن خالف في الاحتياط فيه لم يحل ذلك الجماعة كبر حليل قال بن الشاذلي وهذا هو
صحيح وليس ذلك عندى بالفرق أى لأن الفرق إنما يسمى أن يكون من أحد الأفراس وليس يقع الفرق بينهما إلا من غيرهما فافهم
والفرق الثالث للأصل (١١٢) بأن مخالفته الإجماع لبعض المسائل لا ينافي دعواه دون مخالفتها لعدم

بعض المسائل مسألة التسمة
وعوها اقتضى أن لا يجوز
التقليد في الأولى دون الثانية
وذلك لأن القاعدة أن قضاء
القاضي متى خالف إجماعا
أو نصا أو قياسا جليلا أو
القواعد بقضاء ولا يقره
شرعا وإن تأكد بقضاء
القاضي وأولى أن لا يقره
شرعا إذا لم يشأ كذا كاهنا
فكل من اعتقد أنه خالف
الإجماع لا يقره شرعا وما
ليس شرع فلا يجوز
التقليد فيه ويوضح لك
هذا الفرق لا حرجا لأن
(المسألة الأولى) المان
اختلاف اجتهداهما في الكعة
من حيث أن أحدهما يعتقد
أن الآخر قد خالف الكعة
المجمع عليها انقطع
باعتباره لا يجوز له أن
يقننى به لأن تارك للمجمع
عليه انقطع باعتباره
لا يقتضى به والمختلفان في
مسح جميع الرأس من

حلا وما هما معا في الداع فانه إله للصلاب المسحبة التي يوجب العصر فمخرج ما في الحدود
من ديث وما لإزالة إلا من صفة الحدود شعرت حينها إلى هيئة أخرى من الخواص خاصة الأزالة
الماء الظهور والنية على الخلاف ووصول الحسن حسب بعض الماء غير متعذر وأن السبب لاستعداد
وحاصبه لإزالة عدم إنباء والماء والاستعداد فلا يحتاج لقائه قد توجد مع عدمه وقد يبقى في الخمر
مده فتكون ذلك سبب لإحاطتها بالحلية غير أن الماء غير محتج إنباء في لإزالة واحتاج إليه في الأزالة
ومما ينبه جماعة من طهريها على الخلاف في إنباء في تحليل الخمر والمذهب في القصد مانع وليس
شرب إجماعا وهو شرط في لإزالة على الخلاف وحيث قال الفقهاء في كتبهم بنية شرب في لإزالة
استحسانا مما يريدون أحد أقسامها وهي الأزالة ومن حواصها عدم الاستعداد إلى سبب استحداثها
طلب بعدها فهذه ثلاث حواص لإزالة بخلاف ما على الأزالة ومما لا يجوز أني بمشاكل فيها وهو
الذي من حواصه عدم شرط الماء وعدم اشتراط النية إجماعا وليس انقضاء منها إجماعا خلاف
الإزالة المتمردة والاستعداد والاستحسان سبب التحسين لأجل ما فيها من التحسينة خواصها
أيضا ثلاثة فهذه خواص هذه القواعد ومما يحكم الفرق بينها وسوق في هذه القواعد والفرق
بينها قاعدة تعرف بجميع الفرق وهو أن المعنى الواحد يوجب المدينين المتباينين وهذا النوع
قليل في الشريعة وفيها مثل أحدها هذه المسألة من القصد مناسب فلا يطهر فاشترطه من اشتراط
الماسك في لإزالة وجعله مانعا في لإزالة عند الدرر بنية فانه إذا حوّر بالقصد للتحليل حوّر بالبقاءها
في الملك في ذلك الزمان وما استغث للدواعي شرعها مع من القصد لتحليلها سد المسألة
فصار القصد يقتضى ههنا المعنى في لإزالة الإزالة في الصلاة بذلك الثوب المزال عنه استحسانا وفي
رب على المعنى الواحد الضدان وهما المع والذبح فبسبب المدينين وهذا هو المعنى عند الأصوليين
جميع الفرق أى جمع المبرقات من الأعداد المثال الثاني لجمع الفرق قال العلماء ترد نصرة السفيه
في حالة الحياة صوابه على مصلحة فلا يصح ماله تصرفات ردية فصول ماله على مصلحة هو سبب
رد نصرفاته وسعد نصرفاته في الوصية عن الموت صوابه على مصلحة فبالورد وما وما بإياه لأجل ماله
وارثه ولم يخص له من ماله مصلحة فصول ماله على مصلحة أصحى رد نصرفاته حال الحياة وتنفيذ
نصرفاته عند الموت فقد ناسب الوصف الواحد الضدين المتباينين وترى ما عليه في الشريعة وهذا هو
جمع الفرق أيضا لأنه جمع المبرقات من الأعداد (المسألة الثالثة) إجماع الجماعة من عقد البيع

والإحارة
حيث أن كل واحد منهما إنما يعتقد في صاحبه أنه عاين طاهرا من نص ومطوق به ومعلوم
لفظ لا يجمع على اعتباره ولا اتصالا إلى حد القطع بل هو في محل الاحتياط نحو لكل منهما أن يصلى خلف صاحبه (المسألة الثانية)
المان اختلاف اجتهداهما في الأولى وفي الثاني احتلط ظاهرها سحبا من حيث أن حكم الله في حق كل واحد منهما وفي حق من
قلده في اجتهداه بالإجماع هو ما أدى إليه اجتهداه لما أدى إليه اجتهداه بغيره يعتقدوه ومن قلده أن غيره لأس في صلته ما هو معطل
صلاته بالإجماع وحالف مجمل عليه ومقطوعه فلا يجوز له ولا في قلده الأقداء بذلك العبر على القاعدة المتقدمة ومن لم يشك في عسفه
أولم يسم في صلته أو توعد بأياه وقع فيه وث قصعو وأوصلى ثوب فيه وث قصعو ومحتد كان أو مقلد في ذلك المجتهد من حيث

ان حكم الله في حق من قلده صحة صلاته عما أدى اليه اجتهاده أو اجتهاد مقلده وأنه لم يخالف جمعا عليه ولا مقلدا عليه بل خالف
 بهما محملا للتأويل نحو رابعه أن يرد على ما قاله الشافعي وهذا الذي ذكره في القس يفرق بين العرقين أي يبيح ان يكون من
 أحد الامرين الذين يقع العرق بينهما وذلك موحد فيما ذكرناه لا فيما ذكره اهـ فلو كان لا يخافه الاجماع وعدم مخالفة وصفا
 لاجتهاد لا للسائلين الموقوفين بينهما بخلاف القطع بالخطأ وامكان تيممه وعدم امكان الخطأ ولا مكان تعيينه فاسما وصفا للأساسين
 السروق بينهما فافهم ﴿ وصل ﴾ الظاهر ان ما ذكر في هذا الفرق ليس مبيحا على قاعدة العرف التي في قول العلامة الاميري
 مجموعها وشرحه والعبارة في شرط صحة الصلاة بمدحه أي الامام في شرط (١١٣) صحة الاقتداء بمدح المأموم على

ما قلناه العرفي وارتضوه قال
 الرماهي يصح اقتداء ماله في
 شافعي في شهر بعد العصر
 لا بعد عيب الصلاة والمأموم
 راعا داه كافي كبير الخرشبي
 اهـ قول الشيخ حجازي
 فشرط الاقتداء موحد
 على مذهب المأموم بل

كذلك لو اتفقت على مذهب
 الامام جدا فانه ما قصاه
 بعده ولا موجب للتلفيق
 اهـ قال العلامة الامير عفت
 مدكر في قاعدة

العرفي هل يجري في الاركان
 حتى يصح جبهه في ارفع
 من الركوع وانه صرح
 شيخنا في حاشية الخرشبي
 أو فنصر على ما صرح به
 من الشرط كسح راس
 ونقص رصوه لان الركن
 أعظم يؤيد هذا الاحتمال
 ما في الحديث عن ابن
 القاسم لو علمت ان رجلا
 ترك القراءة في الاجرة
 فاصل حلقه فله الخطاب

والاجارة وكومها وهي شرط في الجملة والاعمال والاعمال في يوم معلوم لان المطلوب قد
 لا يحصل في ذلك الاجل فافقت مصلحة هذه العقود ان يكون الاحل محمولا ولذلك لا يجوز ان
 بعد الخبطة التوسعة من الاحبار يوما معلوما لانه يوجب العسر ويثبت المصلحة بل لا يصح
 يقتضي بقاء الاجل محمولا المثال الرابع الاثني اقصى صحتها التأخر عن لولايات واقصى صحتها
 ولاية الخصم والتقدم فيها على المذكور فقد اقصى الصديق كما قصته الجملة المثال الخامس قراءة
 رسول الله ﷺ اقصى مذهبهم بذلك لئلا يفتقر للمادة الى سد الخلل في حقهم وقص
 مع ائمة مذهب الركا فمدرب عليها الدليل والمعجم واهل البيت واهل البيت هذه البطائر لان الامور
 في المناسبات أن ينال ضد ما يماسه

﴿ العرف الحادي والثمانون بين قاعدة الرخصة وبين قاعدة ازالة النجاسة ﴾

وذلك ان جماعة من العلماء قالوا ازالة النجاسة رخصة بسبب ان السبب في نجس الظاهر ملاقاته
 للنجس اجماعا فادى صحتها للماء على النجاسة لئلا يلحقها من الاربع مثلا فالخرء الواصل الى النجاسة
 اتصل بها ونجس ملاقاته النجاسة كما تقدم حكايته لاجماع في القاعدة واذما نجس الخمر الملاق
 للنجاسة نجس ذلك الخمر الذي يلمه ونجس الخمر الثاني والثالث والرابع والرابع
 لاجماس وكذلك حتى ينجس الماء الذي داخل الابريق بل ينجس ماء البحر الملح اذ هو صفا
 النجاسة في مرقه والسر في ذلك كما ملاقاته النجس للظاهر وحيث قصى الشرع بأن النجاسة
 رول وانما لم يمسك مطلقا كان ذلك على خلاف هذه القاعدة فكان رخصة من صاحب الشرع
 وهذا كلام من قوي لم رخص لا يحول عنه والحوار عنه ان ازالة النجاسة ليس من
 باب الرخصة وذلك ان الله تعالى لم يقص على الاعيان بأنها نجسة ولا مشحونة بمجرد كونه حواهر
 ولا حاسما اجماعا بل لاجل اعراض خاصة قامت بتلك الاحسام من لون خاص وكيفية خاصة
 معلومة في القاعدة فادى اتتمت تلك الكيفية وتلك الاعراض اسى الحكم لاسماء موحدة واسماء
 الحكم الشرعي لا تشاء منه ليس من باب الرخص اجماعا وعلى هذه القاعدة بطل السؤال
 بسبب اننا لم بالضرورة ان الاعراض الخاصة والكيفية الخاصة اللتين (١) قصى اشرع
 لاجلها بالنجس ليسا موحدتين في جميع اشياء ماء الابريق ولا في جميع اشياء ماء البحر اذ

(١) الاوجه الدين

(١٥ - العروق - ثاني)

يكرر اهـ توصيحه ما بالاحمال الثاني حرم العلامة الله سوقي حيث قال وأما
 ما كان ركبا اخلاقي ماهيته فاعبره فيه بذهب المأموم مثل شرط الاقتداء فلو اقتدى ماله في لا يرى ركبيه السلام ولا ارفع من
 الركوع فان فيهما صحت صلاة مأمومه الماله وان ترك الامام لحق الرفع من الركوع وخرج من الصلاة بأحصى كانت صلاة
 مأمومه الماله باطلة ولو فعل ذلك المأموم المذكور كذا في رشيحة العدوي اهـ وليس مبيحا أيضا على القاعدة التي يقتضيها قول
 صاحب الطر اذ الامام المخالف في العروق الطيبة متى تحقق فيه للشرائط جاز الاقتداء به وان كان لا يعرفه وحوها والامير بحر الشافعي
 مسح جميع رأسه سنة فلا يصح اعتقاده بخلاف مأموم في العريضة بنية الساقلة أو مسح رجله نية الخطاب عن الدخيرة وفي المواق

قال عياض ان انا المعالي الخوئي قدم عند الحق الصقلي صلى به وقال له البعض بدخل في الكل يعرض له مسح الرأس فكان هو المعالي شاهدا اياه وهي ان العبرة عند المأموم مطلقا وانما يسمى ما ذكر في هذا الفرق على القاعدة التي حكاه الشيخ حدرى على المجموع نقيل من ان العبرة عند الامام مطلقا قال الخطاب أشار القرأى في الفرق السادس والسبعين الصلاة خلف المخالف وان رآه يفعل لم يحمله مذهب ه فتأمل ذلك وحرر والله سبحانه وتعالى اعلم الفرق السابع والسبعون بين قاعدة الخلاف بتقرير مسائل الاحتياط قبل حكم الحاكم بين قاعدة مسائل لاحكام يبطل الخلاف فيها وتعين قول واحد بعد حكم الحاكم وهو ما حكم به الحاكم على الاوصاف التشريعية بمعنى ان المعنى المخالف (١١٤) اذا استعمل في عين تلك المسألة التي وقع الحكم فيها لا تسرع له الفتوى

ومعنا استحسانه في طرفه بل الاحراء بعيدة من محل النجاسة ليس فيها شيء من ذلك قطعا فلا يكون القضاء شطوهر الاجزاء البعيدة رحمة بل قضاء بالحكم لا تمام سنة وليس هو من باب الرخص وكذلك اذا نوى الصواب وانعزل على الثوب المتنجس فقطع بعدم تلك الصفات ادوخته لكون العين نجسة او متنجسة فوجب ان رول حكم التنجيس لزوال سنة كابرول وجوب الركاة لعدم لاصاب و يرول وجوب الصوم في رمضان لزوال رمضان وغير ذلك من الاحكام في الشريعة التي لا يسمى شيء منها رخصة وكذلك هو ظاهر ما قالوه من ان رالة النجاسة من باب الرخص لاحقيقة له بل هي من باب الزايم على وفق القواعد لاهل خلافها (الفرق الثاني والخمسون بين قاعدة ازالة الوضوء للنجاسة بالنسبة الى اليوم خاصة وبين قاعدة ازالة الحدث عن الرجل خاصة بالنسبة الى الخف)

اعلم انه قد وقع في مذهب مالك رحمه الله وفي غيره من المذاهب فتاوى مشككة في الاحداث وحكامها وقد وردا حديث الصحيح في الخب بر بدل الصوم انه تنوماً للصوم خاصة لا للملاحة ولا لغيرها فقال الفقهاء هذا وضوء يرفع حدث النجاسة بالنسبة الى اليوم خاصة فهذا حدث قد ارفع بالنسبة الى شيء خاص وهذا وضوء لا يزيل به الحدث لاصغر لانهم يحمل رافعا للحدث الاصغر وانما يزيل به الحدث الاكبر وهو النجاسة فقط فهذا قاعدة مبررة في الحديث في المذهب ويلقون هذا الوضوء بغير اعلى الظلة فيقولون هل نعوذون بوضوء لا يزيله البول ونحوه فيشكل ذلك على استئول ويريدون هذا الوضوء هذه قاعدة قد عرفت ثم قالوا اذا غسل احدى رجليه ثم ادخلها في الخب قبل غسل الاخرى هل يجوز له ان مسح على هذا الخب قولان مبيان على ان الحدث هل يرتفع عن كل عضو على حاله أولا يرتفع الا بعد غسل الجمع فعلى القول الاول يجوز له المسح على هذا الخب لانه ليس بعد رفع الحدث عن محله وعلى القول الآخر لا يجوز له المسح فقبيل لم ان الحدث له معيبن في أحدهما الاسباب الموحدة له كالتحارج من السبيلين ونحوه فيقال حدث اذا وحده منه شيء من ذلك وكذلك يقول الفقهاء اليوم هل هو حدث أو حدث قولان والتحارج من السبيلين على وجه العادة حدث قولاً واحداً وهو بينهما المنع المرتب على هذه الاسباب يسمى حدثاً وهو حكم شرعي يرجع الى التحريم للعاص بالافدام على الصلوات ونحوها وهذا المنع يسمى حدثاً أيضاً وهو الذي يقول الفقهاء فيه ان المتطهر يسوي رفع الحدث أي يسوي

فيها بعضها لانه قد عرفت فيها الحكم بقوله قائل ومعنى العمل بها ما اذا استعمل في مثل تلك المسألة قبل ان يقع الحكم فيها فانه يقتضى بذهب على أصله فالخلاف انما يبطل بالنظر الى المسألة المعينة خاصة مثلاً وقد امتنع ادا حكم الحاكم بصحته ثم رجع لواقعة غيرها ان لا يرى صحته وكان معنى بطلانه فهو لا يرد ولا يفتق وسكاح من قال لمان تز وحدث فأت طابق ادا حكم الحاكم بصحته ثم رجع مسأله عيها لمن كان يرى لروم الطلاق له كان عليه ان لا يرد هذا السكاح ولا يعمه هو مذهب الجمهور وهو مذهب مالك رحمه الله تعالى ولذلك وقع له في كتاب الزكاة وغيره ان حكم الحاكم في مسائل الاحتياط لا يرد ولا ينقص

فعله

واقفي منك في الساعي الشافعي اذا أحسن الاربعين شاهرا حليين حليين في العم شاهرا يفتيها بها

يدهم ولا يختص بهم من أحدث منه كقوله الشافعي وأبطل ما كان يعني به ويعتقد من أن الشاة تكون مظنة عن أحدث منه مطلقا به وحكم الحاكم بخلافه فلا يتعرض لحكمه برد ولا نقص ووقع له ذلك في عدة مسائل في العقود والصلوخ وان صلاة الجماعة اذا حكم الامام فيها لا يصلي الا اذان من الامام وغير ذلك بل قال في جمع الخوامع لا ينقص الحكم في الاحتياطيات وما قال المحلى لامن الحاكم به ولا من غيره بأن اختلف الاجتهاد اه لكن قال الاصل ووقع للشافعية في كسهم عن بعض أصحابهم ان الحكم ادا رفع لمن لا يعتقده لا يعتقده أي لا يقره على حكم لث الحاكم بل يمكن من الخصومة فيه على خلاف ما عليه الجمهور ومالك من أنه يقره على حكم ذلك الحاكم ولا

بقصه بل بر حو عن الخصومة فيه نظر الوجهين مما سار الفرق بين القاعدتين المذكورتين أحدهما أنه لو لا ذلك استقرت للحكام قاعدة وتثبت الخصومات على حالها بعد الحكم وذلك بوجوب حوام الفساح والتدريج وانتشار الفساد ودوام العباد وهو مناف للحكمة التي لأجلها نصب الحكام وعلى هذا الوجه أقصر المحلى حيث قال ادلو حار نقصه حار نقص النقص وهم فقوت مطعنة نصب احكامكم من فصل الحكومات وثانيهما أن الله تعالى جعل للحكام أن ينشئ الحكم في مواضع لا يحتاج بحسب ما يقتضيه الدليل عنده أو عدا ما به الذي قلده فهو منشئ الحكم الأوامر بما يلزم والأاحية فيما ح كان نقصه بأن الموات الذي ذهب احبوه صار مداه طلقا كما كان قد بل الاحياء والانشاء على انه من بعد الحكم الله تعالى على وجه الأوامر بل ان الله (١١٥) تعالى قد جعل له ان يحكم به فهو

اما من حكمه تعالى بناء على القول بنقص المحققين واما انه كالص لوارد من قبل الله تعالى في خصوص تلك الواقعة من جهة من بعد تعالى من نقص احكام المجتهدين لما في ذلك من بعدهم بناء على القول بعدم التصويب فيقولون الحال فيها الى ما يشبه تعارض الخاص والعام بوجه ما يقدم الخاص على القاعدة في صور العدة مثلا دل الدليل عند مالك رحمه الله تعالى على ان تطبيق الطلاق قبل ذلك العصة يلزم وهذا الدليل يشمل صوراً لانهاية لها فادارعت صورة من ذلك الصور الى حاكم شاهي وحكم بصحة النكاح واستمرار العصة و بطل الطلاق المعلق على ذلك النكاح كان حكم الشاهي كالص من الله تعالى الوارد

بعضه ارتفاع ذلك المنع والمنع قابل للرفع كما رتفع محرم الاحسية بالعقد عليها ونحوه بمطابقة بالرجعة ونحوه المنة بالاضطرار وأما رفع تلك الفصلا الجارية من السبليل بالوصوء فتعذر بنصه ورتونا أجمع الذين على ان الحدث برفع الطهارة دل على أنه المنع من الاقدام على الصلاة ومن المانع ومنع ذلك فتحرر حينئذ ان الحدث له معيين الاسباب الواحدة والمنع المرتب عليها واد كان كذلك فقوله ان الحدث برفع عن كل عضو على الله مشكل لسبب ان عند المنع يتعلق بالنكاح لا بالعضو والنكاح هو الممنوع من الصلاة لان العضو هو الممنوع وع من الصلاة والمنع في حق النكاح باق ولو غسل جميع الاعضاء لامة واحدة فهو لم يحدث برفع عن العضو بمراده غير معقول وإنما يعقل ان لو كان ذلك العضو مجموعا في نفسه الصلاة فادله وحده دون غيره من الاعضاء فحدث بقول ان حدث برفع عنه وحده لكن الممنوع هو النكاح والمنع باق ولم يتغير حكمه بالقول بان الحدث برفع عن كل عضو بمراده غير معقول ونحوه مسألة الحنف على هذه القاعدة لا يصح وان قلت لا يجوز ان يكون غسل الرجل برفع المانع به عن النكاح باعتبار ليس الحنف خاصة وبقى النكاح مجموعا من الصلاة كما قلنا في الوصوء رفع الحصة باعتبار اليوم خاصة وبقى المكلف وعاء من الصلاة فيكون هذه القاعدة مثل هذه القاعدة سواء مدفع الاشكال عن هذه المسألة فقلت في الجواب لا يصح لان قوله الحدث برفع عن عضو وحده لم يخصوا به الرجل بل عموموا في جميع الاعضاء وانقضا على ان غسل الوجه لا يرفع الحدث باعتبار جميع ولا غيره وكذا اليدان والرأس لا يرفع الحدث «عسارشي» ولا النكاح ساجد الصلاة به وحده فصارت هذه القاعدة غير معقولة ولان الوصوء بما قلنا به رفع الحصة باعتبار اليوم خاصة ورد الص فيه وفي رفع الحدث عن كل عضو وحده ليس فيه نص ولا يفس فان هذه الامور تصدية وقد على الوصوء هناك بامور كلها باطلة والظاهر انه تعدد ومع التعدد لا يصح القياس ولو صحت تلك المعاني فليست موجودة في كل عضو وحده فان مسح الرأس وحده ليس من جملة الوصوء حتى يصح القياس عليه فظهر ان القول برفع الحدث عن كل عضو بمراده قول باطل وانما يصح ان لو ثبتت الااحة عليه لكن المانع باق احكاما فالحدث باق وينبغي أن يعلم ان قولنا ان الحدث برفع عن كل عضو وحده قول باطل وان القول بنسب الحدث في الاعضاء وفي كل عضو وحده أيضا قول باطل لان الحدث هو المانع

(٤) لعله منها

في خصوص تلك الصورة من الجهة المذكورة فيكون الحال في هذه الصورة عملة ما لو قال الله تعالى التعلق قبل الملك لا رم وقال التعنى قبل الملك في حق هذه المرأة غير لازم والعصمة فيها سمر فلما هذين الصان خاص وعمم فقدم الخاص على العام على القاعدة الاصولية فكان ان ما لكارجه الله تعالى يقول فيما لو قال الله تعالى افتوا المشركين وقال لا تسالوا الرهان اما يقتل المشركين وتترك الرهان جمعا بين نصي الخاص والعام كذلك يقول مالك رحمه الله تعالى على هذا العمل هذا الحكم في هذه الصورة فتبقى الصورة عدية يصح فيها التعلق قبل النكاح جمعا بين ما هو كتنص الخاص والعام وليس المعنى كما تخدكم فيما ذكر بل عونا فلو ونحوه ومعرف سلككم انظر كتب الاحكام في المرق بالمتناوي والاحكام للاصل والله سبحانه وتعالى أعلم بالشرط في كون حكم الاحتديات لا ينقص ان

وعندما قصر في حق الاحتياط ولا يحمل له ان يعني ولا يجوز . والله ان يتساهل في طلب لرحمن . أو ان يسهل في دينه وهو
 ثم من الاول اهـ لكن قال من وصفه الشيخ تاج الدين السبكي في توشيح الترشح بالحنفية المطلق الامام في الدين اس دقيق العبد
 وفيه الفتية على حصول المذهب بصي الى حرج عظيم واسترسال الخلق في أعوئهم فالمختار ان الراوي عن لائمة المتقدمين اذا كان عدلا
 متبكيا من فهم كلام الامام ثم حكى للقلد قوله فانه يكتفي به لان ذلك مما يعل على من العبد به حكمه عبده وقد انعقد الاجماع في ردها
 على هذا النوع من الفتية مع العلم الصريح وري بأن الله الصحة كمن رجح في أحكام الخيصة وعبره الى ما يحويه أو واحين عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك فعل على رضي الله عنه حين أرسل المقداد في (١١٧) قصة المدي وفي مستلثنا أظهر فان
 مراجعته النبي صلى الله عليه

وسلم اذا كانت ممكنة ومراجعة
 المقلد الآن للأئمة السابقين
 متعذرة وقد أطبق الناس
 على تنفيذ أحكام القضاة
 مع عدم شرط الاحتياط
 اليوم أي طول المدة فيما
 وبين من لائمة المحتجبين
 مع صعب العلم وعلية الحمل
 سيما وقد ادعى الامام محمد
 ابن حنبل الطبري وكان
 اماما حليلا مصلحا من العلوم
 اسطوق والمعوم ومن
 أهل القرن الرابع بلوغة
 رسة الاحتياط المطلق فلم
 يسأله في ذلك بعينه من
 هو في هذه الاعصار للعبادة
 كما في رسالة كفية الرد على
 أهل الردع شيخ شيوخنا
 السيد أحمد حلال وفي
 الخطب عن ابن عرفة ان
 سعدة الفخر في الحصول
 ويضع السراج في حكمه
 والتاج في حمله في قولهم
 في كتاب الاحتياط ما

معقول وأما سبب المانع مع الازاحة واحتياج المذهب فيه معقول وادانعا من المستحيل والممكن وحب
 التعديل الى القول عاهو ممكن وقدر مع استعمال اداء حدث الى عاهو هي طريق الحديث فخر ان رفع
 التيسير احدث الى عايات وكذلك نقول الاحقة مجموعته محرمة والعقد عليها رفع لهذا المانع رفعها
 معي نعايت أحدها الطلاق وثانها الخيصة وثالثها الصوم ورابعها الاخر وهو ما سبب الطهر وقد وجدنا
 المانع يرفع رفعها معانديت وكذلك ههنا يرتفع الحديث معينا بحد (٢) ثلاثيات وهذا امر
 معقول وواقع في الشرع نفوذ كرموه مستحيل فليس أحدهما من الآخر وعن الثالث أن كون
 الجهور على شيء يقتضي القطع بصحته بل لا يطع اعما يحصل في الاجماع لان مجموع الامة معصوم
 أما حموه رهم فلا يظهر ان الخلق معهم والطهر اذا عارضه القطع قطعا . بطلان ذلك الظهور
 وههنا كذلك لان اجتماع المذهبين مستحيل مقطوع به فبدون به الظهور والثاني من قول الجهور
 فظهر لك هذه المباحث بطلان هذين القولين وسهر الفرق بين قاعدة رفع الوضوء للحاجة باعتبار
 اليوم وقاعدة رفع غسل الرجل لا يحدث باعتبار لس الخلف

الفرق الثالث والثاني بين قاعدة الماء المطلق وبين قاعدة
 اداء المستعمل لا يجوز استعمله في غيره على الخلاف

اعلم أن الماء المطلق هو الذي على أصل حكمه أو تغير عاهو صريح وري كالحار على الأكثر
 وغيره كما يلازم الماء في مفره وكان الأصل في هذا القسم أن لا يسخى مطلقا لانه قد يقيد باضافه
 عين أخرى اليه كما يستثنى للصورة جعل مطلقا بوضعه على مكلف واحتج هذا اللفظ
 انه وهو قولنا مطلق لان الله لم يرد فيه داعر عنه فقال ماء وشرب ماء وهذا ما هو على الله
 رحة للعالمين ونحو ذلك من العبر فانما عبره فلا يرد اللفظ فيه بل نفس ماء الوارد ماء الراجح
 ماء المطيخ ونحو ذلك فلا يرد كراهة الامعية باضافه أو معنى آخر وأما في هذا الماء فيقصر على
 عط مرتد مطلق غير مقيد وان وقعت الاضافه فيه كقولنا ماء السحرواء الثر ونحو ههنا فهي عبر
 محتاج اليها خلاف ماء الورد ونحوه لا بد من ذلك العدد وذلك لاضافة من ههنا حصل الفرق من
 جهة التبيين والالزام وعنده أما حوار الاتفاق من حيث الجهد فشارك فيه بين التبيين فهذا هو
 صابط المطلق وأما الماء المستعمل فهو الذي أوجب به طهره وان حصل من لاضافة لان اداء ما دام في

(٢) القياس احدي

ولو اتى من المذهبين والعبدية وحكمه قوله حجه اهـ وان شئ على به الاحتياط في عصرهم والفخر توفى سنة ست وستاتة لكنهم
 قالوا في كتاب الاستفتاء انعقد الاجماع في ما سأل على تقليد المست لا يحنفيه اهـ واذا انعقد الاجماع على انه لا يحنفي في القرن السابع
 فكيف لا انعقد الاول في القرن الرابع عشر وقد قال العطائ وفي عصره وهو القرن الثالث عشر صعب الطوب وبطلوب تراكم عظام
 لخطوب سأل السلامة اهـ ثم قال السبكي ما لم يبلغ فرجة الاحتياط انطاق ههنا احداها ان يصل الى رسة الاحتياط المقيد فيسقل
 بمر يرمده امام معين وبوضوه أصولا يستند منها نحو ما يعل في خصوص الشارع وهذه صفة أصحاب الوضوء ولدى أصله قيام
 الاجماع على حوار في هؤلاء وانزوى علمه ادهم عن رجل الى هذه لربة حل معهم أنه القوي أو هو هم منهم عاه الثانية

من لم يبلغ رتبة أصحاب الوعد لكنه فقيه الفقه حافظ لأحكامه فم تقرر به غير انه لم يرتض في البحر مع والاستسقاط كارتياض
أولئك وقد كانوا استقروا بحر حوون كأولئك اه وفي حوار افساء من في هذه الرتبة وهو الاصح ثالثا عدم المنهج كما حكاه شافعي
متأخر عنه الثالثة من لم يبلغ هذا المقدر ولكنه حافظ لوصايات المسائل غير ان عنده ضعفا في تقرر برأيتها فعلى هذا الامسك بها
يعمض فهمه فيها لا يقل عنه فيه وليس هذا الذي حكى فيه الخلاف فانه لا اطلاع له على ما حدث وكل هؤلاء غير عوام اه وهذا يشير
الى أن له الاقتداء فيما لا يعصم فهمه قال متأخر شافعي وعبي أن يكون هذا اراجحة على الضرورة لاسيما في هذه الامور اه وثاني
الاقوال فيه المانع مطلقا وثالثا (١١٨) الحوار عند عدم المنهج وعنه الحوار عند وجود المنهج وقيل الصواب ان كان

الاعضاء فلا خلاف انه فهو مطلق مادام مردها اذا اعطى عن العوض اختلف فيه هل هو صالح
للتطهير أم لا وهل هو محس أم لا وهل يحس الثوب اذا لاقاه أم لا هذه أقوال للحنفية ولغيرها
واختلف القائلون بحر وجه عن صلاحته للتطهير هل ذلك معلل بأزالة المانع أو بأنه أديب به قر به
ويخرج على القولين مسائل فان قلنا ان العلة ازالة المانع م يسر جى الماء المستعمل في غسل الدمية لانه لا مانع من
في ادره الثانية والثالثة في نوعه اذ انوى في الاولى الوضوء ولا الماء المستعمل في تحصيل الوضوء
وعنه ذلك مما لا يل المسامح ويخرج فيه الماء المستعمل في غسل الدمية لانه لا مانع من
الوضوء وان قلنا ان سب ذلك كونه أديب به قر به اندرج فيه الماء المستعمل في المرة الثانية
والثالثة وفي تحصيل الوضوء ولا يندرج الماء المستعمل في غسل الدمية لانه لم يحصل به قر به
نكس ما تقدم وللقائلين بمانع وجه عن كونه مانعا للتطهير مدارك أحدها ان قوله تعالى
وأرسلنا من السماء ماء طهورا وقوله تعالى يطهركم به مطلق في التطهير لا عام فيه بل عام في المكملين
فإذا قال السيد لعبيد خرجت هذا الثوب لا عطيككم به لا بدل ذلك على أنه يعطيه به مرات ولا
مرتين بل بدل على أصل التعليلية في جميعهم فادعوا عليهم به مرة حصل موجب اللفظ وكذلك هي اذا
تطهروا بماء مرة حصل موجب اللفظ فقيت امرة الثانية فيه غير منطوق به فتبقى على الأصل غير
معتبره فان الأصل في الاشياء عدم الاعتبار في التطهير وغيرها الا ما وردت الشريعة به وهذا وجه قوي
حسن ومدرك حميل واحد هو مع هذا الوجه فقولهم انه ماء أديب به عبادة فلا تؤدي به عبادة
أخرى كالزفة في العنق وقولهم انه ماء الدنوب فيكون محسا وان قلنا انه ماء الدنوب لما ورد في
الحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا توضأ المؤمن فغسل يديه حرجت
الخطيئة من بين أنامله واذا مسح رأسه حرجت الخطيئة من أطراف راسه حديث يدل ذلك
على أن هذا الماء يخرج معه الدنوب وان قلنا انه اذا كان ماء الدنوب يكون محسا لان
الدنوب مجموع من ملاستها شرعا والنجاسة هي منع شرعي فادعوا لمنع حصول النجاسة
والحوادث عن الاول فكيف يجوزون عتق الزفة الكفرة في الكفارات الواحبات ولو اعتق عبدا
كافرا دميائهم خرج الى أهل الحرب باقضا للعهد ثم عباده عار رقيقا وحر عتقه في الواحد مرة
أخرى عندكم فما قسم عليه لانهم على أصولكم سلبا صحة القياس لكنه معارض به عيان
أديب به عبادة فيجوز أن تؤدي به عبادة أخرى كالثوب في سيرة الصلاة واستقبال الكعبة وكذلك

السائل عنك التوصل الى
عالم يهديه السبيل لم يجعل له
استفتاء مثل هذا ولا يجعل
لهذا ان يصيب نفسه
للعنوى مع وجوب هذا
العالم وان لم يكن في سببه أو
ناحيته غيره فلا ريب ان
رجوعه اليه أولى من ان
يقدم على العمل بلا علم أو
يقضي من تكافى خبره مردها
في عماء وجهاته بل هذا
هو المستطاع من تقواه
المأمور بها وهو حسن ان
شهادته تعالى (أما العامي)
اذا عرف حكم حادثة
بدليها فهل له أن يقضي به
ويسوع لعبه تقيده
فقيه أوجه للشافعية وغيرهم
أحد هالاه طعن عدم أهلية
للاستدلال وعدم علمه
شروطه وما يعارضه ولعله
يظن ما ليس بدليل دليلا
وهذا في بحر الركني
الاصح ثانيا فهم مطلقا
لانه قد حصل له العلم به كما

للعالم وغير العالم عنه لقوة يتمكن بهم من تقرر الدليل ودفع المعارض له فمراد على معرفة الحق
بدليله ثالثا ان كان الدليل كذا أو سنة جار والام بحر لهما خطاب لجميع المكلفين فيجب على المكلف العمل بما وصل اليه منهما
وارشاد غيره اليه رابعها ان كان تقليدا والافلا قال السكي (وأما العامي) الذي عرف من المنهج حكم مسئلة ولم يدر دليلها يكن
حفظ محض من مختصرات الفقه فليس له ان يصي ورجوع العامي اليه اذ لم يكن سواه أقوى من لارناك في الحرة وكل هداى من لم
يسفل عن غيره أما السائل فلا يجمع فادكر العامي ان فلا لا المتقنى فتانى تكدام مع من نقل هذا القدر اه اكس ليس لك كونه العمل
به على ما في الركني لا يجوز له ان يعمل بحسب مقتضى ما في مثله فاد جميع هذا أمر الحاج في وضعين من شرحه على التحري

الام

الاصولي مع زيادة توضيح المقام على ما يرام ان الاقدم كان في القرون الثلاثة التي شهد لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله خير القرون
 وفي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم من حواص المحمود لظلال ضرورة ان لاحكام استمراع العقبة الوسع لتحصيل غرض بحكم والفقيه
 هو اعتمد المطلق وتحقق ماهية المحمود المطلق لا يوجد الا بشرط مساهمة صفة فيه وهي مد كره في جمع الحوامع بقوله مع توضيح من
 شرح المحلى وغيره (هو الباع العاقل) أي ذو الملكة التي يدر كنه المعلوم أي ما من شأنه ان يعلم (فقيه المفسر) أي شديد الفهم بالاطمئنان لقاصد
 الكلام وان أنكر القياس (العارف بالدليل العقلي) أي الراية الاصيلة والتكليف في الحجة بان يعلم انما كلهم بانتمسك باستصحاب
 العدم الاصلی انی ان يصرف عنه دليل شرعي من نص أو إجماع أو قياس (١١٩) (دواله رحة الوسطى) والكاه به لغة

وعرف به من يحو وتصر في
 وأصولاً بأن يكون عارفاً
 بالعواد الاصولية وبلاغة
 من معان وبيان وما يتعلق
 الاحكام به بدلائله عليها
 من كتاب وسنة وان لم
 يحفظ المتن ليتأتى له
 الاستنباط المقصود بالاحتياط
 • أما علمه بآيات الاحكام
 وأحاديثها أي مواعدها
 وان لم يحفظها
 فلاها المستنبط منه
 • وأما علمه بأصول الفقه
 فلانه يصرف به كيفية
 الاستنباط وغيرها بما يحتاج
 اليه وأما علمه بالباقي فلانه
 لا يهتم امراد من المستنبط
 منه الا به لا يضر في ما يفي
 ومنها ما هو شرط في
 الاجتهاد لصفة في الاجتهاد
 وهي ما نقله اس السكي عن
 والده في جمع الجوامع من
 كونه حبراً بمواقع الاجماع
 كي لا يخرفه وبالداسخ
 والمنسوخ ليقدّم الاول

مال في الزكاة لو اشترى من الفقراء حارثاً بحر حمى الر كاد مرة أخرى وكذلك السبيح
 في الجهاد يحاط به مزارا والعرس وغيره من آلات الحرب وكل من شئ في الشريعة يؤدي به العبادات
 مزارا كثيرة تعارضكم به في هذا القياس وعن الثاني أن الذنوب ليست احراما نوح سبحانه
 الماء والتنجاسة في الشرع انما تكون في الاحرام عند اضافها باعراس أخر وهذه ليست احراما فلا
 تكون نوح التحجيس وموقوفهم ان ملاسة الذنوب حرام فليس من هذا القبيل وان الذنوب
 التي تحرم ملاستها في الشريعة هي أقسام خاصة للسلوك اختيارية مكتسبة متعلقة بشيء مخصوصة
 وأما هذه الذنوب فمعها استحقاق للمواعدة وذلك حكم من الله تعالى لا فصل للسلوك وما يتعلق
 بالله تعالى ويختص به لا اختيار للسلوك فيه ولا كس وجبند لا يوصف شحريم ولا تحليل فظهر
 ان هذا اتهام لا حقيقة واحتجوا بقصا ان السلب رضى الله عنهم كانوا يشارون الاسفار مع قبة الماء
 فيها ولم يقل عن أحد منهم انه جمع ماء طهرته ليستعمله بعد ذلك فكان ذلك اجماعا على أن الماء
 المستعمل لا يتطهر به والجواب عنه أن العاقل في ذلك الماء التعر لاسيا في زمن الصيف وضعت
 السفر فلا يفصل الامتعير بالاعراق وغيره والتعبر لا يصح للتطهير انما التراجع في الماء المستعمل اذا
 لم يتغير أما هذا فاقبح آخر غير كونه مستعملا فظهر الفرق بين الماء المستعمل والماء المطلق
 الفرق الرابع والتميز بين قاعدة المحاسن في الناطق من الحيوان
 وبين قاعدة النجاسات ترد على باطن الحيوان

اعلم أن باطن الحيوان مشتمل على رطوبات كالدم والمني والبول وغير ذلك من الرطوبات
 وكذلك أنفاس العناء والاحلاط الاربعة وهي الدم والصفراء والسوداء والناعمة وجميع ذلك في
 باطن الحيوان كله لا يقصى عليه سبحانه من جن حيوانا في صلاته لا بطل صلاته فاداء فصلت هذه
 الرطوبات والانتقال من باطن الحيوان فحينئذ بقول أن يقصى عليها بالحدثة فالدم لم رخصا يقصى
 عليه بالطهارة وما البول والعدرة فهما نجسان من نبي آدم ومن كل حيوان يحرم أكله وأما ما يؤكل له
 فهما منه عند مالك طاهران وعند الشافعي نجسان ومن الحيوان المكروه الاكل قيل مكروهان
 كاللحم وقيل نجسان تعليل بالاستفاد وأما الدم والسوداء فهما عند المالكية وغيرهم نجسان والنعمة

قال (الفرق الرابع والخامس بين قاعدة المحاسن في الناطق من الحيوان وبين قاعدة النجاسات
 ترد على باطن الحيوان أي قوله

على الثاني وأسباب الأول ورشده إلى فهم امراد بشرط انوار والآحاد المحقق لها يقدم الاول على الثاني والصحيح والصحيح من
 الحديث أي مصادقات الاحاديث الصحيحة والحسنة والصعبة لانهما هما فان ذلك اصطلاح حادث لا يقدم ماصدق الصحيحية والحسنة
 على ماصدق الصعوبة وبحال الرواة في القبول والرد ليقيم المقبول على المردود بشرط لا عناد قوله لا لاحتفاء للعدالة واحتلوا في
 كون البحث عن المعارض كالمخصص والمفيد والناسخ وعن المعط هل معه قرينة قصره عن ظاهره ليس لما يستنبطه عن طرق الخدش
 اليه لولم يبحث واحداً وأولى فيحو رله أن يمسك بالعام قبل البحث عن المخصص على الاصح • وهذه الشروط قد انفقوا على تسليم
 تحقيقها في علماء تلك القرون ولم يعرضوا من ادعى الاحتفاء بالمطلق منهم وأما علماء القرن الرابع وعلماء من بعده من القرون الى هذا

الفرق في وقوع الاختلاف في تسليم تحقق تلك الشروط في معصيتهم وتسلم تسليم ذلك في حجة من دلالة القرن لمع في هذه تحقق تلك الشروط فيه وانه بلغ درجة الاحتياط على مؤرخ أخذها من ان السك في جمع الحواصم مع توصيخ من الحلي وكن في الخبرة بحال الرواه في رماسا الرجوع الى ثمة ذلك من الحديث كالامام احمد والبخاري ومسلم وغيرهم فيعتد عليهم في التعديل والتحرير مع التسليم في رماسا الا بواسطة وهم اولي من غيرهم وانيها في العلامة المحقق الشيخ جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي رحمه الله تعالى في رسالته الرد على من حشد الى الارض ان الاحتياط المطلق قسما مستقلا وغير مستقلا والمستقل هو الذي استقل بقوله في نفسه يمي عليها الفقه حارحا (١٢٥) عن قواعد المذهب لمة كالك والناهي في حبيبة وأحد من حمل وداد

وعبرهم من محتسبي
القرن الثلاثة المشهود لهم
بالتجربة قال السيوطي
وهذا المصنف قد فقد من
دهر بل لو أوردته الأسانيد
اليوم لا تمتنع عليه ولم يحمله
نفس عليه غير واحد قال
ابن رهدن في كتابه في
الاصول أصول المذاهب
وقد عد الأدلة مقفولة عن
السلف فلا يجوز ان يحدث
في الأعصار خلافا لها
كلام ابن رهدن وهو من
أصحابنا الشافعية وقال
ابن المنير وهو من أئمة
المالكية اجماع أئمة الآن
الذين حاروا شروط الاحتياط
عنهم دون مترمون
لا يجدوا أمثالهم كونه
محتسبين فلان الأوصاف
قائمة بهم وأما كونه
مترمين لا يجدوا أمثالها
فلان أحداث مذهب
رائد بحيث يكون لفرعه
أصول وقواعد مبنية

والصراة عند المسكن طهران من لآدمي وغيره وأما ابن جرحس عند مالك وطهر عند الشافعي
والذي يحسن عندهما وكذلك يودي ولعله طهره عند مالك بحجة عند الشافعي هذا حكم
الحيوان وما في بطنه قبل استنائه وما يحصل في بطنه من خارج من الحساسات بعد أن قضى تنبيه
بالسجيس فهو يحسن ما ورد عليه من دفعه ويغيرها في شرب جرأ أو كل منته أو شرب
تولا أو غيره من الاعيان المحسوسة بطل صلاية لانه ملاس في صلاية أقصى الله عليه بالحساسة وفوق
ما في بطن الحيوان لا يقضي عليه شيء كذا في العلماء بذلك لدى بعض عنه في ذلك بالسجيس
أما أقصى عليه بالسجيس في ذلك فلا فرق بينه في ظاهر الجسد وفي بطنه بطل به الصلاة فان
حدث عنه عرق بخل في خاصة ذلك العرق في على الخلاف في رماد ميتة ويحرم من الاحتساب
التي طرأت عليها التعبيرات والاستحالات فادع صراة وأجراه من الأعصا والحدو عظم وغيرهما من
الاعضاء فقد صار بظاهره الاستحالة وكذلك يقول في الفقرة الاستحالة والله شرب لبن حنظل
ويحرم ذلك اذا بدت الاستحالة ظهر كأن لم يد صام ميان كمياه في طهارته بعد الاستحالة
وما طرح من الأعذار الظاهرة في معدة الحيوان كان بظاهره عند مالك حتى يتغير في صفة العذرة أو
تختلط بحساسة من عرق ينش في بطن الجسد ويحرم وعند الشافعي كل ما يصل الى المعدة فيحسب
مها لانه عند عذرة وعرضها ع وهو حرم الروم فاسمهم به ملو به لا معة وهم لا بد كونه بل
الامعة ميتة فالمالكية المحققون هو يحسن لذلك وقال بعض الفقهاء هو طاهر لان المعدة طاهرة
والله الذي يشربه فيها طاهر فيكون الجسد طاهرا وهذا ليس بحجة لأن ما لم يمت صار حرم المعدة يحسب
فيحسب اللبن السكاني فيه فيصير الجسد نجسا

هذا حكم الحيوان وما في بطنه قبل (بسم الله) في مقالته في ذلك وحكاية صحيحها (أما ما حصل في بطنه
من خارج من الحساسات بعد أن قضى تنبيه عليه بالسجيس فيحسب ما ورد عليه من المعدة وغيرها في
شرب جرأ أو كل منته أو شرب تولا أو غيره من الاعيان المحسوسة بطل صلاية لانه ملاس في
صلاية ما أقصى الله عليه بالحساسة في قوله فلا فرق بينه في ظاهر الجسد وفي بطنه بطل به الصلاة
ولكن في أحد غيره على ما في ههنا من بطلان صلاه من في حوقه بحساسة وردت عليه ولا أراه
محمدا قال (ما حدث عنه عرق بخل في خاصة ذلك العرق في قوله لانها عند بحساسة) قلت ما
قوله هذا وحكاية صحيح قال (وعرضها ع وهو حرم الروم الى قوله

اسائر قواعد لتقديم متعدي ان وجود لاسيغاب بتقديم سائر الأساليب كلامه وذكر
بحوه ان الحج في المذبح وهو مالكي نصا والمجتهد غير المستقل هو الذي وحدت فيه شروط الاحتياط الذي انصف بها
احتياط المستقل الا انه لم يتكسر نفسه قواعد بل سلك طريقة امام من أئمة المذاهب في الاحتياط قال الموردي في شرح المهذب نعا
لان الصلاح في كتابه آداب القنبا وهذا لا يكون مقاد الامانة لاني المذهب ولا في دليله لا يضافه صفة المستقل وانما نسب اليه لسلوكه
طريقه في الاحتياط ودعي الاسناد انوارا في هذه الصفة لاصحابنا في عن أصحاب مالك وأحمد وأبو داود وأكثر الحنفية اهم صارو
الى مذهب ائمتهم بقبولهم ثم قال والقصحيح الذي عليه المحققون مذهب اليه أصحابنا وهو اهم صارو الى مذهب الشافعي لا تقيد الله بن

لما وجدوا طريقه في الاحتهاد والقياس اسد الطريق ولم يكن لهم بد من الاحتهاد سلكوا طريقه فطسوا معرفة الاحكام بطريق الشافعي
 ودكر ان على السجى نحو هذا فقال نعم الشافعي دون غيره لأنا وجدنا قوله أرحم الاقوان وأعد لها الاياه ولدناه قال النووي هذا
 الذي ذكره مؤلفي لمأمرهم به الشافعي ثم المرنى في أول مختصره وعنده بقوله مع اعلامه تنبيه عن تقليد غيره قال ثم فتوى المفتي في
 هذا النوع كفتوى المستقل في العمل بها والاعتداد بها في الاجماع والخلاف اه كلام النووي قال السيوطي المطلق أعظم مطلق من
 مستقل فكل مستقل مطلق وليس كل مطلق مستقلا والذي ادعيه هو الاجتهاد مطلق لا الاستقلال بل نحن نأمنون للإمام الشافعي
 رضي الله عنه وسلكوا طريقه في الاجتهاد امتثالاً لأمره ومعدودون (١٢١) من أصحابه وكيف يظهر ان اجتهادنا

مقيّد والمجهّد المقيّد بما
 يقص عن المطلق بحال
 بالحديث والهرية وليس
 على وجه الارض من
 مشرفها الى معرّها اعلم
 بالحديث والهرية مني الا
 ان يكون مختصراً والمقطب
 ولواء الله من هؤلاء
 أقصد دخولهم في عبارتي
 والله أعلم اه كلام السيوطي
 لاضر الثالث أن الاحتهاد
 المطلق فرض ككفاية
 فكما يبدي حال الارض
 عن بقوم به فيا ثم جمع
 الامة المحمدية كمال رسالة
 السوطي اندكورة وفي
 حاشية الساجو رى على ان
 باسم وادعى الخلاف السيوطي
 نقاه الى تورمان واستدل
 بقوله **يَعْلَمُ** يعني الله
 على راس كل مائة سنة من
 يحدو هذه الامة أمر دينها
 ومنع الاستدلال بأن
 امر الله محمد صلى الله عليه
 من قرر الشرائع والاحكام

والذي رأيت عليه فتاوى العلماء في العصر سكر به وتجب به ما على هذا اذا غررت هذه المباحث
 فيكون سر الفرق بين ما بيننا في باطن الحيوان من الحساسات وبين ما ورد عليه من الحساسات
 ان الذي شأ فيه أصله الطهارة فاستصحت والوارد قد قصى عليه بالحساسة قبل أن يرد فكان
 الاصل فيه الحساسة فاستصحت فاستصحت الحال فيهما أوجب الحكمين المختلفين

والذي رأيت عليه فتاوى العلماء في العصر سكر به وتجب به ما على هذا (قلت مقالة من أن
 الروم لا يذ كرون قد حكى بعض الناس ان منهم من يدعى على فديراهم لا يذ كرون ليست لاهجة
 معينة لاهج الخ لا به قد بعد تعبرها هو طاهر كقص الاعشاب فاذن ان الروم لا يذ كرون
 وأن اللغة الفين يكون الحس الامين حسهم لا يذ كرون واسم لا يعقرون بعد الالهة فلا شك أن
 القول مازاهاء وحكاها وادلم شت شي من ذلك ورفع لاحتمال فهو موضع خلاف العلماء والافوى
 فعلا ونظرا لحوار وعدم التحجيس والله أعلم قال (دافقوت هذه المباحث فيكون سر الفرق
 بين ما بيننا في باطن الحيوان من الحساسات وبين ما ورد عليه من الحساسات ان الذي شأ فيه
 أصله الطهارة فاستصحت والوارد قد قصى عليه بالحساسة قبل أن يرد فكان الاصل فيه الحساسة
 فاستصحت فاستصحت الحال فيهما أوجب الحكمين المختلفين) قلت لاشك أن عين ما في
 الباطن هو عين ما في الخارج من العبرة والبول وغيرهما فاداحكم لما في الباطن من ذلك بالطهارة
 فيزيم أن يحكم لما في الخارج بالطهارة لانه عين ما كان في الناس ولما لم يحكم لما في الخارج بالطهارة
 اجتماعا ذلك على أنهم يحكم لما في الباطن بالطهارة لان أصله الطهارة بل لاضر آخر هذا ان سلم ان حكم
 ما في الباطن الطهارة انك لا تقابل أن يقول ليس ما في الباطن من ذلك طاهر بل هو نجس لكه على
 عنه بعد الوصور اي ارادته واد كان ما على المخرج معمواعه مع امكان لاله دوه المشفقة لاله المفع
 مكاهها فاحرى أن يعنى عما تعبرت فيه الالهة والداعي الى هذا الكلام واحتماره دون احسنه
 ان عين ما في الخارج هو عين ما في الباطن مع أنه يحتمل أن نقل طهارته في الباطن دون الظاهر
 وبالجلة فكلامه ليس بالقوى ولا الظاهر والله أعلم

(١٢١ - المروق - ناني)

لا المجتهد انطلق اه والجمهور على ان شروط الاحتهاد المطلق المذكورة
 مستحق في شخص من علماء القرن الرابع هجاء وان من ادعى بلوغها منهم لا تسلم له دعواه ضرورة أن بلوغها لا يشترط مجرد
 الدعوى وان فرض الكفاية لا يجب على المكاتب به تحصيله وانما يجب عليهم الاحتهاد في تحصيل شروطه بقدر ما في طاقاتهم البشرية
 فاذن تعدر عليهم تحصيلها كيف يبدى تأييد جميعهم قال ابن أبي النعمان عالم الاقطار الشامية بعد سرده شروط الاحتهاد انطلق هذه الشروط
 بمرور حودها في زماننا في شخص من العلماء بل لا يوجد في السيرة اليوم مجتهد مطلق وقال حجة الاسلام العزلي في كتابه الوسيلة
 ومأشروط الاحتهاد المعبرة في العاصي فعدت ربي وفصاوي لا يضاف من كتب السادة الحاشية انه من زمن طويل عزم المجتهد المطلق

وقال الفخر الرازي والرافعي والمووي ان الناس كالمجمعين اليوم على انه لا يحتج به وقد تقدم عن شيخ شيوخنا في رسالته كيفية الرد على أهل الريغ ان الامام محمد بن حرير الطري قد ادعى بلوغه رتبة الاحتج بطلق فلم يسأله وهو امام حليل متصاع من المصنف المطلق والمعهوم ومن أهل القرن الرابع هذا لك بغيره عن هو في هذه الاعصار المعينة وعلى ان الاحتج بطلق لا يكون لاستقلال وان من له ان يعني عبارة عن غير العاين ومن ليس له ان يعني عبارة عن العاين وان غير العاين ما يحتج به غير مستقل وله مرتبة الاولى بشرطها في جمع الخوامع بقوله مع التشرح ودونه في دون اجتهاد المطلق المتقدم بحت المذهب وهو المتمكن من تخريج الوحوه التي يديرها على اصول امامه في المسائل اه (١٢٢) وقال المووي في شرح المذهب سعالن الصلاح ابصاره وما يكون مستقلا بتقرر

أصوله بالدليل غير انه لا يتجاوز في دلائله أصول امامه وقواعده وشروطه كونه عالما بالحق وأصوله ودلة الاحكام تفصيلا مبين عمالك الاقبسة والمعاني تام الارياض في التخرج والاستنباط فيما يلحق ما ليس منصوصا عليه لاهامه بأصوله ولا يعرى عن شوب تقليده لاحاله ببعض ذوات المستقل بان يحل بالحدث أو القرينة وكثيرا ما أحسنهما المقيد ثم يتخذ نصوص امامه أصولا يستنبط منها كعمل المستقل بنصوص الشرع ورعا اكتفى بالحكم بدليل امامه ولا يبحث عن معارض كعمل المستقل في المصوح وهذه صيغة أصح ما أصحاب الوحوه والعامل يقتوى هذا مقاد لاهامه لانه ثم ساهر كلام الاصحاب أن من هذا

الفرق الخمس والخمسون بين قاعدة المندوب الذي لا يقسم على الواجب وقاعدة المندوب الذي يقدم على الواجب

اعلم ان القاعدة والمعالن الواجب يكون أفضل من مندوب واليه الاشارة بقوله عليه السلام حكاه عن الله تعالى ما تقرب الى عدي مثل ذاء ما افترست عليه ولا بران العبد يتقرب الى يسوق في حتى أحبه فاذا أحسنه كنت سمعه الذي يسمع به ونصره الذي ينصر به وبذلك يطقش بها الحديث في مسلم وغيره قد صرح الحديث بان الواجب أفضل من غيره ومنى معارض الواجب والمندوب قسم الواجب على المندوب واعتبار هذه القاعدة ورد سؤال مشكل وهو ان السنة وردت بالجمع بين الصلاتين للطلام والطر والطين وهذا الجمع يرم منه تقديم المندوب على الواجب وذلك ان الجماعة يلحقهم ضرر بخروجهم من المسجد الى بيوتهم وعودهم لملاة العشاء وكذلك ادخل لهم فيموا في المسجد حتى يدخل وقت العشاء حتى تصاوها وهذا الضرر يدفع باحد ضربين اما تعويث ففيلة الجماعة بان يجرحوا الآن وصالوا في بيوتهم أو اذا ارادوا ان يصلوا الآن الصلاتين على سبيل الجمع فتعوث مصلحة الوقت وتأخير الصلاة الى وقتها واجب فصاع الواجب بالجمع فهو حقة هذا الواجب صاع المندوب الذي هو ففيلة الجماعة فقد تعارض واجب ومندوب في دفع هذه الضرورة عن المكلف فقدم المندوب على الواجب حصل بترك الواجب فذهب وهو خلاف القاعدة

قال (الفرق الخمس والخمسون بين قاعدة المندوب الذي لا يقسم على الواجب وقاعدة المندوب الذي يقدم على الواجب) فقلت ما ذكره وقرره ما صحيح كما قرر قال (وتأخير الصلاة الى وقتها واجب فصاع الواجب بالجمع فلو حفظ هذا الواجب صاع المندوب الذي هو ففيلة الجماعة فقد تعارض واجب ومندوب في دفع هذه الضرورة عن المكلف فقدم المندوب على الواجب حصل بترك الواجب فذهب وهو خلاف القاعدة) فقلت ما قاله ما ليس بصحيح فان تأخير الصلاة الى وقتها في الحال التي شرع فيها بالجمع وتقديم الصلاة الثانية الى وقت الاولى ليس بواجب أصلا بل هو حائز والتقدم أولى لتحصيل فصل الجماعة فلم يصح واجب بالجمع ولا معارض واجب ومندوب ولا قدم مندوب على واجب ولا حوصت في ذلك القاعدة وأما حله على مقاله ذهب وهمه الى أن تأخير الصلاة الى وقتها واجب على الإطلاق وليس الامر كذلك بل تأخير الصلاة الى وقتها ليس واجبا على الإطلاق بل هو واجب فيما عدا الحال التي شرع فيها بلع فانه ليس بأخير هالي وقتها من الواجب بل هو حائز

حاله لا أسدى به فرض الكفاية قال ابن الصلاح و يظهر تأدي العرض به في العتوى وان لم تأدى في احياء والعهود واليوم التي منها استمداد الفتوى اه ومراده بقوله وهذه صفة أصحابنا الخ مثل المزني والموطعي صاحب الشافعي وابن القاسم وشبه صاحب مالك وربي يوسف ومحمد صاحب أي حبيبة والامام الحلال وارايم الحربي والنسج حليل وصالح بن الامام أحمد من أصحاب الامام أحمد بن حنبل ولا خلاف في حوار افتاء من في هذه المرتبة والاصل لم يتعرض لمن في هذه المرتبة وله له عدم وجوده سببا في هذه الاعصار قال شيخ شيوخنا في رسالته المذكورة لا يجوز لأهل هذه الاعصار الاستدعاء في شيء من الآيات والاحاديث بل يجب عليهم لاحادنا قوائمة الدين واتباعهم في كل ما يقولون من الاحكام العقبية وتفسير الآيات القرآنية والاحاديث النبوية ولوم نقل ذلك لزم

لربيع والصلال والاحاد في الدين لان كثير من الآيات والاحاديث يعارضها مثلها من الآيات والاحاديث ولا اطلاع لعبد المتهدين على ذلك الا بالنقل عنهم ونصها بسوح ونصها محصور ونصها محمل ونصها مقسمة اي غير ذلك من الاقسام اه المراد وعمومي على قول الاكثرين من حوازلهم لزمان حتى عن معتد المذهب في العطار على محلي جمع الحوامع قال الصبي الهندي المختار عند لاكثرين انه يجوز دحلو عصر من العصر عن الذي يمكن تفويت الصلوات اليه سواء كان معتددا مطلقا وكان معتددا في مذهب معتد المطلق ومع منه الاقلون كالحال اه سمعنا من الشيخ في القرن الرابع عشر وقد قال الشيخ الاحمدي في سلسله النورق لاسيما في عشر القرون * دي الحبل والعسد والفتون المرسى (١٢٣) الثانية اشار على جمع الحوامع بقوله

مع الشرح ودونه الخ في دون معتد المذهب معتد القيا هو المتبحر في مذهب امامه المتبحر من ترجيح قول له على آخر اطلبهما اه وسماه العلامة البيهقي في رساله المد كوره معتد الترجيح وقال النووي في شرح المبدى بعد لاسن الصلاح يشاوه من لم يطع رسة صاحب الوضوء لكنه فيه العس حافة المذهب امامه عارف اذ له قائم تفسر بها يصور ويحذر ويقرر ويعهد ويرى ويرجح لكنه قصر عن اوثق لقصوره عنهم في حفظ المذهب او الارتياض في الاستنباط ومعرفة الاصول ونحوه من ادلتها اه وقال شيخ شيوخه في رساله معتد الفتوى من كذا في العلم والمعرفة من ارباب مذهب حتى وصلوا رتبة الترجيح

والمعهود في الشريعة دفع الضرر بترك الواجب اذا تعين طر يقا لدفع الضرر كالمطر في رمضان وترك ركعتين من الصلاة لدفع ضروره السفر وكذلك يستعمل المحرم لدفع الضرر ككل الميتة لدفع ضرر التلف ونساق الغصة شرب الخمر كذلك وذلك كله لتعين الواجب او المحرم طر يقا لدفع الضرر اما اذا تمكن تحصيل الواجب او ترك المحرم مع دفع الضرر بطريق آخر من المندوبات او المكروهات لا يتعين ترك الواجب ولا فعل المحرم ولذلك لانه كالعسل بالماء ولا القيام في الصلاة ولا السجود لدفع الضرر والام والمرص الا لتعنه طر يقا لدفع ذلك الضرر وهذا كله قياس مطرد

قال (والمعهود في الشريعة دفع الضرر بترك الواجب اذا تعين طر يقا لدفع الضرر كالمطر في رمضان وترك ركعتين من الصلاة لدفع ضروره السفر) * قلت ومضى كان ترك الصوم في السفر مرفقا بمتعدا لدفع ضرر السفر في مذهبنا والمختار عدم امامنا الصوم والمطر حائر ومضى كان ترك الركعتين ايضا طر يقا متعينا والاعمال منع من ضرر السفر حائر الدفع بذلك واذا كان الدفع بذلك حائرا فالمكلف يختار في ايقاع الصوم في حال السفر وتأجيله الى وقت آخر مع احتياط الصوم وكذلك هو محبر في القصر والاعمال مع احتياط القصر فاذا افطر ترك واجب واداه قصر كذلك ومن رعم ان المسافر اذا افطر ترك واجباته الواجب الموسع ومن رعم ان المسافر اذا قصر ترك واجباته اسكار الواجب المحبر قال (وكذلك يستعمل المحرم لدفع الضرر ركأ كل الميتة لدفع ضرر التلف ونساق الغصة شرب الخمر كذلك وذلك كله لتعين الواجب او المحرم طر يقا لدفع الضرر) * قلت اذا كل المصطر الميتة او شرب العاص المحرم يفعل واحد منهما محرما بل فعل واحدا وما هذا الكلام كله الا كلام من ذهب وهمه الى ان الحكم الشرعي وصف حقيقي فانه محرم لا يهراق الميتة ولا يشرع محال وذلك وهم باطل وغلط واصح لاشك فيه قل (اما اذا تمكن تحصيل الواجب او ترك المحرم مع دفع الضرر بطريق آخر من المندوبات او المكروهات لا يتعين ترك الواجب ولا فعل المحرم) * قلت لا يتعين ترك الواجب ولا فعل المحرم الا مع ما كان واحدا غير هذه الحال ومحرما كذلك ثم قال (ولذلك لا يترك العسل بالماء ولا القيام في الصلاة ولا السجود لدفع الضرر والام والمرص الا لتعنه طر يقا لدفع الضرر وهذا كله قياس مطرد) * قلت اذا تعين ترك ما ذكره طر يقا لدفع الضرر صارت لك الواجبات غير واجبة وهذا كله قياس مطرد

للاقوال وهم كثير وان كل افعي والنووي وابن حجر والرملي في مذهب الشافعي اه شويصيح وقال شيخ والدي الشيخ ابراهيم الساجوري على ابن قاسم ان الرمي وابن حجر لم يلعا مرتبة الترجيح بل هما قلدان فقط نعم قال بعضهم بل لها ترجيح في بعض المسائل والشراء لمسي ايضا اه وكلما يرى وان رتبوا للحمي وان القراني في مذهب الامام مالك وكان يحرم والمرحى والكمال في الهام والطلب حاوي في مذهب ابي حنيفة وكأبي يعلى وابن قدامة وأبي الخطاب والقاضي علاء الدين في مذهب الامام أحمد بن حنبل وقال لاصل وحال من هذه المرة ان يحيط تنقييد جميع مطلق المذهب وتخصيص جميع عموماته ومدارك امامه وسفداته وحكمه أنه يعني بما يحفظه ويخرج ويقيس بشرط القياس ما لا يحفظه على ما يحفظه اه وهذا أصح الاقوال الثلاثة لتقدمه واما

علم غير محمد بن النعمان يبلغ درجة محمداً العتوى ولا ينزل إلى درجة العاصي وسماه العلامة للسيوطي في رسالته المدكورة تحتبه القضاة نظر
 ما تقدم عن ابن دقيق العيد عن شارح البحر والاصوي من أنه رتبة ثالثة لعبير محمد المطلق من العلماء المقلدين إلا أن كلام
 شارح البحر والمنازل وكلام ابن رشد الآتي على أنه ليس بمحمد فبإل محمد القضاة هو تحتبه الترخيص فأمثل فإن العتوى في شرح
 المهذب تبعاً لابن الصلاح أيضاً وهو من يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير
 أدلته ونحوه برأيه فهدا يعتمد نقله وفقواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه وما لا يجده منقولاً وإن وحدى في المقولات معناه بحيث
 يدرك غير كبره فكر أنه لا فرق (١٢٤) بينهما حار الخافه به والعتوى به وكذا ما نعلم المذاهب تحت صانط تحتبه في

المذهب وما ليس كذلك
 يجب أمساكه عن العتوى
 فيه اهـ وهذا هو الراجح
 من الأقوال الأربعة فتقدم
 وهو مثل قول الأصل وحال
 هذا أن نسمع اطلاعه بحيث
 يعلم تقييد المطلقات
 وتخصيص العمومات لكنه
 لم يصب في مدارك أمارة
 ومستنداته وحكمه به يعني
 ما يحفظه من مذهبه
 ما عدا ما هو ذلك المذهب
 شروط القياس لا تكل قول
 فيه لا يعرف مذهب من
 المذهب عن قول حال فيه
 المذهب الإجماع أو القوعد
 والقياس أو القياس الحلي
 السالم عن المعارض لراجح
 لكنه قد يقل وقد يكثر
 وهذا النوع لا يجوز للفتنة
 أن يقله الناس ولا يعني به
 في دين الله تعالى وذلك لأنه
 لو حكم به حكم انقضاء
 ولا نقره شرعاً وإن أكد
 بحكمه فأولى أن لا نقره

وقد حولت هذا القياس بالجمع المتقدم ذكره ورك الواحب وفعل المندوب في دفع الضرر
 وكذلك الجمع بعرفة ترك فيه واحداً أحدهما تأخير الصلاة لوقتها وهي العصر فتقدم وتصل
 مع الظهر مع إمكان الجمع في تحصيل مصلحة الوقت ودفع الضرر وتأخير ترك الجمعة
 حاشا يوم عرفة ويصلى الظهر بها فترك الواحب أيضاً لا يدفع الضرر لأنه يدفع بالجمع
 بين العصر والجمعة كما يدفع بالجمع بين الظهر والعصر ولذلك لم يحجج هرير الرشيدي ومعه
 أبو يوسف واحتجوا بذلك في المدة على ما كتبنا فصل الصلاة والسلام وقع البحث في
 ذلك فصل أبو يوسف إذا اجتمع الجمعة والظهر يوم عرفة قدمت الجمعة لأنها أفضل وواحدة قبل
 الظهر مع الامكان حال له مالك أن ذلك خلاف المدة فقال له أبو يوسف من أين لك ذلك وأنه

قال (وقد حواه) هذا القياس بالجمع المتقدم ذكره وترك الواحب وفعل المندوب في دفع الضرر
 • قلت إن أراد ترك الواحب في غيره من ذلك صحيح ولا يبيده ذلك مقصوده وإن أراد
 ترك الواحب في حال شرعية الجمع فليس تأخير الصلاة إلى وقتها وواح فم يترك واحداً بل صار
 الأخيرة في هذه الحال من الواجب الموسع بالنسبة إلى وقتها وفي الأولى ومن فعل الواجب الموسع
 في أول أجزاء وقته الموسع ترك واحداً أصلاً ولا بد من تركه ذهب الوهم إلى أن أحداً
 الصلاة إلى وقتها وواح على الإطلاق وإن تأخير الصلاة هو نعيه الواجب وليس تأخير الصلاة
 أي وقفها واحداً على الإطلاق ولا هو نعيه الواجب أما كونه ليس وواحداً على الإطلاق فصاف
 سبق بيته وأما كونه ليس هو نعيه الواجب فلا الواجب أعاد هو الصلاة والتأخير والتقديم
 أمران أصبيان يعني ترك الواجب إلى التأخير أو إلى التقديم فليس على ظاهره أن المقصود ترك الواجب
 التأخير وجوب فعل الصلاة مؤخره وترك الواجب التقديم وجوب فعلها مقدماً وإذا كان الأمر
 كذلك فلا يخفى على من فهم شيئاً من مقاصد الشرع أن ما كلف في حال المعارضة بين إيقاع صلاة
 العشاء مقدمة قبل وقتها المحدود لها في غير هذه الحال أشار لاحتياطية الجماعة وبين إيقاع صلاة
 الصلوة في وقتها المذكور ولا عرو في التحجير بين أمر راجح ومردوح وفاصل ومفصول كما
 حصل الكفارة فإن الحق أرحبها لرحمة الله قيمة الرقة على قيمة الكسوة والأطعم في غالب
 العادة بل كافي رقة فمنها ألف رقة فيمنها مائة وكفى التحجير بين إيقاع الصلاة وقصره
 وذلك لا يخصى كثره في الشريعة • قال (وكذلك الجمع بعرفة ترك فيه واحداً أي منتهى قوته

شرعاً إذ لم تأكد ولا يعلم مذهب الامن عرف القواعد الشرعية والقياس الحلي والنص الصريح
 وعدم المعارض لذلك بالبلغة في تحصيل مسائل الفقه بأسوطها مع معرفة علم أصول الفقه معرفة حسنة لا بمجرد معرفة أصول الفقه
 فإن القواعد عديسة مسبوقة في أصول الفقه بل بشرعية قواعد كثيرة حسانة في الفتوى والفقه لا توجد في كتب أصول الفقه
 أصلاً وذلك هو الذي عني وضع هذا الكتاب المسمى كتاب الأوزار والقواعد السنية لاصط تلك القواعد بحسب طائفتي ولا اعتبار
 الشرط بحرم على أكثر الناس العتوى فتأمل ذلك فهو أمر لازم وكذلك كان السلف رضي الله عنهم متوقفين في الفتيا توقفاً شديداً
 وقال مالك لا ينبغي للعلم أن يعني حتى يراه الناس أهلاً لذلك ويرى هو مع أهله لذلك يريد تثبت أهليته عند العلماء ويكون هو يفتي

مطلوعه على ما قاله العلماء في حقه من لاهلية لانه قد يظهر من الانسان امر على صدمه او عليه فاذا كان مطالعا على ما وضعه به الناس حصل اليقين في ذلك وما في مالك حتى حازه روعون محسكا لان التحريك وهو اللثام بالعام تحريك الحنك شعير العشاء حتى ان مالك سئل عن الصلاة فغير تحريك فقال لا بأس بذلك وهو اشارة الى تأكيد التحريك وهذا هو شأن الغيب في الزمن القديم واما اليوم فقد انخرق هذا السياج وسهل على الناس امر دينهم فوجدوا فيه ما يصلح وما لا يصلح وعسر عليهم اعترافيهم بحلهم وان يقول أحدهم لا يدرى فلا حرم آس الحال للناس الى هذه العاية بالافتقار الجبال والتحريش على دين الله تعالى اه قال الخطابي شرحه على المحصر والظاهر ان قوله بحيث يعلم يقيد المطلقات ويخصص العمومات يعني يعلم على نفسه (١٢٥) ذلك وأما لقطع بأن هذه الرواية

ليست مقيدة فمعيه ويكنى الآن في ذلك وجود المسئلة في التوضيح أوفى ابن عبد السلام قال ان فرحون قال المأري في كتاب الاقضية الذي يقتضي في هذا الزمان أقل مراتبه في نقل المذهب أن يكون قد استبحر في الاعمال على روايات المذهب وتأويل الشيوخ لها وتوجههم لما وقع فيها من اختلاف ظواهر واختلاف مذاهب وتشبههم مسائل بمسائل فديسوا الى النفس تساعدها ويريقهم بين مسائل ومسائل قديقع في النفس تقاربها وتشابهها الى غير ذلك مما سطره اثنائهم في كتبهم وأشار اليه المتقدمون من أصحاب مالك في كثير من رواياتهم فهذا لعدم النظر يقتصر على نقله عن المذهب اه وفي آخر حطية البيان

خلاف السنة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس ركعتين قبلهما حطية وهذه هي صلاة الجمعة فقال له مالك حهر فيهما أو أسرفك أبو يوسف فظهرت الجمعة لمالك صلى الله عليه وسلم جمعين بسبب الأمر لان الجمعة حرة فصلى عليه السلام ركعتين سرا ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم ظهر سمرية وترك الجمعة والحطية ليوم عرفة لاجل الجمعة لان عرفة إنما حطت لتعليم الناس مناسك الحج كما في يوم الجمعة أم لا والحواش عن الجمع وترك الجمعة معرفة يسر من الحواش عن الجمع ابيه انظر أما الحواش عن عرفة وترك الجمعة فلان الغالب على الصحيح السمر وقصر المسافر الطهر دون الجمعة فجعل السمر سعة للعب هو هو مقام عرفة أو منزله غريب من عرفة فترك الجمعة على هذا التقدير ليس ترك الواحد وأما ترك تأخير الصلاة في وقت وهي العصر فقصر وره الاحتجاج في ذلك اليوم للافضل على الدعاء والانهيار والتفريق الملائق به قد وهو يوم لا كاد يحصل في العمر الا مرة بعد مرة وقطع العزاري والقدر واعاق الاموال من الافطار الدعة ولا وطن الية فثبت ان تقدم هذا على مصلحة وقت العصر ويكون هذا صررا بوجوب التقدم كما يوجب قوات الزمان التقدم في حق المسافر يجمع بين الصلاتين على هذا أعظم من قوات الزمان لان الانسان يمكن ان لا يسافر أو يسافر معه رفيقه موافقين على الاول في أوقات الصلوات فهو صرر يمكن التمسك به من حيث الجهة أما صالح الحج فأمر لازم للعبد ولا يخرج عنها ولا يمكن التمسك به منها الى غيرها فهذا حواش يمكن ان يقال في جمع عرفة دون جمع ليله المطر وأما جمع المسافر والمراسد اذ الحاف العلة على عقله نحو الوقت فهو متعين لدفع الضرر بخلاف جمع المطر لسمين ترك الواحد لدفع الضرر ولولم يجمع مسافر والمراسد صاع الواحد آخر الوقت وهو الصلاة لاخير به بعبء العقر وضرورة المراسد وضمن الضرر صوت الرافق والجمع ليله المطر لورثك اعماشوب المنسوب الذي هو الجماعة وأما الصلوات فتدلى على أفضل الاحوال في السيوت عند دخول الاوقات فهذا جمع يخص هذا السؤال القوي والحواش عنه د حصل يقوى الحواش يوم عرفة فشرع في الحواش عنه فانه من الاسئلة المشككة فيقول ان المذنبات فسيان قسم تقصر صلحته عن به نحة الواحد وهذا هو الغالب

فشرع في الحواش عنه فانه من الاسئلة المشككة (هـ) قلت مقالته في ذلك صحيح لا بأس به قال (فقد قول ان المذنبات فسيان قسم تقصر صلحته عن مصلحة الواحد وهذا هو الغالب

والتحصيل لا يشره قال اد جمع اطلبا فقدمنا الى هذا الكتاب يعني البيان والتحصيل على معرفة ما لا يسع جهله من أصول الديانات وأصول الفقه وعرفنا العلم من طريقه وأحد من به وسيله وحكمه الفرع الى الاصل واسمعى بمعرفة ذلك كله عن الشيوخ في المشكلات وحصل مرة من تحت علبه في السوارل بمصلاات ودخل في رصه للعشاء الذي أنشأ الله عليهم في غير ما آية من كتابه ووعدهم فيه برفع الدرجات اه كلام الخطيب بتعسر ما قال وجعل القرائ أن ما خالف فيه الامام النص نظير ما خالف فيه الاجماع في عدم حواش نقله للناس واقتناهم به ليس بشيء لنص مالك في كتاب الجمع من العتبة وعنه على عكس الحديث الصحيح اد كان العمل بخلافه اه وهو مبني على جعل قوله السامع عن المعارض الراجح وصفا لخصوص القياس الخلى لاله ولله والالا

لم يدع عليه ذلك فتأمل باصناف هذا وقال الاصل وما ليس بمحموط من روات المذهب لمن في هذه المرتبة لا يجوز له نحر محله على ما هو
محموط له منها وان كثرت مقولاته حد الا داخل له شروط التحريم من حفظه فواعدا للشرعية باطله في تحصيل مسائل الفقه
أصولها ومعرفة علم أصول الفقه وكتاب القياس وأحكامه وترجيحاته وشرايطه وموانعه معرفة حسنة وعلمه بأن قول امامه المخرج
عليه ليس بخلاف الاجماع ولا للقواعد ولا لقياس حتى سالم عن معارض راجح وكثير من الناس يقدمون على التحريم دون
هذه الشروط بل صار معنى من يحفظ بالقييدات والالتصيمات من مقول امامه وذلك فاسي ولعل في دين الله تعالى عن شيعته
اه ويتعين جعل قوله سالم عن (١٢٦) معارض راجح ومفالك من القياس الحلي والنص لخصوص القياس الحلي

حتى يتوجه عليه ايراد
الخطاب فافهم وأه العبد
وله مرتبة المراتب الاولى
ان يعرف من المنهج حكم
حادثه بدليلها وفي حوار
افتائه بما عرفه مطلقا وان
يقدره غيره فيه ثلثها ان
كان الدليل كتابا أو سنة
رابعها ان كان نقلا أو لاصح
منها كافي بجملة الركني
الذي أي المسح مطلقا
المرتبة الثانية أن يعرف
من المنهج حكم مثله وم
سردليها أو يحفظ مختصرا
من مختصرات الفقه فلا
يجوز له أن يقتضي ما عرفه
بغير رجوع العاقل اليه اذ لم
يكن سواء أولى من
الارتباك في الخيرة ويجوز
له أن يقبل ما افتاده به
المنهج لغيره نعم في بحر
الركن لا يجوز للعالم
أن يعمل فتوى معتد بها
مثله والى حال من في هذه
المرتبة الثانية وحكم فتواه

فان أوامر الشرع تنبع للمصالح الخاصة أو الراجحة وبواهي تنبع للمفاسد الخاصة أو
الراجحة حتى يكون ذنبي المصالح يرب عليه الثواب ثم تتر في المصلحة والبدن وأعظم رتبته
حتى يكون أعلى رتب المصالح يليه أدنى رتب الواجبات وأدنى رتب المفاسد يترتب عليها أدنى
رتب المكروهات ثم يتر في المفاسد والمكروهات في العظم حتى يكون على رتب المكروهات يليه
أدنى رتب المحرمات هذا هو القاعدة العامة ثم انه قد وجد في الشريعة مستويات أقصا من
الواجبات وتواها أعظم من ثواب الواجبات وذلك يدل على أن مصالحها أعظم من مفاسد
الواجبات لأن الاصل في كثرة الثواب وفاته كثرة المصالح وفاته ألا ترى أن ثواب الله في
بدنار أعظم من ثواب التصديق بدرهم لانه أعظم مصلحة وسدخلة الولي المصالح أعظم من سد
خلة الفاسق الطالح لأن مصلحة نقاء الولي والعالم في الوجود لنفسه وللخلق أعظم من مصلحة
العاسق وعلى هذا القانون

فان أوامر الشرع تنبع للمصالح الخاصة أو الراجحة وبواهي تنبع للمفاسد الخاصة أو
الراجحة العامة قلت ما قاله صحيح على أسلم أن الأوامر تنبع للمصالح والأوامر تنبع
للمفاسد وبما أن يقول ان الأمر ينكس وهو ان المصالح تنبع للأوامر والمفاسد تنبع للأوامر
أما في المصالح والمفاسد الآخر ولة فلا حصة له فان المصالح هي المرفق ولا مصلحة أعظم من النعيم
المقيم والمفاسد هي الباطل ولا ضرر أعظم من العذاب انقم وأما في المصالح والمفاسد الدنيوية فهي
ذلك دلائل من الطواغر الشرعية كقوله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وكفوله
تعالى وأقوا الله ويعلمكم الله وكفوله صلى الله عليه وسلم من أحلص لله أو نعين صبا ظهر
يباع الحكمة من فله على لسانه الى أشمل ذلك لا يكاد يحصر وبالجملة هذا الموضوع محل نظر
هذا ان كان يريد التبعية حصول هذه المصالح وان أراد بذلك أن الأوامر وردت لتحصيل
عندما تطلها المصالح وان التواهي وردت لرفع عند ما تطلها المفاسد فذلك صحيح قال (ثم انه قد
وجد في الشريعة مستويات أدنى من الواجبات وتواها أعظم من ثواب الواجبات وذلك يدل على أن
مصلحتها أعظم من مفاسد الواجبات) قلت ما قاله في ذلك ليس علم ولا صحيح قال (لأن الاصل في
كثرة الثواب وفاته كثرة المصالح وفاته لا يرى أن ثواب التصديق بدنيار أعظم من ثواب التصديق
بدرهم لانه أعظم مصلحة وسدخلة الولي المصالح أعظم من سدخلة الفاسق الطالح الى قوله

أشار الاصل بقوله ان يحفظ كتابا في غيره ومطلوب في غيره فهذا يحرم
عنه ان يقتضي بما فيه الا في مسألة يقطع بها مستوفية للقبول ويكون هي الواقعة بعينها اه والى حكم فتوى من في المرتبة الاولى ينظر
قوله الا في مسألة يقطع بها مستوفية الخ فتأمل بدقة اذ اعلم هذا علمت ان كلام الاصل في هذا المرفق وجواب اس رشدا مثل عن
الفتوى وصفه لمقتضى قد حصره في تحتها في والترجيح والعالم الذي لم يبلغ درجته وصاحب المرتبة الثانية من مرتبة العالم
الماترين مع ادماج صاحب المرتبة الاولى منهما مع صاحب الثانية وحاصل كلام الاصل كافي لخطاب على من سيدي حبل ان لطالب
العلم ثلاث حالات الاولى ان يحفظ كتابا في عمومات مختصة في غيره ومطلقات مقدمة في غيره فهذا يحرم عليه ان يقتضي بما فيه الا في

مسئلة يقطع انما مستوفية القيود وكونها هي الواقعة بعينها الثانية أن نسع اطلاعه بحيث يعلم تنقيح المطلقات وتخصيص العمومات
لكنه لم يصط مدارك امامه ومستنداته فهذا يعني بما يحفظه وينقله من مشهور في ذلك المذهب ولا يخرج مسألة ليست متصورة
على ما يشبهها الثالثة ان يحيط بذلك ومدارك امامه ومستنداته وهذا يعني بما يحفظه ويخرج ويقيس شروط القياس ما لا يحفظه
من ما يحفظه ١٥ وحوار ابن رشد كما في شرح الخطاب على حليل نقلا عن وثائق ابن سلعون ان الجماعة التي تنسب الى العلوم وتنسب
عن حجة العوام في المحفوظ والمفهوم تنقسم على ثلاثة طوائف طائفة منهم اعتمدت صحة مذهب مالك تقليدا غير دليل فاحذت انفسها
محفظ محرر دقوله وقوال أصحابه في مسائل النية دون التعقيد في معانيها (١٢٧) تمييز الصحيح منها والسقيم فهداه

لا يصح لها الفتوى بما
علمته وحفظته من قول
مالك وقول أحد من
أصحابه ادلا علم عندنا
بصحة شيء من ذلك اد
لا يصح الفتوى بمجرد
التقليد من غير علم وبصح
طريق حاشتها ان لم نجد من
يصح لها أن تستفتيه ان
يقلد مالكاً وغيره من
أصحابه فيها حفظته من
أقوالهم وان لم يعلم من رآه
به نازلة من يقلده فيها من
قول مالك وأصحابه
فيجوز للذي رآه به
النازلة ان يقلده فيها حكمه
من قول مالك في نازلته
ويقلد مالكاً في الاحتشوله
فيكون ذلك أيضاً ادا لم يجد
عصره من يستفتيه في
نازلته فيقلده فيها وان
كانت النازلة قد علم فيها
احتشالاً من قول مالك
وعبره فأعلمه بذلك كان
حكمه في ذلك حكم العا

هذه هي القاعدة العامة في غالب موارد الشريعة مع انه قد وقع في الشريعة مواضع مستوية
في المصلحة وأحدها أكثر نوايا كقراءة الفاتحة داخل الصلاة أكثر نوايا من قراءتها
خارج الصلاة لوجوبها داخل الصلاة وشاة الزكاة الواحدة أعظم نوايا من شاة صدقة
التطوع مع مساواتها لنفسها وديار الزكاة أكثر نوايا من ديار صدقة التطوع وهو في الشريعة
دليل وثقة تعالى ان يحصل أحد المفسرين على الآخر بإرادته مع انه يجوز ان يكون في أحد هذين
المساويين مصلحة لم يطلع عليها أحد سبب قصد الوجوب فيه أو وقوعه في حيز الواجب اذ انظر
ان كثرة النوايا تدل على كثرة المصلحة عالياً ومطلقاً فادكر من المسوالت التي فصلها الشرع
على الواحبات سبع صور الصورة الاولى اطار المعسر بالدين واجب واراؤه صدق مندوب اليه وهو
عظيم أجراً من الاطار لقوله تعالى وأن تصدقوا خير لكم عمله أفضل من الاطار وسبب ذلك ان

هذه هي القاعدة العامة في غالب موارد الشرع) قلت ماد كره من أن نواب الصدق دياراً أكثر نوايا من
التصدق بدينهم مسلم صحيح لكن على شرط الاستواء في حال التصديق والتصدق عليه من كل وجه
اماعند تفاوت حال المتصدق والمتصدق عليه فالما في قوله ^{والمسلم} سبق درهم مائة ألف وقد تقدم
الكلام فيه قال (مع انه قد وقع في الشريعة مواضع مستوية في المصلحة وأحدها أكثر نوايا كقراءة
الفاتحة داخل الصلاة اي قوله اذا نهر أن كثرة النوايا تدل على كثرة المصلحة عالياً ومطلقاً فادكر
من المسوالت التي فصلها الشرع على الواحبات سبع صور) قلت ماله من استواء مصلحة فاتحة
الكتاب داخل الصلاة وخارجها غير مسلم ولم تأت على ذلك بحجة ومقالة من أن الله تعالى أن يحصل
أحد المفسرين على الآخر بإرادته صحيح وكذلك مقالة من أنه يجوز أن يكون في أحد هذين
المساويين مصلحة لم يطلع عليها أحد سبب قصد الوجوب فيه أو وقوعه في حيز الواجب قال
(الصورة الاولى اطار المعسر بالدين واجب واراؤه صدق مندوب اليه الى آخرها) قلت مقالة في ذلك
ليس مسلم ولا صحيح ان الاطار أعظم أجراً من جهة انه واجب والقاعدة أن الواجب أعظم
أجراً من المندوب بدليل الحديث المتقدم ولا معارض له وما استدلل به من قوله تعالى وأن تصدقوا خير
لكم نقول موافقه ولا يلزم منه مقصوده ومقالة من أن مصلحة الاراء أعظم لاشتغالها على الواجب
الذي هو الاطار ليس صحيح لان الاطار بأخبر الطلب بالدين وهو مستلزم اطلب الدين بعد الاراء
اسقاط بالكلية وهو مستلزم لعدم طلبه بعد فكيف يصح أن يكون ما يستلزم عدم الطلب متصفاً لما

اد استفتى العلماء في نازلته فاحتشوا عليه فيها وقد احتشوا في ذلك على ثلاثة أقوال احدها أن يأخذ بما شاء من ذلك الثاني أن
يحتشم من ذلك فيأخذ من ذلك بقول أعلمهم الثالث ان يأخذ بأعظم الاقوال والطائفة الثانية منهم اعتقدت صحة مذهب مالك
تساويان لها من صحة أصوله التي بناء عليها فأحدثت نفسها محفظ محرر دقوله وقوال أصحابه في مسائل الفقه ونقمت في معانيها فعلت
الصحيح منها الحارثي على أصوله من السقيم الخارج الا انها لم سلح درجة التحقيق بمعرفة قياس الخروج على الأصول وهذه يصلح
لها اذا استعنت أن تفتي بما علمته من قول مالك وقول غيره من أصحابه اذا كانت هذه في خاصتها في خاصتها الاحد
بقوله ادا كانت لها صحتها ولا يجوز لها ان تفتي بالاحتشاد فيما لانظر فيه ناس من قول مالك أو قول غيره من أصحابه وان كانت قد بات لها

صحته اذ ليست من كل لها آلات الاجتهاد الذي يصح لها قياس من الفروع على الاصول والطائفة الثالثة منهم عتقدت صحة مذهبه عما ان لها نص من صحة اصوله لكونها على احكام القرآن عارفة بالداسخ والمدسوخ والفصل والحمل والخاص من العام عامة بالنسبة الواردة في الاحكام بمرة بين صحيحها من معادها عامة بأقوال العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من فقهاء الامصار وبما اتفقوا عليه واحملوا فيه عامة من علم اللسان بما يفهمه معنى الكلام عامة بوضع الأدلة في مواضعها وهذه هي التي يصح لها الفتوى عمومها لا يستند القياس على الاصول التي هي للكتاب والسنة واجماع الامة المعنى الجامع بينها وبين الدلالة وعلى ما قياس عليها ان قدم القياس عليها ومن القياس (١٢٨) حتى وحى لان المعنى الذي يجمع بين الاصل والفروع قديم قطعاً بدليل قاطع

مصلحته أعظم لاشماله على الواجب الذي هو الاظهر من أبرى مما عليه فقد حصل له الاظهار وهو عدم المطالبة في الحال الصورة الثانية صلاة الجمعة تفصل صلاة العديسع وعشر من صلاة أى سبع وعشر من مثونه مثل مثونه صلاة يومئذ كذلك فخره مسلم في صحيحه وهذه السبع والعشرون مثونه هي مضافة لوصف صلاة الجمعة خاصة ألا ترى أن من صلى وحده ثم صلى في جماعة حصلت له مع ان الاعادة في جماعة غير واحدة عليه فصار وصف الجماعة للمدبوس أكثر ثواباً من ثواب الصلاة الواحدة وهو مدبوس فصل واحد دلل على أن مصلحته عند الله تعالى أكثر من مصلحة الواجب الصورة الثالثة الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ حبر من الصلاة في غيره بألم مثونه مع ان الصلاة فيه غير واحدة فقد فصل المدبوس الذي هو الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ الواجب الذي هو أصل الصلاة وذلك يدل على أن الصلاة في هذا المكان أعظم مصلحته عند الله تعالى وان كما لا نعلم ذلك الصورة الرابعة الصلاة في المسجد الحرام فصل من ألف ومائة صلاة في غيره كما حرجه الثقات ابن عبد البر وغيره مع أن الصلاة فيه غير واحدة فقد فصل المدبوس الواجب الذي هو أصل الصلاة من حيث هي صلاة الصورة الخامسة الصلاة في بيت المقدس كمسبأة صلاة مع ان الصلاة فيه غير واحدة فقد فصل المدبوس الواجب الذي هو أصل

لا يستعمل التأويل وقد يعلم بالاستدلال فلا يوجب الا على الظن ولا يرجع الى القياس الخفى الا بعد القياس التحلي وهذا كله يتبعه في المعاد في التحقيق بالمعرفة به تعازياً بعيداً وتعزى نحو العلم أيضاً حودة النظم لذلك وحودة الدهن فيه افتراقاً بعيداً ادليس العلم الذي هو الفقه في الدين بكثرة الرواية والخلفاء واعب هو نور يصممه الله حيث يشاء فمن اعتقد في صحة ما به من نصح له الفتوى بما آتاه الله عز وجل من ذلك السور المركب على المحفوظ المعصوم جازله ان يفتي ودا اعتقد الناس فيه ذلك جازله ان يفتي فمن الحق للرحل ان لا يفتي حتى يرى نفسه أهلاً لذلك على ما حكى مالك عن ابن هرمر أشار بذلك على من استشاره السلطان فاستشاره

يسلم الطالب قال (الصورة الثانية صلاة الجمعة تفصل صلاة العديسع وعشر من صلاة إلى آخرها) فأتت الجمعة متفصلة عن الصلاة بل الجمعة وصف للصلاة فصلت به على وصف الامر فصلاته المكاتب دفعها في جماعة وقعت واحدة وادفعها واحدة وقعت كذلك عبره أحد الواحدين أعظم أحرار من الآخر ولا سكر مثل ذلك ولما ان مال ان صلاة الظهر مثلا اذا أوقعها للمكاتب في جماعة فكونها صلاة ظهر هو الواجب وكونها في جماعة هو المدبوس قد لك ليس اصحيح بوجه لان كونها في جماعة ليس مفصلاً من كونها ظهر بل هي ظهر وهي في جماعة فان (الصورة الثالثة الصلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حبر من الصلاة في غيره إلى آخرها) فأتت ان كان الصلاة التي صلى في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم واجبة فهي أفضل تلك الصلاة بنفسها اذ صليبت في غيره وان كانت نافذة فهي أفضل تلك الصلاة بنفسها اذ صليبت في غيره قال (الصورة الرابعة الصلاة في المسجد الحرام إلى آخرها) فأتت الكلام في هذه الصورة كالكلام في التي قبلها قال (الصورة الخامسة الصلاة في بيت المقدس إلى آخرها) فأتت وهذه الكلام فيها أيضاً كالكلام فيما قبلها

الصلاة

في ذلك اهـ بنسبته الاولى الاستنباط لعه استخراج المذهب من العين من فوطهم سط المذهب اخرج

من منسجه واصطلاحاً استخراج المعاني من النصوص بمرط الدهن وقوة الفهم كأي نعت بنات البحر حتى قال المحيى حتى جمع الحوامع كان يستنبط الحكم بأن الجمع المعروف بالعام بما يقل ان هذا الجمع يصح الاستثناء منه حيث لا يحصر فيه أى اخرج بعضه بالاولا وحدهى حواتها بأن يصم اليه كبرى مأخوذة من فوطهم بغير المعصوم الاستثناء وهي كل ما يصح الاستثناء منه ٤٠ لا يحصر فيه فهو عام لينتج المطلوب وهو ان هذا الجمع عام اهـ توصح للرادوى حاشيتي الشريسي والقطار على محلي جمع الحوامع الاستثناء استنباح الاحكام من الأدلة قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذ رفعت الى المجتهد دقة فليمرصها على نصوص الكتاب فان عورته وعلى الاخبار المتواترة

ثم على الاحاد فان اهو رمل بعض في القياس بل بلغت الى ظواهر القرآن فان وحدنا ظاهرنا نظري المفاهيمات من قياس او خبر فان لم يجد
 نصيصا حكم به وان لم يعثر على لفظ من كتاب ولا سنة نظر الى اذهابها وحدها بحكمها عليها اسع الاجماع فان لم يجد اجماعا خاص في
 القياس وبلا حظ القواعد السكية أولا وبقيتها على الحريات كأي القتل لا عمل يقدم قاعده الردع ولم يرد على مراعاة لآلة فان عدم
 قاعدة كلية نظري في خصوص ومواقع الاجماع وان وحدنا معنى واحدا أحق به والا نحد الى قياس يحمل فان أعورته عسكت بالشبه ولا
 يعود على مردان كان يؤمن بالله ويعرف ما أحد الشرع هذا بل يرجح النظر على ما فيه الشافعي رحمه الله تعالى ولقد أحرر الاجماع عن
 الاحبار وذلك بأحبر مرتبه لأن خير عمل اذ العمل به مقدم لكن الخبر يشهد في لمسة عليه فانه مسقط قبول الاجماع قاله العراقي في
 المسحول اهـ (التدبير الثاني) القياس لغة غايه عن رر الشيء الى (١٢٩) طيره وعد أهل الاصول اياه مثل

حكم المدكور بمثل علته
 في الآخر أي اصابه مثل
 حكم المدكور في النص
 بمثل علته في آخر لم ينص
 عليه لانه لان القياس
 غير مثبت للحكم بل ظهر له
 واحترر بمثل الحكم ومثل
 العلة عن لزم القول باثقل
 لوصاف واحترر لفظ
 المدكور ليس من القياس
 بين المدعومين أيضا وأركانه
 أربعة مقبض عليه ومقبض
 ومعنى مشترك بينهما
 وحكم المقبض عليه نعتي
 بواسطة المشترك أي المقبض
 وفي التعبير بالاصل
 والفرع عن الاولين وهو
 الاخر وعن غيرهما
 كحكم المقبض عليه والمقبض
 والاصل دليل حكم المقبض
 عليه خلاف ويقسم الى
 حلي وهو ما سبق اليه
 الاقحام وأي حلي وهو

الصلاة الصورة السادسة روى ان صلاة نسواك خير من سبعين صلاة غير نسواك مع ان وصف
 السواك مندوب اليه ليس بواجب فقد فصل المندوب الواجب الذي هو أصل الصلاة وتؤكد
 ذلك قوله عليه السلام في الحديث الآخر اولاً ان أنش على أمتي لاصرتهم بالسواك عند كل
 صلاة قال بعض العلماء هذا يدل على ان مصلحته تصلح للاختلاف ولكن ترك لا يجب رفق به عند
 الصورة السابعة الخشوع في الصلاة مندوب اليه لا يتم ماركه فهو غير واجب مع انه ورد في
 الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام اذا بودى للصلاة فلا أتوها وأنتم سمعون وأنوها وعليكم
 السكينة والوقار فادركتم فملوا وما فاكم فأنموا وروى وما فاكم فاصوا قال بعض العلماء
 انما أمر بعدم الافراط في السكينة لانه اذا قدم على الصلاة عقبت شدة السكينة يكون عنده سهار وقل
 يجمع من الخشوع

وحقيقته ان ايقاع الصلاة في مكان ما ليس عبر الصلاة حتى يصح ان يقال ان ايقاعها في ذلك المكان
 مندوب وهي في نفسها واجبة ولكن ايقاع الصلاة في المكان هو معنى الصلاة وتوهم الاتصال واجب
 العاط في مثل هذه الصورة قال (الصورة السادسة روى ان صلاة نسواك خير من سبعين صلاة غير
 سواك الى آخر الصورة) قلت ما قاله من ان وصف السواك مندوب صحيح ولكن جعل الشارع الصلاة
 مع السواك تسعين صلاة غير سواك أي هيأتوا تسعين صلاة يكون سواك فالسواك وان كان مندوباً
 سبب في تصحيح ثواب الواجب ولا يلزم من ذلك ان هذا المندوب خير من أصل الصلاة لاجل كونه
 سبب في تصحيح ثوابها وبيان ذلك ان نص الشارع لا يقتضي ان هذا التصحيح ثواب للسواك
 وما يقتضي ان التصحيح ثواب للصلاة المصاحبة للسواك وما ذهب اليه من أن المندوب الذي
 هو السواك خير من أصل الصلاة لا دليل عليه من الحديث ولا من غيره من (الصورة السابعة
 الخشوع في الصلاة مندوب اليه لا يتم تاركه فهو غير واجب مع انه ورد في الصحيح قوله
 عليه الصلاة والسلام اذا بودى للصلاة فلا أتوها وأنتم سمعون وأنوها وعليكم السكينة والوقار
 فادركتم فملوا وما فاكم فأنموا وروى وما فاكم فاصوا قال بعض العلماء انما أمر بعدم الافراط
 في السكينة لانه اذا قدم على الصلاة عقبت شدة السكينة يكون عنده سهار وقل يجمع من الخشوع

(١٧ - الفروق - ثاني)

ما يكون خلافه ويسمى في الاصل بالاستحسان وان كان الاستحسان أهم
 مقاماته لانه قد يطلق على ما ثبت بالنص والاجماع والضرورة كأي تعريض الحر حاني ومحل جمع الحوامع ولكل واحد من أركانه
 الاربعة شروط تطلب من كتب الاصول قال الخطابي في شرح ورقان امام الحرمين مع المتن ويقسم القياس الى ثلاثة أقسام قياس
 علة وقياس دلالة وقياس شبه (قياس العلة) ما كانت العلة فيه موحدة للحكم بحيث لا يحسن علة تختلف الحكم عنها ولو تختلف عهدها
 يرم منه محال كما هو شأن العلة الشرعية كقياس نحر يم ضرب الولدين على التأنيف بحكم الانداه فانه لا يحسن في العقل اباحة العصب
 مع نحر يم التأنيف ساء على القول بان الدلالة فيه على الحكم قياسية والقول الثاني ان الدلالة فيه من دلالة اللفظ على الحكم وقياس
 لدلالة ما كانت العلة فيه دلالة على الحكم غير موحدة له أي ما يكون الحكم فيه لعبة مستنبطة يجوز ان يترتب الحكم عليها في الفرع

ويجوز أن يتحمل وهذا أصعب من الأول وهو على أنواع لافية كقبس مال الصبي على من بالغ في وجوب الزكاة فيه مجامع أنه مال لهم ويجوز أن يقال لا يجب على مال الصبي كما قال أبو حنيفة (وقيس النسب) ما كان العرع فيه من تردد بين أصليين وهو أكثر شئها بأحدهما فيلحق به كالعمد المقتول فإنه يرد على الصبيان بالإنسان طر من حيث أنه دمي وبين الشهامة من حيث أنه مال وهو بالمال أكثر شئها من الحر يدل أنه يسع ويورث ويوقد ونص من أحرأه عما نص من قيمته فيلحق به وأضمن قيمته وإن رادت على دية الحر وهذا أصعب مما قبله فلا يصار إليه مع إمكان ما قبله أنه تصرف في قلت والأول هو أن ادبالحق والتساق والتساق هو امر بالخفي نعم قال الرري قال حاشية الجدل على الحلاليين أن قوله تعالى في سورة العنكبوت ولو نادى لعمري أن أنكم تتأثرون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين (١٣٥) دل على وجوب إحدى للواظفة لأنها اشتركت مع الزمان كونها فاحشة وهذا

اللاق بالصلاة فامرء عليه السلام بالسكينة والوقار وحضاب ما يؤدي إلى قوت الخشوع وإن فاسد الجمع والجماعات وذلك يدل على أن مصلحة الخشوع أعظم من مصلحة وصف الجمع والجماعات مع أن الجمعة واحدة ففصل المنسوب الواجب في هذه الصورة فهي على خلاف القاعدة العامة التي تقسم نقرها التي شهر لها الحديث في قوله تعالى ما تقرب إلى عبدي بذل أداء ما اقترمت عليه ولا يزال يتقرب لي بأسواق حتى أحبه الحديث إذا قرر هذا وظهر أن بعض المدونات قد نصت نواحيات في المصلحة فتقول إباحية فلما إن الواجب يقدم على المنسوب والمنسوب لا يقدم على الواجب حيث كانت مصلحة الواجب أعظم من مصلحة المنسوب أما إذا كانت مصلحة المنسوب أعظم نوابها تقدم المنسوب على الواجب كما تقدم في الخشوع وغيره فإذا وجدنا الشرع قد قسم مدونة على واجب فالعلم أن مصلحة ذلك المنسوب أكثر فلا كلام حيث تد وان لم يعلم استدلال بالآخر على المؤثر وقلا ما قدم صاحب الشرع هذا المنسوب على هذا الواجب المصلحة ومصلحته أعظم من مصلحة الواجب لا يستقر ما للشرائع

اللاق بالصلاة فامرء عليه السلام بالسكينة والوقار واحتماب ما يؤدي إلى قوت الخشوع وإن فاسد الجمع والجماعات إلى قوله في الحديث ولا يزال يتقرب لي بأسواق حتى أحبه الحديث) قلت لا يتعين ما قبله ذلك العام من كون عدم السكينة موحا لعدم الخشوع سيما لأمر بالسكينة حتى يلزم عن ذلك ترك الواجب الذي هو صلاة الجمعة للمدوب لدى هو الخشوع بل لقائن أن يقول إن الأمر بالسكينة إنما كان لأن صدها سبى عنه الذي هو شدة السبي شغل للناس مضاف للحضور الذي هو شرط في صحة الصلاة بحسب الوسع فإذا كانت شدة السبي من كسبه فعدم الخشوع بسبب عن الشغل ما تار شدة السبي من الأهاز والقلبي من كسبه فليس في الحديث على هذا الوجه ما يدل على تقديم مدوب ولا تفصيله على واجب من فيه الهوى عن التمسك إلى الاحلال بشرط الواجب مع أن مفاة القلق والانهدار للخشوع ليس بالأمر الواضح وإن ثبت المفاة بينهما فأما ذلك عن مفاة الحضور إذا الحضور شرط في الخشوع والله أعلم قال (إذا قرر هذا وظهر أن بعض المدونات قد نصت الواحيات في المصلحة إلى قوله

وإن كان قياساً من مثله قياس الدلالة الظني إلا أن الجامع مستفاد من الآية أنه أي من النص وكل ما استفيد من النص فهو قطعي الدلالة لا ظني فتأمل ما معان وقد اقتضت في المقامة تبعاً لأن رشده الحميد في ديانته على القول بأن دلالة النص تحريم التأفيف في الآية على تحريم الضرب لفظية لاقبائية وهو الذي اعتمده ابن السكيت في جمع الحوامع فافهم فإن الأصل ولا يجوز القياس للفرد ولا لأمته إلا بعد الفحص المنتهى إلى غاية أنه لا فارق هناك ولا معارض ولا مانع عن من القياس ولا يتأني الفحص المذكور من انعقاد بعد إحاطته بمدارك أمته وأدبه وقيسته وعمله التي اعتمد

عليه، معصية ومعرفة رب تلك العمل وبنيتها إلى لمصالح الشرع وهل هي من باب المصالح الضرورية أو من باب الحاجية أو التسمية وهل هي من باب المناسبات الذي اعتبر بوعه في نوع الحكم أو حسه في حسن الحكم وهل هي من باب مصلحة المراساة التي هي أدنى رب المصالح أو من قبيل ما شهدت لها أصول الشرع بالاعتبار أو هي من باب قياس الشئ والمناسبات أو قياس الدلالة أو قياس الاحالة أو المناسبات المقر ب إلى عبر ذلك من تفاصيل الاقضية ورب العلق في نظر الشرع عند محتجهم بين موصحة في كتب أصول الفقه وذلك لأن نسبة هذا المقتد إلى إمامه في القياس على أصول مذهبه كصفة إمامه لصاحب الشرع في القياس على مقاصده فكأن إمامه لا يجوز له أن يقيس مع قيام الفارق لأن الفارق مطلق للقياس والقياس الناطل لا يجوز لاعتماد عليه مثلالو وحداً إمامه صاحب الشرع قد نص على حكم ومصلحة من باب الضرر ورياء حرم عليه أن يقيس عليه ما هو من باب الحاجات أو التتمات لكون هذين صعيقتين

فوجدناها

ومر حو حنين بالنسبة الى الاولى ولا يلزم من اعتبار الاقوى اعتبار الاصعب كذلك هذا المقلد لا يجوز له ان يقبس فرعا على فرع من
امامه عليه مع قيام التعارض بينهما مثلا امامه آقاي في فرع بني علي علة اعتد فرعا بني نو ع الحكم لا يجوز له هو ان يقبس على اصل امامه
فرع مثل ذلك الفرع لكن علة من قبيل ما شهد حقه لحكم بقوة السوء ولا يلزم من اعتبار الاقوى اعتبار الاصعب أو وجوب
امامه اعتمد على مصلحة من باب الضرورة لا يجوز له هو ان يقبس عليها مثلها لكنهما من باب الحاجات أو التماس ادل على امامه راعى
خصوص تلك القوة وبذلك لخصوص منتف هنا أو وجوب امامه اعتمد مصلحة سالفة عن المعارض قاعدة أخرى حرم عليه ان يفتي فيها فيه
عن تلك المصلحة لكنها معارضة لقاعدة أخرى أو قواعد لقام التعارض ﴿التبعية الثالث﴾ السحر يوجب اصطلاح العلماء نعرف
احكام حرمانه موضوع القاعدة من القاعدة المشتملة على تلك الاحكام (١٣٩) بالقوة القرينة من الفعل باراه من

القوة الى الفعل بان تجعل
القاعدة محو الامر للوجوب
حقيقة كبرى قياس من
النكاح الاول لصغرى سبلة
الحصول لان محو لها موضوع
الكبرى وموضوعها هو
الحزق الذي قصد تعرف
حكمه فيقال أقيموا الصلاة
أمر والامر للوجوب
حقيقة فتنتج أقيموا الصلاة
للو حبوب حقيقة فدا
عرفوا القاعدة نقصية
كافية يعرف بها احكام
حرمان موضوعها في
صبيحة لتفعل اشارة الى ان
لك المعرفه ناكسة والمنشقة
خرج من التعريف
القضية التي تكون فرعها
بديهية عبر عن الحاجة الى
التخريج فيكون
ذكرها في الفن من قبل
المدى سائل آخر ويقال
للا برار المذكور فترجع

في حداه مصالح على وجه الفصل من الله تعالى ولدني قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
واسمعت قراءة كتاب الله تعالى فاسمعوا فانه انما يأمركم بخير وينهاكم عن شر فسمعت بعلم
ذلك هذا هو كذلك طرد القاعدة الشرع في رعاية المصالح ولما وردت السنة الصحيحة بالمع
ان الصلاتين وقدم فيه المندوب الذي هو وصف الجماعة على الواحد الذي هو الوقت فلما هذا
المندوب أعظم مصلحة من ذلك الواحد ومساو للواحد في الشرع بهما وجعل له اختيار
أحدهما فاندفع السؤال حينئذ

﴿الفرق السادس والثمانون بين قاعدة ما يكثر الثواب فيه والعقاب
وبين قاعدة ما يقل الثواب فيه والعقاب﴾

اعلم ان الاصل في كثرة الثواب وقلة وكثرة العقاب وقلة ان يشعأ كثره المصلحة في الفعل وفلتها
كنهصيل التصديق بالديار على التصديق بالدرهم واقاد العريق من بني آدم مع انعقاد العريق من
الجوان الهيمى وانهم لادية في الاعراض والعفوس اعظم من الادية في الاموار

مردا لقاعدة الشرع في رعاية المصالح قلت لم يقرر مطلقا ولا فهم عليه محقق ولا يصح بناء على قاعدة
رعاية المصالح فانه اذا كانت المصلحة في أمر ما أعظم منها في أمر آخر لم يلج الى حد مصالح الواحلت
فان الذي يباست رعاية المصالح ان يكون الاعظم مصلحة على الوجه المذكور واحدا والادنى
مصلحة مندوب بان كان يكون الاعظم مصلحة مندوب او يكون الادنى مصلحة واحدا فينبى بماسب
رعاية المصالح بوجه قال (ولما وردت السنة الصحيحة بالمع بين الصلاتين وقدم فيه المندوب
الذي هو وصف الجماعة على الواحد الذي هو الوقت فلما هذا المندوب أعظم مصلحة من ذلك الواحد
الى آخر ما قاله في هذا الفرق) قلت لم تقدم المندوب على الواحد ولا يصح على قاعدة مراعاة
مصالح ان يكون أعظم مصلحة من الواحد وانه أعظم قال الفرق السادس والثمانون بين قاعدة
ما يكثر الثواب فيه والعقاب وبين قاعدة ما يقل الثواب فيه والعقاب اعلم ان الاصل في كثرة الثواب
وقلة وكثرة العقاب وقلة ان يشعأ كثره المصلحة في الفعل وفلتها كنهصيل التصديق بالديار
على التصديق بالدرهم الى قوله

كأن العطار والشر بنى على محلى جمع الحيوانات وطلق الاسم للتحريم على معنى القياس وقد قال لا يجوز الا من صبط مدارك امامه
ومستنداته بخلافه بل على الاول فانه يجوز من ينفع اطلاعه بحيث يعلم تقييد المطلقات وتخصيص العمومات ولوم يضبط مدارك امامه
ومستنداته قال الشيخ محمد عيسى في فتاويه فتح العلى المالكى في جواب بعض معاصره لما سئل عن رجلين اشتركا في هيمة اشترياها
والرم أحدهما للاخر بعقبتها ثم بعد اتصال الشركة أراد المانم محاسبة شريكه عما دفعه على حصته في الهيمة المذكورة فهل لا يجاب
ذلك بقوله حيث التزم أحد الشرى يكن الا هاق فلا رجو عله على شريكه لان ذلك معروفا لا رمن ووجه على نفسه عدم مالكة وأصحابه
ما بعض أو يمت كائن عليه ابن رشد فيما نقله عنه العلامة الخطاط ونص مسنية من التزم الا هاق على شخص مدة معينة أو مدة حياة
ممن أو المتفق عليه أو حتى يقدم يندونى أحل محمول له ذلك ما به فاس أو يمت لانه تقسم في كلام ابن رشد ان المعروف على مذهب

مالك وأصحابه لازم لمن أوجبه على نفسه ما لم يفسد أو يمت اه فالمحقق على التهمة في تلك النازلة لا محاسنة له للمعنى له وهذا هو الحق واتبعه أسلم ما نصه الجواب انه كور صحيح في عناية الحسن والنس الذي فيه هو كذلك في الأوامر الخطاب وليس فيه قياس على من التزم الاصل على رجل الخ واعايفه نخرج حكم الحر في من القاعدة التي تشمله وغيره فالمعنى به يستحق ان يشكر عليه ويدعى له بحجج والاعتراض عليه من التعيير في لوجوه الحسن منه فساد التصور والحد

وكم من غائب قولاً صحيحاً ه وآفته من الفهم السقيم كفساد الحساب فلن لو حجبها ه حسداً وبعصانه للمهم اه فأت ومنه نخرج في رسائي شمس الاشراق في حكم التعامل بالاوراق حكم الانواط بما في العسوة قال لي مالك في القلوس لا حرج فيها بطرقة بالذهب ولا بالورق ولو ان الناس (١٣٢) أجاز وأجبهم الجلود حتى تكون هاسكة وعين لكرهتها أن ينبع بالذهب

وهذا هو غالب الشريعة وقد يستوى الفعلان في مصلحة والمصلحة من كل وجه وبوجوب الله له لي أحد محادون الآخر كتكبيره الاحرام مع غيرها من التكبيرات وسجدة التلاوة مع سجدة الصلاة وسجدة النافذة مع سجدة الفريضة وكذلك ركوع فيهما بل قد يترك هذه القاعدة وتنعكس بأن يصير الأقل أكثر ثواباً كتفصيل القصر على الاثم مع اشتغال الاثم على مر يد الخشوع والاحلال وأنواع التقرب وتفصيل الصبح على سائر الصلوات عندما شاء على أنها الصلاة الوسطى وتفصيل العصر على رأي أبي حنيفة مع تفصيل القراءة فيها بالنسبة الى الطهر وهذا هو غالب الشريعة) قلت ان أراد ان ذلك أمر يترك بالعقل ويلزم فيه وليس ما قاله صحيح فان ثبت الثواب والعقاب على الاعمال لا محال للعقل عيافه من باب وقوع أحد الجائزين وان أراد أن ذلك أمر يترك شرعاً ويلزم فيه ه قاله صحيح لكن ليس ذلك على الإطلاق بل ذلك اذ وقعت المساواة من كل وجه وبمقتضى المواثيق الا في المصلحة خاصة قال (وقد يستوى الفعلان في المصلحة والمصلحة من كل وجه وبوجوب الله تعالى أحد محادون الآخر كتكبيره الاحرام مع غيرها من التكبيرات وسجدة التلاوة مع سجدة الصلاة وسجدة النافذة مع سجدة الفريضة وكذلك الركوع فيهما) قلت ما قاله لاسمح على قاعدة مراعاة المصالح وانها اذ بلغت الى حدها في الكثرة لم الوجوب وادالم تناف فلا بد من الثواب وعلى ذلك يلزم اد تساوت ان يلزم الوجوب في المساواة ان بلغت مصدقتهما الى رتبة واحدة وذهب فيهما ان لم يبلغ الى تلك الرتبة وما أورد من الاشبه لاسلم فيها المساواة (ه) لم يأت على دعوة المساواة فيها بحجة اعتبر ماسبق الى الوهم بذلك بسبب المساواة في الصورة والمقدار وذلك لادليل فيه قال (بل قد يترك هذه القاعدة وتنعكس بان يصير الأقل أكثر ثواباً كتفصيل القصر على الاثم مع اشتغال الاثم على مر يد الخشوع والاحلال وأنواع التقرب وتفصيل الصبح على سائر الصلوات عندما شاء على أنها الصلاة الوسطى وتفصيل العصر على رأي أبي حنيفة مع تفصيل القراءة فيها بالنسبة الى الطهر

ولورق نظارة وقال مالك لا يجوز فليس بفسلين اه كما وضعت في تلك الرسالة وانه ليس هو من قبيل قياسه على القلوس الحسن فرجعها ان شئت (التنبية الرابع) قال الامام أبو اسحق في موافقته ما حاصره من الاجتهاد على ثلاثة أضرب الاول ما يسمى بتفويض المصالح وذلك ان يكون الوصف المعبر في الحكم مدكوراً مع غيره في النص فيقع بالاجتهاد حتى يجر ما هو مدبر مما هو ملحق كما جاء في حديث الاصبغ الذي جاء ينفق شعره و يضرب صدره وقد قسمه العرائل الى اقسام ذكرها في شفاء العليل وهو مسوط في مكتب الاصول قالوا وهو خارج عن باب القياس ولذلت

(• لعل الاصل ادم)

قال به أبو حنيفة مع انكاره القياس في التكفيرات وانما هو راجع الى نوع من تأويل الطواهر **الصرح الثاني** ما سمي بحجج المداد وهو راجع الى ان النص القائل على الحكم لم يتعصر للمصالح فكأنه أخرجه بالمعنى وهو الاجتهاد القياسي وهو معلوم **الصرح الثالث** ما سمي بتحقيق المصالح وهو نوعان عام وخاص فتحقيق المصالح العام نظري تعيين المصالح من حيث هو كالمصالح العامة وادخلها في المصالح الخاصة وادخلها في الامور والنواهي المدنية والامور للاحادية ووجد المصالح والمخاطبين على الجأزة أوقع عليهم أحكام تلك المصالح كما يوقع عليهم موصف الواحات والمحرمات من غير التعمات الى شيء غير القول المشروط بالتهمة الظاهرة فكذا في أحكام تلك المصالح موصفي سوء في الغير وسوء في المصالح

وتفصيل

فخاص نظر في تعيين المناسبات في حق كل مكلف بالنسبة الى ما وقع عليه من الدلائل التكليفية بحيث يتعرف منه مدخل الشيطان ومدخل
الطوى والخطوط العادية حتى يلحقها هذا المنهج على ذلك المكلف مقيدة بقيود التحرر من تلك المدخل وهذا بالنسبة الى التكليف
للمتحم وغيره ويخص غير المتحم بوجه آخر وهو النظر فيما يسوغ كل مكلف في نفسه بحسب وقت ودون وقت وحال ودون حال وشخص
دون شخص اذ الله هوس ليست في قول الاعمال الخلقه على ورائها كجائنها في العلوم والمصانع كذلك قرب عمل صالح يدخل بسببه
على رجل صر وأفعرة ولا يكون كذلك بالنسبة الى آخر وررب عمل يكون حظ العسر والشيطان فيه بالنسبة الى العامل أقوى منه في عمل
آخر ويكون برت في بعض الاعمال دون بعض فصاحب هذا التحقيق الخاص هو الذي ررقو ر يعرف به الخصوص ومراهمها وتعدت
ادراكها وقوة تحملها للتكليف وصبرها على حل أعينها وأوصعها وبصرف (١٣٣) التفاتها الى الخطوط العادية وعدم

التفاتها فهذا النوع أعلى
وأدق من النوع الاول
ومشؤه في الحقيقة عن
نبذة التقوى المذكورة
في قوله تعالى ان تتقوا الله
يجعل لكم فرقا وقد يعبر
عنه بالحكمة قال تعالى
يؤتي الحكمة من يشاء
ومن يؤت الحكمة فقد
أوفي خيرا كثيرا قال مالك
من شأن ابن آدم ان لا يعلم
ثم يعلم أما سمعت قول الله
تعالى ان تتقوا الله يجعل
لكم فرقا وقال أيضا ان
الحكمة مسحة ملاءك على
قصد العبد وقال الحكمة
نور يقذفه الله في قلب
العبد وقال أيضا تقع تقلى
ان الحكمة الهمة في دين
الله وأمره يدخله الله القلوب
من رحمته وقصده وهذا
النوع من تحقيق المناسبات هو
الاحتياط الذي لا يمكن ان

وكنهصيل ركعة أوثر على ركعتي الفجر ومن ذلك ماورد في الحديث الصحيح أن النبي عليه
السلام قال من قتل الوزعة في الصرنة الاولى فله مائة حسنة ومن قتلها في الثانية فله سبعون
حسنة فكما كثرة الفعل كان الثواب أقل وسبب ذلك ان تكرار الفعل والتصرات في القتل
يدل على قوة اهتمام الفاعل بأمر صاحب الشرع ولو قوى عمره واشتدت حسنة لقتلها في الصرنة
الاولى فانه حيوان لطيف لا يحتاج الى كثرة مونة في الصرير حيث لم يقتلها في الصرنة الاولى
دل ذلك على ضعف عمره فذلك شقص آخره عن المائة الى السبعين والاصل هو ما نقسم أن
قاعدة كثرة الثواب كثرة الفعل وقاعدة قوة الثواب فيه الفعل فان كثرة الاعمال في القررات
تستلزم كثرة المصالح عابدة تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا اراد لحكمه
ولامقت لصنعه

الفرق السابع والثمانون بين قاعدة ما يثبت في الدم وبين قاعدة ما لا يثبت فيها

اعلم أن المعينات المنحصات في الخراج المرتبة بالحس لا يثبت في الدم ولذلك ان من اشترى
سلعة معينة فاستحققت الفقد ولو ورد العقد على ما في الدمة كأي السلم فاعطاه ذلك وجهه
فظهر ذلك المعين مستحقا رجع الى غيره لانه بين المعاني الدمة لم يخرج منها وكذلك اذا
استاجر دابة معينة لأجله أو غيره فاستحققت أو ماتت استحق العقد ولو استأجر منه حبل هذا
المنوع من غير تعيين دابة أو على أن يركب في مكة من غير تعيين مركوب معين فمعين له الجميع
ذلك دابة لأجله أو لركوبه فمطأ أو استحققت رجع فطأه بغيره لان المعقود عليه غير معين
ان في الدمة فيجب عليه الخروج منه بكل معين شاء ويظهر أثر ذلك في قاعدة أخرى فان
المطلوب متى كان في الدمة فان لم هو عنه أن يتخير بين الامثال ويعطى أي مثل شاء ولو عقد
على معين من تلك الامثال لم يكن له الانتفال عنه الى غيره فلو اكتال رطل ريت من حابطة وعقد

وكنهصيل ركعة أوثر على ركعتي الفجر الى آخر الفرق) قلت قد اعرف بانها قاعدة غير مطردة
وان الامر في ذلك الى الله تعالى يفصل ما شاء على ما شاء وهذا هو الصحيح لاما سواء والله أعلم
قال (الفرق السابع والثمانون بين قاعدة ما يثبت في الدم وبين قاعدة ما لا يثبت فيها في قوله

يعطى حتى يقطع أصل التكليف وذلك عند قيامه اذ يحل النوع الاول من تحقيق المناسبات وخلاف تحريرها اساط وسقيح
اساط هاهنا من أراد الاحتياط الذي يمكن ان يقطع قبل هاهنا الذي لا بد من ذلك لان هذا النوع الخاص من تحقيق المناسبات كفى في كل زمان عام
في جميع الوقائع أو أكثرها فلو فرض ان رصاعه لا رجع معظم التكليف الشرعي أو جميعه وذلك غير صحيح لانه ان فرض في زمان اربعة
الشرعية صرنة لأرب بخلاف غيره فان الوقائع المتحددة التي لا عهد بها في الزمان المتقدم قليلة بالنسبة الى ما تقدم لاساع الطر والاحتياط
من المتقدمين فيمكن تقليدهم فيه لانه معظم الشريعة فلا تعطى الشريعة تعطى بعض الخزيات كالوقوف العجز عن تحقيق المناسبات
في بعض الخزيات دون الباقية لاصرر على الشريعة في ذلك فوضح انهما ليسا سواء انظر المواقفات ان شئت في التنبيه الخامس
العتوى من المعنى كما تحصل من جهة القول كما صر يانه وهو الامر المشهور وكذلك تحصل من جهة الفعل ولا فراق كما في موافقات أبي اسحاق

الثاني قال اما العمل فن وجوب حرمانه بقصدية الافهام في معهود الاسماء في وقت مقام القول اصرح به كقوله عليه السلام
 الشهر هكذا وهكذا وأشار بيديه وشمل عليه السلام في حديثه فقال دعك من ان ربي فومأ بيده قال لا حرج وفيه يقص العلم
 ويظهر التحول والفتن وتكثر طرحة قيل يا رسول الله وما طرح فقال هكذا بيده خر فيها كأنه يريد العمل وحديث عائشة في صلاة
 الكسوف حين أشارت الى السماء فتأبته فأشارت برأسها أي نعم وحين سئل عليه السلام عن أوقات الصلوات قال للساكنين صلوا
 حين اليومين ثم سئل عن وقت ما بين هذين أو كما قال وهو كثر جدا والثاني ما يقتضيه كونه أسوة يقتدى به وسعوا لذلك قصدا
 وأصله قول الله تعالى فصاقيريه بها وطرا ر وحماكي لكيلا يكون على المؤمنين حرج الآية وقال قبل ذلك كان لكم في رسول
 الله أسوة حسنة الآية وقال (١٣٤) في اراهم فركات لكم أسوة حسنة في اراهم الى آخر القصة والتأسي يقع العمل

عليه لم يكن له أن يعطي غيره من الخاية وكذلك اذا فرق بينه وبين غيره ففقد على صاحبه
 نعمه لم يكن له الانفعال عنه الى غيره من تلك الامثال ولو كان في الدمة سكان له الخروج عنه شيء
 مثل شاء من تلك الامثال فهذا ايضا يوضح لك أن المعصية لا تثبت في الدم وان ما
 الدم لا يكون معبأ بل يتعلق بالحكم فيه بالامور السكية والاحساس الشريكة فيحصل
 بالانتفاع منها البدل والمعين لا ينقل البدل والجمع بينهما محال وهذا الفرق بين هذين القاعدتين
 يظهر أثره في المعاملات والصلوات والركوات فلا ينقل الاداء في الدمة الا اذا خرج وقته لانه
 معني بوقته والقصد ليس له وقت معين يعني حده بخروجه فهو في الدمة ولا قاعدة ان من
 شرب الدمة لا ينقل الاداء بعدد الدمة بل بعدد ما شرب من الدمة مثلا مادامت معني بوجودها لا يكون في الدمة
 فادب الصاب بعدد الصاب لا يصح ان يصيب الفقراء ولا ينقل الواجب الى الدمة وكذلك الصلاة اذا
 بعدد فيها الاداء خروج ومنها بعدد لا يجب القصص وان خرج بعدد تربت في الدمة

فيحصل بالانتفاع منها البدل والمعين لا ينقل البدل والجمع بينهما محال فبما في ذلك صحيح ما عدا
 قوله بل يتعلق الحكم فيه بالامور السكية والاحساس الشريكة فانه ان اراد أن الحكم يتعلق
 بالامور السكية من حيث هي كانه في ذلك صحيح وان اراد أن الحكم يتعلق بالامور
 السكية أي بواحد غير معين منها فذلك صحيح وقد سبق التنبيه على مثل هذان (وهذا الفرق
 بين هاتين القاعدتين يظهر أثره في المعاملات والصلوات والركوات فلا ينقل الاداء الى الدمة الا اذا خرج
 وقته لانه معني بوقته والقصد ليس له وقت معين يعني حده بخروجه فهو في الدمة) قلت ما قاله
 هنا ليس صحيح فانه لا فرق بين الاداء والقصد في كون كل واحد منهما في الدمة فان الافعال لا
 تتعلق بالوقوع وكل فعل لم يقع لا يصح أن يكون معبأ وما قاله من أن العمل الموقوت معني بوقته لا
 يعبأ المقصود فانه وان كان معبأ بوقته أي وقته معني فهو غير معين بمكانه وسائر أحواله قال
 (والقاعدة ان من شرط لا ينقل الاداء الى الدمة بعدد المعنى كالركاة مثلا مادامت معني بوجودها
 لا يكون في الدمة فادب الصاب بعدد الصاب لا يصح ان يصيب الفقراء ولا ينقل الواجب الى الدمة وكذلك
 الصلاة اذا بعدد فيها الاداء بخروج وقتها بعدد لا يجب القصص وان خرج بعدد تربت في الدمة

على الوجه الذي فعله وشرع
 من قلنا شرع اوقاف عليه
 السلام لام سلمة الا أخبرته
 اني أقبل وأنا صائم وقال
 صلوا كما تريدون في أصلي
 وخذوا عني مناسككم
 وحديث ابن عمر وغيره في
 الاقتداء بأفعاله شهر من
 ان يحكي لذلك جعل
 الاصوليون فعله في بيان
 الاحكام كأفعاله واد كان
 كذلك وثبت لأمتي انه
 قائم مقام النبي ونائب منابه
 لزم من ذلك ان أفعاله محل
 للاقتداء ايضا فافصده به
 البيان والاعلام فظاهر
 وما لم يقصد به ذلك فالحكم
 فيه كحديث أيسام من وجوب
 أحدهما انه وارث وقد كان
 المورث بقوله وفعله مطلقا
 فكذلك الوارث والام يكن
 وارثا على الحقيقة والثاني
 ان التأسي بالافعال بالدمة

الى من يعظم في الناس سر مشوب في صانع القدر لا قدر ون على الاشكال عنه بوجه ولا محال لاسباب
 بعد الاعتقاد والتكرار واد صاوي محبة وصل الى المتأسي به رامكان الخطأ والسيان والكذب عتدا وسهوا من حيث انه ليس معصوما
 لم تعتبر في الاقوال كان امكان الخط والسيان والمعصية والكفر من حيث ذلك غير معتبر في الافعال ولا حل هذا نستعظم شرعا رلة العام
 فلا بد من انتصاف للفتوى معناه وقوله من المحافظة على أفعاله حتى تحرى على قانون الشرع لينتج عنها أسوة وأما الاخر فراجع الى الفعل
 لان الكيف فعل وكب المعنى عن الاسكار اذ رأى فعلا من الافعال كتصريح بحجج حواره وقد أثبت الاصوليون ذلك دليلا شرعيا بالدسة
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فكذلك يكون بالدسة الى انتصاف للفتوى ود تقدم من الدلة في الفتوى الفعلية جارها فلا اشكال ومن
 هذا بر السلف على القيم بوظيفة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يلو في ذلك ما يشاع من عود انصارات عليهم بالقتل فدونه

ومن أخذ بالرخعة في ترك الاسكاره بدنه واستغنى بنفسه يمكن ذلك سبب الاخلال بما هو عظيم من ترك الانكار فان ارتكاب غير
 الشرس أولى من ارتكاب شرهما وهو راجع في الحقيقة الى احتمال القاعدة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمراتب الثلاث في
 هذا الوجه مد كورة شواهد على مواضعها من الكتب المصنفة فيه وبالجملة من حقيقة بطل كل منصب للعتيا بقوله وقوله واقراره
 رتبة الوراثة للإبياء عليهم السلام وهو رفعه على مصداق قوله هذا بالنسبة لصحة الاتصاف والاتصاف في الوقوع والافعال الواجب
 على العام المختص بالاتصاف والفتوى على الإطلاق طاس قوله فعليه ثم لا فان كان موافقا قوله لفعله حصل الاتصاف والاقتداء به في القول
 والفعل معا أو كان مظنة للحصول لان الفعل يصدق القول أو يكذبه وان حالف فعله قوله فاما ان تؤدبه لمخلة الى الاحتياط عن رتبة
 العدالة الى الفسق أولا فان كان الاول فلا اشكال في عدم صحة الاقتداء (١٣٥) وعدم صحة الاقتداء شرعا وعادة ومن

اقتدى به كان مخالفا له
 فلا فتوى في الحقيقة ولا
 حكم وان كان الثاني صحيح
 الاقتداء به واستقتاؤه
 وفتواه فيها وافق دون
 مخالفة فاما افتك ترك
 الرما والنظر والمحافظة على
 الواجبات وهو في فعله على
 حسب قوله حصل تصديق
 قوله بفعله واما افتك
 بالزهد في الدنيا أو ترك
 محابته المتفرجين أو نحو ذلك
 مما لا يقدح في أصل العدالة
 ثم رآه يحرض على الدنيا
 ويحذو من هناك عن
 مخالفتهم فلم يصدق القول
 الفعل فهذا وان نصب الشارع
 أيضا ليؤخذ بقوله وقوله
 لانه وروث النبي الا انه
 لا يصح الاقتداء ولا الفتوى
 على كماله في الصحة الامع
 مطابقة القول للفعل على
 الاخلاق وقد قال أبو الاسود

ووجب القضاء ولا يعتبر في القضاء المتكسر من الإيقاع أول الوقت خلافا للنسائي رحمه الله كما لا يعتبر
 في ضمان الركاه تأخر الحائض عن الزرع أو التمرة بعد زمن الوجوب وكما لا يباع صاعا من صرة
 وتمكس من كيلها ثم بلغت الصرة من غير المانع فانه لا يذهب بالتوفيق من جهة أخرى ولا يستقل
 الصاع للدمه ولذلك أجمع في المسافر بقيم والمقيم يسافر على اعتبار آخر الوقت وهذا الفرق قد
 خالفه آية المالكية في صورتي أحدهما في المدين عمد لا يتعين بالتعيين وانما يقع المعاملة بينهما
 على الدم وان عيبت الآن يختص بامر يتعلق به العرض كسنة في أحدهما أو سكر رائج دون
 الفقد الآخر ولو عصب عصب دمارا معصا فله أن يعطى غيره مثله في المحل ويجمع ربه من أحد
 ذلك المعين المعصوب وعلى ذلك أصحابنا بأن خصوصيات الدايير والدرهم لا تتعلق بها
 الاعراض فسقط اعتبارها في نظر الشارع فان صاحب للشرع بما يفتقر فيه نظر صحيح ولزمهم
 على ذلك سؤالان أحدهما يلزم ان عيبت الدايير والدرهم لا يملك أيضا لا حل للعايب المع
 من المعين وكذلك اشترى في العمود ولو كانت الخه وصات مملوكة لكان لصاحب المعين المطالبة
 بملكه وأحده المعين من العاصب ولشترى فلا يكون المملوك عندهم الا خمس السككي دون
 الشحصي ومتى شحص من لحس شيء لا يملك خصوصه السنة وهو من شيع وتابيهما معا
 على أن الصيغان المستوية ولا رخص المستوية من الرب تملك عيابهما وان عيبت بالتعيين مع أن
 الاعراض مستوية في تلك الافراد فهي نقص كسر عليهم وطسم الخواب عن الاول بالبراه

ووجب القضاء) فقت سوية بين الصلاة والركاه ببيت صحيحه من الركاه حق واجب في
 المال المعين فحق متعين بمعنى أنه حر لمعين وأما الصلاة فليست كذلك فانها فعل والافعال لا يعين
 لها ما لم تقع قال (ولا يعتبر في القضاء للمكسر من الإيقاع أول الوقت خلافا للنسائي رحمه الله كما
 لا يعتبر في ضمان الركاه تأخر الحائض عن الزرع أو التمرة الى قوله ولذلك أجمع في المسافر بقيم
 والمقيم يسافر على اعتبار آخر الوقت قال وهذا الفرق قد خالفه آية المالكية في صورتي أحدهما في
 المدين عمد لا يتعين بالتعيين وانما يقع المعاملة هما على الدم وان عيبت الآن يختص بامر يتعلق
 به العرض كسنة في أحدهما أو سكر رائج دون الفقد الآخر الى قوله

السوقى أبدا نصبت فانهم عن عيها * هذا نهت عنه صاحب حكيم
 لانه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم
 الشاطبي ملخصه والله سبحانه وتعالى أعلم
 الفرق التسع والسبعون بين قاعده العقل وقاعده الاستقاط
 انصرف في الحقوق والاملاك ينقسم الى قسمين الاول العقل وهو تصرف بقتل القول ونقسم الى ما هو يعرض في الاعيان
 كالبيع والقرص ولى ما هو يعرض في المسافع كالأجارة والمساقاة وأمرارعة والقراض والحالة الى ما هو يعرض كالأجر والوصايا
 والعمرى والوقف والهبات والصدقات والكفارات والركاه والمسروق من أموال الكفار والخدمة في الجهاد فان ذلك كله نقل ملك في
 عيان يعرض ولاقسم الدين الاستقاض وهو تصرف لا يعتبر في القسوى وهو ما يعرض كالتخلف والقعود على مال والكتاتيف وبيع العبد

من نفسه والمصلحة على الدين وعلى التعزير فجميع هذه الصور يسقط فيها التنازل ولا ينتقل الى الدليل ما كان عمك المدلول له من العصة وبيع العبد وحوها وامر بغير عوض كالإبراء من الدين والمصاص والتعزير وحق القذف والطلاق والعقاق وإيقاف المساجد وغيرها جميع هذه الصور يسقط فيها التنازل ولا ينتقل لغير الأول ويخرج عن هذه الفرق ثلاث مسائل **المسألة الأولى** في افتقار الأبراء من الدين الى القبول فلا يبرأ من الدين إلا برأه منه حتى يعمل وهو ظاهر المذهب وعدم افتقاره الى العبد في برأه من الدين إذا برأه منه وإن لم يقبل خلاف بين العلماء مشقوه عن الأبراء اسقط فلا يقدر على القبول كالطلاق والعقاق فاسم لا يقتصران الى قبول المرأة والعبد ولذلك يعد الطلاق والعقاق وإن كرهت المرأة والعبد وهو نفس وتعليق لما في دمة المدين فيعتقر الى القبول كالمملكة عيباً بطله أو غيرها على أن المنة (١٢٦) في الأبراء قد عظم وهي نصر بذوي المروءات والآباء لاسيما من البدلة وحجر

والنسبة لا عبرة بها من غير دليل شرعي وقد عسكو بدليل صحيح وهو أن الشرع لا يعتبر بالأعراس فيه وهذا كلام حتى وعن الثاني الفرق بين التقديس وبينهما فاسم وسائل التحصيل الأعراس من السلع والمقاصد إنما هي السلع وإذا كانت السلع مقاصد وقعت اشتباحة من تعيينها خلاف الوعد بل اجتماعها أمران أحدهما اسم وسائل وثاني عدم تنقي الأعراس بخلاف المقاصد فيها حيثية واحدة فظهر الفرق وتدفع النقض الصورة الثابتة لتي حاله فيها المالكية الفرق إذا كان له على رجل دين فاحد منه ما يأنحر قصه كدار يسكنها أو ثمرة يتأخر حادها أو عدد يستخدمه ونحو ذلك قال ابن القاسم لا يجوز ذلك لأنه فسخ دين في دين لأن هذه الأمور لما كانت يتأخر قصه شتهت ليس وفيها مفسدة الدين من جهة أن فيها المضاربة وقيل أشبه يجوز ذلك وليس هذا فسخ دين في دين بل دين معين في معين وعلى هذا المذهب يطرد الفرق اءا محالفة في القول الأول

صاحب الشرع لم يقل ذلك ورده نفي للضرر الحاصل من إتيان من غير أهلها أو من غير حاجة **المسألة الثالثة** في افتقار الوقف على معين الى القبول أو لا خلاف في المذهب وبين العلماء مشقوه هل الواقف أسقط حقه من مافع العين الموقوفة فيكون كالعق أو به نقل ملكه لدافع العين الموقوفة وملكها للموقوف عليه المعين فيعتقر الى القبول كالبيع والهبة أما غير المعين فلا يشترط قبوله لتعذره وما يصل ملك الوقف فانفق العلماء في المساجد اسماء من باب الاستقادة والعق لا ملك لأحد فيها وإن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدا ولا أنها تقام فيها الجماعات والجمعة والجمعة

فظهر الفرق (بالدفع الغرض) فلت السؤالان ويرد أن الجواب عنهما ليس بصحيح أما الأول فلا جهاد بطلانه وكيف يسوع لعامل الترم لا يصح ولا يعقل وما أشك أحدي أن من ملك ديناراً ملك عبده وكيف يصح أن يملك الحسن الكلي وهو ذهني عند منتبه ثم على قول نافية يبرم أن من ملك ديناراً لم يملك عبده ولا حقه لطلان القول به فليزم أن من ملك ديناراً أو غيره من الموقوف لم يملك شيئاً على هذا القول أو يقع التنازل في أنه ملكه أو لم يملكه عند من ينشئ في الأحاسن وهذا كلامه وجع عن المعقول لا شك فيه وأما الثاني فلا أثر للفرق لاحتمال أن يكون لصاحب ذلك المعين عرص فيه فلم يكن ذلك العرص من الأعراس المعتادة فالصحيح تعين التقديس بالتمسك ولزوم رد المصوب منهم بعينه لأن بهوت فيلزم التمسك والله أعلم بالدورة التي يملكها التي حان فيها المالكية الفرق إذا كان له على رجل دين فاحد منه ما يأنحر قصه كدار يسكنها أو ثمرة يتأخر حادها أو عدد يستخدمه ونحو ذلك قال ابن القاسم لا يجوز ذلك لأنه فسخ دين في دين لأن هذه الأمور كانت يتأخر قصه شتهت ليس وفيها مفسدة الدين من جهة أن فيها المضاربة وقيل أشبه يجوز ذلك وليس هذا فسخ دين في دين بل دين معين في معين وعلى هذا المذهب يطرد الفرق اءا مخالفة في القول الأول

لا تقام في أملاك لا سيما على أصل مالك **المسألة الأولى** في جواباتهم لأجل الملك والحرر واحتفظوا في غير أملاكهم يسقط أصل ملكهم فيها وصار إرثهم أسماً مافية على ملك الواقف لأن مالكا رجه الله تعالى وأوجب الزكاة في الخانات الموقوف على غير المعين كالفقراء والمساكين إذا كان حصة أو سبب على أنه ملك الوقف فبركي على ملكه وأما الخانات على المعين فيشترط في حصه كل واحد منهم خمسة أوسق **المسألة الثالثة** في اشتقار الواقف أنه إذا عتق أحد عبده يختار وقيل نعم العتق الجميع وفي الطلاق إذا طلق أحد سائعه نعم الطلاق النسوة وقيل بخار وقد مر آخر الفرق الخامس والعشرين بين قاعدة ثبوت الحكم في اشتراك وقاعدة النهي عن اشتراك أنه لا فرق بين الطلاق والعق في أن كل واحد وحال لما يبيع الر وحقه ومملوكة فيستلزم التعزير بم إلا أن أوجه في نظر مالك في الطلاق للاحتياط للعر وجوان لمه مخالفة الإجماع في ثبوت الحكم بغير مقتضى وفي العتق

لما اقتضاه الاجماع من عدم ثبوت الحكم بغير مقتضى وان لم يمه مخالفة الاحتياط للعروج هو ان يستلزم الطلاق التحريم بخصوص
الوطء مطرد ادلايتون غير مستلزم له بخلاف العتق فاهم وانه سبحانه وتعالى اعم **الفرق الثامن** بين قاعدة الارالة للتحاسة
وبين قاعدة الاحالة فيها **تقع رالة للتحاسة في الشريعة على ثلاثة أقسام** رالة فقط وراثلة وحالة مع **والارالة فقط**
نساء في التوب والحسد والما كان **وخاصيتها التي تمتاز بها أربع** أحدها اشتراط الماء الطهور **وثانيها** اشتراط البينة على الخلاف
وثالثها وصول العسل الى حدان يصل الماء غير متغير **ورابعها** ان السب الاستعداد **والاحالة فقط في نظر تصير حلا** **وخاصيتها**
التي تمتاز بها ثلاث **أحدها** عدم اشتراط البينة اذ لو كان المقصد الى تحلل الجرم ما عمن تطهيرها هو المذهب أو غير مانع من تطهيرها
خلاف فقول الفقهاء في كتبهم **الشرط في رالة للتحاسة انما هو بدون أحد (١٣٧)** **أقسامها** وهي الارالة فقط **وثانيها**

من الماء غير محتاج اليه وبها بل
قد نوحده مع عدمه وقد
يلقى في الحرماء فيكون
ذلك سببا لاحتوائها بخلاف
الارالة **وثالثها** عدم
الاستعداد بل سبب
تجنبها **فطلبها** بعداها
والازالة والاحالة معا في
الدياق فانه ازالة للفضلات
المحبة الى نوح المصير
فيخرج في الخلود من
ذلك واحالة لصفة الخلود
تتم هيئتها الى هيئة
أخرى **وخاصيتها التي**
تميزها ثلاث **أحدها**
عدم اشتراط الماء **وثانيها**
عدم اشتراط البينة اجماعا
وليس المقصد الى تدبير
منع من تطهير لحد اجماعا
بخلاف لاحتوائها فقط
وثالثها ان الاستعداد
والاستعداد سبب
التجنب

الفرق الثامن والتميز بين قاعدة وجود السبب الشرعي سالما عن المعارض من
غير تغيير فيترتب عليه مسيبه وبين قاعدة وجود السبب الشرعي سالما
عن المعارض مع التخيير فلا يترتب عليه مسيبه ولم يغير
أحدهما عن الآخر الا بالتخيير وعدمه مع اشتراكهما
في الوجود والسلامة عن المعارض

وهذا الفرق بين هاتين القاعدتين فيه صعوبة وعوض وظهور ذلك العموص والصعوبة عا
ورد على المالكية لما عاينوا الشافعية فقالوا المعتبر من الاوقات في السلوات أو احرها دون أوائلها
فان وجد العذر المسقط للصلاة آخر الوقت سقطت الصلاة التي لم يكن **فعلت قبل طريان العذر**
ولا عبرة بما وجد من لوقت في أوله أو وسطه **سالما من العذر** وكذلك اذا ذهب العذر آخر الوقت
فظهرت الحائض حيث وجبت الصلاة ولا عبرة بوجود العذر أول الوقت أو وسطه والشافعية
سلموا لقسم الثاني وانما نارعوا في لاول فها انهم معا على أن الوجوب في الصلاة وجوب
موسع متعلق بالعذر المشترك بين أحره انقضاء وادواره أول الوقت فقد وجد العذر المشترك
في صمنه وهو متعلق الوجوب وسنه فادام يكن عذر في أول الوقت كالحيض وغيره وقد وجد
السبب الموجب للصلاة أول الوقت سالما عن المعارض فيترتب عليه الوجوب فادام صاحب مع ذلك
حاصت بعد ترتب الوجوب عليها فتقصي بعد روال العذر وانقضاء مدة الحيض وأنهم اذا قام
لا يجب عليها بذلك شيء بل انما يعتبر آخر الوقت في طريان العذر ورواه فهذا من مالك رحمه
الله يعني أنه يعتقد أن الوجوب متعلق بأحر الوقت كما قاله الحنفية والمالكية لا يساعد على
ذلك فيبقى مذهب مالك مشكلا جدا **أما مذهب الشافعية في اختار السبب الموجب الدم** عن
المعارض فهو القياس وحري على أصله في الواجب الموسع **فمالك** فلا والحواف عن هذا
السؤال منى على معرفة الفرق بين هاتين القاعدتين وذلك أن السبب السالم عن المعارض دا
م يكن فيه تخيير هو الذي ينرم فيه ماله النفي **فما ع** استحيير فلا لسب ما يد كره من الفرق

قلت ماقاله صحيح وكذا ماقاله في الفرق بعده

(١٨ - الفرق - ثانی) **وصل** **فدفع في هذه القواعد فتلوات والفرق بينهما قاعدة** تعرف عند الاصويين
جمع الفرق أي جمع المتفرقات من الاصا دى معنى واحد وهو قليل في الشريعة وله مثل **أحدها** ما كان المقصد من سبب التطهير
فاشترطه من اشترط النسب في الارالة وجعله مانعا في الاحالة سد الدريعة فانما اذا حور المقصد للتحليل فقد حور وانهاء في الملك
رنا وفي ذلك الزمان مما انبعث الدوامي لشرفها فقررنا على المعنى لو احدث كون المقصد اليه يقتضي في الاحالة المنع وفي الارالة
لاية في الصلاة بذلك التوب المزال عنه للنجاسة والمعنى الواحد هو التطهير والمدان هما المنع والايابة **المثل الثاني** قبل العشاء ترد
صرفات السفيه في حالة الحياة صو ماله على مصالحه للتأريض ماله بتصرفات رديته وتعد تصرفاته في الوصايا عند الموت صو ماله
على مصالحه فانما وردنا وصاياه لاحد ماله وارنه ولم يحصل له من ماله مصلحة فصور ماله على مصالحه وصف واحد فاسبب الصدق المتباينين

الذين هم ردتهم فانه حال الحياء وتبعد نصرته عند المات وترتب عليه في الشريعة مثال لثالث الجها المأذنة من صحة عقد البيع ولاجارة ونحوهما وهي شرط في صحة عقد الحقة والعارية والقراض مصلحة هذه العقود اقتضت ان يكون الاحل محمولا وان لا يجوز تحديده يوم معلوم لان المطلوب قد لا يحصل في ذلك لاجل ولذلك لا يجوز تحديد يوم معلوم لحيطة الثوب وغيره من الاحارات التي من قبيل الجعالة لانه يوجب للمعروف تقبوت المصلحة فقد اقتضت الجها المدين المثال الرابع الاونة اقتضى صحتها التاجر عن الولايات وقضى صحتها ولاية الخصامة والتقدمة فيها على الذكور فقد اقتضت المدين كالجها المثال الخامس قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتضى تعظيمها من المال للأقرب والمبادرة الى سد الخلل في حقهم واقتضى مع المثال منهم في الركاة فقد ترتب عليها السداد والمع وهما مبدان وانما قلت (١٣٨) هذه النظائر لان لاصل في المسألة ان يباي صداما باسمه والله سبحانه وتعالى أعلم

ونوصحه بذكر نظائر من اشترى بعة خدها انه اذ باع صاعا من صبرة فله بيع بقية الصيعان وبقية من غير المشتري فلو فعل ذلك ربيع صاع وثلث باقية سبوية اسبح العقد وبم يقل اصاع لاسمه كالمثل لثالث الصبرة كالمثل سبوية وانسب في ذلك ان العقد تعلق بالقدس المشترك بين صيعان الصبرة وهو مطلق الصاع فنصرف بمقتضى التحجير فيما عدا الصاع الواحد وثبت الحقة على ذلك الصاع فكان التحجير في غيره مع ان الآفة فيه كالأفة في الجميع كذلك انجز الوقت كالصيعان بحد منها واحد فقط فاذا تصرفت المرأة في سباع مائة من الأجر منها بالاملا فتم طرأ العذر في آخرها فامد ذلك مقام وجود العذر في جميع ولو وجد العذر في جميع سقطت الصلاة وكذلك اذا وجد ما يقوم مقامه وهو التحجير مع العذر في لاجير واحد بحد تحجير حمل الفرق بين سبب الوجوب الذي هو القدر المشترك بين أحرار القمية فاذا وجد ولا سدا عن المعارض فاسم المكاتب اصباح لا يصح الصلاة وبين رؤيه الحلال فانه سبب الوجوب فاذا وجد سدا عن المعارض ترتب عليه الوجوب والسرى ذلك التحجير وعدمه وبولا التحجير ان كان للمشتري في الصيعان ان يقول العقد اقتضى مطلق الصاع وقد وجد في صاع من الصيعان التي عديت عليها أيها البائع ومن تعدى إلى المبيع صممه فيبرمك بها المانع الصمان ولما كان من حقيقته ان يقول ان اسلطي بالتحجير بين صيعان الصبرة في توفيقه يني عي العدوان فيما تعديت فيه فلا أصح كان للرء أيب ان يقول ان اسلطي على أول الوقت بالتحجير بين أحرار القامة في يقع الصلاة بين عي وجوب الصلاة على حمل لي أن أؤخر وعين المشترك في لجزء لاجير فها عيه ثلث الخيص كانت الصاع بالآفة وبما سرت ذلك الا التحجير ونائبها لو وجد عليه عتق رغبة في الكفارة وعنده رقاب فله أن ينصرف فيما عدا الواحد بالعتق وغيره فاذا فعل ذلك ومحق لا رقة مات أو تعيت سقط عنه الامر بالعتق وحار له لا سعال أي الصيام ولا تقوى بعيت عليه رقة وثبتت في دمه لا بد منها بل يسقط التكليف بالرقبة سكانية فيكون التحجير مع الآفة السماوية في الآخر يقوم مقام حصول الآفة في جميع الرقاب ابتداء وثالثها لو كان له عدة ثياب لاسترة في الصلاة فله أن ينصرف فيما عدا الواحد منها فاذا ذهب أو دح وحلى واحدا منها فطارت

الفرق الحادي والثانيون بين قاعدة الرخصة وبين قاعدة ازالة الحاجة اه لم ان الرخصة كان موافقات الشاطي لها في المشرع المطلا فانتارسة لا اطلاق الاول على ما شرع من الاحكام لعذر شاق استثناء من أصل كفى يقتضى المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه ففيد لعذر شاق عرج لما كان من أصل الحجاب الكليات مستثنى من أصل مشرووع لعذر مجرد الحاجة من غير مشقة مو حودة كثر عنة العراض فانه لعذر في لاصل وهو عجز صاحب المال عن الصبر في الارض ويحسب رحيث لا عذر ولا عجز وكذلك الغرض والمباقة والسلم ونحوها مخرج في لاصل

لعذر مجرد الحاجة وان حار عسر والعدو ونحو ذلك لا يضر وان لم يكن به حجة في الافتراض عيه وان يساق حائنه وان كان قادر على عمله نفسه أو بالاستعجار عليه وهكذا فلا يسمى هذا كله عذرا لعدمه باسم الرخصة ومخرج أيضا لما كان من أصل الكمالات مستثنى من أصل مشرووع بعذر مجرد التكميل من غير مشقة مو حودة كثر عنة صلاة الماء وبين حلوسا لعذر مجرد طلب الموافقة لامامهم الذي لا يقدر على الصلاة فانما أو بقدر مشقة حتى شرع في حقه الانتقال الى الحلوس وان كان محلا ركن من أركان الصلاة لانه سبب لمسقة صدر الحلوس رخصة في حقه في الحدث ان جعل لامام يؤتم به ثم قال وان صدى حاسا فصلوا جلوسا أجمعين فلا يسمى مثل هذا رخصة وان كان مستثنى لعذر وقيد استثناء من أصل كفى يقتضى المنع مدخل لعذر من الرخص ان تكون كليات في الحكم بعد استقرار صحتها للكل الذي استقيمت منه للعذر كحوار القصر والمطر لاسا فرها كما كان

بعد استقرار أحكام الصلاة والصوم ههنا وان كانت آيات الصوم نزلت دفعة واحدة الا ان الاستثناء ثان عن استقرار حكم المقتضى منه على الجملة وكذلك كل لمية للسطر في قوله تعالى فمن اضطر الآية ومخرج سابق أنواع للبرية مما شرع الله الاستثناء من أصل الخوف مع الاقتصاد على مواضع الحاجة فيه مدخل لائق أنواع الرخص وموضح للفرق بين ما شرع من الرخص وما شرع من الحاجيات الكلية فان الرخص حربية يقتصر فيها على موضع الحاجة لان المصلحة اذا انقطع سفره وحج عليه الرجوع الى الأصل من تمام الصلاة والقيام والصوم والبرص اذ قدس على القديم في الصلاة اصل قاعداد اذ قدس على من الله لم يسمح وكذلك سائر الرخص بخلاف القرض والقرض والمسافة وبحود ذلك من الحاجيات الكلية التي تنسب الرخصة فانه مشروع أيضا والبرص العذر كما علمت في الاطلاق الثاني على ما استثنى من أصل كافي يقتضي المنع مطلقا ولو لم تكن لعذر شاق فمدخل فيه ما استند (١٣٩) الى أصل الحاجيات من القرض والقرض والمسافة ورد

الصاع من الطعام في مسئلة المصراة ويبيع العرية عرصها ثم اوضرت لدية على العاقلة وما شبه ذلك كايذل عنه قوله نهى عن بيع ما ليس عندك وارخص في السلم فيجوز عليها في التسمية كما جرى عليها حكمها في الاستثناء من أصل مشروع ويدخل فيه أيضا ما استند الى أصل التكميلات من صلاة المأمومين حينما اتبعوا الامام المصدور وصلاة الخوف المشروعة بالامام كذلك ايضا ونحو ذلك فيطلق على ذلك لفظ الرحمة وان لم يمنع معها في أصل واحد كانه قد يطلق لفظ الرحمة على ما استمد من الرخص من أصل الضرورات كالصلى لا يقدر على القيام

عليه الآفة المأمومة لمن أن صلى فيه صلى عر بانا من غير أنم ويسقط التكليف بانكبه فظهر بذلك أن التصرف بالتحجير مع العذر في الأخير يقوم مقام العذر في الجميع فكذلك آخر الوقت وراعيها لو كان عده قدر كفايته من الماء لطهارته صارا فالواجب عليه القدر المشترك بين تلك المقادير كما تقدم أن الواجب القدر المشترك بين الثياب والرباط فدهنة ما عدا كذا به فاذ انصرف منه بطلية عنقه التحجير ثم لم الماء الآخر الذي استبقه سقط التكليف بالصوم بالكلية من غير أنم وقام التصرف بالتحجير مع الآفة في الأخير مقام حصول العذر في الجميع في عدم لائم وسقوط التكليف كذلك ههنا يقوم التصرف في الاوقات الاول بالتحجير مع حصول العذر في الأخير مقام حصول العذر في جميعها وحامسها لو كان عده صاعان من الطعام لركاه لظن ان الواجب عليه القدر المشترك بينهما وهو مطبق الصاع وهو يحجب بهما فله التصرف فيما عدا الصاع الواحد فاذ باعه أو وهبه وتركه صاعا واحدا فلم يتمكن من اخراجه حتى تلف من غير سبب من له فانه نسقط عنه ركاة الظهر اذا قلنا بها تحجب وهو باءوسعا من غروب الشمس من رمضان الى غروبها من يوم الظهر وأشبه من جاءه وقت الوضوء وليس عده طعام السنة والحل فاذ استقرت الشريعة تحدد فيها صورا كثيرة الخطب فيها متعلق بالقدر المشترك بين أفراد لك الجنس ويقوم التحجير بين تلك الافراد والتصرف في البعض بالا لاف عنقه التحجير في الجميع مقام التمسك في الجميع فكذلك صورة الله اع فعمل هذه الظن أن الفرق في الشرع واقع بين وجود السبب سالما عن المعارض مع التحجير وبين وجوده مع عدم التحجير فلا يعتد أن سبب الوضوء متى وجد سالما عن المعارض ترب عنه الوضوء بل ذلك مشروط بعدم التحجير بين أفرادها كفاية في روية الحلال وغيره وظهر أنه لا فرق بين جميع المعارض في جميع صور السبب وبين قيامه في بعض صوره اذا كان التحجير في البعض الآخر فتأمل هذا الفرق فهو دقيق وهو عمدة المنهج في هذه المواضع

في الرحمة في حقه ضروري وهو ما يكون حاجبه اذا كان قادرا على القيام لكن عشفه بطلحه فيه أو سببه في الاطلاق الثالث على ما وقع عن هذه الامة من التكليف العليظة والاعمال الشاقة التي دل عليها قوله تعالى وشار لا تحمل غلها اصرا كما حمله على الذين من قبلنا وقوله تعالى ويضع عنهم اصرهم والاعلال التي كانت عليهم فان الرخصة في اللغة راحة الى معنى فليس وعلى هذا يحمل ما جاء في بعض الاحاديث انه عليه السلام صنع شيئا رخص فيه ويمكن ان يرجع اليه معنى الحديث الآخر ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه كما يمكن ان يحمل على ان الرخص التي هي محمولة ما نبت الطلب فيه أو ما أدى ركة الى المشقة القادحة التي قال في مثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من امر الصيام في الصبر فوافي قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى يريد الله ان يخفف عنكم بعد ما قل في الاولى وان لا يواجر لكم في الثانية وان يصبر واحب لكم فليفتن فكان ما جاء في هذه الآية السمحة

من المساحة والبن رخصة بالنسبة الى ما حله لامر السابقة من العرائم السابقة . الاطلاق الرابع على ما كان من المشروحات توسعة على
 العباد مطلقا بما هو راجع الى بيل حظوظهم وقضاء أوطارهم فالرخصة على هذا عبارة عن الادنى بيل الخط الملتزم من جهة العدد
 فيدخل عليه كل ما كان تخفيفا وتوسعة على المكلفين العريضة كذلك طرد للشرع أربع اطلاقا تقابل اطلاقا للرخصة
 الأربعة المذكورة . فاعلاما ان هذا الاطلاق الرابع هو ما سبه عليه قوله تعالى وما حلفت الحن والاسن لا يعبدون وقوله
 تعالى وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رقة الآلة وبحود ذلك مما دل على ان العباد ملكة على الجملة والتفصيل فحق عليهم
 التوجه ثابته وبذل النعم وودي عبادته لاسم عبادته وليس لهم حق لدبه ولا حجة عليه فاداهب لهم حظا بما لونه فذلك كالرخصة لهم لانه
 توجه الى غير المعبود واعتناء (١١٥) نعم ما اقتضته العمودية وذلك المعنى ان الله عليه بذلك هو امتثال الاوامر واحتمال

المواهي على الاطلاق
 ولعموم كانت الاوامر
 وحوها بالونه والموهي
 كراهه وتحرر به وترك كل
 ما يشمل عن ذلك من
 المباحات وملاعن غيرها
 لان الامر من الامر قصود
 أن يمثل على الجملة والجملة
 فالعرائم على هذا الاطلاق
 حق الله على المعبود والرخص
 حظ العبد من اطف الله
 فقتل ترك المباحات مع
 الرخص على هذا القرب
 من حيث كانا معا توسعة
 على العبد ورفع حرج عنه
 وانه لا يخطئ ويصير له حاج
 عند هذا النظر تتعارض
 مع المسدوبات على
 الاوقات فيؤثر حظها في
 الاخرى على حظها في الدنيا
 أو يؤثر حق ربه على حظ
 نفسه فيكون رافعا للمباح
 من ماله رأسا وأخذ الله حق

الفرق التاسع والثمانون بين قاعدة استلزام ايجاب المجموع لوجوب كل واحد

من أجزائه وبين قاعدة الامر الاول لا يوجب القضاء وان كان الفعل

في القضاء جره الوقف الاول والجره الآخر خصوص الوقت

هذان القاعدتان ملتفتان جدا نسب أن الامر بالعادة في وقت معين أمر بالعادة وتكون
 في وقت معين وهو أمر بمجموع الفعل وتخصيصه بالزمان فاداهب أحد الجزئين وهو تخصيصه
 من ذلك الزمان بدنى أن يبقى الفعل واحدا بالامر الاول لان القاعدة ان ايجاب المركب يقتضي
 ايجاب مفرداته

قال (الفرق التاسع والثمانون بين قاعدة استلزام ايجاب المجموع لوجوب كل واحد من أجزائه وبين
 قاعدة الامر الاول لا يوجب القضاء وان كان الفعل في القضاء جره الوقف الاول والجره الآخر خصوص
 الوقت هذان القاعدتان ملتفتان جدا نسب ان الامر بالعادة اداة في وقت معين أمر بالعادة وتكون
 معين وهو أمر بمجموع الفعل وتخصيصه بالزمان فاداهب أحد الجزئين وهو تخصيصه معين
 ذلك الزمان بدنى أن يبقى الفعل واحدا بالامر الاول لان القاعدة ان ايجاب المركب يقتضي
 ايجاب مفرداته) قلت ما فائدة من استلزام ايجاب المجموع لوجوب كل واحد من أجزائه ان
 أراد ان ايجاب المجموع يستلزم ايجاب كل واحد من الأجزاء مجموعا مع غيره منها فذلك صحيح
 وان أراد ان ايجاب المجموع يستلزم ايجاب كل جزء مطلقا مجموعا مع غيره وغير مجموع فذلك
 غير مسلم وغير صحيح وما فائدة من أن الامر بالعادة في وقت معين أمر بالعادة وتكون في وقت
 معين وانه اذا ذهب أحد الجزئين وهو تخصيصه معين ذلك الزمان بدنى أن يبقى الفعل واحدا ليس صحيح
 فان الفعل للمعنى زمانه لا يصح اعتكافه عن ذلك الزمان ومتى قدر اعتكافه عنه فليس هو
 ذلك الفعل وليس الزمان بالنسبة الى الفعل الموضع فيه كالمركبة الاولى مع الثانية في تصور اعتكافك
 إحدى الركعتين من الأخرى عن صلاة الصبح مثلا مع انه اذا فعلت ركعة منفردة لا تكون جزءا
 من صلاة الصبح أصلا واعتكافك حرا منها اذا فعلت مع أخرى بشرط سقياء شرط صلاة
 الصبح من به وبغيرها والجملة في كلامه هذا في هذا الفرق ضرر وب من المصاد لا يوهه مثلما يحصل

ما يرى بدو هذا الوجه يتبره الأوقات من أصحاب الأحوال وكذا غيرهم ممن روى عن الأخوان وعليه بر نون التلاميذ أن ترى ان من
 مذاهمهم لا يجدون العلم واختساب الرخص حجة حتى كل الحال مهم ان عدوا أصل الحاجيات كلها أو بعضها وهو ما يرجع الى حظ العبد
 منها حسب ما كان لك في هذا الاطلاق لا حرج من الرخص والاطلاق للفرقة المقابل للاطلاق الثالث هو تلك الكايف المعليظة والاعمال السابقة التي
 كانت على الذين من قبلنا وصفت من هذه الامور حصة في حقها كرملة لبها على الله عليه وسلم واطلاقها المقابل للاطلاق الثاني هو
 ما لا يكون من الاحكام الكلية المشروعة اعتداء مستغنى من أصل كلى يقتضي المنع مطلقا ولا تشمل على هذا ما استند من الاحكام الى
 أصل الحاجيات ولا ما استند منها الى أصل التكميلات كما لا تشمل ما كان منها مستند الى أصل الضروريات هو عطاها المقابل للاطلاق

على الاعيان بانها نعمة ولا متعنة ، محرر دكتورها حواهر ولا احماسا احماء على لاجل اعراس خاصة قامت تلك الاحسام من لون خاص وكيفية خاصة معلومة في العادة فاذا استتعت تلك الكيفية وذلك لاعراس انتفى الحكم لانتفاء موطنه واسبقه التحكم الشرعي لانتفاء سببه ليس من باب الرخص اجماعا ولا شك ان الاعراس الخاصة والكيفية الخاصة للمدين قضى الشارع لاحلها بالتمتع ليس بوجودين في جميع اعراس ماء الارقي ولا في جميع اعراس ماء البحر اذ اوصى بالتحذرة في طرفه من الاجزاء بعيدة من محل المتعانة ليس فيها شيء من ذلك قطعاً فوجب ان يراد حكم التمتع ليس له ولا يحكم له لم لا صاحب ويراد وجوب الصوم في رمضان لراد رمضان ويحسد ذلك من الاحكام في الشريعة التي لا يسمي شيء من رادها والطار وان سنها رخصة فافهم والله سبحانه ونعالى اعم

والفرق الثاني والثالث بين (١٢٢) قاعدة ارثه القصور للحياتة بالنسبة في الصوم خاصة وقاعدة ارثه الحدث عن

للرجل خاصة بالدخول الى
الحلب

أما فائدة رلة الصوم
 للمعدة بالنسبة الى النوم
 خاصة فينبوردها
 للجسد المتعب
 الذي يريد النوم
 يتوصلا الصوم خاصة لافلاحة
 ولا غيرها وقال الصفاء

وصوء يرفع حديث الحديث
بالنسبة الى شيء خاص
وهو لا يوم ولا ليلة الحديث
الاصل لانه لم يجعل رافعا
لحديث الاصل وانما رافعه
الحديث الاكبر وهو الحديث
فقط ولدهم

المصلحة في غير ذلك الوقت لأن الامر الأول دل على انحراف على عدم المصلحة يدل على التحصيل
فإذا لم يوجد أمر دل على القضاء فبالاصل عدم مصلحة الفعل في غير وقت الذي عين له
ومع الأصل لهذا التحصيل يدل على عدمه فلا يعمل تلك العمادة التي هي ورد الامر بالقضاء
دل الامر الثاني على أن ما بعد ذلك الوقت مما يقارب الوقت الأول في مصلحة الوجوب وإن لم
يصل الى مثل مصلحة الوصول اليها سوى بينهما في الامر الأول وحيث لم يسو بينهما دل ذلك
على التفاوت بينهما في لاحظ هذا الفرق من القواعد بين حال القضاء بما يجب مأمور حديد ومن
لاحظ التسوية واشترك بينهما في القضاء بالامر الأول فتأمل ذلك

﴿ الفرق الفسعون بين طاعة أسباب العبادات وشروطها تحت المخصص
عليها وبمعناها وبإقامة أسباب الزكاة لا تحت المخصص عنها ﴾

أما صحة في غير ذلك الوقت لأن الأمر الأول دال بالاسم على عدم المصلحة بذليل التخصيص اقلت
ما قاله هانئس علم بعدم القاطع في رعايته المصلحة في كل بعدى قال (عادا لم يوجد أمر دال على القصاص
فإن الأصل عدم مصلحة العمل في غير الوقت الذي عين له ومع الأصل أنه التخصيص بذل
على عدمه فلا يمنع ذلك العادة الشبهة) قلت ما قاله هانئس على دعواه عموم رعاية المصلحة وم
ثبت ذلك فمفادها ليس بصحيح بل (هو رد الأمر بالقصاص دل الأمر الثاني على أن مذهب ذلك
الوقت في يقارب الوقت الأول في مصلحة الوحوش لم يدل إلى مثل مصلحته ادأو وصل إليها سوى
نفسهما في الأمر الأول وحيث لم يسو بينهما دل ذلك على التعذر بهما) قلت ما قاله هانئس معنى أيضا
على ذلك الدعوى فإن (من لاحظ هذا الفرق بين القاصدين قال القصاص إنما يحكم بامر حديد
ومن لاحظ النسوبة والمشاركة بينهما قال القصاص بالأمر الأول) قلت ما أرى من قال القصاص
بامر حديد لاحظ ذلك الفرق بل لاحظ أن الأمر الموقوف لا يقتضي القصاص فلا بد في شرع القصاص
من أمر حديد وأما من قال القصاص بالأمر الأول فلا رآه أيضا يقول أنه من مقتضاها له ظن فيست على
الحقوق المتزنة في الدم والله أعلم قال (الفرق السعوى بين قاعدة أسباب المصالحات وشرعها
بحكم التخصيص عنها إلى آخر الفرق) قلت ما قاله هانئس صحح غير به ذكر في آخره في القسم الثاني

المول ويحويه ويريدون هذا الوضوء فقامه ورد بها من يفر رت في لذهب و ما عاده . راله اعلم
الحدث عن الرجل حاصه بالعبه الى الخلف فهي وان قال بها بعض الفقهاء فاحاز من غسل احدي رجليه في وضوئه ثم ادخلها في الخلف
قبل غسل الاخرى ان يمسح على هذا الخلف في الوضوء الذي بعد مسح على المول بان الحدث يرتفع عن كل عضو على حياله الا ان
الراجع القول بأنه لا يجوز لم يذكر ان يمسح على هذا الخلف لان الصحيح ان الحدث لا يرتفع لانه غسل جميع اعضاء الوضوء ضرورة
ان للحدث اما ان يراد به الاسباب لوحده له كخارج من السبلين على وجه العادة ويحويه فيقول أحدث اذا وجد منه شيء من ذلك
ويقول الفقهاء اليوم هل هو حدث أو سبب للحدث فوالان واما ان يراد به الميع المرسى على هذه الاسباب وهو حكم شرعي يرجع الى
التحريم المتعلق بمسكت لا بمسكه الخاص بالاقدام الى الصلوات ومن لم يمسح به لم يحد ذلك وهذا الميع هو الذي يقول للفقهاء فيه ان

المتطهر يموى رفع الحدث أى ينوى بعمله ارتفاع ذلك المانع لانه هو الذى يقبل لرفع كبايرتفع تحريم الاضحية بالعقد عليها وتحريم
الاطلاق لرجعة وتحريم الميتة بالاضطرار وأما رفع تلك الفسقات الخرجه من السبيلين بالوصوء فمعه در بالضرورة فالحدث الذى
يجع الناس على رفعه بالظاهرة هو المانع من الاقدام على الصلاة ومن اصحف ومخوذه والممنوع من الصلاة ونحوها هو المكلف لان
المصوم هو الممنوع من الصلاة ونحوها والمانع على حق المكاتب ولو غسل جميع الاعضاء الاضحية واحدة فنقول بأن الحدث يرتفع عن كل
عضو بامراده غير معقود ويخرج مسألة الخلع على هذه القاعدة لا يصح وفيما يرتفع مع غسل الرجل عن المكلف باعتباره ليس
الحدث خاصة وينتفى المكلف بمواعين الصلاة على ارتفاع الحنطة بوصوء اليوم للحدث باعتباره اليوم خاصة وينتفى المكلف بمواعين
الصلاة لا يصح بوصوء الواحدة لاول ان قولهم حدث يرتفع عن عضو وحده لم (١٤٣)

في جميع الاعضاء وانما قول
على ان غسل الواحدة لا يرفع
الحدث باعتباره خف ولا
غيره وكذا البدان والرأس
لا يرفع الحدث باعتباره
الواحدة الثانية ان الوصوء
اي قلنا انه يرفع الحنطة
باعتباره اليوم خاصة لورود
المص فيه ورفع الحدث
عن كل عضو وحده ليس
فيه نص والظاهر ان هذه
الامور تعبدية ومع التعدد
لا يصح القياس الواحدة
الثالث ان الامور التي
علوها بارتفاع وصوء اليوم
للحنطة بالنسبة الى اليوم
خاصة كلها لا تمنع وعلى
فرض صحتها عيب
موجود في كل عضو
وحده الواحدة الرابع
ان الوصوء بارتفاع الحنطة
باعتباره اليوم عن المكلف
لا عن أعضاء اليوم وظاهر

علم ان أسباب التكليف وشروطه واشتد وانته لا يجب محيلها اجابا عما الخلاف فيما يتوقف
عليه ايقاع الواجب بعد وجوبه وفيه ثلاثة مداخل نأخذ الفرق بين الاسباب فتجب دون
غيرها فلا يجب ما يوقف عليه الواجب ثم يقل أحد بوجوب تحصيله فلا يجب على أحد أن
يحصل ما حتى يجب عليه الركاة لانه سبب وجوبها ولا يوجب الدين لمرص أن يجب عليه الركاة
لانه مانع منها ولا يجب عليه الاقامة حتى يجب عليه الصوم لان الاقامة شرط في وجوبه هذه كلمة
متفق عليها اما الخلاف فيما يوقف عليه ايقاع الواجب بعد وجوبه ونقصى هذه القاعدة أن
لا يجب عليها الفحص عن أسباب الدورات والاسباب وجوب الصوم وجميع الواجبات غير أن
الواجبات انقسمت قسمين قسم يجب فيه الفحص وقسم لا يجب ولكل واحد منهما قاعدة
تحكمه وتخرج الفرق بينهما والصابط لهما أن الواجب بانه يقتضي الحل منه لا بد من طريان
سببه وتزبب التكليف عليه حرما لا محيد عنه كالزوال وروية الطلال لا بد أن يكون في
الوجود ويثبت عليه وجود الفعل قطعا فهذا يجب الفحص عنه كان شرطاً أو سبباً
أو مهمل لوقوع التكليف والمكاتب عاين عنه فبعضى يترك الواجب سبباً أو مهمل وهو قد علم
انه لا بد أن يكون ولا يصح له عسائنة تعالى فهو هو صابط ما يجب الفحص عنه كان شرطاً أو سبباً
من أسباب الواجبات ومنه أوقات الصلوات كلها وغلل رمضان وغلل ذي الحجة على من تعين
عليه الحج وغلل شوال ووجوب الطهر واخراج ركانه ويأم لرمي والمبيت ومن ذلك من
نظر يوماً معينا أو شهراً معيناً فيجب عليه أن يستحص عن هلال ذلك الشهر ويحرم ذلك اليوم
حتى يوقع ذلك الواجب ولا يتعدى فبعضى لا يعمل مع امكان القسط له ومن ذلك قضاء رمضان
يسبقه رمية العام الى شعبان فيجب عليه اذا احرم أن يستبعد الاهلة للابد حل شعبان وهو غير عام
به فتؤدى ذلك الى صياح القضاء عن وقته أما ما لا يتعين وقوعه من الاسباب والشروط والظروف
الواجبات فلا يجب الفحص عنه لعدم تعينه ويمكن أن يقال فيه الاصل عدم طريه لا حل عدم

أشياء من فروع الكفايات وكان الاولى ان يصير على ما هو من فروع الاعيان لان فروع
الكفايات لا تحصى كل مكاتب ولا سوجه على من لاعلم عنه بخلاف فروع الاعيان

ان القول برفع الحدث عن كل عضو بامراده قول باطل ويصح ان لو نسب الاضحية عقبيه لكن المانع باق اجابا فالحدث باق وان
القول بثبوت الحدث في الاعضاء وفي كل عضو وحده قول باطل أيضاً لان الحدث هو المانع الشرعي عن صلاة الصلاة والمصوم ليس
بمؤمن من الصلاة الممنوع هو المكلف لانه لا يثبت المانع على العضو وحده **وصل** يستفاد من الحديث المذكور ان
القول بأن التيمم لا يرفع الحدث باطل قطعا وذلك ان الحدث هو المانع الشرعي من الصلاة وهذا الحدث الذي هو المانع متعلق بالمكلف
وهو بالتيمم قد أصبح له الصلاة اجابا وانرفع المانع اجابا لانه لا يمنع مع الاضحية فاما ما مدان والصدان لا يجتمعان اجابا وان كانت
الاباحة ثالثة قطعاً وانما من رفع قطعاً كان التيمم رافعا للحدث قطعاً وقوله **حسن** لما تيمم وصلى بالناس أصليت بأصواتك
وأنت حسب لا بدس على انه لا يرفع الحدث لأنه وان سماه حسام التيمم الا أنه حرج حرج الاستعانة بالاستطلاع على ما عاهد المسئول من

الفقه في التيمم وعادى يحجب فيظهر فيه رسول الله ﷺ كما سأل عبادا لما تمت عليه السلام إلى اليمن ثم محكم فقال نكتب الله تعالى الحديث إلى آخره لأنه عليه السلام أصبر هذا الكلام مصدر الخبر الحارم حتى يلزم الحجة منه على أنه لو كان قد خرج مخرج الخبر لو جوب تأويله وجهه على أن ما ذكرناه بركة عقلية قطعية بمعنى عارضها نص وجوب تأويله كما هو القاعدة في بعض القطعيات مع الاعتناء وأما أن التيمم يجب عليه استعمال الماء في غسل الجنابة أو وحده الماء فلا يظهر في معناه الحديث وصحة القول به من حيث أنه لو كان الحديث أرفع لكأن الجنابة أرفع من التيمم ولما احتاج للعسل عند وجود الماء أما أولاً لأن وجوب استعماله في عدم وجوده ليس متوقفاً عليه فلما سمع على ذلك القول وأما ثانياً فلا نالوا من هذا الكلام قول التيمم رفع الحديث ارتفاعاً عاماً بأحد الثلاثة أشياء أما أن يطرأ عليه الحديث بأن يطرأ أمرته أو مباشرته من (١٤٤) الأحاديث وأما أن يرفع الصلاة الواحدة وتوابعها من المؤهل فيصير محدثاً بحيث يجوز عا

التعيين ويمكن أن يكون ذلك حجة للسكف وهذرا عند الله تعالى ومن ذلك إذا كان فقيرا وله
قارب أعياء وهو في كل وقت يحور أن يموت أحدهم فيرثه فينتقل المال اليه فيجب عليه الزكاة
مما مال ذلك ورك السؤال عنه إذا كانوا في بلاد بعيدة عنه يؤدي إلى ترك إخراج الزكاة مع
وجوبها عليه ولو خص لغير المال ورحمت فيه الزكاة ومع ذلك لا يجب الفحص في هذه الصورة
لعدم تعيين هذا فقد يقع ومن ذلك حو ره لأن يكون هناك حائض يجب سد حفته
وعريان يجب ستر عورته وحر يق يجب رفعه ونحو ذلك من المتوفعات ومع ذلك لا يجب
الفحص عن شيء من ذلك إلا أن يقوم عليه إماره دلة على وقوعه لأن جميع ذلك غير متعين
والاصل عليه بخلاف القسم الأول فهذا هو مناط ما يجب الفحص عنه من الأسباب والشروط
ومناط ما لا يجب الفحص عنه من ذلك فاعلم ذلك واعتمد عليه

والفرق الحادى والتسعون بين قاعدة الافضية وبين قاعدة المزية والخاصية
اعلم انه لا يلزم من كون العادة لما مزية تخص بها أن تكون أرحح مما ليس له تلك المزية فقد
ورد في الصحيح عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال إذا أدب المؤمن ولي الشيطان وله صراط فاد
فرغ مؤذ من الإذان أفضل هذا أقيمت الصلاة أدب فاد أحرم العبد بالصلاة حواء الشيطان
فيقول به إذا كر كذا حتى يصل الرجل فلا يدري كم صلى حصل من ذلك أن الشيطان
يقهر من الأدب والاعانة ولا يصير من الصلاة وبه لا يهاها وبهاهما فيكون أفضل منها وليس
الامر كذلك بل هو وسيلتان إليها والوسائل أحسن رتبة من المقاصد وأين الصلاة من الاعانة
والإذان ورسول الله عليه السلام يقول فصل أعمالكم الصلاة وكتب عمر رضي الله عنه إلى عمه ابن
هم أموركم عدى الصلاة كما جاء في لائز ولهاها قاعدة وهي الفرق بين الأصلية والمزية وهي
أن المقصود بمحور أن يخص بما ليس للعامل فيكون المجموع الحاصل للفصل يتحصل للمحصل
إما أنه حصل للمحصل في المجموع الحاصل له حصة ليست في مجموع الفاصل فقد يكون في المدينة

قال (العرق الحادى والفسعون بين قاعدة الافصائية و بين قاعدة المارية والخاصية) فثبت مقالاه
فى هذا الفرق صحيح

بان التيميم برفع الحديث فايدى به. وأما القائلون بأنه لا يرفعها كثر العقهاء والحق لا يعوب الجهور رعب لا يقصى القطع فقير
نصحه ما قاله الجهور بل القطع إنما يحصل في الإجماع لأن مجموع لامة معصوم أمأجهو رهم فلا و بما لظاهر أن الحق معهم وهو معرض
هنا مستحيل مقطوع به وهو حتماع الضدين والظاهر بقطع سطلانه اذا عارضه المذموم فوجب أن يقطع سطلان الظهور الثاني من
قول الجهور كما قطع سطلان القول برفع الحديث عن كل عضو ما مراده والله أعلم

الماء المطلق ما صدق عليه اسم ماء بلا قيد لا رم ويقال هذا ماء وشرب من ماء وحاق الله الماعرجة بمعالين وبحمد ذلك لكونه اما قيا على أصل حقيقته او متعبرا بما هو ضروري له كالحار على السكرت وغيره مما يلزم الماء في مقوره واصافته في نحو ماء البحر وماء البئر وان كانت

قيدا الا انها غير محتاج اليها ويقال الماء المطلق الماء المقيد وهو لا يصدق عليه اسم الماء الا بقيد الارض من اضافة أو وضع ماء الوارد
وماء الشبشة وله حكم قنده من طهارة وحلاها ومنه الماء المستعمل وهو الذي اديب به طهارة من انفصل عن الاعضاء وجمع في ماء
او لا خلاف في أن الماء مادام مترددا في الاعضاء فهو رمطاً فاداً يصلحها احتلف الجمعية وغيرهم في كونه صالحاً للتطهير أم لا وفي
كونه نجساً أم لا وفي كون ملاقيه نجساً أم لا وفي كون عدم صلاحيته للتطهير مع ملازمة المانع أو بأنه اديب به قرينة ونحوه هذين
قوانين انه على القول بكون العلة ازالة المانع لا يدرج في الماء المستعمل الماء المنفصل عن الاعضاء في المرة الثانية والثالثة في نوى
في الاولى الوضوء والماء المنفصل عن الاعضاء في تحديد الوضوء ومحو ذلك في المانع وبدرج فيه الماء المستعمل في غسل
الذمية لانه ازال المانع من الوضوء وعلى القول بان علة ذلك انه اديب به قرينة بالعكس فيدرج فيه الماء المنفصل عن الاعضاء في المرة
الثانية والثالثة وفي تحديد الوضوء ولا يدرج فيه الماء المستعمل في غسل الذمية لانه لم يحصل به قرينة واحسن مدارك القائلين بان ازالة
المانع وحده من صلاحته للتطهير ان قوله تعالى وأرسلنا من السماء ماء (١٤٥) ظهوره او قوله تعالى ليظهركم به مطلق

في التطهير لا عام فيه بل عام
في المكافئين فلا يدل الاعلى
في التطهير فاداً تطهيره
بالماء مرة حصل موجب
القطعة فقيت المرة الثانية
فيه غير منطوق بها فبقى
على الاصل غير معتبرة في
التطهير لاصل ان لا يعتبر
في التطهير وغيره الا ما وردت
الشريعة به الا ترى ان
السند اذا قال لعبيده
اخرجت هذا الثوب
لاعطكم لا يدل على انه
يعطيه به صرنا ولا صرنا
لا يدل على اصل التغطية
في جميعهم فاداً عطاهم
بهمه حصل موجب القطع
واحد حوا مع هذا المدرك
الحسن ثلاثة أمور بالاصح

فقير عبده انه حسبه نوحمة عربية ليست عند ملكها ومجموع ما حصل لك فسر ما حصل
ذلك الفقير أصعافاً مصاعفة من ذلك ما ورد في الحديث الصحيح عن النبي عليه السلام أنه قال
"فرؤكم أي وفرضكم" يدل على حكم الحلال والحرام ما دون حصل وأما كم على في غير ذلك
ورد في فصل الصلاة مع ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه أفص من الجميع وعلى بن أبي طالب أفضل
من أبي وريث ومع ذلك فقد فصل في القر نص والقرائه وما سب ذلك الا انه يجوز ان يحصل
للموصول ما لم يحصل للماصل ومن ذلك قوله عليه السلام لعمر بن الخطاب لا تأكل من الشيطان
فأخبره فأخبر عليه السلام ان الشيطان يعمر من عمر ولا بلاسه وأخبر عن به عليه السلام انه
قد تمكث على الشيطان السابعة بعد على صلاتي فلو اني بدكر بدعوه حتى ساجد لزل قطعه سرية
من سوارى المسجدين حتى يلعبه صديق المدية فلم يعرف للشيطان من النبي عليه السلام كما عرف من عمر
وفي حديث الامراء ان شيطاناً فصد عليه السلام بشعله من بارفأمره حذر بل عليه السلام بالعود
منه وأين عمر من النبي عليه السلام عبرانه يجوز ان يحصل للفصول ما لا يحصل للماصل ومن ذلك ان
الانبياء صلوات الله عليهم أفضل من الملائكة على الصحيح وقد حصل للملائكة المواظبة على
العبرة مع جميع الانبياء بلهم أحدهم فقد حج كما فهم أحسن العكس في غير ذلك من العوائل
واذا يا الهى لم تحصل للنسب ومع ذلك فالانبياء أفضل من الملائكة لانهم رجعوا الخصال للانبياء من داريا
والحسن أعظم من المجموع للخالصة في استغنى هذا وحده كثيراً في المحلقات فيجد
في الشبه من الخواص الطيبة ما ليس في البر وفي الحساس والبس في الذهب من الخواص النافعة
بالا كحاج وغيره فمضى هذه القاعدة نخرجت الامة والادس والى من حواصهما التي حصل الله
تعالى لها ان الشيطان ينفر منهما دون الصلاة وان الملائكة أفضل منهما ولا يافص في ذلك سب ان

(١٩ - المروفي - ثاني)

الاول قولهم انه ماء اديب به عبادة فلا يؤدي عباده أخرى كالرقبة في العتق
وفيه ان القياس على الرقة في العتق لانهم على اصولهم لانهم يجوزون عتق الرقة الكافرة في الكفار ان اواحداً او ادا عتق عبدا
كافر ادمياً ثم خرج الى أهل الحرب فاقصا للمهد ثم عساه وعاد فبقا عتقه في الواحدة مرة أخرى سباصحة القياس لك
معارض به كم من هين في الشريعة يؤدي به الفائدة من ذلك المدرك في الركة لو اشترى من العتق اليه من العتق حاز ان يخرج في
الر كاتمة أخرى والسبب والفرس وغيرهما من آلات الحرب يحلدهما ارادوا القوب يستتر به والسكبة تستقل في الصلاة مراراً الامر
لثاني قولهم بماء الذنوب لقوله **وَيُطَهِّرُ** اذ انوصاً المؤمن فحصل يديه حرحت الخطايا ليس بين أنامله وادامسح رأسه حرحت الخطايا
من أطراف اديه الحديث واذا كان ماء الذنوب يكون محسباً لان الذنوب متنوعة من ملاستها اثرها والنجاسة هي منع شرعي فاد حصل
المسح حصلت النجاسة وفيه ان النجاسة في الشرع انما تكون في الاحرام عند انصافها بغيره من آخر والذنوب ليست اجراماً حتى توجب
النجاسة والذنوب في قولهم ان ملازمة الذنوب حرام في الشرع بمعية معها أفعال خاصة للكف احتياطية مكتسبة متعاقبة أشياء مخصوصة

والذنوب هتاعنها استحقاق المؤاخنة وذلك حكم من الله تعالى لا فعل التكلف وما يتبعه من الله تعالى ويختص به لا اختيار للتكلف فيه ولا كسب وجبت لا يوصف بتحرير ولا تحبيل فظهر انه لا حقيقة لدعوى ان الذنوب مجموع من ملاستها شرعا بل هو محض اهمال الامر الثالث انه لم يقبل عن أحد من السلف رضي الله عنهم وهم سائررون لاسعار مع فلة الماء فيها أنه جمع ماء طهارته ليستعمله بعد ذلك فكان ذلك اجماعا على ان الماء المستعمل لا يتطهر به وفيه ان التبراع ناهو في الماء المستعمل ان لم يتغير وماء طهارة لاسباب في أسعارهم ففيه ما يحرم غير كونه مستعملا اذ العلب فيه العير لاسباب في من الصيب وشعث السفر فلا يوصل الامتغيرا بالا عراق وغيرها واشتغلا لا يصلح للتطهير والله أعلم

﴿ الفرق الرابع والثمانون بين قاعدة الاحتساب في الباطن من الحيوان وبين قاعدة النجاسات ترد على باطن الحيوان ﴾
اعلم ان الفرق بينهما اما ان يبنى على ان مائ الباطن هو عين مائ الخارج من العذرة والبول وغيرها وانه اذا حكم مائ الباطن من ذلك بالطهارة لم ان يحكم

لم يحكم مائ الباطن بالطهارة بل هو محض فيكون سره انه عني عني الباطن لتغير الوصول الى ارادته ضرره ان العفو عنه لا عدت فيه الالة اخرى من عفوهم عما على المخرج وقد امكن ان التمتع المشقة ولا تنفع فافهم ومان يبنى على ان عين مائ الباطن وان كان عين مائ الخارج الاله يحتمل ان يقبل طهارته في الباطن دون الماهر فيكون سره هو ان استصحاب الحال فيهما ألواح الحكمين المتضمنين وذلك ان الذي يشأ باطن الحيوان أصله الطهارة فاستصحاب الوارد على طهارة قد قضى عليه بالحسنة قبل ان يرد فكان لاصل فيه الحسنة فاستصحب وتفضل ذلك ان جميع ما شمل عليه باطن الحيوان من الرطوبة كالدم والبدن والبول وغيرها وكذلك كدنتك أثقال العناء والاحلاط الاربعة التي هي الدم والعصراء والسوداء واللم لا يقضى عليه كنه مدام في الباطن بحسنة فلا يسل صلاة من حل حيوانا فيها هذا انما هي هذه الرطوبة والاثقال من باطن الحيوان فلو ان يقضى عليها بالحسنة فالدم والسوداء لم يقض أحد بطهارتهما وقضى بحسنة البول والعذرة من بني آدم ومن كل حيوان يحرم كنه وطهارتهما مما يباح كنه كالدم عند مالك فقط خلافا للامة وامام مكره الاكل كالسمع والطره وقيل مكرهان كاللحم وقيل بحسان عليا للاستفاد وطهارة اللحم والمغراء من الأدي وعيره عند مالكية كافي عند الشافعي فقط خلافا للامة ونجاسة المدي والودي وطهارة المعدة عند مالك وسحاستها عند الشافعي فعنده كل ما يصل اليها من الأعدية الطاهرة يتحسها عند مالك لا يتحس حتى يتغير الى صفة العذرة أو يختلط بمائ باطن الحسد من نجاسة وكل ما قضى عليه بالتجسس قبل وروده على باطن الحيوان قضى عليه بذلك بعد وروده عليه اذ لا فرق في حينئذ بينه في ظاهر الجسد وفي باطنه فان حدث

الموصول حوران يختص بما ليس له اصل فظهر بتمام الفرق بين قاعدة لا فصلية وبين قاعدة المربة
﴿ الفرق الثاني والتسعون بين قاعدة الاستعفاء من الذنوب المحرمات و بين قاعدة الاستعفاء من ترك المندوبات ﴾
علم ان الاستعفاء طلب المعصية وهذا اعلم بحسن من أسباب العقوبات كترك الواجبات وفعل المحرمات لاسباب التي فيها العقوبات أما المكر وهات والمندوبات والمباحات لا يحسن الاستعفاء فيها لعدم العقوبات في فعلها وتركها وهذا أمر ظاهر لا حاجة فيه غير انه وهو لك وجه الله فيمن ترك الامة انه يستعفى الله تعالى ووقع له أبعد ذلك في غير لاقامة من المندوبات وقد تنقح الحلال والشهيد على نقل ذلك عنه ووجه ذلك ان الله تعالى يعاقب على الذنوب بأحد ثلاثة أشياء أحدها مؤلقات كاللار وغيرها وعندها لا امر العاصي ديث * وثانيها تبسيرا لمعصية في شيء آخر فيجتمع على العاصي عفو من الاولي والثانية كقوله تعالى وأما من نحل وأمسى وكذب الخبيث فيسيرة للعسري جعل العسري سنة عن المعاصي بالمنقمة ومعه قوله تعالى ان الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما بيّن لهم طرى الشيطان سول لهم وأبلى لهم ذلك باهم قالوا الذين كرهوا ما ارسل الله الآية جعل سبحانه الرد سنة عن المعصية المذكورة لان قوله تعالى ذلك اشارة الى الردة وقوله فيهم قالوا الله سببه ومعه قوله عليه السلام ان الرجل ليحتمل له بالكفر سبع عشرة دابة وثانيها تعويب الطاعات بقوله تعالى سأصرف من يأتي الدين شكرون في لارض بعرض حق وقوله تعالى والله لا يهدي القوم العاصين به لا علاج الطوائف ويجوز ذلك من آيات الدلالة على سلب الملاح قال (الفرق الثاني والتسعون بين قاعدة الاستعفاء من الذنوب المحرمات و بين قاعدة الاستعفاء من ترك المندوبات) قلت ومما قلته في هذا الفرق صحيح

بالحسنة قبل ان يرد فكان لاصل فيه الحسنة فاستصحب وتفضل ذلك ان جميع ما شمل عليه باطن الحيوان من الرطوبة كالدم والبدن والبول وغيرها وكذلك كدنتك أثقال العناء والاحلاط الاربعة التي هي الدم والعصراء والسوداء واللم لا يقضى عليه كنه مدام في الباطن بحسنة فلا يسل صلاة من حل حيوانا فيها هذا انما هي هذه الرطوبة والاثقال من باطن الحيوان فلو ان يقضى عليها بالحسنة فالدم والسوداء لم يقض أحد بطهارتهما وقضى بحسنة البول والعذرة من بني آدم ومن كل حيوان يحرم كنه وطهارتهما مما يباح كنه كالدم عند مالك فقط خلافا للامة وامام مكره الاكل كالسمع والطره وقيل مكرهان كاللحم وقيل بحسان عليا للاستفاد وطهارة اللحم والمغراء من الأدي وعيره عند مالكية كافي عند الشافعي فقط خلافا للامة ونجاسة المدي والودي وطهارة المعدة عند مالك وسحاستها عند الشافعي فعنده كل ما يصل اليها من الأعدية الطاهرة يتحسها عند مالك لا يتحس حتى يتغير الى صفة العذرة أو يختلط بمائ باطن الحسد من نجاسة وكل ما قضى عليه بالتجسس قبل وروده على باطن الحيوان قضى عليه بذلك بعد وروده عليه اذ لا فرق في حينئذ بينه في ظاهر الجسد وفي باطنه فان حدث

عن ذلك عرق في نحاسة ذلك لعرق وطهارته خلاف معنى على الخلاف في رماد الميتة ونحوه من الحساسات التي طرأت عليها التعبدات والاستحالات وأما ادعاء ما ورد على باطن الحيوان عداء من النجاسة لخواصها وعبرها من الأعضاء فانه يصير لها بعد الاستحالة كإن الدم اذا صار منيا ثم آدمى فانه يكون بعد هذه الاستحالة ظاهرا وكذا ما تعدت به البقرة للحلالة من النجاسة ولين الظاهر ينشر به الشاة يظهر ان عداء الاستحالة قال ابن السكيت وهو الاصل بطلان عداء من في حوفه نجاسة وردت عليه قبل استحالتها لخواصها وعظمها لم أقف عليه لاحد غيره ولا أراه صحيحا قال وقوله ان الروم لا يد كونه في حوض حسهم ويحرم لهم يعملون بالامعة كما قاله محققوا المالكية وهو الذي رأيت عليه فتدوى للعلاء في العصر غير ظاهر على الإطلاق فقد حكى بعض الناس ان منهم من يد كي وعنى تقديراً لهم لا يد كونه ليست الامعة متعينة لعقد الحن فانه قد يعقد بعضها بما هو ظاهر كعص الأضراس وحيد فلا يظهر ما رماه وحكامه فلا شك لا اذانت ان الطائفة الذين يكون الغبن المعين حسهم لا يد كونه وانهم لا يفسدون بعد الامعة اما ما لم يثبت شيء من ذلك ووقع الاحتمال فهو موضع خلاف للعلاء والاقوى نقلا وطر الحواز وعدم التنجس والله أعلم (١٤٧) في الفرق الخامس

والثمانون بين قاعدة المدبوب الذي لا يقدم على الواجب وقاعدة المدبوب الذي يقدم على الواجب المدبوب الذي لا يقدم على الواجب هو ما لم يصر ضرورة لا بد من الا تنفذ عليه فيقدم الواجب حينئذ عليه جبر باعدي القاعدة الاعدية من قديمه غاية لأفصل منه ففي مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال حكاية عن الله تعالى ما تقرب الى عبدي بمثل أدبه ما اقترفته عليه ولا يزال العبد يتقرب الى بالوافل حتى أحبه إذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي

والخير سبب الاوصاف المدبوبة المدكورة في تلك الآيات وكما عرفت الله تعالى بأحد ثلاثة أشياء يشيب أيضا بأحد ثلاثة أشياء * أحدها الأمور المسبوبة كالأحداث من الماء كونه والمشروب وغيرهما * وثانيها يسبب الطاعات فيجتمع للعبد مشورتان لقوله تعالى فسيسره للبصري فجعل للبصري مسببة عن الاعطاء ومأمرة في الآية وقوله تعالى ولقد سجدوا فيما بينهم سلاوا من شوق الله يجعل له مخرجا ويجعل لكم فرقا الى غير ذلك من الآيات * وثالثها يسبب المعاصي عليه وصرها عنه اذا فترت هذه القاعدة فاداسي الانسان الاقامة أو غيرها من المدبوبات دل هذا الحرمان على انه مسبب عن معاصي سابقه اقله تعالى وما أمركم من نصبة فيما كنتم أبديكم أو بعبه عن كثير وفوات الطاعة معيها أعظم لمصائب فان كلمات الادان طيبة متسمة على التباء على الله تعالى ووجه نقولها نواسر مدني حرام من الدنيا وما فيها (١) من اصابة شوكه أو عم يعمه في فلس يده له لو د كان ترك الطاعات مسددا من المعاصي المتقدمة حينئذ ادركي لمكاف ذلك سأل المعصية من الملك المعاصي المتقدمة حتى لا يتكرر عليه مثل تلك المعصية بالاستعفاء عن ترك الاقامة لأجل غيرها لأنه لما وكذلك نقيه لمدبوبات دافعت به عن على الانسان الاستعفاء لأجل ما دل عليه التبرك من دبوب سالفة لأجل هذه فلهذا هو وجه أمر ملك رحمة الله تعالى بالاستعفاء في ترك المدبوبات لأنه يعتقد ان الاستعفاء يشرع في ترك المدبوبات فقد سهر الفرق بين قاعدة الاستعفاء عن الدبوب المحرمات وبين قاعدة الاستعفاء من ترك المدبوبات وانها في فعل التبرك وترك الواجبات لأجلها مطابقة وفي ترك المدبوبات لأجل ما دلت عليه طريق الانزيم لانه لما مطابقة وهذا التفرق يرمح موضع كثيرة مما وقع للعلاء من ذكر الاستعفاء عن ترك المدبوبات فيشكل ذلك

(١) انظر هذا فانه يظهر له موقع

يصر به ويده التي بطنها الحديث بعد صرح بالواجب أصف من غيره والمدبوب الذي يقدم على الواجب هو ما دعت الضرورة التي لا تدفع الانتديعه على الواجب الى تقديمه عليه على خلاف القاعدة المدكورة وله مثل ما لجمع للسائر وكذا للريض اذا خاف لعلته على عقبه آخر الوقت فهو متعين لدفع الضرر ومنها الجمع بين الطهر والعصر عند الف واليوم عرفة فانه مندوب قدم على راحين * أحدهما تأخير الصلاة لوقتها وهي العصر ترك لان الجمع ضرورة الحاجة في ذلك اليوم للاقبال على الدعاء والانتقال والتقرب للاتق عرفة وهو يوم لا يكاد يحصل في العمر الا مرة بعد ذلك الاسعار وقطع العار والافتقار والاعمال من الافطار البعيدة والاولى الثانية ناسب ان يقدم على مصلحة وقت العصر لان قوائمه زمانها الضرورة المدكورة أعظم من قوت الزمان يجمع التقديم بين الصلايين للسائر لضرورة السفر لان الانسان يتمكن أن لا يسافر أو يسافر معه رفقة موافقون على التزول في أوقات الصلوات فهو ضروري يمكن التحريم من حيث الخلف خلاف ضروره مصالح الخلق فانها أمر لازم للعبد لا حرج له عنها ولا يمكنه العدول عنها الى غيرها * وثانيها ترك الجمعة اذا جاءت يوم عرفة لانهما من كان أفصل وواحدة قبل الظهر مع الامكان كما كان أبو يوسف

للإمام مالك لما جتمع به في المدينة لتورثه على ما كنها أفضل الصلاة والسلام عام حجة مع هر وبن الرشيد لأن مالكاً قال له أن ذلك خلاف السنة فقال له أبو يوسف من أين لك ذلك وأنه خلاف السنة وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس ركعتين قبلها حطه وهذه هي صلاة الجمعة فقال له مالك جهر فيها أو أسر فسكت أبو يوسف وظهرت الحجة لمالك رضي الله تعالى عنهم جميعاً بسبب الأمر لأن الجمعة حرة في المعاصي عليه السلام ركعتين مراد ذلك على به صلى الله عليه وسلم ترك الجمعة وإن الخطبة ليوم عرفة ولو لم يكن يوم الجمعة لتعظيم الناس ما سكت جميع لأبوم الجمعة وذلك لأن الغالب على الخراج السر وفرص المسافر لا تظهر دون الجمعة فعمل النادر وهو حرم عرفة ومن مؤثرته قريب منها تعالوا إلى ترك الجمعة فترك الجمعة على هذا التقدير ليس ترك الواحد وليس من مثله يلج بين المغرب والعشاء للظلام وانظر والطيب الذي وردت به السنة أما أولاً فلا تأخير للصلاة إلى وقتها ليس واحداً في الإطلاق بل هو واجب بما عدا الحال التي شرع فيها الجمع أمالي الحال التي شرع فيها الجمع كماها فليس تأخير صلاة العشاء مثلاً في وقتها من الواجب بل هو حرام كان (١٤٨) فندعها إلى وقت الأولى ليس بواجب أصلاً بل هو حائر لأن تقديم

لتحصيل فصل الجمعة الأولى من تأخيرها إلى وقتها لم يصح واجب الجمع ولا قسم مندوب على واجب ولا خولفت في ذلك القاعدة المذكورة وأما تأخير العشاء لوساها أن تأخير العشاء إلى وقتها واجب هنا أيضاً وإن هذا الواجب عام مع المندوب الذي هو وصي الجمعة ما يلحق بها من الضرر الخاص بل أما بحر وجههم من المسح إلى بيوتهم وهو دهم الصلاة للعشاء وأما بقائهم في المسجد حتى يدخل وقت العشاء ويصلوها لاسم أن هذا الضرر لا يتدفع إلا بالجمع لجوارده بغيره

على كثير من الناس وليس فيها إشكال - مع ما تقدم من الفرق والبيان
الفرق الثالث والتسعون بين قاعدة السببان في القواعد لا يقدح وقاعدة الجهل يقدح وكلاهما غير عالم بما أقدم عليه

اعلم أن هذا الفرق بين هذين القاعدة بين معنى على قاعدة وهي أن المراد إلى حكم الإجماع في أحقية علوم الدين والشافعي في رسالته حكاه أيضاً في أن المكلف لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه فإن راعى وجب عليه أن يعلم ما عليه الله وشرعه في السمع ومن آخر وجب عليه أن يتعلم ما شرعه الله تعالى في الأحكام ومن قرص وجب عليه أن يتعلم حكم الله تعالى في القصاص ومن صلى وجب عليه أن يعلم حكم الله تعالى في تلك الصلاة وكذلك للطهارة وجميع لأقوال والأعمال فمن تعلم وعمل غفسي ما علم فقد أطاع الله تعالى طاعة ومن لم يعلم ولم يعمل فقد عصى الله معصية ومن علم ولم يعمل غفسي علمه فقد أطاع الله تعالى طاعة وعصاه معصية وبطل على هذه القاعدة أيضاً من جهة القرآن قوله تعالى حكاه عن روح عليه السلام في أصوله أن أسألك ما ليس لي به علم ومعناه ما ليس لي بحول علم فعل ذلك على به لا يجوز له أن يقدم على الدعاء والسؤال لا بعد علمه بحكم الله تعالى في ذلك السؤال وأنه جائز وذلك سبب كونه عليه السلام عوف على سؤال الله عز وجل لأنه ان يكون معه في السببية لكونه سأل قبل العمل بحال الولد وأنه بما دنى طلبة ثم لا فاعنت والحوار كلاهما يدل على أنه لا بد من تقديم العلم بما

قال (الفرق الثالث والتسعون بين قاعدة السببان في القواعد لا يقدح وقاعدة الجهل يقدح) قلت ومما في هذا الفرق مما وقعت عليه منه صحيح ورفع فيه في السببية التي رأيتها منه نقص دل عليه الكلام فذلك قلت مما وقعت عليه

أيضا وهو هو وصيه بلغة ما يتحركوا الآن ويصلو في بيوتهم أعداد بعد عارض واجب يريد وسبب في دفع هذه الضرورة عن المكلف ولعمري الشريعة أن يحل دفع الضرر وترك الواجب وتقديم المندوب عليه دائمين ذلك بل يدفع الضرر والواجب تقديم الواجب وترك المندوب على القاعدة وأما تأخير الصلاة لوساها مع هذا التعارض وعدم تعيين ترك الواجب دفع الضرر ولا يجب تقديم الواجب مطلقاً لأن المسرات فمجان قسم تقصر مصلحته عن مصلحة الواجب وهذا هو العال فان أمر الشارع تنقسم المصالح الخاصة أو لأرحمة ونوديه تنقسم المصالح الخاصة أو لأرحمة حتى يكون أدنى رتب المصلحة والمندوب ترتب عليه الثواب ثم ترقى المصلحة والمندوب ونظم رتبته حتى يكون أعلى رتب المندوبات عليه أدنى رتب الواجبات وأدنى رتب المصالح يترتب عليها أدنى رتب المندوبات وهات ثم ترقى المصالح والمندوبات في العظم حتى يكون أعلى رتب المندوبات وهات أدنى المصالح وفهم من المندوبات لا تقصر مصلحته عن مصلحة الواجب بل تارة يساوي الواجب في المصلحة وتارة يفصل بينهما كما ورد في الشريعة من تقديم المندوبات على الواجب كماها فان المندوب الذي هو أداء العشاء في جماعة بحكمها مع العشاء تقديم على الواجب

الذي هو اذا وافق وقتها بحججه على هذا القسم سواء أعصا ان مصلحة ذلك مندوب أعظم نوالا من مصلحة ذلك الواجب أو أهمها
مساويين فيها أو لم تعلم ذلك أم إذا أعصا ان مصلحة أكثر كمالا مندوب ثالثا وحدي الشريعة أهمها أعظم من الواجبات وان نوالها
أعظم من نوال الواجبات فدلنا ذلك على ان مصالحها أعظم من مصالح الواجبات فلا كلام كما رأينا للتساوي لأن الله تعالى ان يعصل
هذا التساوي بين على آخر ما رآته على أنه يجوز ان يكون في أحد المتساويين مصلحة لم تطلع عليها أحد من قصد للوجوب فيه أو
وقوعه في حيز الواجب وأما داليم بعد ذلك فلا نستدل بالآخر على المؤثر ونقول ما قسم صاحب الشرع هذا المندوب على هذا الواجب
الأن يكون مصلحة أعظم من مصلحة الواجب وذلك لانا استقرينا الشريعة فوجدناهم صالح على وجه الفصل من الله تعالى
وبذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما إذا سمعتم قراءة كتاب الله تعالى فاستمعوا له وأطيعوا أمر لم يجز وبها كمن شر هذا
كلام الأصل لمصلحة لا يقول قوله ان وأمر الشرع تنفع المصالح ونواهيها تنفع المعاصي ونحن نرى في قولنا الأمر بالعكس
وهو ان المصالح تنفع الأوامر والمعاصي تنفع النواهي أم المصالح والمعاد (١٤٩) الأخرى ولا يخافه فان المصالح

هي الشريعة ولا مصلحة أعظم
من الامم انقيم ونفسه
هي المصالح ولا ضرر أعظم
من العبد انقيم وأما
المصالح والمعاد التسوية
فهي ذلك دلائل من
الطواهر الشرعية كقوله
تعالى في الصلاة تنهى
عن الفحشاء والمنكر
وكقوله تعالى واتقوا الله
ويعلمكم الله وكقوله صلى
الله عليه وسلم من أحسن
الله أمرين صاحبها هرت
بما تبع الحكمة من قلبه
على لسانه أي أمثال ذلك
على الأيكاد ينحصر نعم ان
أراد ذلك ان الأوامر
وردت لتعطل عنه امتثالها
لمصالح وان النواهي وردت

يريد الانسان ان يشرع فيه اذا قرر هذا فانه أيضا قوله تعالى ولا تعبد ما ليس لك به علم هي
الله تعالى فيه عليه السلام عن سماع غير معلوم ولا يجوز الشروع في شيء حتى يعلم فيكون
طلب العلم واحدا في كل حالة ومنه قوله عليه السلام طلب العلم هو رتبة على كل شيء من الشرائع
رحمة الله طلب العلم فسيان فرض عين وفرض كسبية فرض العين علمك عدلتك التي أنت فيها
وفرض الكسبية ما عدا ذلك هذا كان العلم ما تقدم الانسان عليه واحدا كان العمل في الصلاة
عاشيا برك العلم فهو كالنعمد الترك بعد العلم ما وجب عليه فهذا هو وجه قولنا ذلك رحمة الله
ان الجهل في الصلاة كالعدم والجهل لا كذا في غيره والاسم في دعوى قوله عليه السلام
رفع عن أمي الخطأ والسهو وما استكرهوا عليه ورحمة الله على ان النسيان لا أن فيه من
حيث بلغة فهذا فرق وفرق ثان وهو ان النسيان يوجب على العبد تقصيرا لا حيلة له في دفعه عنه
والجهل له حيلة في دفعه بالعلم وبهدس الفرقين ظهر الفرق بين قاعدة النسيان وقاعدة الجهل
في الفرق الرابع والتسعون بين قاعدة ما لا يكون الجهل عند رايه وبين قاعدة

ما يكون الجهل عند رايه

اعلم ان صاحب الشرع قد تسامح في جهالات في الشريعة فوجدنا من تركها أو أحد عمالات

قال (الفرق الرابع والتسعون بين قاعدة ما لا يكون الجهل عند رايه وبين قاعدة ما يكون الجهل
عند رايه في آخره) قلت ما فافله فيه صحيح عبر إطلاقه في نظر الظن في رضاء الاحتمال وما معه فانه
ان أراد حجة الظن الذي يحظر لصاحبه احتمال تقيمه فلا يرى ذلك سواء وان أراد بالظن الاعتقاد
الجزئي الذي لا يحظر معه احتمال التقيض فذلك صواب وغير قوله تكليف المرأة للماء المسودة في ح
فانه ان أراد القاعدة المراح بحث لا يفقه شيئا فلا يرى ذلك صوابا فان مثل هذه لا تكليف عليها

لترفع عنه امتثالها المعاصي وذلك صحيح وهو انه وحدي الشريعة مندوب من الواجبات ونواهيها أعظم من ثواب
الواجبات فدلنا ذلك على ان مصالحها أعظم من مصالح الواجبات فليس بمسلم ولا صحيح فان القاعدة ان الواجب أعظم من المندوب
بدليل الحديث المنقسم ولا معارض له وما استدلل به من قوله تعالى وان تصوموا جبر لكم يقول بوجهه ولا يترجمه مقصوده والمنسب
للهاء على رعاية المصالح ان يكون الاعظم مصلحة بحيث يبلغ الى حد مصالح الواجبات واحيا والادنى مصلحة مندوب اما ان يكون
الاعظم مصلحة مندوب أو الادنى مصلحة واحيا فليس بمساحبة رعاية المصالح بوجهه وما مثل به من الصور التي سمع على أنه من لك لك
المندوبات فلا يصح شيء منه في الصورة الاولى فان الاعظم فيها أجراها هو نظار المعسر بالدين من جهة الله واجب لا كمال من
ان الاعظم أجراها هو الله من جهة اشتباهه على الواجب الذي هو لا نظار كيف يصح ان يكون الإبراء الذي هو اسقاط لاطل
بالكيفية ومستلزم لعدم طلبه بعد منضم لا نظار الذي هو تأخير الطلب بالدين ومستلزم اطله بعد وأما الصورة الثانية فلان صلاة المسك
بحسب الظاهر اذا فعلها في جماعة وقعت واجبة واداءها وحده وقعت كذلك فليس فيها لانا أحد الواجبين أعظم أجراما الآخر

وكونها في حادثة ليس منفلا من كونها ظهر احدى يصح انه هو المدبوب بل هي ظهر وهي في حادثة وأما الصورة الثالثة والرابعة
والخامسة فلان الصلاة هي محتمل رسول صلى الله عليه وسلم أدى المسجد الحرام وفي بيت المقدس ان كانت واحدة فهي تفصل على
نفسها اذ املت في غيره وان كانت واحدة فهي تفصل على نفسها اذ صليت في غيره فليس في هذه الصورة الا ان أحد الواجبين و
أحد المدبوبين أعظم من الآخر وأما الصورة السادسة فلان ما روي من ان صلاة سواك حرم من سبعين صلاة يعبر سواك لا يقتضي
ان هذا التخصيص نواب السواك الذي هو مدبوب وانما يقتضي ان التخصيص نواب الصلاة المصاحبة للسواك فلا دليل لامن الحديث
ولامن غيره على ان المدبوب الذي هو السواك حرم من أصل الصلاة * وأما الصورة السابعة فلان قوله **كأنك تصلي** كأي الصحيح اذ اورد
للملأ فلا تأتوها وأتم نعمون وأتوها وعليكم السكينة والوقار فإذ ركنتم فصلوا وما فاتكم فأتموا وروى وما فاتكم فأتموا ليس
فيه ما يدل على تقييد مدبوب وتخصيصه على واحد الاعلى احتمال ان الامر بالسكينة والوقار واحتساب الاقراط في السعي الذي يكون
هذه المكاف عقبة اسهل وقلي (١٥٠) معه من الخشوع فلا تقرب بالصلاة وان كانت الجمعة والجماعات وما على احتمال

ان الامر بالسكينة اذ
كان لان صفة التهيؤ
الذي هو شدة السعي شاغل
للال مضاف لا حضور الذي
هو شرط في صحة الصلاة
بحسب الواسع فيكون عدم
الحضور من كسبه لكونه
مسيبا عما هو من كسبه
فليس هو المشغل بالتأخر
شدة السعي من الاسرار
والعائق فليس فيه ما يدل
على ذلك بل فيه السعي
عن التسبب الى الاحلال
بشرط الواجب ولا دلالة مع
الاحتمال على ان مساهة
انقلب ولا سوار لا خشوع
ليس بالامر الواضح اذ
ثبوتها بينهما اعماها عن
مساهة الحضور الذي هو

فلم يعب عن مركبها وصاها ما يعنى عه من العجالات الجهل الذي يتعد الاحتراز عه عادة
وما لا يتعد الاحتراز عه ولا يثق لم يعب عه ولذلك صور أسدها (٢) من وطئ امرأة أحذية
الدليل يظهر امر أنه أوجار به عني عه لان المعص من ذلك مما يثق على الناس * وتنبها من
أكل طعاما يحيا يطه طاهرا فهذا جهل يعنى عه لما في نكر وقمع معص عن ذلك من المشقة
والكافة وكذلك المياه الحية والامرية الحية لانهم على الجهل بها * ونالها من شرب
حررا يطه خلافا له لانهم عليه في جهله بذلك * وراعيها من قتل مسلم في صف التكبر يطه
حريبا فانه لانهم عليه في جهله به لتعد الاحتراز عن ذلك في تلك الحالة ولو قتله في حاله للسمع من
غير كشف عن ذلك اثم * وحاشا الخاكم بقصى شهود الرور مع جهله بمحاطم لانهم عليه في
ذلك لتعد الاحتراز من ذلك عليه وقس على ذلك ما ردد عليك من هذا النحو وما عداها
ومكلف به ومن أقدم مع الجهل فمئاتهم خصوصا في الاعتقادات فان صاحب الشرع قد شدد في
عقائد أصول الدين تشديد عظيم بحيث ان الانسان لو بدل جهده واستمر غرسه ورفع الجهل
عنه في صفة من صفات الله تعالى أو في شيء يعجب اعتقاده من أصول الديانات ولم يرفع ذلك
الجهل فانه آثم كافر بذلك الاعتقاد الذي هو من جهة الايمان ويحادي في الإيمان على المشهور

وان أراد انها بغيره ولكن بعد نصف وشقة شديدة فذلك صواب مع ان قوله المفسوده المزاج
فاسد وصوابه القاسدة المزاج وغير ما اطلق القول فيه من ان أصول الفقه ملحقه بأصول الدين
في ان المصيب واحد والمخطئ آثم فان المسألة تختلف فيها والمنقذون من الاصوليين على
التحطئة والتأثم والمتأخرين على خلاف ذلك

(٢) الاظهر فيه وفيما بعده التناوب

شرط في الخشوع فافهم فاده ان النشاط والله سبحانه وتعالى أعلم
في الامر السادس والثمانون بين قاعدة ميكثر التناوب فيه والعقاب بين قاعدة ما قبل التناوب فيه والعقاب
يكثر للتناوب والعقاب غالباً في أحد عيدين وقعت المساواة بينهما من كل وجه فيما عدا المصلحة خاصة أو المفسدة خاصة على حسب
ما يدرك فيه شرعاً من كثرة المصلحة أو المفسدة متلاناوب التصديق بدياراً كثر من نواب التصديق بدياراً لان مصلحة الديار أعظم
من مصلحة الدرهم عند استواء حال التصديق والتصدق عليه من كل وجه أما عند تفاوت حال المتصدق والمتصدق عليه فلا لقوله صلى
الله عليه وسلم سبق درهم منه المفسدة خيبة الوي الصالح أعظم من سدة حالة الفاسق الطالح لان مصلحة نقاء لولي والعالم في الوحد
لنفسه وللحق أعظم من مصلحة نقاء الفاسق وانما الفرق من بين آدم لعظم مصلحة نقاءه أعظم من انقاذ العريق من الحيوان
البهيمي واثم الادوية في الاعراض والنفوس لعظم مفسدتها أعظم من اثم الادوية في الاموال وعلى هذا القانون في غالب الشريعة وقد
يكثر التناوب والعقاب في أحد العيدين المذكورين على خلاف هذا القانون بان يصير الاقل مفسدة أو كثر عقاب والاقل مصلحة أو كثر

من

نوا كتمصيل القصر على الأعمام مع اشتغال الأعمام على مر يد الخشوع والاحلال وأنواع التقرب وكنه مفضل لمصالح على سائر
 المصالح صداما بناء على ما الصلاة لوسطى وكنه مفضل العصر على رأى في حيفة بناء على ما الصلاة لوسطى مع تقصير القراءة فيها
 بالنسبة إلى الظهر وكنه مفضل ركعة الوتر على ركعتي الفجر ومن ذلك ما ورد في الحديث الصحيح أن النبي عليه السلام قال من قتل الوترعة
 في الصلوة الأولى لله مائة حسنة ومن قتلها في الثانية فهو سبعون حسنة فمن على نه كلما كثر العمل كان الثواب أقل وبذلك الإلانة
 عالم يقبلها في الصلوة الأولى وهي حيوان لطيف لا يحتاج إلى كثرة موبة في الصلوة على ضعف عمره وقلة اهتمامه بأمر صاحب
 الشرع فقص أحده عن المائة في السبعين وإن كثر عمله على خلاف القاعدة أدلة تعالى أن يعمل ما يشاء ويحكم بما يدره لا أراد الحكمة
 ولا معتق لصعقه قلت ومن ذلك أيضا ما ذهب إليه الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى من مفضل المدينة على مكة إذ لا معنى لتفضيل
 مكة عليها عند غيره من الأئمة لأن ثواب العمل في مكة كثر من ثواب العمل فيها وقد قال مالك إن أسباب التفضيل لا تنحصر في
 مر يد المصاعفة فالمصالح الخمس هي عبد التوجه لعرفة فضلها بمسجد (١٥١) مكة وإن اتبعت غيرها المضاعفة

فاهم قال إن الشاطط ما حاصله
 ولم يثبت في الشريعة ما يباح
 أن يكون دليلا على مفضل
 الله تعالى أحد القائلين
 المتساويين في المصلحة على
 الآخر وقاعدة مراعاة
 المصالح وأنها إذا بلغت إلى
 حدها في الكثر طرم أو حوت
 وأدلم بامع فلا بد من الزواب
 والسبب في نهى لردم
 الوجوب في المتساويين معا
 أن ذلك مما احتجوا به إلى
 رتبة الواحات أو الدب
 فيهما معا أن لم تلغ
 مما احتجوا به إلى تلك الرتبة
 موجب حل المتساويين في
 المصلحة حينئذ على
 ما تقتضيه هذه القاعدة
 فنأمل الله وأنت أعلم

من المدايب مع أنه قد أوصل الاحتجاج به وصار الجدل له ضروريا لا يمكنه دفعه عن نفسه
 ومع ذلك فلم يصر به حتى صارت هذه الصورة فيما عداها من باب تكليف ما لا يطاق فإن
 تكليف المرأة الطهارة السوداء المراجع الناشئة في الأقاليم المحرفة عما يوجب استنفاد العقل
 كالأصلي بلاد السودان وأفاسي بلاد الأتراك فإن هذه الأقاليم لا يكون للعقل فيها كسر وبق
 ولذلك قال الله تعالى في بلاد الأتراك عذبا حرج وما حرج وحده من دونه ما قوم لا يكادون يفقهون
 هؤلاء من لا يفهم القول وهدت أهليته هذه العاية مع أنه مكلف بأدلة لوجدية ودقائق أصول
 الدين أنه تكليف ما لا يطاق فتكليف هذا الخمس كله من هذا النوع مع أهم من أهل اليأس
 بسبب الكفر ونفعوا به للجمل وأما المردوع دون الأصول فقد عدا صاحب الشرع عن ذلك
 ومن بدل حده في المردوع فأخطأ في أمر ومن أصله أن حران كجاء في الحديث قال لعلاء
 ويلحق بأصول الدين أصول الأئمة قال أبو حنيفة في كتب المعتمد في أصول الفقه أن أصول
 الفقه احتج بثلاثة أحكام عن الفقه أن المصيب فيه واحد ولا يخطئ فيه آثم ولا يجوز التفتيد فيه
 وهذه الثلاثة التي حكاهما في أصول الدين هي ما ظهر لك الفرق بين قاعدة ما يكون الجمل
 فيه هذا وبين قاعدة ما لا يكون الجمل فيه هذا

(الفرق الخامس والتسعون بين قاعدة استقبال الجهة في الصلاة وبين قاعدة استقبال السمات)
 اعلم أنه قد وقع في المدايب عامة قولهم إن القاعدة أن استقبال الجهة يكفي وآخر قولهم بل
 العادة أن استقبال سمت الكعبة لا بد منه وهذه المقالات والأحلاف في غاية الإشكال بسبب

قال (الفرق الخامس والتسعون بين قاعدة استقبال الجهة في الصلاة وبين قاعدة استقبال السمات)
 السمات إلى قوله

(الفرق السابع والثمانون بين قاعدة يثبت في الدم وبين قاعدة ما لا يثبت فيها)
 لدى لا يثبت في الدم هو المعينات
 المستحصات في الخارج لم رتبة بالخص والذي يثبت فيها هو معداها أو يظهر بذلك في بعض الحالات وفي المصالحات والآثار كوات أماني
 المعاملات في قاعدتين : أحدهما قاعدة الاستحقاق والموت لما وقع العقد عليه يوجب للمعين أن يحل العقد وفي غير معين
 لا يوجبه فإذا اشترى سلعة معينة فاستحققت البعده أو ماني القيمة كأي السلم فاعطاه ذلك وعينه ثم استحق لم يفسخ العقد بل
 يرجع إلى غير ما استحق لأنه ثبت أن ماني القيمة لم يخرج منها وإذا استأجرت دابة معينة للجمل أو غيره كالكوب فاستحققت أو
 ماتت أو فسح العقد أو غير معينة لذلك فعطيت أو استحققت لم يفسح العقد بل يطالبه بغيرها لأن المعقود عليه غير معين بل في القيمة
 فيجب انقراضه مع كل حين شاء : القاعدة الثانية قاعدة التحجير في تسليم المعقود عليه وعدمه متى كان في القيمة كان لمن هو
 عليه أن يتحجر بين الامتثال ويعطى أي مثل شاء ومتى كان معينا من تلك الامتثال لم يكن له الانتقال عنه إلى غيره فلو كان مملوكا لم يزل
 من غاية وعقد عليه لم يكن له أن يعطى غيره من الخاية وإذا فرق صرنا صعبا فاعقد على ما عداها لم يكن له الانتقال عنه إلى غيره

من تلك الامثال وأما إذا فقد على صاح غير معين من حسن هذه الصفة أو على رطل غير معين من حسن هذا الزيت فان انعقد عليه لعدم تعيينه يكون في الدمة فيه الخروج عنه بأي مثل شاء من تلك الامثال وبذلك المعبات لا يشك في الدم وما في الدم لا يكون معيب بل يتعلق الحكم فيه بواحد غير معين من الامور الكفية ولا جاسس المشركة فيقبل ما لا يعين منها للبدل وتعين لا يقبل الدس والجمع بينهما محال * وأما في الصلوات والركعات في قاعدة ان من شرط الانتقال الى الدمة تعين المعلن والصلاة من حيث انها فعل لا عين لها ما لم يقع فكل من أداء الصلوات التي لم تقع مع قضاء وفها وهما الصلوات التي لم تقع مع خروج وقتها يكون في الدمة ادلا يصح في الفعل الذي لم يقع وان تعين تعيين وقتها ان يكون معيبا لان تعيينه في وقتها لا يصح حمله معيبا كما به وسائر احواله والركعة من حيث انها حق واجب في المال المعين لا تكون إلا احقا معينا معي به جرعين فلا تكون في الدمة مع وجودها بها فادى بغيره لم يستقل الحق الواجب لتعيينه الى الدمة فلا يصح مالك المصاحب حينئذ يصيب الفقراء وإذا لم يدر يرد قرب الحق الواجب في الدمة فيصير من مالك المصاحب حينئذ يصيب الفقراء ولا يصح (١٥٢) في الصلوات بأحر الخ لئلا يخرج من الوجوب في الررع أو التفرق مثلا فافهم والله أعلم

أمور * أحدها ان الكلام في هذا الموضع فيمن بعد عن الكعبة ثم من قرب فان فرضه استقال السم فولا واحدا والذي بعد لا يقول أحدا ان الله تعالى أوجب عليه استقال عين الكعبة ومقابلتها ومعاينتها فان ذلك تكليف لا يطاق بل الواجب عليه أن يمد جهده في تعيين جهة بطل على وجهه ان الكعبة وراءها وإذا عتب على وجهه بعد نقل الجهد في الدلة الدالة على الكعبة انها وراء الجهة التي عينها أدلته وجب عليه استقالها اجماعا فصار الجهد بمحضرها والسم الذي هو العين والمعاينة مجمع على عدم التكليف به وإذا كان الاجماع في الصورتين وأبى يكون الخلاف

وإذا كان الاجماع في الصورتين فأبى يكون خلاف (قلت أما معص الكعبة فلا خلاف في ان فرضه استعمال سمها كما ذكر وأما غيرهما من فضل الخلاف فيه معروفة هل فرضه استقال السم كالمعين أم فرضه استعمال الجهة وظاهر المعقول عن القائلين باسمهم يريدون بذلك ان المستقل للكعبة فرضه ان يكون بحيث لو قدر خروج خط مستقيم على رواية فاقمة من بين عينيها بعد ان غر نهاية لمالكية فاطعها لاسمهم يريدون ان فرضه استقال عينيها ومعاينتها فان ذلك كمال من تكليف مالا يطاق ولا قائل به فالتدري يظهر انه مرادهم بمرادهم تكليف مالا يطاق اد فيه تكليف المعاصرة مع عدمها ولو حله الآخر ليس فيه ذلك فالخلاف معهم في الجهة غير هي المطلوب أم لا وفي السم هل هو المطلوب أم لا سكن رحيق القول بالجهة من الاجماع على صحة صلاة للمصنف المستقيم الطوبى وما في معصا من الموصفين لمجديين أو المواضع ويرجح أيضا ان التوصل لتحقيق الى الجهة متيسر على المكلفين أو أكثرهم بخلاف التوصل الى تحقيق السم والحسنة سمعة ودين الله يسر

(ومل) هذا الفرق غير مطلق عند المالكية بل حاله في صورتي * الصورة الاولى قولهم لا يتعين التقدير بالتعيين وانما يقع بعدالة حيا على القدم وان عيب العقود الا ان يخص بأمر يتعلق به العزم ككسبه في أحدهما أو كسبه راحة دون التمدد لأخرواها اذ عصب غاصب دينار معين فله أن يسطر غيره مثله في الحول ويعبر به من أحد ذلك المعين المعصوب معطيان بان خصوصيات الدين والدراهم لا تتعلق بها الاعراض فسقط اعتبارها في نظر الشرع اذ

لا يعتبر صاحب الشرع الا فيه نظر صحيح ويرد عليه مؤلان * أحدهما به لزمه ان لا يكون أعيان الدراهم والله ما يملكه أيضا ادوات الخصوصات بمؤنة لكان لصاحب المعين لطلعة بمكة وأخذ المعين من المعص والمشتري واللام باطل لاسمهم يقولون ان المعاصي المسموعة من المعين وكذا المشتري في العقود وإذا لم تكن أعيان الدراهم والدراهم عندهم لم يكن المملوك الا الحسن الكلي والحسن الكلي لا يصح ان يملك اما على قول بانه فطهر واما على قول بانه ذهبي صرف والذهبي المصروف لا يتأني ملكه فيلزم على هذا القول ان من ملك دينار أو غيره من العقود امان قطع أنه يملك شيئا عنه من ديني الاحسن أو يقع الشك في أنه ملكه أو يملكه عنده من يشك في الاحسن وهذا كخروج عن المعقول ولا شك في شاعته فلا وجه لالتزامه وعدم الالتفات لشاعته وكيف يسوع لعقل الزام مالا يصح ولا يعقل قاله ان للشك في تأخير تأنيه على ما حققه التحلل الدواني وغيره من المحققين من ان الحسن قد يعتزل لاشتره شيء من شخص أو كاية فيتحقق في أفراد وهو الحق كما مر التنبيه عليه لا يظهر أنه يلزم على هذا القول ان من ملك دينار أو غيره من العقود لم يملك شيئا أو يقع الشك في ملكه وعدمه بل انه

يلزم عليه أنه مالك للحسن المتحقق في فرد ما فأنزل ما صاف السؤال الثاني أنهم وافقوا الجمهور على أن الصبيان المستوية من الصبرة والارطال المستوية من الرتب تلك أعيانها وأعيانهم بالتعيين مع أن الاعراض مستوية في تلك الأفراد استواءها في أعيان القود وقول الأصل أن الصبيان والارطال المستوية وسائل لتحصيل الاعراض من السلع والمقاصد مما هي السلع فتقع المشاحنة من تعدياتها من حيث أنها مقاصد والبيع وإن لم تتعلّق الاعراض بأفرادها كأعيان القود إلا أن أعيان القود تعرّفها في أعيان وسائل لتحصيل الاعراض من السلع فأحتمل فيها أمران كونها وسائل وعدم تعلّق الاعراض بخلاف السلع فلم يوجد فيها إلا الثاني فقط قال ابن الشاذ أنه فرق لأن قوله لا احتمال أن يكون لصاحب ذلك معين عرص فيه فإن لم يكن ذلك العرص من الاعراض المعتادة فالمصحيح تعيين التعيين بالتعيين ولو وردت معصوم منها بعينه إلا أن يعوت ولم يرد للعدل والله أعلم به فتأمل في المورة الثانية قول ابن القاسم لا يجوز لمن له دين على رجل أن يأخذ منه ما يتأخر قمصه كمدار يسكنها أو ثمرة يتأخر جدارها أو عبد يستجده ويحود ذلك لانه فسح دين في دين لأن هذه الأمور لما كانت بتأخر قمصها أشبهت الدين وفيها مفيدة الدين من جهة أن فيها

(١٩٣)

المطالبة وفيه مخالفة لما في هذا العرق من أن المعين لا يكون في الدمة فلا يكون دينا وما على قول أشهب محذور ذلك وليس هذا مسح دين في دين بل دين معين في معين فلا مخالفة فمن ساجرى عمل الشيخ على الأجهوري على قول أشهب مكات له حانوت ساكن فيها محلات الكتب وكان اد ترتب له أجره في دمه يستأجره بها على محليته وبقول هذا على قول أشهب ومصححه المتأخرون وأفتى به ابن رشد كأي حاشية الماوي على شرح أقرب المسالك والله سبحانه وتعالى أعلم

ثانيها أن المص الطويل أحجم الناس على صحة صلاته مع أنه خرج بعضه عن السميت قطعا فإن للكمة عرصها عشرون ذراعا وطولها خمسة وعشرون ذراعا على ما قبل والمص الطويل مائة ذراع فأكثر فقصه خارج عن السميت قطعا فقولهم إن القاعدة لا يقال السميت مشكل وثانيها أن للمدين المتقارب بين يكون استقامتها واحدا مع أنها تقطع بينهما أطول من سميت الكمة ولم يقل أحدان صلاة أحدهما صحيحة والأخرى باطلة ولو قيل ذلك لكان ترجيحنا من غير مرجح فإنه ليس أحدهما أولى من الأخرى بالطلاق وهذه أمور مجم عليها كلها وجميعها يقتضي الأشكال على هذين القاعدتين في الجواب عنه وهو من الفرق ما كان يذكره الشيخ عر الدين من عدم السلام رجاء الله تعالى بعد أن كان يورد هذا الأشكال فلا يجيبه أحد عنه فكان يقول الشيء قد يجب استحباب الوسائل وقد يجب استحباب المقاصد فالأول كالطريق أو صاف المياه فإنه واجب حبوب الوسائل فإنه يتوسل به إلى معرفة الظهورية وكلا طريق في قيم امتناعاته فإنه وسيلة إلى معرفة قيمة المثل وكما هي إلى الجملة واجب لأنه وسيلة إلى إيقاعها في الجامع وكذلك الأمر إلى الخبز وهو كغيره في التثنية ومثل ما يجب وحوب المقاصد الصلوات الخمس وصوم رمضان والحج والعمرة والإيمان والوحدانية وغير ذلك مما هو واجب لأنه مقصد لنفسه لآله وسيلة لغيره

قال (وثانيها أن المص الطويل أحجم الناس على صحة صلاته الخ) قلت هو أقوى حجج القائلين بالخطة قال (والجواب عنه وهو سر الفرق ما كان يذكره الشيخ عر الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى أن قوله لا أنه وسيلة لغيره) قلت ما ذكره حاكيا له عن عر الدين من أن الواجب على صريين واجب وحوب الوسائل وواجب وحوب المقاصد صحيح كما ذكر

(٢٠ - الفرق - ثاني)

الفرق الثاني والثالث بين قاعدة وجود النسب الشرعي سالما عن المعارض من غير تحجير فيترتب عليه مسدود بين قاعدة وجود النسب الشرعي سالما عن المعارض مع التحجير فلا يترتب عليه مسدود ولم يبر أحد من عن الآخر لا بالتحجير وعدمه مع اشتراكهما في الوحدانية والسلامة عن المعارض وذلك أن أحراء الوقت كالذي بين الزوال إلى آخر القامة إنما يجب معها الأداء الظاهر جرة واحدة فقط فإذا صرفت المرأة في صباغ ما عدا الآجر منها بالآلاف ثم طر عليها عسر الخيض رداً من الحره الآجر قام وجود ذلك للعدو فيه مقام وجوده في جميع أجزاء الوقت فكما أن وجوده في جميعها يسقط الصلاة كذلك وجوده في الحره الآجر يسقطها إذ من جهة المرأة أن تقول أنا سألتي على أول الوقت بالتحجير بين أحراء القامة في إيقاع الصلاة على وجوب الصلاة فأن جعل لي أن تؤثر وأعين مطلق جزء من العدد المشترك بين أحراء القامة في الجزء الآخر فلهما عينته تلف فيصير وما سر ذلك إلا التحجير هذا بخلاف رتبة الإللال فإنه سبب لو حوب الصوم برب عليه أدار حذسا من المعارض الوحدانية لا غير فمن هذا يظهر قول المالكية المعبر عن لارقات في الصلوات أو سرها دون أو أمانها من وجه العذر النسبة للصلاة آخر الوقت

سقطت الصلاة التي لم تكن فعلت قبل طريان العذر ولا عبرة بما وجد من الوقت في أوله أو وسطه سالما من العذر وكذلك اذا ذهب العذر آخر الوقت فظهرت الخافض حينئذ وجب الصلاة ولا عبرة بوجود العذر أول الوقت أو وسطه من يسقط ما أورده الشافعية عليهم حيث دفعهم في الشق الثاني وحاقهم في الشق الأول وقالوا الحكم معاشر المالكية أحقهم معاضة إلى الوحوب في الصلاة وحبوب موسم متعلق بطلاق حرة من القدر المشترك بين أحرار العامة وداوود أول الوقت فقد وجد القدر المشترك في ضمنه وهو متعلق بالوحوب وسنه فادالم يكن عذري ول الوقت كالحبس وغيره وقد وجد السبب الموحب للصلاة أول الوقت سالما من المعارض فيترتب عليه الوجوب فادما كانت بعد ذلك حاصلة بترتب الوجوب عليها فنقضي بعدم واللعذر وانقضاء مدة الحبس وثم اذا قدم لا يجب عليها بذلك شيء بل انما يعتبر آخر الوقت في طريان العذر ورواه فهذا من مالكة رجعية ينتهي أنه يقتضيان الوجوب متعلق بآخر الوقت كما قاله الحنفية مع ان المالكية لا تفتي بذلك فيكون مذهب مالك من جهة عدم اعتبار السبب الموحب السالم عن المعارض وعدم جريه على أصله في الواجب (١٩٤) الموضوع مشكلا حدا ومذهب الشافعية من جهة اعتبار السبب الموحب السالم عن

اذا تقررت هذه القاعدة فاختلف الناس في الجهة هل هي واجبة وحبوب الوسائل وان للطرف فيها انما لا يحصل عين الكعبة وهو مذهب الشافعي رحمه الله واذا أخطأ في الجهة وحبوب الوسائل لان القاعدة أيضا ان الوسيلة ادالم يحصل مقصدها سقط اعتبارها والظر في الجهة واجب وحبوب المقاصد وان الكعبة لما نعت عن الاضرار حدا وتعد الحزم بمصوب جعل الشرع الاحكام في الجهة هو الواجب نفسه وهو المقصود دون عين الكعبة فاذا اجتهد ثم تبين خطأه لا يجب عليه الاعادة وهو مذهب مالك رجعية يعلى هذا التفريق يصير الخلاف في السمت هل يجب وحبوب المقاصد أولا يجب عليه لا وحبوب المقاصد ولا وحبوب الوسائل لانه ليس وسيلة لغيره فولا ان هو يجب في الجهة وحبوب المقاصد وحبوب الوسائل فولا ان هو توجه القولين في كل واحد

قال (اذا تقررت هذه القاعدة فاحللت الناس في الجهة هل هي واجبة وحبوب الوسائل وان للطرف فيها انما لا يحصل عين الكعبة وهو مذهب الشافعي رحمه الله واذا أخطأ في الجهة وحبوب الوسائل لان القاعدة أيضا ان الوسيلة ادالم يحصل مقصدها سقط اعتبارها والظر في الجهة واجب وحبوب المقاصد وان الكعبة لما نعت من الاضرار حدا وتعد الحزم بمصوب جعل الشرع الاجتهاد في الجهة هو الواجب نفسه وهو المقصود دون عين الكعبة فاذا اجتهد ثم تبين خطأه لا يجب عليه الاعادة وهو مذهب مالك) قلت يسمي ان يكون مراده بالخطأ خطأ عين الكعبة لا خطأ الجهة فان خطأ الجهة خطأ للمقصود فتلزم الاعادة على المذهب كما تقدم في خطأ العين في مذهب الشافعي قال (يعني هذا التفريق يصير الخلاف في السمت هل يجب وحبوب المقاصد أولا يجب عليه لانه ليس وسيلة لغيره فولا ان هو توجه القولين في كل واحد

المعارض والجري على أصله في الواجب الموسع سالما من الاشكال وبيان سقوطه بالاسلم لهما كما لم يعتبر السبب الموحب السالم من المعارض وحالف أصله في الواجب الموسع وليس كل سبب كذلك فترتب عليه مسنده بل ان يترتب عليه مسنده حيث كان من غير تحريك روية الهلال ما حيث كان مع التحريك كما هما فلا يترتب عليه مسنده الا اذا تبين الحزم الاحبر من بين اجراء القسدير المشترك فيبقونها بقوات مائة فالفرق في الشرع واقع بين وجود السبب سالما من المعارض مع

عدم التحجير بين أفراد غير متعددة مسنده لمحقق شرط الترتب الذي هو عدم التحجير كما قلناه في أوقات روية الهلال وغيره وبين وجوده مع التحجير فلا يترتب عليه مسنده لعدم تحقق شرط الترتب الذي هو عدم التحجير كما قلناه في أوقات الصلوات وله نظائر في التشريعة الحنفية السمحة * تحدها ادابع صاعا واحدا من صبرة فتصرف بمقتضى التحجير فيها عدا الصاع الواحد يبيع من غير مشتري الصاع ونحوه وتلف الصاع الناقى مائة مساوية امسح العقد ولم ينقل للصاع للخدمة كمالونمت الصبرة كلها بألفه مساوية ضرورة ان العقد لما تعلق بطلاق صاع من القدر المشترك بين صيغان الصبرة وكان له ان يتصرف بمقتضى التحجير فيها عدا الصاع لواحد كانت الآفة في الصاع لواحد حينئذ كالأفة في الجميع فمن جهة ان نعم أن يقول ان تسلطى بالتحجير بين صيغان الصبرة في نوبته يبي عن العدوان فيما عديت فيه فلا ضمن والسر في ذلك هو التحجير اذ لولا التحجير لكان المشتري ان يقول العقد فتصلى بطلاق الصاع وقد وجد في صاع من الصيغان التي تعديت عليها أي المانع ومن عدي على المانع ضمنه فيلزمك أيها النافع الضمان * وثانيها اذا وجب عليه حق رقية في الكفارة وعنده رقاب فله ان يتصرف بالعتق وغيره فيما عدا الواحد فادما تصرف ولم يبق الا

رفعة مما كانت أو تعينت سقط عنه الأمر بالعتق وجار له الانتقال إلى الميام ضرورة أن التصرف بالتخيير مع الآفة السأوية في الأخير
يقوم مقام حصول الآفة في جميع الرقاب انتهاء فلما لم يفعل تبين عليه رفعة لا بد منها ثلث في دمه * وثانها إذا كان له عدة ثياب
للمسيرة في الصلاة فيه أن يتصرف به أو يبيع أو نحوها فباعها أو واحد منها فاد بصرف وأبقى واحدا فطارت عليه الآفة المسألة له
من أن يصلي فيه صلى غير يابس عبراتهم وبسقط التكليف بالسكينة ضرورة أن التصرف بالتخيير مع العسر في الأخير يقوم مقام العسر
في الجميع * وثالثها إذا كان عدة قدر كفايته من لسان لظهاره مرارا فله بيعه ما عدا كفايته من القدر المشترك بين تلك المقادير
فأداؤه وأبقى كفايته منه فقل ما بقائه سقط التكليف بالصوم والسكينة من عبراتهم وقام التصرف بالتخيير مع الآفة في الأخير بمقام
حصول العسر في الجميع في عدم الأمن وسقوط التكليف * ورابعها إذا كان عدة ما عدا ما كثر من الطعام لركاة المعطر فله التصرف
ببيع أو هبة فيما عدا الصاع الواحد فإباحته * ووجه ترك صاعا واحدا لم يتمكن من إحراجه حتى تلبس من غير سبب من قلة سقط عنه
ركاة المعطر إذا فلما ان وحواهما موسم من غير رضاء إلى (١٩٥) عروها من يوم الفطر وصار بمسألة

من القاعدتين فعلى هذا تكون الحجة واجبة بالإجماع أما الخلاف في صورة وجوبها هل
وجوب الوسائل أو المقاصد ويكون السميت ليس واجبا مطلقا إلا على أحد القولين فإنه واجب
وجوب المقاصد فقول العلماء هل الواجب الحجة أو السميت قولان يصح فيه قيد لطيف فيكون
معناه هل الواجب وجوب المقاصد السميت أو الحجة قولان فهذا القيد استقام حكاية الخلاف
واضح أيضا به نخرج الخلاف هل يجب الإعادة على من أخطأ في اجتهاده أم لا قولان مبنيان على
أن الحجة واجبة وجوب المقاصد وقد حصل الاحتياط فيها وهو الواجب عليه فقط لا شيء وراءه
أو واحدة وجوب الوسائل فتحب الإعادة لأن الوسيلة إذا لم تنص إلى مقصودها سقط اعتبارها
واضح الخلاف والتحريج والردع الأشكال حيث هذا القيد الرائد وبعد التقرير

من القاعدتين فعلى هذا تكون الحجة واحدة بالإجماع أما الخلاف في صورة وجوبها هل
وجوب الوسائل أو المقاصد ويكون السميت ليس واجبا مطلقا إلا على أحد القولين فإنه واجب
وجوب المقاصد فقول العلماء هل الواجب الحجة أو السميت قولان يصح فيه قيد لطيف فيكون
معناه هل الواجب وجوب المقاصد السميت أو الحجة قولان فهذا القيد استقام حكاية الخلاف
واضح أيضا به نخرج الخلاف هل يجب الإعادة على من أخطأ في اجتهاده أم لا قولان مبنيان على
أن الحجة واجبة وجوب المقاصد وقد حصل الاحتياط فيها وهو الواجب عليه فقط لا شيء وراءه
أو واحدة وجوب الوسائل فتحب الإعادة لأن الوسيلة إذا لم تنص إلى مقصودها سقط اعتبارها
واضح الخلاف والتحريج والردع الأشكال حيث هذا القيد الرائد وبعد التقرير

من القاعدتين فعلى هذا تكون الحجة واحدة بالإجماع أما الخلاف في صورة وجوبها هل
وجوب الوسائل أو المقاصد ويكون السميت ليس واجبا مطلقا إلا على أحد القولين فإنه واجب
وجوب المقاصد فقول العلماء هل الواجب الحجة أو السميت قولان يصح فيه قيد لطيف فيكون
معناه هل الواجب وجوب المقاصد السميت أو الحجة قولان فهذا القيد استقام حكاية الخلاف
واضح أيضا به نخرج الخلاف هل يجب الإعادة على من أخطأ في اجتهاده أم لا قولان مبنيان على
أن الحجة واجبة وجوب المقاصد وقد حصل الاحتياط فيها وهو الواجب عليه فقط لا شيء وراءه
أو واحدة وجوب الوسائل فتحب الإعادة لأن الوسيلة إذا لم تنص إلى مقصودها سقط اعتبارها
واضح الخلاف والتحريج والردع الأشكال حيث هذا القيد الرائد وبعد التقرير

كان التخيير في المعص الآخر في جمع صور هذه المظاهر ونحوها وهو كثير في الشريعة لذلك لا فرق بينهما في صورة التفرع فتأمل
هذا للفرق فهو دقيق وهو عمدة المذهب في هذه المواضع والله سبحانه وتعالى أعلم
في الفرق التاسع والثمانون بين قاعدة استلزام إيجاب المجموع لو وجب كل واحد من أجزائه وبين قاعدة الأمر لأول الأوجوب المقصود
وإن كان الفعل في القضاء جزء الوقت الأول والجزء الآخر خصوص الوقت * فالأصل أنهما وإن اشتركت في أن الأمر مركب
فيهما سلب أن الأمر بالعبادة في وقت معين أمر بالعادة ويكونها في وقت معين وهو أمر بمجموع العمل وتخصيصه بالزمان الإله
يعرف بينهما بأن تخصيص صاحب الشرع ببعض الأوقات أفعال معينة دون بقية الأوقات لما كان يقتضي اختصاص ذلك الوقت المعين
بمصلحة وكان الأصل عدم مصلحة الفعل في غير الوقت الذي عين له كان الخط تخصيصه بالأعلى عدم مصلحة ذلك الفعل في غيره فلا تعلق
تلك العادة بالوقت فإن ورد الأمر بالعطاء دل الأمر الثاني على أن ما بعد ذلك الوقت مما يقارب الوقت الأول في مصلحة الوجوب وإن لم
يصل إلى مثل مصلحته أدل وصل إليها سوى بينهما في الأمر الأول بحيث لم يسو بينهما ذلك على التفاوت بينهما وبني هذا الفرق

على أمرين الأمر الأول ان المراجعة استلزام إيجاب المجموع لو حوب كل واحد من أجزائه هو ان إيجاب المجموع يستلزم إيجاب كل جزء مطلقا كالجموع عام غيره أو غير محقق عدا كان الأمر بالمعادة في وقت معين أمر بالمعادة ويكونها في وقت معين وذهب البعض الثاني وهو تخصيصه بمقتضى ذلك الرمان في العمل واحد الأمر الثاني اطراد قاعدة صاحب الشرع في رعاية المصالح لو حوب رعايتها عقلا في كل فعل ولو تعديا ومعنى كونه جديدا ان فيه معنى بعينه لانه ليس فيه معنى وقال وقاعدة ان الأمر الأول لا يقتضي القضاء بل القضاء انما يجب بأمر جديد هو القول المشهور من مذهب العلماء لملاحظين هذا الفرق بين المعادين والقول بان القضاء بالأمر الأول قول من لاحظ التسوية ولشترك بين القاعدة بين هذا خلاصة كلامه قال ابن الشاط في كلامه هذا في هذا الفرق ضرر من العباد لا يموه بختم محمد في نصيب الأول انه لا يصح أن يراد بالقاعدة الأولى ان إيجاب المجموع يستلزم إيجاب كل جزء من أجزائه انما يجب بأمر جديد هو القول المشهور من مذهب العلماء لملاحظين هذا الفرق بين المعادين والقول بان القضاء بالأمر الأول يراد بها ان إيجاب المجموع يستلزم إيجاب كل واحد من الأجزاء مجزعا مع غيره سواء نصرت الثاني ان الفعل المأمور به لا يصح انعكاسه كما عنه ذلك الرمان ومتى فسر انما كما (١٩٦) عنه فليس هو ذلك العمل كما به ليس هو ذلك الرمان فإسناد إلى العمل

و أما الجواب عن الصف الطويل فهو ان الله تعالى اوجبت عدم الاستقلال الكعبة الاستقلال للعادي لا الحقيقي والقاعدة ان الصف الطويل واقرب من الشيء للعصر الذي يستقل يكون أطول منه ويحد بعضهم نفسه خارجة عن ذلك الشيء المستقل الذي هو أقصر من الصف الطويل ودا بعد ذلك الصف الطويل بعدا كثيرا عن ذلك الشيء الثاني التفسير بحكم كل واحد من في ذلك الصف الطويل به من مستقل لذلك الشيء الثاني في نظر العين بسبب البعد لا ترى ان الشجرة المعينة أو الشجرة اذا استقلها الركب العظيم الكثير العدد من البعد بحمد كل واحد من أهل الركب أو العدة بصفة فائدة تلك الشجرة ويقرب الركب بحملته عن قبالة تلك الشجرة ونحن سائرنا إليها واذا قربوا من الشجرة جدا لم يبق قبالتها الا الفر السبيل من ذلك الركب وكذلك الصف الطويل يصغر أو يحمر من لو كشف العطاء بينهم وبين الكعبة العظيمة بحيث كان كل واحد منهم يبصر الكعبة لرأى بصره قبالة الكعبة بسبب البعد كما في الركب مع الشجرة فقد حصل في حقهم الاستقلال العددي وهو اطلوب الشرعي وكذلك نقول في الدين المتقاربين لو كشف العطاء بينهما وبين الكعبة لرأى كل واحد منهم بصره قبالة الكعبة فهما كالصف الطويل سواء والجميع في معنى هذه القاعدة وهي ان

الموقع فيه ألا ترى انه اذا فعلت ركعة مفردة من صلاة الصبح مثلا لا تكون حرأمن صلاة الصبح أصلا ونما تكون حرأمن اذا فعلت مع أخرى بشرط استيفاء شروط صلاة الصبح من بية وغيرها النصرت الثالث انه لا يصح اطراد قاعدة صاحب الشرع في رعاية المصالح بمعنى الموضع الديونية خاصة لان رعايتها بهذا المعنى من محورات العقل لا من موجباته والدلائل الشرعية القطعية وان دللت على رعاية مصالح أمور كثيرة من المأمورات والمنهيات الا انها لم تدل على رعايتها في جميع

من (وأما الجواب عن الصف الطويل الى آخر ما قاله في هذا الفرق) فب هذا الجواب انما هو جواب القائلين بالسمت دفعا لاستدلال القائلين بالجهة عليهم بالصف الطويل وللقائلين بالجهة ان يقولوا سلما صحة هذا الجواب لانه يحصل لمقصودنا من القول بالجهة وغير محصل لمقصودكم من القول بالسمت الحقيقي الذي هو العين من غير شرط المعاينة لتعسر ذلك مع البعد وما كان قولكم بالسمت العادي غير الحقيقي الى قولنا بالجهة فعلى التحقيق ذلك الجواب ليس بجواب

المأمورات والمنهيات دلالة على ذلك في ذلك ولا يستلزم رعاية الشارع المصالح بحكم من شرعي فيها في فيه المظن بل ذلك أمر وجودي لا بد فيه من القطع والجلالة فيجوز زعما لشرع أمر ما لغير مصلحة فيه الا لا يثبت عليه من الثواب فلا يصح ان تكون قاعدة رعاية المصالح مطردة الا اذا اراد المصالح المانع على الاطلاق دينوية أو أخروية فافهم النصرت الرابع ان قوله في الفرق ان تخصيص الشارع بعض الاوقات بأفعال معينة من حيث انه يقتضي احتصاص ذلك الوقت المعين بمصلحة ولا صل عدم وجوده في غيره يدل لفظ تخصيص ذلك الوقت على عدم مصلحة ذلك العمل في غيره وقوله فيه فان ورد لاصح بالقضاء دل الامر الثاني ان ليس بمصحب على الاعلى تسليم دعوى عموم رعاية المصالح وقد علمت انه لم يثبت ذلك بقطع النصرت الخامس ان من قال بالقضاء بأمر جديد لم يلاحظ ذلك الفرق بل لاحظ ان الامر الموقت لا يقتضي القضاء فلا بد في شرع القضاء من أمر جديد وان من قال القضاء بالأمر الأول لا يقول انه من مقتضاء لفظ بل يقول انه من مقتضاء قياسا على الحقوق المترتبة في الذم اه كلام ابن الشاط في جمع الجوامع مع شرح المحلى مسألة قال أبو بكر الرازي من الخفية وعبد الجبار من المعتزلة الأمر بشيء مؤقت يستلزم القضاء له اذ لم

يفعل في وقته لاشعار الأمر بطلب استدراكه أي الفعل ان لم يقع في وقته لان القصد منه الفعل اي مطلقا سواء كان في الوقت أو خارجه
وقال لاكثر القضاة بأمر حديد كالأمر في حديث الصحيحين من نسي الصلاة فليصلها اذ ذكرها وفي حديث مسلم ذكر قد أحكم
عن الصلاة أو فعل غيرها فليصلها اذ ذكرها والقصد من الأمر الأول الفعل في الوقت لا مطلقا اهـ وشرح ذلك انه لا شعاع في انا اذا تعقلا
صوما مخصوصا وقتا صوم يوم الخميس فبعد تعقلا أمرين وللمعطلين واما ان الأمور به هو هذان الأمران أو شيء واحد
يمدقان عليه ويعبر عنه باللفظ المركب منهما مثل صوم يوم الخميس فمختلف فيه فمن ذهب الى الأول جعل القضاء بالأمر الأول لان
الأمور به شيان فان أتى أحدهما في الآخر ومن ذهب الى الثاني جعل القضاء بأمر حديد لا يفسد في الوجود لشيء واحد فاذا
أتى سقط الأمر به ثم حلتهم في هذا الأصل وهو ان المطلق والقيد محسب الوجود شيان أو شيء واحد يصدق عليه المعنيان ناظر
الى اختلاف في أصل آخر وهو ان ترك المذهب من المحسب والفصل وتمايزهما هل هو محسب الخارج أو محسب العقل فان قلنا الأول كان
المطلق والقيد شيئين لهما عملة للمحسب والفصل وان قلنا ما ثاني وهو (١٩٧) الحق كما محسب لوجود شيئا واحدا

كما ذكره المحقق
الذي تارة في حاشية العقد
وحاصل ما أشار اليه المحقق
بقوله والقصد من الأمر
الأول الخ من رد قول الأول
لان القصد منه الفعل انا
سلبا ان الكون في الوقت
به كمال الفعل لانه مصلحة
له لكن لانسلم بقاء
الوجود مع النقص لانه
انما يبقى اذا انقضى به
الطلب وليس كذلك بل
المطلوب شيء واحد وقد
اتسبى بمسناه جرته افاده
الشرعي قال القطر ولم
يذكر المحقق هذا الاستدلال
فقد ابل على سبيل الجمع
والتمسك للاستدلال بالحدسيتين
المدكورين الله اعلم

الله تعالى انما أمر بالاستئصال العدي وفي الحقيق مع البعد ومع العرب الواحد الاستئصال الحقيقي
حتى انه اذا صب صبغ مع حائط الكعبة فصار في أحدهم صبغه فانه البتة وصبغه خارجا عنها
بطلت صلاته لانه مأمور بان يستقل بحمله الكعبة فادام يحصل ذلك استدار وكذلك الصب
الطويل بقرب الكعبة يصون اثره أو فوسا ان قصروا عن الدائرة وفي البعد يصلون خطا
مستقيما بسبب ما تعلم من التقرير واهم اذا كانوا خطا مع البعد يلونون مستقيمين عادة بخلافهم
مع القرب فقد ظهر الفرق بين قاعدة استئصال السبت وبين قاعدة استقبال الجهة وصح
حريان الخلاف في ذلك واندفعت الاشكالات التي عليها وهو من المواطن الجلية التي يحتاج
اليها الفقهاء ولم أر أحدا حرره هذا المحرر الا الشيخ عر الدين بن عبد السلام رحمه الله
وقد سر وجهه فلقد كان شديد التحريم لمواضع كثيرة في الشريعة معقولها ومقولها وكان يفتح
عليه باشياء لا توجد لغيره رحمه الله رجة واسعة

في الفرق السادس والستون بين قاعدة من يتعين تقديمه وبين قاعدة من
يتعين تأخيرها في الولايات والمناصب والاستحقاقات الشرعية

اعلم انه يجب ان يقدم في كل ولاية من هو أقوم بمصالحها على من هو دونه فيقدم في ولاية
الحروب من هو أعرف بمكانة الحروب وسبابة الخبوش والصولة على الاعداء والهيبة عليهم
ويقسم في القضاء من هو أعرف بالاحكام الشرعية وأشد مهطا لمصالح الخصوص وخدمهم وهو

بل تسليم لقول المخالف والله أعلم قال (الفرق السادس والستون بين قاعدة من يتعين تقديمه
وبين قاعدة من يتعين تأخيرها في الولايات والمناصب والاستحقاقات الشرعية اعلم انه يجب ان
يقدم في كل ولاية من هو أقوم بمصالحها على من هو دونه الى قوله

ان القضاء بأمر حديد فلا يصل ان هذا الاستدلال بمجرد لا يلزم كون القضاء بأمر حديد اهـ فالت ومنه يعلم أمور ١ الامر الأول
الفرق بين القاضيتين بما يدفع عنه جميع ما أورده ابن الشاط من ضرر وبفساد وهو ان القاعدة الأولى من استلزام المجموع لو سوب
كل واحد من آخره مبدية كقول الرازي وعدل الجبار بان الأمر الأول يوجب القضاء على ان المطلق والقيد محسب الوجود الخارجين
شيان متمايزين تمايز الجنس والعقل بحسب الخارج على القول به والقاعدة الثانية من ان الأمر الأول لا يوجب القضاء بمبدية على ان
المطلق والقيد شيء واحد يصدق عليه المعنيان ويتميزان فيه بتميز الجنس والعقل بمجرد العقل على القول به ويكون مر هذا الفرق
هو ما ذكره الأصل ٢ الامر الثاني اندفاع المضرب الأول عن كلام الأصل اذ لا يتجوز صحة قاعدة ان يحبب المجموع يستلزم
ايجاب كل جزء مطلقا الا اذا قلنا بانها على ان المطلق والقيد شيء واحد اما اذا قلنا بانها على ان شيان فلا يتجوز ذلك ٣ الامر الثالث
اندفاع المضرب الثاني ايضا حيث يذاع على ان المطلق والقيد شيان لشيء واحد اذ لا يتم قياس القاعدة المذكورة على كون ركعة مفردة
من صلاة الصبح مثلا لا يصح أن تكون هي نفس الصبح الا ان يثبت تلك القاعدة على أنهم مائىء واحد قائمهم ٤ الامر الرابع اندفاع

الضرب الثالث والرابع ادلائحه وان الاداء يريد مصلحة دنيوية غير الكون في الوقت اما اذا اراد مصلحة دنيوية هي الكون في الوقت قطع النظر عن ان يكون الكون فيه مصلحة أم لا فلا يتوحدان لان معنى اطر دقاعة رعاية المصلحة بمعنى المصالح الدنيوية خاصة حينئذ هو اننا نعتبر ان تخصيص جميع الامور النعمية بوقت ونحوه هو مصلحة لدنيوية لان لهذا التخصيص مصلحة لم نعلمها حتى يقال لم يرد بمصالح رعاية المصلحة فاطع نعم لا يساعد هذا الدوم كلام الاصل لانه ظاهر في ان لهذا التخصيص مصلحة لم نعلمها فافهم • الامر الخامس اندفاع لضرب الخامس مع كون الخلاف في ان القضاء بأمر حديد أو بالأمر الاول ليس مبيحا على الفرق المذكور بين هاتين القاعدتين فتأمل يا صاف والله اعلم

الفرق التاسع بين قاعدة أساس الصلوات وشروطها يجب التفحص عنها وقد هاهنا عدة أسباب الزكاة لا يجب التفحص عنها • الخلاف في انه لا يجب تحصيل ما يتوقف عليه وجوب جميع الواجبات من أسباب التكليف بها وشروطها وانقضاء موانعها فلا يجب على أحد ان يحصل ما يجب عليه (١٩٨) الزكاة لانه مستوحى بها ولان نوى لدن تعرض ان يجب عليه الزكاة لانه

مغنى قوله عليه السلام اوصاكم على اى هو اشد خطرا لحجاج الخصوم ورجوع المنتهكين وبه يظهر الجمع بينه وبين قوله عليه السلام اعلمكم بالحلل والحرام معاد بين حبل واذا كان معاد اعرف بالحلل والحرام كان اقصى الناس عبران القضاء لما كان يرجع الى معرفة الحجاج والتعطين لها كان امرا رائدا على معرفة الحلل والحرام فقد يكون الانسان شديد المعرفة بالحلل والحرام وهو يصدق باسرها الشهوات والقضاء عبارة عن هذا التعطين ولهذا قال عليه السلام انما انا بشر واسمكم عتصمون الى ولعل بعضكم يكون الخن يحجته من بعض فانصى له على نحو ما سمع الحديث فدل ذلك على ان القضاء تبع للحجاج واحوالها فمن كان لها اشد خطرا كان اقصى من غيره ويقدم في القضاء ويقدم في امانة الينم من هو اعلم تسمية اموال البنائى وتقدير اموال الصفات واحوال الكواهل والمناكرات عند لحكام عن اموال الايتام ويقدم في حياية المديقات من هو اعرف بمقادير النصب واحكام الزكاة من الخلطة وغيرها ويقدم في الصلاة من هو اعرف باحكامها وعوارض سهوها واستحلافها وغير ذلك من عوارضها ومصلحتها حتى يكون تقدم في باسرها آخر في باب آخر كالبسة مقدمات في باب الحصانة على الرجال لانهم اصر على اخلاق الصبيان واشد شفقة ورأفة وأقل امانة عن قادورات الاطفال والرجال على العكس من ذلك في هذه الاحوال فقدم لذلك وانظر الرجال عيون واخرون في الامانة والحروب وغيرهم من الماصلان الرجال اقوم مما الخ تلك لولايات منهن

لان الرجال اقوم بمصالح تلك الولايات منهم • قلت ان اراد ان قوله من هو اقوم بمصالحها من هو متصف بالاهلية لذلك وعن هو دونه من ليس متصف بالاهلية لذلك فلا حجة انه يجب تقديم الماصب دون غيره وان اراد ان هو اقوم بمصالحها من هو ثم فاما مع ان من هو دونه بمن له اهلية القيام

مانع منها ولا يجب عليه الاقامة حتى يجب عليه الصوم لانها شرط في وجوبه وانما الخلاف في وجوب تحصيل ما يتوقف عليه ايقاع الواجب بعلو حوجه وعدم وجوبه • ثلثها للفرق بين الاسباب فتجب دون غيرها فلا يجب الان الواجبات باعتبار تعيين وقوع اسبابها وشروطها وعدم تعيين وقوعها على قسمين • القسم الاول ما لا بد من ان يكون في الوجود طر يان ما يرتب عليه التكليف بها حرما لا يجب دفعه كالزوال لوجوب الظهور ورواية الهلال رمضان لوجوب صومه

واشوال لوجوب فطره واحراج ركائه ولدى الحجة لوجوب الحج على من تعين عليه وكذا يام لرى والمبيت لوجوب اداها فهدا القسم وان لم يجب تحصيل ما يرتب عليه التكليف به لكنه يجب التفحص عنه كان شرط او سبب انه لو اهل لوقع التكليف ولم يكف عاقل عنه في معنى ترك الواجب سببها • وهو قد علم به لانه ان يكون ولا عدله عبد الله تعالى ومن ذلك قضاء رمضان يبدى بقية العام في شعبان فيجب عليه اذا احران بتفقد لاهية للتلايد حل شعبان وهو ع. بر علم به فيؤدى ذلك الى صباح القضاء عن وقته كانه يجب على من بدر بومامعيا او شهرامعيا ان يفحص عن هلال ذلك الشهر ويتحرى ذلك اليوم حتى يوقع بذلك لوجوب ولا يتعداه في معنى الاكمل مع امكان اصطاله • القسم الثانى ما لا يتعين وقوع ما يرتب عليه التكليف بها من اسبابها وشروطها فقديم وقد لا تقع بل الاصل عدم وقوعه ومن اثنائه ما اذا كان امكاف فقيرا وله اقارب اغنيه في لا يدفع عنه وهو في كل وقت يجوز ان يموت اقدمه فبرته فينقل امان اليه فيجب عليه الزكاة فهذا القسم كالا يجب تحصيل ما يرتب عليه التكليف به كذلك لا يجب التفحص عنه وان كان افعال ذلك وترك السؤال عنه مع انه لو فحص لكان المال ووجبت

فيه الزكاة يؤدي إلى ترك إخراج الزكاة مع وجوبها عليه لأن عدم تعيينه يكون الأصل عدم وقوعه يمكن أن يكون حجة للكف
وعندنا عبد الله تعالى هذا وصاؤه بما يحب المحض عنه من الأسباب والشرائط وصاؤه بما يحب المحض عنه من ذلك فاعلمه واعتد
عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الحادي والتسعون بين قاعدة الفصلية وبين قاعدة المزية والخاصية * وذلك أن القاعدة أن المفضل يجوز أن
يختص بخصلة ليست في المجموع الحاصل للعامل من العوائل وجبته قاعدة الفصلية أن يكون المجموع الحاصل للمفضل من الفضائل
دون المجموع الحاصل للمفضول وقاعدة المزية والخاصية أن يختص المفضل بمصلحة لم تحصل في مجموع الفضائل ومن استقرى ذلك في
المحلوقات وجدله أمثلة كثيرة * منها ما ورد في الصحيح عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال إذا أذن المؤذن والى الشيطان وله ضراط
فادفعه المؤذن من الأذان أقبل فإذا أقيمت الصلاة أدركها أسرم العبد بالصلاة جاءه الشيطان فيقول له اذكر كذا حتى
يضل الرجل فلا يدري كم صلى فحصل من ذلك أن الشيطان سعى من الأذان (١٩٩) والاقامة ولا يفر من الصلاة وأنه

لا يهاو بها معهما
وسيلتان إليها والوسائل
أحضر رنة من المقاصد
وأبداً أين هي مهتما
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول أفضل أعمالكم
الصلاة وكتب عمر رضي
الله عنه إلى عماله أن أهم
أمرهم عندي الصلاة كما
جاء في الأثر وسماها ورد
في الحديث الصحيح عن
النبي عليه السلام أنه قال
أقرؤكم في وأمركم يريد
وأعلمكم بالحلل والحرام
معدن حبلى وأفضاكم على
إلى غير ذلك ما ورد في فضل
الصحابة مع أن أبا بكر
الصديق رضي الله عنه
أفضل من الجميع وعلى بن

وطهم لك باعتبار هذا التقرير أن التقديم في الصلاة لا يلزم منه من حيث هو تقديم في
الصلاة التقديم في الإمامة العظمى لأن الإمامة العظمى مشتملة على سياسة الأمة ومعرفة معارف
الشريعة وصراط الحشوش وولاية الأكفاء وعزل الصغفاء ومكافحة الأعداء والاعداء وتصريف
الأول وأحدها من مظانها وصرفها في مستحقاتها إلى غير ذلك مما هو معروف بالإمامة
الكبرى وعلى هذا ورد سؤال عن قول عمر لاني مكر رضى الله عنهما في أمر الإمامة رضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم لدينا أفلا نرضك لدينا إشارة لتقديمه في الصلاة فحصل عمر

في ذلك نظر والاعتراف عند التأمل في ذلك أنه لا يجب وجوبه حتى يقدم لا يقوم تلك المصلحة بل
يجوز تقديم غير الأقوم بها وتقديم الأقوم أولى ودليل ذلك أن المقصود من تلك المصلحة حاصل
تكل واحد منهما لأنه متصف بالأهلية لذلك فلا وجه لتعيين الأقوم الأعلى وجه الأولوية خاصة ولا يصح
الاعتراض على هذا تعيين تقديم النساء على الرجال في باب الخصامة فإن الرجال ليسوا كالنساء
في القيام بمصالح أمور الخصامة فتعين تقديمهم عليهم لذلك وليس الكلام فيما هذا صديقه وإنما
الكلام في مثل رحلت لكل واحد منهما أهلية ولاية القضاء غير أن أحدهما أصلح لأمم أن
الأدنى صالح لها أيضاً قال (ويظهر لك باعتبار هذا التقرير أن التقديم في الصلاة لا يلزم منه
من حيث هو تقديم في الصلاة التقديم في الإمامة العظمى إلى قوله إلى غير ذلك مما هو معروف
بالإمامة الكبرى) قلت ما قاله من أن من له أهلية التقدم بإمامة الصلاة لا يلزم أن يكون له أهلية
القيام بإمامة الخلافة صحيح قال (وعلى هذا ورد سؤال عن قول عمر لاني مكر رضى الله
عنهما في أمر الإمامة رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لدينا أفلا نرضك لدينا إشارة
إلى تقديمه رضي الله عنه في الصلاة فحصل عمر رضي الله عنه

أبي طالب أفضل من أبي وريده مع ذلك بعد صلاة في العرض والقراءة وما سبب ذلك إلا أنه يجوز أن يحصل للمفضول ما لم يحصل
للمفضل * ومنها قوله عليه السلام لعمر ما لك عمر وأديا ولا فحا إلا لك الشيطان فحاجته فأجبر عليه السلام أن الشيطان ينفر
من عمر ولا يلاسه وأجبر عن نفسه عليه السلام أنه قد نفلت على الشيطان البارحة أبعد على صلاتي فلو لا أني تذكرت دعوة أخى
سليمان لربطته سارية من سوارى المسجد حتى يطع به صبيان المدينة وفي حديث الإسراء أن شيطاناً قدمه عليه السلام شهلة من
نار فأمره جبريل عليه السلام بالتهوؤ منه فلم يفر الشيطان.. عليه السلام كما مر من عمر وأبين عمر منه عليه السلام غير أنه يجوز أن
يحصل للمفضول ما لا يحصل للمفضل * ومنها أن الأنبياء صلوات الله عليهم أفضل من الملائكة على الصحيح وقد حصل للملائكة
المواظبة على العبادة مع جميع الأنفس بلهم أحدهم التسبيح كما يلزم أحدها النفس إلى غير ذلك من الفضائل والمزايا التي لم تحصل للنفس
ومع ذلك فالأنبياء أفضل منهم لأن المجموع الحاصل للأنبياء من المزايا والمحسن أعظم من المجموع الحاصل للملائكة * ومنها ما مر
عن الإمام مالك من أن المدينة أفضل من مكة لأن العمل في مكة أكثر من العمل فيها لأن أسباب الفضيل لا تكثر في مكة

فالمساوات الخمس على عند التوجه لعرفة أفضل منها مسجدة مكة وان اتعت عنها المصاعفة ومنها ان في الشيع من الخوص لطيفة ما ليس في الآخر وفي النحاس من الخوص النذرة بخال وغيره ما ليس في الذهب ومعه قد يكون في المدينة فقير عدة مائة حسنة أو خمسة مائة ليست عند ملكها ومجموع ما حصل لذلك قدر ما حصل لذلك الفقير أصحها مصاعفة وبالجملة فبسبب قاعدته أن المصنوع يجوز أن يخص بها ليس للعاصم ظهر الفرق بين القاعدتين والتدفع لتقص في مثل كون الصلاة أفضل من الآداب والأقامة وقد جعل الله تعالى طمأنينة الشيطان يفر منها مدومها والله أعلم **(فائدة)** ذكر الشيخ أحمد بن أحمد بن الحسين في بيل الانهاج آخر ترجمة لأمام عبد الله بن العبدوس عن الشيخ أبي عبد الله الرضا عن صاحب الترجمة كان يقول في مجلسه عدم انقص من نوبس ما جرت تسهيل الرزق والآباء ان والتحصن من آفات الزمان ان تركت في ورقة ويجعل على الرأس مائة الف ذاك الكرام من الصحابة جمعهم من كتب عنده أنى عليهم سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم قال الرضا وقد قبلتها قدما وحدث لها ركعت في جميع الحالات قال رضى الله عنه وهي قال صلى الله عليه وسلم من أحب **(٢٠٠)** أنا تكرر فقد هم الدين ومن أحب عمر بن الخطاب فقد وصح السبل ومن أحب

ذلك دليلا على تقديمه رضى الله عنه للإمامة وهذا في ظاهر الحال لا يستقيم لانه لا يلزم من التقديم في الصلاة التقديم في الخلافة والجواب عن هذا السؤال من وجوه الاول ما ذكره بعض العلماء وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلم ان أبا بكر الصديق هو المتعين للخلافة ولم يمكن أن يفعل ذلك من قبل نفسه لانه عليه السلام يقع ما أثرل عليه من ربه وما أثرل عليه في ذلك شيء يعتمد عليه فعند ذلك وكل الأمر به الى الاختيار فكان عليه السلام يشير الى خلافته بالإيماء وأنواع التكريم والثناء عليه بحسبه التي توجب تقديمه عن ذلك تقديمه عليه السلام في الصلاة وقوله عليه السلام في مرض موته يأتي الله وسامعون الا أبا بكر مشيرا بذلك الى ان من كان منعبا للخلافة كيف يتقدم عليه غيره للصلاة فمراد عمر رضى الله عنه انه رضى الله عنه عليه السلام لديمما الرضا الخاص الذي تقدم بغيره فبيننا ان رضى الله عنه عليه السلام لم يصر على خليفته للإمامة في الصلاة خاصة الثاني ان عمر رضى الله عنه قصد بذلك تسكين الثائرة والفتنة وردع الاهواء بذكر حجة ظاهرة لا يمكن لها أكثر الناس فيسمع المساد وثالثها ان يجعل قول عمر رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم انه هو المانع عند الاصوليين فحماها من صيغ العموم لغة ومنه قوله عليه السلام هو الطهور وماؤه الحل مبقة فكان ذلك عاما في جميع ماء البحر ومبقة بسبب الاضافة فعموم عمر من اشارته عليه السلام ان الصديق مرضى لجميع حرمات الدين ومن حلة ذلك تحول الامه والطرف في مصالح الامة فانه من أهم

عثمان بن عفان فقد استضاء بنور الله ومن أحب علي بن أبي طالب فقد استمسك بالعروة الوثقى الا ان أرفأ مني بأبي بكر وان أقواهم صلاة في دين الله عمر بن الخطاب وان أشدهم حياء عثمان بن عفان وان أقضاهم علي بن أبي طالب ولكل بهي حواري وحواري زبير ومن أراد أن ينظر الى شهيد يمشي على وجه الارض فليطرق الى مدحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد من أحب الرحمن وسعد ابن أبي وقاص بدور مع الحق وعبد الرحمن بن

ذلك دليلا على تقديمه للإمامة وهذا في ظاهر الحال لا يستقيم لانه لا يلزم من التقديم في الصلاة التقديم في الخلافة والجواب عن هذا السؤال من وجوه الى منتهى قوله

عوف تاجر الله وأنواعه في الحراج بين الله وما قبله العبرة ولا أنظت الخضراء أسدي طحة من أي در ومن أراد أن ينظر الى زهد عيسى في طر الى زهد أبي در وان الله يرضى لرسا سمان ويسخط لسيخط سمان وان الحق انتسقى الى سلمان أشد من شفق سلم الى الحق ولكل أنه حليم وحليم هذه لامة أبو هريرة وحديثه من الجبان من أصعب الرحمن وان علم الناس بالحلل والحرام معاد بن حبل وان علم الناس بالفاضل رطدين ثابت وان أقرأ أمتي أبي بن كعب وحرة أسد الله وأسدر سوله وخالد بن الوليد سيف الله وسيف رسول الله وجعفر بن أبي طالب ذو الجناحين في الجنة بطيرهما فيها حيث يشاء والحسن والحسين سيد شباب أهل الجنة وأبوهم خير منهما والعس عبي وصنواي ورضيت لاني مارضى طاعة الله بن سعد وصوت أي طحة في الخيش خير من مائة وأجر من فهو ركن في عام وخا أي أس بن ماث ولاكل بي حليل وحليل سعد بن معاذ ولاكل أمة فارس وفارس القرآن عبد الله بن العباس وأول من يفرع باب الحق لال وأول من يأكل من ثمرها أبو الدرداء وان أول من تصافحه الملائكة هو الدرداء وأول من يرد حوصي مهيب بن سنان وأنداد في لاسود من لجهدين وعمار بن ياسر بن الصديقين

فروض

وهذا الله بن عمر من وفود الرحمن وإن أفضل النساء أمية ومريم وخديجة وفاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وفصل عائشة على النساء
 كفضل التريد على سائر الطعام وسأني خبر ساء هذه الأمة وأحبون إلى عائشة وأصحابي كلهم كان يوم تأييم أفنديتم أهنتيم ومن
 أحب أصحابي فقد أحبني ومن أحب أصحابي فقد أحبني لا وإن عليه لعنة الله ولما أنسكه وليس أحب من لا يقبل لعنة الله صرولا
 عدلا هذه وصية نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في ساداتنا بعدنا الله بهم وحشرنا في مرتهم ورعيتهم حامل هذا الكتاب إن يعطى منه نسخا للمؤمنين
 والسلام من كاتبه محمد بن قاسم الرضاع اه نقلته من خط والذي فأنلا بعثته من خط عبد العزيز بن إبراهيم بن هلال قال نقلته من خط
 الرضاع وقد رأيت لعني نزيل المدينة المدورة الحاج أبي بكر بن أحمد بن علي هذه المسافر حجة الله اه بلغة

الفرق الثاني والتسعون بين قاعدة الاستعانة بالنسب المحرمات وبين قاعدة الاستعانة من ترك المنسوبات

لأحفاء في أن الاستعانة من حيث أنه طلب العمرة لا يحسن فيما ليس في فعله أو تركه العقوبات من المكروهات والمدوبات والمباحات
 وأما يحسن فيما في فعله أو تركه العقوبات من ترك الواحبات وفعل المحرمات (٢٢١) إلا أنه على ما كان يعاقب على

الذي بأحد ثلاثة أشياء
 ويشيب على الطاعة بأحد
 ثلاثة أشياء أيضا أما ثلاثة
 العقاب فأحدها المؤلقات
 كالنار وغيرها وهذا هو
 العاقب في ذلك وثانيها
 بغير المعصية في شيء آخر
 فيجتمع على المعصية
 عمومات الأولى والثانية
 فقد جعل سبحانه للعصية
 مسبة عن المعصية المتقدمة
 في قوله تعالى وأما من عمل
 واستغنى وكذب بالحسنى
 فسنبسره للعصية وجعل
 سبحانه الردة مسبة عن
 المعصية في قوله تعالى إن
 الدين أوفوا على أديهم
 من بعد ما بين لهم الهدى
 الشيطان سول لهم وأمر

فروص الكفايات فهو من الدين ويكون هو أولا رصدا لذيها أي هؤلاء الذين يدعون
 يعني الانصار في امور رتبة وعلو وحصول الامر والهي من قبلهم وهذا امر دسوى لادبي
 فيكون حسبا بالنسبة الى الدين الذي هو من حلة مصالح الامة وذللة وهذا كلام صحيح فان
 المصطفى لما في الامور لا يقصر دون حبسها فادفع هذه لوجود هذا السؤال وكان المصطفى
 رضى الله عنه احل من هذا كله بين الصحابة رضى الله عنهم واعطاهم لاسر في سارعة
 اطلب العلو والرتبة ولهذا قال قائلهم ما امر وسكنكم أمير ومعلوم ان الشريعة في الامانة ايت
 من مصالح الدين فان ذلك يعضي الى المحلقة والمنافعة لكن لما لم يجد هذا القائل الامر
 يصحوله وحده طلب الشريعة تفصيلا لمصده وان كان ذلك ليس بمصلحة لاس وقد قال
 المعصاة رجم الله ان قوله تعالى وانه لذكر لك ، وهو ملك الخليفة وانه كان صلى الله عليه وسلم
 يطوف على القبائل في اول امره ليصروه فيقولون له ويكون بنا الامر من بعدك فيقول
 صلى الله عليه وسلم اني قد سمعت من ذلك وانه قد ارل على وانه لذكر لك وفوقك وسوف
 نقاتلون فلم يكن للانصار في هذا شأن شيء وهذا مستوعب في كتب الامامة وموضع من
 اصول الدين ليس هذا موضعه وقد مثل بعض علماء القبروان من كان مستعجلا للخلافة بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سبحانه الله انا نافعيران تعلم من هو اصلح منا بالقضاء
 ومن هو اصلح ما للعبا ومن هو اصلح ما للامامة يعني ذلك عن اصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم انما يسأل عن هذه المسائل أهل العراق وصدق رضى الله تعالى عنه فيما قاله

انما يسأل عن هذه المسائل أهل العراق وصدق رضى الله تعالى عنه فيما قاله (فلب الحوالب
 لانس ما عبر ما نصمه الحوالب الاحير من الحل على الانصار في قوله انما قاموا في سارعة لطلب

(٢١ - الفروق - ثاني) لهم ذلك تأييم قالوا للدين كرهوا انزل الله الآية لان قوله تعالى ذلك اشارة الى الردة
 وقوله تأييم قالوا للبناء مسبة وقال عليه السلام ان الرجل ليحمله بالكفر سبب كثره دونه وتلتها هويت الطاعات كما يدل على
 ذلك الآيات الدالة على سلب العلاج والخير سبب الارصاف المدمومة المذكورة فيها من نحو قوله تعالى ما صرف عن يأتي الدين
 يتكبرون في الارض غير الحق وقوله تعالى والله لا يهدي القوم الفاسقين انه لا يطلع الظالمون وثلاثة لثواب فأحدها الامور
 المستلزمات كمال الحيات من الماء كحل والمشرور وغيرها وثانيها تبخير الطاعات فيجتمع للعبد مؤثران فقد جعل سبحانه
 اليسرى مسبة عن الاعطاء وامعه في قوله تعالى فاما من اعطى واتق صدق الحسن في بسره لليسرى وقال تعالى والدين جاهدوا
 فيما لهديتهم سلا ومن تقى الله يجعل له مخرجا ويعمل لكرم قرا الى غير ذلك من الآيات وثالثها تبخير المعاصي عليه وصرفها
 عنه وكان سيان الانسان الادان أو الإقامة أو غيرها من المدوبات فيحرم ثوابها من أعظم المصائب سيما رذائل الادان طيبة مشتتة
 على الثناء على الله تعالى وتوجب لقاتلها ثوابا مرمدا جبر من الدنيا وما فيها ومصيبة فوات ثوابها مسبة عن معاصي سابقة وقعت

العبادات كالعماد ١٥ وذلك أنه تركه الواجب عليه من العلم بما يقدم عليه من نحو الملاد كان عامياً كالتمتع بالترك بعد العلم بما
وجب عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الفرق الرابع والتسعون بين قاعدة ما لا يكون الجبل عذرافيه وبين قاعدة ما يكون الجبل عذرافيه ﴾

اعلم ان الجهل نوعان ١ النوع الاول جهل تسامح صاحب الشرع عنه في الشريعة فعفا عن مركبه وصانعه ان كل ما يتصل به الاحترار منه عادة فهو معفو عنه وله صور احوالها من وطني ٢ مراتب اخبية لا يبل يطها امرأته أو حار يته عني عنه لان المعص من ذلك مما يشق على الناس الصورة الثانية للجهل تنحاضة الاطعمة والمياه والانسنة يعفي عنه لما في تكرار المعص من ذلك من الشقة والكلفة فالجاهل المستعمل لشيء منها لا اثم عليه بذلك الصورة الثالثة لا اثم على من شرب حرايطه حلالا في جهله به لمشقة خضه عنه الصورة الرابعة لا اثم على من قتل مراهقاً من الكفار بطله حر بياني جهله بتعذر الاحترار عن ذلك في تلك الحالة الصورة الخامسة لا اثم على الحاكم يقضي شهودا للزور حلالا عليهم لتعذر الاحترار من (٢٢٣) ذلك عليه الصورة السادسة قال

الخطاب عند قوله عاطفا
على ما بطل الشهادۃ أو شهد
وحلف ما صدقه قال ابن
عبد السلام الا ان يكون
الشاهد من جهة العوام
فانهم يتسامحون في مثل
ذلك فيدعي عسدي ان
يه يرواه ه السوء
التاني حملام يتسامح
صاحب الشرع عنه في
الشریعة فم يعب عن
مرتکبه وصاطه ان کل
ملا شاعر الاحقر عنه
ولا تنقل يعب عنه هذا
السوء طرد في اصول الدين
واصول العقده وي بعض
انواع من الفروع اما
اصول الدين فلان صاحب
الشرع لما شهد في جميع

والمسعى عنه المحرم لا يبعد في لثريعة لقوله صلى الله عليه وسلم من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد وقد تحرر الفرق بين من يصح تقسيمه وبين من يصح تأخيرها وذلك عام في الصلاة والنقص والأوصياء والكسلاء في الحصانة وفي غيرها وولاية السكاج وصلاة الجارية وكثير من أبواب الفقه يحتاج فيه إلى معرفة هذا الفرق بين هاتين القاعدتين ومحرر مسائلهما وبالله التوفيق
 الفرق السابع والثمانون بين قاعدة انشك في طر يان الاحداث بعد الظهارة

﴿ شِعْرُكَ السَّامِعُ وَالْمَعْنُونُ بَيْنَ قَاعِدَةِ انْشَاكَ فِي طَرِيقِ الْاَحْدَاثِ بِعَبْرِ الْعَهْدِ الْمَهْمُورِ ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

غيره من الامتياز والرافع للاسماء لا يعتبر *

اعلم به قد وقع في مذهب مالك رحمه الله فتاوى ظاهرها التناقض وفي التحقيق لا ينقص
بشيء لأن مالكاً قال: **دشك في الحنث بعد الظهار** يجب الوضوء فاعتبر **الدشك** وإن **شك** في الظهيرة
بعد الحنث فإعادة الظهيرة فإلى **الدشك** وإن **شك** هل طلق ثلاثاً أو واحدة لزمه الثلاث فاعتبر
ال**شك** وإن **شك** هل طلق أم لا لا شيء عليه فإلى **الدشك** وإن علم بمبدأ **شك** في علمها هل هي
طلاق أو عتاق أو غيره لزمه جميع ما **دشك** فيه فاعتبر **الدشك** وإن **شك** هل سبها أم لا لا شيء
عليه فإلى **الدشك** وإن **شك** هل صلى ثلاثاً أم أربعاً جعلها ثلاثاً صلى وسجد بعد السلام

لأجله كما عَصِلَ من الفاضل المتصنف بها فلا وجه لعرضه وقباضه على الوحي فيه نظر وأما دلالة
تقوله صلى الله عليه وسلم من روى من أمور منى شئت ولم يحتج لهم ولم يصح فالحجة عليه حرام
تقول عوجه ولا يتناول محل النزاع فإن الكلام ليس فيمن لم يحتج لهم لم يصح وإنما الكلام فيمن
يحتج به ويصح وهو "هل لذلك غير أن غيره أمس بالاهية به وسأله فيما بعد ذلك من الترويق
السبعة إلى تمام الفرق الثالث والخاتمة صحيح

الاعتقاد بآداب الشريعة عظميا بحيث أن الإنسان لو بدل جهده واستمرع وسعه في رفع الجهل عنه في صفة من صفات الله أو في شيء يجب اعتقده من أصول الديانات ولم يرفع ذلك الجهل لكان ترك ذلك الاعتقاد إنما كافرا بجلد في الثيران على المشهور ومن المذاهب مع أنه قد أُرسل الاحتجاج هذه وصار الجهل له ضرور بالاعتكاد دفعه عن نفسه حتى صارت هذه الصورة فيما بعد ذاتها من باب تكليف ما لا يطاق وبحيث أنه يكلف بأدلة الوجدانية ودقائق أصول الدين نحو امرأة القهلاء المغفوعة المراج الناشئة في الأقاليم المحرقة عما يوجب استقامه العقل كأفامى بلاد السودان وأفامى بلاد الأتراك فإن هذه الأقاليم لا يكون للعقل فيها كبير رونق ولذلك قال الله تعالى في بلاد الأتراك عبد يأجوج وما حوجرج ومن دونهما قوم لا يكادون يفقهون قولنا حتى صار تكليف من لا يفهم القول وبعدت أهليته لهذه الغاية بذلك من باب تكليف ما لا يطاق لما احتضه الشرع ثلاثة أحكام عن الفقه أحدها أن المصيب واحد ونائبها أن المخطئ فيه آثم وثالثها لا يحور لتفانيد فيه وأما أصول الفقه فقال العلماء يلحق بأصول الدين قال أبو الحسن في كتاب المعتقد في أصول الفقه أن أصول الفقه احتض ثلاثة أحكام عن الفقه أحدها أن المصيب فيه واحد والمخطئ فيه آثم ولا يحور لتفانيد فيه وأما بعض

نوع الفروع فأخذها نوع الصادات لمصر من العلامة الأمير من أن القاعدة أن الجاهل فيها كالعامد وذلك أنه قال عند قول هرام
 وذلك كثير في الوصو ومنه فرض صلاة ثم حج تحسلا مانته أطلق في التوضيح الثلاث فلم يقيد به بفرض والمشهور وإطلاق القاعدة
 فتشمل الصوم والعمرة وقال عند قوله "روايتي" * رهن اعتكاف الشريعة جاهلا * من وطئ في اعتكافه جهلا فسد اعتكافه
 ولا يبرئ محله وظاهره سواء جهل الحرمة أو جهل أنه معصية فديقال أن الاعتكاف من الصادات والقاعدة أن الجاهل فيها كالعامد
 ولا مفهوم للوطء بل كل ما يفسد به الاعتكاف كذلك كالحرج جهلا ولا يطر جهلا إلى غير ذلك وقال عند قوله

وكل زكاة من دفعه للكافر * وغير فقير صام من تلك سجلا * من دفع الزكاة لغير مستحق جهلا لم يبرئ ولا مفهوم للكافر وغير
 الفقير كما هو مصرح به في المختصر وشروحه وهذه في احتياطها أما دفع الامام أو نائبه فتحرى ويأتى هاماسنى في الاعتكاف
 وهذا أسهل لثلاثة أمثلة ١٠ ونائب نوع العقود قال الأمير عند قوله
 يسامح فيه من عن الحق عولا (٢٢٤) السمع الماسد يفسح ولا يبرئ فيه من الجهل ولا خصوصية في البيع كما يظهر بل كذلك

لا حل الشك فاعتبر الشك فوفقت هذه الفروع متفقة كما ترى في الظاهر وإذا حقق على
 القواعد لا يكون فيها تناقض بل القاعدة أن كل مشكوك فيه مأمى وكل سبب شكك
 في طريقه لم ترتب عليه حسنة وجعلنا ذلك السبب كالمصوم المجزوم بعدمه فلا ترتب الحكم وكل
 شرط شكك في وجوده جعلناه المجزوم بعدمه فلا ترتب الحكم وكل مانع شكك في وجوده
 جعلناه ملغى كالمجزوم بعدمه فبترتب الحكم من وجد منه فهذه القاعدة تجمع عليها من حيث
 الجهة غير أنه قد صدر لوفاء بها في الطهارات وبين العزها من وجه وحلت العلماء وجهم لله
 أي وجه ملغى والا فهم يحرمون على اعتبارها فقال الشافعي رضي الله عنه إذا شك في طريق
 الحدث جعلته كالمجزوم بعدمه والمجزوم بعدمه لا يجب معه الوضوء فلا يجب على هذا الشك
 الوضوء وقال مالك رحمه الله رامة للهمة ينقل إلى سبب مريء معلوم الوجود أو مطمئن الوجود والشك
 في طريق الحدث يوجب الشك في نقاء الطهارة والشك في نقاء الطهارة يوجب الشك في الصلاة
 لو افقت هل هي سبب مريء * ثم لا فوجب أن تكون هذه الصلاة كالمجزوم بعدمها والمجزوم
 بعدم الصلاة في حقه يجب عليه أن يغسل فيجب على هذا الشك أن يغسل طهارة مظلومة كما
 قال الشافعي رضي الله عنه حرها بحرف وكلاهما بقول المشكوك فيه مأمى لكن العام مالك في
 السبب المريء والعام الشافعي في الحدث ومذهب مالك أرحح من جهة أن الصلاة مقصد
 والطهارات وسائل وطرح الشك تحقيقا للمقصد أولى من طرحه لتحقيق الوسائل فهذا هو الفرق
 بين الطهارات يشك فيها وبين غيرها إذا شك فيه وأما إذا شك في الطهارة بعد الحدث
 فالتكسوك فيه ملغى على القاعدة فتحجب عليه الطهارة وأن شك هل طلق ثلاثا أو واحدة يلزمه
 الثلاث لأن الرحمة شرطها العصمة ونحن شك في نقائها فيكون هذا للشرط ملغى على هذه

غيره كالسكاح مثل اللان
 العدة في صحة العقد
 بموافقة الشرع في لواقم
 ونفس الأمر لا في من
 العاقبة فقط كما يفيد العلامة
 القاسمي على المحلى وغيره
 ١٠ وثالثها نوع مسقط
 الشفعة قال الأمير عند قوله
 ومن قام بعد العلم يشفع
 حاصرا

مع العلم بالبيع والبيع
 أولا

ما حاصله أنه لا شفعة لشريك
 علم البيع وسكت سنة
 لأقل ولو كتب شهادته
 ومالان رشده من أن
 الكتابة تسقط الشفعة
 شهرين ضعيف وان
 جميع له في المختصر بل في

الخرشي وعق عن المذونة أنه لا بد من شهرين ريدة على السنة وفرد شيئا ولا يبرئ بدعواه
 القاعدة
 الجهل لأن ذلك مسقط للشفعة ولأن الشفعة واحدة وعق والخرشي أن أبا الحسن والخطاب عن ابن كوتر والتأني عن النخبة
 عن ابن عتابد كروا أن شراء الشفع الشقص من المشتري يسقط الشفعة لا يبرئ بالجهل ولو كان امرأته بل مقتضى أن المذهب أن
 الشفعة لا يبرئ فيها بالجهل حوايا ذلك في شبه السقطات من الاستحجار والمقاسمة ومع حصة نفسه ثم ثلاثة سقوط الشفعة بالشراء
 يظهرها اختلاف الثماني ١٠ وادعها نوع العبد المذمم من أحرار عسى لرفقة في الكفار قال الأمير عند قوله

ومن يعتق الشخص الكفور لجهله * فلا يجرى في كراهة وسلا في التوضيح قال 'صغ فيمن اشترى نصرانية فاعتقه في
 الشفاعة أم لا يجرى ولا يبرئ جهل ١٠ وظاهره جهل الحكم وإنما ككافره ثم لا مفهوم للكفر بل كذلك الميوس المانعة من
 الأجزاء لا يبرئها محمل كما ميسر قول الخرشي في الظاهر إذا دفع بعد العتق على عبيد مع الأحرار استعان بأرضه في رقة أخرى
 وقوله وتبلا أي ثم عتقه وإن لم يجر ١٠ وخا سها نوع بيع الخبار قال الأمير عند قوله

وبائع عبد بالتخياري ورومان * برد وقدولى الزمان مهر ولا بيع اختيار لازم وامع اليد بفضي المدة فلا ينعرف به بالجهل ولا معنى
لتخصيص العبد بذلك بل كل بيع بالتخيير كما صرح به المحصر وشروحه اه ولا يطردها النوع من الجهل فيها عدا هذه الانواع
الخمسة من القروع بل هو في مسائل ذكرها العمدة الشيخ خليل في توضيحه ونظمها الشيخ مرام في أربع وأربعين بيتا وشرحها
العلامة الامير ونقحها في ثلاث وثلاثين مسألة * المسئلة الاولى صحت الكفر وضحكها صا بالنسبة للادنى في العقد وفى تعيين المصدق
والزوج ولا ينعذر بدعواه الجهل بان ذلك يعدر صا ولو عرفت بالله على المعتمد خلافا لعبد الجيد المانع وان كان كلامه وحيا
ولذلك روى عنها ابتداء شذبا اعلامها بان ذلك يعدر صا ويأتى في الدب مرة ولان شعبان ثلاثا وقال لا قل نعم بالجهل والظاهر
انه مبني على وجوب الاعلام قال في كتاب محب والكاهن أيضا ردا لاحتمال ان تكون نكاح على فقدا بينها وتقول في نفسه لو كان أبى حيا
لما احتجعت لذلك وانظر أيضا لوجهات حكم اردك رما اه * مائيب وكذا المسئلة الانكار في قول حليل والنيب تقرب ككر
شدت أو عصمت أو زوجت تعرض أى من لا روج به أو رقا أو نكح عيب (٢٢٥) أو بنية أو اتبعت عليها اه يعنى

المن في تعيين الزوج
والصدق لا بد من بطنين
وأما الادنى للولي في العقد
فهو كذلك اذا عين عن
محس المقصد وهو مدب
ابن القاسم أو ينفى فيه
الصمت ولو عين وهو قول
ابن حبيب وعابه انقصر
الا به حيث قال النيب
ناوى للمكرى ان الصمت
رما بالنسبة للادنى في
العقد لا في تعيين المصدق
والزوج فتعرب النيب
انظر لوجهات حكم الصمت
هل يحرى فيها ما حرى
في البكر كما هو الظاهر اه
انظر المختصر وشروحه
* المسئلة الثانية من عقد
له غير محبرة ولا ادائها فلها

القاعدة وان شك هل طاق أم لا لاني عليه لان المشكوك فيه ما نفى على القاعدة واذا شك في
عين العين لزمه الجميع لانا شك اذا اقصر على بعضها في الدب المكرى فله عيه ما وقع
فوجب استيفائها حتى يعلم الدب المكرى كما نص في الملاء اذا شك في طريان الخدث على
نهارتها وان شك هل سها أم لا فلا نفى عليه لان المشكوك فيه ما نفى على القاعدة وان شك هل
صلى ثلاثا أم أر بها سجد لان الشك اسمه صاحب الشرع سدا للسجود لا للربادة وقد تقدم
بسط هذه المباحث في الفرق الرابع ولا ريب بين النكاح في الدب وبين الدب في الشك فليطالع
من هناك واعدا المقصود هما الفرق بين الشك في الطهارات وبين الشك في غيرها وقد أثبت
اليه ههنا وتكميله هناك

الفرق الثامن والنسور بين قاعدة القناع جعلت المطان مساهمة

في دة الجاه وقصر للملوات وبين قاعدة الارسل لم تجعل

المطان منها معتبرة في روية الاهلة ولا دخول

أوقات المعادات وترتيب أحكامها

اعلم ان الفرق بين هاتين القاعدتين مبنى على قاعدة وهي ان لوصف الذي هو معتبر في الحكم
ان يمكن الصاطة لا يمدل عنه الى غيره كتبايل التعر في الجربا بكر والربا لقوت وغير ذلك
من الاوصاف المعتبرة في الاحكام وان كان غير مصط فقيمت مظنته مقامه وعدم الانصاف اما
لاختلاف مقديره في رنة كالمشفة لما كانت سدا لا تقصر وهي غير مصطة المقادير فليس مشق
الناس سواء في ذلك وقد يدرك طاهرا وقد يدرك حجب ويثل هذا بعصر مصطه في محاله حتى
انضاف اليه الاحكام فاقبمت مظنته مقامه وهي أربعة رد فانها تظن أعنده المشقة وكالانزال

ام صدق بالقول بيت قريب واليوم سوا كان بابله ولم تزه فسل ولم يحمر لولي معه به حال العقد ولم يثبت على الزوج أيضا ولو طارد العقد لم
تتمكن من الجلاء والا كان رسولا ينفقها دعوى الجهل تكون الجاه رضا فقولهم المفتات عليها لا بد من ادائها بصريح القول حصص
اص في بالنسبة لسحو الصمت وأما التكمين فهو أقوى من العمل ولا فرق في هذا بين بكر وثيب فافهم * المسئلة الثالثة من أكل مال
يتم حمله لصحته ولا ينعذر بحمله كذا في التوضيح قال الامير وانظر ما معنى تخصيص النعم فان من أكل مال شخص مطلقا جاء لاصحته
وذلك أولى من خطأ الذي هو والعمد في أموال الناس سواء الان بقرص في الثغلة فانها لدى الشبهة فيستثنى منه علة بل تقدم لكن
الذي رأياه استثناء علة الوقف في بعض صوره فقط فيحتر ذلك اه * المسئلة الرابعة من قدف حرجاء لا يحريته حد ولا ينعذر
بالجهل سواء كان القدف في رأيا أو نسب قال الامير وانظر على هذا الموضع في التوضيح ولم يذكر حمله بالاسلام أو بلاغه أو عفنه أو
عقه والظاهر انه كذلك اه * المسئلة الخامسة اذا طلق زوج غيبك الروحة أو تخيرها أو اقضى مجلس بقرى في مثله فقول مالك
الاول انه يسقط ما يدها ولا تعذر بحمل وقوله لا خير بقاء ما يدها ما لم توقف أو نوطا أو ذكر حمله بالاسلام أو بلاغه أو عفنه أو

للاول وأخذ به ان القامم وبه للعمل فان عين الزوج شيئا عمل به أو قال متى شئت لم يسقط بالمجلس أمير * المسئلة السادسة الطيب بحسب زعمه لا يعتبر بحمله لكنه ان تعدد الصر راقص منه وان قصد البيع فصرص من ماله ولا يمتنع على عاقفته كالحق عنق * المسئلة السابعة المقتضى لا يعدر بحمله في قتواه ويعصم ما أقصد بها * المسئلة الثامنة قال في التوضيح من أثبت أن زوجها يضربها فتلاوم لها الحاكم ثم أحضره ابطلق عليه فادعى انه وطئها سقط حقها ولو ادعت للحمل أي صدقت على الوطاء وحملت انه سقط * المسئلة التاسعة اذا زنا العبد أو شرب الخمر أو فدى جاهلا لعنق حد كالحر * المسئلة العاشرة أن يشتري من يعتق عليه وهو لاصل ولا فصل وقريب الخواشي جاهلا فيعتق عليه سواء جهل القرابة أو الحكم وظاهر ان مثل ذلك ان قال له ان اشتريتك فانت سوفاشتراني جاهلا بأنه هو حيث أطلق في عبده * المسئلة الحادية عشرة من توجه له على أبيه أو أمه دنبة حد أو يمين فاستوى ساد كرجاهلا بان ذلك مفسق نطقت شهادته ولا يعدر بحمله أما لو فرض أنه جهل الانوة فيعذر * المسئلة الثانية عشرة في التوضيح من يقطع لدا نير والدرهم لا تجوز شهادته (٢٢٦) ولو كان جاهلا ٥١ وقد صرحوا في باب الزكاة بحرمته كسر المكوك لم يبرسك أي

مالم يكن مفشوشا فيكسر
* المسئلة الثالثة عشرة في
المختصر في محض حق الله
تعالى تجب المبادرة أي
بأداء الشهادة ورفعها
للمحاكم بالامكان ان استدعى
تحريره كمنق وطلاق
ورق ورصاع فان لم فعلا
ودت شهادتهما ولا عدر
بجهل قال ابن رشد الشهادة
بما يستدعى تحرير به تطلق
بترك رفعه الى السلطان
الا على ظاهر قول المشهور
اه وضابطه حق الله كأي
شر وح المختصر وقدم
كل ما ليس بالخلق اسقاطه
قال ابن عبد السلام ان كان
هناك غيره ممن يتم الحكم
شهادته فانه يستحب له

لما كان غير مضطرب في الناس يسب ان من الناس من لا يبرل الا بالدق ولا احساس بالده الكبير
ومهم يبرل بقطيرا من غير التدقيق في أول الامر ثم يدق بعد ذلك كثيرا ولذلك يحصل الولد
مع الحمل والاسال يعتقد انه مأرول وهو قد أرل على سبيل السيلان من غير دق فيحصل
الولد من ذلك وهو لا يشعر ولما كان لا يزال محتال في الناس اقيمت مظنة مقاه وهو الدقاء
الختاين فان قلت مجرد الالتقاء لا يحصل به الارل فكيف حصل مظنة الارل وهو لا يظن
عده ومن شرط المظنة ان يظن عسدها الوصف المطلوب لتعيق الحكم عليه فنت لاسلم انه
لا يظن من الناس من يبرل بمحرد الملاقاة ومنهم من يبرل بالسكر ومنهم من يبرل بالظن فقط
فانقده لختاين أقوى من ذلك فحصل مظنة ومن ذلك العقل الذي هو مسد للتكليف يختلف في
الناس بسب اعتدال المريج ونحراره قرب صبي لاعتدال مراحه أعقل من رجل بالغ لا نحرار
مراحه وذلك يختلف في الرجال والعميان جدا فحصل اللوع مظنة لان الدلوغ مضطرب وهو
غير مضطرب افعالا مسطرا لا خلاف برتبة في مقدوره أما ما مضطرب في مقدوره لكنه حتى لا يطاع عليه
ذلك كالرضا في انتقال الاملاك لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا من طيب نفس منه
والرضا امر خفي فحصل الصغ والافعال في سم الماطة قائمه مقامه لانه طان عسدها والى الرضا ان
امرء حتى لو اعترف انه رضى باسفل املك في الزمن المصحي من غير أن يكون مبرر منه
قول أو فعل لم يلزمه انتقال املك وكذلك لو حصلت مشقة السفر بدون مساهة القصر لم
يزب عليها رحمن المشقة من القصر والافطار فاما أقام الشرع مظنة الوصف مقامه أعرض عن
اعتباره في نفسه نعم لا بد ان يكون متوقفا مع انظفه فلو قطعنا به من عدم المظنة فالقاعدة انه
لا يبرل على مظنة حكم كالأول قطعنا بعدم الرضا مع لا كراه على صدور المبيعة أو الفعل غير

المبادرة تحصيل القصر الكفاية قال أي غيره أو معه من ذلك ما يعين عليه القيام في التوضيح
قيدا ان شاس الوقف بأن يكون على غير معين أي وبأ كاه غير الوقف وأطلق القول فيه الباجي وبش رشد اه قال الباقى وعلى
مالا بن شاس اقتصر عنق وفصل بعض المحققين في لوقف معين فالتالان كان لوقف بنه أولا ولكن جعله لمعين فالحق في هذا حتى انه لان
ذلك المعين اذالم يقفه رجوع للقراء والمالكين لالا اقف أو رتته وأما اذا كان من أول وهلة على معين من غير يبرل له أولا كاه بحمله
حبسا شرط أن يكون على فلا فهو حق آدمي لانه اذالم يقفه هار ذلك لكنه ولو رتته اه قال الخطاب في كون المعتق وماعط عليه
من محض حق الله تعالى عدى نظر اه قال عنق أما عدم تخفيض الثلاثة الاول فلا ان العبد له حق في المعتق تحلص رفته من الرق
والمرأة في تحلص عصمتها من الزوج والموقوف عليهم في استحقاقهم فيه وفستحقص هذه الثلاثة عن حق آدمي كرمالامد
بحسبته كخدمة من يعتق والمرأة بفنائها تحتة والموقوف عليه تبركه ما يستحقه من لوقف أي فيحرم ويحب لرفع وأما الرصاع
فظاهر تحمضه لله قاله بعض المحققين * المسئلة السابعة عشرة من مرقنوا بالاساوى ربح دينار وفيه ربح دينار كأي التوضيح قال

الامير وهذا فرض مثال قال في المختصر وأما في دفع المنيار وثلاثة الدراهم فلو ساء أو لتوب فارغوا فيه بما إذا كان مثله يرفع فيه نصاب لان كان خلقا ولان سرق حشنة أو حجر يظنه حارعا فادبه نصاب فلا يقطع لان مثل ذلك لا يجعل فيه ذلك الا ان تكون قيمة تلك الخشبة ساوي نصابا يقطع في قيمته دون ما فيها قال في العنا المصنعة لساوي ذاتها نصابا ان سرق ليلا أو من محل مظلم فلا يقطع هـ
المسئلة الخامسة عشرة قال في التوضيح اذا وطئ المرتبة الامه المرتبة فانه يحد ولا يحد بحالة قال الامير أي لان شبهة لارتبان صعيقة ولا تمنع الحد قال صق اما اذا اذن له لراهن فلاحدا لها صارت حينئذ مئة نخلة وفي وطنها الادب والظاهر انه لا يحد فيه أيضا
المسئلة السادسة عشرة قال في التوضيح المرتبة يرد الرهن فسطل الحيازة ولا يحد بالجهل اه قال الامير أي اذا رده اختيرا والافيه أحذمتي قدر ومعنى سطلان الحيازة ان الرهن يطل بموت كعتق أو قيام عرماه فان لم يحصل مغوت له رده بعد أن يخلف انه حمل ابطال الجواز بذلك حيث أشبهه كاعتق شرع المختصر عن النخمي اه المسئلة السابعة عشرة قال في التوضيح البدوي يقر بالزنا والشرب بقول فعلت ذلك جهلا اه قال الامير والبدوي يص على التوهم لان (٢٢٧) شأنه الجهل ومثله حديث

عهد بالاسلام ولا فرق بين جهل الحد والحرفة وأما جهل القين بان يظنها امرأته وخبر عسلا فعذر حيث أشبهه ذلك وفي المختصر عسره بجهل الحكم في الزنا غير الواضح ان جهل مثله وفرق صق يدعو بين الشرب والابان الشرب أكثر وقوعا من غيره وثانيا بأن معاصده أشد من معاصده الزنا بدر مما حصل بالشرب وسرفه وقتل ولذا ورد اهتمام الخلفاء ونالك بأن حرمة الزنا وحوب الحد فيه من الواضح الذي لا يجعل بخلاف الزنا فان فيه واسعا وغيره قال لكنه خلاف ظاهر قول مالك

ان هذا المعنى مع انه الاصل حواف في النعاه الختايين فادلو قطعها بعدم الانزال وحجب العمل وحواف أيضا في قولهم في شارب الخمر اه اذا شرب مكر واذا سكر هدى واذا هدى فترى وسكون عليه حد المقعري فاقم الشرب الذي هو مظنة القذف مقامه ونحن مع ذلك قيم الحد في الشرب على من تقطع بانه لم يقذف وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله يفتش شكل لأثر الوارد في الثارب في هذا المعنى بهذه العبارة ويقول كيف تقدم المظنة مقدم القذف وعن قطع بعدم القذف في حق بعض الناس امكن يمكن ان يقال عن الأثر عما شهد له بالاعتذار من النعاه الختايين فانه ورد فيه الحسنة السوي وهذا قد قطع فيه بعدم لظنون عدم وجود مظنة في بعض الصور فان قلت ما الفرق بين المظنة والحكمة التي احتلت في التعليل بها وما للفرق بين الثلاثة الوصف والمظنة والحكمة قلت الحكمة هي التي توجب كون الوصف علة معتبرة في الحكم فادانت كونه معتبرا في الحكم ان كان منصفا اعتمد عليه من غير مظنة تقدم مقامه وان لم يكن منصفا قيمت مظنة مقامه فالحكمة في الرتبة الاولى والوصف في الرتبة الثانية والمظنة في الرتبة الثالثة ومثال الثلاثة في لمس ان حاة المكلف الى مالي يده من الخن أو الخمن هو المصلحة الموحدة لاعتبار الرضا وهي المصلحة له سدا للاسعال ومظنة الايجاب والقول فالحاجة هي في الرتبة الاولى لانها هي الموحدة لاعتبار الرضا فاعتبار الرضا فرعها واعتبار الايجاب والقول فرع اعتبار الرضا ومثال الثلاثة أيضا في السفر ان مصاحبة المكلف في راحته وصلاح جسمه يوجب ان المشقة اذا عرست نوجب عنه تخفيف العبادة لئلا تعظم المشقة فتصعب مصالحه بأصعاف جسمه واهلاك قوته فحفظ صحة الجسم وتوفير قوته هو المصلحة والحكمة الموحدة لاعتبار وصف المشقة سبب الترحص فالمشقة في الرتبة الثانية منها لان الأثر فرع المؤثر

وقد طهر الاسلام وهذا فلا يحد جاهل في شيء من الحدود اه وسأول قول مالك هذا القذف والسرفه اه المسئلة الثامنة عشرة قال لامي الامه المعتقد ادائها ورحمها بعد عقها أو مكثه من المقدمات وأولى ان حاولت هي منه ذلك سقط حياره ولا تعدر بدعواها الجهل بأصل التحريم أو بأن ذلك سقط ومثل الجهل ببيان والمشهور ولو لم يستنهر الحكم عند الناس وعذر البعد ادبون حديثه للعهد بالجهل واحتماره بعض المتأخرين قال وأما حكم مالك على من اختبر عدهم الحكم ولم يحكم على أحد كأهل المدينة وعالم نظر فيه بالجهل أي قول ابن عرفة روى محمد بن يسع زوجه قبل عقها بأرض غربة فطقت ان ذلك طلاق ثم عتقت ولم تحزن نفسها حتى عتقر زوجها الا حيارا يطا بدخل في قول المختصر في مسقطات الخيارات أو عتقت قبل الاحتيار وتعتقر بجهل العتق وطا على خروج الاكثر من المسمى ومصدق المثل حيث كان قبل النساء ويؤد بان وطنها عالم بالعتق والحكم ولا يحد ببيان العتق قال عبق لما عد الناس من زيادة التعريض على الجاهل اه تصرف للاصلاح المسئلة التاسعة عشرة قال في التوضيح المرأة يقبب عنها زوجها فتعق من ماله ثم يأتي نفيه فترد ما عتقت من يوم الوفاة المسئلة العشرون قال الامير من رأى رجل زوجته فأمر اللعان بلا

عذر فليس له فيه ولا يعتبر بحمل وليس من العذر تأخير حجة ان يكون اتفاقا فيبقى وأما اللعان لرؤيتها في فلا يسقط بالتأخير
نعم يستطاع بالوعد والظاهر انه لا يعتبر فيه بحمل وكلامهم يقتضي ان القصد لا يسقط في المسئلة الحدية والعشرون قال في التوضيح
المطلقة بواجبها زوجها فستكت حتى يظاهر زوجها ثم يدعي ان عدتها كانت انقضت ويدعي الحمل في سكوتها اهـ وليس الوطء شرط
لما في المختصر اذا شهد برحمتها فصحت ثم قالت بعد يوم أو بضعه كفى عني عن المدونة كانت انقضت لم يقبل قوله لان مكوتها دليل
كذبها اهـ أمير في المسئلة الثانية والعشرون قال في التوضيح للرجل ببيع عليه ماله ويقصده المشتري وهو حاصل لا يعتبر ولا يسكر
ثم يقوم ويدعي انه لم يرص ويدعي الحمل اهـ قال الأمير أي فيلزمه البيع وله ثمن مالم ينص ستة والثمان مالم ينص ستة فالثمن مالم
ينص ثلاث هذا حاصل ما قرره لنا شيخنا العلامة الصديقي قال عني والمتمم حزمة بيع الفضولي وشراؤه كما قال القرافي انه مشهور
لاجوازه ولا يذهب قال الخطيب والحق انه يختلف بحسب المقاصد وما يعلم من حال المالك انه لا صلح اهـ كلام عني في المسئلة الثالثة
والعشرون قال في التوضيح (٢٢٨)

واطنة اشقة واعتارها فرع اعتار المشقة فهي في الرتبة الثالثة ومثال الحكمة ولو وصف
من غير مظهر فيها هو مضط الرضاع وصف موجب للتحريم وحكمته انه يصير حرمه المرأة
التي هو الابن جزء فهي الرضاع فصاحب التحريم بذلك لما نهى للنسب لان منبه وطمئ
حرمه فهي فلما كان الرضاع كذلك قال صلى الله عليه وسلم الرضاع لجة كالحمية النسب فالحرمة
هي الحكمة وهي في الرتبة الاولى والرضع الذي هو الوصف في الرتبة الثانية ووصف الرأ
موجب للحد وحكمته الموحدة لكونه كذلك احتلاط الاسباب احتلاط لاسباب في رتبة
لاولى وهي الحكمة ووصف الرأ في الرتبة الثانية وكذلك صانع المال هو موجب لكون
وصف السرقة سبب القطع فصانع المال في الرتبة الاولى ووصف السرقة في الرتبة الثانية ولما
كان وصف الرضاع والرأ والسرقة مصطلح لم يحجج الى مطة تقوم مقام هذه الاوصاف فلم يخرج
لرتبة الثانية ويلزم من حور التعطيل في الحكمة ان يلزمه لو اكل من لحم امرأة قطعه
ان يحرم عليه لان حرمها صار جزء ولم يقل به أحد ولو وجد انسان يأخذ لصيان من أمهاتهم
صغارا ويأخذ بهم كدرا بحيث لا يعرفون بعد ذلك ان يقام عليه حد الرأ سمى انه أوجب
احتلاط الاسباب ولم يقل به أحد وان صبح المال بالعصب والقعدوان ان يحجب عليه حد السرقة
ولم يقل به أحد ولا حل هذه المعاني جالب الجمهور بالتعطيل مطة فقد ظهر الفرق بين المطة
والوصف والحكمة من هذا الوجه وبين الحكمة والمطة فرق من وجه آخر وذلك ان الحكمة
اذا قطعا بعدمها لا يقدح ذلك في ترتب الحكم كما اذا قطعا بعدم احتلاط الاسباب من الرأين
نحيز لمرأة ويظهر عدم حملها ومع ذلك قم الحد وأخذ المال المسروق من السارق ويحرم
بعدم صباغ المال ومع ذلك نقيم حد السرقة وأما المطة اذا قطعا فيها بعدم المظنون فالعاب في

مع عيته ولا يعتبر صاحب
المال ان يدعي الحمل اهـ
قال الأمير وتفصيل مده
الحوزة من نورة في المختصر
وشروحه وليس الطويل
له من مبحثنا الآن المسئلة
الرابعة والعشرون قال في
التوضيح المظهر يطابق
أمراته في الصيام فيلزمه
الابتداء ولا يعتبر بحمل
اهـ قال الأمير أي اذا وطئ
المظاهر منها ليلا أو نهارا
وكذلك النسيان والعلط
لا عذر به ما واد وقع ذلك
في الاطعام فكالمصوم على
المشهور وكفى المختصر قال
عبد الملك بن الماجشون
الوطء لا يبطل الاطعام
المتقدم مطلقا والاستئناف

أحب الى الله تعالى ومفهوم وطئ ان العلة والمباشرة لا يعطاه وشهره يوسف بن محمد ويقل قطعه

موارد

وشهره الرأني اهـ عني واقتصر الخرشى على ثلثي اهـ أمير في المسئلة الخامسة والعشرون قال في التوضيح للرجل بحمل
أمراته بيد غيرها فلا يقضي الملك حتى يظاهر زوجها ثم يزبدان بهضي ونقول جهلت وطمت ان ذلك لا يقطع ما كان اهـ قال الأمير والمقدمت
كالوطء قائم على التحسين طوعا وظاهرا ولو يعبر عن ذلك وصححه في الشامل انظر التثاني ونحوه للشيخ سالم والذي في المدونة وأبي
الحسن عليهما وابن عرفة اهـ لا يسقط الا بعه ورضاه اهـ عني وكذلك ان ملكها هو أو خير اهـ في المسئلة السادسة والعشرون
قال في التوضيح الذي يملك أمراته أمرها فتقول قد قلت ثم نصالحه به ذلك قبل ان نسأل ما قبلت ثم تقول كمت أردت ثلاث ثم رجع
فيما صالحته انها لم ترجع على الزوج شيء لا بها حين صالحت عمتها لم يطلق ثلاثا ولا تعد بالحمل اهـ في المسئلة السابعة
والعشرون قال الأمير من ملك زوجته ففقت بالثمة وادعي الحمل بحكم تخليك فقبل لمزك أو وقعت فقال أردت الواحدة فكما
في التوضيح فجعل ادعاءه الحمل مكذبا والادعاء ساكرة الملكية ان نوى دور الثلاث كفى لمختصر وشروحه اهـ في المسئلة الثامنة

والعشرون قال في التوضيح في الواضحة فيمن باع حاربه وقال كان طر وج وطلقها أو مات عنها وقالت ذلك الجار بقل يهر لاشترى
 ن بطا ولا يروج حتى شهد البينة على الطلاق أو وفاة وإن أراد ردّها وادعى أن قول البائع والحار به يقتضي ذلك لم يكن له ذلك وإن
 كان من يحمل معرفته ذلك اه * المسئلة التاسعة والعشرون * في التوضيح قال أصبح في المظاهر بطا قبل الكفارة به يعاقب
 ولا يعسر بحمل اه * ومثل الوطء مقدمه على شروحه المختصر * المسئلة الثلاثون * إذا طلق فرج في غير امرأته بعد النكاح
 وهما نواحدة اطل ما يسهل وليس لها أن تختار بعد ذلك وتقول جهلت وظننت أن لي ن اختار واحدة ومثل الواحدة الاثنان
 لأن الجبر ثلاث قال عبق فانصرى الروح * وقع * برم فاده الأمير * المسئلة الحادية والثلاثون * في التوضيح التي يقول لها
 روحه ان عمت عمتك أكثر من منه شهر فأمرك بذلك فيجب عليها وتعي بعد السنة المدة الطويلة من غير أن تشهد بها على حقها
 ثم تريد ان تقضي وتقول جهلت وظننت ان الامر يبدى في شئ اه * المسئلة الثانية والثلاثون * قال الامر في التوضيح منها
 الشاهد على في الاموال والحسود * المسئلة الثالثة والثلاثون * قال الامر * عد في التوضيح منها لغيره يعتق

محصرة عزماته فيكون
 ولا يكرهون ثم يردون
 للقيام بقي مسئلة ذكرها
 الاصل وهي من قتل مسلما
 في حالة السعة بظمه هو
 من غير كشف عن ذلك أثم
 والله أعلم

الذي في الخامس والستون
 بين عدة استعمال الحجة
 في الصلاة وبين عدة
 استعمال السم *
 لا خلاف في ان فرض من
 قرب من الكعبة وعابها
 استعمال السم أي عيبها
 فادفع صفت مع حائط
 الكعبة وصلاة الخارج عنها
 ببدنه أو بعبه باطلا لا
 مأمور بان يستقبل بحملته
 ككعبة من لم يحصل له ذلك

في موارد الشريعة عدم اعتبار المظنة وذلك فيمن أكره على الكفر أو العقوبة لا فقه لا لراك أو
 الموحنة لاطلاق والعلة في غير ذلك من تلك المظن يسهل اعتبارها بالا كره ولا يترتب عليها
 شيء للثمة مما شابه ان يترتب عليه عدم الأكره فهد فرق آخر بين المظنة والحكمة من جهة
 ان القطع بعدم الحكمة لا يفسح والقطع بعدم مطون مظنة يفسح ويبنى ان شغلن لهذه
 القاعدة وهذه القاعدة هي وان أمي عليها بيان هذا الفرق فهي يخرج عنها القاعدة فقول
 الله كثيرا في موارد العقوبة والترجيح والعليل اما فقرر هذه القاعدة فقول الله اعلموا ان
 في الجملة وهي ثلاثة أميين في الأتيان اليها لانها مظنة ادائها وسماحة من تلك المسافة اذا هدأت
 الاصوات واشتت الموانع لقوله صلى الله عليه وسلم الجمعة على من سمع النداء فحمل مظنة
 السماع مقام السماع ولذلك جعلت الدعاء التي في مائة النضر معتبرة في قصر الصلوات لانها مظنة
 اشقة لموجبة للترخيص وبأهية شهور العادات كرمضان وشوال وذي الحجة ونحوها فلا
 حاجة فيها إلى مظنة من جهة زمان بل ان القطع بحصوله ووجود من جهة رؤية أو
 ا كان العدة فيحصل القطع بالمعنى المقصود فلا حاجة إلى مظنة من جهة زمان يقوم مقامه
 فان المظنة مما تعتبر عند عدم الاصل اما معه فلا فائدة ان الحلال يطلع في هذه الايام بسبب
 فرائق تقدمت ان من نوى تمام الشهور فظن بقص هذا الشهر أو من جهة نوى قص
 فظن تمام هذا الشهر أو من جهة طلوع القمر ليلة القدر قبل غروب الشمس فظن تمام هذا
 الشهر أو من جهة آخره في الطلوع عند غروب الشمس * ظن تمام هذا الشهر وغير ذلك
 من الامارات الدالة عند أبواب المواقيت على رؤية لاهية ويوجب ان هذه الايام هي مظنة
 رؤية الحلال فانا لا نعتبر شيئا من ذلك ولا قم المظنة مقام الرؤية لان لنا طرقا للوصول الى

(٢٢ - المروي - ثاني) اسرار وندك الصف لاطول يعرف الكعبة يصون دائرة وقوساان قصروا عن
 الدائرة قال ابن الحاجب أمالوخرج عن السمب المسجدة الحرام من حج أي لكونه حائضا أمره وكذا من عكة أي فحجب هديه
 المسممة بقدرة على ذلك بان يطلع على سطح وغيره ويعرف سمات الكعبة المحل الذي هو فيه فان لم يقدر استدل أي ان من كان في
 بينه ولم يقدر على الخروج أو كان يبل مظنه بستان بعلام البيت مثل حبل في قبس ويجوز ذلك ويستدل بالطعام أو اعتراف ان كان
 له علم بذلك فان قدر بمشقة أي على المسامحة كالأول كان يحج الى معهود السطح وهو شحيح كبير أو مريض في الاجتهاد نظر أي تردد
 حكاة ابن شاس عن بعض المتأخرين قال ابن رشد الصواب المسج اه شويح من شرح حبل واس فرعون قال لخطاب هذا ما يعرفه
 لاصحابنا ما حكى عن مالك أنه قال الكعبة في لاهل المسجد والمسجد في لاهل الحرم وفي لاهل الحرم في لاهل مكة والحرم في لاهل المدينة والمدينة في لاهل مكة
 أخرجه الشيخ في سنة من حديث عمر بن حفص المكي عن ابن حريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال ان رسول الله
 قال البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض وقال الترمذي تفرد به عمر بن حفص

وهو صعب لا يخرج به والخلاف فيه عليه هـ والخلاف فيمن يعدن الكعبة بأن كان بعزمه هل فرصة استقبل السمك كالمعالي
 وفرصة استقبل البعثة فولاني المذهب وحارجه وبرح لثاني سمران هـ أحدهم أن الأول وإن كان ظاهر بالقول عن القائلين
 به أنهم لا يريدون ذلك أن يستقبل الكعبة فرصة استقبل عبيها ومعبيها حتى يقبل الله من تكليف بالإطلاق ولا فائز به وأما
 يريدون أن فرصة أن يكون بحيث لو قدر حرج خط مستقيم على رءوسهم من بين عبيها فإدلى عزمها بمر الكعبة فاستقبلها
 الآية يلزم من هذا الذي ظهر به مرادهم تكليفه بالإطلاق وفيه خلاف السمع والمأهولة مع عزمها بخلاف القول بالحجة فانه
 ليس فيه ذلك وأما فيه التكليف يستحق الحجة والوصول إليه مبصر في جمع المتكاملين أو أكثرهم هـ وثانيهما إجماع الناس
 على صحة صلاة الصب المستقيم الطويل الذي طوله مائة ذراع أكثر وصحة صلاة في معناه من الموضعين امتداد بين أو الموضع
 مع أن بعض السلف وجد الموضعين وأما وضع حارج عن السمك فلهما من التامة على ما قبل عزمها عشر ذراعاً وطوله خمسة
 وعشر ذراعاً وحارجه عن (١٧٠) الأمر الثاني من القول بالصب متى على قاعدة أن الله تعالى أوحى بالصب على أن

استقبل الكعبة الاستقبال
 العادي لا الخفضي والله
 أن الصب الطويل إذا قرب
 من الشيء القصير الذي
 يستقبل يكون أطول منه
 ويحد بعضهم نفسه حارجه
 عن ذلك الشيء المستقبل
 الذي هو قصير من الصب
 الطويل وإذا قصد ذلك
 الصب الطويل بعدا كثير
 عن ذلك الشيء القصر
 ما كان قصير وختر من
 يحركه أحد من في ذلك
 للصب الطويل نفسه مستقبلا
 لذلك الشيء القصير في نظر
 العين بسبب البعد لا يرى
 أن البعد البعد
 الشجرة إذ استقبلها
 لركب العظيم الكثير العدد

لوصف بطائر انما لزمه ثوبكم اعدة والاعادة انه لا يدخل الى المطبوعة الا بعد عدم
 اصب الوصف راغما وفي لأعب وهما ليس كذلك فذلك سقط اعتبار المطان من لارمة
 وذلك أدق الصلوات لما كانت مستقيمة في نفسها لصلوات القطع هو في أكثر صورها لم
 تقم مظهر في الصور مظهر وهذا هو الفرق بين قاعدة التمتع فيمت مظهرها مظهرها وبين
 الارملة هم مظهرها في الصور المذكورة ومرة ما قدم من المصنف الكفاية التي تقدم تقريرها قبل
 الفرق التاسع والفسون بين قاعدة التمتع لمعظمه من المساجد
 تعظم بالصلاة ويتأكد طلب الصلاة عند ملاستها وبين
 قاعدة الارملة المأهولة كالاشهر الحرم وغيرها

لاتعظم يتأكد الصوم فيها

مع أن نسبة الصلوات الى الله تعالى خمسة السوم الى الامان فاسكان يصلي فيه ولزمان يصل فيه
 ونسب لما كان عام فيه لا بطريق العرض كثلثه أيام في الحج مكة حبر لما عرس من
 السبت وصوم أيام لا عكاف في المساجد لما عرس من الاعكاف وتمام رمضان وعمره اربعين
 ذلك الزمان لما عرس فيه الصوم اوصفه حاش الزمان والصلاة تكون للكل كتحية المسجد
 ويكون للزمان كآذان الصلوات والوزر وكفى العجر والصبحي ويحويها والفرق من حيث الحالة
 في كون المساجد تعظم بالنسبة داخلها ولاشهر الحرم ويحويها لا تعظم بالصوم هو أن
 الله تعالى عني عن الخلق على الاحلاق لا يريد طاعتهم ولا يسميهم ولا يدعهم معي
 الا اني بحاله مصدر ما لا يرى ان يتأدب معه كما تأدب مع أكارما لانه وسعها ولذلك
 أمر ما على ما ركوع والسجود ولحله وكرام حاشته وعبيده وبما كان الواحد ما إذا أراد

من المصير بكل واحد من أمر لركبته فبالله السحر والسحرة ويقول الرب بحمده نحن
 فبالله الشجرة أو السحرة ونحن سائر من إليها واداء برامها حد المسمى فبالله الا لغيره ليس من ذلك الركب وكذلك السدان
 المتقاربان لو كتب العبد بين من فيهما وبين الكعبة لم يكل واحد منهم فبالله فبالله القول بالسمت العادي دون
 الحقيقة يبقى ما له الى القول بالحجة فهو على التحقيق نسلم لعول الخلاف ونعز بر الخلاف المذكور وسر الفرق بين قاعدة ان استقبال
 الحجة يكفي عند الله تعالى فهو بين قاعدة ان استقبال السمك لا يسمي عند القائلين به وهو ما كان يبدل كره فشيخنا عبد الله بن عبد السلام
 رحمه الله تعالى جوامع في شكله ان من يعدن مكة لا يقول حاش الله تعالى أوحى عليه استقبل عين السحرة ومما لم يمتد بها
 فان ذلك تكليف لا طاق الى الواحد عليه ان يدل عليه في تعيين حجة يعاب على طه ان الكعبة وراعه هو ادعاء على حجة احد
 ذلك ما وراء الحجة التي عيبتها أدلة وجب على استقبلها اجدا فصارت الحجة محمدا عيبتها والسمت الذي هو العين والمأهولة جمع على
 عدم التكليف به وإذا كان الاجماع في الصورتين فإن يكون خلاف لقوله الشيء فيجب انجاب الوسائل وهو كثير في الشريعة كالطائر

في أوصاف المياه المتوسل به الى معرفة الظهورية وفي قيم المبلغات المتوسل به الى معرفة قيمة المنفعة والسمي الى الجامعة المتوسل به الى
 ايقاعها في الجامع والسمي الى الخرج المتوسل به الى ابقائه معرفة وحول النجعة وقد يجب ان يحجب المقاصد وهو كثير في الشريعة أيضا
 كاصول الخمس وصوم رمضان والحج العمرة وغير ذلك مما هو واجب لانه مقصد لنفسه لانه وسيلة لغيره فعلى عادة ان استقبل
 النجعة ينبغي ان يكون الطريق الى النجعة واحدا وجوب انقاص ذلك لان النجعة لما نسبت عن الامار حادوا بعد الحزم بمحسوطا جعل
 فشرع الاحتاد في النجعة هو الواحد معه وهو انقص ودون عن النجعة ولا يحل التثنية احتاد ثم قيل انه طاعين النجعة لا يجب
 عليه الاعادة مادام خطا النجعة قد احصا المقصود فمزم الاعادة وهو مدب بالكره الله تعالى وعلى فاعده ان استقبل السميت
 لانه مدب يكون الطريق الى النجعة واحدا وجوب الوصل وذلك لانه مما هو لتحصيل عن النجعة الذي هو لواحد المقصود لنفسه فاد
 اخطأ العين في احتاده في النجعة وحسب الاعادة لان المقاصد ان يوصل الى ما لم يحصل مقصدها سقط اعتبارها وهو مدب الشافعي رحمه
 الله تعالى في الجملة فالخلاف في كل من السميت والنجعة ما هو السمت مع بها (١٧٩) يجب وجوب المقاصد أولا يجب

مطلقا لا وجوب المقاصد
 ولا وجوب الوسائل لانه
 ليس وسيلة لغيره قولان
 في النجعة فهو واجب
 يجب وجوب المقاصد أو
 وجوب الوسائل قولان
 فالنجعة واجبة بالجامع
 والله في خلاف في صورة
 وجوبها هل وجوب الوسائل
 أو الله سميت في السميت
 يجب وجوب المقاصد أولا
 بل قد يقول المذهب هل
 الواحد النجعة أو السميت
 قولان فيه قيد محذوف
 بقوله هل الواحد وجوب
 المقاصد السميت أو النجعة
 قولان وهو القيد يوضح
 أن المولى ينبغي أنه هل يجب
 الاعادة على من أخطأ في

بعض عظيم ما فعل الله ذلك جعل الله تعالى ذلك عطيا له ومن ذلك ان أحد من
 نبوت الاكارين عظمهم وعبيتهم بالعبودية لانه هم والسلام في حقهم تعالى محال لانه دعاء
 بسلامة وهو سلم لادائه عن جميع العاصين أو هو من الله وهي النجعة من الضرر
 وهو تعالى يحرر ولا يحل عليه ما من ذلك ليعلم معناه في حق تعالى من ورد ان يقول
 له على ان السلام وسلك السلام وذلك يعود للسلام حينما راد السلام أي أسألكم لذلك
 ومالك يصدر السلام بعد ذلك ولا يثبت برحم الله فاعطى ايها ولما استعمل السلام في
 سقه تعالى أقبلت الصلاة مقامه بيمين يث الراب عن غيره عن النبوت بصورة التعظيم بما
 يأتي بالروية ولذلك كانت التريفة عن الله في ذلك لخصون المغير بها وليا كانت سميت
 للحيات في هذه المنفعة عظيمة غير هذا احصى الله تعالى واشهر باسم ساسا اختصاصه به وهو
 اعطى النبوت من شأن للرئيس وملك الطعام ان يكون في بيته ويحل في بيته ويخص به ولم
 يوجب من الارملة ما شتهر بانه على هذه الشبهة حتى يحتاج الى غير يخص به ساس
 اربونية فهذا هو الله في من الارملة والتماع في هذا المعنى فان قال فقد ورد ان الملك الاخير
 من اللين ينزل الرب على فيه الى سماء للدين فمقرون هل من دفع فاستحب له هل من مستمر
 فاعذر له فقد احتض هذا بوجوب الرمان به تعالى كما احصت المساجد بانها بيوتة فينبغي ان
 يشرع فيه ما يوجب التمييز كما شرع في المسجدين والارملة التي حوت عادة الملوك بالقدوم فيها على
 الرعايا شأنها ان عظم بالرئيس في المداين وغير الرئيس من أسباب الاحتفال وكان يرما مثل
 ذلك في هذا الرمان غير ان اللين لا يلام الصوم شرعا فشرع فيه ان يباسه من الدعاء والتضرع
 والاستسقاء وأما الفرق بين الصلاة والصوم والله سبحانه وتعالى أعلم

اجتهاده ثم لا يميز على الخلاف في ان النجعة هل يجب وجوب المقاصد فاداصل لا يجزئها فلا إعادة وان أخطأ العين لانه قد
 أدى الواحد عليه أو يجب وجوب الوسائل فاداصل لا يجزئها أو أخطأ العين وحسب الاعادة لان الوسيلة ادالمخص الى مقصودها
 سقط اعتبارها والصحيح من الأقوال ان النجعة واحدة وجوب المقتضى الاعادة لارتفاعه في خطا فيها لا في العين فافهم والله
 سبحانه وتعالى أعلم

الفرق السادس والسمون بين من يدين بعبادة ومن يدين بعبادة من سبعين تأخير في الولايات والمناصب والاستحقاقات الشرعية
 لاحكام في انه يجب تدين من هو متصف بالاهلية لا لانه وصفت أو استحقاق من الولايات والمناصب والاستحقاقات الشرعية وتأخير
 من يدين متصفا بالاهلية لذلك ضرورة ان المصلحة المقصودة من ذلك ان يحصل من الصف بالاهلية لا من ليس كذلك فيقدم في أمانة
 لا يتم من الصف بالاهلية سمعة أو لهم وقد رأوا النقص وأحوال الكوافل والمساكين عن الحكماء عن أموالهم على من لم يتصف
 بتلك الاهلية ويقدم في حصة الصدقات من فيه أهلية معرفة قادر بالنصب وأحكام لركاة من الخطاة وغيرها على من لم يكن فيه تلك

رسيدك التي عليه السلام ليدلها مطلق الرضا بحيث يقتصر على أهليته للإمامة في الصلاة خاصة بل لرضا الخاص المفسر باختصاصه
 بأنواع الكرم من نحو التنازل عليه عند الحاجة التي توجب تقديمه ومن تقديمه عليه السلام في الصلاة ومن قوله عليه السلام في مرض
 موته بأني والله وأمسحون الأناكر فتبين علينا أن رضاك للخلافة ودلتك لاه بما يشير باختصاصه بذلك إلى أن من كان متعبا
 للخلافة كيف يتقدم عليه غيره للصلاة فرسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلم أنه رضى الله عنه هو المتعين للخلافة ولا يمكن أن يفعل
 ذلك من قبل نفسه لأنه عليه السلام يفسح ما أرسل عليه من ربه وحيث لم يرسل الله في ذلك شيئا وكل الأمر فيه إلى الاحتياط فإنه عليه
 السلام كان يشير ويؤمى باختصاصه بأنواع الكرم إلى خلافة أو قال قصد عمر رضى الله عنه بذلك تكليفا لثبوته وقلة وردع
 الأهواء بذكر حجة ظاهرة ليسكن لها أكثر الناس في دفع الفساد أو قال إن عمر رضى الله عنه فهم من شارفته عليه السلام
 الصديق مرضى لجميع حرمات الدين ومن جهة ذلك أحوال الأمة والظفر في مصالح الأمة فإنه من أهم فروع الحكاية فهو من الدين
 على هذا الأصناف في قوله ليدلها على ما هو عليه من كون الأصوليين (١٧٣) جعلوا من صيغ العموم لغة في نحو

قوله الله السلام هو الظهور
 ماؤه الحل ميقته فكان
 ذلك عام في جميع ماء البحر
 وميقته بسبب الإضافة
 ويكون قوله أولا ذلك
 ليدل على من العموم لرئاسة
 فلا تقسم عليك من الأعمار
 من يطلب التقدم عليك
 فيه وإن كان عرض شرعى
 من تحصيل الأجر والخلافة
 لتولى أمر الأمة على لوجه
 الشرعى ولا تشرك معك
 من طالب منهم الشراكة فيه
 طمعا لتحصيل بعض ذلك
 لأجر كما هو المناسب
 لأجر لا يصار في طلبه
 في ديانة تعالى أنفسهم
 وأمر لهم فالمرضى على
 الأمور لا يقتصر دون

للصيف والحر واللبس الحر والحر إلى غير ذلك من صفات الميت التي يقتضى
 مثلها أن لا يموت فإن عونه لا تقطع هذه المصالح وحر وجود مثل الموصوف بهذه الصفات وبمعظم
 النفع على فقد مثله وإن الحكمة كانت تقتضى بقاءه وندون عمره شأن ذلك المصالح في
 العلم حتى كان له عليها مشتملا على هذا كان حراما وهذا أثر (٢) النواج وبارة لا تصل إلى هذه
 العاية غير أنه بعد السلو من أهل الميت وتنهج الاسم عليهم ويؤدى ذلك إلى عذب
 موسهم وفاة صبرهم وصبرهم ورعا عنهم ذلك على القعود وشق الحبوب وصبر الخ وود
 فهم أيضا حرام ومتى كان عطا الشريعة فيه شيء من ذلك برز كدين الميت وأنه اشترى
 حراء أعماله الحسنة ومحو ذنوبه التي عليه ما يقتضى على عامة الناس وإن هذا
 سبيل لا بد منه وأنه موطن اشترك فيه جميع الخلق وباب لا بد من دخوله فهذا ليس بحرام
 فإن رادى عن ذلك ما أمر أهل الميت بالصبر ويحتمل على طلب الأجر والتوابع وبهم يدعى
 لهم أن يحتملوا ميتهم في سبيل الله ويعتمدون في حشر الخلق على الله تعالى ونحو ذلك وهذا
 مدبر إليه مأمور به وعلى هذه القواعد شرج لمرأى فتقسم أيضا إلى المحرمة الكبيرة
 وإلى المحرمة الصغيرة وإلى المباح وإلى المندوب على قدر ما يتصل به من المثلية في المرأى المباح
 تخالفه عن التزهريم ما ترى به أن عمر أضافها لما مات فقال

فإن تلك أحزان وفانص دمة • حزين دما من داخل الخوف مفعلا
 تجرعتها في ناصم واحد منها • فأعظم منها ما احتسى وتجرعا
 فليت لمنايا كن حلق عاصيا • فميتا حيا أو دها ما معا

(١) الأصوات مدح طمرة

حبيبهما ولا انكركه في لامة بيت من مصالح الدين فإن ذلك يعصى الله تعالى ولما دفعه وقد قال العبد ربه الله تعالى أن قوله
 تعالى وبذلك كركك واقومك أنه خلافة وأنه كان صلى الله عليه وسلم يطوف على القبائل في أول أمره ليصبر ويقيم قول له ويكون
 لما الأمر من بعده فيقول صلى الله عليه وسلم إنى قدمت من ذلك وأنه قد أرسل على وأبلى كركك ويقومك وسوف سألون فلم
 يكن للأمر في هذا الشأن شيئا كما هو مستوعب في موضعه من أصول الدين وقد سئل بعض علماء القبر وإن من كان مستحقا للخلافة
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سبحانه الله أنا القبر وإن يعلم من هو أصليح منا لقصد ومن هو أصليح منا للقبول من هو أصليح
 من الإمامة أي على ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أعيا سأل عن هذه المسائل أهل الفرق والله سبحانه وتعالى أعلم
 بالفرق السانعة والفساد بين قاعدة الشك في طرياق الأحداث بعد الطهارة يعتبر عند ذلك رجة الله تعالى وبين قاعدة الشك في
 طرياق غيره من الأسباب والرافع للأسباب لا يعتبر في القاعدة لجميع عليها من حيث الجملة هي أن كل مشكوك فيه سواء كان
 سببا أو شرطا أو مانعا مني فكل سبب شكك في طرياقه لم ترتب عليه مسببه وحك ذلك السبب كالعبد والمحرور وعدمه فلا يرتب

الحكم وكل شرط شككنا في وجوده جعلناه كالتحريم ومعه فلا يرتب الحكم وكل مانع شككنا في وجوده جعلناه كالتحريم ومعه لا يرتب الحكم ان وجد شبه الأثر بعد الوفاء بهذه القاعدة في الطهارة من جمع بوجوه جعل العشاء وان أجمعوا على اعتبارها فيها أيضا يحل في الوضوء الذي تلحق به والوجه الذي يعتبر فيه فيقال الشافعي رضي الله عنه اذا شك في طهر يان الحدث جعلته كالتحريم ومعه لا يجب معه الوضوء فلا يجب على هذا الشاك الوضوء وقال مالك رحمه الله تعالى الشك في طهر يان الحدث يوجب للشك في نقاء الطهارة والشك في نقاء الطهارة يوجب الشك في الصلاة الواقعة هل هي سبب مبرئ أم لا وراعه لعدمه ينقل إلى سبب مبرئ مع ما يؤم الوجود أو مطلقون ان وجوده يشكوك الوجود فوجب ان يكون هذه الصلاة كالتحريم ومعه ما ولا يحرم ومعه الصلاة في حقه يجب عليه ان يصلي فيجب على هذا الشاك ان يصلي صلاة مطبوعة كما قال الشافعي رضي الله عنه حرق عرق فكل ما يقرون بالشكوك فيه ما يمسكن لقاء مالك في السبب المبرئ والعاء للشافعي في الحدث ومعه ذلك أرخص من جهة ان الصلاة مقصد والطمارات وسئل وطرح الشك تخفيفا لعدم أولى من (١٧٤)

الاحداث من الطهارة عند
 مالك رحمه الله تعالى وعدم
 اللعنه في طريق غير هذين
 الاسماء ووافهما كالسنة
 في طريق الطهارة بعد
 الحديث في المسكوك
 فيه على القاعدة وكتب
 عليه الطهارة وفي انه من
 أطلق أم لا فلا شيء عليه
 لانه شك في سب حمل
 العصة فيأتي على القاعدة
 أو في انه هل سها أم لا فلا شيء
 عليه لانه شك في سب
 سحود السهو فيأتي على
 القاعدة أما اذا شك في عين
 اليمين فلم يمتد جميع الايمان
 اذا لا يعلم السبب المبرر إلا
 باستيعابها كما لا يخفى الصلاة
 اذا شك في طريق ان الحدث

فهو أرفأه مناج لا يحرم مثله وليس فيه ما يشير إلى الجحور ولا تسفيه للقضاء بل إنه حر من مثالم
لبنته وكان يشتهي ثوبات معه فهذا أمر قريب لأعرافيه ومثال الرثاء الممدوح ما روى أن
العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه لما مات عظم مصابه على والده عبد الله وكان عبد الله
ابن عباس رضي الله عنهما عظيماء عظيمي رتبة لانه كان ترجح القرآن وأمر لأهل حبل
الحق من الحلاله والأوصاف الحمده عظمه لاس على المعريه - لاله ولهاته بسب عظمته
في الله وعظمه من أصيب به قال النبي رضي الله عنه عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي بعد وفاته صلى الله عليه وسلم مثل والده وكان ينادي من أشجع لاس فبقا العباس ومن
أكرم لاس فيقال العباس ومن أكرم الناس فيقال العباس فصار مات عظم خطبه وحلت ررته
في دستور الناس وفي صدر ولده عبد الله رضي الله عنهما وأحمد لاس عن نعتيه فاقاموا
على ذلك شهرا كعاد كره المؤرجون فبعد الشهر قدموا إلى من السابعة فدان عن عبد الله بن
عباس فقال له الناس أنريد فقال أريد أن أعرى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقام
الناس معه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقاموا على ذلك شهرا كعاد كره المؤرجون فبعد الشهر
قدموا إلى من السابعة فدان عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقاموا على ذلك شهرا كعاد كره المؤرجون

خير من العباس أجرك بعده • والله خير منك للعباس

فلم يسمع عبد الله من عباس رثاءه واصنوعت سمرة مري عنه عظيم ما كان به وسفرسل الناس في امره وهذا كلام في غنة الخوة من الرثاء مهمل للصيغة مذهب للحرر محسن

على ظهورها أو حش في كوى الملاو نلانا و واحدة فيلزمه انقلاب لان الشك لم يعم في الملاو من

في قضاء العصاة لدى هو شرط الرحمة فيلجى على القاعدة وشك هل صلى ثلاثاً وأربعاً يأتى برعة وسعدا دللس هباشك في السب
ننى يأتى على القاعدة بل سب في الشك لأن الشك منه صاحب الشرع عند السجود لا للزيادة وهو محقق لا شك فيه وقد قدم في الفرق
الاربع ولا ريب بين الشك في لا بد بين السب في الشك سباً من الشك في السب والسب في الشك فلا طاعة في الشك فظهر انه
لا ناقص بين اعتسار مالك رحمه الله تعالى الشك في الحديث بعد الطهارة وفي انه هل طلق ثلاثاً أو واحدة في به هل حلف بطلاق أو عتاق
أو غيرهم وفي انه هل صلى ثلاثاً أم أربعاً حيث قال في الاول يجب لوصوه وفي ثنائى يلزمه الثلاث وفي الثالث يلزمه جمع الايمان وفي الرابع
يجعلها ثلاثاً يصلى الرابعة بسجدة بعد السلام لاجل الشك فاعترو في جميع هذه الفرق وعكوهو بين عدم اعتباره الشك في الطهارة
بعد الحدث وفي انه هل طلق أم لا وفي ام هل سها أم لا حيث قل في الاول لا عبرة بالطهارة وفي ثنائى وفي الثالث لا شيء عليه لالغاء الشك
في جميع هذه الفرق وعكوه فافهموا الله أعلم (وصل)

للحكم فخرج بظاهر الحق كاللذة في نقص الوضوء والتعوي في وجوب العدة فاما ما ذكره جعل السبب في التقصير للمس وفي وجوب العدة الطلاق وخرج بالمصطبح نحو المسعة في السر لم يسطعها الحكم لدى هو قصر الصلاة لعدم انصافها لاختلافها باختلاف الاشخاص والاحوال واعداً يبط عمده القصر ودخل بالحكم للحكم بمعنى السنة العامة لا خصوص الحكم للشعر في السبب المعروف بالحكم غير شرعي كحل الشعر بالسكاح وحرمته بالطلاق فمن عند الشافعية عليه ثبوت حيته كاليه وحياته مع المراد عند لاطلاق وهو مانع الحكم بالوصف الوحدوي لظاهر المصطبح اعرف منص حكم استيفاء الوصف في حد المانع بالوجودي لا خرج عدم الشرط فانه لا يسمى مانعاً بالاشهاد كما وقع ذلك لبعض الفقهاء وطلقة في حد السبب والامالة والفرق بينهما ما على عدم اعتبار الحكمة في السبب والامالة فهو ان المانع مانع لوجود حكم السبب بان يتحقق كل معبر في الحكم من السبب والشرط ولا يحتاج احدهما لحكم المانع واذا كان المانع عدم شيء لم يكن ان يكون ذلك الشيء سبب في الوجود او معصية بشرطه وقد مر من ان المانع عدم يتحقق بعد تحقق السبب والشرط واما فلان لم ان يكون ذلك شيء سبب الخ (١٧٥) لان المانع هو اعرف للنقص أي العلامة

عليه ونقص الشيء رفعه فلا يورث مثلاً وجوب المانع من قتل ابه لا غير وأما ثبوت حرمة القصاص منه فبالدليل المثبت لها كما قاله سم وهو الحق واذا كان عدم الشيء يترتب عليه رفع الشيء بان يقال انني كذا لعدم كذا كان وجوده يترتب عليه وجوده وأما السبب فانه لما يترتب عليه رفع شيء لان المانع به ليس انتفاء الحكم المرب على السبب بل المانع به حكم منه أو لو كان ذلك الحكم عدمياً كما يعلل عدم نفاذ التصرف بعدم العقل فان عدم نفاذ التصرف ليس ما يوجد من حيث انتفاء

انصرف القصاص من على الرب به الى احسان وحمل العوارف فهو حسن حمل ومثله ما ورد في الاخبار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما توفي سمع أهل بيته من لا يقول بسوءه ولا يرون شخصه سلام عليكم أهل البيت ان في اخيه حلفاء من كل فاني وعوصا من كل داهب فاباه فارحوا وبه فثقوا لان انصب من حرم الثواب فكانوا يرونه المحصر عليه السلام فهذا أيضاً كلام من القرائن ومدرج في سلك المدونات ومن الرثاء المحرم القطع موقوف في عصرنا في رثاء خليفة بعداد في يوم الملك للعالم رحم الله الجميع فعمل له الملك الصالح عمر جمع فيه الاكابر والاهيان والقراء والشعراء فاشهد بعض الشعراء في مرثيته

مات من كان بعض أجناده الموت ومن كان يحشيه القصاص

فسمعه الشيخ عمر الدين بن عبد السلام رحمه الله وهو حاس في تحمل قاصي شأنيته وحده وأعطى الاسكار عليه وبائع في تقصير رثائه وأقام بعد السر بر في الخمس وما يطويل انتم اسفتم به بعد شناعة الامراء والرؤساء فيه وثمره ان اعظم فريدة بقي فيها على الله عز وجل تكون كخبرة لما يصدره شعراء من التمرص للقصاص بقوله من كان بعض أجناده الموت يعطيا لثان هذا الملب وان مثل هذا ادب ما كان ينبغي ان يخالوه من مصب الخلافه ونفى اتى الاجم بمنزل هذا ونحو ذلك وقوله تخشيه القصاص يشير الى ان الله تعالى قال بحرف به وهذا اما انصر صريح وهو المظهر من لفظه وفريق من الكفر فاشهره في مراتهم يحتمون على امور صميمه رعية في الاعراب والتمدح بانه طرق معي لم يترك قوله فيقعون في هذا ومثله ولذلك وسمهم الله تعالى بقوله ألم تراهم في كل واد يهيمون قال المعسر ون هذه لادوية هي اوديه الهجاء لمحرر ونحوه مما لا محل قوله فظهر لك بهذا القسط والعبر بالفرق بين الواح المحرم ولرثاء

الحكم استب حتى دون عدم العقل منه ولا يصح دل ما عود من حيث انه حكم منه هو انه لا بد انصرف فيصيح عليه انتفاء حلة بعد التصرف حور واكون السبب والعللة عدمه ما يختلف المانع بمعنى كون العللة عدمه مع وجود الحكم كراي كراي قال ان الجانب والاعتدال المختار معهما واما على اعتبار الحكمة في السبب والعللة فامر القوي بينهما فظهر ان المانع للحكم هو ما استلزم حكمة تقتضي نقيض الحكم كالابوة في القصاص فان كون الاب سبب لوجود الابن يقتضي ان لا يصير لاس شيء من حيث فتنه سبباً لعدمه وأما الامالة فهي ما يترتب عليها حكمة تقتضي الحكم لا نقيضه نعم ما ذكر من ان اعتبار المانع بعد تحققه يشترط عليه الحكم فاعرف في المانع الاصطلاحي وقد يطلق المانع على ما يتحققه يعني الحكم فيشمل عدم الشرط فلهذا قال لعدم حقيقة الشرط ان عدمه مستلزم لعدم الحكم كما ان المانع وجوده مستلزم لعدم الحكم فالحقيقة عدمه مع ذلك الحكمة في عدمه سبباً لحكمة الحكم أو السبب الى آخر ما يبدى وكما لا يصح في مانع الحكم ان يكون عدم شيء ما علمت كذلك لا يصح في مانع السبب ان يكون عدم شيء لانه ما استلزم حكمة تحمل حكمة السبب كالدين في لراه ان فانه مانع من وجوبها فان حكمة السبب وهو ذلك الصواب استثناء المالك وليس مع الدين استثناء

فانقص تحقق السبب والذي جعل عدمه مانعا لا يمكن ان يكون حيدرا لاشترط للسبب ان يحل عدمه بحكمة السبب وعدم حكمته
السبب عدمه والقدر من تحققه وان هناك حكمة تحل حكمته وسد علم الفارق ايضا بين مانع السبب وعدم شرط السبب كما علمنا قبله
الفرق ايضا بين مانع الحكم وعدم شرط الحكم وتحمل السبب وما نال للحكم وما نال للسبب وشرط الحكم وشرط للسبب وعدم
شرط للحكم وعدم شرط للسبب وان مانع الحكم ما أحل الحكم مع نفاذ حكمته السبب فيكون عدمه كعدم الحيض شرطا لتأثير
السبب في الحكم اما مجرد لا رب عليه كافي الر والوجوب الظاهر والافيه من الماسة كافي الر والوجوب للحد والاسكار لحرمة الجهر
لا شرط الوحد الحكم حتى ينافي حكمته تحقق المانع بعد تحقق الشرط ومانع السبب ما استلزم حكمته تحل بحكمة السبب مع تحقق
السبب وانه لا يقبل مانع لا بعد تحقق الحكم أو السبب فيكون ان يكون وجودا لم يعرف وشرط الحكم ما يقتضي عدمه يقتضي حكم
السبب مع نفاذ حكمته السبب وشرط السبب ما أحل عدمه بحكمة السبب فيكون السبب بعدم حكمته فتأمل بدقة اما ان تنوحيح
من الشرع بنى والله اعلم على محلي (١٧٦) جمع الخواصم وانه سبحانه وتعالى اعلم

محرم من غيره تنفري القواعد المستعدة نفس عليه ما يرد عليك من ذلك في الدين
والفرق الحادي والمائة بين قاعدة فعل غير المكاف لا يعذب به
وبين قاعدة المكاف على الميت يعذب به الميت

ورد في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الميت يعذب بسكاته الحى عليه
خبره مالك في الموطأ وغيره من العلماء في الصحاح فاشكل ظاهر الحديث من جهة ان
الانسان لا يؤخذ بفعل غيره وهي قاعدة صحيحة تعرض هذه القاعدة وحصل الفرق من
وجود أحدها انه محمول على ما اذا أوصى بالنيابة كما قال طرفة
اذا مات فاصبني بما أنا أهله وتغنى على الجيب يا منة معبد

وثانيها اهم كراوية كرون في تراجمهم مفاد هي محار عدم الشرع كالعصا والمقوق فيعذب
بها فيكون المعنى ان الميت يعذب بمسؤول ما يقع في تكاها من الاماظ وبما كان بين السكاه
وبين تلك الامور ملازمة فاحصا في لواقع عدم تكاها عنها محاروا والعلاقة هي هذه الملازمة
لان اللفظ يلزم مدلوله والسكاه يلزم هذا اللفظ فهذه الملازمة هي العلاقة وثالثها ما قلناه عائشة
رضي الله عنها بعمر الله لاني عند رجن اما انه لم تكذب ولتكنه سى أو خدعا بها امر رسول
الله صلى الله عليه وسلم يهودية يسكي عابها انها فقن عليه السلام اسكن لتسكون عليها واسما
للعذب في قبرها وعم ان هذه الوجوه الثلاثة تكون أحوجه عن الحديث ولا نوجب عرفا بين
القاعدتين وما هي ترد السكاه الى فعل الميت بالوصية كما قاله أولا أو بالنيابة كما قاله ثانيا واما
الثالث فهو من حسن الثاني لان اليهودية انما عدت في قبرها تكفرها لاسكاه أهلها والفرق
في التحقيق ان مشينا اللفظ على ظاهره ما وقع لبعض العلماء من ان امرأة من أهل العراق ماتت

قاعدة المانع جعلت باطن
مها معتبرة في ادعاء الجعات
وقصر الصلوات وبين قاعدة
الازمان لم تجعل المظان منها
معتبرة في رتبة الالهة ولا
دخول أوقات العبادات
وترتب أحكامها
ودلت ان شهور العبادات
كرمضان وشوال وذى
الحجة ونحوها لما وجد
اللفظ بحصوله وحصول
المعنى المقصود منه شرعا
من جهة الرتبة الالهية و
كمال العبد كانت وسعها
ظاهرا مبسطا داء وفي
لا غلب غير محاج في
تعرية الحكم الى اعسار
مظنته معه كظمان ان
الطمان يطالع في هذه لليلة

سبب قرائن تقدمه ما من جهة نواى تمام الشهر فطمن نفس هذا الشهر ومن جهة نواى الشمس
فطمن تمام هذا الشهر ومن جهة طلوع القمر ليلة الدرقيل غرب الشمس فطمن تمام هذا الشهر ومن جهة تأخره في الطلوع عند
غرب الشمس فطمن نقصان هذا الشهر وقد ذلك من الامارات الدالة عند ارباب النوايت على ان هذه الالهة هي مظنة رتبة الالهة
ادمع بسر الوصول الى لوصف المطلوب اما الرتبة أو سكال لاه ولا يعتبر شيئا من تلك الماظن وكذلك وقفات الصلوات لما كانت مبسطة
في نفسها الحصول لافطع هائى لترصورها لم تقيم مظانها في الصور مقامها واما سماع بداء الجمعة الموجه لاداء الجمعة في قوته
الجمعة على من سسم للدهاء ومشقة السفر الموجه لترخيص القصر وقطر فانه لما كان كل واحد منهما وصفا غير منضبط أيضا الحكم
عظمتها عدت في الجماعات النفاذ وهي ثلاثة أميال في لسان الله لانه من تلك المسافة يطن سماع أذانها اذ هذات الاصوات وانتفت
دوام واعتبرت في ترخيص القصر والعطر النفاذ اتى على أربعة ردلاها مظنة لمتعة الموجهة للترخيص والمالحة لالسماع اهدم نصباها
جعلت مظنته من النفاذ مقامه والمنفعة لعدم انضباطها جعلت مظنته من النفاذ مقامها وأوقات العبادات لما كانت مبسطة لم تجعل مظانها

مقامها فالقاع اعترت من حيث انها معلقة سبب غير منقطع والاقوات اعترت من حيث انها سبب منقطع فلم يعتبره قاطنا فظهر للفرق بين قاعدتي القاع والارمان **(وصل)** معنى هذا الفرق ومرة قاعدة أن الوصف المعروف للحكم ان كان وصفا ظاهرا منقطعا لم يعدل عنه الى غيره كالكبر في تحريم الخمر وللقوت في ارباؤا كان وصفا حقيقيا وغير منقطع اقيمت عليه معناه اما الخلق الذي لا اطلاع عليه فكما رضى انتقال الاملاك لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل من امرئ شيء الا عين طيب نفس منه وان الرضا كان أمرا حقيقيا حركات الصبيغ والادمال في بيع المعاطاة قائمة مقامه لانه بطن عنده وأتى الرضا اذا اقردها حتى لو عترف بأنه رضى بالتقيل المالك في الزمن الماضي من غير أن يكون عسر منه قول أو فعل لم يضره انتقال الملك وأما غير منقطع لاختلاف مقاديره في ربه فكشفة السمر في ترجيح القصر ولا فطر فيها ما كانت سبب لذلك فخرجت وهي غير منقطعة بخلاف دليلين مشاق الناس - واه في ذلك أقيمت مطلقته مقامه وهي أربعة ردان لشقة بطن عنده وكالاراض في وجوب الفسل وحصول نسبة لولد فانه لم كان غير منقطع في الناس سبب ان منهم من لا يرزق لانه يوق والاحساس بالحدة الكبرى ومنهم من يرزق **(٢٧٧)** تقطع على سبيل السلان من غير

نفاق في أول الامر ثم يندقق بعد ذلك كثيرا ولذلك يحصل الولد مع العمل والاسلان يعتقدانه ما رزق أقيمت مطلقته معناه وهي التقاء الختانيان لانهما كانا من الناس من رزق بعد الملاقاة ومنهم من يرزق بانكر ومنهم من يرزق بالظرف فقط وكان لقاء الختانيين قويا من ذلك حمل مظهره وكما نقل في التكايف فانه لما كان غير منقطع سبب اختلافه في الرضا والصبيان حدث بحسب اعتماد المراجع والاعراف فرب صبي لا يعتمد امرأته أعقل من رجل بالغ لا يحرف امرأته

لها ولد فرحنت في بعض مقاصدها في العرب فحضر يوم العيد وعادتها فيه في دها تخرج الى المقابر فتسكن على ولدها فاعلم يمكن في دها خطر لها ان تخرج الى مقابر تلك الامه التي حلت بها فتعلم فيها ما كانت فعله في بلدنا فخرجت اليها وقامت ذلك وأكثرت الكاء والعباد والجمع على ولدها ثم استقرت أهل القبر فدها حوايا بل بعضهم مضى هذه المرأة عند ولدها فاولاد لا قبل البتل منهم للقول فكيف جاءت عنده أو ما تكاثروا وعويها من غير ان يكون لها عنده ولد ثم ذهبوا اليها فحضر بها صبرا وحدها فاستسقطت فوجدت ألم عظيم من ذلك الضرب ودل ذلك على ان الارواح بالناس رؤا اب وتخرج بالامات في البرح كما كانت في الدنيا وهو ظاهر وكذلك سبب الكار في دها كما قال عليه الصلاة والسلام ان الله يبعث لي عربا في دهرى فالودع الشرية في لا وحدها وعويها كانت في مسكن فارقت فقط وتيق على حيا في أدوم ولد كان الكاء والعباد في حالة الحياه تنادي به الارواح ومقتض كان بعد موت سادى به كذلك كان عبيها وعلى غيرها وهو عالمها أشد ذكابة لانها هي راضة حبيته وورود ان الذي يمدون تحول الاحياء وما يرزقهم من شدة ورحاء وفقر واستعانة وغير ذلك من سجد لاهلهم ويتألمون للأوصيات ويسرون بالامات وقد ورد انهم يصحرون بالرياء ويتألمون بانقطاعها وقد كان الامر كذلك كانوا يتألمون بالكاء عبيهم من هاهن وعبر أهاهن والاه عذاب فذلك قال صلى الله عليه وسلم ان الميت ليعذب بمكاه اخي عنه وكنه الفرق بين القاعدتين على هذا التفرع ان الانسان لا يعذب بغيره أى عذاب الآخرة الذي هو عذاب الدنوب والكساء عذاب ليس عذاب الآخرة الذي هو عذاب الدنوب المتنوع به من قبل صاحب السرعة ر معناه الام الحسنى

(٢٣ - المروق - ثاني) جمع النوع معناه لانه مظهر وهو منقطع راداهام للشرع مظهره الوصف معناه أعرض عن اعتباره في نفسه نعم لا بد ان يكون متوقفا مع المظهر فلو قطع ما بعده عند المظهر فاعده أنه لا يرتب على انقطعه حكم كما لو قطعها بعدم الرضا مع الاكراه على صدور الصيغة أو الفعل غير ان هذا المعنى وان كان هو لاصل قد حوّل في مواضع منها التقاء الختانيين فالو قطع ما بعدهم الا رال وحب العسل ومنهم فو لهم في شرب الخمر انه اذا شرب سكر وادام سكر هدى وادام هدى فترى فيكون عليه حد المقترى فاقم الشرب الذي هو مظهر القذف مقاسه وحق مع ذلك نعم الحد على من قطع فلم يقدح حتى ان الشيخ عر الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى كان يقول كيف تقام اظنة مقدم القذف ونحن نقطع بعدم القذف في بعض الناس لكن يمكن أن يتجانب عن الأثر مما شمله بالاعتبار من التقاء الختانيين وهو رد فيه الحد التوسى مع ما قد نقطع فيه بعدم التألمون عند وجود ظنته في بعض الصور والفرق بين الوصف والمظهر والحكمة هو أن الحكمة هي التي توجب كون الوصف علة معتد في الحكم فاذانت كونه معتبرا في الحكم فان كان حقيقيا أو غير منقطع اقيمت مطلقته معناه وحيثما تحتمل الثلاثة ولذلك مثل منها ليس فان حاجة المكاف الى ما في يده من

لنن أول المنع هو لمصلحة والحكمة الموحدة لا اعتبار الرضا وحده. له سبب لا يتقال الملك ومظنة الرضا الإيجاب والقول فالحاجة في الرتبة الأولى تكونها الموحدة لا اعتبار الرضا واعتبار الرضا في الرتبة الثانية لا، فمعرفة واعتبار الإيجاب والقول في الرتبة الثالثة لا، فمظنة واعتبار الرضا وحده ومنها السهر في راحة المكاتب وملاح حصة، مصلحة وحكمة توجب أن المشقة، تعرضت أوجت تخفيف العبادة عنه لتلاطم المشقة فتصعب مسامحة، صاعف حصة وإهلاك قوته ومظنة المشقة ر عنه البرد في حفظ صحة الجسم وتوفيق قوته في الرتبة الأولى يكون هو الموحدة لا اعتبار وصف مشقة والمشقة في رتبة الثالثة لأنها تزد والأثر في المؤثر ور عنه البرد في الرتبة الثالثة لأن اعتبارها فرع اعتبار المشقة وإن كان الوصف ظاهر مستطاع اعتمد عليه من غير أن تقدم مظهره مقامه وحقيقة تتحقق الحكمة والوصف من عدم مظنة وله مثل منها أن الرضا وصف ظاهر مستطاع موحدة لتعظيم وحكمته أنه يصير حزم المرأة الذي هو الدين حره الصبي الرضا فمما أن يكون بحسب التحريم بالرضا بطريق الحب صبر وره من المرأة وطمنها حره الصبي للتحريم بالنسب فلا، قال صلى الله عليه وسلم الرضا (١٧٨) لجه كاحمه الدف بالحريفة في الرتبة الأولى وهي الحكمة ووصف الرضا في

الرتبة الثانية لأنه فرع ومنها أن الرضا وصف كذلك موجب للأحد واحتياط لأنساب حكمته الموحدة لكونه كذلك فاحتياط في الرتبة الأولى ووصف الرضا في الرتبة الثانية ومنها أن السرة وصف كذلك موجب للقطع وصياع المال حكمته الموحدة لكونه كذلك وصياع المال في الرتبة الأولى ووصف السرة في الرتبة الثانية فهو وصف كل من الرضا والزنى والسرة لما كان ظاهر مضبوط لم يحتاج لقيام مظنة مقامه فلم يحتاج للرتبة الثالثة ولا يلزم من جواز التعليل بالحكمة أن

الذي إذا وقع في الوجود قد يكون رجة من الله تعالى كمن يتلى الله تعالى بالأم لرفع درجاته ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم من لا يدين أشد ملاء ثم للمالحون ثم لا مثل فالأمر يتلى الرجل على قسر ديبه ومعلوم أن الأنبياء والمصلحين يتألمون بالآلآيا والزيه وليس ذلك عاديا بالتفسير الأول بل رجة من الله تعالى ولذلك قال بعض السلف على القرن الماضي أن كان أحدهم لم يرح بالآلآيا كما يرح أحدهم بالرحاء والعباد يستعان منه ولا يبرح به فقد الوحه عدى هو الفرق الصحيح ونفى القلق على ظاهره ويستغنى عن التأويل وتوطئة الراوى وما ساعده الطاهر من الآخرة كان أسعدها وأولها وهذا كذلك فيعتمد عليه في الفرق

الفرق الثاني وأما بين قاعدة وقاب للمصواب بخوار انانها

بالحساب والآلات وكل مدول عليها وبين قاعدة لاهية في

الرمضان لا يجوز انانها بالحساب

وفيه قولان عدنا وعد للشافعية رجهم الله تعالى والمشهور في مذهبي عدم اعتبار الحساب فاد دل حاسب ندير الكواكب على خروج لخال من الشعاع من جهة علم الهيئة لا يجب للصوم فال سيد من أصحابنا فلو كان الامام يرى الحساب فأنه لالهلال به لم ينسج لاجماع السلف على خلافه مع أن حساب لاهلة والكسوفات والخسوفات قطعي فان الله تعالى أحري عارنه بان حركات الافلاك واسعة لات الكواكب السبعة السيارة على نظام واحد طول الدهر تتقدم العرر لعلهم قال الله تعالى والقمر قدره منزل حتى عاد كانه رجون القديم وقال تعالى الشمس والقمر محضان أى هما دون حساب فلا يحرم ذلك أبدا وكذلك المصول الاربعة لا يحرم حسابها ولعمري إذا استمرت أهاب القطع كما إذا ربا شيئا يحرم به لم يولد كذلك

يترتب الحكم على كل من تحقق فيه تلك الحكمة والاحكام المرأة على صبي كل من قطع لحم

لتحقق صبر وره حرثها حزمته ولو حجب حد الزنا على من يأخذ الصبيان من أمهاتهم صغارا و أنى مهم كسار بحيث لا يعرفون بعد ذلك بسبب أنه واجب احتياط الاسباب ولو حجب حد السرقة على من صيغ المال بالعصب والعدوان ولم يقل بذلك كله أحد ولا يلزم ذلك جواز التعليل بالمظنة فلما قال الجمهور بالتعليل بها ولم يقولوا بالتعليل بالحكمة فافهم ويفرق بين الحكمة والمظنة من وجه آخر وهو أنه لا يقدح في ترتب الحكم القطع بعدم الحكمة لأنرى نأقيم حد الرنى وحد السرقة وإن قطعنا بعدم احتياط الاسباب من الرنى بان نخص المرأة ويظهر عدم جلتها أو حرما بعدم صياع المال بسبب أحد المال السرقة من السارق والغالب في موارد الشرية عدم اعتبار المظنة إذا قطعنا فيها عدم المظنون لأنرى أن محو الكفر والعقود النافذة للأملأك أو الموجهة للطلاق والعتاق من المطان يسقط اعتبارها بالاكراه ولا يترتب عليها شيء منة، فاشاه أن يترتب عليها عدم الاكراه فببتمن طوده للقاعدة وهذه التفاصيل فاشاه وإن ذكرت ه لسه الفرق المدكور عليها وكومها سره الا انها يحتاج إليها الفقهاء رجهم الله كشرافى موارد الفقه والترجيح والتعليل

في الفرق التاسع والفسعون بين فاعله النفع العظيم من المساحد عظم الصلاة وإنما كدب الملافة عدم لاستنها

وبين فاعله الأرملة المعظمة كالاشهر الحرم لا معظم تأ كد الصوم فيها

السمع المعظمة والأرملة المعظمة وإن اشترى كسبان من جهة أن نسبة الصلوات إلى مطلق النفع كما به من حيث وقوعها فيها كذلك نسبة الصوم إلى مطلق الأرملة من حيث وقوعه فيها ومن جهة أن بعض النفع وهي المساحة كما احتصب بأم بيوت لله تعالى وطالب الشارع عظيمها بالتحجيات من دخلها كدب احتص بعض الأرملة وهو الثلث لأحر من الليل لله تعالى وطالب الشارع عظيمها بما يماسه من الدعاء والتضرع والاستغفار فقد ورد أن الثلث الأخير من الليل خير، لرب تعالى فيه إلى سماء الدنيا فيقول من دع فاستجيب له هل من مستغفر فأعفه إلا أنهما يفرقان من جهة أن مطلق النفع لم يقع منها ما يصم فيه الأنظار بق العرض كشأنه أيام مكة حراما من من الدسك وصوم أيام الاعتكاف (١٧٩) واء وقع منها ما يصلي فيه

لغيره كالمساجد تصلي فيها للنجية وأما مطلق الأرملة فوقع منها ما يصم فيه لغيره كما عرض في كرمضان وغيره ووقع منها ما يصلي فيه لغيره للمعارض فيه فأوقات الصلوات ومحو أو زور ركني الفجر والضحى فالصوم بوصفه خاص بالرمضان والصلاة كما روي لأن كان كتجبة المسجد أو بالرمضان كالصلوات ويحوي لوز وركن الفجر والضحى أو فاعله ومن جهة أن النفع العظيم وهي المساحد احتص بالله وشهرت باسم يناسب احتصاصها به تعالى وهو لفظ القيوت فإن شأن

ل طفل لاجل عاده لله تعالى بديك والافعل يحوي ولاد كدب والنفع الحاصل منه عما هو لاجل العادة وإذا حصل النفع بالحساب ينبغي أن يعتمد عليه كأوقات الصلوات فاعله لاجل عاده الصوم النفع والفرق وهو المعلوم بها وهو عده الساب والحدب أن لله تعالى عت من الشمس صلب وحب الظهر وكذلك فاعله لأرملة يقول تعالى قم الصلاة لادوك الشمس أي لاجل ذلك قوله تعالى فمحي الله من عباده ومن يصحون وله الحمد في السموات والأرض وعشيا ومن يظهر من هل اعصرون هذا حرم مناه الأرملة الصلوات الخمس في هذه الأوقات حين غروب المغرب والعشاء وحين يصبح الفجر وعند العصر وحين ظهور الظهور والصلاة تسمى سجدة ومنه سجدة الصبح أي صلاة الفجر فاعله هذه الصلوات في هذه الأوقات وغير ذلك من الكتب والسنة يدل على أن هذه الأوقات هي وقت الصلوات وأما السب أي طريق كان لرمحه حكمه فذلك اعبر الحساب المعتمد لنفع في وقت الصلوات وأما الأهمية فلم يصح صاحب الشريعة حر وجها من السماع سيما للصوم (رؤية الهلال خارجا من شعاع الشمس هو السب فادالم تحصل الرؤية ثم يحصل السب الشرعي فلا بد من الحكم وبطل على أن صاحب الشريعة لم يصح من خروج الهلال عن شعاع الشمس سيما للصوم قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وبطل خروج شعاع الشمس كما قال صلى الله عليه وسلم فلو لم يزل في أي حبيب عليكم رؤيته فافسر والله وى رواية فأكلموا العدة ثلاثين فصبر رؤية الهلال أو كمال العدة ثلاثين وبطل خروج الهلال عن الشعاع وأما قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فلا دلالة فيه على هذا المطلوب قال أبو عبيد لأن شهدا ثلاث معان شهد بمعنى حضر ومنه شهد صلاة العيد وشهد بدرا وشهد

برئيس والملك العظيم أن يكون في شهر يختص به أحد حسب إلى تغيير يختص به تعالى باسم ربوبية على فوسق وسعنا وذلك أن لله تعالى لما كان عبدا عن الخلق على الإطلاق لا يريده طاعتهم ولا نفعهم معيهم وكان الأدب معه اللزوم لخلاله معتبرا بما روي من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في بيوت الأكرام باسم ربوبية على الله تعالى وهو السلام في حق تعالى محال لأنه دعاء ما لا سلامة وهو تعالى سالم لدائه عن جميع الفناص واما المسألة وهي للأمين من الضرر وهو ما لا يجوز ولا يحار عليه أمر ما تعالى بالركوع والحدود المدحله وأكرام خاصه وعبدته وإن يقول له تعالى أنت السلام ومالك السلام واليك يعود للسلام حيدر ما بالسلام أي أنت السلام لاداك ومنك صدر السلام لعدك واليك يرجع طمنا فاعله ما لا سلامة استحال للسلام في حق تعالى فتمت الصلاة في المساحد فاعله لغيره من القيوت صورة العظم من ليل بالربوبية ولدك ما لا فريضة عن الساقية في ذلك الحصول لتغييرها وأما لأرملة المعظمة وهي الأشهر الحرم ويحويها ما لا شهرة باله تعالى شهرة للنفع العظيم حتى يحتاج إلى تغيير يختص به باسم الربوبية كما احتاجت المساحد لذلك سبب اشتهاها لله تعالى الشهر

الذكورة والثلث الاخير من الابل واشتهر به نعم الى اشتهر الساحد وشرع في مباحاته من الدعاء والتضرع والاستغفار كما علمت
انه يلزم ذلك فيه تعظيمه فكان شأن لارمه الى حرب عدة الملوك بالقدوم فيها على قرعها ان تعظم في الدنيا بالريفة ويحويها من أسباب
لاحتفال لان تعظيمه لم يكن باعوم لان المبل لا يلائم الصوم والعرق اعم هو بين تعظيم السقايع بالمعظمة بالصلاة ولارمة المعظمة بالصوم
فاهم والله سبحانه وتعالى أعلم
ليس الامر على تحريم النواح ونسب الساحة مطلقا ولا على اباحة المراتي وعدم نسب الشعراء الذين يرثون الموتى من الملوك ولا على ان
مطلقا وان اشتهر ذلك بين الناس بل الحق ان كلا من النواح والمراتي في كل كلام يقرر في العوس ويوضح للفاهم بسبب سبحانه وتعالى في الحور في
قصاصه والتبرم بقدره وان الوقع من موت هذا استقام يكن مصلحة بل مفيدة عظيمة فيحمل السامع على اعتقاد ذلك يكون حرام
كبيرة نظاما كان او غيرا منه او نوحا (١٨٥) وذلك كأن فهو بالساحة لفظا فدهى حرط حال الميت وحسنه وكاله

بمعنى حرومه شهد عند الحاكم أي أحرمه بيمينه وشهد بمعنى علم ودمه قوله تعالى والله
على كل شيء شهيد أي عليم وهو في الآية بمعنى حصره قال وتفسير الآية من حصره منكم المصري
الشهر فليصمه أي حاصرا معها احترازا من اسافر فانه لا يلزمه الصوم وادا كان شهد بمعنى حضر
لا معنى شاهد ورأي لم يكن فيه دلالة على اعتبار الرؤية ولا على اعتبار الحساب أيضا فان
المصور في الشهر أعم من كونه ثبت بالرؤية أو بحسب فلاحل هذا العرف قال الفقهاء رحمهم
الله تعالى ان كان هذا الحساب غير مصبط فلا ضرورة به وان كان مصطفا لكانه لم يفسد صاحب
الشرع شيئا فلم يحرمه صوم والحق من زبد الفقهاء رحمهم الله هو التقسيم الثاني دون الاول
غير انهما اشكيا في أحدهما في أوقات الصلوات والآخرة رؤيته الالهية الاشكال الاول
في أوقات الصلوات وذلك انه حرب عادة المؤدبين وأرباب الحواريات فيسبب درج الملك فادا
شاهدوا المتوسط من درج الملك أو غيرها من درج الملك الذي يشهدون بدرجة الشمس قرأت
من الاقوى قربا يقتضي ان المحرر يلزم صروا الناس بالصلاة والصوم مع ان الاقوى يكون صاحبيا
لا يخفى فيه ملوع المحرر لو طاع ومع ذلك فلا يجد الانسان للمحرر آرا الهية وهذا لا يجوز من الهية
تعالى انما نصب سبب وجوب الصلاة لظهور المحرر فوق لاقى ولم يظهر فلا يجوز الصلاة حيث
فانه يقع للصلاة قبل وقتها وبعدها وبذلك القول في نفسه اثبات أوقات الصلوات (فان
قال) هذا هو حاشائي لا بد من الرؤية أو قد عرف بين الدارين ويرت بين القاعدتين
بالرؤية وعدمها وقت السبب الالهية للرؤية في أوقات الصلوات بخلاف الوقت دون رؤيته
فحين اشترطت الرؤية فقد أطلق مدد اره من العرف فلبسوا حسن (والجواب عنه) في لم
تشرط الرؤية في أوقات الصلوات لكى يجب عدم اطلاع احسن على عدم المحرر دليلا على

وشجاعته وراعته وأهله
ورأسته وتالف فيها كان
يفعل من اكرام الضيف
والضرب بالسيف والقب
عن الحرم والجار الى
غير ذلك من صفات
الميت التي يقتضى مثلها
ان لا يموت فان يموت
تقطع هذه المصالح ويمر
وجود مثل الموصوف به
الصفات وبهظم الجمع
على قدمته وان الحكمة
كانت تقتضى نقده
واطويل عمره لتكثير
ذلك المصالح في العالم وكان
يقول الشعر في رثائه
مات من حكان بعض
أجداده ابو
تومر كان يحثبه للقضاء

فيتضمن شعره من الشعر نص للقصة بقوله من كان بعض أجداده ابوت «مظالم السان»

المستوان مثل هذا الميت ما كان يسمى بخلومه مصب الخلافة منى تأتي لاسم مثل هذا وتكون ذلك ويشير قوله بخشيته للقضاء الى ان الله
تعالى كان يحاف منه وهذا الم يكن كفرا صريحا وهو الظاهر من لفظه فهو من بيمه فلذلك الماحصر للشيخ عمر الدين بن عبد السلام
في المحمل الذي جمع فيه ذلك المصالح لا كابر ولا عيب والقراء والثناء لغراء خلقية بعداواشدد بعض الشعر على مرئيته مات من
كان بعض أجداده البب وجمعه الشيخ مر بتأديبه وحسنه وأعطى لاسكار عليه «بمعنى تقييد رثائه وأقام بعد التعزير في الحس رثاء
طويلا لم اسم الله بعد شعاعه لاسم الله رؤساء فيه وأمره أن يطمع فصد في شي فيها على الله عز وجل تكون تكفر لما ضمنه شعره من
التعريض للقضاء والاشارة الى ان الله تعالى كان يخاف من الميت والشعراء كثيران يمدحون على أمور رصعة مثل ذلك رغبة الاغراب
والتمسح بأنه طرق معنى لم يطرق قبله فيقولون في هذا رثائه ولذلك وصفهم الله تعالى بقوله أم ترسمهم في كل واحد سيمون قال انفسرون
هذه لاودية هي أودية المجدد المحرم ويحوي على لا يحمل قوله وهذا القسم من النواح والمراتي وعليه يحمل حديث ان بالساحة تكسى يوم

عدمه

القيامه فيصان فيص من حوس وفيص من فطران وسره ان لا يسير مع الالم تفرح خطه والمطر ان يقوى شعنة النار فيكون عذاب
 الباتحة بالار نسب هذين العبيدين شد العذب وحديث في داود لمن الله فلتحة وبسطة ما هو حرام صغيرة فيكل كلام
 بظن او اثر امرئية وبنوا حالم يصل الى العابة لك كور في القسم لاد لانه بعد السواة عن هن الميت وبيع لا مع عليهم حتى يؤدى الى
 تعدد نفوسهم وقتصيرهم وصغرهم ورعا فيهم على الصود وشي الخبوت وصرب الخلود يكون حرام صغيرة وعليه يحمل ما جاء
 في الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من التصريح بتحريم اللواح نعم قال صلى الله عليه وسلم من صعد انها بحرم اللواح من
 شحة التي تتخذ صفة قال والا فله مكر وهمة لم ينجري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك ساء حرم لم يسكنن وفيه عن
 حار رضي الله عنه حتى ما في يوم واحد وقد مثل به وس في الحديث ان قال فمع صوت شحة فقل من هذه فة لو سنة عمر فقال
 فة كي ولا كي مر الباطل انك تظنه بأحدتها حتى رفع وفيه عن أم عطية رضي الله عنها أحد عبيد النبي صلى الله عليه وسلم ان لا سوح
 ما وفت ما امرأ عير من نسوة سمعن وانما بظ ما هو حرام من اللواح الا في (١٨١) فيكل كلام لم يكن فيه شيء

عدمه وانه في نفسه لم يحقق لان الرؤية هي السبب وظاهر في الالهة بركات السماء مصحبه
 والجمع انشبر ولم ير الهلال جعلت ذلك دليلا على عدم حرم من الهلال من شعاع الشمس وذلك
 لورأيت الطل عند الزول مثلا فله المغرب ومرة مثلا الى جهة المشرق لحوصل طابن
 الحظتين حطت ذلك دليلا على عدم دخول الوقت وعدم السبب في كون الحسن صبا
 وبين كونه دلا على عدم السبب في في الفجر جعلته دليلا على عدم السبب لاني انشرب
 لرؤية ولدك اني لم استشكل ذلك الا والسماء مصحبة والحسن لانه ساء من الفجر لو كان
 حاسهم يظهر معه الفجر مع المحجور سالعا من الاقوى حتى مع العلم لم يملكه وقت
 انما يعني لاح العلم لا لاجل عدمه في نفسه انك لما ريت حاسهم في المحجور لا يظهر معه
 الفجر عمت ان حاسهم يقارن عدم السبب فان الحسن كما يدل على وجود الفجر يدل انما
 على عدمه بالتناقض لعدم السبب فلو حوا هذا القول لاني سويت بين الالهة وأوقات
 الصلوات فتأمل ذلك لا شك الثاني ان السبب في حوا روية الهلال في بلد من البلاد
 سببا لوجوب الصوم على جميع أقطار الارض وروى قوم الحجة رجم الله على ذلك وقالت
 الشافعية رجم الله لكل قوم روم وروى قوم على ان لكل قوم روم وروى قوم
 وعصرهم ومهرهم وعنه هم فان الفجر اذا طلع على قوم يكون عند تخرين نصف الليل
 وعند تخرين نصف النهار وعند تخرين غرب الشمس الى غير ذلك من الاوقات وما من
 درجة طالع من ذلك أو توسط أو غرب الا وفيها جميع الاوقات محسب في مختلفه واطار
 متباينة فاذا طالع الشمس في أقصى المشرق كان نصف الليل عند البلاد المغربية مهم أو في
 من ذلك أو أكثر على حسب البعد عن ذلك الاقوى فاذا غربت الشمس في أقصى المغرب

في القسامين قوله بل
 ذكر فيه دين الميت وانه
 ارسل الى حراء أجمعته
 الحسنة ومحاوره أهل
 ال حادة وانه اتى عليه
 ما قصي على عامة الناس
 ومن هذا سبيل لاند
 وانه موطن اشتراك فيه
 جميع الخلائق وبات لاند
 من دخوله يكون مصدا
 حاد عن المحريم ومعه
 في انه ان عمر أجاه
 عاصمات فقل
 فيك شران وفافض
 دعه
 حار من دما من دخل
 الحرفه منقعا
 تدربها في عاصم
 وحسبها
 فاطم مبهمة حفسى ونحرها

فبالبدايا كن حاضرا عاصم في عتبت جميعا ودهن ساه دفعه بك الالم حتى اذا أتت تريدك لم تطعم لها سببها فعا
 فمباركها مناح لبحر من الله وليس فيه ما ينشر الى السجور ولا فيه القصة من انه حار بن متالم ليشته وكان شتهى لو مات معه فمدا أمر
 فرب لا عروقه واما صراط السجور من اللواح ولما في في كل كلام راد على ما في قسم لما حار من أمر أهل المير ما صر وحشهم على تلك
 الاخر والثواب واسم مدعى لهم ان يختبر اميتهم في مثل الله تعالى وبعته دون في حسن الخلق على الله تعالى نحو ذلك يكون مدعو
 اليه ما موربه ومعه مروي ان العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه لما مات نظم مصابه على الله عبد الله وعظم خطبه وحلته ربه في
 صدور الناس رضي الله عنه عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعي بعد وفاته صلى الله عليه وسلم مثل والده وكان يقال من شجع الناس
 فيقال العباس ومن أعلم الناس فيقال العباس ومن كرم الناس فيقال العباس وكان الله عبد الله رضي الله عنهم عظيم عبد الناس في نفسه
 لانه كان رجلا القراء وافر العقول جميل الحسن والحلافة الاور في الحسنة فأحجمو عن تعريضه لاله ومهاة سبب عظمته في
 نفسه وأقاموا على ذلك شهرا كعاد كره وروحوه بعد التشر قدم أعراق من البادية فبال عن عبد الله بن عباس فقال له الناس ما تريد

وقد روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في مقام الناس معه عداؤه ان يصححهم بالنعرة فلهذا رأى عبد الله بن عباس قال له سلام عليك بالتفصيل فقال له عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وعليك السلام ووجهه به وركبته فاستد

صبر كنك صار ١٤٥ * صر رعية عند صر الرص
جبر من العنص أحر ك بعد * والله جبر منك للعنص

فلم يسمع عبد الله بن العاص رثاه واستوعب شعره سري عنه عظيم ما كان به واسر من الناس في أمر تعزدها كلامي غاية الخلود فمن
الثناء مسهل للتعزية مذهب لأجل محسن لنصرف القضاء فثنى على قرب ما جازى وحمل العووف فهدأ حسن جميل ومثله ما وردني
الأخبار أن رسول الله ﷺ لما أتوا في يومئذ سمع أهل بيته يقولون سمعون صوته ولا يرونه لشدة سلام عليه كرم أهل البيت أن في الله حافة
من كل فائب وعوضا من كل دهب عاياه فأرجوا به في هذا الباب من حرم التواضع كالواو وبه الخضر عليه السلام وهذا أيضا كلام
من القوم ما تروى من رجع سلكه ما ورد عن هذه القوافي تنحرج جميع ما يرد عليها من البواحيات والمزني والله سبحانه وتعالى أعلم
بالمعروف الخدي والماء من (٨٢) فاعذره عن المكاتب لا يدب هو بين فاعذره السكاء على يسب يعذب والميت

الفريق الحادي والمان (٨٢) قاعدة عدم المكافاة لعدم بغير فائدة المكافاة على نيب بعدد واليب

بأنه كل على الله عز وجل

الحجيج و هو اب لاسان

لا يؤاخذ بفعل غيره

وعارضها ظاهر ما أخرجه

مالك في الموطن وغيره من

العلماء في الكون

قوله صلى الله عليه وسلم

ن الميت ليعذب بكاء

الحق عليه السلام

مساءً إلى د. الكاظم

المعاني

الذات

وله في الحبيب ١٢٠

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

دانشگاه تهران

مستوفى على احبب يا ٤

100

ما محمد بن علي ما كان

أشهره الميت حال حياته

ن الكفر ومحو المنصب

مہدیق من المفاخر الہی کاغذیہ

المبني على دعوى المدلول ما يقع في

شهری الله تعالیٰ

هذه هي افق عليه السلام اب

صلی الی امہ منافقہ بان وان

حکمت فی ہنر و مقاصد ہا

لرہبان: عرج لی دھار لا

نو پیل والہ جمع علی ولد ہاشم

كان نصف الليل عند السلا. لشرفة أو أقل وأكثر حسب ذلك القطر من القطر
لدى عزت فيه من ذلك بعد الأوقات مختلف هذه الاحلاف وكذلك وقع في الفتاوى
المعينة مسألة كانت على وجه من المعاهد وحجج الله في أخوين مانا عند الزوال أحدهما
المشرق والآخر المغرب أهم، وث ساحة ما في الاتصال من المعاهد بان المعري بوث المشرق
لان زوال المشرق قبل زوال المغرب فالمشرق مات أولا فبقرنه المناحر المعاهد معه حيا ومناحر
أحد قرب المعري المشرق في غير الأوقات على أوقات الصلوات تختلف باختلاف
الآفاق وان لكل قوم محرم ور و لم وغير ذلك من الأوقات فيهم ذلك في الإلهية سميت
في البلاد المشرقية اذا كان الهلال في الشعاع وبقية الشمس تتحرك مع القمر الى الجهة
المعربة مما يصل الشمس الى أقصى المغرب الا وقد خرج الهلال من الشعاع فبقره أهل المغرب
لأمر أهل المشرق هذا أحد سمات اختلاف رؤية الهلال وله سمات أخرى كونه في علم
طائفة لا يلبث ذكره هم، ان ذكر ما يقرب فهمه واداك كان الهلال يحجب باختلاف الآفاق
بأن يكون لكل قوم رؤسهم في لاهه كما في لكل قوم طهرهم وغير ذلك من أوقات
الصلوات وهذا حق ظاهر وصواب متعين ما وجوب الصوم على جميع الأقسام برؤية الهلال
قطر منها مع بعض القواعد والادلة لم ينقص ذلك فاعلمه

العرق، ثانياً الميراث، وبعده الملوأى فى الدور المعصومة، ثم بقدرية خلاف

انصيام في أيام الاعياد والجمع مهية

فصلوات فشهورة ذلك وهو قول الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما وقال من حبل
راي حبيب من أصحاب رحمة الله لا ينفك قلبه عن حب العشاء سوى بين المدين ولا فرق

على

هي بحره داشرع فيعذبها فيأول المعى

ان الملب يعصب عدول مديقع في الكاء من الاناظ حذر الاملاء لم ومية بواسطة الان القط بلارم، لوله والسكا بلارم هـ للقط فقول
عائنه رمى الله عليها بعد نة لاني عد- لرحن ما اله لم تكذبون كـ سي را حطاً عما ير رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية يهكي
عليها عاها فاق عليه السلام اسكن لسكون عليها سم التصب في قبرها معناه ان اليهودية اعادت في قبرها ، فصرها لسكا آلهما وذهب
الاصل الى اهمافا بعد بان وان الحديث باق على طاهره وانه يعرف بينهما بما وقع لعص الفلح من امر امرأة من أهل العراق مات لها ولد
فرحلت في بعض مقاصدها الى العرب فحضر يوم لعبد وعادته امة في بلد ها تخرج الى المقابر فتسكي على ولدها فلما تكن في بلدها
حطرت لها أن تخرج الى معابر لأل الله التي حثت بها فتمعن فيهما كانت فعليه في بلدها فحرجت اليها فوعت ذلك وأ كثر البكاء
والعويل والتجمع على ولدها ثم مات فرأت أهل المقبرة فـها حـه يسأل بعضهم بعضا هل ولد المرأة عند ناولد فقالوا لا فقال السائل منهم
للسؤل فكيف حالت عند ناولد ساكنها وعو يلهم غير ن يكون لها عدا ولهم ذهبوا اليه فصر نوحا ضرا وحبها فاستنقطت

فوجدت المصنفين من ذلك المذهب ووصح الفرق ان هذا ان السكاه والقوى ان كما كان الارواح في حالة الخيبة تأتسى به وتقهض
كذلك تنادى به بعد موت كان عليها أو على غيرها لانه عليها تشبه كانه لاسها في الحياة حينئذ وقبور ردى في بعض الأحوال
الاحياء وما رل بهم من شدة ورجاء وهم واستعداد وغير ذلك من أجل ذلك من سادون المولودات ويسرون بالذات وقد ورد بهم
بمختلرون بالرياءات ويتلون بها طعنها فالأوضاع الشريفة والارواح كالتطهر في الدنيا كما كانت في مسكن فارقت
فقط وقيت على حالها في الأضداد في القواعد التي دل عليها حديث ان الميت بعد موتكاه حتى يبعث الله في الآخرة الذي اذا
وقع في الوحد قد يكون راحة من الله تعالى كمن يتلوه الله تعالى بالآثار مع درجته ومن هذا السبق قوله صلى الله عليه وسلم عن الانبياء
أنهم بلائهم الصالحون ثم لا تمل الا تمل بنسب الرجل على قدر دينه ومعلوم ان الانبياء والصالحين يملون بالايادى والرياءات وليس ذلك
عندنا بمعنى عذاب الآخرة الذي هو عذاب الدنيا من قبل صاحب الشريعة كما هو بهذا المعنى في قاعدة ان الانسان لا يعذب
على عمله وإنما الملم بالايادى والرياءات من الله تعالى وله لك قال بعض (١٨٢) الساب على القرن الماضي ان كان

أحدهم ليفرح بالبلايا
كما يفرح أحدكم بالرخاء
والعذاب يستد منه ولا
يخرج به من الاصل فهذا
الوجه عسى هو الفرق
الصحيح وبقى لفظ
الحديث على ما هو
وسمعى عن التحويل
وتحطئة الراوى وما
ساعدته الظاهر من
الاجابة كان أسعدها
وأولها وهذا كذا
مستند على الفرق والله
علم

على مذهبه نسويته من القواعد من اعلم الله على مذهب الجماعة وقال جماعة أحد ومن دفعه
مستوفى بالاجماع في الصحة في الصلوات في احوال المعصومة وقد أجمع المذهب رضى الله عنهم
على عدم أمر الظاهرة بالقضاء او صلو بالدر المعصومة وأما الصوم أيام العيدين والحر والعطر
في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم العطر ويوم الحج
في الخواهر لو قال أصوم هذه السنة لم يلزمه قضاء أيام العيدين ولقد اوردنا ان
يؤى القضاء وردى ان نادر بن الحجة غصب أيام البحر الا ان يؤى عدم القضاء ولو
صوم يوم قدوم فلان قدوم في الايام المحرم صومها لا بد وصلى في القضاء تسعة عشر يوما وصوم
يوم البحر أو العطر أو الفلك ما نفي كسر الصلوات في الاوقات اذكر راحة قاله مالك رحمه الله في
المسونة وقاله للشافعي رضى الله عنه فظهر مذهبنا ومذهب الشافعي ان الصوم لا يستعذر به
في هذين اليومين بخلاف الصلاة والصوم والصلاة عندنا والهي اعلاء من جهة الظاروف
التي هي زمان في الصوم والسكان في الصلاة والحدكم مختلف من القواعد بين كبرى والفرق ان
المسهي عنه تارة يكون العمادة الموصوفة بكونها في الزمان أو المكان أو الحالة المعينة من بين سائر
الارمنة أو التقاع أو الحالات فتمسك لان النهي يصح في سائر النهي عنه على قواعد ما وقواعد
الشافعي رضى الله عنه وتارة يكون النهي عنه هو الصفة العارضة للعمادة فلا علة للعمادة لتعلق
النهي حينئذ بما خرج عن العمادة والشافعي في الصوم نعم هو الموصوف بكونه في يوم
العطر أو البحر كما قسم الحديث والمباشر بالنهي في الصلاة في الدار المعصومة وهو العصب ولم يرد
نهي عن الصلاة في الدار المعصومة إنما ورد في العصب دون الصلاة المعاصرة للعصب والقضاء على
الصفة لا يلزم ان يتعدى الى الموصوف وبالعكس فيصح ان يقال شرب الخمر معصية ولا يصح ان

الفرق الثاني والمائة
بين قاعدة وقت الصلوات
بحسب انماها بالحساب
والآلات وكل ما دل عليها
وبين قاعدة الاهلة في

الرمضان لا يجوز فيها الحساب **وذلك** ان الله تعالى اصبر في الشمس من احوالها وبقية الاوقات سبب لوجوب
بقية الصلوات كما يشهد بذلك دلالة الكتاب والسنة منها قوله تعالى قم الصلاة لعلوك الشمس أي لاجله ومنها قوله تعالى فسبحان الله حين
مسيون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعتيا وحين يظهر من قال المصنفون هذا حرمه الله الامر بالصلوات الخمس في هذه
الاقوات حينئذ من المغرب والعشاء وحين تصبحون للصبح وعتيا والمصنفون يظهر من الظاهر والصلاة تسمى سحرة ومنه سحرة
المسحى أي صلاتها فالآية أمر بانواع هذه الصلوات في هذه الاوقات من علم السبب بأي طريق كان لزمه حكمه فذلك اعتبار الحساب المعين
لأنه طلع في اوقات الصلوات واما الاهلة فقال الفقهاء رحمهم الله تعالى حساب سبب الكو كعلى خروج الظلال من الشراع من جهة عم
الطبيعة وان كان قاطعا منصفه سبب ان الله تعالى أخرى عادته ان حركات الافلاك والبقالات الكو كب السعة السبابة التي أشار اليها
بعضهم بقوله رجل شري صريحه من شمس **فتر** اهرت لعطارد والافلاك

على نظام واحد طول الدهر بتدبير الله تعالى والقدر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم وقال تعالى الشمس والقمر بحسبان أي هما دو حاسب فلا يحرم ذلك هذا كالأب حرم حساب القصور الأربعة التي هي لصف والشتاء والربيع والخريف والعمائم إذا استمرت أفادت القطع كما رأيت شيخنا يحرم ما به لم يولد كذلك من طلالا حرمه تعالى وإن حور العين ولأدبه كذلك الآية يعتمد في خروج الآية من الشنعاع على حصول القطع بالحساب كما يعتمد عليه في أدلة الصواب الآية لا غاية بعد حصول القطع بسبب أن صاحب الشنعاع لم يصب خروج الآية من الشنعاع بسبب الصوم كما يصب وقت الصلوات بسبب الوضوء بل يصب رؤية الهلال خارجا من شعاع الشمس وإن كان العدد ثلاثين ولم يصر في خروج الهلال عن الشنعاع فقد قال صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ولم يفلح من رآه عن شعاع الشمس كما كان مالى قم الصلاة لذلك الشمس ثم دل صلى الله عليه وسلم قال عم عبيدكم أي سميت عليكم رؤيته فافسدوا له وفي رواية فاكلوا العدد ثلاثين قال صلى الله عليه وسلم في الحديثين ثلاثة أحوال الأول للإمام مالك أن الثاني تدبير الأول والثاني للتأدي إلى ما ساج (١٨٤) وروى التدبير في الأول معناه أن ينظر إلى الهلال ليلة الواحد والثلاثين

يقال شارب الحرام معصية واضح في نقال شارب الحرام سقط المعدلة ولا يصح أن يقال شارب الحرام سقط المعدلة يظهر أن أحكام المعصية لا تنقل للموصوفات وأحكام الموصوفات لا تنقل للمعصيات ويظهر أن الآية في قوم عن الموصوفات في الصلاة في الدار المعصية عن المعصية وإن لاحكم على إحدى الخبيثين لا سيما لا أخرى فإن قيل لو سئل في الدار المعصية لم يعمد لم يعمد فخره كما صوم يوم الحرام فهو مساواة ما لا لهم قالوا إن الصلاة أدوت في الدار المعصية يرى الدمة وقالوا إذا وقع الصوم في يوم الحرام ويوم العطر لا يعقد فخره وراءة الدمة بالصلاة في الدار المعصية فتعصى بها إرادة فخره لأن الدمة لا يبرأ من الواسع الدس والحداد صلا على أنه ليس بقربة فتكون الصلاة في الدار المعصية قربة واجبة من جهة أنها صلاة لأمن حرمه اشتراطا على العصب فإن قلت الصوم والصلاة كلاهما قربة بالأحكام والآية والمادة أعاد من حرمه أمر خارجي وهو الزمان في الصوم والحداد في الصلاة فادعرت على مذهب من يرى أن الآية عن الوصف لا تنسب إلى الأصل ثم ذلك بما قاله أبو حنيفة رحمه الله في عقود الزمان بوصف بطلان وصح الأصل لسلامته عن الآية والمصنفه فيبرمك أن يلزم مذهب من يرى أن الآية على مذهب من يرى أن الآية واحدة وهو مذهب أحد فيلزمك أن يلزم ما قاله في إبطال الدلالة في الدار المعصية وباتت لمعصية وإبطال الوصية بمناه المعصية وبحد ذلك من خروج الحداد وأنت لم تعلم هذا لذهب ولا لك فكان مذهبنا أنه كلاهما يحتاج لحواظ مالك وقلت هي عن هذا الاشتداد وإن سئل المرفى الذي ذكره بين الصلاة والصوم فأنك إن اعتبر الأصل والوصف وعرفت بينهما كقول أبي حنيفة لزمك الصحة في الصلاة والصوم لأن الآية لا مخرج خارجي وهو الزمان والمكان وإن سوب كما قاله أحد لزمك أن تطلق بينهما وعلى

فإن سقط لستة أصابع ساعة فهو من تلك الآية وإن سقط لستة أصابع وثلاث لستة أصابع يسهما وإن العبد في الأول أن ينظر في الشهرين التي قبل شعبان فإن تولى ثلاثة على الكمال حل على النقص والأجل على الكمال وهو محل الحديث الثاني قال لخطاب ولأول هو الحق الذي لا غبار عليه وهو قد سمع عجي في قوله لا يسوي النقص في أكثر من ثلاثة من الشهرين ياهطل كذا تولى حصة مكمله هذا الصواب وسواء ناله

لا ينشأ الآن فيه بعض محسنة ولا طمأنينة شارعه هذه الصواب في كلام ابن رشد والطحطاوي لا كافهم عبق ومحل ثمود رمضان تكمل شعبان دائم سكن السماء مصححة إلى الحادى والثلاثين من شعبان وقد كان هلال شعبان ثبوت رؤية عديدين ليلة ثلاثين من رجب ولا ثلاثين مكان شعبان لتكديس الشاهدين أو لا تكال حش وهو صحيح اه بتصرف ولادالة في قوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه على هذا المطلوب لما أمر أول الكتاب عن أبي علي من أن شهد فيه بمعنى حصر قال والتدبير من حصر منكم أي حصر في الشهر فليصمه أي حاصر مقبلا حذر أرامس لمساخر فاعلا لزمه الصوم ودا كان شهد بمعنى حصر لا معنى شاهد ورأى لم يكن فيه دلالة على اعتبار الرؤية ولا على اعتبار الحب أيضا فان حضور في الشهر أيضا نعم من كونه ثبت بالرؤية أو الحساب فالحق من تربية لم الكيفية والشاعفية ورحم الله تعالى في اعتبار دلالة الحساب على خروج الهلال من الشنعاع وعدم اعتباره ما هو أشهر في المذهبين من عدم اعتباره حتى قال سب من أسعدنا ولو كان الإمام يرى الحساب فثبت الهلال به لم ينسج لاجتماع السلف على خلافه وبالجملة صاحب الشنعاع أصب تحقيق أوقات الصلوات بسبب الوضوء بها بحيث لا يكون العجز دلا على

التدبير بن

عدم دخول الوقت بان يرى الانسان الظل عند الزوال متوسطا بين جهتي المشرق والمغرب لاما تلاحقه المشرق أو لا يحجب الانسان للفجر
أثرا للبتة مع كون الأفق صاحب لا يحجب فيه طلوع الفجر لو طلع مع احترت به عادة المؤدين و زمانا الوقت من تسيير درج الملك فاذا
شاهدوا ما يقتضي من درج الملك لموسما أو غيره ان الفجر طلع أمرا الناس بالصلاة والصوم وان كان الانسان لا يحجب الفجر أثرا للبتة
والأفق صاحب لا يحجب فيه طلوع الفجر لو طلع بشكل وبصر رؤية الهلال خارجا من شعاع الشمس أو كمال العدة ثلاثين سدا لوجوب
صوم رمضان ولم يصعب تحقيق الحرج بدولار و به كافي أوقات الصلوات سيما ذلك فاشترط في صدقة أوقات الصلوات للتحقق في دون
الزوال في سبب الهلال الزوال دون مجرد الصحة و الان جعل الملك والحيث والاحصاف والحالة رؤية الهلال في بلاد من البلدان سيما
لوجوب الصوم على جميع قطار الارض خلافا للشافعية في عملهم اكل قوم و بتهم مع انصاف الجميع على ان لكل قوم محرهم و روادهم
وعصرهم ومفرهم وعشاءهم بطر السكون الفجر اذا طلع على قوم يكون عند آخرين نصف الليل وعند آخر بن نصف النهار وعند
آخرين غرب الشمس الى غير ذلك من الاوقات بشكل دلا فاروق بن (١٨٥) أوقات الصلوات ودور رؤية الهلال ضرورة

ان مامن درجة تطلع
من الملك و متوسط
أو غرب الاوقافها جميع
الاقوات بحسب آفاق
مختلفة وأقطار متباعدة
حتى ان جماعة من
الدعاة أشكت عليهم
مسئلة أخوين مانا عند
الزوال أحدهما بالمشرق
والآخر بالمغرب أيهما
رث صاحبه فافق الفصل
منهم بناء على هذا
الاختلاف بن المعري
رث المشرق لان رول
المشرق قبل رول المغرب
فالمشرق مات أولا فثمة
لمعري المتأخر لبقائه
بعد حياة متأخر العبادة
نعم قدم هذا الاشكال في

التقدير بن بطل محاولته من الفرق * فلب سؤالات حسنة * والحواب عنها اني لثتم الفرق
بين الاسل والوصف ولا أسوي كافات الحمايلة ولا يرمى عقود الراسب ان انتقال الاملاك في
المعاوصات يعتمد لزما لقوله عليه الصلاة والسلام لا يعمل مال امري مسلم لاعتن طبيب اس
منه وصاحب الدرهم أو الصاع من الرماضي باحراجه من ملكه الا مقبلا بدرهمين او صاعين
فاذا أسقطا أحد الدرهمين أو أحد الصاعين بطل ما حصل به الرضا ونقل الملك بغير رضا
لا يجوز ويلزم أيضا نقل الملك بغير عقد فان متعلق العقد ومقتضاه ان هذا المجموع ما
درهم بدرهم فلم يقتضه العقد بل أقصى عدسه فان مفهوم قول القائل تمتك درهما بدرهمين
انه لا يبيعه درهما بدرهم و اذا لم يوجد العقد يكون نقل الملك بغير رضا ولا عقد وهو خلاف
الاجماع بخلاف الصلاة موجب الامر بحملته وحدي الصلاة في لدار المعصومة فان الأمر بالصلاة
لم يشترط فيها عدم العصب بل حرم الله تعالى العصب ولم يشترط فيه عدم الصلاة ووجب الصلاة
ولم يشترط فيها عدم العصب فقد وجد مقتضى الامر بحملته ومقتضى النهي بحملته فوجب
اقتسامهما وان يترتب على كل واحد منهما مقتضاه فكان الله تعالى حرم السرقة ولم يشترط فيها
عدم الصلاة وأوجب الصلاة ولم يشترط فيها عدم السرقة فاذا سرق في ملأه فقد وجد موجب
الامر بحملته وموجب النهي بحملته فوجب ان يترتب على كل واحد منهما مقتضاه فتبرأ
دمته بالصلاة ونقطعه للسرقة عملا لتحقيق السنين فمدا هو الفرق بن العقود ومقتضياتها وبين
الادامير وموجباتها فتأمل ذلك فهو من لطر الحيل والاحتدق وأما ذكره من سقوط
الفرق بسبب انها فرقتان في أنفسهما والنهي انما جاء من أمر خارجي فادخل ورود النهي عن
العبادة الموصوفة يدل على ان العبادة الموصوفة صرية عن المصلحة التي في العبادة التي ليست

(٢٤ - الفرق - ثانی) الفرق الاول موصوفه حوائجها كعبادة ومقتضى ان قلبه ومسمع والله أعلم

الفرق الثالث والمسانة بين قاعدة الصلوات في الدور المعصومة فقد قرنة بخلاف الصيام في أيام الاعياد والجميع منهي عنه
اعلم رجك الله تعالى ان الشارع وضع بعض أفعال لمكاتب لاحكام مقصودة كالصوم للزواول والبيع للملك وقد نهى عن ذلك في
مواضع في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منهي عن صوم يوم الفطر ويوم المحر وعن بيع درهم بدرهمين فاختلف
المجتهدون في هذه المواضع الشرعية في المواضع الشرعية عساه يكون الصوم في يوم العيسا طائفة الثواب في ارتفاعه فيها فلا يكون الصوم
في يوم العيد مناسبا للثواب فحكم الارتفاع بالملك والنامي رحمهما الله تعالى نظرا لكون النهي عن العبادة الموصوفة بكونها في الزمان و
الحالة المعينة من بين سائر الارسة والحالات يدل على اختلاف الاصل لانه يفهم منه على قواعدهما ان يكون عدم ذلك الوصف شرطا
في صحة تلك العبادة فحيث وقعت موصوفة وقعت فاسدة لعيها أي لادائها وما هيتهما لاسها حيث قد شرطها والقاعدة ان ما فقد
ما يتوقف عليه دانيا كالركن أو عرسا كالشرط فهو باطل و فاسد وحكم بعدم الارتفاع أبو حنيفة رحمه الله تعالى نظرا لكون النهي

عن العادة الموصوفة بذلك لا يدل على قواعده على احتلال الأصل لأنه لا يعلم منه أن يكون عدم ذلك الوصف شرطاً حتى يكون النهي عنه لعينه وأعلم أيضاً أن العمل الشرعي المنهي عنه أن دل دليل على أن قصده فيه أي لغير ما يتوقف عليه عبادة وتوحيده دانياً كالركن أو عرضاً كالشرط فهو باطل كما في الصلاة بدون بعض الشرط والاركان وكما في بيع الملقح وهي مائة البطلون من الأجنة لا يندام ركن يبيع من الدم عند الجميع وكما في صوم يوم العيد لغير شرطه الذي هو عدم الوقوع في ذلك اليوم لمصافيه من لأعراض من صيافة الله تعالى للناس فيه وكما في بيع الدرهم بالدرهمين بغير شرطه الذي هو عدم زيادة عدم مالك والشافعي رحمهما الله تعالى كما عرفت وحيث يكون النهي مستعملاً في معنى النهي محارماً لأن النهي عنه بحسب أن يكون متصور الوجود بحيث لو قدم عليه لوحد حتى يكون العبد متنبئاً بأن يقدم على العمل فيه، فبذلك بين أن يكف عن العمل فينبأ بما تناسعه وأن دل دليل على أن فعله يبره ذلك الغير أن كان محاوراً كاصولاً في الدور المعصية فهو صحيح مكرره فيعقد قرينة على مشهور مذهبه مالك وقول الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم وقال ابن حنبل وابن حبيب من أصحابنا رحمهم الله (١٨٦) تعالى لا يعقد قرينة وبحسب الفصاء وإن كان وصفاً كما في صوم يوم

موصوفه بذلك الصفة ولا وافر تنسج المصالح فإذا ذهبت المصلحة ذهب الطلب ولا امر وأذهب الطلب لم ينق للصوم قرينة في الصلاة لم يسهل عليها أصلاً أي ورد النهي عن المصحة خاصة التي هي العصب فقست الصلاة على حالتها مشتملة على مصالحة لا امر وكان الأمر ثباتاً في مكانة فطرته فظهر بهذا التقرر أن صوم يوم البحر والفطر ليس بقرينة وللملاء في الدار المعصية بقرينة وبذلك سهر الفرق بين القاعدين وابدعت الاشكالات كلها

والفرق الرابع والمائة بين قاعدة أن العمل متى دار بين الوجوب والتدب فعل ومتى دار بين التدب والتحرير ترك تقديم المراحح على المرحوح

وهذه قاعدة يوم الشك هل هو من رمضان أم لا

فانه يحرم صومه مع أنه إن كان من شعبان فهو مندوب وإن كان من رمضان فهو واجب فكان ينبغي أن يتعين صومه وهذه القاعدة تمسك الحنابلة في صومه على وجه الاحتياط وهو ظاهر من هذه القاعدة ووافقنا الشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهم وكان ابن عمر رضي الله عنهم يصومه احتياطاً لهذه القاعدة ثم أبا يافعا فاعداً فقلنا من شك في العجز لا يأتى كل ويصوم مع أنه شك في طريق الصوم كاشك أول الشهر في طريق الصوم فهو سواء فإن قلنا بالصوم في الثاني دون الأول فهو اشكال آخر ويحتاج إلى الفرق القادرة المعتمدة في الموضعين

قال (الفرق الرابع والمائة بين قاعدة أن العمل متى دار بين الوجوب والتدب فعل ومتى دار بين التدب والتحرير ترك تقديم المراحح على المرحوح وبين قاعدة يوم الشك هل هو من رمضان أم لا فانه يحرم صومه مع أنه إن كان من شعبان فهو مندوب وإن كان من رمضان فهو واجب فكان ينبغي أن يتعين صومه في قوله ويحتاج إلى الفرق القادرة المعتمدة في الموضعين) فثبت

التحرير نهى عن بقائه في يوم البحر للأعراض يصومه من صيافة الله تعالى للناس بلحوم الأصاخي التي شرعها فيه وكما في بيع الدرهم بالدرهمين لأشبهاله على الزيادة فيأثم به فهو فاحش عند أبي حنيفة لا يطور لأنه لا يجعل فقد الوصف شرطاً كما عرفت فمن نذر عنده صوم يوم البحر بأن قال بقرينة صوم يوم العيد أو لنصر صوم غد فوافق يوم النحر صبح نذره لأن المعصية في عمله دون نذره ويؤمر بفطره وقضائه ليتخلص عن المعصية ويفي بالنذر ولو صامه خرج عن مهلة نذره

لا ينادى بالصوم كالنذر من باع درهما بدينارين قال كان له مجلس وحسب عليه ما لم يسمع

أما أوردار زيادة وعاد صحيحاً وإن كان بعد تقرر الفساد ما يعيب ولا يعود صحيحاً بزيادة فقد اعتد بالصوم والبيع المذكور بين كونهما فاسدين باطلين إذ لا يبدل ولا يمتد به تعاقب وهو باطل عند مالك والشافعي لارجعهم ذلك إلى النهي عن الذات بأن يحذف الوصف شرطاً كما عرفت قال صاحب الطريقة لأن النهي ورد عن الصوم فأرجعه إلى غيره عدولاً عن الحقيقة وإن لم يدل دليل على أن قصده لعينه أو لغيره فباطل عند مالك والشافعي حتى لا يترب عليه الأحكام لأن الأصل في النهي قضاء ما ساد وعبد أبي حنيفة يصح بأصلها لاقرينة على استعماله في النهي محارماً لأن النهي لا يفسد توصفه لعدم الدليل على أن الفسخ لو صفه أفاده لنسب بيني عن التقرر أني مع توصف ورادة من الأصل وعلى جميع الخواص والطارق والمخلة فالفرق بين القاعدين بكون النهي عن إعادة لمحاورها لا بوجوب إعلان على مشهور مذهب مالك وقول الشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله تعالى خلافاً لابن حنبل وابن حبيب من أصحابنا والنهي عنه لعينه بوجوب الإعلان تعاقباً وكذا الوصف أعاد مالك والشافعي رحمهم الله تعالى رجوعه إلى النهي عن الذات بحمل فقد الوصف شرطاً

حلالا في حيفة راحة الله تعالى فلا فرق بينهما عندنا في حيفة وابن حنبل وابن حبيب من أصحابنا وأما الفرق بينهما على مشهور مالك وقول الثوري فعددهم بصر صوم يوم البحر لا ينعقد وسر الصلاة في الدار المصونة ينقض لأهلهم قالوا إن الصلاة إذا وقعت في الدار المصونة بغير راحة الدمة نهايتها أي أنها انعقدت فرة لأن الدمة لا ترفع من الواجب بمسبب واحدا فصلا على أنه ليس بفرقة فتكون الصلاة في الدار المصونة فرقة واحدة من جهة اتصالها لمن جهة اشتغالها على العصب وذلك لأنها لا ترفع من جهة الفرق بين الوصف والمجاور بأن المأمور به النهي عنه لمجاوره يوجد فعله موجب الأمر بحمله فإن الأمر بالصلاة لم يشترط فيها عدم العصب بل أوحيها ولم يشترط عدمه فيها والناهي عن العصب لم يشترط فيه عدم الصلاة بل حرمه ولم يشترط عدمه فيه فكل من الأهي والنهي وحده مقتضاها بحملته موجب اعتبارهما وإن يترتب على كل منهما مقتضاها وإن المأمور به النهي عنه لو صعبه لا يوجد فعله موجب الأمر بحمله لفقد شرطه الذي يشترط عليه وهو عدم الوصف فصوم يوم العيد المأمور به ومنهني عن إعادته في يوم العيد فيكون عدم إيقاعه في يوم العيد شرطا فيه لا يوجد فعله موجب الأمر بالاشتقاق والبرم القسويين (١٨٧) العيين والوصف كما علمت والبرم

أما الأول فالجواب عنه وهو الفرق المصنوع هم إن صوم يوم الشك عندنا دائر بين التحريم والسبب فتعين الترك إجماعا على هذا التعديل وأما الثاني أنه دائر بين التحريم والسبب لأن لدية الحارمة شرط وهي ههنا منهجرة وكل فرقة بدون شرطها صوم فصوم هذا اليوم صوم فإن كان من رمضان فهو صوم لعدم شرطه وإن كان من شعبان فهو مندوب فقد بين أنه دائر بين التحريم والسبب لا بين الوجوب والسبب وهذا هو الفرق وعما بين على تحريمه ما ورد في الحديث من صام يوم الشك فقد عصى أم القاسم وأما الثاني فالجواب عنه أن رمضان عادة واحدة وأما الكل بالليل رخصة لقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه ولأمر صاه في صوم جميع الشهر فالاصل في الأصل الصوم وكذلك كان في صدر الإسلام ثم وحس فيه فكان من نام لا يحل له بعد ذلك وبدء أمراته حتى نزل قوله تعالى علم الله أنكم كنتم تخذلون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم قال أن يأمروهم وأمسوا ما كتب الله لكم وكادوا يشربوا حتى بين لكم الخيط الأصفر من قوله مع أنه إن كان من شعبان فهو مندوب ليس علم ل هو من شعبان لا على القطع بل على الشك وهو مجموع الصوم للنهي عنه الوارد في الحديث وعلى هذا الاشكال في قوامنا ما ع من صومه أما على قول الحنابلة فصومه على وجه الاحتياط فحار على قاعدة الفرق المذكور وذلك والله أعلم لعدم صحة الحديث عندهم بل (أما الأول فالجواب عنه وهو الفرق المذكور ههنا على قوله فقد عصى أم القاسم) قلت ما رواه من أنه دائر بين التحريم والتعذر لليلة للجحامة ومن السبب ليس علم من جهة أن أماني أن يقول يست ليلة الجحامة شرطا لا مع عدم غيرها وما ذكره لم يأت عليه بحجة فلا يبقى لا الحديث إن صح قال (وأما الثاني فالجواب عنه أن رمضان عادة واحدة وأما الاكل بالليل رخصة إلى قوله

أما الأول فالجواب عنه وهو الفرق المصنوع هم إن صوم يوم الشك عندنا دائر بين التحريم والسبب فتعين الترك إجماعا على هذا التعديل وأما الثاني أنه دائر بين التحريم والسبب لأن لدية الحارمة شرط وهي ههنا منهجرة وكل فرقة بدون شرطها صوم فصوم هذا اليوم صوم فإن كان من رمضان فهو صوم لعدم شرطه وإن كان من شعبان فهو مندوب فقد بين أنه دائر بين التحريم والسبب لا بين الوجوب والسبب وهذا هو الفرق وعما بين على تحريمه ما ورد في الحديث من صام يوم الشك فقد عصى أم القاسم وأما الثاني فالجواب عنه أن رمضان عادة واحدة وأما الكل بالليل رخصة لقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه ولأمر صاه في صوم جميع الشهر فالاصل في الأصل الصوم وكذلك كان في صدر الإسلام ثم وحس فيه فكان من نام لا يحل له بعد ذلك وبدء أمراته حتى نزل قوله تعالى علم الله أنكم كنتم تخذلون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم قال أن يأمروهم وأمسوا ما كتب الله لكم وكادوا يشربوا حتى بين لكم الخيط الأصفر من قوله مع أنه إن كان من شعبان فهو مندوب ليس علم ل هو من شعبان لا على القطع بل على الشك وهو مجموع الصوم للنهي عنه الوارد في الحديث وعلى هذا الاشكال في قوامنا ما ع من صومه أما على قول الحنابلة فصومه على وجه الاحتياط فحار على قاعدة الفرق المذكور وذلك والله أعلم لعدم صحة الحديث عندهم بل (أما الأول فالجواب عنه وهو الفرق المذكور ههنا على قوله فقد عصى أم القاسم) قلت ما رواه من أنه دائر بين التحريم والتعذر لليلة للجحامة ومن السبب ليس علم من جهة أن أماني أن يقول يست ليلة الجحامة شرطا لا مع عدم غيرها وما ذكره لم يأت عليه بحجة فلا يبقى لا الحديث إن صح قال (وأما الثاني فالجواب عنه أن رمضان عادة واحدة وأما الاكل بالليل رخصة إلى قوله

بين قاعدة إن الفعل متى دار بين الوجوب والسبب فعل ومتى دار بين السبب والتحريم ترك تقديم الأمر أحيى على المرحوح وابن قاعدة يوم الشك هل هو من رمضان أم لا غير المحتشون كلا من قاعدة إن الفعل متى دار بين الوجوب والسبب فعل وقاعدة إن الفعل متى دار بين السبب والتحريم ترك تقديم الأمر أحيى وهو دور انعكاس على المرحوح وهو عدم المصالح وذلك لأن التحريم يعتمد المفسد والوجوب يعتمد المصلح وعناية صاحب الشرع والعقلاء بمرء المعاصد أشد من عنايتهم بتحصيل المصالح ولما لم يصح هذا الاحتياط حدث من صام يوم الشك فقد عصى أم القاسم لقول ابن عباس لأنهم لم يرفعوا وأما ما روي موقوف على عمار بن ياسر وأوردته لبحار في معناه قوله وقال صلة عن عمار من صام الخ تسكوا في وجوب صوم يوم الشك احتياطاً ما من الأول ما أخرجه الشيخان عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرحل هل جئت من سر رشحان قال لا قال دا أفطرت فصم يومه مكانه وسر الشهر بفتح السين وكسرها آخره كذا قال أبو عبيد وجهور أهل الاعتدال سترار القمر فيه أي إحقاقه وربما كان ليلة وليا بين كذا فاد يوح في حاشية الممراد من حاشية ابن عابدين الأصغر الثاني القاعدة الأولى لأنه إن كان من

رمان فهو واجب وان كان من شعبان فهو مندوب ولا تشتط السنة الحارمة الا عند عدم تعذرها قال في الاقناع وشرحه كشف القناع
وان حال دون مظرة أي مطع للال عيم أو قتر أو غيرهما كالدخان ليلة الثلاثاء من شعبان لم يحصومه قبل رؤية هلاله أو اكمال شعبان
ثلاثين يوما ف ولا ثبت فيه نواصة كصلاة التراويح ووجوب الامساك على من أصبح مغطا واحتاره الشيخ وأصحابه وجمع منهم أبو
الخطاب وابن عقيل وذكره في الفائق وصاحب المنصورة وصححه ابن رزيق في شرحه والمذهب يحصومه أي صوم يوم الثلاثاء من
شعبان ان حال دون مظله غم أو قتر ونحوهما في رمضان حكما غنيا بوجوه احتياط لا يقينا احتاروا في الفرق وأكثر شيوخ
أصحابنا ونصوص أحسن عليه وهو مذهب عمر وابنه وعمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس ومعاوية وعائشة وأسباط بن أبي بكر وقاله
جمع من التابعين لما روى ابن عمر وهو قال اذارأيت صوموا وادارأيت صوموا فافطر وافان عم عليكم فافطروا له متفق ومعنى فافطروا
له أي صبقوا أقوله تعالى ومن قدر على ترك رقأى صبق وهو ان يحصل شعبان تسعا وعشرين يوما ويجوز ان يكون معناه فافطروا
رمانا يطعم في مثله للال وهذا الزمان يصح (١٨٨) وجوده فيه أو يكون معناه فاعلموا من طريق الحكم انه تحت الفهم

الخطيب الاسود من العجر فلاح الله تعالى المفطرات الى هذه العاية رحمة واذا كان الاصل في الليل
الصوم ثم سئى منه الليل انتفى نفي المشكوك فيه على رفق الاصل فذلك قلنا بوجوب صومه
وشعبان الاصل فيه الفطر على عكس ليل رمضان ففطره حتى نيقن بوجوب الصوم فهو
عكس ليل الصوم فظهر الجواب والمرفق ومن هذا المرفق اذا شك هل صلى ثلاثا أو أربع فانه
يصلها مع انها دائرة بين الرابعة الواجبة والخامسة المحرمة ودا تعارض الواجب والمحرم قدم
المحرم لان التحريم يعتمد المقاسد ولو وجوب يعتمد المصالح وعناية صاحب الفروع والعقلاء
بدرء المفاسد أشد من عنايتهم بتحصيل المصالح وكذلك اذا شك في وصوئه هل هي ثمانية أو
ثلاثة فانه يتوصا ثالثة مع دورانها بين الثالثة المدونة والرابعة المحرمة وهذا الترتك أظهر من
الشك في الصلاة لان المندوب حصص رسة من الواجب * والجواب عن الاول انه موضح
اعاق فيما علمت بخلاف الوصوه لان التحريم في الخامسة مشروط بنيقن الرابعة أو ثمانية
يحصل ذلك فم يحصل التحريم بل استصح الوجوب من الدليل الدال على وجوب الاربع

فظهر الجواب والمرفق) قلت ليس ما قاله من أن الأصل في الليل الصوم صحيح وإنما كان
الممنوع بالليل الاكل والوطء بعد الصوم خاصة أما غير ذلك وهو مفصل فلامن جوابه معارض
للص في قوله تعالى وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطط لا يص من الخطط الاسود من الفجر ففطر
على ان العاية تدل للفجر وما أرى المالكية ومن قال بقولهم في وجوب امساك جزء من الليل ذهبوا
الى جماعة الآية عملا بالاحتياط بل حلوا الآية على ما رافق للعجر وهو قليل في عمرى العادة فاطنقوا
للقول به على العالب وهو عدم المراقبة والله أعلم وما قاله في الجواب عن السؤال بعد هذا صحيح
والله أعلم

كقوله تعالى الا امرأته
قد رناها من الغابر من أي
عالمها مع ان بعض
الحققة قالوا الشهر أصله
تسع وعشرون يؤيده
ما رواه أحمد عن اسماعيل
عن أبيه عن نافع هل
كان عبد الله بن عمر اذا
اذا مضى من شعبان
سبع وعشرون يوما عشت
من يطر له فان رآه هناك
والى لم يره ولم يحصل دون
مظرة سحاب ولا قتر
أصبح مغطا وان حال
دون مظرة سحاب
أو قتر أصبح مغطا ولا شك
انه راوى للفجر وأعلم
بمعناه فيتمين المصير اليه
كأرجع اليه في سبيل خيار

المستأعين يؤكده قول علي بن أبي هريرة وعائشة لان صوم يوم من شعبان أحب الى من
ان أفطر يوما من رمضان ولا به يحتاط له ويحب بخير الواحد ويحرم به صوم يوم الثلاثاء حيث تدان بان منه أي من رمضان بان ثبت رؤيته
يمكن آخر لان صيامه وقع بنية رمضان قيل للقاضي لا يصح الادعية ومع ذلك فيها لا يحرم بها فقال لا يصح للتردد فيها للحاجة كالاسير
وصلاة من حسن وتصلى التراويح ليست احتياط للسنة قل احمد للقيام قبل الايام وثبت بقية نواصة أي الصوم من وجوب كفارة نوطه
فيه ونحوه كوجوب الامساك على من لم يبيت ليلة لتعبها للصوم ما لم يتحقق به من شعبان بان لم يرمع للصوم حلال شوال بعد ثلاثين
ليلة من الليلة التي عم فيها للال رمضان فينعين انه لا كفارة لنوطه في ذلك اليوم ولا ثبت نفيه الاحكام من حلول الآجال ووقوع المعاقبات
من طلاق أو عتق وغيرها كاهضاء العدة ومدة الابلاء عملا بالأصل حولب للص احتياط العادة عامة اهـ والمصالح عبد المالكية
والأحناف والشافعية ما في الكتب الستة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا تقسموا رمضان
بصوم يوم أو يومين الا رحل كان يصوم صوما فليصمه وحديث من صام يوم الشك الخ تمكوا بذلك في صوم يوم من رمضان قال العلامة

ان عامدين الحنفى المراد من حديث التميمي هو التميمي وهو وان روى في البخاري موقوفا على عمار بن ياسر الاله في مثله كالمرفوع كقول
الربيعي وفي الفتح وأحرجه أصحاب السنن لاربعة وعبرهم وصححه الترمذي عن صلة ابن زهر قال كنا عند عمار في اليوم الذي يشك
فيه فابى شاة صلية فتعصى بعض القوم فقال عمار من مام هذا اليوم فقد عصى انا القاسم قال في الفتح وكانه فهم من الرجل المنحى انه
قصص صومه عن رمضان اه وحديث السرار محمول على صومه متحجبا لا عن رمضان لانه معارض بحديث التميمي نوبقايين لادلة
ما يمكن كأوضحه في الفتح اه وفي المختصر وان عيبت ولم يرفعه في يومه ذلك وهو ما صححه الترمذي من حديث عمار بن ياسر من مام الخ
ول الحطاب يعني ان يوم الشك لا يصام لاحل الاحتياط للهوى عن ذلك وهو ما صححه الترمذي من حديث عمار بن ياسر من مام الخ
ورواه أبو داود والسناني وابن ماجة ولم يبين المصنف ما كان الحجاب هل انتهى على الكراهة أو التحريم قال في التوضيح وظاهر
الحديث التحريم وهو ظاهر ما نسبته للحنفي لما لك لاله قال رحمه مالك وفي (١٨٩) المدونة ولا يبدى صيام يوم الشك

وحملها أبو الحسن على
المنع وفي الجلاب بكره
صوم يوم الشك وقال ابن
عطية الله لكافة محمون
على كراهة صومه احتياط
اه ونحوه في ابن فرحون
وقال ابن عبد السلام
الظاهر ان انتهى على
التحريم لقوله عصى
القاسم اه وراد أبو
الحسن عن ابن يونس
من الواضحة ومن صامه
حرمه ثم علم ان ذلك
لا يجوز فليعطرنى ما علم
اه ونحوه ابن عرفة عن
الشيخ لفظ آخر النهار
وقال ابن ناجي في شرح
الرملة وحمل أبو اسحاق
المدونة على الدع اه وقال

وهو الاجماع والصوم وأما التحريم في الوصوء في الرابعة فشرط أيضا يتيقن لثبته أو ظنها
ولم يحصل فاستحب الدب المنهي عن الدليل الدال على الثلاث وهو صومه صلى الله عليه وسلم
وقوه في ذلك فهذه قواعد في العبادات يسمى الاحكام بها مثلا تصطب القواعد ونظم
على طلب العلم

(المرق الخامس والمائة بين قاعدة صوم رمضان وست من شوال وبين قاعدة

صومه وصوم حسن أو سبع من شوال)

اعلم انه قد ورد في الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من صام رمضان
وأنت به ست من شوال فكأنما صام الدهر فورد في هذا الحديث مدائح للعماله واشكالات
للشبهاء وقواعد فقهية ومما في شريعة عربية * الاول لم قال صلى الله عليه وسلم ست ولم يعلم
سته ولا صل في الصرم انما هو الايام دون الليالي واليوم مدكر والعرب اداعتت المذكرات
عدده فكان اللزم في هذا اللفظ ان يكون مؤشرا لانه عدده مدكر كما قال الله تعالى سحرها
عليهم سبع بيل ونمائية أيام حسوما أنت مع المدكر ودكر مع المؤث * الثاني لم قال من
شوال وهل لشوال مريّة على غيره من الشهر لا * الثالث لم قال ست وهل للست مريّة

ول (المرق الخامس والمائة بين قاعدة صوم رمضان وست من شوال وبين قاعدة صومه وصوم
حسن أو سبع من شوال) فاق جمع مقوله صحیح الاما قاله في جواب السؤال الثاني من أن
تخصيص شوال روى بهلك وسد للريضة فان ذلك ليس بالقوى والا مافله في تأويل ذكر
سته أيام من أنه لكون الستة عددا تاما فان ذلك ليس بالقوى أيضا والله أعلم ومافله في الفرق بين مد

صحيح

لما كتم في رسالة صوم يوم الشك في الحياطة من رمضان مكرره ولا لمره صومه تطوعا فله فيه فقول لمصنف ولا يصام يوم الشك
يريد على الكراهة لا على التحريم اه ثم قال وقيل يصام احتياط ولا أعلم المذهب اه وخرج الأحمي وحوب صوم يوم الشك من
مسئلة الشك في الصحر ومن الخاض اذا جاورت عاداتها ورد عليه ذلك ابن شبر وغيره وعث في ذلك ابن عرفة فليظروا من أراده
ثم قال القاكم اني واعا هذا الخلاف اذا كان العجم اباد كانت السجاء صحيحة فهم متفقون على كراهة صومه احتياط لا دلا ولا حلا للاحتياط
في الصحو اه بخلاف وتصرف ما قال ابن الشاطب ما مضى فتحریم المالكية ومن وافقهم صومه جار على فاعده ان كل يوم شك منهى
عن صيامه عن رمضان نهى تحريم كما يؤخذ من الحديث ولان الاصل بقاء الشهر فلا يتقل عنه بالشك لاروى أبو هريرة مرفوعا
صوم الرزقة واهل الرزقة فان غم عليكم فأكلا عدة شعبان ثلاثين يوما متيق عليه وما قيل من انه جار على قاعدة تعارض الدب
والتحريم نظر المذهب على احتمال كونه من شعبان وتحريمه على احتمال كونه من رمضان من حيث ان كل فرد قد يدرن شرطها حرام
والاية الخارجة شرط لصومه من رمضان وهي هي ما تنصره فليس شئ لان كونه من شعبان لا على القطع لا يقتضى نفيه بل تحريمه

للحديث كما علمت والنية الحارمة ليست شرطاً للامع علم تعدد رها اه زيادة واطلق المالكية ومن وافقهم القول بوجود امساك
 جرة من الليل وان من شك في الفجر لا يأكل ويصوم مع ان الشك في الفجر مساوٍ للشك في أول الشهر بوجهيه لأن ترى ان كلاهما مشترك
 في طريقتين الصوم وان الأصل كما انه هناك بقاء للشهر فلا يتغير عنه مالك كذلك هو بقاء نساء الليل فلا يتغير عنه بالشك وانما مع
 الاكل والوعى صدر الاسلام فاعلم ان بعد اليوم خاصة اما قبله فلا يعنى انه قد حرص فيه بقوله تعالى علم الله اسكنكم كنتم تحتون انفسكم
 فكتب عليكم وعاء عسكم فالآن باشر وكن وانتم وما كتب الله لكم وكذا وانتم بواجب فيكم الحط الابيض من الخطيب الاسود ومن
 الفجر فأناب الله تعالى المعطرات الى هذه العناية كما انها الى غير ذمة الهلال أو كمال شعبان ثلاثين يوماً حتى ان اللحى حرج
 وجوب صوم يوم الشك من مسئلة السالك في الفجر ومن الخاف من الجائز اذا جازت عادتكم كالى كلام الخطيب المتقدم لانهم لم يذهبوا الى مسئلة
 الشك في الفجر الى مخالفة الآية عملاً بالاحتياط حتى اصبح عرج اللحى مسئلة وجوب صوم يوم الشك سهل اعمادهم الى حل الآفة
 على اراقب للفجر وهو قليل (١٩٠) بحر في العادة فمما قولهم بوجوب الصوم بحره من الليل على الشك في الفجر

داء على الثعالب وهو عديم
المراعاة كما قاله ابن السكيت
ثم إن المالكية وإن قالوا
في مسئلة ما إذا شك هل
صلى ثلاثاً أو أربعاً به
يصلها مع جهالة بين
الرابعة الواحدة والخامسة
المحرمة والمحرّم يقدم على
الواجب عند تعارضهما
كما يقدم على المدبّب عند
تعارضهما لا بخلافه فقدمه
على كل منهما ضرورة
إن اعتماد المصالح مشترك
بين المدبّب والواجب
نعم للترك للمدبّب أظهر
لكونه أخفض رتبة من
الواجب وقالوا في مسئلة
ما إذا شك في وضوئه هل
هي ثمانية أو ثلثه فإنه يتوصّل

على الحسن أو السبع أم لا • الرابع قوله صلى الله عليه وسلم فكأنما صام الدهر شهرا شهر
وسنة أيام الصوم الدهر مع أن الله عده الأمر سنة إن التقية يعتمد المساواة أو التقريب وإن شهر
وسنة أيام من صوم الدهر بل أن هومن صوم سنة فانه لم يصل إلى السادس ونحن نعلم بالضرورة
من الشريعة أن من عمل عملا صالحا وعمل لآخر فدره من الحسن التقية بينهما فضلا عن
أن يعمل مثله ست مرات ولا يقل من صام يوما بشيء من صام يومين في الآخر ولا من تصدق
بدرهم شيء من تصدق بدرهمين في الآخر فضلا عن صدق سنة دراهم فإن ذلك يؤهم النسوية
بين ستة دراهم وبدرهم ولا مساواة بينهما في الصدقة • الخامس هل لنا فرق بين قوله صلى
الله عليه وسلم فكأنما صام الدهر وبين قوله فكأنما صام الدهر فإن ما هنا كانه إمكانا عن العمل
فدحاح لذلك على العمل ولولم تدحل الدحل كان على الاسم فهل بين ذلك فرق أم لا • السادس
إن التقية بين هذا الصوم وصوم الدهر كيمكان صوم الدهر أو على حالة مخصوصة ووجه مخصوص
لأنه مع هل بين هذه السنة الأيام الواقعة في الحديث وبين السنة الأيام الواقعة في الآية قوله تعالى
على السموات والأرض في ستة أيام فرق أم لا فرق والحكمة في ذلك واحدة • والحوار عن
لأول أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال ست ولم يقل ستة لأن عادة العرب تعليل المبالى على
الأيام فمتى أرادوا عد الأيام عدوا الليالي وكانوا الأيام هي المرادة ولذلك قال تعالى والذين
توفون بعهدهم ويؤتون الزكاة بغير حساب أولئك هم المفلحون • والحوار الثاني هل بين
شهر أيام • ذكرها بغيرها • الثابت قال المحدثون ولو قيل عشرة لكان خطأ ومنه قوله تعالى
إن لقمع الأشرار مع أعلم عما يقولون اذ يقول أمثلهم طريقة إن لقمع الأيوما قال المصنف يدل
كلام الأجير وهو قوله تعالى الا نوما على أن العدد لا أول أيام فكذلك ههنا أنه العشرة مصفة

تألفه مع دوراهين للنشأة المندوب واليه المحرمة الا انهم اعادوا ذلك في المستنسخ لان

التحريم في الخامسة مشروط في الصلاة فيقتضي الزبعة أو طه أو لم يحصل ذلك فلم يحصل التحريم بل استصحاب الوجوب من الدليل الدال على وجوب الار مع وهو الاجماع والنصوص والتحريم في الزابعة مشروط في الوضوء أيضا فيقتضي الثالثة أو طه ولم يحصل فاستصحاب الثبوت انتهى عن الدليل الدال على الثلاث وهو فعله صلى الله عليه وسلم وقوله في ذلك فلم يكن في قولهم بذلك فيه ما يحال له لقاعدة تعارض الوجوب أو التدب مع التحريم فافهم فهذه قواعد في المسادات يدعى الاطرافها ثلاث فاعلم وتعلم على طالع العلم والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ ثم في الخامس والمائة بين قاعدة صوم رمضان وست من شوال وبين قاعدة صوم يوم خميس أو سبع من شوال ﴾ وذلك من معنى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث انه جميع من صام رمضان واستعسبت من شوال فكانت اصنام الدهر هو ان من صام من هذه لامة رمضان وستة أيام من شوال يشبه من صام سنة من غير هذه الامة حجة ابدانها فرض وسدسها نقل لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فان معناه ان من صام من هذه الامة بحسنة فله عشر أمثال المتونة التي كانت تحمّل ان كان قلبها من لاعم فان

اضيف الخمسة الى عشرة من حوائض هذه الامة وحينئذ فيصير صائم رمضان منهم كصائم عشرة شهر من غيرهم وصائم سنة بعده منهم كصائم شهرين من غيرهم فيكون صائم المجموع منهم كصائم سنة من غيرهم سدسها فقط على رواية اسد سه فرض فاذ انكر ذلك من صائمه منهم كان كصائم جمع العمر من غيرهم حصة اسد سه فرض وسدسه هل فاذ ابداه عمره فاسباع رمضان ستة ايام من شوال مع التسع في هذه الامة حسن التشبيه بصيام الدهر من غيرها سكن السنة ان حصة اسد سه فرض وسدسه نقل فلا يعمل التشبيه الحقيقي بالمساواة بين الطرفين الا باحد امرين الاول بالست لاسبع لان السبع بالتصعيب سبعون يوما وهي زيادة عن الشهرين وتشبه الاعلى بالادنى باطل ولو زاد على السبع لكان أولى بالاطلاق ولا بالجنس لان الجنس بالتصعيب خمسون وهي باقصة عن الشهرين وكذلك مادون الجنس وتشبه الادنى بالاعلى وان كان حائرا اجماعا الا انه مع المساواة حسن منه مع عدمها فاعادة الست مائة افاضة للسبع فافوقها والجنس فادوها الامر الثاني ان يكون صوم الدهر على حال مخصوص فان يكون سنة المقدرة في غير هذه الامة خمسة اسد سه فرض وسدسها وهو الشهرين فاشتان عن ستة ايام هل ومن التشبيه مع المادة (١٩١) قوله صلى الله عليه وسلم

آلته رحله فيها بين أصحابه فقال أي شيء تشبه هذه فاشكل ذلك على الصحابة رسول الله عليهم أي شيء يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم رحله الاخرى وقال هذه مكان ذلك من بسطة صلى الله عليه وسلم وبأبيه مع أصحابه وكرهه ان يدرجهم فيهم الا بعد فظهر هذا السؤال عبرا وذلك لان التفاوت بين الرحلين بعيد جدا فظهر الفرق بين الامم عديدين وبات مزية الست على الجنس والسبع وان التشبيه في الحديث جار على قاعدة العرب في كون

التدبير كبر لدى هوشان الليالي والمراد لا ايام مثل هذه الآيات • ومن الثاني انه صلى الله عليه وسلم قال من شوال عند الملكية رفعا بالملك لانه حديث عهد بالصوم فيكون عليه أسهل وتأخيرها عن رمضان أقصبل عندهم ثلاثا بطول الزمان فيلحق رمضان عند الجهال قالوا للشيخ ركي الدين عبد العظيم الحديث رحمه الله تعالى ان الذي حتى منه مالك رحمه الله تعالى قد وقع بالمعصية فصاروا يتركون المحرمين على عادتهم والقوانين وشعائرهم وصال الى آخر السنة الايام فحينئذ يظهر شعائر العيد وتؤيد سدهم المدة مرة مارواه أبو داود ابن رطلاد حل الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الفرض وقام ليتعل غيب فرضه وهناك رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب رضي الله عنه فقام قلبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له احلست حتى يفصل بين فرضك وبينك فهداه لك من كان قدما فقال له رسول الله ﷺ أصاب الله بك يابن الخطاب ومقصود عمر رضي الله عنه ان اتصل العمل بالفرض اذا حصل معه ثم ادعى اعتقده بالجهال ان ذلك العمل من ذلك الفرض ولذلك شام عند عوام مصران اصبحت ركعتان الا في يوم الجمعة فانه ثلاث ركعات لانهم يرون الامام يواظب على قراءة السجدة يوم الجمعة ويسجد فيه متفقدون ان تلك ركعة أخرى واحدة وسدهم الفرائض متعين في الدين وكان مالك رحمه الله شديد المدلعة فيها وقال الشافعية وجمهور سنة خصوص شوال مراد لما فيه من المبادرة للعبادة والاستباق اليها لقوله عز وجل فاستبقوا الخيرات سارعوا الى معرفة من ركبكم وظهر اهل الحديث ومن بعدهم الظاهر فهو أولى وحواهم ما تقدم من سدهم المدة وعن الثالث ان مزية الست على السبع أو الخمس تظهر بتقرير معنى السنة وذلك ان شهر عشرة أشهر وستة ايام سنتين يومان الحصة عشرة والسنة يومان شهرين وشهران مع عشرة أشهر سنة

التشبيه يعتمد المساواة أو التقريب وقال صلى الله عليه وسلم ست ولم يعمل سنة مع ان الاصل في الصوم انما هو الايام دون الليالي واليوم مذكر وقاعدة العرب ما في قوله في الخلاصة ثلاثه بالثاني قل للعشرة • في عدد ما آحادها • كره لان عادة العرب تطيب الليالي على الايام فتي أرادوا عدد الايام عدوا الليالي ومرادهم الايام ولذلك قال تعالى والله بين يتوفون مسك ويفرون ازواجهم من أنفسهم اربعة أشهر وعشرون فقل وعشرة مع انها عشرة ايام قال الرغزني ولو قيل عشرة لكان لحق ومعه قوله تعالى ان لقمم الا عشرة نحن علم عما يقولون اديقول أمثلهم طريفة ان يقيم الا يومان فالعلماء يدل الكلام لاحقر وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان المعدود الاول ايام ولا ليلة وعبرهم في قوله صلى الله عليه وسلم من شوال أقوال • الاول لان العربي في الاحكام انه على حجة التمثيل والمراد ان صيام رمضان عشرة أشهر وصيام سنتين ايام شهرين وذلك المذهب فلو كانت من غير شوال لكان الحكم فيها كذلك قل وهذا من بدع الظرفاء قوله • اقول الثاني لان المذرك والجمهور والتدبير انما على حجة التمثيل من أوله وان خصوص شوال مراد لما فيه من المبادرة للعبادة والاستباق اليها لقوله عز وجل فاستبقوا الخيرات سارعوا الى معرفة من ركبكم

وأظهر لفظ الحديث ومن ساعده الظاهر فهو أولى قال في العارضة ولست أراه لاسيما في من ساد القدر معه ولو علمت من يصومها أول الشهر ومكنت الأمر آتية وتددت عليه لأن أهل الكتاب عبروا بديهم اه القول الثالث لجمهور أصحابنا أنه على جهة التعيين أيضا لأن صومها أول شوال متضمنة متبعة مكر ومجدا لأن الناس صاروا يقولون تشيع ربه مان وكالا بتقديم لا يشيع صومهم من غيره أفضل من أوسطه ومن أوسطه أفضل من أوله وهذا بين وهو أحوط للشرعية وأذهب للبدعة كما في العارضة وفي الخبره استحب مالك ميام السبت في غير شوال خوفا من الخلاف ربه مان عند الجهد واتباعه الشرع من شوال لتخفيف على المكلف لقرنه من الصوم والافاقصود حاصل في غيره فيشرع للتأخير جمعا بين المصلحتين اه وفي التصحيح عن خواهر لوصافه في عشر ذي الحجة كان أحسن لحصول المقصود مع حيازة فصل الأيام المذكورة والسلامة بمداواة مالك اه ومثله للتبيين ويوضحه قول لاصل اعاب قال من شوال عبد المالك بكثرة الإكاف لا به حديث عهد بالصوم فيكون عليه أسهل وأخبره عن ربه مان أفضل عندهم لثلاث بطول الزمان فيلحق ربه مان عند الجهد (١٩٢) قال في الشرح ركي الله بن عبد الله عظم الحديث رحمه الله تعالى أن الذي حتى

كاملة من فعل ذلك في سنة هو بمنزلة من صام لثلاثة لتحصيله اثني عشر شهرا فإذا تكرر ذلك منه في جميع عمره كان كمن صام الدهر والمراد بالدهر عمره إلى آخره فلو قال سمعنا لكان ذلك سنة من يوما وكان أرشد من شهرين فيكون أكثر من صيام الدهر وأعني بالأعلى لا يشبهه بالادنى فكان بطلان التشبيه ولو راد على السمع لكان أولى بالطلاق ولو قال سمعنا لكانت بمحسين يوما فينقص عن الشهرين فلا يحصل التشبيه الحقيقي وكذلك لونه صا كن من الجنس فظهر في قاعدة الست مائة للسمع ما فوقها وقاعدة الخمس ما دونها وهو كان المقصود بهذا الفرق وتقية الاستئذان مع ورادة في العائدة والماضي في السمع فما فوقها أشد من المداواة في الجنس فما دونها لأن تشبيه الأعلى بالادنى مسكر مطلقا وما بالادنى بالأعلى غير اجناسا غير أنه مع مساواة أحسن كفافا لما آلت لمرحلة فمدها بين صحابه فقال أي شيء تشبه هذه فاشكل ذلك على الصحابة رسول الله عليهم أي شيء يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرحلة الأخرى وقال هذه فكان ذلك من مسطه صلى الله عليه وسلم وبأبسه مع أصحابه وكراهة أن يمد رحله بهم إلا لمرحلة ظهر هذا السؤال عندنا وذكر التشبيه مع مساواة فإن التفاوت بين الرحلين بعيد جدا وعن الرابع أن صائم سنة لا يشبه عبد الله تعالى من صام شهر وسنة أيام وأيامهم هذا الحديث أن من صام رمضان من هذه الأمة وسنة أيام من شوال يشبه من صام سنة من غير هذه الأمة لأن معنى قوله سالي من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها أي له عشر مثوبات أمثال المثوبة التي كانت تحصل لعادل من غير هذه الأمة فإن تضعيف الحسنات إلى عشر من حصان هذه الأمة وإذا كان معنى قوله عشر أمثالها أمثال المثوبة التي كانت تحصل لمن كان قبلها فيصير صائم رمضان كصائم عشرة أشهر من غير هذه الأمة وصائم سنة بعده كصائم شهرين من غير هذه الأمة فصائم لمجموع كصائم سنة

رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب الله بك يا ابن الخطيب ومقصود عمر رضي الله عنه أن يصلح للتعامل بالعرض إذا حصل معه اتقادي اعتقاد الخيال أن ذلك العمل من ذلك العرض ولذلك شاع عند عوام مصر أن الصبح ركعتان الأولى يوم الجمعة فانه ثلاث ركعات لأنهم يرون الإمام يخطب على قراة المسجدة يوم الجمعة ويسجد فيعتقدون أن تلك ركعة أخرى واحدة وسد هذه الدلائل متعين في الدين وكان مالك رحمه الله شديد المبالغة فيها اه وخلاصة هذا القول أن تخصيص شوال بأكاف فيشرع للتأخير لدراسة جمعا بين المصلحتين فإن الشايط وهاديس بالقوى اه القول الرابع للأزري عن بعض الشيوخ أن خصوص شوال وإن كان مرادا للبادة للعبادة كما هو ظاهر الحديث إلا أن الحديث لعله لم يبلغ ما لكاره الله تعالى فمكره صيامها من شوال ولما كان مقصوده صلى الله عليه وسلم تشبيه الصيام في هذه الحالة إذا وقع على الوضوء المخصوص بصيام في غير هذه الأمة لا يشبه الصائم غيره قال فكأنه لم يقل مكانه فادخل كان الدالة على التشبيه مكتوبة بما على الفعل نفسه وأوقع التشبيه بين الفعل والفعل واعتبار المتين لتبنيه السامع لقدرا للفعل وعظمته فتشعر بعفته فيه قبل والفرق بين السنة أيام الواقعة في الحديث والسنة أيام الواقعة في

الحديث والسننة أيام الواقعة في قوله تعالى خلق السموات والارض في ستة أيام هي كون الحكمة فيها في الحديث
 شهرين أحدهما كونه شهرين فكملة السنة بها من غير زيادة ولا نقصان بخلاف ما فوقها وما تحتها وثانيهما كونهما أول
 الأعداد الثمانية فهو ثمانية ولأنه أولها عندهم أفضل الأعداد كما أن الإنسان السوي الذي لا زيادة في أعضائه ولا نقص
 أفضل آدميين خلقا وذلك أن بعض الفصلاء قال الأعداد ثلاثة أقسام عدد تام وهو الذي إذا جمعت أجزأه المضافة
 انقام منها ذلك العدد من غير زيادة ولا نقصان كالسنة أجزأها النصف ثلاثة وثلاث اثنان والستين واحد ولا جزء
 لها غير هذه ومجموعها ست وعدد ناقص وهو الذي إذا جمعت أجزأه المضافة لم يحصل منها ذلك العدد بل أنقص منه
 كالاربعة أجزأها النصف اثنان والربع واحد ولا جزء لها غيرهما ومجموعهما ثلاثة أقل من الاربعة وعدد رائد وهو الذي
 إذا جمعت أجزأه المضافة حصل عدد رائد عنه كالأثنى عشر (١٩٣) أجزأها النصف ستة والثلاث اربعة

والستين اثنان ونصف
 الستين واحد ومجموعها
 ثلاثة عشر وهو زائد
 على الأثنى عشر بواحد
 وانما عندهم أفضل
 الأعداد كما أن الإنسان
 السوي أفضل آدميين
 خلقا والناقص معيب
 لأنه كما ترى خلقه غير بد
 أو قصور من أعضائه
 والرائد معيب لأنه كما ترى
 خلق ناقص رتبة
 وليس للسنة في الآيات إلا
 الأمر الثاني وهو أنها أول
 الأعداد الثمانية وأما كون
 المقصود بذكرها لتدبيره
 للعباد على أن الإنسان
 مع القدرة على التعجيل
 يعني أن يكون فيه أمانة

من غير هذه الملة فاداسكر ذلك منه كان كما ثم جيع العمر من غير هذه الملة فهذا تشبيه حسن
 وباشع الأمان بالمثل لا الخائف بالمخالف بل المثل المحقق من غير زيادة ولا نقصان لا دفع الاشكال
 وعن الخامس أنه لو قال صلى الله عليه وسلم فكانه صام الدهر لكان بعيدا عن المقصود فإن
 المقصود تشبيه الصيام في هذه الملة إذا وقع في الوضوح لمخصوص بالصيام في غير هذه الملة لا تشبيه
 الصيام بغيره ولو قال فكانه لكان أداء التشبيه داخله على الصائم وكان لزم أن تكون هو محل
 التشبيه لا الصوم والمقصود تشبيه الفعل بالفعل لا المفاعل بالمفاعل وإذا قال فكانما ركعت مادحت
 أداة التشبيه على الفعل نفسه ووقع التشبيه بين الفعل والمفعول باعتبار المذنب وهو المقصود
 بالتشبيه لتدبيره السامع لقدرا الفعل وعظمته فتوفر رغبته فيه فهذا هو المرجح لقوله فكانما
 على فكانه وعن السادس أن المراد صوم الدهر على حالة مخصوصه لا الدهر كيف كان وذلك أن
 صوم رمضان واجب وصوم البت مندوب فيكون سنة للسنة المقررة في غير هذه الملة حصة
 أسداسها فرض وسدسها وهو الشهران المشان عن السنة الأيام مندوبة ويكون معنى الكلام
 فكانما صام الدهر حصة أسداسه فرض وسدسها على وليس المراد صوم الدهر كله فرض ولا كله
 فعل ولا العنص فرض والعنص فعل على غير النسبة التي ذكرتها بل يمين مذكورة تحقيقا
 للتشبيه ولما دل عليه الدليل من فرضية رمضان وبديهة السب فلو كان الجميع مندوبا لكان المراد
 بالدهر صومه مندوبا ولو كان الجميع فرضا لكان المراد بالدهر جميعه فرضا ولو قل صلى الله عليه
 وسلم من صام سنة أيام صومه صام فكانما صام شهرين لقل هما شهران مندوبان وكذلك يقول
 في قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها أي من جاء بالمندوب لقله عشر أمثال هذا المندوب
 أن لو فعله أحد من غير هذه الملة ومن جاء بالفرض من هذه الملة فله ثواب عشر كل واحد منها

(٢٥ - الفرق - ثنى)

فما دخل الفرق في ثنى الأربعة ولا بعد من ثنى الأربعة قال عليه
 الصلاة والسلام لا شئ عبد القيس أن يترك لخصتين يحكما الله الحليم ولأنه بهذا المعنى يحصل بذكر العدد كيف كان قال
 أن الشاط وهو ليس بالقوى اه والله سبحانه وتعالى أعلم
 على القضية حتى يسوى التحارة وقاعدة ما كان أصله منها التحارة
 وعروض التحارة على القاعدة الشرعية العامة في هذه الموضعين وغيره وهي أن كل ماله ظاهر فهو يصرف إلى ظاهره إلا عند
 أيام المعارض الرجح لذلك الظاهر وكل ما ليس له ظاهر لا يرجح أحد محتملانه إلا بمرجع شرعي وذلك أن العروض
 لا مكان الأصل فيها والمعاد أن تكون القضية كانت ظاهرة في القضية فتصرف إليه دالم يتم معارض راجح لذلك
 الظاهر كما إذا اشترى عروضا كعبد أو دار ولا يسهل له فهي للقضية إذا لمعارض وتصرف إلى معارضه الرجح
 عند قيامه في المدة إذا ابتاع عبدا للسجدة فكان به فمجر أو ارتفع من مجلس سلعة أو أخذ من عريجه عبدا في دية

أودارها فاجرها سبعمائة من النخلة ما كان للتجارة لا يسلط الاية الفنية فالعد المأخوذ ونحوه بزل
 مرة أصله قال سدي شرح لدوية فلو نتاج الدار بمصد العلة في سديف الحول بعد البيع روايتان لما لك ولواتها للتجارة
 والسكنى فلما لك أيضا قولان أي بالاستشفاء للحول بعد البيع صراعا لقصد التسمية بالعلم والتجارة وعدم الاستشفاء له بعده
 عليها للنية الفنية على بية التسمية لانه الأصل في العروض وفي شرح المتقي للسجى على الموطأ والاموال على صريين أحدهما مال
 أصله للتجارة كالدب والعملة فهذا على حكم التجارة حتى ينتقل عنه الى الفنية ولا ينتقل عنه إليها لابلية والعمل والعمل المؤثر
 في ذلك الصياغة وتايبهما مال أصله الفنية كالعروض والنياب وسائر الحيوان والاطعمة فهذا على حكم الفنية حتى ينتقل عنه
 الى التجارة ولا ينتقل عنه إليها الأصلية والعمل والعمل المؤثر في ذلك الانبياع اه تصرف ثم قال بمصداه والانتفاع وعان أحدهما
 التقليل على وجه الادجار وانظار لاسواق فهذا لانه على ربا مال فيه وان أقام أعواما حتى ينتفع به في كل عام واحد والثاني
 التقليل في كل وقت من غير (١٩٤) انتظار سوق كعقل أرباب الخواص الذين يربون فهدا فيه الر كاه على ربا مال

في كل عام على شروط
 أحدها أن يقوم العرض
 فدرأس الحول من يوم كان
 ركي المال قبل أن يدبره
 أو من يوم أماده والثاني
 أن يكون التقويم قيمة
 عدل بمنازاري العرض
 حين تقويمها وثالث
 أن يكون على البيع
 المعروف دون بيع
 الضرورة والرابع أن
 يبلغ قيمته مع ما يجبه
 من عيبه وفقدته حيث كان
 يبيعه في أكثر من عامه
 بالعين بما يجب فيه الزكاة
 فيركبه بأن يخرج في
 العشرين ديناراً نصف
 دينار وما زاد فمحصاه
 وان لم يبلغ الجميع عشرين
 ديناراً بأن نقص ولو أقل من ثلث دينار فلا زكاة
 في عرض عرض أي قيمته في المذبح حيث قوم واه حيث باع كالحسكر ستة شروط أشار لاولها بقوله لار كاه في عيبه فخرج ما
 عيبه زكاة كاشية وحرق على ولتايبها بقوله ملك معاوضة عليه مائة خرج نحو الموهوب ونحو المملوك فخرج ولتايبها بقوله
 وكان مصحوباً بنية نحر معرفة أو مع بية عية كمية كرائه عند شرائه وان وجد من مباح أو مع بية فنية كنية انتفاع بوطه أو
 خدمة عند بية يبيعه ان وجد من مباح أو نفع الحولان انهما لنية التجر كانهما أحدهما على المختار والمرجح لابلية فلا زكاة
 لان الأصل في العرض الفنية أو مع بية فنية فقط فلا زكاة اتفاقاً أو بنية غلة فقط كشرائه بنية كرائه فلا زكاة كما رجع اليه مالك
 خلافاً لاختيار لأحمي الزكاة فيه قال لا فرق بين اللحمس لربح من رقاب أو مباح أو بنية أي العبة والعملة فلا زكاة على مذهب من
 أسقط الزكاة من المعسر أم اعمد من يوحى بالمعسر فيجتمع ههنا وجوب وسقط فقد يخالف قوله لان ربحي الخلف ولراعيها بقوله
 وكان أصله عينا وان قل أو كمو أي كأصله عرضاً ملك معاوضة سواء كان عرض نخارة أو فنية فإذا كان عنده عرض نحر فباعه بعرص

مشونة هذا العرض ان لوفعه أحد من غير هذه مائة وكذلك يقول في جميع رتب الو حست
 والمسدوبات وان علت فظهر ان التشبيه اما رفع على وجه خاص وعن السبع ان الست في
 هذا الحديث قد تقدمت حكمها وهي كونها شهرين فتكمل السنة بها من غير زيادة ولا
 نقصان وان هذا الحكم لا يحصل بما فوقها من العدد ولا بما دونه من العدد واما السنة في الآية
 فقال بعض المصلا لاعدد ثلاثة أقسام عدد تام وعدد رائد وعدد ناقص فالعدد التام هو
 الذي اذا جئت اخره بتمام منها ذلك العدد كالثلة فان احره اصب وهو ثلاثة وثلاث
 اثنان والستس واحد فلا جره لما عبر هذه ومجموعها ست وهو اصل العدد من غير زيادة ولا
 نقصان والاربعة لها نصف وربع حصة ومجموعها ثلاثة ولم يحصل ذلك اعداد فالاربعة عدد
 ناقص والعشرة لها نصف وهو خمسة ورجس وهو اثنان وعشر وهو واحد ومجموعها ثمانية وهو
 عدد ناقص والاثنى عشر لها نصف وهو ستة وثلاث وهو اربعة وستس وهو اثنان ونصف
 سدس وهو واحد ومجموعها ثلاثة عشر فهو عدد رائد والمقصود من الاحراء ان يكون غير
 كسري في هذه الطريقة فان عدد الناقص عدهم كآدمي على غير يد او عصو من اعضائه فهو
 معيب والعدد الرائد ايضا معيب لانه كاسنان على ماصبع رائدة والعدد التام كاسنان خلق خلقا
 سويا من غير زيادة ولا نقص وهو عدهم أفضل الاعداد كما ان الانسان السوي أفضل
 الادميين خلقا واذا قرر ان السنة عدد تام محمود فهو أول الاعداد السامة فلذلك ذكر لقسمه
 ولامه او طاه وكره الله تعالى في قوله خلق السموات والارض في ستة أيام وكان المقصود بنية
 العدد على ان الانسان مع القسرة على التمهيد يدي ان يكون فيه انه ها دخل الرفق في
 شيء الارائه ولا فقد من شيء الاشياء قال عليه الصلاة والسلام لا شئ عند القيس ان فيك

خصلتين

دبرا بأن نقص ولو أقل من ثلث دينار فلا زكاة

في عرض عرض أي قيمته في المذبح حيث قوم واه حيث باع كالحسكر ستة شروط أشار لاولها بقوله لار كاه في عيبه فخرج ما
 عيبه زكاة كاشية وحرق على ولتايبها بقوله ملك معاوضة عليه مائة خرج نحو الموهوب ونحو المملوك فخرج ولتايبها بقوله
 وكان مصحوباً بنية نحر معرفة أو مع بية عية كمية كرائه عند شرائه وان وجد من مباح أو مع بية فنية كنية انتفاع بوطه أو
 خدمة عند بية يبيعه ان وجد من مباح أو نفع الحولان انهما لنية التجر كانهما أحدهما على المختار والمرجح لابلية فلا زكاة
 لان الأصل في العرض الفنية أو مع بية فنية فقط فلا زكاة اتفاقاً أو بنية غلة فقط كشرائه بنية كرائه فلا زكاة كما رجع اليه مالك
 خلافاً لاختيار لأحمي الزكاة فيه قال لا فرق بين اللحمس لربح من رقاب أو مباح أو بنية أي العبة والعملة فلا زكاة على مذهب من
 أسقط الزكاة من المعسر أم اعمد من يوحى بالمعسر فيجتمع ههنا وجوب وسقط فقد يخالف قوله لان ربحي الخلف ولراعيها بقوله
 وكان أصله عينا وان قل أو كمو أي كأصله عرضاً ملك معاوضة سواء كان عرض نخارة أو فنية فإذا كان عنده عرض نحر فباعه بعرص

نوى به التجارة ثم باعه فانه يركى ثمنه لحول أصله انه اذا اوكا كان عبده عرض فبىة ذلك معاوضة فبىة تعرض نوى به التجارة ثم باعه فانه يركى ثمنه لحول أصله على المشهور ولا عطاء الثمن حكم أصله الاول وأما اذا كان عبده عرض فبىة معاوضة تعرض نوى به التجارة ثم باعه فبىة ذلك طريقان الاول طريق اللحمى فبىة كانه وعدهما قولان والثانية طريقة ابن حارث ان كان أصل عرض القيمة من شراء فاقولان لابن لقاسم مع أحد قولى الشهب ودوله الآخر وان كان يارث فبىة امضا كفى لخطاب عن ابن عرفة وخامسها بقوله ويبيع بعين لىكن لا بدى المحتكر ان يكون باع به من العين تصا ولوى مرأت وبه كمال السابى ر كى ما بيع به ولو قتل والمدير لا يقوم الا ان يص له شىء ما ولو اقل من درهم ويخرج عما قومه من العرض ثم على المشهور لا عرضا بقيمته سواء ارضاه أو لم يرضه أو اقره بقى ما يص أو ذهب واد لم يص له شىء آخر الحول لم يرك ولا فرق بين ان يكون المعاوضة اختيارية أو حرة فبىة كان يستهلك شخص آخر سلعة فبىة عرضا يركى به التجارة ولا بين ان يكون البيع اختيار أو اضطرارا فبىة استهلك عرض تجارة وأخذ ثمنه قيمته وادس للشرط بقوله (١٩٥) وارصدى الاسواق أى انتظر به

ر يحاجا فكالدين أى
ركاة وحول لا وفضا واقتضاء
وصها واحتسلاطا وثلعا
واعاقا وفرارا واقا اناظر
الخطاب والار كى عنه ولو
حليا و يركى و به فبىة
أو غير يا كا اذا كان عرض
تجارة عرضا بذهب أو
وصة وديته أى عبده القدر
الحال المرحو المعد للباء
والا يركى كذلك بأن كان
عرضا أو مؤجلا مرجو
قومه ولو طعام سلم كسلعة
أى المبر ولو يارث لان
لم يركى أو كان عرضا اه
المراد باصلاح من بن
وبالجله فبىة العروض
وكذا مسئلة النقدين من
مسائل ماله ظاهر يصرف

المسلمين يحجبهما الله الخ والماء وهذا المعنى يحصل بذكر العدد كيف كان لىكن يرجح هذا
بانه أول عدد يكون تاما ووقع فى الحديث لعبر هذا العرض كما تقدم فالبان على لسان
(الفرق السادس) والمائة بين قاعدة العروض تحمل على الفبة
حتى يركى التجارة وقاعدة ما كان أصله منها للتجارة
هاتان قاعدتان فى المذهب مختلفتان دنى بيان الفرق بينهما والمر فبىة فوقع لملك فى
المسئلة اذا انتاع عبدا للتجارة فبىة كانه فبىة أو ارتفع من مجلس سلعة أو اخذ من غيره
عبدا فى دية أو در فاسرها سبىن رجع جميع ذلك لحكم أصله من التجارة فان كان للتجارة
لا يطل الا بنية للقيمة والعدد المأخوذ بل مرة أصله فالسدى فى شرح المدونة فلو انتاع الدار
بقصد للقيمة فى استئصال الحول بعد البيع لملك روايتان ولو انتاعها للتجارة والسكى فله ذلك
أيضا قولان مراعاة لقصد التسمية بالعبدة والتجارة أو للميلب للبية فى القيمة على بنية التسمية
لانه الأصل فى العروض قال اشترى ولاية له فبىة للقيمة لانه الأصل فيها والفرق بين هاتين
القاعدتين يقع بيان قاعدة ثلثة شرعية عامة فى هذا الموطن وغيره وهى أن كل ماله ظاهر فهو
يصرف الى ظاهره لا عهد فبىة المعارض أو الزاحج لذلك فظاهر وكل سالبس له ماهر لا
يتروح احد محتملانه الا بمرجح شرعى ولذلك اصرقت العقود المطلقة الى العقود العادلة
فى زمان ذلك للعقد لانها ظاهرة فيها واد وكل اسان اسانا فتصرف الوكيل بعربة فى
تخصيص ذلك لتصرف الماوكل فان ذلك التصرف من بيع وغيره يصرف لتصرف
الوكيل دون موكله لان للعالم على تصرفاته انها لنفسه وكذلك تصرفات المسلمين اذا اطلقت
ولم يقيد بما يقتضى حلها ولا غيرهما فانها تصرفات الماحة دون المحرمة لانه ظاهر

أية عند عدم قيام معارض واحله ومما العقود المطلقة تصرف الى ما هو ظاهر فيها من العقود العادلة فى راء ان ذلك للعقد فاد وكل
اسان اسانا فتصرف الوكيل بعربة فى تخصيص ذلك لتصرف من ساع أو غيره بالوكيل فان تصرفه يصرف بنفسه دون موكله
استألت تصرفاته ان يكون لنفسه واد اطلقت تصرفات المسلمين ولم يقد بما يقتضى حلها ولا تصرفها تصرفات الماحة
دون المحرمة لان الحل فبىة حال المسلمين واد اطلق العقد على العين ولم يصرح فيه بمفعة خاصة انصرف الى المفعة المنقودة عرفا
منه من استأجر فادوما انصرف الى المحر دون العراق وصحن الطين ومن استأجر عمالة انصرف الى استعماله فى الرؤس دون
لاوساط أو قبضا انصرف الى اللبس وكذا كل عقد على أى آلة عند الإطلاق ينصرف الى ما هو الظاهر من حاله ولا يحتاج المتعاقدان
الى التصريح بذلك بل كفى بظاهر الحال ومن استأجر دابة فان كانت من دواب الحل انصرف عقد الاجارة فيها للحمل دون الركوب
أو من دواب الركوب انصرف للركوب دون الحمل فيكفى فى جميع ذلك بظاهر حال العقود عليه ومما صريح باب الطلاق واستناق
والظهار وغير ذلك فانه يستثنى من البية ويصرف لذلك الباب بظاهره ومن مسائل ايسر محتملانه ظاهر فيحمل على أحدها

بمخرج شرعي المصداقات احتاجت لآليات ترددها أما بين المبادات والعدوات وأما بين ربتها الخاصة بها كإفراصة والتطوع
والندور والكفارات والقضاء والأداء وغير ذلك ومنها الكفایات في باب الطلاق والعنق والطهار وغير ذلك احتاجت إلى البت
لتردها بين تلك المقاصد وغيرها فالقاعدة المذكورة عامة حسنة بتخرج عليها كثير من مروج الشريعة والله أعلم
بالتفرق السابع ومائة بين قاعدة العمال في القراض فإن الركة متى سقطت عن رب المال سقطت
عن العامل وقاعدة الشراكة لا يلزم أنه متى سقطت عن أحد الشريكين سقطت عن الآخر

بشي الفرق بينهما على قاعدة أنه متى كان الأمر مختصاً بأصل واحد آخرى على ذلك الأصل من غير خلاف ومتى دار بين أصليين أو
شركاء وقع الخلاف بين العلماء في تغليب أحد الأصلين أو الأصول على الآخر وقاعدة العمال في القراض لما كانت ثرة بين أن يكونوا
شركاء (رب المال يعمهم وأرب لا والشركة بمواظهم وبصدده أو رهم) تساوى الفرق يقين في زيادة الرجح ونقصانه كما هو حال
الشركاء ومنها أن الذي يستحقه (١٩٦) العامل ليس في ذمة رب المال كما هو شأن الشريك وإن كان يكون آخره

حال المصير ولذلك تصرف العمود ولا عواص إلى المصلحة المقصودة من العمل صرفاً لانه
ظاهرها ولا يحتاج إلى التصريح بها كمن استأجر قادوماً فإنه يصرف إلى البحر لانه ظاهر
حاله دون الفرق وعوض الطرفين ومن استأجر عمدة فإنه يصرف إلى الاستئجار في رؤس دون
الواسط لانه ظاهر حاله وكذلك المبيع يصرف إلى لاس وكل آلة تصرف إلى ماهر
حالتها عند الإطلاق ولا يحتاج إلى التمسك به في التصريح بذلك بل يكفي ماهر الحال وكذلك
استئجار دواب الحمل يصرف عقد الإجارة فيها للحمل دون الركوب وعكسه دواب
الركوب ويكتفي في جميع ذلك بظاهر حال المعقود عليه واحتاجت المصداقات لآليات ترددها بين
العدوات والمبادات وتردها أيضاً بين ربتها الخاصة بها كإفراصة والتطوع والندور والكفارات
والقضاء والأداء وغير ذلك كما احتاجت الكفایات في باب الطلاق والعنق والطهار وغير ذلك إلى
البت لتردها بين تلك المقاصد وغيرها بخلاف صريح كل باب فإنه يصرف لذلك الباب
بظهوره واستغنى عن البينة بظهوره فخرق قاعدة عروض القسبة وقاعدة عروض التجارة على
هذه القاعدة وهي قاعدة حسنة بتخرج عليها كثير من مروج الشريعة

بالتفرق السابع ومائة بين قاعدة العمال في القراض فإن الركة متى سقطت

عن رب المال سقطت عن العامل وقاعدة الشراكة لا يلزم أنه

متى سقطت عن أحد الشريكين سقطت عن الآخر

بل قد تحب الركة على أحد الشريكين لاحتياج شرائط الركة في حق دون الآخر لاحتلال بعض
الشروط في حقه وعمل القراض ليسوا كذلك على الخلاف فيهم بين المذهب وفي المذهب أيضاً
الخلاف والفرق بين القاعدتين ينشئ على قاعدة وهي أنه متى كان الأمر مختصاً بأصل واحد آخرى

وبصدده أمور منها
احتصاص رب المال بصياح
المال وغرامته فلا يكون
على العامل منه شيء ومنها
أن ما يخلقه معاوضة على
عمله كما هو شأن الإجراء
وكان من مقتضى الشراكة
أن تملك بالظهور ومن
مقتضى الإجارة أن لا تملك
إلا بأفسحة والقبض
اختلف العلماء في المذهب
وخارجه في غلب الشراكة
فتكمل الشروط للركة
في حق كل واحد منهما أو
تغلب الإجارة فيحصل
المال ورعيه له فلا يمتنع
العامل أصلاً وابن القاسم
رحمه الله تعالى ذهب عليه
اصراح أحد المالكين

فراى أن العمل بكل واحد منهما من وجه أولى وهي القاعدة المقررة في أصول الفقه فاعتبر

وجهاً من الإجارة وجهاً من الشراكة فوقع التفرع هكذا متى كان العامل ورب المال كل واحد منهما مخاطب بوجوب الركة منه مرد
فيما ينوبه وحسب عليهما ومتى لم يكن كل واحد منهما مخاطب بوجوب الركة لكونهما صديقين أو دمييين أو لقصور المال ورجحه
عن المصداق وليس لربه غيره سقطت عليهما ومتى كان أحدهما مخاطب بوجوب الركة وحده دون الآخر قل ابن القاسم متى سقطت
عن أحدهما لم العامل أو رب المال سقطت عن العامل في الربح أما أن سقطت عنه فعلياً لحال نفسه وتغليبا لحال الشراكة
وشأنها وأما أن سقطت عن رب المال فتسقط أيضاً عن العامل في حصته من الربح فعلياً لشأن الإجارة وهو كونه إذا استأجر
أجير فقص أجرته استأنف بها الحول فكذلك هذا العامل ورأى أشهب رحمه الله اعتبار رب المال فتحجب في حصته الربح منه
لو حو به في الأصل لانه يركب المسكة وإن ربح المال مضموم إلى أصله على أصل مالك رحمه الله فيمن أتمر بدينار فصار في آخر الحول
نصاباً فإنه يزكى ويقدر الربح كاملاً من أول الحول إلى آخره وفيما إذا كان بولاد لم ينشئ نصاباً فحق حوطب رب المال وجبت على

العامل وان لم يكن أصلاً فليقبل هذا الأصل وهو ضم ربح إلى الأصل في الزكاة ووقع في المواردية باعتبار حال العامل في نفسه فان كان أهلاً بالانصاب وغيره ربحاً ولا فليقبل لهذا الشبهة الشركة وقول ابن القاسم هو المشهور ومذهب المدونة ومجتهدين بقاؤهم * الأول أن العامل ربح حصته من الربح وان قصرت عن انصاب ساء على أنه أحير خلافاً للمواردية من أنه لا زكاة فيما قال وقصر عن انصاب وحداً فالقول أشبه بان كانه على رب المال لا على العامل قال الخطيب العمل بربح ولو كان دون انصاب هدام مذهب المدونة والقول بأن زكاته على رب المال ليس بالمشهور اهـ الأمر الثاني ان شرط زكاة العامل حصته من الربح سنة في المواقي ابن يونس اهـ يجب الزكاة على العامل عند ابن القاسم باحتياج خمسة أوجه وهي ان يكون محسباً مسلمين بالدين علمهما وان يكون رأس المال وحصره به من الربح ما فيه لزكاة وان يعمل العامل بالمال حولا بمعنى سقوط شرط من ذلك ليرك العامل اهـ قال علقوني زكاة العامل بربحه شرط سادس وهو ان يبيع ويصنع قال واشترط الثلاثة لأول رب المال ساء على ان العامل أحير وفي العامل قضاء على أنه شرط لك كاشتراط الخامس واما اشتراط الرابع فساء على أنه حصر (١٩٧) وذلك لانه لو قص من شرط المال

عن انصاب لم يرك العامل وان بانه انصاب فأكثر بل يستقل حولا كالعائنة وأجرة الاجير فاذا كان رأس المال عشرة دنانير ودفعه للعامل على أن يكون له جزء من مائة جزء من الربح ورجح المال مائة فان ربه لا يزكي وكذا العامل ابن القاسم ولا يضم العامل ما ربح الى مال له آخر فيرى بخلاف رب المال اهـ أي فيضم فاذا كانت حصته بربحه دون انصاب وعنده مال وصمه له لصار ماله وفصال حوله فانه يركي ويركي العامل بربحه وان قل في

على ذلك الأصل من غير خلاف وتبين أصليين وأصولين مع الخلاف فيه لم يلجأ بعض الفقهاء ببعض تلك الأصول وعلى البعض الآخر أصلاً آخر فيقع خلاف لذلك ولذلك اختلف في أم الولد اذا قبلت هل يحجب فيها أجنبية أم لا ترددها بين الارقاء من جهة أنها لو طأ تلك الجنبين وبين الاحواز لتحريم بيعها واحوازها ارضها وما لها وتردد اثبات حلال زهوان بين الشهادة والبر وايقو كذلك الرحمان عبدالحاكم والشافعي والمفهوم وغيرهم حري الخلاف فيهم هل يشترط فيهم التعدد ليليا للشهادة أولا يشترط طليبا للرواية وكتردد العقود الفاسدة من الابواب المستثنيات كالقراض والمساواة هل ترد الى أصلها فيجب فراض المثل أو الى أصلها فيجب حره المثل وذلك المساواة لتردد هذه الفاسدة بين أصلها وأصل أصلها فان أصل أصلها أصلاً كذلك كل ما توسط غرره أو ألحاله فيه من العقود تختلف العلماء فيه لتوسطه بين العرر الأعلى فيبطل أو العرر الأدنى المجموع على حواره واعتباره في العقود فيحوز والمتوسط أحدتها من الطرفين من قرره من هذا مع اوس الآخر احراز وكذلك المشايخ المتوسطة في المصادرات دائرة بين أدنى المشايخ والافانوح نرحمها وبين أعلاها فتوجب فترخص فتختلف العلماء في تأثيرها في الاسقاط لاجل ذلك وكذلك التهم في رد ذلك هاديات اذا توسطت بين قاعدة ما مجمع عليه انه موجب الرد كشهادة لسان له وهو بين قاعدة ما مجمع عليه انه عرف قد ادرج في الشهادة كشهادة الرجل لآخر من قبله فيختلف العلماء أي الدليلين يعتبر وديث كشهادة الاخ لا يحبه ويحبه فانه اختلف فيه (٢) هل تقبل او ترد وكذلك الثلث يتردد في مسائل بين اقله والكثرة فيختلف الفقهاء في الخافه بايهما شاء وطائره كثيرة في الشرعة من المتروكات بين أصليين فاشترط والعمال في القراض

(٢) الوجه فيها

هذه بعض في مفهوم الشرط الرابع فعمل اهـ الأمر الثالث قال علقوني وقاد من المواقي ان العامل يركي بربحه مطلقا لعم واحد عند المعاصلة ولو مديراً أقام بيده أعواماً وهو مديرو وفي ان عرفة انه يلزم للعامل زكاة حصته كل عام اذا كان هو ورب المال مديرين لكن عاير كيهما لكل عام عند المعاصلة اهـ قال السائي وما لان عرفة هو المعتمد لانه التقى في المدونة وابن رشد اهـ وسأله لرهوني وكشون الأمر الرابع قال المواقي ابن يونس وقول ابن القاسم هذا استحسان رآه أي للعامل مرة ان له حكم شريك في وجوده يصمن حصته من الربح وان اشترى من يعتق عليه عتق ورآه مرة أنه ليس كالشريك ادليس في أصل المال شرك وان ربح المال منه وحوله حول أصله فصار ربح ذلك عنده توسط أمره اهـ فمن هنا بحث الناصر في قوله في التوضيح والمشهور رمي على أنه حبير ومقاله على أنه شريك اهـ بان كونه أجيراً يقتضي استقلاله لانه كونه شريكاً يقتضي سقوط الزكاة أصلاً عنه وعن رب المال في حصة العامل ادلا زكاة على شريك حتى ساء حصته منها اهـ نعم قال السائي الذي عساه في التوضيح والله أعلم أن أصل الزكاة في ربح العامل مع قطع النظر عن فتنه مني على أنه شريك ووجوبها في المقابل أي بعد استقبال عام مع قطع النظر عن كونها على العامل مبنى على

انه أجبر فلاحت و يدل على ذلك ان الزكاة كما علم مدينة على انه شريك وبعض شروحهامسى على انها جبر وماداك الاقطع الطر عن
 كونهما على العامل تأمل ٨١ وقاعدة الشريك لما احتضنت أصل واحد وهو كونه شريكاً بين الاتفق العماء على احرائه على ذلك
 الاصل وان الزكاة يجب على أحد الشريكين لا اجتماع شرائط الزكاة في حقه دون الآخر لا احتلال بعض الشرط في حقه هذا وقاعدة العامل
 في التردد بين أصليين أو أكثر نظراً لكثرة في الشريعة مهام الوفاء فقلت احتلف في ايهما هل يجب فيه قيمة أم لا لبردها بين الارقاء
 من جهة أنها لو طأ بملك العين وبين الاسوار لتحرير بيعها و احوارها لبعها وما لها ومنها المحرر من رؤية هلال محو رمضان والفرجان
 عند الحالك والسائب والمقوم وغيرهم لما ترددوا بين الشهادة والرواية احتلف فيهم هل يشترط فيهم العدد تعليلاً للشهادة أو لا يشترط تعليلها
 للرواية ومنهم العقود الفاسدة من الانواع المستغنى كالفراص والمساواة تردت بين أصلها وأصل أصلها هل أصل أصلها أصلياً أيضاً
 اختلف العلماء في ايهما هل ترد الى أصلها فيجب فرائض المثل أو الى أصل أصلها فيجب اجرة المثل ومنها كل ما توسط عرره أو الجملة
 فيه من العقود لما تردد بين العرر (١٩٨) الاعلى المجمع على بطلانه والادنى المجمع على حواره واعتباره في العقود

لانه يتوسطه أخذ شبه
 من الطرفين احتلف فيه
 فمن قرره من الاعلى
 مع ومن قرره من
 الادنى أحر ومنها الماشق
 المتوسطة في العبادات
 لما دارت بين أدنى
 الماشق فلا توجب ترجيحاً
 وبين أعلاها فتوجب
 الترجيح احتلف العلماء
 في تأثيرها في الاسقاط
 لاجل ذلك ومنها محو
 شهادة لاخ لاجبه من
 التهم لتوسطه في رد
 للشهادة بين قاعدة
 ما اجمع على أنه موجب
 للرد كشهادة الانسان
 لنفسه وبين قاعدة
 ما اجمع على أنه غير

دائر ون بين أن يكونوا شركاء في العمل والهم ويكون ارباب الاموال شركاء في المال والهم ويصدق ذلك سواء
 المربيين في زيادة الربح وقصاه وهذا هو حال الشراكة وبعضه أيضاً ان الذي يستحقه العامل
 ليس في ذمة الرب المال وهذا هو شأن الشريك وبين ان يكونوا أحرار وهذه اختصاص رب المال
 بصياغ المال وعرائنه فلا يكون على العامل شيء ولان ما يأخذه معاوضة على عمله وهذا هو شأن
 لاجراء ومقتضى الشركة ان تملك بالظهور ومقتضى الاجارة ان لا تملك الا بالقسمة والقض
 فاجتماع هذه للشواذب سبب اختلاف فمن علم الشركة كمل الشروط في حق كل واحد منهما ومن
 علم الاجارة جعل للمال وربحه لرب فلا يعتبر للعامل أصلاً ولا في القاسم رحه الله صعب عليه اطراح
 أحدهما بالكلية فرأى أن العمل بكل واحد منهما لمن وجه أولى وهي القاعدة المقررة في اصول
 الفقه باعتبار وجه من الاجارة ووجه من الشركة فوقع التعرّيع هكذا متى كان العامل ورب المال
 كل واحد فيهما محاط بوجوب الزكاة معرداً عما يتو به وجه عليهما وان لم يكن فيهما محاط
 بوجوب الزكاة لكونهما عديين أو دمييين أو لقصور المال وربحه عن المصا ولنس لربه غيره
 سقطت منهما وان كان أحدهما محاطاً بوجوب الزكاة وحده وقال ابن القمام متى سقطت عن
 أحدهما اما العامل أو رب المال سقطت عن العامل في الربح أما ان سقطت عنه فتعليلها لمن نفسه
 عليه وتعليلها لحال الشركة وشأنها وأما ان سقطت عن رب المال فتسقط أيضاً عن العامل في حصته
 من الربح تعليلاً لكثرة الاجارة وهو كونه استأجر أحريراً ففرض أحرته استأجر بها الحول
 ولذلك هذا العامل ورأى أشهر رحه الله عتار رب المال فتجب في ذمة الربح نية الوحوها
 في الاصل لانه يركي ملكه وان ربح مال مضموم الى أصله على أصل مالك رحه الله فيمن أثمر
 بدينار فصار في آخر الحول أصلاً بركي ويقدر الربح كما من أول الحول الى آخره

وقد كان في الشهادة كشهادة الرجل لأخر من قبله لما أحد شبههما احتلف
 العلماء أي للتقليين يعتبر فتقبل أو ترد ومنها ثلاث لما تردد بين القلة والكثرة في مسائل احتلف العلماء في الحافه بايهما شاء
 وبالجملة ما فرق بين هاتين القاعدتين يتخرج على هذه القاعدة والله سبحانه وتعالى أعلم
 في الفرق الثامن والثانية بين قاعده الارباح تصم في اصولها في الزكاة فيكون حول الاصل حول الربح ولا يشترط في
 الربح حول يخصه كان الاصل أصلاً أم لا عند مالك رحه الله وواقفه ابو حنيفة واجد رضي الله عنهما اذا كان الاصل أصلاً والا
 فحول من حين بكل المصا ومع الشامي رضي الله عنه سطلما وبين قاعدة الفوائد التي لم تقدم لها اصل عند المكلف كالعيران
 والهبه وارث الجباية وصدفات الزوجات ومحو ذلك فهذا يعتبر فيه الحول بعد حوره وقبضه
 لافرق بين الربح والعائدة عدالت في ولا على مقابل مشهور مالك فقد روى عنه مثل قول الشافعي رضي الله عنهما وانما الفرق بينهما
 على مشهور مالك وقولي في حنيفة وأجد رضي الله عنهما وهو مبني على قاعدة التقدير وهي اعطاء الموجود حكم المضموم واعطاء

المعذور حكم الموحود وقد تقدم بسطها في قاعدة خطاب الوصع نعم التقدير من حيث انه خلاف الاصل لا يجوز الاداء تحت الضرورة
اليه بان يدل الدليل على ثبوت الحكم مع عدم سببه أو شرطه أو قيام سببه وهما قد دعت الضرورة اليه فان قول عمر اعتد عليهم
بالسحلة ولا تأخذها منهم كما في الموطأ وقول علي عد عليهم الصغار والكبار ولم يعرف لها مخالف في المسحاة كما في كشف القناع
والمتقي للبايجي يدل على وجوب الركة في الارباح ضرورة ان ربح التجارة كذلك معياد السحلة كما أنها عين متمولة نشأت عن
عين متمولة ركونية كذلك الربح غير ركونية وهو أصله فوجب ان يكون مثله حكما كما هم السحال
الى أصله ويجعل حوله حولها كما في ذلك يصم الربح الى أصله ويجعل حوله حولاته وشرط وجوب الركة دوران الحول وهو لم يدر
على الربح والسحال فتعين تقدير الربح في التجارة والسحال في الماشية في قول الحول تحقيقا للشرط في وجوب الركة وعطفة على
الشرط بحسب الامكان وليست القاعدة كذلك ادلا من طابق حوله حولها نعم في كون هذين التقديرين في يوم الشراء لانه سبب
لربح والسبب بالارم سببه وهو مذهب ابن القاسم أو في يوم الحصول لثلاثتهم (١٩٩) بين تقديرين تقدير الشراء

والاعيان التي حصلت في
الربح والتقدير على
خلاف الاصل يقتصر
منه على ما يدعو الضرورة
اليه وهو مذهب أشهر أو
في يوم ملك أصل المال لانه
السبب وهو مذهب المعيرة
خلاف ما تخرج عليه مسألة
المدونة في حال الحول على
عشرة فاعق منها خمسة
واشترى سلعة بخمسة
فباعها بخمسة عشر فقال
ابن القاسم ان تقدم الشراء
على الاخرى وحسب الركة
فان التقدير حينئذ والمال
عشرة وهذه عشرة ربح
فيكمل المصايب حينئذ والا
فلا يجب وأسقطها أشهر
مطلقا لان التقدير عنده

وكذلك أولاد المواتي اذا كمل بها فاصابها في حوط رب المال وحسب على العامل وان لم يكن
أصلا تعليبا لهذا الاصل وهو صم الربح الى الاصل في الركة ووقع في الموازية يعتبر حال العامل في
نفسه فان كان أهلا بالنصاب وغيره ركني والا فلا تعليبا لشأنه لشركة فالمرق يخرج بين هاتين
للقاعدتين

والفرق الثامن والمائة بين قاعدة الارباح تصم الى اصولها في الركة فيكون حول الاصل
حول الربح ولا يشترط في الربح حول يحصه كان الاصل مصا أم لا عند مالك رحمه
الله ووافق أبو حنيفة رضي الله عنه اذا كان الاصل مصا ومع الشافعي رضي
الله عنه مطلقا بين قاعدة للمواتي التي لم يتقدم لها أصل عند المخلف
كالكليات والطلبه وارث الحباية وصدقات الرواحات ويحوز ذلك
فقد اعتبر فيه الحول بعد حوزة ركنه

والفرق صدنا عنه قول عمر رضي الله عنه للساعي عد عليهم السحلة بحملها الراعي ولا تأخذها
والسحلة عين متمولة نشأت عن عين متمولة ركونية كانت الربح وهو غير ركونية عن عين ركونية
وهو أصبه فكما صم أحدهما الى أصله وحمل حوله حولاته كذا في الآخر الذي هو الربح وقولنا

قال (الفرق الثامن والمائة بين قاعدة الارباح تصم الى اصولها في الركة فيكون حول الاصل حول
الربح ولا يشترط في الربح حول يحصه كان الاصل مصا أم لا عند مالك رحمه الله تعالى ووافق أبو
حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا كان الاصل مصا ومع الشافعي رضي الله تعالى عنه مطلقا بين
قاعدة للمواتي التي لم يتقدم لها أصل عند المخلف كالكليات والطلبه وارث الحباية وصدقات الرواحات
ويحوز ذلك فمدا اعتبر فيه الحول بعد حوزة ركنه الى قوله

يوم الحصول ويوم الحصول لم يكن لاجمعة عشر وأوحسها المعيرة مطلقا لانه يقدر يوم ملكه العشرة ولا عبرة بتقديم الاتفاق على
الشراء وعدمه في الموطأ قال مالك اذا طعت الغنم بأولادها ما تجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة وذلك ان أولاد الغنم معها وذلك
مخالف لما أفيد منها بشراء أوهبة أو ميراث ومثل ذلك الميراث لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة فيصدق ربحه مع رأس المال ولو كان
ربحه فائدة أو ميراثا لم تجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده أو ورثه قال مالك فعدا الغنم أي سخاها منها كأن
ربح المال منه قال مالك غير ان ذلك يختلف في وجه آخر اذا كان للرجل من الذهب أو لورق ما تجب فيه الركة ثم أفاد اليه ما لا ترك
ماله الذي أفاده لم يركه مع ماله الاول حين يركبه حتى يحول على القاعدة الحول من يوم أفاده ولو كان لرجل غنم أو نقر أو بلى تجب
في كل صنعة منها للصدقة ثم أفاد اليها بغيرا أو نقرة أو شاة صدقها مع صنف ما أفاد من ذلك حين يصدق اذا كان عنده من ذلك الصنف
الذي أفاد نصاب حاشية قال مالك وهذا احسن ما سمعت في هذا كله اه قال البايجي يريد ان القاعدة لا يكمل بها النصاب ويكمل بالنسل
وقاسه مالك على مذهب العين منه فاذا بلغ الربح مع الاصل النصاب وجبت فيه الركة وان لم يبلغه لان القاعدة لم يترك حتى يحول الحول على

لثلاثة وهذا قياس صحيح لم يسلّم ان نصاب الخولين بم ربحه واما سلمه للشاهي فيمن اشترى بمائة درهم سلعة قيمتها مائة درهم
ثم باعها بمائتي درهم بعد ان حال الخويل من يوم اشتراها فان الزكاة فيها وهذا اصل يصح فيه سعيه ولا يخفى بالقياس المدكور اختلاف
حكم العين والماشية في القوم من جهة ان الماشية اذا اقامتها شيئا وعنده نصاب من جنسها كان حكم الماشية في الخويل حكم أصل
النصاب الذي كان عنده بخلاف العين فانه بر كى القناعة خوفا والنصاب الذي كان عنده لحوله وذلك لانه ليس من شرط الفرع اذا
قيس على الاصل لانه لجامعة بينهما في حكم من الاحكام ان يقاس عليه في سائر احكامه واما الخويل ان يدل الدليل على ان القناعة التي جعلت
يذهب في ذلك لحكم لها احتصاص بذلك الحكم دون غيره وان فارق الاصل للفرع في احكام غير هال لا تعلق لها تلك القناعة لان ما من
فرع الا وهو يخالف الاصل الذي يقيس عليه في عدة احكام وفي مستثنى خاص تمام نصاب الماشية بها الذي هو اولادها على اتمام
نصاب العين نهائنه لانه صحيحه وهي ان هذا أي الاولاد مما حدث من العين التي نحب فيها الزكاة وهي الماشية وهو من جنسها
فوجب ان يكمل بها نصابها (٢٠٠) كالمعين وهذه عند بعض النجاة مدور الموائد باختلاف العين والماشية في الموائد

زكوة احرار من احرار فقاراه لا يركي وان كان ممنولا اشعن متمول عبرانه غير كوي اعني
الاصل وهما قاعدة وهي سر الفرق بين الارباح والموائد يحتاج اليها بعد نقر الاحكام وهي
ان صاحب الشرع متى انت حكمها حالة عدم سنده او شرطه فان مكنته تقدر بها معه فهو اقرب
من اثباته ودومها فان اثبات السبب دون سنده والشرط بدون شرطه خلاف القواعد فان
الحال الصادرة الى ذلك وامتنع التقدير بذلك الحكم مستثنى من تلك القواعد كما انت الشارع
الميراث في دية الخطأ والميراث في الزينة مشروط بتقديم ملك الميت على المال لموروث قدر العلم
رحمهم الله الملك في الدية متقدما على الموت بالر من الفرد حتى يصح حكم الثور يث فيها وكذلك اذا
صححنا عتق الانسان عن غيره في كماره او طوع باده او عبر باده خلافا للشاهي رضى الله
عنه في اشتراط الادن قسرا فان ثبوت الملك قبل صدور صيغة العتق بالر من الفرد حتى يبرأ دمة المقتد عنه

لاي الله ولا يجمع احباؤها
في نصابه الذي هو من
جنس الاصل واما اختلف
في القوائد لانها ليست من
الاصل وزكاة الماشية لها
تعلق بالساعي فاذا لم نجب
زكاتها لركة الاصل لم يمكن
تكرار الساعي ونعت
ابعد بين ارباب الاموال
والمساكين فان القناعة اذا
أصبحت الى أقل من النصاب
ركبت بعد استحلال حول
القناعة واذا أصبحت الى
النصاب ركبت لحول النصاب
وليس كذلك العين فان
رب المال يخرج زكاه
فيمكن اخراجه عند حلول
حصوله المختص به فلم تدع
ضروره الى اعتبار حول

غيره غير كوي على الاصل) قلت مسألة المسكية القيس على الدحل كما ذكر والمشافعة
فروق فيها طرفا (وهما قاعدة وهي سر الفرق بين الارباح والموائد يحتاج اليها بعد
نقر الاحكام فيها الى قوله عند مستثنى من تلك القواعد) قلت فيها قاله من ذلك نظر قال
(كما انت الشارع بالميراث في دية الخطأ والميراث في الزينة مشروط بتقديم ملك الميت على المال
لموروث قدر العلم الملك في الدية متقدما على الموت بالر من الفرد حتى يصح حكم الثور يث فيها وكذلك اذا
صححنا عتق الانسان عن غيره في كماره او طوع باده او عبر باده خلافا للشاهي رضى الله
عنه في اشتراط الادن قسرا فان ثبوت الملك قبل صدور صيغة العتق بالر من الفرد حتى يبرأ دمة المقتد عنه

النصاب فتعقد قبل حوله ولا نصابا الى أقل من النصاب غير كوي الى أكثر من حوله فلهذا غيره
وانه أعلم وأحكم اه بتصرفنا

الفرق التاسع والمائة بين قاعدة الواحات والحقوق التي تقدم على الحج وبين قاعدة ما لا يتقدم عليه

الفرق بين ما يقدم وما لا يقدم على الحج من الواحات والحقوق سى على قاعدة انه اذا عارضت الحقوق قدمها احد ثلاثة أنواع على
ما يقابله النوع الاول ما جعله صاحب الشرع مصيفا من حيث التصديق بشعر تكثرة اهتمامه به يقدم على ما هو رلكاف بأخيره وحده
موسعا عليه ومن ذلك تقديم ما ينشئ فوائده على ما ينشئ فوائده وان كان على ربة منه وله نظائر كثيرة في الشرعة منها تقديم حكاية
قول المؤذن على قراءة القرآن لان قراءة القرآن لا هيوت وحكاية قول المؤذن تعون بالعراع من الادان ومنها تقديم صون الاموال
ادخرت عن العادة هي للعبادات فينتقل للتبسم عن الوصوء والعمل اذا خرج ثمن الماء في شرائه طه عن العادة ان كان له بال
لا يبرمه بذله في شرائه ان ظن وجود الماء كما في ابن جلدون على صغير مباراة على اس عاشر لان ادرا على الثلث فقط لان الثلث لا يكون

كثيرا الا اذا كان الله كبير عن امدادهم يكن له ذلك كأن يكون مدرهم فهذا وان زاد ما كثر من نصه واجعاه فلا ضرر عليه فيه كما يؤخذ من كلام الخطيب على نفسك حليل في شراء عمل لاسواقهم ولا يجب الحج اذا فرطت الغرامات في الطرقات قال العدوي على الحرشي ولا يسقط الحج اذا احضام ثبت لا يحجف به واداء أحد لا يرجع بل يقف عند قوله أحدهما العذر وعلم منه ذلك عدة كعشار فان كان يعلم أنه ياخذ ما يحجف أو يسكت ولو قل المجموع ومثل السكوت تعدد الظلم يسقط عنه الحج اه قال الحرشي وكذا يسقط ان شك انه يسكت على أحد القولين وهو المذهب اه فاده شيخنا في حاشية فوصيحه الماسك ومنها تقديم صوت النفوس والاعضاء والمدافع على العبادات فيقدم انما العريق والحر يق ونحوهما اذا سبق ذلك عليه على الصلاة ولو كان فيها أوحشى قوات وقتها ومنها تقديم صوت مال العباد حشى فوانه على الصلاة عديم قول حتى العدم مقدم بدليل ترك الطهارة والعبادات اذا عارضها ضرر العدم لا عديم يقول حتى الله يقدم لان حتى العدم قبل لا يقاط بالمخاطبة والمساكنة ونحو الله تعالى ﴿التوحيات﴾

الواحد على الفور يقدم على الواحد على التراخي لان الامر بالتعجيل (٢٠١) يقتضي الارحية على ما يدل به

تأخير مثلا حتى الوالدين واجب على الفور واجبا فيقدم على الحج اذا قلنا انه على التراخي وحق السيد واجب فوري فيقدم على الحج اذا قلنا بذلك وحق الزوج فوري فيقدم على الحج اذا قلنا بذلك والدين الحال من حيث انه فوري يسمع الخروج الى الحج د ولنا بذلك ولا يجمع ذلك الدين المؤجل

﴿الذوق الثالث﴾ فرض لأعيان يقدم على فرض الكفاية لان طاب العمل من جميع المكاهين يقتضي راحة ما يطلب من البعض فقط ولا فرض الكفاية

من الكفاية الواجبة عليه فان الواحد من الكفارات لا يرضيه معنى غير ما وكه حتى شمله لولاء أيضا فان لولاء لا يشترط أصالة عن عرقلوك لا يفتق عنه أما غير أصالة طر بي الادن ويحصل به غير تلك ههنا هو أصالة فتعين تقدير المال لا يفتق عنه فيل صدور صبيحة العتيق بالمر من الضرورة ثبوت هذه الاحكام فاذا قال له اعني عندك عني قدر هذه الصبيحة شملة على التوكيل في شراء عبده من نفسه وأنه يتولى طرق العتق وشتمه أيضا على أنه وكاه ان يفتقه عنه عن كفارة به استقر ارا ملك له فهي صبيحة مشتملة على وكالتين وكالة لمعاوضة وكالة العتيق فضروره ثبوت حكم العتيق عن العتيق يحوج الى هذه التقادير وظائره ككثرة في الشر بعة وهذه القاعدة تعرف بقاعدة التقديرات

من الكفاية الواجبة عليه اي فوله لضرورة ثبوت هذه الاحكام قلت لاحاجة الى تفسير ملك لا يفتق عنه ولا دليل عليه فان مثل هذا من الامور الدالية صح فيه لا يباينة انما وقد تقدم لانه على ذلك أيضا فان (فاذا قال له اعني عندك عني قدر هذه الصبيحة مشتملة على التوكيل في شراء عبده له من نفسه وأنه يتولى طرق العتق) قلت لا صح الشراء هنا بوجه فانه لا عوض فلا وجه لتوكيله على الشراء قل (ومشتملة أيضا على أنه وكاه ان يفتقه عنه عن كفارة به استقر ارا ملك له فهي صبيحة مشتملة على وكالتين وكالة لمعاوضة وكالة العتيق) وث لا يصح أيضا وكالته على العتيق فانه لم يفسقه ملك قل (فضروره ثبوت حكم العتيق عن العتيق يحوج الى هذه التقادير وظائره ككثرة في الشر بعة) قال لاحاجة الى شيء مما ذكره من التقادير هذه المسئلة أما في غيرها فمما احتج الى ذلك وكيف يقول ان الصبيحة مشتملة على التوكيل وأي صبيحة فيما دا عتق عنه تعراد هذا كله لا يصح قال (وهذه القاعدة تعرف بقاعدة التقديرات

(٢٦ - المروق - ثنى) بعينه عدم تكرر المصلحة تكرر العمل وفرض الاعيان يعتمد تكرر المصلحة تكرر العمل والله على الذي تكرر مصلحته في جميع صوره أقوى في سترام المصلحة من انسى لانبوه المصلحة معه الا في صوره قال مالك رحمه الله تعالى الحج أفضل من الف والار وفرض كفاية والحج فرض عين وكان ابن عمر رضي الله عنهما أكثر الحج ولا يحضر العرو واجتلب للبناء فيمن أنى من اعصا وعنه صلاة العشاء ولم يبق قبل للمحر الا مقدار ركعة للعشاء والوقوف وحاشى باشتغاله بأحد هم قوات الآخر هل يصلي مطلقا أو يدرك الوقوف مطلقا كان حاشى ياصلى ولا أدرك الوقوف أو يصلى وهو ماش أو راكب كصلاة المسابقة فدرهم معها أقول أر بعد رجوع الاول جلس في محضره حيث قال وصلى ولو كانت وحمله الاصل مذهب مالك وماعناه أقوالا للشافعية وقال انه الحق لان الصلاة أفضل وهي فورية جماعا اه وسلمه ابن الشاذلي وقال في الماحل اختلف هذا في نفيه على أربعة أقوال وذكرها على الترتيب المذكور وقال المشهور الاول ورجح الرابع اه وقال العلامة لا يبرى حاشيته على عبد السلام عني الجوهرية ولا يباي أفصلية الصلاة قول المالكية كجمع من غيرهم بتقديم الوقوف على الصلاة حيث

خاف قوته وصعيقهم لقول الله - ح حليل وصلي ولوقاه فان ذلك اذ يد شقة الحنج وعدم امكانه كل وقت ودين الله يسر ويسر نفيد كلامهم كما هو ظاهر سياهم عن احرم فعل والاصل ولوقات وفدة بواي عدم وجوب الحج في البحر حيث حصل له دوحه تمنع القيام الصلاة فليحذر اه والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿ الفرق العشر والمائة بين قاعدة ما صح البيانية فيه وقاعدة ما لا تصح البيانية فيه ﴾

عن المحاكم تصح البيانية على جميع الاعمال قلّة أو غيرها وأما الشرع فحكم صحة البيانية في بعضها دون بعض وذلك ان الاعمال للهية كالايمان بالله تعالى لا خلاف في عدم صحة البيانية فيها الا ما كان والية كاحتياج الصبي وسائر نبات الاعمال التي تصح البيانية فيها على حسب الخلاف في ذلك أيضا وغير القلبية ان كانت ماله محصة كركن القواري والود نوح والقصوبات وقضاء لديون ونحوه في الركوات والكفارات ولحوم الهدايا والمصحايا ودفع النكاح لا خلاف في صحة البيانية فيها وان كانت غير ماله محصة فمعهم حكمي لاجماع في عدم صلاحتها في الصلاة والخلاف (٢٠٢) فيها عداها ومعهم حكمي الخلاف في الصلاة أيضا وحصل الاصل صاطا للوقوف

والخلاف كون الفعل المطلوب شرعا ان اشتمل على مصلحة منظورة فيها لذات الفاعل بحيث لا يحصل الا بمشرفته بعدت فيه فليان قطعاً وذلك كالمؤمن مصلحته الدلالة على صدق المدعى فلا تحصل بحلق غيره عنه والادان لا ليس في السنة ان يحلف احدو يستحق غيره وكال دخول في الاسلام مصلحته احلال الله وتنظيمه واطهار العبودية فلا تحصل الا بمباشرة الشخص نفسه وكوطه لزوجة مصلحته الاضاف والمعين وليد بسبب اليه وذلك لا يحصل بفعل غيره وان اشتمل على مصلحة

وهو اعطاء الموقوف حكم المعلوم واعطاء المعلوم حكم الموقوف وقد تقدم سطها في قاعدة حطاب الوضع وهي يحتاج اليها اذا دل دليل على ثبوت الحكم مع عدم سبه أو شرعه أو قيام ماله وادام تدفع الضرورة اليها لا يجوز قلّة رخصته لا خلاف الاصل وهو ما يدل الاثر على وجوب الزكاة في الارباح تعين تقدير الربح والسبحان في المناشئة في اول الحول تحقيقا للشرط في وجوب الزكاة وهو دوران الحول فان الحول لم يدر عليها فيمحل ذلك بحقيقة على الشرط بحسب الامكان واختلف في هذين التقديرين ان للقاسم واشبهت رجما الله هاب القاسم بغير حالة الشراء لانه سبب الربح بقدر ان القاسم عده ملازمة للسبب لاسمه وعند اشبهت بقدر يوم الحصول لئلا يجمع بين تقديرين تقدير الشراء ولا عيان التي حصلت في ربح والتقدير على خلاف الاصل فيعصر منه على ما تدعو الضرورة اليه وعند المعيرة التقدير يوم ملك اصل ادا لانه السبب وعلى هذه التقادير مخرج مسألة المدونة اذا حال الحول على عشرة فاقى منها حصة واشترى سلعة بمحسة فباعها بمحسة عشر قال ان للقاسم نوب الزكاة ان يقدم للشراء على الاخر فان التقدير حينئذ كان اتمال عشرة وهذه عشرة ربح فكامل المصاب حينئذ والا فلا تحب وسقطها اشبهت مطلقا لان التقدير عنده يوم الحصول ويوم الحصول لم يكن لا خمسة عشر واوحسها المعيرة مطلق لانه بقدر يوم ملكه العشرة ولا عرة تقدم لانه في وعده وعن مالك مثل قول الشافعي رضى الله عنه ما فلا يحتاج

وهو اعطاء الموقوف حكم المعلوم واعطاء المعلوم حكم الموقوف وقوله محصورة على الشرط بحسب الامكان) فليست في ذلك صحيح وليست مسألة عتق الانسان عن غيره من ذلك فانها لم تدفع فيها الى ذلك ضرورة وما قاله بعد حكمه اقوال ونحوها ولا كلام في ذلك وما في الفرق بعده صحيح

منظور فيها لذات الفعل من حيث هو بحيث لا يتوقف حصول مصلحته

على المباشرة صحت فيه البيانية قطعاً وذلك كركن القواري ولودائع والمصوبات وقضاء لديون ونحوه في الركوات أيضا الحقوق لاهلها سواء كان له أو غيره فيمن كان عليه الوفاء وان لم يشعر وان اشتمل على مصلحة منظورة فيها لفعل ولحمة الفعل وهو متردد بينهما اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في أي لثانيتين تعلب عليه وذلك كالحج فان مصلحته كما انها تأرب النفس بمعرفة الاوطان وتهديتها بالخر وج عن المعتاد من المحيط وغيره انكر الامداد والاندراج في الاكمان وتنظيم شعائر الله في تلك القمع واظهر الانبياء من العبد لالم يعلم حقيقته كرمي الحار واليه بين لصا والمروة والوقوف على نفعة خاصة دون سائر النفع وغير ذلك من المصالح التي لا تنحصر ولا تحصل الا للمباشرة كالمسألة كذلك مصلحته المعيرة المالية عاليا ادلا بغيري عن الاماني في سفره عاك والمبا لاحت غير ملك وموافقيه مصلحته الشخصية قالوا يجوز النيابة في الحج ولما لاحظ مالك رضى الله تعالى عنه ومن وافقه مصلحته لاولى قالوا لا يجوز النيابة في الحج

وهو أقوى ضرورة ان يلقى تحصل في الحج بالذات وأما المالية فانما حصلت فيه طريق العرض بدليل ان الذي يحج
 لا مال فكان لمساوية قد تعرض في الحجب فبمن احتج للركوب اليها فاكبري لذلك ولا تصح لبيان فيها اجتمعا كذلك
 يسعى في الحج نعم لغير ما ذكر ان يعرق ان عرض المال في الحج أكثر من ما روي لاحاديث من الحج عن الصبيان والمرضى يحرم
 عنهم غيرهم ويعمل أفعال الحج والعبادات أمر مباح اه كلام الأصل وتغلبه ابن الشاذلي هذا الصابط يتقصص الصوم فقد صح
 الحديث بخوار لبيان فيه اه ومراده بالحديث حديث الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لو كان عليهما دين
 حبسهما عن ابن عباس أتت مرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني مات وعليهما صوم شهر فقال لو كان عليهما دين
 حبستهما (١) قالت نعم قال قد بين الله حق ما فعله فعلى لرقا على لوطا فدا على بالاصطراب في رواية ان لاسائل امرأة
 ان تمها صوم وعليها صوم شهر وفي أخرى وعليها خمسة عشر يوما وأخرى ان أحق مات وعليها صوم شهرين متتابعين وأخرى قال
 مات أحق وعليها صوم شهر نعم أحق بالاصطراب والاصطراب هو اختلاف (٢٠٣) يحمل على اختلاف الوقائع

لكنه بعيد لا اتحاد المخرج
 والروايات كلها عن ابن
 عباس اه فتأمل وسيأتي
 في الفرق الحادي والسبعين
 والمائة بين قاعدة
 أخرى فيه فعل غير
 ما كتب عنه وبين قاعدة
 بالاجزى فيه فعل الغير
 عن ابن الشاذلي مقرر
 مع هذا ونعاهد ذكر فيه
 مسائل لتوضيح الفرق
 المذكور لم يذكرها
 الفرق والله تعالى أعلم

الفرق الحادي
 عشر والمائة بين قاعدة
 ما ضمن وبين قاعدة ما لا
 يضمن للصبيان ثلاثة أركان
 الاول ما يجب فيه الصبيان
 والثاني الموجب للضمان

لعدمه الله مطلق فهدى القاعدة وهي قاعدة التبع
 وقاعدة القوائد ان قلنا بالفرق بينهما والا فلا والله أعلم

الفرق التاسع والمائة بين قاعدة الواجب والحقوق
 التي تقدم على الحج وبين قاعدة ما لا يقدم عليه

والفرق بينهما معنى على معرفة قاعدة في الترتيبات وصابط ما قدمه الله تعالى على غيره من
 المطالبات وهي أنه اذا تعرضت الحقوق تقدم منها المصنف على الموسع لان التصديق يشتر
 بكثرة اهتمام صاحب الترتيب عما جعله مصفا وان ما حور له ناحية وحده موسعا عليه دون
 ذلك ويقدم للموسع على المراعى لان الامس بالمعجز يقتضي الارحجية على ما جعل له
 ناحية ويقدم فرض الا على الكفاية لان ذلك الفعل من جميع المكلفين يقتضي
 ارحجية ما سأل من البعض فقط ولان فرض الكفاية يعتمد على تكرار المصلحة لتكرر
 الفعل ولا يعبر عنه تكرار المصلحة لتكرر الفعل والفعل الذي تكرر مصلحته في جميع
 صوره اقوى في التزام المصلحة من الذي لا يوجد مصلحة معه لا في بعض صوره ولذلك
 يقدم ما يخشى فوائده على ما لا يخشى فوائده وان كان اعلى منه كما تقدم حكاية قول المؤذن
 على قراءة القرآن لان قراءة القرآن لا تعوت وحكاية قول المؤذن تعوت بالمراع من لادان
 وكذلك تقدم صوت الاموال على العبادات اذا حرجت عن العدة كعدم صوت المال في
 شرب الماء لاوضوء والغسل على الوضوء والغسل وبسبب التسليم وكذا تقدم على الحج اذا شرطت
 الغرامات في الطرقات وتقدم صوت العفوس والاعضاء والمبايع على العبادات فتقدم انما الفرق
 والخرى في نحوها على الصلاة ان كان فيها اوجارها عنها وحتى فوت وقتها فيجوزها يصون

والثالث الواجب في الصبيان فاما يجب فيه الصبيان فقال في بداية المحتجب كل مال يملك عبده أو ولد عبده العاصب أي أو غيره عبيد ما من من
 السماء أو سابط اليد عليه وتملك وديك فيما يملك ويحول بانفاق وحملوه فيما لا يملك ولا يحول مثل العقار فقال الجمهور انها تضمن
 العصب أي انها ان اهدمت الدار ضمن قيمتها وقال أبو حنيفة لا يضمن وسبب اختلافهم هل كون يدا العاصب على العقار هل كون يده
 على ما يملك ويحول في ضمن حكم ذلك وحاصل ذلك ان الصبيان ومن لم يعمل حكم ذلك واحد ان الصبيان اه واما الموجب للصبيان في
 الشريعة فثلاثة أسس لاراع لها معنى واحد واحد منها وجب للصبيان ومن لم يملك واحد منهم لم يجب للصبيان اه أحدها العدة وان كانت قبل
 والآخر قوههم الدور وكل الاطعمة وغير ذلك من أسس اتلاف المذمومات قال في بداية المحتجب وهل يشترط أي مباشرة
 لاتلاف العبد ولا يشترط الا لشهر الاموال تضمن عدا وخطا وان كانا فاحلوا في مسائل حرثية من هذه الباب وهل يشترط فيه
 ان يكون مختارا بالعلوم عن الشائعي أنه يشترط ان يكون مختارا ولذلك رأى على المكر للصبيان أعنى المكره على الاتلاف اه وثانيها
 التمسك للاتلاف في الأصل وللسبب الموجب للصبيان نظر كثرة منها معق عليه ومنها يختلف فيه لكن حصل الاتفاق من حيث الجملة
 (١) لعدمه نصيبه

على ان التسبب موجب للضمان وقدر فيما يأتي له والمرق السابع عشر والمائتين والسبب ما يقال عادة حصل الهلاك به من غير توسط
 والتسبب ما يحصل الهلاك عنده منه أخرى دا كان السبب هو انقضى لوقوع الفعل تلك الآية اه وقال في بداية المجتهد واحتلفوا في
 السبب الذي يحصل بمباشرة الضمان اذا سأل للتلف بواسطة سبب آخر هل يحصل به ضمان أم لا ولذلك نظرت منها ان يفتح فيه صافية
 طائر يطير بعد الفتح فقل مالك بضمة حاجة على الطائران ولا وقال الشافعي يضمن ان حاجة ولا يضمن ان لم يهجه يعنى ان طائر عقيب
 الفتح ضمن والا فلا وقال أبو حنيفة لا يضمن على حال واحتج مالك بان فتح القفص سبب الاتلاف عادة فيوجب الضمان كسائر صور
 التسبب المجمع عليهم كإدخال فتح مراجه فحرق ما شئت فأفقدت الرزع فإنه يضمنه وقد سقط لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم
 فاعتدوا عليه على ما اعتدى عليكم خصوص التسبب في الحرم واحتجوا بأنه اذا اجتمع التسبب والمباشرة اعتبرت المباشرة دونه والطائر
 مباشر باختياره فحركة نفسه كمن حفر ثغرا عدوانا في محرابي فيها عبدة اسباب من المردى يضمن دون الحافر والحيوان فصدده معتبر
 بدليل حواشي المبدى وامكت (٢٠٤) لا يسبها لا قول السيد أو لعل كل والحواش بوجه الوحد الاول انا

ما بين صوبه من ذلك وكذلك يقدم صوب مال العبد على الصلاة اذا حشى فواته وهو من
 سب تقديم حق العبد على حق الله تعالى وهي مسألة خلاف مهم من يقول حق الله يقدم
 لان حق العبد يقل الاستقطة بالمصلحة واستحقاقه دون حق الله تعالى ومهم من يقول حق العبد
 مقدم بدليل ترك الطهارات والعمادات اذا عارضها ضرر العبد ونظر هذه المسائل كثيرة في
 الشريعة فعلى هذه القاعدة يتضح لك ما تقدم على الحج لا يقدم عليه فيقدم حق الولدين
 على الحج اذا قلنا انه على التراخي لان حق الولدين على الفور اجدا والفوري مقدم على
 المتراخي وكذلك يقدم حق السيد على الحج لان الحج لا يلزم العبد وحق السيد واجب فوري
 وكذلك يقدم حق الزوج على الحج العرس ان قلنا انه على التراخي لان حق الزوج فوري
 وكذلك يجمع الدين الحال الخروج الى الحج لانه فوري ولا يجمع الدين المؤجل قال مالك رحمه
 الله الحج فصل من المروال العرو فرس لعمية والحج فرس عين وكان ابن عمر رضى الله عنهما
 ينثر الحج ولا يحصر العرو وكذلك تقدم ركة من العشاء على الحج اذا لم يبق من العشاء
 الا مقدار ركة للعشاء والوقوف قال صحابا رجعهم الله يعوت الحج ويسلى وللشافعية رجعهم
 لله اقول بعونها ويقدم الحج لعلهم مشقة يسلى وهو بمنى كصلاة المسابقة والحج مذهب
 مالك لان الصلاة افضل وهي فورية اجدا والله الاعانة

المرق العاشر والمائة بين قاعدة مانع للبيانة فيه
 وقاعدة ما لا نصح البيانة فيه عن المكاتب

قال (المرق العاشر والمائة بين قاعدة مانع للبيانة فيه وقاعدة ما لا نصح البيانة فيه عن المكاتب)
 قلت صحة البيانة في الافعال كلها القلبية وغيرها جائزة عقلا لكن للشرع حكم صحة البيانة في

الاسم ان الطائر كان مخدرا
 للطيران ولعله كان مختارا
 للاقامة لا لظن الطلوع
 أو حروف الخسارج
 الكواصر وانما طار خوفا
 من العاتق واذا احتمل
 واحتمل والسبب معلوم
 فيصاف للضمان اليه كحافر
 الثرى يقع فيه الحيوان مع
 امكان اختياره لنزولها لرفع
 خلفه أو غير ذلك * لوجه
 الثاني ان الاسم ان السيد
 لا يؤكل اذا أكل منه
 الخارج سلامه لكن
 الضمان متعلق بالسبب
 الذي توصل به للطائر
 لمقصده كمن أرسل باريا
 على طائر غيره فقتله
 الباري باختياره فان

المرسل يضمن وهذه المسألة يقتضي اختيار الحيوان * الوجه الثالث ان لا يحرم ان يفتح سبب
 محرد بل هو معنى المباشرة لى طبع الطائر من العور من لآدى * الوجه الرابع ان يعرف بين حافر البئر يضمن من أردى انسان
 فيه ادونه وبين فاح انه يضمن في طير الطائر منه يضمن العاتق ولم يعتبر قصد الاثر ان كان قصد الطائر ونحوه صريف لقوله صلى الله عليه وسلم
 حوح العجماء حمار والآدى يضمن قصدا ولم يقصد فافهم ومساهمن حمر ثرا سقط فيه نبي فملك مالك والشافعي يقولون ان حمره
 بحيث ان يكون حمره مديا يضمن ما تلف فيه والام يضمن ويحى على أصل أبى حنيفة انه لا يضمن كسئلة الطائر ومنها وقيد المار
 قربان الرزع أو الاذرق فتعدو فتحرق ما جاورها ومساهرى ما يرق الناس في الطرفات فيعط بسبب ذلك حيوان أو غيره ومساهرى
 الكلمة الباطلة عند ظالم اعز على مل انسان في حذو الطائر من التسبب في جميعها يضمن ما تلف بسببه عند مالك والشافعي ويحى على
 أصل أبى حنيفة انه لا يضمن كسئلة الطائر ومساهمن قطع لوثيقة المنصمة للحق والشهادة يضمن عند مالك ذلك الحق لتسبب فيه
 كضمن الوثيقة وعند مالك هي يضمن ثمن الوثيقة خاصة فاعتبر للشافعي الاتلاف دون السبب ومالك اعتبرهما معا ورأى انه تلف الورقة

بالمباشرة بالآلاف وألف الحق بالنسب فرب على لوحين مقتضاها ومنهما من مر على حباله فوجد فيها صيداً يمكنه تغليفه وحوزة لصاحبه فتركه حتى ما يصمه لصاحبه عند ذلك لأن صون كل المسلم واجب ومن ترك واحداً للصون صحن ومنهما من لم يقطعه وعلم بعد تركها أنها من يحد بها صمها عند ذلك أذا تركها حتى يلف مع قدره على أحدها لا يفتح عليه أحدها لكلام البداية تصرف وزيادة ما يبي للاصل في الفرق المذكور ومن غيره * وثانها وضع اليد التي ليست بمؤنة سواء كانت عادة كيد السراق والغصاب وكحومهم أو ليست بهادية كأي المبيع يعاد حجاب في يده لا يفتح قبضه أو يقصه المشتري قبضه أو يباعه فاد قصه المشتري قبضه عند فقط إذا بيع سوفه أو يده أو يعل به حق للغير أو يلف ما في سبابة وعدا ما وعدت القصة أيضاً إذا ألقه المشتري وكما في قصص الغوارى والزهور التي تعاد عليها كالحلى والسلاح وأنواع الفروص على الخلاف في ذلك ليسا وبين الشافعي وكما في قصص الفروص الأعيان التي تقتصر ما فيه بضمها نقاطاً وطائر ذلك كثيرة وخرج بقيد التي ليست بمؤنة اليد المؤنة كوضع اليد في الودع والقرض والسفوف وكأبدى الأوصياء على أموال الناس والحكام على ذلك (٢٠٥) وأما الولد الثمين والمجاهدين وكذا

أبدى الأحرار في الأجارة مطلقاً عند الشافعي ولو كان الأجير صانعاً يؤثر أصبعه في الأعيان أو على حق الطعم الذي شوق النفس إلى ماولة كالموا كه والامرية والاطعمة المطبوخة مدرقاته الأمانة في الأمانة واستغنى مالك من الماعدة كالموا كورة صورته الأولى الأجير الذي يؤثر في الأعيان أصبعه كالخياط والعشار استحسن فيها أن لا يصلح للناس صبيان الأجور لأن السبعة إذا تعبرت بالسبعة لا يعرفها رها أو أحدها وير بيعت في الأسواق والثابتة الأجير على حق

هذا الفرق متى على ما عده وهي أن الأفعال قسمان منها ما يشتمل فعله على مصلحة مع قطع النظر عن فاعله كرد الودائع وقضاء الديون ورد العسوبات ومزريق الركواب والمعدات وعلوم الطبائيا والمصنوعات وبيع الفسك وكحومهم * ومع في جميع ذلك البينة أجماعاً لأن المأمور اجتماعاً لهم بها وذلك حاصل من هي عليه لحصولها من ثابته ولذلك لم يشترط للبينة في أكثرها ومما لا يتضمن مصلحته في هذه أن النظر إلى فاعله كالمصلاة فإن مصلحتها الخشوع والخضوع وإحلال الرب سبحة وتعالى وبطبيعة وذلك إنما يحصل فيها من جهة فاعلها فإذا فعلها غير الإنسان صاحب المصلحة التي طلبها صاحب الشرع ولا توصف بحسب كونها مشروعة في حقها فلا تخور البينة فيها أجماعاً ومنها قسم متردد بين هذين القسمين وتختلف الأعضاء وحكم الله في أي الشائتين تعاد عليه كالخج فإن مصلحته ما يوجب للمفس غفارة الأوردان وتهديها بالخروج عن المعاد من المحيط وغيره لذكر المعاد والأندرج في الأكرام ويعظم شعائره في ملك النفع وإظهار الأعيان من العبد المأمور يعلم حقيقة كرمي الجار والسي

بعضها دون بعض فإن لا عمل القلبية فلا علم خلافاً في عدم صحة البينة فيها إلا ما كان من البينة كالحجاج السي وفي سائر أفعال الأعمال التي أصبح البينة فيها على حسب الخلاف في ذلك أيضاً وغير القامة فأولية المحمة لا أعلم خلافاً في صحة البينة فيها وأما عبر المالية المحمة فقد سكت بعضهم الإجماع في عدم صحته في الصلاة والخلاف فيها عدها وحكي بعضهم الخلاف في الصلاة أيضاً وما قاله شهاب الدين وجهه صاطلاً للوافق والخلاف من مرأه كونه مصلحته ذلك لأمر يشترط فيها حصولها من الثابت كحصولها من المبوب عنه وحديث صحيح تنقص بالصوم فقد صح الحديث بخوار البينة فيه وما رجع به مذهب مالك في الخج طاهر والله تعالى أعلم وما فاه في الفرقين بعدهما صحيح

للطعم الذي شوق النفس إلى ماولة فانه رجه أنه على بضمن لا حرم فيها الدار بعه داعب هذه أصعب أن جميع ما وضع الأيدي فيه مؤنة من النظر لأصناف فيه وهي قاعدة ما لا يضمن وإن جميع ما وضع الأيدي فيه غير مؤنة من النظر فيه لأصناف تجلي مباشرة الآلاف المتمولات والنسب بالآلاف وأن هذه الأسان الثلاثة هي أساس الصهان وهي قاعدة ما يضمن وهذا هو تقريره فاعده ما يوجب الصهان وقاعدة ما لا يوجبها وأما الواجب في الصهان فهو أمارد المال بعينه أن كان قائماً بعهده بعينه لم يندحرج زيادة ولا نقصان وما ردمه إن استهلك وكان مثلياً أن كان غير وصان حيوان وغيره ففقد مالك لا يقصى فيه إلا القيمة وما استهلك وفي أبو حنيفة وداود الواجب في ذلك مثل ولا لزم القيمة إلا عند عدم مثل وعمدة مالك حديث أني هريرة المشهور عن أنس بن مالك عليه وسلم من اعتق شخصاً له في عبيد قوم عليه الباقي قيمة العدل الحديث وجه الدليل منه أنه لم يرمه مثل وكرمه القيمة وعمدة لطيفة الثانية فحرماء مثل ماقتل من النعم ولأن منفعة الشيء قد تكون هي المقصودة عند المبدى عليه ومن الحجة لهم ما رجع أبو داود من حديث أنس وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين جارية تقصع لها فيها طعام قال

فرضت هذه، فكسرت الفضة فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكسرة في يدهم أحداها إلى الأخرى وجعل فيهم الطعام ويقول غارت أكمكم كوا كوا حتى جاءت فضتها التي في يدهم وحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضة حتى فرغوا فدفع الفضة الصحيحة إلى الرسول وحسن المكسور رقى بيته وفي حديث آخر أن عائشة كانت هي التي عرفت وكسرت الأمان وأما ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم ما كفارة ما صنعت قال الله مثلاً وطعام مثل طعام كافي في المحنة وأما غير ذلك من نحو رعى ما تقدم في الفرق السبع والثلاثين بين قاعتي لرواجر والحوار (ووصل) إذا اجتمع من أسباب الصمان الثلاثة مدان كالباثرة والنسب من جهتين كمن حمر ثلث لسان ليعق فيه فحماة حر فافاه فيه فهذا منسب والأول منسب فاعالب تقديم لماثرة على النسب لأن شأن الشريعة تقديم لرحم عمداً عرض فيقدم في مثل المذكور المتى فيكون الصمان عليه دون الحمر وقد لا تقدم المباشرة على النسب أصحها على أن لا يحمل الصمان على المباشرة والنسب معد كات المباشرة مع مودة كقتل المكره فإن النسب من يجب عظم ولا على المباشرة أعوز النسب (٢٥٦) وأما ما ذكره في الصمان على النسب وحده إذا وقعت لماثرة من نفس

انقول سهلاً كقدم السم لاسان في طعامه فيه كاه حلاله فانه مباشر تقتل نفسه وورع السم منسب فانه خاص على النسب وحده أو وقعت المباشرة من الحكم كما إذا شهد شهود الرور أو الحبهة عابو حب صباع الماء على الانسان ثم يصرفون ما كتب أو الحمة فاهم يصحون بهوه شهدتهم لانهم متسبون كالكفرة كسر الرأى كجمع مطاق النسب ولا يقص الحكم ولا ضمن الحماكم شياع انه المباشر والشاهد منسب لان المصلحة العامة قد قصت عدم تضمين

بين الصما والمروة والوقوف على قعة حادة دون سائر النعم وهذه مصالح لا تحصى ولا تصاح لاله شر كالصلاة في حكمها ومصلحتها من لاحظ هذا المعنى وهو مالكة رضى الله عنه ومن وافقه قالوا لا يجوز الابانة في الحج ومن لاحظ للفرق بين الحج والعملة ومباشرة النسب في الية فان الحج لا يعزى عن العزة إليه عاباً في الاذق في الاسعر قال يجوز النيابة في الحج ولثلاثة الاولى أقوى وأسهل وهي التي تحصر في الحج بالذات والمالية ما حصلت بها بقى العرص كما تحصل فيمن احتج بركوب الى الحج فاكثرت لذلك من المالية عارضة في الجملة ولا تصح النيابة فيها اجزاء فكذلك يسى في الحج وهو الاظهر منه يظهر رجحان مذهب مالك رحمه الله على غيره والله سبحانه أعلم

الفرق الحدى عشر ومائة بين قاعدة ما يصح وبين قاعدة مالا يصح

اعلم ان اسباب الصمان في الشرعة ثلاثة لاربع لها احدها العدوان كالقتل والاحراق وهدم الدور وكل الاطعمة وغير ذلك من اسباب الانكسار لا تفن عدوى في شيء من ذلك وجب عليه الصمان اما النسل ان كان متبياً او الفضة ان كان مقوماً وغير ذلك من الحور على ما تقدم في الفرق بين قاعدة الرور والحوار وثانها النسب للاثلاف كحجر الآبار في عرق الحيون في غير الارض المملوكة للبحار أو في ارضه لكن حمرها لهذا العرص وكوود النار قريب من الرور أو الاضر فتعدو فتحرى ما حاورها وكربى ما راقى الناس في الطرفات فيعطى سبب ذلك حيون او غيره وكالكعبة فلهذا عند ظلم اعراض على من اصابه فان الظالم اذا احدث المال بذلك السبب من الكلام صممه المسكوك وكنت طيسع للوثيقة المصممة للحق والشهادة فاصح الحق سبب مطيعها فبصم من عند مايت ذلك الحق بسببه فيه وعبد الشفوى يصم

الحكام ما حظوا به لان الصمان لو طرقت اليهم مع كثرة الخسومات وورد

تمن

الخصومة انزل هذا الاحراز في الولايات واشتد امتناعهم فيه مدخال ليس بعدم احكام فكان الشاهد بالصمان أولى لانه منسب لاحكام في الارام والتسديد وكما قيل الحماكم سير الشهود مع في هذا الباب من ثل كثيرة مختلف فيها ولكن الأصل هو ما تقدم في سبب الصمان وهذه والله اعلم الحوار فيه في الحج

قسم الفرق بين قاعتي الحوار والرواجر طبقاً وبما احتلف في بعض الكفارات هل هي ر واحد لما فيها من مشاق تحمل الامول وغيرها وهي حوار لاساعد ذات لاصح الانبيات وأيسس التقرب إلى الله تعالى رجراً بحلاف الحدود والتعزيرات لها ليست فرياًت لانه ليست فعلاً للحوار بين وذكر الشيخ ملا على قارى في شرحه على المسك المنوسط في كفارات الحج ثلاثة افعال الاولى للشفعية كما كالحودود واجر لحوار قال فقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة انه اذا ارتكب محظور الاحرام عامداً ياتى ولا يخرج منه الفدية والعزم عليها عن كونه عامداً قال السورى ورمحاً ارتكب بعض العامة شيئاً من هذه المحرمات

وقال أنا أفندي متوهمانه بالترم القدية يتخلص من وبال المعصية وذاك خطأ صريح وحمل فبيع فانه يحرم عليه الفعل فذا حاشا اثم
ولرمتة القدية وليست القدية مبيحة للاقسام على فعل المحرم وحله هذا لمعمل كحالة من يقول أنا شرب الخمر وأرى الخمر يطهرني
ومن فعل شيئا لم يحكم تحريمه فقد أخرج حجة عن ان يكون مبرورا اه الثاني والثالث لاصحاحه لاحاف فهو ثلث الكفارات
ليست كالحقوق كونها راحة بل هي حوارا مطلقا وليبر المصرق ولقد صرح أصحابنا بالحد لا يكون طهارة من لذت ولا
يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان له طهارة وسقطت عنه العقوبة لآخر وبنا لاجماع والا فلا وما لك كفارة فيها
فولان الاول لصاحب الملقط قال في باب الإيمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة من ذلك الحاية اه والثاني للشيخ
عجم الدين الذي قد ذكر في تفسير التيسر عند قوله تعالى من اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي أصط بعد هذا الانذار قيل هو
العذاب في الآخرة مع لا كفارة في الدنيا لانه تب منه فانه لا يرفع الله عن المصرا اه وهذا تفصيل حسن ويقيد مستحسن يجمع به
بين الأدلة والروايات ولله أعلم بحقائق الحالات اه سو صرح الردوكهارات (٣٠٧) الحج ثلاث (الكفارة الاولى)

حره الصيد وهو دم تحميم
بين ما يبدله الحسبان
بحم يقتل صيد مري في
الاحرام أو المحرم
ما كولا أو غيره وحشيا
أو مناسا عولا أو صابحا
فيحكم وله حكمين
عدين عدة شهادة فقيهي
ما حكم الصيد وب أشبه
حره الصيد تلاف أموال
للناس وكان الاحرام
معقدا على فعدد الصهان
فيما يتعد لانلاف فيه
وأن لعدم والخطا في ذلك
سوء قال مالك رحمه الله
على يتعد الحرام يتعد
الصيد ولو خطا على قاعدة
الاتلاف بل الجاهل ههنا
كالجاهل في الصلاة يحرم

فمن الورقة جامعة فاعتبر الانلاف دون السب ومثلك اعترضهم معار يرى انه انقلب الحق بالمشهره
بالانلاف وانما الحق بالتسب قرب على الوجهين متصاهما ولكن من على حدة فوجدتها
صديا يمكنه تحميمه وحوره لصاحبه فتركة حتى مات اسمه عند مالك لان صور مال المسلم
واح و من ترك واجبا في الصور ضمن وكذا اذا امر بالقطة يعلم انه اذا تركها حياها من
يحميها وح على عليه احدها وان تركها حتى بلغت مع قدرته على احدها صحتها وللمسب
الموجب للصهان نظائر كثيرة منها مسبق عليه ومما عطف فيه لكن حصل لانه في من حيث
الاجل على ان التسب موجب للصهان وانما وضع اليد التي ليست مؤمنة وقول ليست مؤمنة
خير من قولي اليد للمادية فان اليد للمادية تختص بالسراق والعصاة ونحوهم وتنفق من الابدى
الموجبة للصهان قصص غير عدون بل يادن المالك كقبض المبيع او نقابة التمتع فانه من صهان
التامع قبل القبض ومن صهان المشتري بعد القبض مع عدم العدوان ونقص المبيع بعد فاددا
فانه من صهان المشتري عند ما يقبضه اذا عبر سوفة ويعبر في ذاته او يعلق به حق الغير او يلف باقفة
سماوية او اقله المشتري وهذا السب الاحبر منه في عليه يساو بين القديعة دون ما فله من حواله
الاسواق ونحوها وكقبض العواري والرهون التي تعال عليها كالخفي والسلاح وانواع العروس
على الخلاف في ذلك يساو بين الشاهي وكقبض الاعيان التي تقتصر فان المقصر يصمها انما
مع عدم العدوان ونظائرها كثيرة وخرج نقول التي ليست مؤمنة اليد مؤمنة كوضع اليد
في الودع والقرص والمساقاة واليدى الاحراء ووضع الابدى عند مالك في الاجارة تحميم
فاسفتى مهاصور بين الاحبر التي يؤثر في الاعيان صهه كالخياط والصنع والفصار لان السامه
اذا تعبرت ما صنعت لا يبرها رها اذا وحدها قد يجب في الاسواق فكان الاصح للناس

محرى العامد لا يحرم بالاسمي لا شترا كهماني العصبان هذا بعمده وهو بترك بعضه وهذا أيضا في احتماله في كشف القناع
على الاقناع مع المتب وتعدد كفارة الصيد أي جراؤه متعدد أي الصيد ولو قتل الصود مع لقوله مالي فجرحه مثل ما قتل من اثم قال
وقال احمد اذا جامع أهله بطل حجه لانه شيء لا يفسر على رده والصيد اذا قتل فهدد به لا يفسر على رده والشعر اذا حلقه فقد ذهب
فهذه الثلاثة لعدم والخطا الدينيان فيها سواء قل ولحق بالحق النظيم مجامع الانلاف اه وعبداني حبيفة يتحد الحرام
بالأولى وعبد الثاني بعد الأول وللديان والجهل فلا يحكم عليه شيء كالوطء في رمضان ماسيا فالحق الجاهل بالاسمي لا يماند وقد
قدم الفرق بين الجاهل الذي هو عذر في الشريعة والجهل الذي ليس عذرا في الشريعة وبين العلم الذي هو فرض عين والعلم الذي
هو فرض كفاية وفيه من تلك القواعد ان يصم الجاهل ههنا لاصل وجوب تحصيل العلم وان تارك العلم عاص وليس الجاهل
ههنا يشق الاحرام منه على المسكاف حتى يعذره الشرع به كمن أكل طعاما لم يعلم أو وطئ أمه بيه يظنها امرأته أو شرب
خمر يظنها حلالا ونحو ذلك وذلك أجبري مالك رحمه الله تعالى الجاهل في الصلاة يحرم العمد لا يحرم بالاسمي لا شترا كهماني الدينيان

تسقط حرمة بالفساد أو جاهلا بوجوب أثمائه اه توضيح المراد وفي الاصل قال مالك رحمه الله تعالى من افسد
 حجة فاصاب مبيدا أو حلق أو قطيع مرة بعد مرة تعدت القدية وجزاء للعبد ان اصابه واتحد لم يدرى ولو تعدد الوطء
 لانه لا فساد وفساد الفاسد محمل فان كان متأدلا بقطوع حرانه أو جاهلا بوجوب أثمائه تعدت القدية لانه لم يوجد منه الحرمة على
 محرم فعدده بالتحول وان كانت القدية تقتضي عدم عدده به لانه محمل يمكن دفعه بالعلم كما قال في اللام غير انه لاحظ ههنا معنى
 معقودا في الصلاة وهو كثرة مشاق الحج فاسبب التعقيب عبران ههنا شكلا وهو ان النسيان في الحج لا يمنع القدية وهو مسقط للآثم
 اجماعا وأسقط مالك في الخبر بالتحول والتأويل القاسم الذي يستلزم لآثم ههنا والآثم أنسب للزوم الحرم من عدم الآثم فانه الاصل في ولا
 تعدد آثم لم يسقط ههنا الحار رأسا بل انما أسقط تعدده لعدم وجوه نظر الكثرة مشاق الحج فتأمل مدقة وهذا الاحكام قال في
 رد المحتار بقلع السلب واعلم ان المحرم اذا نوى رفض الاحرام فعلى اصع ما يصعبه الحلال من نسيان السلب والاطيب وخلق والجماع
 وقتل الصبي فانه لا يخرج بذلك من الاحرام وعليه ان يعود كما كان محرما (٢٠٩) وحيث دم واحد لم يجمع ماركسك

ولو كل المظورات و
 يتعدد الجزء بتعدد
 الحيات اذ لم يوطر فوص
 ثم بية الرقص اعسا يعتبر
 من رجمه اخرج منه ههنا
 القصد لعله مسئلة علم
 الخرج وأما من علم به
 لا يخرج منه هذا القصد
 فاعلم ان يعتبر منه اذ قلت
 ولا يتعدى ان هذا يدل
 جميع المظورات لا بخصوص
 موحات القدية وهو
 فسحة في الدرس فاحفظه
 (اموضع الذي) عدنا
 ان يتعدد موحها بغير
 واحد ولو لم تكن من جنس
 واحد فان يابس ويتطير
 ويحلق ويقم سواء كان
 لا بد واحد أو متعدد

(الفرق التي عشر واسنة بين قاعدة تداخل الحوار في الحج وقاعدة مالا يتداخل الحوار فيه في الحج)

تقدم الفرق بين قاعدة الحوار والآخر من حيث الجهة وانغمود ههنا في قاعدة ذلك
 في الحج خاصة اما المصيد في تعدد الحراء فانه لا يلا على قاعدة الا لا في وهو غير
 متوقف على الآثم بل يصمن المصيد ههنا وحطاً فاشبهه آلاف اموال الناس فان لاجماع معتقد
 على تعدد الهيمان فيما تعدد الآلاف فيه ون للعد والخطأ في ذلك سواء وكذلك ههنا
 ويتعدد الحراء عند في حبيبة رحمه الله بالتأويل وعنده الثاني رضى الله عنه بالتأويل
 والنسيان والتحول فلم يوجب عليه شيئا كالواطي في رمضان فاسيا وألحق الجاهل بالناسي وقد
 تقدم الفرق بين التحول الذي هو عددي في الشريعة والتحول الذي ليس عددي في الشريعة
 وبين العلم الذي هو فرض على العلم الذي هو فرض كعبية ومعه هي تلك القواعد في يصمن
 التحول ههنا فان لاص وحرم عدم العلم وفي ترك العلم عاص انما شق من ذلك في صدر
 فيه ما يتحول كمن كل طعمه تسالاه لم او طي احببه بطها امرأته وشرب جرأ طعمه
 (٢) خلافا ويحرمه فان لاجتماع من التحول في هذه الصور شق على ما كانت فعنده السمع
 بهذا التحول دون ما يمكن الاحتراز منه وقد تقدم بسطه اذ اطلق حيث ان الهيمان على
 الجاهل وعنده ولد ذلك آخرى مالك رحمه الله الجاهل في الصلاة محرم القصد لا محرم النسيان لاشتراكهما
 في العميان هذا بعينه وهذا ترك علمه قال مالك رحمه الله من افسد حجة فاصاب مبيدا
 أو حلق أو قطيع مرة بعد مرة تعدت القدية وجزاء للميد ان اصابه واتحد هذا الوجه

(٢) الصواب الثابت

(٢٧ - العرفي - ثني)

ان ليس بعدد ويعمل في غير عدل ان شرط ان لا يخرج الاول قبل ان يعمل
 بالعمد والاعتدات وفي كون المراد بالعمد حقيقة أي من غير عدل ان يكون ذلك لا بد في وقت واحد وهو باقية بظاهر المسئلة
 واقره ان عرفة أو حجارة أو يوم أو رايح أو يوم أو لا فقه وهو افتد كلام ان المحاب واقترع عليه الثاني خلاف اعتد
 عني الاول وسلم الثاني وعنده الاحكام ان تعدد موحها بغير واحد ثلاثة وثلاثين وطا الاول ان يكون من جنس واحد لا من
 جناس والاعتدات كما علمت الثاني ان لا تكسر الاول والادوية رتا كما علمت ان الثالث ان يتعدى اليه في تعدد ذلك لا موجب
 قال في اجاب المسالك مع بعض من شرح القاري وهذا اذا انعمت بالنس فان تعدد ذلك كما اذا اطار الى انس ثوب فليس ثوبين
 فان لتسهما على موضع الضرورة نحو ان يحتاج الى قبض منس قبضين أو فيصاوح أو يحتاج الى فدية فلسها مع الهامة فعليه
 كناية واحدة لان محل الجناية متحد فلا نظر الى الفعل المتعدد تحجب فيها لوقوع أصل الجناية بضرورة ما ربح به في الحبط وكذا
 اذا لتسهما على موضعين لضرورة بهما في مجلس واحد بل لنس عمدة وحققا عندهما عليه كفارة واحدة يتحجب فيها لارباب

عني وجه واحد وان لم يسم ما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما دأب اصطلح في لسان العامة فليسها مع الفقيهين
مثلا اولس فيضا للضرورة وحسين من غير ضرورة فعله كعاربان كفارة الضرورة يتحجر فيها وكفارة الاحتياط لا يتحجر فيها
أي بل يتحتم الكفارة وهو هذا الحكم في الحلق ما نحاى بعض اعمائه ليسروا بها لغير عدد ولو لم يحل تعدد الاجزاء وهذا
في الطبيب اه واعتمدوا ان اليوم أي مقداره في اللسان كالحسن في غيره في القدر على اللسان عند قوله عطف على ما يتحجر فيه للحرمان
مع تعدد اللسان وجمع اللسان على محسن في يوم مائة واعلم انه ذكر بعضهم ما يعيد في اليوم في اتحاد الحرمان في حكم اللسان كالحسن
في غيره من الطبيب والحلق والقص والجاع كما سبني لانه ذكر الفارسي ولفظ السبي انه ان لسان الثياب كما لم يعد وليس خمسين فعليه دم واحد
وان لسان فيص بعض يومه ثم لسان في يومه سراديل ثم لسان حدين وفلسفة فعلية كفارة واحدة فعليه باليوم لا بالجلس وفي الكرماني ولو
جمع اللسان كما في يوم واحد فعليه دم واحد لو وقع على حبة واحدة وسب واحد فصار لحبابة واحدة ومنه ما ذكره بعضهم في حلق
الرأس داخلى في ربيع مجلس (٢١٠) عده دم واحد ومن عليه ربيع دمه وقد صرح في مائة الماتك بتعدد الحرمان

لا لادب واحاد الماسد محال فان كان متاولا يسقوط احده او جاهلا عوجب اعمامه
انحدر القدية لانه لم يوجد منه الحرمان على محرم فعدسه بالجهل وان كانت بعدة بنضى
عديم عدوه به لانه جهل بمكان دفعه فاعلم كما قل في الصلاة غير به لاحظ هم... معنى مفقودا
في الصلاة وهو كثرة مشاق الحج والسبب في التحفيف غير ان همسا اشكالا وهو ان للبيان في
الحج لا يجمع العدة وهو فقط لانهم اجمعوا فقط مالك بالجهل والتأويل القاسد الذي يشت
لانهم معهما والاثم السبب الدوم التحذر من عدم الاثم وسبب فاعلم ما تعدد القدية فيه وما
تعدد انه متى انحب البنية والمرص لسان هو السبب او الرمان بل يكون السبب على الفور
انحب القدية ومعنى وقع القدية البنية والسبب او الرمان تعدد القدية ويطهر ذلك بالفرع
ان ماله في المدة ان لسان فلهذا لو جمع ثم رعاها وعاد اليه فلو جمع فليسها ان رعاها معرصة
عنها فعليه في اللسان الثاني والاول فليس وان كان رعاها باو رداها عند مريحة المرض
فقدية واحدة لاجل اتحاد البنية والسبب ولو لسان الثياب مرة بعد مرة باو ياليسها في برنة من
مرصة او لم يكن به وجمع وهو سوى منها مرة حولا او سبانا او حرمان وكفارة واحدة لا تعد
البنية وكذلك الطبيب مع اتحاد البنية ودمها فان داوى فرجة بدواء فيه طبيب فعدتان
تعدد السبب والبنية وان احتاج في فور واحد لاصناف من المخلوقات فليس حقيقتين وقصا
وفلسفه وسراديل فكفارة واحدة وان احتاج في حقيقتين فليسها ثم احتاج الى قص فلسفه
فعليه كفارتان لانه سبب وان فقم اليوم طهر يده وفي عدم دفع يده الاخرى فعدتان
لتعدد الرمان وان لسان وطبيب وحلق وفلم طهره في فور واحد فعدية واحدة وان تعددت
المحل تعددت القدية وقال ابو حنيفة رحمه الله وان الشاوي رضى الله عنه هذه خمس لا تتعد لاجل

في تعدد الايام حيث قال وان
لسان العامة يوما ثم لسان
القديسين يوما آخر ثم
الغفيلين يوما آخر ثم
السراديل يوما آخر فعليه
لكل لسان دم ثم قال والمصبر
مقداره باليوم لا بعينه وهذا
صح وله وحكم الاثر
قال يوم أي في جميعه ذكر
اه (الموضع الثالث)
عدنا ان يسوي التكرار
ولو بعد ما بين الاول والثاني
شرط ان يعمل الثاني في
ان يخرج الاول فان عصى
وصورية التكرار ثلاث
الاولى ان يسوي فعل كل
ما يحتاج اليه من موحيات
العدية الثانية ان
فعل موجب من موحيات

العدية وبفعل ذلك وتعددا منه فان الخطأ ما يندس لعدم موافقه اداءه لعددهم
عاد اليه العسر عاد الى اللسان او يتداوى بدواء فيه طيب وسوى انه كما احتاج الى اداءه فعل ومحل البنية من حين لسان الاول قاله
وهو الذي يفهم من هذا المدة وان من لسان ثوبانم رعه ليلس غيره او نزع عدل يوم ليلسه اذا استيقظ فقال هذا فعل واحد متصل
في العرف ولا يصير ثم فتم في الحسن وقد صرح في المدة بان في ذلك فدية واحدة اه الصورة الثالثة ان يسوي متعددا من موحيات
العدية مبيها فلا تعدد عليه القدية في صورة من الصور الثلاث بفعل متواتر وبفعل بعضه وسواء كانت بيته في الصور الثلاث عند
فعل موجب من موحيات القدية أو عدا ردة فعله وفعلها وفعلها عقيب قول حليل التكرار عند فعل الاول اه مثله بنية
التكرار عدا الاحرام كاستد خطاط والمواق وغيرها فانما احتراز به عن بنية التكرار اه العمل الاول اه كلام عبق نهضت
وريدة ومراده قول الخطاط فرع مما سجد فيه القدية اذا كانت بنية بفعل جميع ما يحتاج اليه من موحيات القدية قاله للمحامي
ونقله حليل في المسالك اه وفي انواق المحامي ان لسان ونظيب وحلق وفلم فان كانت بنية بفعل جميعه فعليه فدية واحدة وان بعد

ما بين تلك الاعمال فذلك سواء وان كانت بقية أحدها ثم حدثت بية ففعل أيضا كان لكل شيء ذلك فدية الان فعل في فور واحد اه نعم قد مر عن الخطأ في الصورة الثانية ان محل البية من حيث اسمه الاول فله سبده وهو يعهم من لفظ المسونة ه وسيأتي لفظ المدونة الذي يعهم منه ذلك ويكن ان يعين انما حصر به عن به السكرار بعد الفعل لاول مقام ما في ظير الثاني على قوله انه بية السكر او بعد الاحرام فتأمل ما صنف ولا سطر لمن قال وسواء كانت بية الذكر او لاجل الواجب الواحد والمتعدد له ر واحد ومتعدد او جهلا أو سببا أو حواء في عبق ان قول انما لو يدوي لفرقة أخرى بعددت اه يحتمل على ما اذا لم يمدواوة الثانية بعد الاولى اه وسلفه الثاني وعبره وقال ذلك في المدونة ذلكس قلوه لو حرم ثم رعاها وعاد اليه لوجع قلبه ان رعاها مرة عنها فعليه في اللبس الثاني والاول مدونة الزمان كان رعاها بارادها عند مر حصة المرض فدية واحدة لاجل انه ذلتيه والسب ولوليس التيب مره بعد مره ما يبا لفسها الى مرته من مره أو لم يكن به جمع وهو يوي بسما حرة جهلا أو سببا أو حواء فكفارة واحدة لا اتحاد البية اه نقله لاصل وعد لا حواف م المرم على الترك عه العرع (٢١١) ثلاثة شروط يعلم عامر احدها

ان لا يكثر حسن الاول
 الثاني اتحاد جنس
 الموجب الثالث اتحاد
 السبب قال القاري على
 الاب مع الما ولو كان به
 حتى عكس العاين
 اما حدة وشيذا الواحدة
 اي ما تاتي يوما به يوم
 وعبر ذلك فجعل يلبس
 بحيث يوما أي للاحتياج
 اليوم ويرعه يوما للاستعداد
 عنه فدامت الى واحدة
 فالابس متحدث عليه كعادة
 واحدة وان رأت هـ
 وحديث أخرى حواف
 حكم اللباس ففقدت عليه
 كفارنان كفر لاول أولا
 وعنده كفارة واحدة ان لم
 يكفر وان كفر كفارة

كالخسود المتعامة وحجته لك رجه فله ان يعتمره والعرفه وهو مشترك بها فالوجه واحد
 وموجب الجميع واحد وهو الفدية فتباحل كحضور شرب الخمر لمختلفه الانواع في الخلاب
 ان احتاج الى ص فدية ثم احتاج الى س راو بل فدية (١) فتفارة واحدة لحصول التبر
 من التقيص لجميع الحد وباحتاج الى س راو بل ثم الى قيص فدية ان لانه استعد
 بالقمص من التبر ثم يستعد من الس راو فلهما عطف في الفرق بين ما سباح في
 الخرج وما لا يتباحل

الفرق الثالث عشر والمائة بين قاعدة الفدية بين الماعومات

وهي عشرة وقاعدة (الفدية الاولى) فصل في الماعومات على غيره مدونة سبب مدونة
 له موجب التفصيل له على غيره وله مثل احدها الواجب لتمام الماعومات في وجوده عن غيره
 كذات الله سبحانه وتعالى وصفاته المعنوية (٢) السبعة

قال (الفرق الثالث عشر والمائة بين قاعدة الفصل بين الماعومات وهي عشرة وقاعدة) فالت
 الفصل كون معلوم ما مفردا بصفة مدح أو عثرة في صفة مدح والتفصيل على صر من عقلي
 ووصي ومعنى العقلي أن فصل المتصنف بالفصل لعقوله لا لعمر ذلك ومعنى توصي أن فصل بالمدح
 به ليس لعقوله بل لموجب غيره أو حب له ذلك فاشتهب اللبس (القاعدة الأولى) تفصيل الماعومات
 على غيره بقوله دون سبب تعرض به به حالف تفصيل له على غيره وله مثل احدها الواجب لتمام
 المستعنى في وجوده عن غيره كذات الله سبحانه وتعالى وصفاته المعنوية السبعة

(١) الواحدة الثابت (٢) (المعروف الماعاني)

أخرى على ما في الراجح وغيره أو حصره عدواي في حص وعنده فاحتاج الى اللبس لتمام ما أي مثلا يلبس اذا خرج عليه أي
 على العدو أو عكسه ويرعها اذا رجع أي هو أو عده أو لم يرج أصلا أي ولو رجع العدو ولم يرجع أي العدو ولكن يلبس في وقت
 ويرجع في وقت أي وللعلة فاعلة بان لم يذهب هذا العدو فان ذهب وعنده لزمه كفارة أخرى أو كان به دفع بالمحرم ضرورة
 أخرى أي غير ضرورة الاحتياط لابس في النهار في الاحتياج اليه ويرجع في الليل للاستعداد عنه أو فعل بالعكس أي بان لابس
 في الليل ويرجع في النهار ليرد أو غيره من الضرورات أو لم يرج ولومع الاستعداد عنه وللعلة لزمه لالار وها يقوم مقام دوامها فدام
 الأمر أي موحود حقيقة وحكما فاللس متحدث في جميع ما ذكر من المور وعنده كفارة واحدة أي للتدخل في تحريمها أي لارتكابه
 مع ورا فان زال العدو الذي لاحله لابس أي بالكنية يبقين فخرج أو لم يرج وحديث عن أخرى فليس أو لم يحدث عر ولكن دام
 على اللبس أي لا عذر فعليه كفارة أخرى فاما من زال العدو فاستمر أي على لابس فعليه كفارة واحدة مالم يتيقن
 زواله والاصل في جميع هذه المسائل به نظر الى اتحاد الجهة واختلافها لافي صورته اللبس لكن هادقيقة وهي انه اذا كان تمام

الغير حكما وزاله حقيقيا فاعلم انه يحس عليه رعه لئلا يكون عاصيا وان سقط عنه فكفارة في هذه الصورة فلفاء لهالة في الهالة
 اه شعرا **الموضع الرابع** ان نجد قلبا من صورته عند الاحذف ان يلحق في موضعين من الحسد كاليوم بعذر أو
 كليهما بعذر وعند اصحابنا ان يقدم ما معه اعم على ما معه اخص كان يدس أولا اثوب ثم السراويل أو يقدم الفلسفة على
 العمامة أو القميص على الحلة اذ كان القميص أطول من الحلة والسراويل أما اذا دلت السراويل أو الحلة طولانه بالتحصيل به
 ارتفاع أو دفع حر أو رد في متعدد كما د عكس تقدم السراويل على القميص في الخلاف ان حذج الى قبض فلسفه ثم احتاج الى
 سراويل فلسفه فكفارة واحدة لحصول التسليم من القميص لجميع الحدود ان احتاج الى سراويل ثم الى قبض اعديان لانه استعاد
 ما قبض من السراويل يستفده من السراويل بقوله الاصل **فرع** اذ اعدد وحسب الحصة ما قل قلا قلا وأرال شعر فليلا
 لا الامانة أدى وقلم طمرا واحدا لا الامانة أدى أيضا الى قراد كثيرا أو قليلا من غيره حوى فيه مثل ذلك أيضا فتشدد ان طين الامانة
 لمزيد أو قل ذلك في مور **(٢١٢)** اذ لم يحرج الاول قبل الثاني ولا تعددت الحصة كما د تراخي ما بينهما كبداف

وهي العلم والعسرة والارادة والحياة والكلام الفسافي والسمع ولا هصر وثانيها العلم حسن لسانه
 وهو "نصر" من الطن لقطع بعدم الجهل معه ونحو الجهل مع الطن ودلت ذات العلم
 لاصفه قامت به كما ان الجهل بعبء له لا لا صفة قامت به أو حوت نفسه بخلاف الجاهل
 والعلم نفس الجاهل صفة قامت به وهي الجهل وفصل العلم لصفه قامت به وهي العلم وثالثها
 الحياة فصل من الموت لدانها لا لمعى أو حوت لها ذلك

وهي العلم والعسرة والارادة والحياة والكلام الفسافي والسمع والبصر) قلت ما قاله من أن
 التفصيل بالذات له مثل ليس صحيح بل لا مثال له الا واحد وهو ذات الله تعالى وصداقته
 ولا يسوع ان قمارها مثل باعتبار الذات والصفات لانه لا يسوع ان يقال انها غيره قال (وثانيها
 العلم حسن لذاته) قلت ما قاله في ذلك ليس بحار على مذهب الاشعرية في قولهم ان الحسن
 والفتح ليس هذا بل هو اعماء بحري ذلك على مذهب المعتزلة وقوله ليس صحيح قال (وهو اصل
 من الطن لقطع بعدم الجهل معه ونحو الجهل مع الطن) قلت ما قاله عند كلامه ساقط عدم
 التحصيل كيف يكون العلم افضل من الطن سبب لقطع بعدم الجهل معه ونحو الجهل مع الطن
 وقد رجم انه حسن لذاته والذاتي لا يمل وكيف يحور الجهل مع الطن والجهل والطن مبدان فكيف
 يحور اجتماعهما ههنا كانه كلام من لم يحصل شئ من علم الكلام لثبته قال (وذلك ان ذات
 العلم لاصفه قامت به كما ان الجهل بعبء له لانه لا صفة قامت به أو حوت نفسه) قلت قوله لاصفة
 قامت به شعر انه يحور ودام المصفاة صفة وذلك يحول عند اهل هذا العلم قال (بخلاف الجاهل
 والعالم قص الجاهل لصفه قامت به وهي الجهل وفصل العلم لصفه قامت به وهي العلم) قلت ما قاله
 ههنا صحيح قال (وثالثها الحياة فصل من الموت لدانها لا لمعى أو حوت لها ذلك) قلت ما قاله

عق وحاشية شيخنا على
 توصيحه المتأصل **الموضع**
 الخامس **عند**
 الاحذف خاصة ان
 يتعدد الجنس كما مر
 توضيحه عن الباب هذا
 وقول الاصل وصايط
 قاعدة ما نجد له في
 ومتعدد انه متى اتحدت
 البنية أو المرص الذي هو
 السبب أو الزمان ان يكون
 الشكل على الفور تحددت
 البنية متى وقع التعدد
 في البنية أو السبب أو الزمان
 تعددت البنية اه فيه
 طر بوجهين أحدهما
 ان فيه قصورا لا يخفى من
 الصايط المارة ثانياهما ان
 السبب لا يشخص في المرض

وسبب

لا عندنا ولا عند أبي حنيفة

ولانه مطلق الانواع ولو عرصر مرض وأما ما أتى حنيفة فلامه كما علمت المرض أو غيره فتأمل بصف ولا تنظر لمن قال وأما ما
 التناحل وعدمه عند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى فهو انه متى اتحد السبب أو الجنس ولو تعدد الزمان اتحدت البنية وقيل انه متى اتحد
 السبب فقط اتحدت متى تعدد السبب أو الجنس أو تعدد السبب فقط تعددت قال في كتب القناع على لافاع مع المنان (وان كان
 محظور من جنس غير) فقل (صبي مثل ان حلق) ثم أعاد (أو قوم) ثم أعاد (أو نس) محيطا ثم أعاد (أو نطيط) ثم أعاد (أو وصى)
 ثم أعاد (أو فعل غير هاهنا المحظور) كان ما شردون والمرج (ثم أعاد) ذلك (ثانيا ولوغ غير موضوع) أولا (أو) كان تكريره
 للمحظور (بليس محظور رأسه) فعليه ودية وحده قال في الشرح بان ليس فيهما سراويل وعمامة وحمين كفاه فدية واحدة لان
 الجميع ليس وأشبه الطيب في رأسه ويدنه (أو بدواء فيه طيب) ذكره في الاضاف اذهب وأن عليه الاصحاح ونه في مستوعب
 على رواية ان الحكم بخلاف اختلاف لاسباب لاختلاف الأوقات والاحاس وهو ظاهر اذ الطيب ونعطية الرأس جسدان كما نفهم

ويمكن حل كلامه على تكرار الطيب فقط بان تطيب اولاً ثم أعده بدواء مطب مهذا حسن واحد لانس معه ولا عطية رأس بخلاف ما لو عطى رأسه ثم أعاده بدواء مطب فانه على مقتضى كلامه يلزمه عدتان لتعطية الرأس فدية ولا طيب فدية وقوله (قل للتكفر عن الاول) متعلق باعداد (هـ) منه (كفارة واحدة تاتى العمل أو فرقه) لان الله على أوسع في خلق الرأس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة أو دفعتان (فوق ثلاثه طهاراً وقطع ثلاث شعرات في أوقات قبل التكبير لرمه دم) وصيام ثلاثة أيام أو اعدام ستة مساكين ولم يرمه فدية لما تقدم (وان كفر عن العمل) (الاول لزمه عن الثاني كفارة) فدية لان السبب الموجب للكفارة الثانية عبر عين السبب الموجب للكفارة الاولى أشبه ما لو حلف ثم حث وكفر ثم حلف وحث اه بحر وقوله قال الاصل ومذهب الشافعي رحمه الله تعالى ان موحيات القديه أحسن لانه حل كالحلود المختلفة وحصة مالك رحمه الله تعالى في المعنوية والبره وهو مشترك بين موحيات ما كفر واحد وموحيات الجحيم ما فتح واحد وهو القديه فتنداحل كحدود شرع الجرح المختلفة الانواع (الكفارة الثالثة الهدى) وهو دم مرسى بن مقرر شرعاً فدية عالي (٢١٣) فاستيسر من الهدى فمن لم يجد

وصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة لا يحب العداد احرام أو تنع أو فسران أو بعض في احرام كترك نحو واجب مسن واحبائه أو قنات حج وكذا في أو مسميات حجاج الارل أو انزال معهود الطلوع والمكرك أو ليدبر عين الساكن أو أخلق أو يكون اطوعاً ولا يتحد الهدى مع تعدد سببه الا في خمس من نيل نصيبتهم من كلام نوحاً بالآل ويحس بالانواع * المسئلة الاولى تكرار لوطه * المسئلة الثانية ترك النزول

وسبب حصولها كونها تدعى العلم والقدرة والارادة وادبر ذلك من التصرفات وصفت السكالك كالمسوة والرسالة وغيرها وبدر جميع ذلك مع الموت وذلك الحجة لانها لا معنى لأوجب لها ذلك (القاعدة الثانية) الفصل بالصفة الحقيقية القائمة بالقدرة وله مثل أحد من نفس العلم على التحصيل بالعلم وثانيها نفس العلم في المحرر على اموحيت مادات بسبب الارادة والاختيار القائم به وثالثها تفضيل القادر على العاجز بسبب القدرة الوجودية القائمة به فهذا كله نفس العلم بالصفة القائمة بالقدرة لا اياه وبه حال القاعدة الاولى في ذلك دعوى بمرححة قل (وسبب حصولها كونها تدعى العلم والقدرة والارادة وغير ذلك من التصرفات ومادات السكالك كالمسوة والرسالة وغيرها وبدر جميع ذلك مع الموت وذلك الحجة لانها لا معنى لأوجب لها ذلك) قلت عاد في محال الداعي ثم كراني عدم التعلق وذلك كله غير صحيح قال (القاعدة الثالثة) الفصل بالصفة الحقيقية القائمة بالقدرة وله مثل أحد من نفس العلم على التحصيل بالعلم) قلت اطلق القول في التفسير بالعلم وذلك غير صحيح فانه ما كان التحصيل من العلوم اخص من ذلك العلم وقد استمد الى من الله عليه وسلم من علم لا يسمع قال (وثانيها نفس العلم) لا بد من المختار على الموحيت بالذات بسبب الارادة والاختيار القائم به) قلت ما قاله هنا معنى على الصحيح الإيجاب السابق وليس ذلك صحيحاً من أهل الحق من المسكابين قل (وثالثها نفس العلم) القدرة على العاجز بسبب القدرة الوجودية القائمة به فهذا كله نفس العلم بالصفة القائمة بالقدرة لا اياه وبه حال القاعدة الاولى) فثبت اطلاق القول في القدرة وكان حقه ان يخصص القدرة الحقيقية من الحادثة

بالردعة وسبب لبالي منى ورمى جميع الجرات ووبعد على المعتمد وبدخل الاول ترك ميت لبالي منى فقط وترك رضى جميع اجرات فقط كالأبحي * المسئلة الثالثة ترك دى النفس طواف الغدوم مع أحبار السبي للأفاعة * المسئلة الرابعة ترك الايمان بالندية هب الاحرام وعقب السبي معاه لسته خمسة ترك القادر المشي في الطواف والسبي معاه بالجملة فسماء الحج عند ثلاثه مجموعة في قولي ثلاثة دماء حج حصروا * أحدها الركب انقذر ودهو طدى بعض أو فساد * قنات حج أو تنعم يرد قران أو يدرك سكين بدا * أو طلقاً أو داً تطوع عدا * والثاني جامعاً مقدراً * ودهو القديه حيثما ترى

ولذلك الجبر العمل * وادعاء الصبي حيث يحصل

وجعل للثبعية في لوطه المفسد والحصر عن آتمام التثدي من تمامه لا لانه در افراط ورجوع ديع الشاة على القدر المحصور والتحل وعلى العاجر العود الى لا طعام في محل الاحصار بقدر قيمة الشاة تقويم مدين من المسلمين وعلى العاجر عنه أيضاً العود الى الصوم عن كل مديوم حيث شعر وأوجبوا في لوطه المفسد دمج بدية فان عجز عنها فقره فان عجز عنها سبع شياه من العلم فان عجز عنها قوم

المدينة ثلاثين المساجدين وأخرج فيمنها ما فأن عجزهم بعد الامداد أياما فمساء الحج عندهم أربعة المرباط امامة وأومع
 والمخير امامة وأومع ولدى يتبع حل من عند أصحابها فذهب في أربعة مواضع والهدى في حسن مسائل وقد جمعته في مولى
 تتجدد العدية مع تعدد * لسبب تاريخ لم ترد
 بنية تكرار الفعل ماليه * أداء عذره الذي يطرأ عليه
 رابعها ظن أمانة السبب * لغرض من يحور قص ما يركب
 والثالث ترك العزل - مع * والرمي والمبيت رأسا فروع
 ورابعها أصبح ترك التلمية * من بعد احرام - في دارية
 والله سبحانه وتعالى اعلم

الفرق الثالث عشر والمائة بين قاعدة لتفصل بين المعلومات

وريادة (القاعدة لارني) تفصيل المعلوم على غيره من نولس له الامثال واحده هو ذات الله سبحانه وتعالى وصفاته المعاني السبعة وهي العلم والارادة والقدرة والحياة والكلام الفسافي والسمع والصراد لا يسوع ن يقال في صفات المعاني بها غير الذات كالا يصح ان يقال انها عين الذات لا الوصف هي هو لادى ان تحدد الصفات والموصوف وهو لا عقل ولوقلا غيره لكاتب محدثة فيكون محلا للحوادث وهو محال واما قديمة فيلزم تمدد القسمة المتغيرة وهو محال وليس المراد ان غير ههنا بل المعنى بل المراد به المنصف فحاصل المعنى انها ليست ممتدة ولا عين بل شئ ملامم بخلاف الوجود فقد قيل انه عين الذات ما على احواله واعتبار واه غير ههنا على انه حال وهو ماله ثبوت في نفسه وفي محله نعم قال السكتاني قوله الله موجود حكم معصوي يعتقد ويبرهن عليه لا مجرد احوال لفظي فالحق ان الصفة يكفي فيها معايرة المفهوم وان لم تكن رائدة في الخارج كيف وقد عدوا للسلوك يعني القدم والبقاء ومحله تعالى للحوادث وفيما تعالى نفسه والوحدانية صفات بالحقه صفات الداري التي عندها المالكون ووحوا (٣١٤) يعرفها تفصيلا ما ان تبدل على

معنى رتد على الذات وهي المعاني السبعة المذكورة وهذه وان كانت ليست عين الذات الا انها ليست ممتدة ههنا بل الارادة لها واما ان لا تبدل على ذلك بل امان تكون عسمية عذرة عن سلها فصاع عن الذات وهي صفات السلوك الحسن المذكورة واما ان تكون وحها واعتبار الاحالا لان الحق فيه وهي الصفة النفسية اعني الوجود والصفات المعنوية وهي الكون عللا ومريدا وقادر ومتكلم وحيا وسميعا وبصيرا والاعتبار فدا حشر العلامة الاميري

من غير وبا الجهاد وجميع الاعمال في طلب العلم الا لقطعة من بحر وفي حديث آخر لو وزن مداد المصنف بدم الشهداء لرحح سب طاعة العباد لله تعالى صعدا شراعتهم شغلته التي من خدمتها الجهد وهذا يخلق في الحق ويوصل معالم الايمان الى يوم الدين ولو لاسمهم في ذلك من فضل الله عز وجل لا قطع احصاء الجهد وتبره ولم يبق على وجه الارض من يقول الله وكل ذلك من رحمة الله تعالى عليهم (القاعدة الرابعة) التتميل بكثرة الثواب لوقوع العمل في الفصل وله مثل (أحدها) الايمان افضل من جميع الاعمال كثرة ثوابه فان نواه الجنود في الضمان والخلوص من الدبران وعظم المكافآت (وثانيها) صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد سبع وعشر من صلاة (وثالثها) الصلاة في أحد الحرمين افضل من غيرها بألف مرة من الثواب (وربما) صلاة القصر افضل من صلاة الاعام وان كانت أكثر عملا (القاعدة الخامسة) التتميل شرف الموصوف وهو مثل (الاول) الكلام المسمى القديم شرف من سائر الكلام لوجوه منها شرف موصوفه على كل موصوف (وثانيها) ارادة الله تعالى وفسرته وجميع الصفات المسبوقة الى الرب سبحانه وتعالى افضل لوجوه منها شرف الموصوف (وثالثها) صفات رسول الله صلى الله عليه وسلم كتنجاسته وكرمه وجميع ما هو صفة له من الكريمة له الشرف على جميع صفات

قال (القاعدة السادسة) التتميل شرف الموصوف وهو مثل الاول الكلام المسمى القديم اشرف من سائر الكلام (القاعدة السابعة) قلت ما قاله من شرف الصفة شرف موصوفها صحيح وما قاله من ان شرف الصفات المذكورات من وجوه لم يذكر من تلك الوجوه الاشرف الموصوف ومنها والله تعالى اعلم عهدها فلهذا وذلك محض بصفات الله تعالى واما صفات الرسول صلى الله عليه وسلم فلهذا حشمتها السوء والله اعلم

حاشيته على عدم السلام ان به من اسمه نصيبا فلا ثبوت له الا في دهن المصروف ههنا واحد فقط ان اخرج من حارج موقوف مشاهد كالكون انيص كان صادقا لتأييد الخراج له ون كان مجرد اعتد كاعتبار الكبريم بحبلا كان كادبا عارضا الوجود الخارجى له لا انما ان بحث لا ثبوت له الا في ذهن وماله ثبوت في نفسه دون محل بخلاف الخلق وبه وجه فانظره فالوجود والمعنوية وان لم تكن رائدة في الخارج على الذات كصفات السلوك الا انها من حيث انها صفات يحكم بها على الذات حكم معصوي يعتمد ويبرهن عليه كصفات السلوك يكفي في كونها غير الذات متغيرة مفهومها المفهوم للذات بالاولى من صفات السلوك فافهم (القاعدة الثمانية) التتميل بالصفة الحقيقية القائمة بانهضل وله مثل أحدها تنصص العالم يعلم بافع على الجاهل به اما الذي لا سمع فقد استعد النبي صلى الله عليه وسلم منه فيكون الجاهل به افضل من العالم به وثانيها تفصيل القادر بالقدرة القديمة لوجودية القائمة به تعالى على العاقل الذي قدره حادثه وثالثها قيل تفصيل التفاعل لمختار سب الارادة والاعتبار القائم به على الموح بالذات وهو مسمى كمال ابن الشاط على القول بصحج الاحتجاب الذاتي لكن أهل الحق من المتكلمين على ذلك ليس بصحيح اه وفي حاشية الامير على عبد السلام اتفق المسلمون على انه مريد قادر ثم

قالت المعزلة لقائه للالزام بعد التمام وقال جمهور أهل السنة بصعوبات وجودية رائدة على الذات قائمة بها يصح أن ترى وفستقوا من
نفاذها قالوا بل هم تعدد القدماء بمديتهم إذا كانت معك والزم أن تكون ذات غير مسئلة لاسما الصعوبات وأن العلم هو القدرة على
لأن الكل للذات الواحدة وحيث حرم عالم بلا علم لم علم بلا علم إلا لفرق في الالزام عني أنه نظير اسود بلا اسود وهو يسمى السواد وكلها
تقبل الدفع فاسمهم مقرر وإن سير المفاهيم لاصابة وأن قول فيوسي إذا رادوها للاعتبارات لم يفيها فلا نوت بالاعتبار لا في الذات ثم
ختلف جمهور أهل السنة هل هو حو هو قد مهدا تني لأن الاله الواحد الذات المنصعة بالصعوبات أو تمكنه في ذاتها على ما المعجز ومن تبعه
واحبة ما ليس عيسا ولا غيرها وأن لم يهمل له لأن محصولا فالصفة محددة عن الموصوف مستحيلة إلا أن يريد قطع النظر عن هذا
الموصوف محصورة فلا يبقى موصوفا الكس فيه ما فيه وما اردته ان لو كان العلم مثلا بمكان كان الجهل بمكان لا به قال ولا يحتمل
أن لا مكان الذات لا يصح ما يصح لو كان مكانه لله وهو قول باستحالة عدمه ضرورة وجوب العلم له فتدبر وقال قبل وعلى كلام
غير المعجز لا نشأ الا تقدم الذي (٢١٦) للواحد وحده أي ليس هو غيره عن الاستثناء عن مؤثر وعلى كلام

المعجز ثبت القسم العرضي
أيضا لا يمكن الذاتي ولا
يكون لا مكان ولا دينا
أهم يحور البقاء في
ممكنت تعذرا لا به يرجع
لعدم وقوف مقصورات
أنه تعالى القادر المطلق
عند حد بخلاف القدم
لأنه كائن فله يرجع لوجود
الممكن أزلا وهو محال بالطبع
لا يتعلق به القدرة ثم قال
بعد قال الشعراني والذي
يتلخص من كلام الشيخ
ابن عربي رضي الله عنه
ورحمته أنه قائل بأن
الصعوبات عين لا غير كسها
ويشينا وبه قال جماعة من
المتكلمين وما عليه أهل
السنة وجماعة أولى وأنبه

من وجوه أحدها شرف الموصوف (القاعدة السادسة) التفضيل لشرف الصدور كشرف الفاظ
القرآن على غيرها من الالفاظ لتكون الرب تعالى هو المولى لرصده وطائفة في نفس
جبريل عليه السلام وسيد عجب عن قول القائل أي الله تعالى جميع الفاظ الخلاق وأما ما أتيت به
وصفها فمن قال ريد قائم في الذات قائمة تعالى هو الحق لا موصوفا هذه والمبدئ لترتيب هذه للكلمات
على هذا الوصف بسم قائم على الجبر وكون الجبر هو دون غيرها من حروف الحروف وإذا
كان لله تعالى هو المولى لرصده جميع كلام الناس في أسمهم وهو المولى لرصده القرآن في أسم حروف
عنه السلام برادته وهذه الحروف والالفاظ عندكم مخلوقة مثل ألفاظ الخلق لا فرق بينهم في ذلك
فأم لا نقول لا للجمع كلام لله وما أدركه لفظ القرآن على غيره وقول الله تعالى هو المولى لرصده
القرآن في نفس حروف عليه السلام على وفق رادة لله تعالى دون إرادة حروف المولى لرصده
كلام الخلق في أسمهم على إرادتهم تعالى فترده في هذا الوصف بالآلة هو الفرق
وأما القرآن الكريم فهو حو هو ثم من الاعجاز وعبره على جميع الكتب المنيرة التي هي كلام لله

قال (القاعدة السابعة) التفضيل لشرف الصدور كشرف الفاظ القرآن على غيرها من الالفاظ
لكون الرب تعالى هو المولى لرصده وطائفة في نفس حروف عليه السلام برادته وهذه الحروف والالفاظ عندكم مخلوقة مثل ألفاظ الخلق لا فرق بينهم في ذلك
فأم لا نقول لا للجمع كلام لله وما أدركه لفظ القرآن على غيره وقول الله تعالى هو المولى لرصده
القرآن في نفس حروف عليه السلام على وفق رادة لله تعالى دون إرادة حروف المولى لرصده
كلام الخلق في أسمهم على إرادتهم تعالى فترده في هذا الوصف بالآلة هو الفرق
وأما القرآن الكريم فهو حو هو ثم من الاعجاز وعبره على جميع الكتب المنيرة التي هي كلام لله

تعالى أعلم بالصواب اه وأقول كما قال من قال

تعالى

اعتماد الوري بمغفرك * عجزوا صفون عن صفتك

س على ما فاد اشرف * ما عرفناك حق معرفتك

اه كلام الأمير نصرف وحذف (القاعدة الثامنة) التفضيل لبطانة الله تعالى وله مثل * أحدها مسيل المؤمنين على الكفار * وثانيها
تفضيل أهل الكتاب على هذه الأوثان وذلك بسبب ما حصل لهم من الطاعة تبعطهم الرب والرسول من حيث الجهة فقلوا الصلوة بقوة
موسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وصحوا لتوراه والاعجيل وغيرهما من الكتب وإن كانت لا تبيدهم
في الآخرة عدم الخلود وإنما تعيد تخفيف الآداب وحمد عدة الأوثان لربن فن هذه الجهة فصلهم الله تعالى عليهم أهل الله عز وجل
طعنهم وأنحزروا بحسناءهم وحمل دكاهم كدكاد أولسأهم كتبناهم لحقهم بالمهائم تعظما وتبخر بخلاف المحوس وبحوهم فانه
حمل ماد كونه كاليتة ونصرفهم فيه بالدكاه كنصرف الحيوان السهمي من السباع والكلاب وأسر في الأفاعل لأثر لذلك وحمل بسأهم
كانت الخيل والحمار محرمان لوطه اهتمامهم * وثالثها تفضيل الولي بسبب ما اختص به من كثرة طاعته لله تعالى حتى تولى الله طاعته

فعدائه يحري على التواالي من غير أن تخلفه اعمسان وسمى ولدا وقيل لان الله تعالى لا يقطع فام ماله الى غيره لحظة على اتحاد المؤمنين المتصدين على أصل الدين وكذلك بصفاته اصل الاديان فيما بينهم كثرة لطاعة من كان أكثر تقربا الى الله تعالى كانت رتبته في لولاه أعظم * وراية مصير الشهيد على غيره من حيث الخلة لانه أطاع الله تعالى بذل نفسه وماله في بصرة دسه وأعظم سلك من طاعة * وخامسة تعظيم العلماء على الشهداء بسب طاعة العلماء لله تعالى ايضا شراؤه وبطام شعائره التي من جعلتها الجهاد وهداية الخلق الى الحق ونوصل معالم الايمان الى يوم الدين ولولا سعيهم في ذلك من فعل الله عز وجل لانقطع أمر الجهاد وغيره ولم يبق على وجه الارض من يقول لله وكل ذلك من نعمته الله تعالى عليهم فدا قال صلى الله عليه وسلم ما جميع الاعمال الى الجهاد لا كمقطة من بحر وه الجهاد وجميع الاعمال في طلب العلم الا كسقطه من بحر وقيل صلى الله عليه وسلم لو ورن مداد العلماء بدم الشهيد لرحح (لقاعدة لراية) التفصيل بكثرة الثواب لو افع الى العمل المفصل له مثل * أحله لابان بكثرة نوابه من الجهاد في الجهاد والحالوص من الشريان ومن عصب ذلك الدماء أفضل من جميع الاعمال * ونها صلاة (٢١٧) الجماعة أفضل من صلاة الفرد تسع

عالي كالنور والاشباح. وقال اسماعيل بن وهب وعشرين سنة في صحته وكثيرا رات على آدم بن
 ابيه من الانبياء الى محمد صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين (القاعدة السابعة) التعصیل بشرف الاول
 وله مثل أحدها تعصیل الادکار لدلالة على ذات الله تعالى وصفه العباد وشأنه الحسنى وتذليلها
 تعصیل آیات القرآن الكريم المتعلقة بالله على الآيات المتعلقة بالعباد وبخروجها وتذليلها والآيات
 الدالة على لوحوب والحریم أقص من آيات الدلالة على لادنة والكرامه والذب لانتهاها على
 الحش على اعلى رب المصلح والرحمن اعظم المعاصد (القاعدة الثامنة) التعصیل بشرف الدلالة
 لا شرف المدلول كشرف الحروف لدلالة على الارصاد لدلالة على كلام الله تعالى هار ديك أو حب
 شرفها على جميع الحروف الهجاء الدلالة وامر الشرع تعظيمها فلا تمسك لا على طهارة كلامه
 وكبر من احاسنها بالعدول وله وقع عظيم في الدرس فلا يحذر اخر حها من الادب لسلحين اى بلاد
 الكافر بن حشبه ان ندالها ايديهم (القاعدة التاسعة) التعصیل بشرف التعلق كتعصیل العلم على
 الحياة فان الحياة لا تنطق شيء بل لها موصوف فقط والعلم له موصوف ومتعلق فله مزية شرف
 بذلك وكذلك الارادة المتعلقة بالممكنات والقدرة بالمحذات من الموجودات والسمع بالأصوات
 والكلام بالمتكلمين والابصار بجميع الموجودات والحواس بالممكنات وليس في صفات الله تعالى
 السبعة صفة غير متعلقة بالحياة (القاعدة العاشرة) التعصیل بشرف المعنى كتعصیل العلم المتعلق
 بذات الله تعالى اوصه نه على عمره من العلوم كتعصیل علم الله على الابواب انه قد رتب في الله

(٢٨ - للبرق - نبي) في مسجدي هذا فصل من لف صلاة في بيته من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام فصل من الصلاة في مسجدي هذا فله صلاة حدث صحيح على شرط الشيخين صحيح بن عبد الله قال وهو الحق عبد النزاع وهو صحيح يدفع فري الحديث الصحيح لا المسجد الحرام احتمال انه فصل منه بدون ألف أو تساو بينهما وسيأتي توضيح ذلك قريب * وانما صلاة القصر فصل في مدتها خاصة من صلاة الائمة ام وان كانت أكثر عملا (القاعدة السادسة) للمصنف بشرف الموصوف وله مثل * أحدها الكلام المسمى بعدم الشرف من سائر الكلام لوجوده من شرف موصوفه على كل موصوف ومنه مقدمه ونقده * وثانها راداه الله تعالى وقدرته وسائر الصعائر المصونة الى الرب سبحانه وتعالى الفصل لوجوده من شرف الموصوف ومنه مقدمه ونقده * وثالثها صفت رسول الله صلى الله عليه وسلم من شجاعته وكرمه وجميع ما هو صفة نفسه الكريمة الفصل من جميع ما عايناه لوجوده من شرف الموصوف ومنها ما صحت السوة (القاعدة السابعة) التفضل بشرف الموصوف قيل كشرف أنما القرآن على غيرها من الالفاظ لان الله تعالى وان كان هو المتولى لوصف جميع كلام الناس في أنفسهم

وأن من قال بهم زبد قائم في الدار فانه تعالى هو الخالق لا صوته هذه والمراد بتقريب هذه الكلمات على هذا الوصف وتقديم قائم على المحرور وكون المحرور في دور غير هاتين حروف الجر كما به المتولى لوصف القرآن في من حيز به عليه السلام بآرائه ادلا فرق بين أفاض الناس والفاظ الحس في كونه محذوفه لأن المرية لا حظ في قرآن على غيره في اساقول للفظ القرآن كلام الله دون غيره هي ان الله تعالى هو المتولى لوصف القرآن في نفس حيز به عليه السلام على وفق ارادة الله تعالى دون ارادة حيز به والمتولى لوصف كلام الخلاق في أنفسهم على ارادتهم تبع لارادته تعالى فتعده في وصف القرآن لارادة هو لفرق اه قال ابن الشاط ودعوى بفراد ارادة الله تعالى بوصف اللفظ للقرآن دون ارادة حيز به لارادتها تقوم عليها حجة وله حيز به بل اورد ذلك بل لمرية التي امتاز بها اللفظ للقرآن على كلام الناس كونه دال على كلام الله تعالى وعادة عنه وامتياره عن بعض التوراه والا تحيل وغيرهما من الكتب المملوءة على الرسل وبقاال سلماته ورؤسوة عشر دون كتابا صفا وكتما ربت على آدم ومن بعده من الاسباء على محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بالاعجاز وغيره من الاوصاف التي (٢١٨) اسر بها كقائل الشهاب اه قلت وعليه فلا يصح التمثيل به للتفصيل

تعالى وحكامه وهذا القسم عين ادور وكل مدلول متعلق ليس كل متعلق مدلول لان لا قوس مدلول من باب الالفاظ والحقائق لداله كاصفة على الفاعل فاما بدل عليه واما القسم ونحوه ولا يقال له دال بل هو مدلول في نفسه وليس بدليل على غيره بل به متعلق خاص وهو معلومه وكذلك لارادة المتعينة بالخيور افضل من الارادة المتعينة بالشرور والنية في الصلاة من من النية في الطهارة لاها متعينة بالمقاصد والندية متعلقة بالوسائل والمقاصد اقصر من الوسائل ولتعلق بالافضل فصل (العامة الحادية عشر) (٧) التفصيل بكثرة تتعلق كتنصيص عامية على قدرته وارادته وسماه وصوره ان يكونه متعلقا بجميع الواحبات والممكنات والمستحيلات واحتصاص الارادة بالممكنات ووجودها و عدمها واحتصاص القدرة بوجود الممكنات خاصة واحتصاص الله مع بعض الموجودات وهي الاصوات والكلام النفسي واحصاص النضر ببعض الموجودات والواحدات دون ذلك صحيح الا به مخالف للاصلاح وماهله من لارادة المتعينة بالخير و افضل من الارادة المتعلقة بالشرور ان اراد بذلك اردنا صحيح وان اردت الارادة مطلقة فليس ذلك صحيح فان ارادة الله تعالى لا يصح نوعها الى نوعين لايجادها ولا يصح ذلك الادلاق عليها باعتبار ان لا به لم رد في ذلك من الشرع واعتصمه به قال في نية الصلوة والطهارة وما في ذلك عليه من أن المقاصد افضل من الوسائل ان اراد بالافضل و باده في الاخير فذلك دعوى لم تأت عليها بحجة وان اراد بالافضل كونه المقاصد افضل لم يوافق المقاصد ذلك صحيح وماهله في اعادة الحادية عشر والثانية عشر صحيح وكذلك ما قاله في الثالثة عشر الاحصر لوجوه التفصيل في عشر بن قاعدة فاني لا اعرف الا بدليل صحة ذلك الحصر

(٧) المبوب فيه وفيما بعده الى الف مع عشر ثبات الله في الحران

شرف للصدور بل مثاله بشرف فعله صلى الله عليه وسلم على فعل غيره من لامة هاهم (القاعدة السابعة) للتفصيل شرف المداول وله مثل أحدها تفصيل الادكار الدالة على ذات الله تعالى وصفه لهاميا وسمائه الحسنى وثاها تفصيل آيات القرآن الكريم المتعلقة بالله على الآيات المتعلقة بالي طلب ومرصون ونحوهما واثبات الآيات الدالة على الوحيات التحريم فصل من الآيات الدالة على الاناقة والكرامات والندب لاشمالها على الحث على اعلى رتب المصالح والزجر عن اعظم

اعماله (القاعدة الثامنة) اشرف الدلالة لالمداول لشراف حروف الدلالة على الارصاف الدالة على كلام المستحيلات لله تعالى على جميع الحروف التي لم يدل على ذلك من على غيره فلهذا امر الشرع بتعظيم حروف القرآن ولا تمسك لاعتنى طمارة كالة ويذكر من أصنافها القدور صار طوق عظيم في الدين فلا يجوز اسواها من بلادها من بلاد الكافر من حشية ان ساطا أيديهم (القاعدة التاسعة) التفصيل شرف العطف كتنصيص الكلام النفسي لتعلقه بالخير وهو خصاصه ما له تعلق بالافضل والاناقة وغيرهما والعلم لتعلقه بالواحبات والممكنات والمستحيلات ولارادة لتعلقه بالممكنات والقدرة لتعلقه بالممكنات من الموجودات والسمع لتعلقه بالاصوات والكلام النفسي والصور له مع الموحويات والوحدات والممكنات على الخياء فاما لتعلق شيء بل هو موصوف فقط بخلاف غيره من صفات المعاني السبعة فان له وصوفا متعلقا كما علمت (القاعدة العاشرة) التفصيل شرف يتعلق كتنصيص تعلم المتعلق ذات الله تعالى وصفاته على غيره من العلوم وكتنصيص علم العقيدة على الطب لعلهم يرسل الله تعالى وحكامه وكتنصيص ارادة الله لخلق الخيور على ارادته المتعلقة بالشرور و ارادة الله تعالى لايجادها لا يصح نوعها ولان اطلاق غيرهم ذلك باعتبار ان لا به لم رد في ذلك من الشرع

ما يقتضيه وكتفصيل البنية في الصلاة على النية في الطهارة لان الصلاة مقصده والطهارة وسيلة والمقامه تكوينا مقاصدا لا مبادئ لا محور اذ
 لاحاجة عليه فصل من الوسائل وبالأفضل فصل فال شرط والمطلوب غير المتعلق في الاصطلاح المعهود وان صح ان يكون كل مدلول
 متعلقا بوجه ما اه فافهم (القاعدة الحادية عشرة) التفضل بكثره المتعلق كتفصيل الكلام النفسي القديم على علمه تعالى لان الطهارة وان
 كان مسوقا للعلم في المتعلق وكل ما هو ممتنع على فهو محترمه لان لا كلام احتج صا متعلق الاقضاء والاحاطة وغيرهما فهو أكثر تعلقا من
 العلم وكتفصيل علم الله تعالى على قدرته وإرادته وسعته ونهركونه متعلق بجميع الواحات والممكنات والاستحالات واحتصاص
 الاراء بالممكنات وجودها وعدمها واحتصاص القدرة بوجود امكانها خاصة واحتصاص السمع ببعض الموجودات وهي الاصوات
 والكلام النفسي واحتصاص البصر ببعض الموجودات الممكنات والواحات دون المستحالات والمعصيات الممكنات وكتفصيل البصر
 على السمع لاحتصاص السمع بالكلام والبصر بجميع الموجودات كانت كلاما وعبرة (القاعدة الثانية عشرة) التفصيل بالمحاضرة
 كتفصيل حد المصنف وليس فيه شيء مكتوب على ر الخبوء ولا (٦١٩) ع محدث ولا محور ان يلا من دورة

ولا بما يوجب الاهانة
 محاورته يورق المكتوب
 فيه القرآن (القاعدة
 الثالثة عشرة) التفصيل
 بالحلول كتفصيل قهره صلى
 الله عليه وسلم على جميع
 فاع الارض حتى القاضي
 خاص رحمه الله في ذلك
 الاجماع في كتبه الثمينة
 وقال البكري
 جزم الجميع بأن خبر
 الارض ما
 ود حاط ذات المصطفى
 وجواها
 ودعم لقد صدقوا ساكنها
 علت
 كالغنص حين زكت زكي
 أوأها
 وقد صرا به لا يصح انكار

استحالات والمعصيات الممكنات وما بالكلام النفسي فالخبر مسوق للعلم في المتعلق وكل
 ما هو ممتنع على فهو محترمه وخص الكلام بان له على الاقضاء والاحاطة وغيرهما فهو أكثر
 تعلقا من العلم فيكون له أكثر على العلم من هذا الوجه كتفصيل البصر على السمع لاحتصاص
 السمع بالكلام والبصر بجميع الموجودات كانت كلاما وعبرة (القاعدة الثانية عشرة) التفصيل
 بالمحاضرة كتفصيل حد المصنف على سائر الخبوء ولا يـ ع محدث ولا محور ان يلا من دورة
 ولا بما يوجب الاهانة وليس فيه شيء مكتوب بل لمحاورته يورق المكتوب فيه القرآن الكريم
 (القاعدة الثالثة عشرة) التفصيل بالحلول كتفصيل قهره صلى الله عليه وسلم على جميع فاع الارض
 حتى القاضي خاص رحمه الله في ذلك الاجماع في كتاب التمهيد ولما خفي هذا المعنى على بعض
 العلماء انكر الاجماع في ذلك وفي كتاب التمهيد وفي كتاب التمهيد وفي كتاب التمهيد وفي كتاب التمهيد
 محرم فيه عقاب شديد فصلا عن ان يكون فيه فصل انما هو ما سجدوا به في التواب هناك
 على عمل العامل مع ان المصنف ما يكون ما سجدوا به في التواب هناك على عمل العامل مع ان المصنف
 المصنف او ما علم ان أسباب التفصيل أهم من التواب ومنها منتهى في عشر من فاعده اما اذا كره
 ان شاء الله تعالى فالاجماع منع من التفصيل بهذا الوجه لان كثرة التواب على الاعمال وبقوله
 ان لا يكون حله المصنف من ولا المصنف من نفسه فصل من غيره انه من العمل فيه وهو خلاف
 المعلوم من الدين بالضرورة من هذا المعنى ما حكاه الله صلى الله عليه وسلم من رجاءه فأنله (القاعدة الرابعة
 عشر) التفصيل بسبب الاهانة كقوله تعالى اولئك حرب الله صدمهم اليه تعالى لبشرهم بالاصافة

قال (القاعدة الرابعة عشر) التفصيل بسبب الاهانة كقوله تعالى اولئك حرب الله صدمهم اليه تعالى لبشرهم بالاصافة
 وقت قوله فما كتفصيل بالاصافة المعطية ان اداه ليس بشريف ماد يورق في هذه القاعدة و

من فصلا ثالث وفيه بعد الاجماع على ذلك بناء على انحصار التفصيل في التواب على العمل والعمل متعدي (القاعدة الرابعة عشرة)
 كتفصيل الله على سبب الاهانة كقوله تعالى اولئك حرب الله صدمهم اليه تعالى لبشرهم ما كان صف العصاة الى الشيطان في قوله تعالى
 اولئك حزب الشيطان ايهم هم ما يحقرهم وقوله تعالى وظهر بيني وبينك لآية أصاف اليه تعالى لبشرهم ما كان صف العصاة الى الشيطان في قوله تعالى وما أتر لنا
 على عبد اليوم للفرقان وقوله صلى الله عليه وسلم حكايه عن الله تعالى كل عمل من آدم له الا الصوم فانه لم يأجرى به شرف الصوم باصافه
 اليه ام لا بد للفرقان بالاصافة من أسباب فنهض ذلك لأرى انه لم يصف حربه على الله الا لطاعتهم ولا حرب
 الشيطان اليه الا لعصيتهم ولا اليه تعالى الا لكونه جعله محلا لما قرن به من الطاعات في الصلاة والحج ولا العباد اليه
 تعالى الا لأنه جعله صغوة رسله وأمرهم ولا الصوم له تعالى الا لأنه جعله محلا لما قرن به من الطاعات في الصلاة والحج ولا العباد اليه
 فلا يفل (القاعدة الخامسة عشرة) التفصيل بالاسباب والاسباب كتفصيل در بته علمه الصلاة والسلام على جميع الفرار في سبب نسهم
 كتفصيل برسول الله صلى الله عليه وسلم وكتفصيل سبب صلى الله عليه وسلم على جميع النساء كما قال تعالى يا نساء النبي استأذنكم من النساء

وذلك بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم والاحتصاص به وان كن في هذه النسبة متفاوتات وذلك ان نسبة من دخل من اقوى من نسبة من عقد ولم يدخل من ونسبة من دخل ولم يعلق من اقوى من دخل وطلق من ونسبة من دخل وطلق من اقوى من دار من قبل الدخول ونسبة من دار من قبله او بعده على الخلاف اقوى من دار من قبله فلهذا ما في كذا يعني في الحل عن الموهب حمدة من عقد عليهن صلى الله عليه وسلم ثلاث وعشر وامن امرأه مات عن عشر واحدة لم يدخل بها وهي قبيصة بنت قيس وسبع دخل من جمعهم بعضهم في قوله

توفي رسول الله عن سبع نسوة ٥ ليهن نعي ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ٥ وحفصة بنت عمر بن الخطاب ٥ ومات في حياته ما في ربيع ثنتين بعد الدخول وهما حديثه ووربب لم يمسك كين وثنتين قبل الدخول وهما شرف بنت حلبة بنت خديجة لكانى وحوله بنت الهذيل وطارق بن حنيفة كونه بطلاق أو موت مع الاتفاق على عدم الدخول فليس لمبيكة بنت كعب وسعد بنت أمية وطاقي بن سعد بن عبد الدخول ما في حديثي فاطمة بنت اسحاق وصحاحك وعالية بنت عبد الله (٢٢٠) وقوله ما في ثلاثا وهي عمره بنت ربه وأمها بنت اسمان والتي من عمره وعلي حلف في

اليه كما اصاب العدة الى ثلث طان ايهنهم بالاصافة اليه ويخبرهم في قوله تعالى اولئك حرب الشيطان ومنه قوله تعالى وطهر بني الطائعين الآية اصاب ليدت اليه على ليشرفه بالاصافة اليه ومنه قوله تعالى وما ازلنا على عبدنا يوم القرقان ومنه قوله ^{صلى الله عليه وسلم} حكاية عن الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصوم قالوا وما احرى به في الصوم باصافته اليه واختلف في سب هذا التشرى بالموجب لهذه الاصافة وقد تقدم بسطه وعلل اصاب فيه هذا كما ذهب اليه بالاصافة الماطية (لقاعدته الخامسة عشر) انه حصل بالاسباب والاسباب كقضي در بته عليه لاصلاه واسلام على جميع الذراري سبب سمهم لمصلي رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} وكذا حصل لسانه ^{صلى الله عليه وسلم} على جميع الدماء كما قال تعالى يا ساء النبي لسان كاحد من السماء وذلك باسمه ^{صلى الله عليه وسلم} ر لاه عاصم بن قيس في هذه النسبة منه وثبات (القاعدة السادسة

اهاهه الا بمجرد لاصافة للمظنة فذلك غير صحيح وكيف يصح ذلك ولم يصح حرب به تعالى اليه لا لظنهم ولم يصح حرب الشيطان اليه الا لظنهم وكذا ذلك قوله تعالى وطهر بني لست اصابه اليه اليه تعالى الا لكونه حوله محلا بقرن من الطاعات في الصلاة والحج وكذلك قوله تعالى وما ازلنا على عبدنا يوم القرقان ومنه قوله تعالى الا انه حمله صوته وسره وحاتمهم وكذلك قوله تعالى في الصوم لست بالاصافة الا لانه خمسة عمراء لم يطلعوا على قدره او ما أشبه ذلك والله تعالى اعلم وان اراد ان الاصافة بهم هي التشرى به وان ذاك الامور اسبابا لها فانه صحيح والله تعالى اعلم وما في الله عده الخامسة عشر صحيح كذلك ما في السادسة عشر الامحكاة عن شيخه عمر الدين من الماحطة في لسوء جهة اخرى تصنفه على لوله لاهه عما كان يصح ما قاله ولم يكن الرسول نبيا وأما كل رسول نبى فلا يصح ذلك ادلا احتصاص للنبي على الرسول بمرتبة يقع بها التفصيل والله اعلم وما في في القاعدتين السابعة عشر صحيح

كونه بعدة زوجه نسيان وهما أم شريك امرشبة والنسبة له التي جعل حالها وهي ابلى بنت الحظم فحمله المصطفى على دخوله من ولم يعلق احد عشر امرأة بنت من عريش حديثه وعائشة وحفصة وأم حبيبة بنت أبي سفيان ابن حرب ولم يعلقه بنت أبي أمية وسودة بنت زمعة وأربع عرييات رغب بنت حنن وميمونة بنت الحارث الطلالية ووربب بنت حرملة الطلالية أم المساكين وحبورية بنت الحارث الخراجية المصطفوية وواحدة غير عربية وهي ميمونة

بنت حنن من بني النضير ابنت حيانه من ثنتين حديثه ووربب المساكين وهو في صلى الله عليه وسلم (عشر) عن المصطفى ولحق علي من دخل وحدث بعدة ثنتين فاطمة بنت الصحاح وعائشة بنت طيبان ٥ تطهين وصرف ووربب واما تفصيل حديثه وعائشة علي باقين والخلاف في افضلهما فليس من هذه الجهة بل مامن جهة الاحوال وكثرة الدخول الجيلة فيستحسن قول شيخ الاسلام في شرح البحارى الذي احتاره الآراء ان الافضلية بحجته على احوال فعائشة افضلهن من حيث العلم وحديثه من حيث تفهمه واعطائه صلى الله عليه وسلم ٥ وامامن جهة كثرة الثواب فيكون لا قرب الوفاء كما هو قول الاشعري كما في عبد السلام عن الجوهرة قال روى كلاما لمرهان الحلبي ان ريس بيت حنن بنى عائشة رصون الله عليهم ولم يقف استنادا على نص في باقين ولا في معاملة بعض آياته كور على بعض ولا في المعاملة بينهم وبين لست التشرى بهت سوى من شرف الله به كور على الايات مطلقا ولا يضمن سوى فاطمة فاهم افضل مناته لكر بئات ولا يبين في الساب سوى فاطمة مع الرحمت الطاهرات وان حوت عزة فاطمة بالمصيرية في الجميع فالوقف أسلم ٥ قال لامير قال العلامة المصطفى اولاده صلى الله عليه وسلم له كور ثلاثة عبدالله ويلقب بالطيب وبالطاهر به

لقنان زيادة على لاسم والقسم وارايم والاثار بعتر س و رقية وأم كلثوم وفاطمة ويدي جعليهم ومعرفتهم لان النبي صلى الله عليه وسلم سيدنا ويوضح على الانسان ان لا يعرف ولاد سيداه وكلامهم من حديثه لا اراهم فمن ماريه القبطية أهداه له لعوقس من مصر اه وقد جعل أولاده ^{عليه السلام} في قولي بسهل - عظيم

القاسم اراهم عدائته دا * فانطبت الظاهر بقيا جدا وأربع انائم فاطمة * قام كلثوم كدافية
أريبت وأهم حديثه * لكن لا يعرف مارية وفي ليل عن المواهب وخطب صلى الله عليه وسلم ثمان نسوة ولم ينفذ
عليهن بالعاقوسراره التي دخل عليهن بالملك أربع مائة الف طية وريحانة سبع شعرون من بني قريظة وقبل من بني الصير * والثالثة
وهي نهاله ريب بنت حنشل واسمها عيسى والزاعم أصابها في اعص النبي ولم يعرف اسمها اه (القاعدة السادسة عشرة) للتفصيل
بالثمة والخدوى كتفصيل العلم على العبد لان العلم ينم صلاح الخلق وهديتهم الى الحق بالتعليم والارشاد والهداية فاصرة على محلها
ولان ثمرات العلم من موصو عانه أي بالعلم وهذا من تعهده في يوم الدين (٢٢١) فيتمتع بها الاناء والاسلاف

عشر) التفصيل بالثمة فوالخدوى كتفصيل العلم على العبد لان العلم ينم صلاح الخلق وهديتهم الى الحق
بالتعليم والارشاد والهداية فاصرة على محلها و تتمتع بها الاناء والاسلاف والهداية
والآخر عالم بالسمعيات والشرعيات فقال الاول للثاني لهدية من الله من الفقه لاه فطعية والفقه مظهر
واله طبع أفضل من الظن فقال له الآخر صدق من هذا الوجه هي أفضل غير ان الفقه أفضل منها
لانه ينم سعادة الآخرة ويعيم الجنان ورسو ان الرحمن والهدية لا يبعد ذلك فوافقه الآخر على
ذلك وكانا متصافين رحمهما الله تعالى ومن ثمرات العلم موصو عانه أي تأليفه فيتمتع بالاناء بعد
الاناء والاسلاف بعد الاسلاف والهداية فطاع من حبها ونعمة العلم وهذا ينم في يوم الدين
رحمهما من هذا الوجه لرسالة أفضل من النبوة فان الرسالة منيرة الهداية للامة المرسل اليها والنسوة
فاصرة على النبي فاستتم الى النبوة كسنة العالم للعبد وكان فتشيع عن الدين من عدد السلام
وجه انه لا حظ في النبوة جهة اخرى بفضلها بها على الرسالة فكان يقول النسوة عبارة عن خطاب
الله تعالى بنبيه ناشاء حكم يتعلق به كقوله تعالى لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم اقر باسم ربك
فهد وحب متعلق رسول الله صلى الله عليه وسلم والرسالة خطاب يعاق بالامة والرسول صلى
الله عليه وسلم أفضل من الامة والخطاب متعلق به فيكون أفضل من جهة شرف المتعلق فان
النبوة هو متعلقها والرسالة متعلقها الامة وانما حطه منها للمبلغ فهدن وهدان متعارضان كما
يعد في علم الله تعالى انه أفضل من الحياة لاجل العاق الذي له والحياة لا متعلق لها ولا حظ
في الحياة جهة اخرى هي انها أفضل لانها شرط عالم والعلم متوقف عانها وهي ليست متوقفة على
العلم في ذاتها والعلم ليس شرطاً فيها فهي أفضل من هذا الوجه ولا مانع من ان يكون للحقيقة
الوجه شرف من وجه دون وجه (القاعدة السابعة عشر) التفصيل بالثمة الثمرة بان تكون

لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم اقر باسم ربك فهد وحب متعلق رسول الله صلى الله عليه وسلم والرسالة عبارة عن خطاب الله تعالى
المتعلق بالامة والخطاب (رسول منها) فهدن وهدان متعلق من الرسالة فاعدا نصح لولم يكن الرسول نبيا وادكل
رسول نبى ولا يصح ملاحظة ذلك لاجل اختصاص النبي على الرسول بربية يقع بها التفصيل فانه ان الشايط بهم وقع لتعارض بين حجتين من
جهات المسلمين في صفته علمه تعالى وحجته وفي صفته الفقه والهدية اما في المعين فهدن في الاصل انه اجتماع ما عاينان عظماء أحدهما
يعلم المعقولات والآخر عالم بالسمعيات والشرعيات فقال الاول للثاني لهدية من الله من الفقه لاه فطعية والفقه مظهر
واله طبع أفضل من الظن فقال له الآخر صدق من هذا الوجه هي أفضل غير ان الفقه أفضل منها لانه ينم سعادة الآخرة ويعيم الجنان
ورسو ان الرحمن والهدية لا يبعد ذلك فوافقه الآخر على ذلك وكانا متصافين رحمهما الله تعالى وما في الوصف فقال الاصل علمه تعالى
أفضل من الحياة من جهة التعلق الذي له والحياة لا تعلق لها وحجته تعالى أفضل من العلم من جهة انه شرط فهو متوقف عليها وهي في
ذاته ليست متوقفة عليه لانه ليس شرطاً فيها ولا مانع من ان يكون للحقيقة الواحدة شرف من وجه دون وجه (القاعدة السابعة عشرة)
التفصيل بالثمة الثمرة بان تكون واحدة من الحقيقتين ثمرة لان ثمة احدهما أعظم وحدواها أكثر فتكون وله أمانة أحدها

الفقه والمهندسة كلاهما من أحكام شرعية أما الفقه فظاهر وأما الهندسة فلأنها يستعان به في الحساب والمساواة وحساب يدخل في الموارث
 وغيرها والمساحات يندرج في الأجزاء ويعودها ومن نوادر المسائل العقبية التي يحتاج إليها المعية انتهى والقاضي المرموم وهي لاتعم إلا بدق
 الحساب المستلة المحكية عن علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه وهي أن رجلين كان مع أحدهما جنة رقيقة ومع الآخر ثلاثة فحسبا
 بأكلان فجلس معهما ثياباً كل معهما ثم بعد الفزع من الأكل دفع لثلاث طمانينة درهم وقال أقسم بالله الدرهم على قس
 ما أكلته لكما فقال صاحب الثلاثة أنه أكل أصماً كله من أرغفتك ونصفاً أربعة دراهم فقال له
 الآخر لا أعطيك إلا ثلاثة دراهم لأن لي خمسة أرغفة فأحسبه درهم ولك ثلاثة أرغفة فأحسبه ثلاثة دراهم فحسب صاحب الثلاثة لأحد
 الأماحكم به الفزع ففرعاً إلى علي رضي الله تعالى عنه فحكم لأصاحب الثلاثة بدرهم واحد ولصاحب الخمسة بسبعة دراهم وثكامن
 ذلك صاحب الثلاثة فقال له علي رضي الله عنه الأربعة خمسة وأتم ثلاثة أكل كل واحد منكم ثلاثة لأننا شققي من أرغفتك بعد
 أكلك ثلث عريف كله صاحب الدرهم (٢٢٢) وفي بعد أكل صاحب الخمسة ربعين وثلاث وذاك سبعة ثلاث

الحقيقة كل واحدة منهما لها ثمره وهي ثمرة عبران إحدى الحقيقةين تمر بها أعظم وجودها
 ١ ثمره يكون له اثباته في الفقه والمهنة كالأحكام الشرعية لأن الله سبحانه
 يستعان بها في الحساب والمباحات والحساب يدخل في أمور دينية وعبرها والمباحات تدخل
 في الآجارات ونحوها ومن نواذر المسائل الفقهية التي يدخل في الحساب المسألة المحكية عن علي
 ابن أبي طالب رضي الله عنه وذلك أن رجلا كان مع أحدهما خمسة أرعة ومع الآخر ثلاثة ثلثات
 با كيلان جلس معهما ثالثا كل معهما درهم واحد مع من الأكل دفع لها الذي كل معهما ثمينة
 دراهم وقال احصيا هذه الدراهم على دراهم كل واحد لهما نصف الثلاثة كل نصف درهم
 أرعة ونصف درهم أرعة أعطى النصف أربعة دراهم وقال له الآخر لا أعطيك إلا ثلاثة
 دراهم لأنني خمسة أرعة فأحد خمسة دراهم ثلاث ثلاثة أرعة فأحد ثلاثة دراهم صاحب الثلاثة
 لا أحد إلا ما حكم به الشرع فترادوا إلى علي رضي الله عنه حكم صاحب الثلاثة بدرهم واحد
 وأصاحب الخمسة بسبعة دراهم من ذلك صاحب الثلاثة فقال له علي رضي الله عنه
 الأربعة ثمانية وأنتم ثلاثة كل واحد منكم ثلاثة لأنه أربعة أرعة لا ثلثا بقى لك ثلث من أرعة
 كله صاحب الدراهم وأكل صاحبك من أرعته لأنه لا ثلثا وهي خمسة ثلثي أرعة إن وثقت ذلك
 سبعة أثلاث أكما صاحب الدراهم فكل لك ثلثا لثلاثة سبعة الأثلاث يكون للثلاثة دراهم
 وهذه مسألة فقهية يحتاج إليها الفقيه المعنى والقاضي المزمع وهي لأنهم لا يفتقروا الحساب فأوى
 ومن مسائل المسألة الفقهية المعلقة رجل استأجر رجلا بحره ثلث عشرة في عشرة طولا
 وعرضا وعمقا جميع ذلك عشرة من كل وجه فمر له ثلثا خمسة في خمسة فاحط بها يستحقه
 من الأجرة فمضى سبعة الفقيه يستحق النصف لأنه عمل النصف وقال المحققون يستحق لثلث

أكلها صاحب الدراهم
فيكون لك درهم واحد
في مقابلة الثلث الذي أكله
لك وصاحب الخمسة سبعة
دراهم في مقابلة سبعة
الانثلاث الى أكلها ومن
قرايب المسائل المساحية
المتعلقة بالغة وبحسب
الهندسة العتيقة والمعاصرة
المترجمة من رجل اسناتر
رجلا بحفره بواحدة عشرة
أذرع طولا في عشرة
عرضا في عشرة عمقا بآجرة
معيونة بحفره بواحدة
في خمسة في خمسة لاحتساب
فيها يستحقه من الأجرة
فقال ضعفاء الفقهاء يستحق
الاصحاب لانه عمل الاصحاب وقال
المحققون يستحق الثمن لانه

عمل الخن وذلك انه استأخذه على أحد ذراع وثمانان الذراع الاول من العشرة وبعث على الارض ومسح كل حصيرا لاه طولها عشرة وعرضه عشرة ومساحته عشرة في عشرة بمائة الذراع الاول تحصل مساحته مائة وهي عشرة أذرع في عشرة ومائة في عشرة فالمساحة عمل المائة وخمسة وعشرين سببان الذراع الاول من الخمسة مساحته خمسة وعشرون وهي خمسة أذرع وخمسة وعشرون في خمسة بمائة وخمسة وعشرين وثمانون الى الالف ستة الثمن فيسحق الخن من الاحرة لانه بما عمل ثمن ما استوجب عليه وأمثال هذه لدقائق من المسائل التي لا يحصل الا من الهندسة فان علم الهندسة يشمل الحساب والمساحة وغيرهما وان كانت كثيرة غيرها بما نالته الى مسائل الفقه فليمة ثمرة الفقه أعظم من ثمرة الهندسة فيكون أفضل منها ونائبها علم النحو وعلم المطلق كلاهما ثمرة حليلة غيرا ثمرة السجوا أعظم سبب أنه يستعان به على كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام العرب في اطلاق الانسان وكسامة اليد فان الالحن كما يقع في اللفظ يقع في الكتابة ويستعان به في الفقه وبذلك مما علم في موضعه ولا يحتاج الى المطلق الا في وسط المعنى المتعلقة بالرايين والحدود خاصة وأبصار العقل بمحورده لا يهتم في لتقويم اللسان

وسلامته من اللحن لانها أمور رسمية ولا مجال للعقل فيها على سبيل الاستقلال فلا يعمن النحو بالضرورة فيها والمطلق يأتى فى معرفة قواعد الطبع السليم والعقل المستقيم فيستعنى عنه بضعاء الفعل فصارت الحاجة للنحو أعظم وثمرته أكثر فبكون أفضل * وانها علم النحو مع علم أصول الفقه كلاهما ضروريان أصول الفقه من حيث ان الشريعة من أولها الى آخرها مبنية عليه فلا يؤخذ أحكامها الا منه فهى ثمرته ولا يجوز ان يؤخذ فى تصحيح الالفاظ وبعض المعانى والامانة انما هى وسائل والاحكام الشرعية مقاصد بالنسبة الى الالفاظ والمقاصد أفضل من الوسائل (القاعدة لثمة عشرة) لتفصيل بالتأثير وله أمثلة * أحدها تفصيل قسرة الله تعالى من حيث اهم مؤثرة فى تحصيل وجود المكنات وادانته تعالى من حيث اهم مؤثرة فى التحصيل فى المكنات زمانها واصغاتها الحاضرة عليها على سائر صفات المعانى السبعة اذ لا تأثير فى غيرها منها * وثانيه تفصيل صاحب الشرع الحبيب على صيدته وهو القحة فقال الحياء حبر كله الحياء لا أبى الا تحبر الحياء من الايمان بسبب ان الحياء يؤثر احدث على الخبرات والرحم عن المسكرات والقحة لا يضر حر صاحبها عن مكر وه ولا تحفه على معروف * وثالثها تفصيل (٢٢٣) صاحب الشرع الشجاعة على الحدى بسبب ان

لأنه عمل النخ وبنه ما به - أخره على عشرة في عشرة وذلك الفخراع سبب أن الفراع الأول من
العشرة لو عمل وسط على الأرض ومسح كان حصرا طول عشرة وعرضه عشرة ومساحه عشرة في
عشرة بما في الفراع الأول عمل مساحته. ثم هي عشرة أذرع في عشرة وما في عشرة فالفراع عمل حصة
في حصة فالفراع الأول لو عمل على الأرض زابا على وجهه - كان حصة في حصة وحصة في حصة
حصة وعشرين فالفراع مساحته حصة وعشرون وهي حصة درع وحصة وعشرون في
حصة عاها وحصة وعشرين ولسه مائه وخمسة وعشرين الى الالف لسه الف فيستحق الف من
من الأجرة لأنه لا عمل فمن ما استؤجر عليه وهذه المسائل من هذه المسائل انما يخص من لم يدسه
فان علم الف يدسه يشهد الحساب والمساحة وغيرهما وهذه المسائل وان كانت كثيرة غير بها
بالدسة الى مسائل الفقه فاية ثمرة الفقه اعظم من ثمرة الهندسة فيكون أفصل مما وثابها
علم المحو وعلم الحط كلالها لثمة عليه غير ان ثمرة المحو اعظم لسانه يستعان به على
كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ وكلام العرب في بطن اللسان وكسابة اليد فان الالحاح
يقع في السكتانة وفي لافط ويستعان به في الفقه وفي اصول الفقه وغير ذلك مما علم في مواضعه
واما المسطق انما يحتاج اليه في مسط المعاني المتعلقة بالمرافق والحدود خاصة وقد بقي فيها الطمع
السلام والعقل المستقيم ولا يهتدي العقل بمجرد القويم الا بالان وسلامته من الالحاح فانها امور
سومية ولا مجال للعقل فيها على سبيل الاستقلال فلا بد من المحو بالضرورة فيها والمسطق يسعى
فيه صواب العقل فصار الحاجة للمحو اعظم ونحوه اكثر فيكون افضل وثالثها فهم المحو مع
علم اصول الفقه كلالها فثمر غير اصول الفقه بثمر الاحكام الشرعية فاما ما به ثوابا لثمة
من اولها الى آخرها مدونة على اصول الفقه والمحو اما اثره في تصحيح الالفاظ وبعض المعاني

الحق ان لا تأثير للآلة تعالى وان الرضا من الله كالنظر الصحيح ومسه كالنبيحة اما بطريق القزوم العقلي كالتلازم بين الجوهر والارض فوجود أحدهما بدون الآخر مستحيل عقلي لانهما في القدرة بل ان يوحدا معا أو بعد ما معا وقبل عادي قبل السخف كالاحراق عند مس النار فعدت في نحو اراهم وقالت لمعترلة بالتولد على أصاهم في الصبر الثاني عصبه المقطع ولتولد ان يوحب الفعل فاعله شيئا آخر كإن حاشية العلامة الامر على عند السلام فتأمل والله أعلم (القاعدة التاسعة عشرة) التفصيل بحودة البنية والتركيب وله امثلة أحدها تفصيل الملائكة الكرام صلوات الله عليهم على الجناس بسبب ما حده الله تعالى فيهم من حودة البنية وحسن التركيب فانهم خلقوا من نور وجعل الله فيهم سرعة السير وقوة القوة بحيث ان يمر بل عليه السلام بدير من العرش الى العرش سبعة آلاف سنة في لحظة واحدة ويحمل مدائن لوط الخسوف تحت الارض على جناحه لا يضطر سببها شيء بل يلقها من تحتها على هذا الوجه وبعدها الى الجحيم بنفسه ويحس ذلك الواحد من الملائكة يقهر الجمع العظيم من الجنان ولذلك سأل سليمان عليه السلام ربه تعالى ان يولي على الجنان (٢٢٤) الملائكة فعمل له ذلك ففهم الامر ونظم اليوم عند العراش وغيرها التي

يتعاطى أهل السم
وقدسوا على الملائكة
تلك الاسماء التي عظمتها
الملائكة وتعمل في الجنان
ما يريد الله تعالى عند
ذلك الاقسام تلك الاسماء
العظيمة وكانوا قبل زمن
سليمان عليه السلام
يحاطون الناس في
الاسواق ويعشون في
عشائهم اذ انهم سلموا
هذا الترتيب وسأله من ربه
انجازوا الى السموات
والخراب من الارض ففعلت
أديتهم والملائكة ترفعهم
في ذلك من عرشهم
وعشاردهم أو قتلوه كما فعل
ولاء بني آدم مع سمعهم
وبعضهم على الجنان من

والالفاظ هي وسائل والاحكام الشرعية بقصد بالنسبة الى الالفاظ والمقاصد تفصيل من الوسائل
(القاعدة الثامنة عشر) التفصيل بالتأثير وله امثلة أحدها تفصيل قدرة الله تعالى على العلم والكلام فانهم يؤثر في محصل وجودات الممكنات والعلم والخبر تاحان أيضا يؤثر في وكذلك السمع والصبر من عيب العلم وماله التأثير ففصل عما لا تأثير له وتأثيرها تفصيل الارادة على الحياة فانها تؤثر في التحصيل في الممكنات وماها وصفاتها الخثرة عليها والحياة لا تؤثر في الحاد ولا تحصيلها وليس في صواب الله السعة مؤثرا الا القدرة والارادة فقطرة لثم تفصيل صاحب الشرع الحبيب على ضده وهو الفقه فقال الحياة حبركة الحياة لا ياتي لا تغير حياة من الاية بسبب ان الحياة تؤثر الخث على الخبر توار الحر عن السكران والفقه لا يبرح صاحبها عن مكره ولا تحته على معروف ولذلك فصل صاحب الشرع في الشجاعة على الحس بسبب ان الشجاعة تحت على درء الاعداء وبصر الحارود مع العار والحدس لا ياتي معه شيء من ذلك وكذلك فصل صاحب الشرع في السجادة على التحمل لكونه من مكارم الاخلاق وحال القلوب كما ورد الكريم حبيب الله لان السجادة يؤثر الحياة والنعقة على المداكن والحدس ليس فيه شيء من ذلك لانه من طبع اللذم (القاعدة التاسعة عشر) التفصيل بحودة البنية والتركيب وله امثلة أحدها تفصيل الملائكة الكرام صلوات الله عليهم على الجناس بسبب ما حده الله تعالى فيهم من حودة البنية وحسن التركيب فانهم خلقوا من نور وجعل الله فيهم سرعة السير وقوة القوة بحيث ان يمر بل عليه السلام بدير من العرش الى العرش سبعة آلاف سنة في لحظة واحدة ويحمل مدائن لوط الخسوف تحت الارض على جناحه لا يضطر سببها شيء بل يلقها من تحتها على هذا الوجه وبعدها الى الجحيم بنفسه ويحس ذلك الواحد من الملائكة يقهر الجمع العظيم من الجنان ولذلك سأل سليمان عليه السلام ربه تعالى ان يولي على الجنان (٢٢٤) الملائكة فعمل له ذلك ففهم الامر ونظم اليوم عند العراش وغيرها التي

قال (القاعدة التاسعة عشر) التفصيل بالتأثير وله امثلة أحدها تفصيل قدرة الله تعالى على العلم والكلام
قلت فيما قاله في هذه القاعدة نظر قال (القاعدة التاسعة عشر) التفصيل بحودة البنية والتركيب وله امثلة
أحدها تفصيل الملائكة الكرام صلوات الله عليهم على الجنان بسبب ما حده الله تعالى فيهم من حودة البنية وحسن
تركيبهم) قلت ما قاله في هذه القاعدة غير صحيح لانه في جميع قوله فيها على نسبة تلك الآثار

هذا لوجه يضاف البنية والوجود على هذه المكنة من التفصيل بحمل النصوص الدالة على

ويسير

تفصيل الملائكة على الشراد احتتمل لخص ذلك لاراع في ان أندية بني آدم حبيسة بالنسبة الى أندية الملائكة ولا تعارض ما هو الصحيح من ان الشرأ فضل على تفصيل يذكر في موضعه لا موز • أحدها ان الملائكة عقل محض والبهائم شهوة محضة والاسنان مركب منهما فكما ان علة الشهوة نزل الانسان عن علم ثم بعد ذلك ما حده الله تعالى أولئك كالاتام بل هم أصل كذلك علة العقل ترفعه عن الملائكة اذ وجود الشهوات مع قهاهم من باب أفضل للعبادة أجزا بها مهمة في رأي أي أشقها • الامر الثاني ان الملائكة مع قدرتهم على التشكل بأشكال مختلفة لطافة أجسامهم لا يترسكون في صور بعضهم ولا تشكّل حبر بل بصورة ميكائيل ولا العكس بخلاف أولياء البشر فيمكنهم ذلك كأي البواقيت عن ان العرفي الامراضاث ان في اليواقيت عن الشيخ الاكبر ان مقام لا يزال عبيد يتقرب الى بالوافل الحديث من خصوصيات البشر ومما الملائكة وكل طاعتهم محنة عليهم فلا يرفعون من توصيف حتى عكسهم للتطوع نعم قال السعد لاقاطع في هذه المقامات كدائن خدم الامير على عبد الله الام على الجوهره ونائبها تفصيل

الحان على بن آدم في الامة وجودة التركيب من جهة تقديره تعالى اهم بعشرون لآلاف من السنين فلا يمرض طم الموت وكذلك لا يمرض طم الامراض ولا سقام التي تعرض لبني آدم بسبب ان احسادهم لم يحطوا به على مشتملة على الرطوبات واجوام الاغذية كما جعل احساد بني آدم مشتملة على ذلك فصار يمرض طم العين وآفة الرطوبات دون احساد الخلد فذلك كثرة قوتهم وطول وامرهم لبني آدم الموت على حسب تقدير الله برأهم وما ورد قول الشاعر في الحان لساورد عليه وهو يقدار

أتوا مري فقلت مبرون أنتم * فقلوا لا نحن قلت نعموا علما

لقد فضلت بالاكل عنا * ولكن ذاك يعقبكم سقما

فصرحوا في شعرهم بما تقدم وقال جماعة من العلماء منهم العزلي رحمه الله تعالى في الاحساد اهميته تدون من الاعيان بروائعها ولذلك جاء في الحديث انهم قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من كنت لا يستحرم وارث ولا عظم فاسأله او طعام دوا ما مع انما عظم العظم عليه لدهر الطوبى لا يمرضه شيء فدل ذلك على اهمية (٢٢٥) يتعدون بالرائحة قال الاصل ورأيت في

بعض الكتب عن وهب

ان الله اكرم طوف

منهم من شوى بالرائحة

ومهم من يشى بجرم

الفناء ومنهم طائر لا يأتى

في الارض ومنهم من

بأوى في الارض يرحلون

وسرحلون في البرارى

كذلك ان دون الطير

مختلف في ذلك وعلى الجملة

فهم اكرم اعظم وببرهم

في الارض اسير فيبرون

المسافة الطويلة في الرمن

العصر ولذلك يؤخذ منهم

تعداد بوجاهة واخوات

في الالاد انهم يمدد

سرعة حركتهم ونقلهم

على وجه الارض وانخذهم

سليان عابا السلام لاعمال

ويسير حريز على السلام من العرش الى العرش سمعه آلاف سنة في الخطر حذو يحمل مدائن لوط الخسة من تحت الارض على جناحه لا يضطرب عن موضعه لا يفتن من تحتها على هذا الوسخ ويصعد بها الى الخوض يقبها وهو عظم واليك لواحد من الملائكة بهم الجمع العظم من الحان ولذلك قال سليمان عليه السلام ربه اني ارجو ان يولى على الحان الملائكة فعمل بذلك وهم لراشدين طم اليوم عند المراثم وغيرها التي سعاد عاها هذا العلم فيفهمون على الملائكة ذلك لاسمهم التي عظمها الملائكة فعمل في الخبر ما يريد له من طم تلك الاحياء لمطمة وكأول من روى سليمان عليه السلام يحاطون الى في الاسواق ويعتبرون هم عشا شديد فلما رتب سليمان هذا القرب وسأله من ربه ان يكرهوا الى الموت والحب من الارض فعملت ادبهم والملائكة رااهم في ذلك من عند ربه وعثر رده او فوه كما هو ولاه بن آدم مع صفاتهم وما حسب اقتدار الملائكة على الحان الاضل ابيهم ففوتهم وهم مصلون على الحان من هذا الوسخ مضطرب لبقية الوجوه وهذه المكتبة مع كثرة في النصوص لدالة على تفضيل الملائكة على البشر فان الصحيح ان البشر افضل على من يذري من سمعه فاد فصد الحواش عن تلك النصوص حين ذلك التفصيل والثناء على الادة وجوده التركيب اذا كان النص يحسن ذلك فمع اكثر الملائكة والنصوص عن الملائكة على اصله لاسمهم فمات الله وسلامه عليهم ولا رابع ان الملائكة افضل في اعيانهم وان الله بنى آدم حيازة

الذي ذكره في دائره القدرة العبدية على ما ظهر من في كلامه والله تعالى اعلم وما قاله من ذلك في القعدة العشر من رمضان الى منتهى قوله فهو من المصالح التي علم فصلها صحيح كاه

(٧) الصواب الثاني

(٢٦ - الفرق - ثاني) معجزتها فاشترى بغير طمهم فان الله على مملوكه ما يشاء من مخاريب ومخاريل وجمان كالجوى وطم فوه السقل على التصور في كل حيوان ارادوا فقل بهم السقل الى الحيات والكلاب والسم ثم وصور بنى آدم وهذا الابتاقى الاعم - ودة البنية والطاقة التركيب وميفانحن لاقد لاشياء من هذا لانا حلقنا من تراب شأته فموت والرصفة والدموع على حالة الادة وحققوا من ارشائهم التحرك وسرعة الاشتغال والطاقة وهذا المعنى هو الذي عرابليس فارحب له الاكر على آدم صلوات الله عليه وترك ان الله بفصل من يشاء على من يشاء ويحكم ما يريد لا يفتن من في غير موضع فميت اه وفي كتاب مسامرة الاحيار للشيخ الاكرم عجي الدين بن عري في قدس سره حبر الحية الطائفة منبت عن أبي الطاهر قال كانت امرأة من الحسن في الجاهلية تسكن الطوى وكان لها ابن ولم يكن لها ولد غيره وكانت تحب حبها بدوكل شريف في قومها فتر وج رأتى زوجته فلما كان يوم سبعة قال له يا أمي في أحب أن أطوف بالكعبة سبعاً ثم اذلت له أمي أي في أخاف عليك سفهاء قريش فقال أرحوا السلامة فأذنت له فولى في صورة جان فلما أدبر رجعت تعودته ونقول

أعبدوا له الكعبة المستورة • ودعوات ابن أبي عمير • وما نلا محمد من سورة • أنى إلى حياته فقيره

• وأبى بعينه مسروره • قصص الحان أى وهو في سورة حبة نحو الطواف عطف باليت سبعا وصلى حلف المقام
ركعتين ثم أقبل مقلحا حتى إذا كان بعض دور نى سهم عرض له شاب من بنى سهم آخر • كشف ررق أحول أعصر فقتله فثارت عكمة
عرة حتى لم يصر لها العصال قال نوال طفل وبعنا انه اعنا شور لك العبرة عند موت عظم من الحن قال فأصبح من بنى سهم على
فراشهم موقى كثير من قبل الحن فكان قسم سمعون شيئا أصح سوى الشداق فمنهم من سمعت بنو سهم وحلفوا به وولياها وعييدها
فركوا العجل والشعاب ثمانية فتركوا حمة ولا عفر ما وضعها ولا شيا من الطوام يلب على وجه الارض الا فتلوه فأقاموا ذلك
ثلاثا فسمعوها إلى البية الثالثة على أنى فليس ها ما يهتف بصوته حهورى يسمع بين الحنلين يامعشر قد يش الله الله فانكم أحلاما
وعقولا اهدروا ما عسر وبامن بنى سهم فقد قام اما أصناف اثنا عشر من ادخلوا يسار سهم يصلح لعظيمهم يعطوا العهد والميثاق
ان لا يعود بعضا لبعض سوء (٢٢٦) أبدى فعلا ذلك فرش واستوثقوا لبعضهم من بعض فسميت بنو سهم

بالسنة إلى ابدية الثلاثة فتحمّل آية العفيل على ذلك وثابها بعفيل الحان على بنى آدم في
الابدية وحورة التركب من حمة انهم يمشون الآلاف من السنين فلا يعرض لهم الموت وكذلك
لا تعرض لهم لامراض ولا اسقام التي تعرض لبنى آدم بسبب ان احسادهم ليست مشتملة على
الرطوبات واحرم الاعدية ولا يحسد العفن ولا آفات الرطوبات التي تعرض لبنى آدم ولذلك
كثر بقاؤهم وبدا وسرع لبنى آدم الموت وورد في ذلك قول الشاعر في الحن ما ورد عليه
ما قبل وهو بقدر النار

أنوا نارى ففت منون انهم • فقالوا الحن فأت عجموا ظلاما
فقلت إلى الطعام فقال منهم • زعيم يهدد الانس الطعنا
لقد فظنتم بالامككل هنا • ولكن ذاك يعقبكم سقنا

فصرخوا في شعرهم ما تقدم وقال جماعة من العلماء القرأى رجاء الله في الاحياء وعبره هم
معدون من الاعيان رده ثوبا ولذلك جاء في الحديث انهم قالوا لرسول الله ﷺ مرأيتك لا
يسمحروا روث ولا عظم فاه طعنا ما وطعم دوا مع ان عذ المقام يعرضه الدهر الطويل
لا يعبر منه شيء قبل ذلك على سهم يسمعون بالرائحة وراثت في بعض الكتب عن وهب بن
منبه انهم صرخوا منهم من يتعدى بالرائحة ومنهم من يتعدى بحرم العدا ومنهم من يتعدى
في الارض ومنهم من ياتى في الارض يرحلون ويتركون في الترابى كالاعراب وان احوالهم
مختلفة في ذلك وعلى الجهة فتراكسهم اعظم وسيرهم في الارض يسر فيسيرون المسافة الطويلة
في زمن القصير ولذلك يؤخذ عنهم احبار الوقائع والحوادث في البلاد البعيدة سبب سرعة
حركتهم وتعلوهم على وجه الارض واحدهم سليمان عنه السلام لا عمل يعجز عنها البشر

العيادة قلة الحن انه
المراذنه فانظره وثابها
تفضيل الذهب على الفضة
تجودة كنية فان مية الذهب
مليحة منه حيلة ونية
الفضة متعشنة رحوه
وسبب ذلك كما قيل
طبخ الذهب طاب تحت
الارض بصر الشمس أربعة
آلاف سنة والفضة لم يحصل
لم ذلك فكان مية
الذهب أفضل من مية
الفضة

• للقاعدة العشر •
ثم فصل ما احتيا الرب
فقال لمن يشاء على من
يشاء وما يشاء على ما يشاء
فان يشاء احد يتساو بين
من كل وجه على الآخر

بسبب كسب عليل شاه الر كاه على شاه التطوع وفصل فاحية الكتاب داخل صلاة العرض على

الاعادة خارج الصلاة وحج العرض على تطوعه فان لو حبأ فصل عما ليس بواجب وكسب عليل الادكار في الصلاة على ثابها خارج
الصلاة • (المهم الاول) • فصل الارض والقاع ففما ان الاول ديوى كسب عليل لربيع
على غيره وكسب عليل بعض البلدان الثمار ولا تها وطيب الطوار وموقفه (لا هو • والثاني ديوى كسب عليل الثالث الاحبير من الليل
على غيره من الارمة ناحية لدعوات ومعه للاث وخطه الاول وسن الآمال ورمضان على الشهور وعاشوراء يوم عرفة وأيام
البص والحجة والخمس والاسبين ونحو ذلك مما ورد الشرع تفصيله وتعليمه على ما عدا من لارمته وكسب عليل مكة والمدينة
وبنت المقدس وعرفة والطائف والنجى ومزدلفة ونحو ذلك مما ورد الشرع تفصيله وتعليمه على غيرها ومن
الاقاليم المنفصلة نرى الخيم بقوله صلى الله عليه وسلم الا • ان عيسى والحكمة عيسى والمغرب بقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة
من أهل المغرب قائمين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى أتى أمر الله وهم كذلك (المهم الثاني) لفصلات ثلاثة فقسام الاول

ما يطالع على سبب تفصيل الصلاة بعد الايمان على سائر العبادات وذلك انه قد مر انقسام بصرف العبد اربعة اقسام
 حتى الله تعالى فقط كالعارف والابن عايجب ويستحب ويحور عليه سبحانه وتعالى وتبينها حق العباد فقط معنى اهم
 متمكون من اسقاطه والافضل حق للعبد نفسه حتى الله تعالى وهو امره عز وجل بصلاته الى مستحقه كأداء العبد ورد العيوب
 والودائع وثالثها حتى الله تعالى وحق للعبد والعبد مصلحة العباد كالأموال المستورات
 والصحب والهاديا والوصايا والارواق ورابعها حتى الله تعالى وحق لرسوله صلى الله عليه وسلم وللعبد كالادان فحقه تعالى لتكبريات
 والشهادة بالنوحيد وحق لرسوله للشهادة بالرسالة وحق للعبد الارشاد للاوقات في حق للنساء والمعردين والدعاء للجماعات في
 حق للمقتدين والصلاة مع كونهما من المقاصد قد اشعلت على حتى الله تعالى كالبية والكبر والتسبيح وتكبيره ولزكوع والسجود
 وما يصحبها من الحركات والبروك والكف عن الكلام وكثير الافعال وعلى حقه صلى الله عليه وسلم كالصلاة عليه والتسليم عليه
 والشهادة له بالرسالة وعلى حق المكاف وهو دعاؤه لعنه في العلم (٢١٧) بالهداية والاستقامة على العبادة

وعبره والقصوت وفي
 السجود والجلوس لعنه
 وقوله السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين والسلام
 على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والتسليم آخر
 الصلاة على الخاضر من الصلاة
 على الله عليه وسلم افضل
 نعمكم الصلاة في القسم
 الثاني بالاعلم بتفصيله الا
 بالسمع المقول عن صاحب
 الشريعة كتفصيل مسجده
 صلى الله عليه وسلم وان
 الصلاة فيه خير من ألف
 صلاة في غيره وفي المسجده
 الحرام بألف ومائة وفي
 بيت المقدس بخمسمائة
 صلاة فان هذه أمور راتنم

است فرغ قوسهم قال الله تعالى يملأون له ما يشاء من محراب وتابن وحمل كالحق وفيهم
 قوة التقبل على التصوري كل حوال رادوا فتقبل بينهم لتسبل الى الحيات والخلاب
 واليهام وسور بي آرم وهذا لا تاتي الامع حوده للجنة والطاقة التركب ونسبة انفس لا تقبل
 شيئا من عند الا لا حلالا من راب شانه لتوب ولزاده ولدوم على حاه وحدة وحامو
 من بار شانه المحرك وسرعة الانقال والطاقة وهذا المعنى هو الذي عا ابلدس فوجب
 له التكرم على آدم صلوات الله عليه وترك ان الله فصل من يشاء على من يشاء ويحكم ما راب شانه
 بالاعتراض في عزمه فلهذا نشأ تفصيل السبل على العبد كقوة العبد من الله سبحانه وتعالى
 متداخلة وسبب العبد من نفسه من حرمه ذلك من حيث العباد ما ذكره لا يحسنون عن العباد
 ان طلع الذهب طلع في الارض بحر الشمس ربعة آلاف سنة والعبد لم يحصل له ذلك فكل سنة
 الذهب افضل من بية العبد (القعدة العشر) تفصيل ما مر لرب تعالى من شانه على من شانه
 يشانه على ما يشاء فصل احد المتساويين من كل وجه على الآخر كتفصيل سبب الركة على شانه التطوع
 وتفصيل فائقة الكتاب داخل صلاة العرض على الله نحة خارج الصلاة فان الواجب الفصل
 ليس بواجب وكذلك تفصيل جميع العرض على طوعه والادكار في الصلاة على مثلها خارج الصلاة
 ان تقررت هذه القواعد في سبب التفصيل فاعلم ان هذه الاسباب الموحدة لتفصيل في تعارض
 فيمكن ان افضل من حار اكثرها وقضاها والتفصيل انما يقع بين المحرمات وقد يختص لتفصيل
 بعض الصفات المصالة ولا يفسح ذلك في التفصيل عليه لعوله صلى الله عليه وسلم واصاكم على
 وامرضكم ريد واقراكم في واعلمكم بالخلال والحرام معادن حبل رضى الله عنهم مع رادوا
 رضى الله عنه افضل الجميع وكاحتماض سايمان عمن السلاء بالملك العظيم ويوح عليه السلام

الاناسميت في القسم الثالث ما تفصيله بأمور فعلها وأمر لا يملكها لا يسمع المقول عن صاحب الشريعة كتفصيل المدينة
 على مكة في مشهور مدنها فمن جهة المعلوم بوجوه ككونها من حوسد المملكتين وموطن استقرار الدين وظهور دعوة المؤمنين
 ومدفن سيد الاولين وآخرين وسبب كمال الدين واضح اليقين وحصل العر والتحسين وكان الفعل عن أهلها افضل المقول وأصح
 المعتمدات لان الأبناء فيه يقولون من الآباء ولا خلاف عن الأسلاف فيجرح العقل عن حرامها ولتجمل الى حير العلم واليقين ومن
 جهة المخصوص بوجوه أحدها قوله صلى الله عليه وسلم المدينة خير من مكة وثانيها دعاؤه صلى الله عليه وسلم غفل ماداعاه ابراهيم
 عليه السلام ومثله معه وثالثها قوله ﷺ اللهم اجمعهم أحر حوى من أحب النافع الى فأسكني أحب النافع اليك وها هو أحب الى الله يكون
 افضل والظاهر استحباب دعائه صلى الله عليه وسلم وقد أسكنه المدينة فتكون افضل للينافع وهو المطلوب ورابعها قوله ﷺ
 لا يصبر على لأمرها وشأنها أحد لا كسبته شيعا وشهدا يوم القبة وحامسها قوله ﷺ ان الايمان ليأرر الى المدينة كما تار راحية الى

حجرها أي تأوي وسادها قوله صلى الله عليه وسلم ان المدينة تسمى حنينا كما ينبغي للكبريخيت الحديد وما بها قوله صلى الله عليه وسلم ما بين قري ومجرى روضه من رياض الجنة وكنهه صل مكة على المدينة في مقبل مشهور رمدتها فمن حجة العلوم بوجوه ما أحدها وجوب الحج والعمرة على الخلاف في وجوب العمرة والايمان لا ينة لا تحب وثانيها إقامة النبي صلى الله عليه وسلم بها ثلاث عشرة سنة والمدينة عشر وثالثها ما من بي لا حنينا آدم فمن سواه من الانبياء والمرسلين وثالثها كثرة الطائفتين للمدينة من عبد الله الله الخليلين لا من الانبياء ورابعها وجوب استيفاء طاعتها بغير ستم استفادها واستيفاءها بغير قصد فاحق سادسها تحريمها يوم خلق السموات والارض ولم تحرم المدينة الا في زمانه صلى الله عليه وسلم وما بها كونهما شوي ابراهيم وامام عجل عليهما السلام وثانيها كونها مولد سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وثالثها كونها لا تدخل الا بحرم وعاشرة الاغسال لدخولها دون المدينة ومن حرمها الصور بوجوه احدها قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هـ وثانيها بناء الله تعالى على النبي الحرام بقوله تعالى ان اول بيت وضع للاس لاني سكة مبركا زهدى (١٢٨) لاهلها وثالثها ما رواه ابن ماجه ان رسول الله ﷺ سئل الجحيم وضع

بأندار اثنين من السنين وآتم صلى الله عليه وسلم بكونه بالشر مع تفصيل محمد صلى الله عليه وسلم على الجمع ولولا هذه الماعنة وهي نحو اختصاص الفصول بما ليس للعاص للرم التخصيص واعلم ان تفصيل الانسنة والانباء ما رواه الله تعالى ما بهم اجمعين اعلمها ما طاعت وكثرة الخصال والاحوال السبب وشرف لرسالات والرحاب العبادات من كان فيها اتم فهو افضل وكذلك التفصيل بين المبادئ اعمها مجموع ما فيها من اختصاص الفضول بما ليس للعاص كاختصاص الجهاد بشوار الشهادة والصفة افضل منه وايس فيها ذلك والحج فصل من العبادات وكذلك الحج فيه تكفير الذنوب كبرها وصغيرها وجاه في الحديث من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وهو يقضى الذنوب كلها وتنسب لانه يوم الولادة كان كذلك وقدر في بعض الاحاديث ان الله تعالى تخور لهم عن الخطيئات ومنهم من التفتت لانه يوم الصلاة اتم فيها ذلك مع انها فصل من الحج وذلك لانه يجوز ان يختص الفصل بما ليس للعاص وقد تقسم ان الشيطان نهر من الازان والافان ولا نهر من الصلاة مع انها الفصل من ما قبله وقدم تفصيله وان يخرج على هذه القصة ثم اعلم ان له صولات منها ما يطعم على سبب تفصيله ومنها لا يعلم الا بالسمع المقول عن صاحب الشريعة كنهه صل مسجده صلى الله عليه وسلم وان الصلاة فيه خير من الف صلاة في غير دول المسجد الحرام مائة ومائة في بيت المقدس كنهه صلاة وهذه امور لا يعلم الا بالسمع ومن تفصيل المدينة على مكة عند الملك رحمة الله ومكة على المدينة عند الشاهي رضى الله عنه لا يعلم ذلك الا بالاصوص وقد ذكرت في مواضعها من الفقه واعمال المقسود بها تحريم المواضع الكائنة ولا يسهل عليها ما حرمت المساجد في مواضعها بسبب يطعم منه على تفصيل الصلاة على سائر المبادئ وقول تقرأ ان صرف الصلاة على اربعة اقسام احدها حق الله تعالى

شعبه عليه وبكى طويلا ثم طعت فاداهو بمعر من الخطاب يسكن فقال يا عمر ههنا تسكن المبررات وروى البخاري في صحيحه ان عمر بن الخطاب جاء الى الجحيم لاسود فقله ثم قال اني اعلم انك جحيم لا تنصر ولا تنفع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ما كنت وروى ان ابي قال لانه نصر ويضع فانه يأتي يوم القيامة وله ان داني يشهد بان فله واستلمه وهذه مائة وقيل ان عليا قال لعمر رضى الله عنهما بل يضربون فله وكيف ذلك قال ان الله تعالى لما

أحب بيتا على الدربة كثر كتابا والقصة هذا الجحيم فهو يشهد للمؤمنين بالوفاء وعلى الكافرين بالحدود فان الامير في مكة اعطى طلب الكبرياء اشار الى ان قد له مما هو امتثال لأمر الله تعالى واعطى ما لم يعطيه واقدم عليه صلى الله عليه وسلم لا كما يصح المشركون انصاهم فان الله تعالى اكبر من ان يشرك معه غيره وهو ما يطعم وهي ان هذا الجحيم منه لم يصبى صلى الله عليه وسلم فانه منه وعلى التبرك بذلك نفس لمعوس وبما ورد انه بين الله في أرضه من النعم وهو البركة والناس يتعدون تقبله كما تقبل أيدي الملوك اهـ ورابعها ما جاء في الحديث من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وهو يقتضى الذنوب كلها وتنسب لانه يوم الولادة كان كذلك وقدر في بعض الاحاديث ان الله تعالى تخور لهم عن الخطيئات ومنهم من التفتت لانه يوم الصلاة اتم فيها ذلك مع انها فصل من الحج وذلك لانه يجوز ان يختص الفصل بما ليس للعاص وقد تقسم ان الشيطان نهر من الازان والافان ولا نهر من الصلاة مع انها الفصل من ما قبله وقدم تفصيله وان يخرج على هذه القصة ثم اعلم ان له صولات منها ما يطعم على سبب تفصيله ومنها لا يعلم الا بالسمع المقول عن صاحب الشريعة كنهه صل مسجده صلى الله عليه وسلم وان الصلاة فيه خير من الف صلاة في غير دول المسجد الحرام مائة ومائة في بيت المقدس كنهه صلاة وهذه امور لا يعلم الا بالسمع ومن تفصيل المدينة على مكة عند الملك رحمة الله ومكة على المدينة عند الشاهي رضى الله عنه لا يعلم ذلك الا بالاصوص وقد ذكرت في مواضعها من الفقه واعمال المقسود بها تحريم المواضع الكائنة ولا يسهل عليها ما حرمت المساجد في مواضعها بسبب يطعم منه على تفصيل الصلاة على سائر المبادئ وقول تقرأ ان صرف الصلاة على اربعة اقسام احدها حق الله تعالى

المعقول قد يختص بشيء عن الفاضل ولا يلزم منه تخصيصه بالاذان يرميه الشيطان دون الصلاة تأمل نعم حديث المدينة خبر من مكة
نص في تفصيله الآية صعب ١٥ تنصرف (المهم الثالث) ان الاحتساب الموحدة للتفضل قد تعارض فيكون الاصل من حاراً كثرتها
وأصلها والتفصيل اعابقع من المجموعات وقد يختص اصول بعض الصفات العادلة ولا يقدح ذلك في التفصيل عليه لقوله صلى الله
عليه وسلم قم على وفرصكم يريدون اكم أي وعلمكم بحلال والحرام معادن حبلى الله ه هم مع ان ان ذكر رضى الله عنه
فصل الجميع وقد تقدم ذلك وان الشيطان فر من الادب ولا قامه ولا يعرف من الصلاة مع انها فصل بينهما وكاحتماس - ايمان عليه السلام
بالمك العظيم ونوح عليه السلام باسار المئين من الله بكم صلى الله عليه وسلم يكونه أماً للشرع مع تخصيص محمد صلى الله عليه وسلم على الجميع
وكاحتماس المحمدي شواب الشهادة مع ان الصلاة واجب فصل ه وليس قدم بذلك وكاحتماس الجميع بتكثير الذنوب كبيره وودعها
بل والاعتدال كما عشت مع ان الصلاة فصل منه وليس فيها ذلك وكاحتماس مكان العمل فيه أ أكثر من العمل في المدينة مع ان المدينة في
مشهور من هذا الفصل ١٥ اروا تجد وان حسنى ١٥ حجه عن عبد الله بن (٢٢٩) لرب رضى الله عنه ما ان لا ي

على الله عليه وسلم قال
 صلاة في مسجدى هذا
 أفضل من ألف صلاة فيما
 سواه إلا المسجد الحرام
 وصلاة في المسجد الحرام
 أفضل من مائة ألف صلاة
 في مسجدى فيجوز
 لانسائه في حديث أنى
 هريرة رضى الله عنه
 عليه الصلاة والسلام صلاة
 في مسجدى هذا خير من
 ألف صلاة فيما سواه إلا
 المسجد الحرام على ظاهره
 لا زيادة وإن الصلاة في
 المسجد الحرام أفضل لأن
 حديث ابن الزبير منطوق
 ورفع صريحها فلا يعارضه
 مفهوم حديث أنى هريرة
 وإن كان صحيحا بناء

فقط كالأمرات وكالأعذار مما يجب ويستحب من تعبد عليه سبحانه وتعالى وتوهمه حتى القصد فقط على
 فهمه. ثم تكون من أساطير والأشكال حتى لا يبعد عنه حتى يتقرب إلى وهو أمره عز وجل. ثم إنه إلى مستحقه
 ثأده لندرس ورد القصور والودائع وإنها حتى تتعالى وحتى لا يبعد عنه. ثم إنه إلى مستحقه
 كالأمرات والصدقات والكفارات والأقوال المندرجة والصحابيات والطهارة والأوصياء والأوصاف
 وراعيها حتى يتقرب إلى وحول رسوله ﷺ ولأمره كالأمرات حتى تتعالى وتوهمه. ثم إنه إلى مستحقه
 وحول رسوله ﷺ الشهادة له بالرسالة وحول القصد الإرشاد للأوصاف حتى يتقرب إلى المستحقين ولأمره
 للعبادة في حق المفتدين والإسلام مشتهرة على حق الله تعالى كالأمرات والكبر والتسليم والقصد
 ولركوع والسجود وما صحبهما من الخصال والترك والكم عن الكلام وكثير الأقوال وعلى
 حقه ﷺ كالصلاة عليه والسلام عليه والشهادة به بالرسالة وعلى حق الأمر وهو دعاؤه باسمه
 بالهداية والاستعانة على الأئمة وغيرهم والقصور ودعائه في السجود والخوض لعمقه وقوله
 السلام عليه وعلى عباد الله الصالحين والسلام على رسول الله ﷺ والأمر بآخر الصلاة على
 الحاضرين وطهارة الوضوء ونحوه كالأمر بالصلاة فصل الاعتقاد لا يأتى إلى الحديث عن
 رسول الله ﷺ فصل العمل بالأمر من المصالحات إلى علم سبب تفصيلها وأما تفصيل
 مكة على ما يريه أو ما يريه على مكة فمأثور عليها وأما ما لا يريه من المعلوم كونه ما يريه

قال (وأما الوصول مكة على المية أو لمة على حكمها) ور تعلمها وتدبر لا يصلها ود كر مور ما
الصل (أما لمة) قول لم يرد على حكمها هي واد ر لجمع عليها ولم يسن الرأى (د) و
أما ومقالة من أن سب الوصول كثيرة هو كفاي وفوق من ادعى حصر الوصول في النوايا غير
مصحح كذا كرواته تعالى أعلم ومقالة من فسده الإحصاء على ما يتعلق بالعرفاء المعصية أن

على ان هذه كلها من باطل وأثم، وقد رآته عن ملائكة من صحابة الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم أفضل من الصلاة في حائر المسجد، أم الصلاة لا المسجد الحرام فإن الصلاة في مسجده الرسول صلى الله عليه وسلم أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بدون الالف أي تسع مائة وعلى غيره ذلك صحيح، ما روى في مسند الحمدي من عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه على أنه لا يتم الاحتجاج به لأنه من علي بن الصلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة في مسجد المدينة لأنه داخل فيما سواه من غير ذكر استثناء في مساه وعنه حري لأصل فيما مر عنه من أن الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم خير من الصلاة في غيره وفي المسجد الحرام، أم ومائة بل قد مر من الزهوي عن سيدي أحمد بن إدريس صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في غيره من المساجد لا المسجد الحرام، أم وصلاة في مسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجدي هذا، مائة صلاة فإن ابن عبد البر حديث صحيح على شرط الصحيحين وهو الحققة عند التلخيص وهو صريح أي في تفصيل مسجدة يدفع ما قيل في الحديث الصحيح لا المسجد الحرام، أم لا على أنه أفضل منه بدون ألف أو ثلثهما قد اختلف، ذلك أن سبب التفصيل لا ينحصر في مر يد لصناعة

فأصلوات الحسن عني عند ترحيله فرفقه أفضل منها بعد مكة وإن انتقلت عنها المصافحة كما يؤخذ من حاشية شيخه على توضيح المسالك
على أن حاشية الرهوف على عرق عن سبيل أحدنا من هذا الضعيف نوع من العادة ولا يترجم معطرد في جمع أنواعها مع أنه معارض على
المصباحين من قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل المدينة صعبا بمكة من الحركة قال وإنما احتج حاج في الوليد بن رستم أن الله سبحانه
جعل في مكة قبله وكعبة الحج وأنه صلى الله عليه وسلم جعل لها رتبة تتحرى الله سبحانه إياها، فوله أن الله حرم مكة ولم يحرم الناس
وبه قد أجمع أهل العلم على وجوب الحراء على من صاد بحرمها ولم يحرموا على وجوبه على من صاد بحرم المدينة وإن جماعة رأوا أن
نطاق الحدود في حرم مكة الحرمته ولا تقم فيه لقوله تعالى ومن دخله كان آمنا ولم يقل أحد ذلك في حرم المدينة فحواه أن المدينة مومن
أقامته صلى الله عليه وسلم ومهاجره وموطن ومهاجر أصحاحه المجمع على أهم فصل هذه الأمانة ومدفن جسده الشريف بعد موته صلى الله
عليه وسلم وهو أشرف من الكعبة ومن جميع المخلوقات وقد انعقد لإجماع على أن الروضة المتميزة فصلية عن الأرض والسماء في كونه
مأقرا وأحوارها أفضل من غيره (٢٣٠) تحريها بعلو الدار ورخص قنصله بأدب ه فب وق

سيد المرسلين وموطنه اثيرا ليس وظهر دعواه انؤه من سيد لاويين والآخريين
وسما كن الدين ونصح اليقين وحصل الامر والتمكين وكان القتل من أهلها أفضل القول
وأصح الاعتماد لان الاسماء فيه يتلون عن الآباء والاحلاف عن الاسلاف فيخرج القتل
عن حيز القطن والتحمين الى حيز العلم واليقين ومن جهة النصوص يوجد أحدها قوله
صلى الله عليه وسلم المدينة حبر من مكة وهو نص في الباب ويرد عليه انه وان كان نصا في
المعصية عبر انه مطلق في المعنى فمحمل ما حبر من جهة جهة الرق والمناحر فما تعين
عن الاربع وناسها دعاؤه عليه السلام عنده عليه السلام ربه عليه السلام لمكة ومكة مبرور يدعى ما مطلق في المدعوى
فيحتمل ما صرح به في الحديث وهو المانع والمادة وتاثير قوله عليه السلام اللهم سم اخروجني من أحب
البقاع الى فاسكني أحب البقاع لك وما هو أحب الى الله يكون أفضل والظاهر اسمها مدعائه
عليه السلام وقد استلزم المدينة فيكون أفضل البقاع وهو المطلوب ويرد عليه ان السياق لا يبي
دخول مكة في المعصية عليه لا يسهل عليه السلام في ذلك الوقت فيكون المعنى فاسكني أحب البقاع
الك في عداها وان لم تدخل مكة في المعصية عنه احتمل ان يكون أفضل من المدينة فتسقط
الحجة مع انه لم يصح من جهة القتل ولو صح فهو من محار وصفت لمكان الصفة ما يقع فيه
كما يقال لمطيب أي هواها والارض المقدسة أي قدس من فيها أو من دخلها من الاسماء
صلوات الله وسلامه عليهم لانه مقدسون من الذنوب والخطايا وكذلك الوادي المقدس أي
قدس موسى عليه السلام فيه والملائكة الخالون فيه وكذلك وصفه عليه الصلاة والسلام المدينة

أراد أنه لم يدكر إلا ما هو من الحق فليس ما ذكره كذبة وإن أراد بهد كرها هو من الحق وما يتبع
به بوجه ما في ذلك صحيح ، الله اعلم

ای ما بعد اتمام الاعمال الشریعة ای حامد مع روح الاصل الی قوله ^{ترتیب} ما بین قری و مسری و ضمن

ربما ضل الخلفاء ما يدل على فصل ذلك الموضع لا المدينة ٥ على ان تحريم مكة والاحماع على وجوب حراء صيده وروية تعاطي الحدود في حرمها واحمال الانعام فيه مرابا ينصى للعصيلة لا لاسم المدينة واما الاحتجاج بان النبي ﷺ أقام بمكة ثلاث عشرة سنة و بالمدينة عشر احواله كما قال الاصان تلك الاشهر كان كماله صلى الله عليه وسلم وكمال الدين فيه اسم وأوفر فاعلم ساعة بالمدينة كانت فصل من سنة بمكة أو من جملة الاقامة بها قال الرهوني واما الاحتجاج بحديث الثوري وصححه عبد الله بن عدي مرفوعا والله بك خير أرض الله وحباء أرض الله الى الله فحواه كما قال ابن العربي ان معنى قوله خير أرض الله انه قد علمه تنصبل المدينة أو خيرها معاها ١٥ قلت على انه قد مرق ووجه تفضيل المدينة قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اهدني من حب النفاق الى ما سكتي حب النفاق اليك وقوله صلى الله عليه وسلم المدينة خير من مكة وهو نص في الباب والاقول لاصل ان الذي يطلق في المتعلق فيحتمل انها خير من جهة سعة الرق والمنابر وان سبق الاول يقتضي عدم دخول مكة في الفضل عليه لا يسهل في ذلك الوقت فيكون المعنى ما سكتي حب النفاق اليك معاها

ويحتمل ان تكون افضل من المدينة على انه لم يصح من جهة الفعل ولوصح فهو من محار وصف المكان نصفه ما يقع فيه والمعنى فسكنى
 حب القناع البتت جعلته فيها ليعلم انه تعالى ورسوله من اقامته عليه السلام هو ارشاد الخلق الى الحق كما يعين المستطاب أي هو اهل الارض
 المقدسة أي قدس من فيها ومن دخلها من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم لاهم مقدسون من الدروب والخطاب والوادي المقدس أي قدس
 موسى عليه السلام فيه والملائكة الجالون فيه اه ادبكي كرمها ظهر من المطلوب لان الاحتجاج بمجموع اسباب التفضيل لاهما
 فقط حتى يسقط عذر الاحتمال فافهم واما قول أني لوليد من رشد ولا حجة في الاحداث المزعومة في سلمى المدينة على اتصالها امداعوه
عليه السلام بمثل ماداعاه واهم عليه السلام لمكة ومثله مع فلا يمتطاني في ادعوه به فيحمل على ما خرج به في الحديث من الصاع والمد ولا يلزم من ان
 يترك لهم في مدنتهم وصاعهم ومدهم ان تكون له لك افضل من مكة واما قوله عليه السلام أصرت قربة بأكل القرى فلا ينافي أحسن انه أمر
 بهجرة الى قرية يفتح منها البلاد واما قوله عليه السلام ان الايمان ليأر الى المدينة كما أنار الحية الى حجر هو قوله عليه السلام ان المدينة تسمى حشها
 كما يسمى الكبر حيث الحديد وقوله عليه السلام لا يصير على لادنها وشدها أحد الا كثر (٢٣١) له شعبه وشهيد يوم القيامة

بالحمة وهو وصف لها بما جعله الله تعالى فيها بما جعله الله تعالى ورسوله وهي اقامته عليه السلام بها
 وارشاد الخلق الى الحق وقد اقتضى ذلك السلب والافادات فطل الوصف الموحد لا يتصل
 على هذا التقدير ورايها قوله عليه السلام لا يصير على لادنها وشدها أحد الا كثر له شعبه وشهيدا
 يوم القيامة ويرد عليه سؤال احدهم انه يدل على الاصل لاعلى الافضية وتاها انه مطلق
 في زمان فيحمل على زمانه عليه السلام والسكون معه لهجرة الدين وبمعه خروج الصحابة رضوان الله
 عليهم بعد وفاته الى الكوفة والبصرة والشام وغير ذلك من البلاد وحاشا قوله عليه السلام ان الايمان
 ليأر الى المدينة كما أنار الحية الى حجرها أي ماوى ويرد عليه ان ذلك عبارة عن ايمان المؤمنين
 لها بسبب وجوده عليه السلام فيها حال حياته فلا عموم له في الارمان ولا معاد طرده القسيرة بعده لخروج
 الصحابة رضى الله عنهم الى العراق وغيره وهم هل الايمان وحبر رسول الله عليه السلام حق فيحمل
 على زمان يكون الواقع فيه ذلك تحقفا صدقه عليه السلام وسادسها قوله عليه السلام ان المدينة تسمى حشها
 كما يسمى الكبر حيث الحديد ويرد عليه انه مطلق في الارمان فيحمل على زمانه عليه السلام لخروج الصحابة
 بعده فيلزم ان يكونوا حشها وليس كذلك وسادسها قوله عليه السلام ما بين قري ومصرى روضة من
 رياض الجنة ويرد عليه انه يدل على فصل ذلك الموضع لانما به وانه مكه شرفها الله تعالى فحصلت
 بوجوه احدها وجوب الحج والعمرة على الخلافة في وجوب العمرة والمدينة يدب لانياتها
 ولا تحب وثانيها ان اقامته صلى الله عليه وسلم كالعكة عدالسوة اكثر من المدينة فافهم عكة
 (١) (ثلاثة عشر) سبعة بالمدينة عشر غير انه يراد على هذا الوجه ان مكه العشرة كالكله صلى الله
 عليه وسلم وكل الذين فيها ام وأوفر فعمل ساعة بالمدينة كاث فصل من سنة بمكة أو من حلة
 الاقامة بها وثالثها فصلت المدينة بكثره لطارتين من عدالة الصالحين وفصل مكه بالطائفتين من

(١) (الصواب العكس)

للسجود الى الاسلام ليس لصلى الحديث ولا ظاهر اسمه وقد فهم عمره على خلاف ذلك قال غياص في مشارق قوله ان الايمان ليأر الى المدينة
 كما أنار الحية الى حجرها كذا الاكثرهم بكسر الراء وكذا اميداه من شيوخ حاشى هذه الكتب وغيرها وكذا فقه الاصيلي يحفظه رادى ابن
 سراج بأثر بالضم وفقيههم من كتب القاسى بأثر بالفتح وحكى عنه انه هكذا سمعه من المروزي وهو هذا بضم ويحتمل وقيل يرجع
 كما جاء في الحديث الاخر ليعودن كل ايمان الى المدينة اه منها لفظه اوى الصحاح ما به وارر فلان يارر ارر وأوررا اذا قام ونقص
 من عكة فهو ارر ثم قال وفي الحديث ان الاسلام ليأر الى المدينة كما أنار الحية الى حجرها أي ينضم اليه فيجتمع معه الى بعض
 بها اه منه ما ظه اه قلت وما ذكره الاصل من التمسيد مدفوع بما في الموطأ عن سعيان بن أبي رهير انه قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول يفتح لمن فتاى قوم يسون فيتحملون باهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعملون ويفتح
 للشام الخ ويفتح العراق الخ قال القاسى وقوله صلى الله عليه وسلم والمدينة خير لهم الخ يريد والله أعلم ان ما بعوتهم من الاخر
 بالانتقال منها اعظم وافضل مما يالونه من الحب وسعة العيش حيث ينتقلون اليه من اليمن والشام والعراق اه وما في الموطأ أيضا

وحدثني مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز بن حارث خرج من المدينة فالتفت اليها فبكي ثم قال يا ارحم بحشي ان يكون من هذه المدينة
 قل الساجي يريد عمر بن عبد العزيز والله اعلم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه في حثها فحاشا ان يكون من هذه المدينة
 لكونه من طائفة مخالفة سنة وصال عن هدي ومثله من أهل العمل والدين بحاشا على الله ما فهم (المهم الرابع) - ان التفصيل
 بين الصحابة والاشياء والاشياء كانت كثيرة لانها ترجع الى التفصيل بالاطاعات وكثرة الترتيب والاحوال والسيب وشرف الرسالات
 والدرجات والعلويات فمن كان فيها تم (١٣٢) فهو افضل قل الشيخ عبد السلام على الجوهر فوط حص ما اشار

الاسم والدرجات من في الاحكام آدم فمن سوا مولو كان الملك دارن فلو حث على عده ان يتوا
 احدها ووعدهم على ذلك بمعرفته ساء بهم ووقع درجاتهم دون لآخرى لهم انها عده افضل ورابعها
 ان التعظيم والاستلام بوع من الاحترام وهما خاصان بالصفة وحاشا وجوب استقامتها بل على
 تعظيمها وبسببها تحريم استعظامها واستدراكها عند قضاء الحاجة بقدر على تعظيمها ولم يحصل
 ذلك اميرها وصاحبها نحرها يوم خلق الله السموات والارض ولم يحرم المدينة الا في الله صلى الله
 عليه وسلم وذلك دليل فصلها ونسبها كرمها مشي ارضهم واسمعيل عبيها لادلاء والاسلام واسمعها
 كرمها وولدها سببها في شرفها ونسبها لا يحذر لانها حرام بذلك بدل على تعظيمها وحاشا
 عشرها قوله تعالى ان المشركون نجس ولا يقربوا لمسجد الحرام بعد عامهم هذا وفي عشرها
 لا تغرب الشمس على احد من ادبيته وثلاث عشرها من الله الى على البيت الحرام ان اول يستوضع
 الناس للذي سببها كرمها في هذا بين واعلم ان عصي الارض والسموات فحاشا عصي ديبه في تعظيمها
 اربع على غيره وكنهه عصي بعض البدان بالفرق والاهل وطيب الله وادوموا فقه الاوهام وديني
 كعصية رعدان على السموات وعاشوا راء على الانام وكذلك يوم عرفة وآياتهم الاصل وعشر الحرام
 والحج والادب وعهود ذلك في رد الشرع بعصية وعظمته من لارضة والسموات كجو منه ولدانية
 وديب قدس وعرفه بالمطاف والمضي ومردفه وديب في المطاف ومن الاقاليم لغير افعوله عليه السلام
 الا ان في الحكمة عاها والمغرب قوله عليها لاداء والاسلام لارل دافعه من اهل له ب
 ما على على لاهلهم من حطهم حتى ما في مراتبهم كذا ومن الارض الثالث لاهلهم الذين
 فصله في لى باحالة الدعوات ومعرفته بالاسرار اعطاه السؤال وقيل لآمال وسبب التفصيل كشره
 لا يور على احصائها حثية الاسباب وانما في في الوصول في الى هذه القبة ما ذكره من فصلاء
 الله عليه على القصى عيسى ربه في قوله ان لاهلهم حاشا على ان الله الذي في هذه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى في قوله ان الله الذي في هذه القبة ما ذكره من فصلاء
 يصح هذا الاجماع وشنع عليه كثيرا فاردت ان ابين بعد لاسباب في ذلك فطال فانه من الرد
 على القصى ويطعن ايضا عن مضمون من الرشد الخليفة بهال اسباب الله في ربه وكام
 كتب في على رضى الله عنه هو اوصاف الصحابة وحديثه في اهل الله فاردت ايضا ان يطل
 ما ادعاء من الحصر ومسائل الفصل كثيرة بين الصحابة وبين لاداء والالائكة وهي اشبه
 اصول الدين وهذا الكتاب في قصات فيه يتعلق بالقوة عند العقبة حاشا لك افترضت على
 فصل الصلاة وسكة والمكة لاهلهم من المسكن العقبة واحباب ما عداها على موضعه والله اعلم

فتم بحمد الله تعالى الجزء الثاني من نوار العروق في نوا العروق
 و ليه الجزء الثالث واوله العروق لاربع عشر والمائة

اليه النظم أولا وآخرها ان
 نديننا محمد صلى الله عليه
 وسلم افضل الخلق
 على العصور واليه ارجعهم
 ثم موسى ثم عيسى ثم نوح
 ثم بقية الرسل ثم الانبياء
 غير الرسل ثم هم بجايتهم
 منه واصولهم ايضا عند الله
 ثم رؤس رسل الانبياء
 ثم من بيته منهم ثم بقية
 رسالتهم ثم بقية غير
 رسل ثم هم منه دون
 اصافيا بينهم ثم في
 علم من العلم ان العصور
 ما عدا راء اراء الصحابة
 فانوا بكر هو الاصل
 ثم عمر ثم عثمان ثم علي
 واما باعتبار الاصناف
 فافضلهم لاجلهم الارادة
 ثم لاجلهم النافذة من العشرة
 ثم بقية البدر بين ثم بقية
 اصحاب احد ثم بقية اهل
 بيعة الرضوان باحديته
 وهو في كلام الشمس
 الجرماني واه هذه المسائل
 وان كان شبه بصواب لديرو
 الا ان لها علقا بغيره بوجه
 ما سبعا على قول من قال الحكم

الشرعي ما تضمنه الكتاب أو السنة أو الاجماع ولا على طريق الاعتدال لا لال كاعاب مسائل التوحيد التي لا تقبل بها العقول
 وهذا الكتاب انقصود الانصار فيه على ما على القواعد الفقهية خاصة ولو بوجه ما والله سبحانه وهاى اهلهم وصلى الله على سيد
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم فتم بحمد الله تعالى الجزء الثاني من نوار العروق والقوة عند العقبة في الامرار الفقهية
 و ليه الجزء الثالث واوله العروق لاربع عشر والمائة فتم بحمد الله تعالى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (تم)

- ٢ الفرق السادس والاربعون بين قاعدة ما يطلب جمعه واقترافه وبين قاعدة ما يطلب افتراقه دون جمعه وبين قاعدة ما يطلب جمعه دون افتراقه
- ٤ مطلب في ذكر قاعدة بين القواعد الاولى ان الدر لا يؤخر لافي مدون
- ٤ القاعدة الثانية انه اذا نذر ان يصلي صائما لم يلزمه ذلك
- ٤ الفرق السابع والاربعون بين قاعدة المأمور به مع التحجير وقاعدة النهي عنه لا يصح مع التحجير
- ٨ الفرق الثامن والاربعون بين قاعدة التحجير لدى بفضي القسوية وبين قاعدة التحجير الذي لا يقتضي القسوية بين الاشياء المحبر بها
- ٨ مطلب في ذكر أربع مسائل المسئلة الاولى يحبره تعالى بين حصول الكفاية في الحمت الخ
- ٩ المسئلة الثانية قوله تعالى يا ايها المزمل قم الليل الا قليلا الخ
- ٩ المسئلة الثالثة قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة لآفة
- ١٠ المسئلة الرابعة اجتمع الامنة على ان صاحب الدين على لمصر محبر بين الطرة ولا يراه الخ
- ١١ الفرق التاسع والاربعون بين قاعدة التحجير بين الاحكام المتباينة وبين قاعدة التحجير بين افراد الجنس الواحد
- ١٢ الفرق العاشر بين قاعدة التحجير بين شيئين واحدهما يخشى من عقابه وبين قاعدة التحجير بين شيئين واحدهما يخشى من عاقبته لامن عقابه
- ١٣ الفرق الحادي والعشرون بين قاعدة الاعم لدى لا يستلزم الاخص عينا وبين قاعدة الاعم لدى يستلزم الاخص عينا
- ١٦ الفرق الثاني والعشرون بين قاعدة خطاب غير المعين وقاعدة الخطاب بغير المعين
- ١٨ مطلب في ذكر مسئلتين المسئلة الاولى قوله تعالى وليشهدن عداها طائفة من المؤمنين الخ
- ١٨ المسئلة الثانية قوله تعالى اجتنبوا كثير من القطن ان بعض الظن ان الخ
- ١٩ الفرق الثالث والعشرون بين قاعدة احرام ما ليس بواجب عن الواجب وبين قاعدة بين الواجب
- ٢٠ مطلب في ذكر مسائل وقع فيها الخلاف في اجراء غير الواجب عن الواجب وعدم احرامه
- ١٩ مطلب في ذكر أربع مسائل المسئلة الاولى قالوا العبد لا يؤم في الجمعة الخ
- ٢٢ المسئلة الثانية المأمر في رمضان يجب عليه أحد الشهرين اما شهر الاداء أو شهر القضاء
- ٢٣ المسئلة الثالثة لم يرصد كان يقدر على الصوم لكن مع مشقة عظيمة لا يقتضي معها على نفسه ولا عموما من أعصائه
- ٢٤ المسئلة الرابعة الصبي اذا صلى بعد الدار والتم طلع في القامة قل مالك الخ

٢٤ الفرق الرابع والخمسون بين قاعدة ما ليس بواجب في الحال والمآل وبين قاعدة ما ليس بواجب في الحال وهو واجب المآل

٢٤ مطلب في ذكر ثلاث مسائل المسئلة الاولى ركاة اذا عطلت قبل الحول الخ

٢٥ المسئلة الثانية هل جماعة من الجماعة يتعلق لوجوب الواجب الموسع ما حر الوقت الخ

٢٥ المسئلة الثالثة ركاة العطر يحور تعجيلها قبل غروب الشمس الخ

٢٦ الفرق الخامس والخمسون بين قاعدة ملك القريب ملكا محققا يقتضي العتق على المالك وبين

قاعدة ملك القريب ملكا مقدرا لا يقتضي العتق على المالك

٢٦ الفرق السادس والخمسون بين قاعدة رفع الواضعات وبين قاعدة تقدير ارشاعها

٢٧ مطلب في ذكر أربع مسائل المسئلة الاولى الرد بالعيب

٢٧ المسئلة الثانية رخص البيات في العبادات كالمصلاة والصوم والحج والطهارة ورفع هذه العبادات

بعد وقوعها

٢٨ المسئلة الثالثة اذا قل لامرأته ان قدم يداي في النهر فانت طالق من أوله الخ

٢٨ المسئلة الرابعة اذا أعتق عن غيره فامانة بركة الملك قبل العتق عنه الخ

٢٩ الفرق السابع والخمسون بين قاعدة تداعيل الاسباب وبين قاعدة تساقطها

٣٠ مبرع على هذا فبدل القليل مع الكثير كدبة الاصبع مع الدهس والكثير مع القليل الخ

٣٢ الفرق الثامن والخمسون بين قاعدة المقاصد وقاعدة الوسائل

٣٣ منه اعلم ان الطريقة كما يجب سدها يجب فتحها وتكره وتنبذ وباح

٣٣ تنبيه القاعدة انه كما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة

٣٣ منه مبرع على هذا الفرق فرق آخر وهو الفرق بين المعاصي أسبابا للرخص وبين قاعدة

مقارنة المعاصي لاسباب الرخص

٣٤ الفرق التاسع والخمسون بين قاعدة عدم علة الادن أو التحريم وبين عدم علة غيرهما من المعلن

٣٤ مطلب في ذكر ثلاث مسائل المسئلة الاولى علة المحاسة لاستصدار الخ

٣٥ المسئلة الثانية تحريم الخمر مطل بالاسكار الخ

٣٥ المسئلة الثالثة الحدث له معنيان الخ

٣٦ الفرق الستون بين قاعدة انما ان القيص في المعلوم وبين قاعدة الضدية

٣٧ الفرق الحادي والستون بين قاعدة مفهوم المقصود وبين قاعدة غيره من المهمات

٣٨ الفرق الثاني والستون بين قاعدة المعلوم اذا خرج مخرج الغالب وبين ما اذا لم يخرج

مخرج الغالب

٤٠ مطلب في ذكر ثلاث مسائل المسئلة الاولى قوله عليه الصلاة والسلام في الغنم لائمة لركاة الخ

٤٠ المسئلة الثانية قوله عليه السلام في امرأته انكحت نفسها بعد ادنى وليها فكأنها باطل الخ

- ٤٠ المسئلة الثالثة قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية اطلاق
- ٤١ الفرق الثالث والستون بين قاعدة حصر المتداي حصره وهو معرفة أو طرف أو محور و بين قاعدة حصر المتداي في خبره وهو نكرة
- ٤٢ مطلب في ذكر سبع مسائل المسئلة الاولى قوله عليه السلام في الصلاة نحر عما التكبير وتحليلها
- التسليم الخ
- ٤٣ المسئلة الثانية قوله عليه السلام دكاة الحيين دكاة أمه يقتضى حصر الخ
- ٤٤ المسئلة الثالثة قوله صلى الله عليه وسلم الشمعة فيالم صم يقتضى حصر الخ
- ٤٥ المسئلة الرابعة قوله تعالى الحج أشهر مطو مان الخ
- ٤٦ المسئلة الخامسة قال العراقي اذا قل سد بقي بدأور يمدد بقي احتلف الحكم في هذا الخ
- ٤٧ المسئلة السادسة قال لامام طبر الدين في كتاب الاعتصام في الالب واللام وتورد الحصر الثاني في الاول
- ٤٨ المسئلة السابعة اذا قلت السر يوم الجمعة فهم منه المحصر في هذا الطرف الخ
- ٤٩ الفرق الرابع والستون بين قاعدة التسمية في الدعاء وبين قاعدة التسمية في الخبر
- ٥٠ الفرق الخامس والستون بين قاعدة ما يثبت عليه من لواحيات وبين قاعدة ما لا يثبت عليه منها وان وقع ذلك واجبا
- ٥١ الفرق السادس والستون بين قاعدة ما معنى وقته فيوصف فيه بالاداء و بعده بالقضاء وبين قاعدة ما معنى وقته ولا يوصف فيه بالاداء ولا بعده بالقضاء والتميز في العلمين شرعى
- ٥٢ الفرق السابع والستون بين قاعدة الاداء الذي يثبت معه الأثم وبين قاعدة الاداء الذي لا يثبت معه الأثم
- ٥٣ الفرق الثامن والستون بين قاعدة الواجب الموسع وبين قاعدة ما قبله من وجوب العموم على الخافض
- ٥٤ الفرق التاسع والستون بين قاعدة الواجب الكلى وبين قاعدة الكلى الواجب فيه برعايه وعندده ومنه وعنه ومثله ولبه
- ٥٥ الفرق العاشر والستون بين قاعدة اقتضاء النهى الفساد في نفس المأهبة وبين قاعدة اقتضاء النهى والفساد في امر خارج عنها
- ٥٦ مطلب في ذكر ثلاث مسائل المسئلة الاولى الصلاة في الدار المعصومة الخ
- ٥٧ المسئلة الثانية عامت الخ اذا سمع عليه الخ
- ٥٨ المسئلة الثالثة الذي يصل في ثوب معصوب أو يوصأ معصوب أو يحج بحال حرام الخ
- ٥٩ الفرق الحادي والستون بين قاعدة حكاية الحال اذا طرق اليها الاحتمال سقط ما الاستدلال وبين قاعدة حكاية الحال اذا ترك فيها الاستئصال تقوم مقام العموم في القتل ويحسن بها الاستدلال

- ٨٧ مطلب في ذكر ثلاث قواعد القاعدة الاولى من الاحتمال المرجوح لا يقدح في دلالة اللفظ
- ٨٧ القاعدة الثانية ان كلام صاحب الشرع اذا كان محتملا احتملا بين على السواء صار مجتمعا
- ٨٨ القاعدة الثالثة ان لفظ صاحب الشرع اذا كان صاهرا أو معناه محققا وذلك الجنس متردد بين أنواعه الخ
- ٨٩ مطلب في ذكر ثمان مسائل المسئلة الاولى قوله ^{بالحج} لا تسئل عن الوضوء بمبدأ السراج
- ٩٠ المسئلة الثانية استدللت المعتزلة على ان قشر من العبد لا من الله
- ٩٠ المسئلة الثالثة قوله عليه السلام في الحرم الذي وقفت به باقته لا تمسوه طيب الخ
- ٩١ المسئلة الرابعة قال الحنفية لا يجوز ان يوتر بركعة واحدة الخ
- ٩١ المسئلة الخامسة قوله عليه السلام لعبدان لما سئل على عشرة سؤا أمسك أو عاوطارق سائرهن الخ
- ٩٢ المسئلة السادسة قوله عليه السلام لا تطروا رومان حتى رغبة الخ
- ٩٢ المسئلة السابعة قوله عليه السلام اذا شهد عدلان قصودا وادافطروا الخ
- ٩٢ المسئلة الثامنة قوله تعالى مريم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم الخ
- ٩٣ العرق الثاني والسمعون بين قاعدة الاستثناء من المعنى ثمان في غير الإيمان وبين قاعدة الاستثناء من المعنى ليس بانسان في الإيمان
- ٩٣ مطلب في ذكر ثلاث مسائل المسئلة الاولى اذا حلف لا لمس ثوبا الا كتمان في هذا اليوم وبعد هر يانا الخ
- ٩٣ المسئلة الثانية حكى صاحب القدس أبو بكر بن عمر في انه جلس رحلان بيت المقدس بلعبان باسطر مع صغار صا في الكلام خطب أحدهما لالعب مع صاحبه غير هذا المستطاع ورجل وقص الرفعة وحلها وحمل زنتها كيف كان واسع زكاه في ذلك المستطاع الخ
- ٩٤ المسئلة الثالثة لو قال والله لا أعطيك في كل يوم درهما من ديبك الا في يوم الجمعة فاعطاه في يوم الجمعة الخ
- ٩٤ العرق الثالث والسمعون بين قاعدة المفرد المعروف بالالف واللام يعيد العموم في غير الطلاق نحو احل الله البيع ولا تغنوا الحسن التي حرم الله الاباح في و بين قاعدة المعروف بالالف واللام في الطلاق لا يفيد العموم
- ٩٥ العرق الرابع والسمعون بين قاعدة الاستثناء من المعنى ثمان في غير الشروط و بين قاعدة الاستثناء من المعنى ليس بانسان في الشروط عامة دون بقية أبواب الاستثناء
- ٩٧ العرق الخامس والسمعون بين قاعدة ان قاعدة اذا وان كان كلاما للشرط
- ١٠ العرق السادس والسمعون بين قاعدة المسائل الفروضية يجوز لتقليد فيها من احد المجتهدين فيها لا لآخر و بين قاعدة مسائل الآثافي والنياب والكعة ونحوها لا يجوز للاحد المجتهدين فيها ان يقاد الآخر

- ١٠١ مطلب في ذكر أرم مسائل المسئلة لاولى المجتهدين في الكعبة اذا اختلفوا لا يجوز ان يقلد الخ
- ١٠٢ المسئلة الثانية لمجتهدين في الأواني التي احتلط طاهرها نجسها اذا اختلفوا الخ
- ١٠٣ المسئلة الثالثة المجتهدين في الثياب التي احتلط طاهرها نجسها اذا اختلفوا الخ
- ١٠٤ المسئلة الرابعة ماء وقع فيه روث عصور نوصأه بالسكى وصلى بمجرور للشاهي ان يصلي حله الخ
- ١٠٥ الفرق السابع والسعون بين قاعدة الخلاف في مسائل الاجتهاد قبل حكم الحاكم وبين قاعدة مسائل الاجتهاد بطل الخلاف فيها ويتعين قول واحد بعد حكم الحاكم
- ١٠٦ الفرق الثامن والسعون بين قاعدة من يجوز له ان يقتل ويمنع من لا يجوز له ان يقتل
- ١٠٧ تمهيد كل شيء انتهى فيه المجتهد فرحت فبها فيه على خلاف الاجماع الخ
- ١٠٨ الفرق التاسع والسعون بين قاعدة القتل وقاعدة الاسقاط
- ١٠٩ مطلب في ذكر ثلاث مسائل اسئلة الاولى لا يراد هل يقتل في القبول الخ
- ١١٠ المسئلة الثانية الوقف هل يقتل في القبول او لا الخ
- ١١١ المسئلة الثالثة اذا اعتق احد عبيده بخمار الخ
- ١١٢ الفرق العاشر والثمانون بين قاعدة الازالة في السحابة وبين قاعدة الاحالة فيها
- ١١٣ الفرق الحادي والثمانون بين قاعدة الرخصة وبين قاعدة الازالة للسحابة
- ١١٤ الفرق الثاني والثمانون بين قاعدة رأه الوضوء للسحابة بالنسبة الى الموم حاصره وبين قاعدة ازاله
- الحديث عن الرجل خاصة بالنسبة الى الخلف
- ١١٥ الفرق الثالث والثمانون بين قاعدة الماء المطلق وبين قاعدة الماء المستعمل لا يجوز استعماله او يكره
- على الخلاف
- ١١٦ الفرق الرابع والثمانون بين قاعدة السحابة في الماطن من الحيوان وبين قاعدة السحابة
- تد على ماطن الحيوان
- ١١٧ مطلب في ذكر جهن الروم من حيث انهم يعملونه الامعة وهم لا يداكون
- ١١٨ الفرق الخامس والثمانون بين قاعدة المدب الذي لا يدم على الواجب وقاعدة المدب الذي
- يقدم على الواجب
- ١١٩ مطلب في ذكر سبع صور من المدوبات التي ضلوا الشرع على الواجبات
- ١٢٠ الفرق السادس والثمانون بين قاعدة ما يكثر الثواب فيه والعقاب وبين قاعدة ما يقل الثواب فيه والعقاب
- ١٢١ الفرق السابع والثمانون بين قاعدة ما يشتد في الدم وبين قاعدة ما لا يشتد فيها
- ١٢٢ الفرق الثامن والثمانون بين قاعدة وجود السب الشرعي سالما عن المعارض من غير تحجير فيترتب
- عليه سببه وبين قاعدة وجود السب الشرعي سالما مع التحجير فلا يترتب عليه سبه
- ١٢٣ الفرق التاسع والثمانون بين قاعدة استلزام ايجاب المجموع لو حووب كل واحد من اجزائه وبين
- قاعدة الامر الاول لا يوجب القضاء وان كان العمل في القضاء جزء الوقت الاول والجزء الآخر

مصوص الوقت

١٤٢ الفرق التسعون بين قاعدة أساس الصلاة وشروطها يجب الفحص عنها وتفتقدها وقاعدة أسباب

الزكاة لا يجب الفحص عنها

١٤٤ الفرق الحادى والتسعون بين قاعدة الافصاف وبين قاعدة المنة والخاصية

١٤٦ الفرق الثانى والتسعون بين قاعدة الاستعمار من لدن المحرمات وبين قاعدة الاستعمار من ترك

المنذوبات

١٤٨ الفرق الثالث والتسعون بين قاعدة لفسان في العبادات لا يفسح وقاعدة الجهل يفسح وكلاهما

غير عالم بما اقدم عليه

١٤٩ الفرق الرابع والتسعون بين قاعدة ما لا يكون الجهل عذرا فيه وبين قاعدة ما يكون الجهل عذرا فيه

١٥١ الفرق الخامس والتسعون بين قاعدة استقلال الخبة في الصلاة وبين قاعدة استقلال السمات

١٥٧ الفرق السادس والتسعون بين قاعدة من سعى تفديده وبين قاعدة من يتعين تأخيرها في الولايات

والمناصب والاستحقاقات الشرعية

٢٢٣ الفرق السابع والتسعون بين قاعدة التمسك في طريق الاعادات بعد الطهارة بعذر عند مالك

رحم الله تعالى وبين قاعدة التمسك في طريق غيره من الاسباب والرافع للاسباب لا يعتد

٢٢٥ الفرق الثامن والتسعون بين قاعدة ليقاع حجاب المظان منها معتبرة في اداء الجمعات وقصر

الصلوات وبين قاعدة الارمان لم تحمل المظان منها معتبرة في رؤية الاهلة ولا دخول اوقات

العبادات وترتيب احكامها

١٧٠ الفرق التاسع والتسعون بين قاعدة ليقاع المعظمة من المساجد تعظم بالصلاة وينا كد طلب

الصلاة عند ملاستها وبين قاعدة الارمنة المعظمة كالاشهر الحرام وغيرها لا تعظم بتأكيدها الصوم

فيها

١٧١ الفرق المائة بين قاعدة لقواح حرام وبين قاعدة المرائى مباحة

١٧٦ الفرق الحادى والمائة بين قاعدة فعل عبر المكلف لا يعتد به وبين قاعدة الكفا على الميت

يعد به الميت

١٧٨ الفرق الثانى والمائة بين قاعدة اوقات الصلوات يحوز انائها بالحساب والآلات وكل ما دل عليها

وبين قاعدة الاخرى رممايات لا يحوز انائها بالحساب

١٨٢ الفرق الثالث والمائة بين قاعدة الصلوات في السور المفصولة تعتقد قرينة بخلاف الصيام

في ايام الاعياد والجميع منهى عنه

١٨٦ الفرق الرابع والمائة بين قاعدة ان الفعل متى دار بين الوجب والندب فعل ومنى دار بين

الندب والتحرير تركه بقدر المراجعة على المرجوح وبين قاعدة يوم التمسك هل هو من رمضان

أم لا

١٨٩ الفرق الخامس والمائة بين قاعدة صوم رمضان وست من شوال وبين قاعدة صوم وصوم
حسن أو سبع من شوال

١٩٥ الفرق السادس والمائة بين قاعدة العروس تحمل على القبة حتى يبرى التجارة وقاعدة
ما كان أصلها التجارة

١٩٦ الفرق السابع والمائة بين قاعدة العمال في القراض فإن الركة متى سقطت عن رب المال سقطت
عن العامل وقاعدة الشركاء لا يلزم أنه متى سقطت عن أحد الشريكين سقطت عن الآخر

١٩٩ الفرق الثامن والمائة بين قاعدة الأرباح هم إلى أصولها في الركة فيكون حول الأصل حول
الربح ولا يشترط في الربح حول يحمله كان الأصل مساناً أم لا عند مالك رحمه الله تعالى ووافق
أبو حنيفة رضي الله عنه إذا كان الأصل نصيباً ومنع الشافعي رضي الله عنه مطلقاً وبين قاعدة
القوائد التي لم يتقسم لها أصل عند المكلف كالميراث والطة وأرض الخبايا وحدقات الروحانيات ونحو
ذلك فهذا يعتبر فيه الحلول بعد حوزة وقبضه

٢٠٣ الفرق التاسع والمائة بين قاعدة الواحات التي تقدم على الحج و بين قاعدة ما لا يقسم عليه

٢٠٤ الفرق العاشر والمائة بين قاعدة ما تصح البيارة فيه وقاعدة ما لا تصح فيه البيارة عن المكلف

٢٠٦ الفرق الحادي عشر والمائة بين قاعدة ما يضمن وبين قاعدة ما لا يضمن

٢٠٩ الفرق الثاني عشر والمائة بين قاعدة تداخل الخوازي الحج وقاعدة ما لا يتداخل الخوازي فيه
في الحج

٢١١ الفرق الثالث عشر والمائة بين قاعدة التفصيل بين المعلومات وهي مشرونة قاعدة للقاعدة

الأولى تفصيل المعلوم على غيره من الأحكام

٢١٣ القاعدة الثانية التفصيل بالصحة الحقيقية للحج

٢١٤ القاعدة الثالثة التفصيل بطاعة الله تعالى

٢١٥ القاعدة الرابعة التفصيل بكثرة الثواب

٢١٥ القاعدة الخامسة التفصيل بشرف الموصوف

٢١٦ القاعدة السادسة التفصيل بشرف المصدور

٢١٧ القاعدة السابعة التفصيل بشرف المدلول

٢١٧ القاعدة الثامنة التفصيل بشرف المدلالة

٢١٧ القاعدة التاسعة التفصيل بشرف المتعلق

٢١٧ القاعدة العاشرة التفصيل بشرف المتعلق

٢١٨ القاعدة الحادية عشر التفصيل بكثرة التعليق

٢١٩ القاعدة الثانية عشر التفصيل بالمجاورة

٢١٩ القاعدة الثالثة عشر التفصيل بالحلول

- ٢١٩ القاعدة الرابعة عشر التفصيل بسبب الاضافة الخ
 ٢٢٠ القاعدة الخامسة عشر التفضيل بالانساب والاسباب الخ
 ٢٢٠ القاعدة السادسة عشر التفضيل بالثمرة والحدوى الخ
 ٢٢١ القاعدة السابعة عشر التفضيل بالكثرة الثمرة الخ
 ٢٢٤ القاعدة الثامنة عشر التفصيل بالتأثير الخ
 ٢٢٤ القاعدة التاسعة عشر التفضيل بحودة البنية والركب الخ
 ٢٢٧ القاعدة العشرون التفصيل باختيار الرب تعالى لمن يشاء على من يشاء وما يشاء على ما يشاء الخ
 ٢٢٩ تنبيه يطلع منه على تفضيل الصلاة على حائر العبادات الخ
 ٢٢٩ مطلب واما تفضيل مكة على المدينة أو المدينة على مكة فمأمور بمدها وأمور لا يعلمها الخ

تمت بحمد الله تعالى

فهرست الجزء الثاني من تهذيب الفروق والمواعيد السنية في الاسرار الفقهية الذي هاجس الفروق

مصحفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٢ الفرق السابع والاربعون بين قاعدة ما يطلب جمعه الخ
- ٥ الفرق السادس والاربعون بين قاعدة المأمور به الخ
- ٩ الفرق الثامن والاربعون بين قاعدة التحجير الذي يقضي التسوية الخ
- ١٣ الفرق التاسع والاربعون بين قاعدة التحجير بين الاحاسان المتساوية الخ
- ١٣ الفرق الحسون بين قاعدة التحجير بين شيتين واحد هما يحشى من عقابه الخ
- ١٤ الفرق الحادى والحسون بين قاعدة الاعم الذي لا يستلزم الاخص الخ
- ١٦ الفرق لثاني والحسون بين قاعدة خطاب غير المعين وقاعدة الخطاب غير المعين
- ٢٣ الفرق الثالث والحسون بين قاعدة احرامه ليس بواحد عن الواحد الخ
- ٢٨ الفرق الرابع والحسون بين قاعدة البس بواحد في الحال والمآل الخ
- ٣٤ الفرق الخامس والحسون بين قاعدة ذلك الفرق بملك كما يحققا يقضى العتق على ذلك الخ
- ٣٥ الفرق السادس والحسون بين قاعدة رفع الواجب بين قاعدة قد بررت دعائها
- ٣٧ الفرق السابع والحسون بين قاعدة نكاح الاسباب بين قاعدة سقطها
- ٤١ الفرق الثامن والحسون بين قاعدة المقاصد وقاعدة الوسائل
- ٤٥ الفرق التاسع والحسون بين قاعدة فعله لادن والحرى بين عدم عقابها من العزل
- ٥١ الفرق السنون بين قاعدة اثبات النقيض في المعلوم بين قاعدة ثباته فيه
- ٥٢ الفرق الحادى والسنون بين قاعدة مفهوم القبال
- ٥٤ الفرق لثاني والسنون بين قاعدة المعلوم اذا خرج مخرج العال الخ
- ٦٤ الفرق لثالث والسنون بين قاعدة حصر المتدا في حيزه وهو معرفه الام الحسية
- ٧١ الفرق الرابع والسنون بين قاعدة التسمية في الدعاو بين قاعدة التسمية في الحر
- ٧٢ الفرق الخامس والسنون بين قاعدة ما يثبت عليه من الواجب بين قاعدة الا يثبت عليه منها
- ٧٩ الفرق السادس والسنون بين قاعدة مانع بين وقته فيوصف فيه الاداء الخ
- ٨٣ الفرق السابع والسنون بين قاعدة الاداء الذي يثبت معه الاثم الخ
- ٨٥ الفرق الثامن والسنون بين قاعدة الواجب الموسع بين قاعدة ما قيل به من وجوب انصوم على الخائن
- ٨٦ الفرق التاسع والسنون بين قاعدة الواجب الكلوي بين قاعدة الكلوي الواحد الخ
- ٩٩ الفرق السبعون بين قاعدة اقتضاها انتهى الفساد الخ
- ١٠٠ الفرق الحادى والسبعون بين قاعدة حكماء الخ لادن اذا طرق اليه الاحتمال سقط بها الاستدلال الخ
- ١٠٣ الفرق لثاني والسبعون بين قاعدة الاستثناء من القى اثبات في غير الايمان الخ

- ١٠٥ الفرق الثالث والسعون بين قاعدة المفرد المعروف بالالف واللام بعيد العموم الح
- ١٠٦ الفرق الرابع والسعون بين قاعدة الاستثناء من النفي أدات في غير الشروط الح
- ١٠٧ الفرق الخامس والسعون بين قاعدة أن وقاعدة إذا وإن اشتركا في كون كل منهما للشرط الخ
- ١١١ الفرق السادس والسعون بين قاعدة المسائل الفروعية بخور الاقتداء فيهما من أحد المجتهدين فيها بالآخر الح
- ١١٤ الفرق السابع والسعون بين قاعدة الخلاف يقرر في مسائل الاجتهاد قبل حكم الحاكم الخ
- ١١٦ الفرق الثامن والسعون بين قاعدة من يحور له أن يعني وبين قاعدة من لا يحور له أن يعني
- ١٣٥ الفرق التاسع والسعون بين قاعدة الثقل وبين قاعدة الاسقاط
- ١٣٧ الفرق العاشر بين قاعدة الإراءة للعامة وبين قاعدة لاجلها فيها
- ١٤٨ الفرق الحادي والثمانون بين قاعدة الرخصة وبين قاعدة رلة للنجاسة
- ١٣٢ الفرق الثاني والثمانون بين قاعدة رلة لوصف للحاجة بالنسبة إلى اليوم خاصة الح
- ١٤٤ الفرق الثالث والثمانون بين قاعدة المطلق وبين قاعدة ما لم يستعمل الح
- ١٤٦ الفرق الرابع والثمانون بين قاعدة محسنت في الساطن من الحيوان الخ
- ١٤٧ الفرق الخامس والثمانون بين قاعدة المدب لدى لا يقدم على لواحب الخ
- ١٥٠ الفرق السادس والثمانون بين قاعدة ما يلزم الثواب فيه والعقاب الخ
- ١٥١ الفرق السابع والثمانون بين قاعدة ما شئت في الدم وبين قاعدة ما لا يثبت فيها
- ١٩٣ الفرق الثامن والثمانون بين قاعدة وجود السبب الشرعي سائما عن معارض من غير تحبير فيه الخ
- ١٩٥ الفرق التاسع والثمانون بين قاعدة استلزام المحجب لمجموع لوجوب كل واحد من أجزائه الخ
- ١٩٧ الفرق التسعون بين قاعدة أسباب الصلوات وشروطها يجب المخصص عنها الخ
- ١٩٩ الفرق الحادي والتسعون بين قاعدة لافصلية وبين قاعدة المراجعة والحجامة
- ٢٢١ الفرق الثاني والتسعون بين قاعدة الاستعانة من لدن المهرات الخ
- ٢٢٢ الفرق الثالث والتسعون بين قاعدة السبيل في العبادات لا يقدح الخ
- ٢٢٣ الفرق الرابع والتسعون بين قاعدة ما لا يكون الجهل عسرافيه الخ
- ٢٦٩ الفرق الخامس والتسعون بين قاعدة استبدال الجهة في الصلاة وبين قاعدة استقبال السمات
- ٢٧١ الفرق السادس والتسعون بين قاعدة من يتعين تقديمه وبين قاعدة من يتعين تأخيرها الخ
- ٢٧٣ الفرق السابع والتسعون بين قاعدة الشك في طريق الأحداث بعد الطهارة الخ
- ٢٧٦ الفرق الثامن والتسعون بين قاعدة البقاع جعلت المطان فيها معتبرة في أداء الجماعات الخ
- ٢٧٩ الفرق التاسع والتسعون بين قاعدة النفع المعطاة من المساحد تعظم باصلاؤه الح
- ٢٨٠ الفرق العاشر والتسعون بين قاعدة النواحي حرام وبين قاعدة المراتي مباحة
- ٢٨٢ الفرق الحادي والمائة بين قاعدة فعل غير المكلف لا يعدب به الخ

- ١٨٣ الفرق الثاني والمائة بين قاعدة اوقات الصلوات يعجز انبائها بالعصا والآلات الح
- ١٨٥ الفرق الثالث والمائة بين قاعدة الصلوات في الله والخصومة تنعقد في مختلف الميادين الح
- ١٨٧ الفرق الرابع والمائة بين قاعدة ان الفعل متى دار بين الوحد والبد فعل الح
- ١٩٠ الفرق الخامس والمائة بين قاعدة صوم يومه من وقت من شوال الخ
- ١٩٣ الفرق السادس والمائة بين قاعدة العروض تحمل على القضية حتى ينوي التجارة الخ
- ١٩٦ الفرق السابع والمائة بين قاعدة العمل في العراض فان لزكاة متى سقطت عن رب المال سقطت عن العامل الخ
- ١٩٨ الفرق الثامن والمائة بين قاعدة الارباح تضم الى اصولها في الزكاة الخ
- ٢٠٠ الفرق التاسع والمائة بين قاعدة الواجبات والحقوق التي تقسم على الحج الخ
- ٢٠٢ الفرق العاشر والمائة بين قاعدة مانع البيعة فيه وقاعدة مانع البيعة فيه
- ٢٠٣ الفرق الحادي عشر والمائة بين قاعدة ما يصح من وبين قاعدة ما لا يصح
- ٢٠٦ الفرق الثاني عشر والمائة بين قاعدة مداحل الخوازي في الحج الخ
- ٢١٤ الفرق الثالث عشر والمائة بين قاعدة التفصيل بين المعلومات وفيه عشرون قاعدة

﴿ تمت الفهرست ﴾



﴿ أشهر مكتبة ومطبعة في الشرق ﴾

دار الحماة الكتب العربية

فيها من جميع الطبوعات

وهي مستعدة للطبع ما يطلب منها

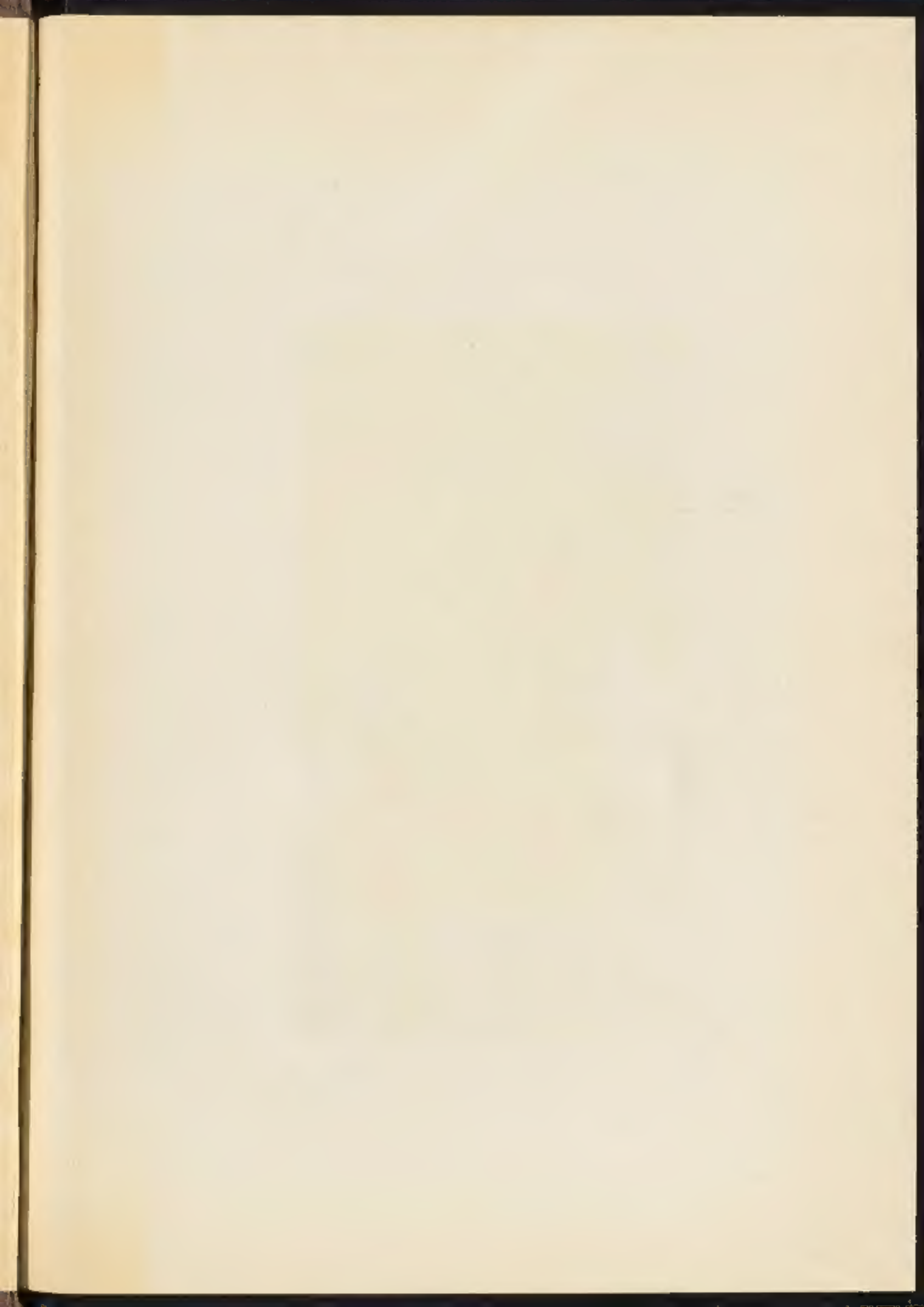
—————

مستى الباني منبئي مشركه

بشارع خان جعفر بجوار سيدنا الحسين بمصر

توسعة العورية ٢٦ • تليفون ٨٠٠٦





COLUMBIA UNIVERSITY



0026816032

893.799

Q12

v.2

893

JUN 20 1961

